

















# كتاب

شرح الدر المختار

« لمؤلفه »

﴿ محمد علاء الدين الحصكفي ﴾

( المتوفى سنة ١٠٨٨ )

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ طبع على نفقة مدرسي ﴾

( مدرسة القضاء الشرعي )



مطبعة الواعظ بأول شارع درب الجمايز بمصر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الايمان

مناسبتة عدم تأثير الهزل والا كراه وقدم العتاق لمشاركته للطلاق  
في الاسقاط والسراية ( اليمين ) لغة القوة وشرعا ( عبارة عن عقد قوى به  
عزم الحالف على الفعل أو الترك ) فدخل التعليق فانه يمين شرعا الا في  
خمس مذكورة في الاشباه فلو حلف لا يخاف حنث بطلاق وعتاق وشرطها  
الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر أو الكفارة ووركنها اللفظ المستعمل  
فيها وهل يكره الحالف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعامتهم لا وبه أفتوا  
لا سيما في زماننا و حملوا النهي على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم  
بأيك ولعمرك ونحو ذلك عني ( وهي ) أي اليمين بالله لعدم تصور الغموس  
واللفظ في غيره تعالى فيقع بهما الطلاق ونحوه عني فليحفظ ولا يرد ونحوه  
يهودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع ( غموس )  
تسببه في الاثم ثم النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكبائر متفاوت نهر  
( ان حلف على كاذب عمدا ) ولو غير فعل أو ترك كوالله انه حجر الآن  
في ماضٍ وكوالله ما فعلت ( كذا ) ( عالما بفعله أو ) حال ( كوالله ماله على ألف )



عالمًا بخلافه ووالله أنه بكر عالمًا بأنه غيره ( وتقييدهم بالفعل والماضي اتفاق  
أو أكثرى ( ويأثم بها ) فلتزمه التوبة ( و ) ثانيها ( لغو ) لا مؤاخذه فيها إلا  
، فيقع الطلاق على غالب الظن إذا تبين

بإلفه ( أن حلف كاذبًا يظنه صادقًا ) في

ماض أو حال فإيمادق بين الغموس واللفو تعمد الكذب وأما في المستقبل  
فالمعقودة وتخصه الشافعي بما جرى على اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى  
والله ولو لآت فلذا قال ( ويرجى عفو ) أو تواضعا وتأديبا وكاللفو  
حلفه على ماض صادق كوالله أني لقائم الآن في حال قيامه ( و ) ثالثها  
( منعقدة وهي حلفه على ) مستقبل ( آت ) يمكنه فنحو والله لا أموت  
ولا تطلع الشمس من الغموس ( و ) هذا القسم ( فيه الكفارة ) لآية  
واحفظوا أيمانكم ولا بتصور حفظ إلا في مستقبل ( فقط ) وعند  
الشافعي يكفر في الغموس أيضا ( أن حنث وهي ) أي الكفارة ( ترفع الأثم  
وإن لم توجد ) منه ( التوبة ) عنها ( معها ) أي مع الكفارة سراجية ( ولو )  
الخالف ( مكرها ) أو مخطئا أو ذاهلا أو ساهيا ( أو ناسيا ) بأن حلف أن لا  
يخلف ثم نسي وحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه وأخرى إذا فعل المحلوف  
عليه عيني لحديث ثلاث هزلن جد منها اليمين ( في اليمين أو الحنث ) فيحنث  
بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي ( وكذا ) يحنث ( لو فعله وهو مغمى  
عليه أو مجنون ) فيكفر بالحنث كيف كان ( والقسم بالله تعالى ) ولو برفع الهاء  
أو نصبها أو حذفها كما يستعمله الأتراك وكذا واسم الله كحلف النصاري  
وكذا باسم الله لا فعل كذا عند محمد ورجعه في البحر بخلاف بله بكسر اللام



الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين (وباسم من أسمائه ) ولو مشتركا تعورف  
 الحلف به أولا على المذهب (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم ومالك يوم الدين  
 والطالب الغالب ( والحق ) معرقا لا منكرا كما سيجي  
 الله غير اليمين دين (أو بصفة) يحلف بها عرفا (من  
 لا يوصف بضدها ) كمزة الله وجلاله وكبريائه ) وملكوته وجبروته  
 ( وعظمته وقدرته ) أو صفة فعل يوصف بها وبضدها كالغضب والرضا فان  
 الأيمان مبنية على العرف فما تعورف الحلف به فيمين وما لا فلا (لا) يقسم  
 (بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة ) قال الكمال ولا يخفى أن الحلف بالقرآن  
 الآن متعارف فيكون يمينا وأما الحلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال  
 الدينى وعندى أن المصحف يمين لا سيما فى زماننا وعند الثلاثة المصحف  
 والقرآن وكلام الله يمين زاد أحمد والنبي أيضا ولو تبرأ من أحدها فيمين  
 اجماعا الا من المصحف الا أن يتبرأ مما فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة  
 كان يمينا ولو تبرأ من كل آية فيه أو من الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرر  
 البراءة فإيمان بعددها وبرىء من الله وبرىء من رسوله يمينان ولو زاد والله  
 ورسوله بريثان منه فاربعة وبرىء من الله ألف مرة يمين واحدة وبرىء من  
 الاسلام أو القبلة أو صوم رمضان أو الصلاة أو من المؤمنين أو أعبد الصليب  
 يمين لأنه كفر وتعلق الكفر بالشرط يمين وسيجيء أنه ان اعتقد الكفر به يكفر  
 والا يكفر وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد اليمين  
 والمجلس والمجالس سواء ولو قال عنت بالثانى الاول فى حلفه بالله لا يقبل  
 وبمحجة أو عمرة يقبل وفيه معزيا للاصل هو يهودى هو نصرانى يمينان وكذا



والله والله أو والله والرحمن في الأصح واتفقوا أن والله والرحمن بيمينان وبلا عطف  
واحدة وفيه معزيا للفتح قال الرازي أخاف على من قال بحياتي وحياتك وحياة  
رأسك أنه يكفر وإن اعتقد وجوب البر فيه يكفر ولو لا أن العامة يقولونه ولا  
يعلمونه لقلت أنه مشرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه لأن أحلف بالله كاذبا  
أحب إلى من أن أحلف بغيره صادقا (ولا) يقسم (بصفة لم يتعارف الحلف بها من  
صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه) ولعنته وشريعته  
ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف (و) القسم أيضا  
(بقوله لعمر الله) أي بقاءه (وأييم الله) أي يمين الله (وعهد الله) ووجه الله وسلطان  
الله أن نوى به قدرته (وميثاقه) وذمته (و) القسم أيضا بقوله (أقسم أو أحلف  
أو أعزم أو أشهد) بلفظ المضارع كذا الماضي بالأولى كأقسمت وحلفت وعزمت  
وآليت وشهدت (وإن لم يقل بالله) إذا علقه بشرط (وعلى نذر) فإن نوى  
بلفظ النذر قرينة لزمته والا لزمته الكفارة وسيتضح (و) على (يمين أو عهد  
وإن لم يضاف) إلى الله تعالى إذا علقه بشرط محتملي (و) القسم أيضا بقوله  
(إن فعل كذا فهو) يهودي أو نصراني أو فاشهدوا على بالنصرانية أو شريك  
للكفار أو (كافر) فيكفر بحنثه لو في المستقبل أما الماضي عالما بخلافه فعموس  
واختلاف في كفره (و) الأصح أن الحالف (لم يكفر) سواء (علقه بماض  
أو آت إن كان عنده) في اعتقاده أنه (يمين وإن كان) جاهلا و (عنده أنه  
يكفر في الحلف) بالعموس وبمباشرة الشرط في المستقبل (يكفر فيهما) لرضاه  
بالكفر بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعليق لأنه ترك كما بسطه المصنف  
في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم يفعل كذا كاذبا



قال الزاهدي الاكثر نعم وقال الشعمي الاصح لا لانه قصد ترويح الكذب  
دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قائلا ذلك لانه لترويح كذبه لا اهانة  
المصحف مجتبي وفيه أشهد الله لا أفعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا أشهدك  
وأشهد ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعالت كذا فلا اله في السماء  
يكون يميناً ولا يكفر وفي فأننا برىء من الشفاعة ليس يمين لان منكرها مبتدع  
لا كافرو كذا فصلاحي وصياحي لهذا الكافر وأما نصومي لليهود فيمين ان أراد  
به القربة لا ان أراد به الثواب (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتي لا (وحقا)  
الا اذا أراد به اسم الله تعالى (وحق الله) واختار في الاختيار أنه يمين للعرف ولو  
بالباء فيمين اتفاقاً بحر (وحرمة) وبحرمة شهد الله وبحرمة لا اله الا الله  
وبحق الرسول أو الايمان أو الصلاة (وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وأمانته)  
لكن في الخانية أمانة الله يمين وفي النهر ان نوى المبادات فليس يمين (وان  
فعله فعليه غضبه أو سخطه أو لعنة الله أو هو زان أو سارق أو شارب خمر  
أو آكل ربا لا) يكون قسماً لعدم التعارف فلو تعورف هل يكون يميناً ظاهر  
كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتماه في النهر وفي البحر ما يباح للضرورة  
لا يكفر مستحله كدم وخنزير (الا اذا أراد) الحالف (بقوله حقا اسم الله  
تعالى فيمين على المذهب) كما صححه في الخانية (و) من (حروفه الواو والباء  
والتاء) ولام القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل  
والميم المكسورة والمضمومة كقوله لله وها الله وم الله (وقد تضرع) حروفه  
ايجازاً فيختص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجر والتزم رفع ايمن  
واعمر الله (كقوله الله) بنصبه بنزع الخافض وجره الكوفيون مسكين



( لا فعلن كذا ) أفاد أن اضممار حرف التأكيدي في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله ( الحلف ) بالعربية ( في الاثبات لا يكون الا بحرف التأكيدي وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا ) والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله أفعل كذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لا مضمرة كأنه قال لا أفعل كذا لامتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات لاضمار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط ( وكفارته ) هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا الحنث ( تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين ) كما مر في الظهار ( أو كسوتهم بما ) يصلح للاوساط وينتفع به فوق ثلاثة أشهر و ( يستر عامة البدن ) فلم يجز السراويل الا باعتبار قيمة الاطعام ( ولو أدى الكل ) جملة أو مر تباولم ينو الا بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير ( وقع عنها واحد هو أعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو أدناها قيمة ) لسقوط الفرض بالادنى ( وان عجز عنها ) كلها ( وقت الاداء ) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهبة أجزاء الصوم مجتبي . قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ من الاصل . ( صام ثلاثة أيام ولأه ) ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند الحنث مسكين ( والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة ) أيسر ( ولو بموت مورثه مؤسرا ) لا يجوز له الصوم ( ويستأنف بالمال خانية ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لاشيء عليه الا ان يتذكر خانية ( ولم يجز ) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي



( قبل حنث ) ولا يسترده من الفقير لو فوعه صدقة ( ومصرفها مصرف الزكاة )  
فلا فلا قيل الا الذي خلا فالله انى وبقوله يفتى كما صرف في بابها ( ولا كفارة بيمين  
كافروا ن حنث مسلما ) بآية انهم لا أيمان لهم واما وان نكثوا أيمانهم فيعنى الصورى  
كتحليف الحاكم ( وهو ) أى الكفر ( يبطلها ) اذا عرض بعدها ( فلو حلف  
مسلم ثم ارتد ) والعياذ بالله تعالى ( ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة ) اصلا لما  
تقرر ان الاوصاف الراجعة للمحل يستوى فيها الابتداء والبقاء كالحرمة  
فى النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قرينة لا يلزمه شيء ( ومن حلف على  
معصية كعدم الكلام مع أبويه او قتل فلان ) وانما قال ( اليوم ) لان وجوب  
الحنث لا يتأتى الا فى اليمين المؤقتة اما المطلقة فحنثه فى آخر حياته فيوصى  
بالكفارة بموت الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية ( وجب الحنث  
والتكفير ) لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه اما فعل او ترك وكل  
منهما اما معصية وهى مسئلة المتن أو واجب كخلفه ليصلين الظهر اليوم وبره فرض  
أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كخلفه على ترك وطء زوجته شهراً  
ونحوه وحنثه أولى أو مستويان كخلفه لا يأكل هذا الخبز مثلاً وبره أولى وآية  
واحفظوا أيمانكم تفيد وجوبه فتح فى عشرة ( ومن حرم ) أى على نفسه لانه  
لو قال انا أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله  
المصنف ( شيئاً ) ولو حراماً أو ملك غيره كقوله الخمر أو مال فلان  
على حرام فيمين ما لم يرد الاخبار خانية ( ثم فعله ) باكل أو ثقة ولو تصدق  
أو وهب لم يحنث بحكم العرف زيلعى ( كفر ) ليمينه لما تقرر ان تحريم الحلال  
يمين ومنه قولها لزوجها أنت على حرام أو حرمتك على نفسى فلو طأوعته



في الجماع أو أكرهها كفرت مجتبي وفيه قال لقوم كلامكم على حرام أو كلام  
 الفقراء أو أهل بغداد أو أكل هذا الرغيف على حرام حنت بالبعض وفي والله  
 لا أكلمكم أولا آكله لم يحنت الا بالكل زاد في الاشباه الا اذا لم يمكن أكله  
 في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى أحدهما أولا يكلم اخوة  
 فلان وله أخ واحد وتماه فيه - ا قلت وبه علم جواب حادثة حلف بالطلاق  
 على أن أولاد زوجته لا يطعمون بيته فطلع واحد منهم لم يحنت ( كل حل )  
 أو حلال الله أو حلال المسلمين ( على حرام ) زاد الكمال أو الحرام يلزمني  
 ونحوه ( فهو على الطعام والشراب و ) لكن ( الفتوى ) في زماننا ( على أنه  
 تبين امرأته ) بتطبيقه ولو له أكثر بن جميعا بلا نية وان نوى ثلاثا فثلاث  
 وان قال لم أنوط - لا قال لم يصدق قضاء لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به الا  
 الرجال ظهيرية ( وان لم تكن له امرأة ) وقت اليمين سواء نكح بعده أولا  
 ( فيمين ) فيكفر باكله او شربه لو يمينه على آت ولو بالله على ماض فغموس  
 اولغو ولو له امرأة وقتها فبانت بلا عدة فأكل فلا كفارة لانصرافها لاطلاق  
 وقد مر في الايلاء ( ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه  
 واجب ) أي فرض كما سيصرح به تبعا للبحر والدرر ( وهو عبادة مقصودة )  
 خرج الوضوء وتكفين الميت ( ووجد الشرط ) المعاق به ( لزم الناذر ) لحديث  
 من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي ( كصوم وصلاة وصدقة ) ووقف ( واعتكاف )  
 واعتاق رقبة وحج ولو ناشيا فانها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب  
 لوجوب العتق في الكفارة والمشى للحج على القادر من أهل مكة والقعدة



الأخيرة في الصلاة وهي ابث كالاغتلاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والا فعلى المسلمين (ولم يلزم) الناذر (ما ليس من جنسه فرض كفاية مريض وتشيع جنازة ودخول مسجد) ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أو الأقصى لأنه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شرائطه خمس فزاد أن لا يكون معصية لذاته فصيح نذر صوم يوم النحر لأنه لغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ملكا لغيره فلو نذر التصديق بألف ولا يملك الا مائة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل ولو نذر التسيبحات دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا (ثم ان) المعلق فيه تفصيل فان (علقه بشرط يريده كان قدم غائبي) أو شفى مريض (يوفي) وجوبا (ان وجد) الشرط (و) ان علقه (بما لم يردده كان زينة بفلاحة) مثلا فحنت (وفي) بنذره (أو كفر) ليمينه (على المذهب) لانه نذر بظاهره يمين بمعناه فيخير ضرورة (نذر) مكلف (بعقوبة في ملكه وفي به والا) يف (أثم) بالترك (ولا يدخل تحت الحكم) فلا يجبره القاضي (نذر أن يذبح ولده فعليه شاة) لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام وألفاه الثاني والشافعي كنذره بقتله (ولما لو كان بذبح نفسه أو) عبده وأوجب محمد الشاة ولو (بذبح أيه أو جده أو أمه) لفا اجماعا لانهم ليسوا كسبه (ولو



قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة أو على شاة اذبحها فبرئ لا يلزمه شيء (لأن الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالاضحية فلا يصح) الا اذا زاد واتصدق بلحمها) فيلزمه لأن الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وبجر فدى متن الدرر تناقض منح (ولو قال الله على أن اذبح جزوراً واتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شاة جاز) كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية ان ذهبت هذه العملة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء (نذر لفقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرها) لما تقرر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشيء (نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة) كتصديق بثلثه (نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن ان افطر) فيه (يوم افضاه) وحده وان قال متتابعاً (بلا لزوم استقبال) لانه معين ولو نذر صوم الا بد فاكل لعذر فدى (نذر ان يتصدق بألف من ماله وهو يملك دونها لزمه) ما يملك منها (فقط) هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً الى سببه فلم يصح كما لو (قال مالى فى المساكين صدقة ولا مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة أخرى قبله) أى قبل ذلك اليوم (على فقير آخر جاز) لما تقرر فيما مر (قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين) ولو نوى صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة أيام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره (وصل بحلفه ان شاء الله بطل) يمينه (وكذا يبطل به) أى بالاستثناء المتصل (كل ما علق بالقول عبادة أو معاملة) لو بصيغة الاخبار ولو بالامر أو النهي كأعتقوا عبدى بعد



موتى ان شاء الله لم يصح وبيع عبدى هذا ان شاء الله لم يصح الاستثناء  
( بخلاف المتعلق بالقلب ) كالتية كما مر في الصوم

### ❦ باب اليمين ❦

❦ في الدخول والخروج والسكنى والأتيان والركوب وغير ذلك ❦  
الاصل ان الايمان مبنية عند الشافعى على الحقيقة اللغوية وعند مالك  
على استعمال القرانى وعند أحمد على النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمله  
اللفظ فلا حنث في لا يهدم بيتا بيت المنكبت الا بالنية فتح ( الايمان مبنية  
على الالفاظ لا على الاغراض فلو ) اغتاض على غيره و ( حلف أن لا يشتري له  
شيئا بفلس فاشتري له بدرهم ) أو أكثر ( شيئا لم يحنث كمن حلف  
لا يخرج من الباب أولا يضربه أسواطاً أو ليغدينه اليوم بالف فخرج من  
السطح وضرب بعضها وغدى برغيف ) اشتراه بالف أشباه ( لم يحنث ) لان  
المبرة لعموم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشتريه بمشرة حنث باحد عشر  
بخلاف البيع أشباه ( لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة ) لانصارى  
( والكنيسة ) لليهود ( والدهليز والظلة ) التى على الباب اذا لم يصلحاً للبيتوتة  
بحر ( فى حلفه لا يدخل بيتاً ) لأنها لم تعد للبيتوتة ( و ) لذا ( يحنث فى الصفة )  
والايوان ( على المذهب ) لانه يبات فيه صيفاً وان لم يكن مسقفاً فتح ( وفى لا يدخل  
داراً ) لم يحنث ( بدخولها خربة ) لابتاء بها أصلاً ( وفى هذه الدار يحنث وان )  
صارت صحراء أو ( بنيت داراً أخرى بعد الانهدام ) لان الدار اسم للمرصعة والبناء  
وصف والصفة انما تعتبر فى المنكر لا الممين الا اذا كانت شرطاً أو داعية لليمين



لحلفه على هذا الرطب فيتقيد بالوصف ( وان جعلت ) بعد الانهدام ( بستانا  
 أو مسجدا أو حماما أو بيتا أو غلب عليها الماء فصارت نهرا لا ) يحنت وان  
 بنيت بعد ذلك ( كهذا البيت ) وكذا بيتا بالاولى ( فهدم أو بنى ) بيتا ( آخر )  
 ولو بنقض الاول لزوال اسم البيت ( ولو هدم السقف دون الحيطان فدخله  
 حنت في المعين ) لانه كالصفة ( لا في المنكر ) لان الصفة تعتبر فيه كما مر  
 وعزاه في البحر الى البدائع لكن نظر فيه في النهر بانه لا فرق حيث صلح  
 للبيتوتة قيد بهذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حنت بدخولها  
 على أى صفة كانت كهذا المسجد فخرب لبقائه مسجدا الى يوم القيامة به  
 يفتى ولو زيد فيه حصّة فدخلها لم يحنت ما لم يقل مسجد بنى فلان فيحنت  
 وكذلك الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر  
 ( ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى هذا الحائط فهما ثم بنيا )  
 ولو ( بنقضهما ) أو لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم أعيدت بنحشها ( لم  
 يحنت كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكتب به ) لان غير  
 المبرى لا يسمى قلما بل انبوبا فاذا كسره فقد زال الاسم ومتى زال بطلت  
 اليمين ( والواقف على السطح داخل ) عند المتقدمين خلافا للمتأخرين ووفق  
 الكمال بحمل الحنت على سطحه سائر وعده على مقابله وقال ابن الكمال  
 ان الحالف من بلاد المعجم لا يحنت قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر  
 وافاد انه لو ارتقى شجرة او حائطا حنت وعلى قول المتأخرين لا والظاهر قول  
 المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخلا عرفا كما لو حفر سردابا او قناة لا  
 ينتفع بها أهل الدار قال وعم اطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن فدخله لم



يحنث لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالحادث  
ولو تقبلا الا اذا عبته بالاشارة بدائع (و) الواقف بقدميه (في طاق الباب)  
أى عتبته التى (بحيث لو أغلق الباب كان خارجا لا) يحنث (وان كان بعكسه)  
بحيث لو أغلق كان داخلا (حنث) فى حافه لا يدخل (ولو كان المحلوف عليه  
الخروج انعكس الحكم) لكن فى المحيط حلف لا يخرج فرقى شجرة  
فصار بحال لو يسقط سقط فى الطريق لم يحنث لأن الشجرة كبناء الدار  
(وهذا) الحكم المذكور (اذا كان) الحالف (واقفا بقدميه فى طاق الباب فلو  
وقف باحدى رجله على العتبة وأدخل الأخرى فان استوى الجانبان أو كان  
الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخلى اسفل حنث) زيلعى  
(وقيل لا يحنث مطلقا هو الصحيح) ظهيرية لأن الاتصال التام لا يكون الا  
بالقدمين (ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء) فيحنث بمكث ساعة  
(لادوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير) والضابط أن ما يمتد فلدوامه  
حكم الابتداء والا فلا وهذا لو اليمين حال الدوام أما قبله فلا فلو قال كلما  
ركبت فانت طالق او فعلى درهم ثم ركب ودوام لزمه طلقة ودرهم ولو كان  
راكبا لزمه فى كل ساعة يمكنه النزول طلقة ودرهم قلت فى عرفنا لا يحنث  
الا فى ابتداء الفعل فى الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا مجتبى (حلف  
لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة) يعنى الحارة (فخرج وبقى متاعه واهله)  
حتى لو بقى وتد (حنث) واعتبر محمد نقل ما تقوم به السكنى وهو ارفق وعليه  
الفتوى قاله العيني ولو الى سكة او مسجد على الاوجه قاله الكمال واقره فى  
النهر وهذا لو يمينه بالعربية ولو بالفارسية برت بخروجه بنفسه كما لو كان سكناه



تبعاً وكما لو ابت المرأة النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب أو اشتغل بطلب دار أخرى او دابة وان بقي ايما او كان له امتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان أمكنه أن يستكرى دابة لم يحنت ولو نوى التحول بيده دين وعند الشافعي يكفي خروجه بنية الانتقال (بخلاف المصنف) والبلد (والقربة فانه يبر بنفسه فقط).

❦ فروع ❦ حلف لا يساكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو هذا في حجرة وهذا في حجرة حنت الا أن تكون داراً كبيرة ❦ ولو تأسماها بحائط بينهما ان عين الدار في يمينه حنت وان نكرها لاه ❦ ولو دخلها فلان غصبا ان اقام معه حنت علم اولا وان انتقل فوراً لا كما لو نزل ضيفاً وكذا لو سافر الخالف فسكن فلان مع اهله به يفتى لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر حنت بساعة لعدم امتدادها بخلاف الإقامة بحر وفي خزانة الفتاوى حلف لا يضر بها فضر بها من غير قصد لا يحنت (وحنت في لا يخرج) من المسجد (ان حمل وأخرج) مختاراً (بأمره وبدونه) بان حمل مكرهاً (لا) يحنت (ولو راضياً بالخروج) في الاصح (ومثله لا يدخل اقساماً واحكاماً واذا لم يحنت) بدخوله بلا أمره او بزلق او بعثر او هبوب ريح او جمع دابة على الصحيح ظهيرية (لا تنحل يمينه) لعدم فعله (على المذهب) الصحيح فتح وغيره في البحر عن الظهيرية به يفتى لكنه خالف في فتاويه فافتى بأنحلها اخذاً بقول أبي شجاع لأنه ارفق لكنك علمت المعتمد (ولا يحنت في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها) فاصداً عند انفصاله من باب داره مشى معها ام لا لما في البدائع ان خرجت الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد



المسجد ثم بدالها فذهبت لغير المسجد لم تطلق ( ثم اتى امر آخر ) لأن الشرط في الخروج والذهاب والرواح والعيادة والزيارة النية عند الاتصال لا الوصول الا في الاتيان فلو حلف ( لا يخرج اولا يذهب ) او لا يروح بحر بحثنا ( الى مكة فخرج يريد هاهنا رجعا ) عنها قصد غيرها ام لا نهر ( حنث اذا جاوز عمران مصره على قصد ها ) ان بينه وبينها مدة سفر والا حنث بمجرد انفصاله فتح بحثنا وفيه حلف ليخرجن مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بر وفي لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حنث ( وفي لا ياتيها لا ) يحنث الا بالوصول كما مر والفرق لا يحنثي ( كما ) لا يحنث ( لو حلف ان لا تأتي امراته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى ) العرس لانها ماتت العرس بل العرس اتاها ذخيرة حلف ( ليأتيه ) فهو ان يأتي منزله او حانوته لقيه ام لا ( ف ) لو ( لم يات به حتى مات ) احدهما ( حنث في آخر حياته ) وكذا كل يمين مطلقة اما المؤقتة فيعتبر آخرها فان مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يفيد انه لو ارتد و لحق لا يحنث لبطلان يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما مر فتدبر حلف ( ليأتيه غدا ان استطاع فهي ) استطاعة الصحة لانه المتعارف فتقع ( على رفع الموانع ) كمرض او سلطان وكذا جنون او نسيان بحر بحثنا ( وان نوى ) بها ( القدرة ) الحقيقية المقارنة للفعل ( صدق ديانة ) لا قضاء على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدي اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ التكفير ( لا يخرجى ) بغير اذن او ( الا باذن ) او بأمرى او بعلمى او برضاى ( شرط ) للبر ( لكل خروج اذن ) الا لفرق او حرق أو فرقة ولو



نوى الاذن مرة دين وتنحل يمينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو الجئية وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرفع الامر للحاكم فبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا يحنت (بخلاف) قوله (الا ان اوحى) آذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق (حالف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى اليه) عرفا ولو تبعاً أو بإعارة باعتبار عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة فرداً من أفراد المجاز (أو) حالف (لا يضع قدمه في دار فلان حنت بدخولها مطلقاً) ولو حافياً أو راكباً لما تقرر أن الحقيقة متى كانت متعذرة أو مهجورة صير الى المجاز حتى لو اضطجع ووضع قدميه لم يحنت (وشرط للحنث في) قوله (ان خرجت مثلاً) فانت طالق أو ان ضربت عبدك فعبدى حر (لمريد الخروج) والضرب (فعله فوراً) لان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفاً ومدار الايمان عليه وهذه تسمى يمين الفور تفرد أبو حنيفة رحمه الله باظهارها ولم يخالفه أحد (و) كذا (في) حلفه (ان تغديت) فكذا (بعد قول الطالب) تعال (تغدي معي) شرط للحنث (تغديه معه) ذلك الطعام المدعو اليه (وان ضم) الى ان تغديت (اليوم أو معك) فعبدى حر (حنث بمطلق التغدى) لزيادته على الجواب فجعل مبتدئاً وفي طلاق الاشباه ان للتراخي الا بقريظة الفور ومنه طلب جماعها فابت فقال ان لم ندخل معي البيت فدخلت به مدسكون شهوته حنت وفي البحر عن المحيط طول التشاجر لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت الصلاة فصلت أو اشتغلت



بالوضوء لصلاة المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا (مركب العبد المأذون) والمكاتب (ليس لمولاه في حق اليمين الا بشرطين) (اذا لم يكن دينه مستغرقا) قد (نواه) فحينئذ يحنت (حلف لا يركب فاليمين على ما يركبه الناس) عرفا من فرس وحصار (فلو ركب ظهر انسان) أو بعيرا أو بقرة أو فيلا (لا يحنت) استحسانا الا بالنية ظهيرة قلت وبذبحي حنته بالبعير في مصر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قاله المصنف ولو حمل على الدابة مكرها فلا حنت كحلقه لا يركب فرسا فركب برذونا أو بعكسه لان الفرس اسم للعربي والبرذون اسم للمعجمي والخيل يعم هذا لو يمينه بالعربية ولو بالفارسية حنت بكل حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا حنت بكل مركب سفينة أو محملا أو دابة سوى الآدمي وسيجيئ ما لو حلف لا يركب حيوانا أو دابة

### باب اليمين

في الاكل والشرب واللبس والكلام

(ثم الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف) نخبز وفاكهة (مضغ اولا) أي وان ابتلعه بغير مضغ (والشرب ايصال ما لا يحتمل الاكل من المائعات الى الجوف) كماء وعسل ففي حلقه لا يأكل بيضة حنت يبلعها وفي لا يأكل عنباً مثلاً لا يحنت بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حنت بدائع لكن في تهذيب القلانسي حلف لا يأكل سكرًا لا يحنت بمصه وفي عرفنا يحنت وأما الذوق فعلم الفهم لمجرد معرفة الطعم وصل الى



الجوف ام لا فيكل أكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمضض للصلاة لا يحنت ولو عني بالذوق الاكل لم يصدق الا للدليل ( حلف لا يا كل من هذه النخلة ) او الكرمة ( تقيد حنته باكله من ثمرها ) بالثلثة أى ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيحنت بالمصير لا بالدبس المطبوخ ولا بوصل غصن منها بشجرة أخرى ( وان لم يكن ) للشجرة ثمرة ( تنصرف ) يمينه ( الى ثمنها فيحنت اذا اشترى به ما كولا وأأكله ولو أكل من عين النخلة لا يحنت ) وان نواها لان الحقيقة مهجورة ولو الجية وفي المحيط لو نوى اكل عينها لم يحنت باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف تبعاً لشيخه وينبغي أن لا يصدق قضاء لتعين المجاز زاد في النهر فان قلت ورق الكرم مما يؤكل عرفاً فينبغي صرف اليمين لعيته قلت أهل العرف انما يأكلونه مطبوخاً ( وفي الشاة يحنت باللحم خاصة ) لا باللبن لانها ما كولة فتعقد اليمين عليها ( ولا يحنت في ) حلفه ( لا يا كل من هذا البسر أو الرطب أو اللبن باكل رطبه وتمره وشيرازه ) لان هذه صفات داعية الى اليمين فتعقدها ( بخلاف لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب فكلمه بعد ماشاخ أو لا يا كل هذا الحمل ) بفتحيتين ولد الشاة ( فأكله بعد ما صار كبشاً ) فانه يحنت لانها غير داعية والاصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليمين تقيد به في المرف والمنكر فاذا زالت زالت اليمين ومالا يصلح داعية اعتبر في المنكر دون المرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا المجنون فبراً أو هذا الكافر فأسلم لا يحنت لانها صفة داعية وفي لا يكلم رجلاً فكلم صبياً حنت وقيل لا كلا يكلم صبياً وكلم بالغاً لانه بعد البلوغ يدعى شاباً وفتى الى الثلاثين فكهل الى خمسين فشيوخ



(أولا يأكل هذا العنب فصار زيبيا) هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يحنث به (أولا يأكل هذا اللبن فصار جبنا أولا يأكل من هذه البيضة فأكل فراريجها) كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فرخها (أولا يذوق من هذا الخمر فصار خلا أو من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ماصار لوزا) أو مشمشا لم يحنث بخلاف حلفه لا يأكل تمرآفا كل حيسافانه يحنث لانه تمر مفتت وان ضم اليه شيء من السمن أو غيره بحروفه الاصل فيما اذا حلف لا يا كل معينا فا كل بعضه ان كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه (وكذا) لا يحنث (لو حلف لا يأكل بسرافا كل رطبا أولا يأكل عنبافا كل زيبيا) بخلاف نحو لوز وجوز فان الاسم يتناول الرطب أيضا (ولو حلف لا يأكل رطبا أو بسرا أو) حلف (لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث به) أكل (المذنب) بكسر النون لأكله المحلوف عليه وزيادة (ولا حنث في شراء كباسة) بكسر الكاف أى عرجون ويقال عنقود (بسرفيها رطب في حلفه لا يشتري رطبا) لان الشراء يقع على الجملة والمغلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا (ولا) حنث (في) حلفه (لا يأكل لحما بأكل) مرقة أو (سمك) الا اذا نواهما (ولا في لا يركب دابة فركب كافرا أولا يجلس على وتد جلس على جيل) مع تسميتها في القرآن لحما ودابة وأوتادا للعرف وما في التبئين من حنثه في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده في النهربان العرف العملى مخصص عندنا كالعرف القولى (ولحم الانسان والكبد والكروش) والرثة والقاب والطحال (والخنزير لحم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا



كما في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم أن المعجمي يعتبر عرفه قطما وفي  
الخانية الرأس والأكارع لحم في يمين الاكل لافي يمين الشراء وفي لا ياكل  
من هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب لا يقع على صيده ولا يعم  
البقر الجاموس ولا يحنت باكل النىء هو الاصح (ولا) يحنت (بشحم الظهر)  
وهو اللحم السمين (في) حلقه (لا ياكل شحما) خلافا لهما بل بشحم البطن  
والأعضاء اتفاقا لا بما في المظم اتفاقا فتح (واليمين على شراء الشحم) وبيعه  
(كهي على أكله) حكما وخلافا زيلمي (ولا) يحنت (بألية في) حلقه (لا  
ياكل) أو لا يشتري (شحما أو لحما) لانها نوع ثالث (ولا) يحنت (بخبز أو  
دقيق أو سويق في) حلقه لا ياكل (هذا البر الا بالتقضم من عينها) لومقلية  
كالبليلة في عرفنا أما لو قضمها نيئة فلا حنت الا بالنية فتح وفي التهر عن  
الكشف المسئلة على ثلاثة أوجه \* أحدها أن يقول هذه الحنطة ويشير  
لصبرة وهي مسئلة المختصر \* الثانية أن يقول هذه بلا ذكر حنطة فيحنت  
باكلها كيف كان ولو نيئة أو خبزا \* الثالثة أن يقول حنطة فيحنت باكلها  
ولو نيئة لا ينحو الخبز ولو زرعه لم يحنت بالخارج (وفي هذا الدقيق حنت  
بما يتخذ منه كالخبز ونحوه) كعصيدة وحلوى (لا بسفه) في الاصح كما مر  
في أكل عين النخلة (والخبز ما اعتاده أهل بلد الخالف) قالشامى بالبر واليمنى  
بالذرة والطبرى بخبز الارز وبعض أهل القرى بالشعير فلو دخل بلد البر  
واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لأن العرف الخاص معتبر فتح  
(حلف لا ياكل من خبز فلانة انصرف الى) الخابزة (التي تضربه في التنور  
لا لمن عجنته وهياتة للضرب) ظهيرة ومنه الرقاق لا الفطائر والثريد أو بعد



مادته أو فته لأنه لا يسمى خبزا وحنث في لا يأكل طعاما من طعام فلان بأكل  
خله أو زيتيه أو ملحه ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نبيذه أو مائه فأكل به  
خبزا وفي لا يأكل سمنا فأكل سويقا ولا نية له أن بحيث لو عصر سال السمن  
حنث والا لا جوهرة وفي البدائع لا يأكل طعاما فاضطر لميته فأكل لم يحنث  
( والشواء والطبخ ) يعمان ( على اللحم ) المشوى والمطبوخ بالماء هذا في  
عرفهم أما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك أو  
زيت أو سمن كما نقله المصنف عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يؤكل على  
وجه الطعام كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا ( والرأس ما يباع في مشره ) أى  
مصر الخالف اعتبار اللعاف ( والفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش ) ونحوها  
( لا العنب والرمان والرطب ) خلافا لهما خلاف عصر والمبرد للعرف فيحنث  
بكل ما يمد فاكهة عرفنا ذكره الشمنى وأقره المصنف ( والحلوى ما ليس من  
جنسه حامض فيحنث بأكل خبيص وعسل وسكر ) لكن المرجع فيه إلى  
عادات الناس ففي بلادنا لا حنث في فانيذ وعسل وسكر كما نقله المصنف عن  
الظهيرية ( والادام ما يصطبغ به الخبز ) إذا اختلط به ( نخل وزيت ومالح )  
لذوبه في الفم ( لا اللحم والبيض والجنين وقال محمد هو ما يؤكل مع الخبز غالبا )  
به يفتى كما في البحر عن التهذيب وفيه فانيذ وكل وحده غالبا كتمر وزبيب  
وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس اداها الا في موضع يؤكل  
تبعا للخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي البدائع الجوز رطبه فاكهة ويابس اداها  
﴿ فروع ﴾ حلف لا يأكل لحما ولا خربصلا ولا خرفلا فطبخ حشو  
فيه كل ذلك فأكلوا لم يحنثوا الا صاحب الفافل لانه لا يؤكل الا كذا وهذا ان



وجد طعمه ويزاد في الزعفران رؤية عينه وفي لا يأكل لبنا فطبخه بأرز أولاً ينظر إلى فلان فنظر إلى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يحنت وإلى رأسه وظهره وبطنه حنت وفي المس يحنت بمس اليد والرجل \* عرض عليه اليمين فقال نعم كان حالفاً في الصحيح كذا في الصيرفية وغيرها قال المصنف هذا هو المشهور لكن في فوائد شيخنا عن التارخانية أنه بنم لا يصير حالفاً هو الصحيح ثم فرع أن ما يقع من التعاليق في المحاكم أن الشاهد يقول للزوج تعليقاً فيقول نعم لا يصح على الصحيح

(التغدي الأكل المترادف الذي يقصد به الشبع) وكذا التعشي ولا بد أن يأكل أكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحور (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتناؤه للعرف زاد في النهر وأهل مصر يسمونه فطوراً إلى ارتفاع الضحى الأكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفهم قلت وكذلك أهل الشام (إلى زوال الشمس) ثم لا بد أن يكون (مما يتغدى به) أهل بلده عادة وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها حتى لو شبع اللبن يحنت البدوي لا الحضري زيلعي (والتعشي منه) أي الزوال وفي البحر عن الأسبيجاني وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر اه قلت وهو عرف مصر والشام (إلى نصف الليل والسحور هو الأكل بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر قال إن أكلت أو) قال إن (شربت أو لبست) أو نكحت ونحو ذلك فعبدي حر (ونوى معيناً) أي خبزاً أو لبناً أو قطناً مثلاً (لم يصدق أصلاً) فيحنت بأي شيء أكل أو شرب وقيل يدين كما لو نوى كل الأطعمة



أو كل مياه العالم حتى لا يحنث أصلا لنيته محتمل كلامه ( ولو ضم ) لأن أكلت ( طعاما أو ) شربت ( شرابا أو ) لبست ( ثوبا دين ) إذا قال عنيت شيئا دون شيء . لأنه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لأنه ذكره في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي والأصل أن النية إنما تصح في المفوض إلا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والمساكنة وتخصيص الجنس كجشية أو عربية لا الصفة ككوفية أو بصرية فتح ( نية تخصيص العام تصح ديانة ) أجماعا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا ( لا ) يصدق ( قضاء ) وكذا من غصب دراهم إنسان فلما حلفه الخصم عاما نوى خاصا ( به يفتى ) خلافا للخصاف وفي الولوالجية متى حلفه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا بأس وقالوا النية للحالف لو بطلاق أو عتاق وكذا بالله لو مظلوما وإن ظالما فلا مستحلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف ( لا يشرب من ) شيء . يمكن فيه الكرع نحو ( دجلة ) يمينه ( على الكرع ) منه حتى لو شرب من نهر أخذ منه لم يحنث وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون إلا بعد الخوض في الماء لكن في القهستاني عن الكشف أنه ليس بشرط ( بخلاف من ماء دجلة ) فيحنث بغير الكرع أيضا ( وفيما لا يتأتى فيه الكرع ) كالبرث والحب يحنث ( ب ) الشرب ب ( الاتاء مطلقا ) سواء قال من البرث أو من ماء البرث لتعين المجاز ( ولو تكلف الكرع فيما لا يتأتى فيه ذلك ) أي الكرع ( لا يحنث ) في الأصح لعدم العرف ( أمكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين ) ولو بطلاق ( وبقائها ) إذ لا بد من تصور الأصل لتنعقد في حق الخلف وهو الكفارة ثم فرع عليه ( فني ) حلفه ( لا شرب من ماء هذا الكوز



اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه ) ماء ( وصب ) ولو بفعله أو بنفسه ( في يومه ) قبل الليل ( أو أطلق ) يمينه عن الوقت ( ولا ماء فيه لا يحنث ) سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أولا في الاصح لعدم امكان البر ( وان ) أطلق و ( كان ) فيه ماء ( فصب حنث ) لوجوب البر في المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه أما المؤقتة ففي آخر الوقت وهذا الاصل فروعها كثيرة منها ان لم تصل الصبح غداً فانت كذا لا يحنث بحيضها بكرة في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهينى صدائك اليوم فانت طالق وقال أبوها انت وهبته فأملك طالق فالحيلة أن تشتري منه بمهرها ثوبا ملفوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث أبوها لعدم الهبة ولا الزوج لمجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا أرادت الرجوع ردت به بخيار الرؤية ( وفي ) حلفه والله ( ليصعدن السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهابا حنث للحال ) لا مكان البر حقيقة ثم يحنث للمجز عادة ولو وقت اليمين لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم أعرج الى السماء هذه الليلة فانت كذا ينصب سلما ثم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى فليمدد بسبب الى السماء أى سماء البيت قال الباقي والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان ( وكذا ) الحسم لو حلف ( ليقتلن فلانا عالما بموته ) اذ يمكن قتله بعد احياء الله تعالى فيحنث ( وان لم يكن عالما ) بموته ( فلا ) يحنث لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسئلة الكوز وكقوله ان تركت مس السماء فمبدي حر لان

الترك لا يتصور في غير المقدور ( حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فايقظه )  
فلولم يوقظه لم يحنت وهو المختار ولو مستيقظا حنت لو بحيث يسمع بشرط  
انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك فانت طالق فاذهبي أو واذهي  
لا تطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال اذهبي طلفت لانه مستأنف ولو قال  
يا حائط اسمع أو اصنع كذا وكذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحنت زياعى  
وفي السراجية سأل محمد حال صغره أبا حنيفة فيمن قال لا خير والله لا  
أكلمك ثلاث مرات فقال أبو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد وقال انظر حسنا  
يا شيخ فنكس أبو حنيفة ثم قال حنت مرتين فقال محمد أحسنت فقال  
أبو حنيفة لا أدري أى الكلمتين أوجع لى قوله حسنا أو أحسنت (أو)  
حلف لا يكلمه ( الا باذنه فاذن له ولم يعلم ) بالاذن فكلمه ( حنت ) لاشتقاق  
الاذن من الأذان فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضى ولم  
يعلم لان الرضا من أعمال القلب فيتم به ( الكلام ) والتحديث ( لا يكون  
الا باللسان ) فلا يحنت بإشارة وكتابة كما فى التنف وفي الخانية لا أقول  
له كذا فكتب اليه حنت ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف  
بعد مسألة شم الريحان عن الجامع انه كالكلام خلافا لابن سماعه ( والاخبار  
والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بإشارة والايمان والاظهار والانشاء  
والاعلام يكون ) بالكتابة و( بالاشارة أيضا ) ولو قال لم أنو الاشارة دين وفي  
لا يدعوهُ أو لا يبشره يحنت بالكتابة ( ان أخبرتنى ) أو أعلمتنى ( ان فلانا  
قدم ونحوه يحنت بالصدق والكذب ولو قال بقدمه ونحوه فى الصدق  
خاصة ) لافادتها الصاق الخبر بنفس التقديم كما حققناه فى بحث الباء من



الاصول وكذا ان كتبت بقدم فلان كما سيجي في الباب الآتي وسأل  
 الرشيد محمدا عن حلف لا يكتب الى فلان فأوماً بالكتابة هل يحنت فقال  
 نعم يا أمير المؤمنين ان كان مثلك ( لا يكلمه شهراً فمن حين حلفه ) ولو  
 عرفه فعلى باقيه ( بخلاف لا عتكفن ) أو لا صومن ( شهراً فان التعمين اليه )  
 ان ذكر الوقت والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج ما وراءه وفيما  
 لا يتناول للمدة اليه زيلعي ( حلف لا يتكلم ققرأ القرآن أو سبوح في الصلاة لا  
 يحنت ) اتفاقاً ( وان فعل ذلك خارجها حنت على الظاهر ) كما رجحه في البحر  
 ورجح في الفتح عدمه مطلقاً للعرف وعليه الدرر والملتقى بل في البحر عن التهذيب  
 أنه لا يحنت بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في الشرنبلالية قائلًا ولا  
 عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفته العرف ويقاس عليه القاء درس ما  
 لكن يعكر عليه ما في الفتح وأما الشمر فيحنت به لانه كلام منظوم انتهى  
 فقير المنظوم أولى فتأمل ( حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحنت بالقراءة في  
 الصلاة أو خارجها ولو قرأ البسملة فان نوى ما في النمل حنت والا لا ) لانهم  
 لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلان لا يحنت  
 بالنظر فيه وفهمه به يفتى واقعات ( حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى الجديدين )  
 لقراه اليوم بفعل لا يمتد فهم ( فان نوى النهار صدق ) لانه الحقيقة ( ولو  
 قال ليلة ) أكلم فلانا فكذا ( فهو على الليل خاصة ) لعدم استعماله مفردا في مطلق  
 الوقت قال ( ان كلمته ) أي عمرا ( الا أن يقدم زيد أو حين أو الا أن يأذن  
 أو حتى يأذن فكذا فكلمه قبل قدومه أو ) قبل ( اذنه حنت و ) لو ( بعدها  
 لا يحنت ) لجمله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام ( وان مات زيد قباهما

سقط الحلف) قيد بتأخير الجزاء لانه لو قدمه فقال امرأته طالق الا أن يقدم زيد لم يكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التأخير فلا تطلق بقدمه بل بموته (كما لو قال) لعيره (والله لا أكلمك حتى يأذن لي فلان أو قال لعيره والله لا أفارقك حتى تقضى حتى) أو حلف ليوفينه اليوم (فمات فلان قبل الاذن أو برئ من الدين) فاليمين سافطة والاصل أن الحالف اذا جعل ليمينه غاية وفات الغاية بطل اليمين خلافا للثاني (كلمة ما زال وما دام وما كانت غاية تنتهي اليمين بها) فلو حلف لا يفعل كذا ما دام يخارى فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث بأكل باقيه لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا لا أفارقك حتى تقضى حتى اليوم أو حتى أقدمك الى السلطان اليوم لا يحنث بمضى اليوم بل بمفارقه بعده ولو قدم اليوم لا يحنث وان فارقه بعده بجر وكذا لو حلف أن يجره الى باب القاضى ويحلفه فاعترف الخصم أو ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره كما سيجئ في باب اليمين في الضرب (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أى عبد فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل داره) أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه أو لا يركب دابته (ان زالت اضافته) ببيع أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحنث في العبد) ونحوه مما يملك كالدار (أشار اليه) بهذا (أولا) على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار (وفي غيره) أى في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتاً عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه (ان أشار)



بهذا أو عين ( حنث ) لان الحر يهجر لذاته ( والا ) بشر ولم يعين ( لا ) يحنث  
( وحنث بالمتجدد ) بان اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين ( لا يكلم صاحب  
هذا الطيلسان ) مثلا ( فكلمه بعد ما باعه حنث ) لان الاضافة للتعريف  
ولذا لو كلم المشتري لم يحنث ( الحين والزمان ومنكرهما ستة أشهر ) من  
حين حلقه لانه الوسط ( وبها ) أى بالنية ( مانوى ) فيهما على الصحيح  
بدائع ( وغرة الشهر ورأس الشهر أول ليلة ) منه ( ويومها وأوله الى مادون  
النصف وآخره اذا مضى خمسة عشر يوما ) فلو حلف أن يصوم أول يوم من  
آخر الشهر وآخر يوم من أول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر والنصف  
من حين لقاء الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع ( و ) فى حاقه لا يكلمه ( الدهر  
أو الأبد ) هو ( العمر ) أى مدة حياة الخالف عند عدم النية ( ودهر ) منكر  
( لم يدرو قالوا هو كالحين ) وغير خاف أنه اذا لم يرد عن الامام شئ فى مسألة  
وجب الافتاء بقولها نهر وفى السراج توقف الامام فى أربع عشرة مسألة  
وتقل لأدرى عن الائمة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا  
( الايام وأيام كثيرة والشهور والسنون ) والجمع والازمنة والاحايين  
والدهور ( عشرة ) من كل صنف لانه أكثر ما يذكّر بلفظ الجمع فى لا يكلمه  
الأزمنة خمس سنين ( ومنكرها ثلاثة ) لانه أقل الجمع مالم يوصف بالكثرة  
كما مر ( حلف لا يكلم ) عبيدا أو ( عبيد فلان أولا يركب دوابه أولا يلبس  
ثيابه نفعل بثلاثة منها حنث ان كان له ) أى لفلان ( أكثر من ثلاثة ) من  
كل صنف ( والا ) بان كلم أقل من ثلاثة ( لا ) يحنث وتصح نية الكل  
( وان كانت يمينه على زوجته أو أصدقائه أو اخوته لا يحنث مالم يكلم الكل )

مماسى لان المنع لمعنى فى هؤلا ، فتعلقت اليمين بأعيانهم ولو لم يكن له الا  
أخ واحد فان كان يعلم به حنث والا لا كما فى الواقعات وألحق فى النهر  
الأصدقاء والزوجات قلت وهى من المسائل الأربعة التى يكون فيها الجمع لو احدى  
كما فى الاشياء وأما الاطعمة والثياب والنساء فيقع على الواحد اجماعا لانصراف  
المعرف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى الكل صح والله تعالى أعلم

### باب اليمين

( فى الطلاق والعناق )

الأصل فيه أن الولد الميت ولد فى حق غيره لا فى حق نفسه وان  
الأول اسم لفرد سابق والاخير لفرد لاحق والوسط لفرد بين العددين  
المتساويين وان المتصف باحدها لا يتصف بالآخر للتنافى ولا كذلك الفعل  
لعدمه لان الفعل الثانى غير الاول فلو قال آخر تزوج فالتى أتزوجها  
طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل وهو المقصد  
وعقدها هو الآخر ( أول عبد أشتريه حر فاشترى عبدا عتق ) لما مر ان  
الأول اسم لفرد سابق وقد وجد ( واو اشترى عبيد معا ثم آخر فلا ) عتق  
( أصلا ) لعدد الفردية ( فان زاد ) كلمة ( وحده ) او أسود أو بالدنانير ( عتق  
الثالث ) عملا بالوصف ( ولو قال أول عبد أشتريه واحدا فاشترى عبيد  
ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث ) وأشار الى الفرق بقوله ( للاحتمال ) أى  
لان قوله واحدا يحتمل أن يكون حالا من العبد أو المولى فلا يعتق بالشك  
وجوز فى البحر جره صفة للعبد فهو كوحده وفى النهر رفعه خبر مبتدأ



محذوف فهو كواحد ( ولو قال أول عبد أملكه فهو حر فملك عبدا ونصف  
عبد عتق الكامل ) وكذا الثياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة  
زيلعي ( قال آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبدا مات الخالف لم يعتق ) اذ  
لا بد للآخر من الاول بخلاف العكس كالبعد لا بد له من قبل بخلاف  
القبل ( فلو اشترى ) الخالف المذكور ( عبدا ثم عبدا ثم مات ) الخالف ( عتق )  
الثاني ( مستندا الى وقت الشراء ) فيعتبر من كل المال لو الشراء في الصحة  
والا فمن الثلث وعليه فلا يصير فارا لو علق البائن بالآخر خلافا لهما وأما  
الوسط ففي البدائع انه لا يكون الا في وترثاني الثلاثة وسط وكذا ثالث  
الخمسة وهكذا ( ان ولدت فانت كذا حنت بالميت ) ولو سقطا مستبين الخلق  
والا لا ( بخلاف فهو حر فولدت ميتا ثم آخر حيا عتق الحى وحده ) لبطلان  
الرق بالموت بخلاف الولد أو الولادة ( البشارة عرفا اسم لخبر سار ) خرج  
الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب أليم ( صدق ) خرج  
الكذب فلا يعتبر ( ليس للمبشر به علم ) فيكون من الاول دون الباقين  
( فلو قال كل عبد بشرني بكذا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول )  
فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون كالحديث ولو أرسل  
بعض عبيده عبدا آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول ( وان  
بشروه معا عتفوا ) لتحققها من الكل بدليل فبشروه بعلام عليم ( و ) البشارة  
( لا فرق فيها بين ) ذكر ( الباء وعدمها بخلاف الخبر ) فانه يختص بالصدق  
مع الباء كما مر في الباب قبله ( والكتابة كالخبر ) فيما ذكر ( والاعلام ) لا بد  
فيه من الصدق ولو بلا باء ( ( كالبشارة ) لان الاعلام اثبات العلم والكذب

لا يفيد بدائع ( قاعدة النية اذا قارنت علة العتق ) الاختيارية كالشراء مثلا بخلاف الارث لانه جبرى ( و ) الحال ان ( رق المعتق كامل صبح التكفير والا ) بان لم تقارن العلة أو قارنتها والرق غير كامل كأم الولد ( لا ) يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله ( فصيح شراء أبيه للكفارة ) للمقارنة ( لا شراء من حلف بعته ) لعدمها ( ولا شراء مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها ) لنقصان رقتها ( بخلاف ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يميني فاشتراها ) حيث تجزيه عنها للمقارنة كاتهاب ووصية ناويا عند القبول بخلاف ارث لما سر زيلعي ( وعتقت بقوله ان تسريت أمة فهي حرة من تسراها وهي ملكه حينئذ ) أى حين حلفه لمصادفتها الملك ( لا ) يعتق ( من سراها فتسراها ) ويثبت التسرى بالتحصين والوطء وشرط الثانى عدم العزل فتح ( ولو قال ان تسريت أمة فأنت طالق أو عبدى حر فتسرى بمن فى ملكه أو من اشتراها بعد التعليق طلقت وعتق ) وأفاد الفرق بقوله ( لوجود الشرط ) بلامانع لصحة تعليق طلاق المنكوحه باى شرط كان فليحفظ ( كل مملوك لى حر عتق عبيده ومدبروه ) ويدين فى نية الذكور لا الاناث ( وأمهات أولاده ) للملكم بدأ ورقبة ( لامكاتبه الا بالنية ومعتق البعض كالمكاتب ) لعدم الملك يدا وفى الفتح ينبغى فى كل مرفوق لى حر أن يعتق المكاتب لأأم الولد الا بالنية ( هذه طالق أو هذه طلقت الاخيرة وخير فى الاولين وكذا العتق والاقرار ) لان أو لأحد المذكورين وقد أدخلها بين الاولين وعطف الثالث على الواقع منهما فكان كاحدا كما طالق وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن المثني بالمفرد وهذا اذا



لم يذ كر للثاني والثالث خبرا ( فان ) ذكر بأن ( قال هذه طالق أو هذه وهذه طالق )  
 طالقان أو قال هذا حراً وهذا وهذا حران ) فانه ( لا يعتق ) أحد ( ولا تطلق )  
 بل يخير ( ان اختار ) الايجاب ( الاول عتق ) الاول ( وحده وطلقت )  
 الاولى ( وحدها وان اختار الايجاب الثاني عتق الاخيران وطلقت الاخيرتان )  
 حلف لا يساكن فلانا فساقر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف حنث  
 عنده لا عند الثاني وبه يفتى \* قال لعبد أن لم تات الليلة حتى أضربك فأتى  
 فلم يضربه حنث عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتى \* اختلف في لحاق الشرط  
 باليمين المعقود بعد السكوت فصححه الثاني وأبطله الثالث وبه يفتى فلا حنث  
 في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر أنه كان كذا خانية

### ❦ باب اليمين ❦

❦ في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها ❦  
 الاصل فيه أن كل فعل تتعلق حقوقه بالمباشر كبيع واجارة لا حنث  
 بفعل مأموره وكل ما تتعلق حقوقه بالآمر ككنكاح وصدقة ومالا حقوق  
 له كاعارة وإبراء يحنث بفعل وكيله أيضا لانه سفير ومعبّر ( يحنث بالمباشرة )  
 بنفسه ( لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع ) ومنه الهبة بعوض  
 ظهيرية ( والشراء ) ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطى شرح وهبانية ( والاجارة  
 والاستئجار ) فلو حلف لا يؤجر وله مستغلات آجرتها امرأته وأعطته  
 الاجرة لم يحنث كتركها في أيدي الساكنين وكأخذه اجرة شهر قد سكنوا

فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة ( والصلح عن مال ) وقسده بقوله  
 ( مع الافرار ) لانه مع الانكار سفير والقسمة ( والخصومة وضرب الولد ) أى  
 الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحنت بفعل وكيله وكالقاضى  
 ( وان كان ) الحالف ( ذا سلطان ) كقاض وشريف ( لا يباشر ) هذه الاشياء  
 ( بنفسه حنت ) بالمباشرة و ( بالامر أيضا ) لتقيد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف  
 ( وان كان يباشر مرة ويفوض أخرى اعتبر الاغلب ) وقيل تعتبر السلعة  
 فلو مما يشترىها بنفسه لشرفها لا يحنت بوكيله والا حنت ( ويحنت بفعله وفعل  
 مأموره ) لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير  
 صحيح ( فى النكاح ) لا الا نكاح ( والطلاق والعتاق ) الواقعين بكلام وجد  
 بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زيلعى ( والخلع والكتابة والصلح عن  
 دم العمد ) أو انكار كما مر ( والهبة ) ولو فاسدة أو بعوض ( والصدقة والقرض  
 والاستقراض ) وان لم يقبل ( وضرب العبد ) قيل والزوجة ( والبناء والخيطة )  
 وان لم يحسن ذلك خانية ( والذبح والايديع والاستيدياع و ) كذا ( الاعارة  
 والاستعارة ) ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنت تار خانية ( وقضاء  
 الدين وقبضه والكسوة ) وليس منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التملك  
 سراجية ( والحمل ) وذكر منها فى البحر نيفا وأربعين وفى النهر عن شارح  
 الوهبانية نظم والذى ما لا حنت فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشيراً الى  
 حنته فيما بقى فقال

بيع شراء صلح مال خصومة	بفعل وكيل ليس يحنت حالف
كذا قسمة والحنت فى غيرها اثبت	اجارة استئجار الضرب لابنه



( ولام دخل ) مبتدأ خبره اقتضى الآتى ( على فعل ) أراد بدخولها عليه قريبا منه ابن كمال ( تجرى فيه النيابة ) للغير ( كبيع وشراء واجارة وخباطة وصياغة وبناء اقتضى ) أى اللام ( أمره ) أى توكيله ( ليخصه به ) أى بالمحلف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق الا بأمره المفيد للتوكيل ( فلم يحنث فى ان بعث لك ثوبا ان باعه بلا أمر ) لانتفاء التوكيل سواء ( ملكه ) أى المخاطب ذلك الثوب ( أولا ) بخلاف ما لو قال ثوباك فانه يقتضى كونه ملكا له كما سيجى ( فان دخل ) اللام ( على عين ) أى ذات ( أو ) على ( فعل لا يقع ) ذلك الفعل ( عن غيره ) أى لا يقبل النيابة ( كأكل وشرب ودخول وضرب الولد ) بخلاف العبد فانه يقبل النيابة ( اقتضى ) دخول اللام ( ملكه ) أى ملك المخاطب للمحلف عليه لانه كمال الاختصاص ( فحنث فى ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا أمره ) هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكك وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله ( وكذا ) أى مثل ما مر من اشتراط كون المحلف عليه ملك المخاطب قوله ( ان أكلت لك طعاما ) أو شربت لك شرابا ( اقتضى أن يكون الطعام ) والشراب ( ملك المخاطب ) كما فى ان أكلت طعاما لك لان اللام هنا أقرب الى الاسم من الفعل والقرب من أسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به ( وان نوى غيره ) أى مامر ( صدق فيما ) فيه تشديد ( عليه ) قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى فى اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر ( قال ان بعته أو ابتعته فهو حرة مقدر ) عليه

بيعا ( بالخيار لنفسه حث ) لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان أجزبه بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام ( و ) قيد بالخيار لانه ( لو قال ان بعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بلا خيار لا يمتق ) لزوال ملكه وتنحل اليمين لتحقيق الشرط زياعى ( ويحث ) الخالف في المسئلتين ( ب ) - البيع أو الشراء ( الفاسد والموقوف لا الباطل ) لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مدبرا أو مكاتب لم يحنث الا بإجازة قاض أو مكاتب

﴿ فرع ﴾ قال لأئمة ان بعث منك شيئا فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه أو من أبيها لم يقع عتق المولى ولو من أجنبي وقع والفرق في الظهيرية — ( و ) انما قيد بالبيع لانه ( في حلقه لا يتزوج ) امرأة أو ( هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد ) في الصحيح ( وكذا لو حلف لا يصلى أو لا يصوم ) أو لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت بالفاسد فلا تنحل به اليمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع ( ولو كان ) ذلك كله ( في الماضي ) كان تزوجت أو صمت ( فهو عليهما ) أى الصحيح والفاسد لانه اخبار ( فان عني به الصحيح صدق ) لانه النكاح المعنوى بدائع ( ان لم أبع هذا الرقيق فكذا فاعتق ) المولى ( أو دبر ) رقيقه تديرا ( مطلقا ) فلا يحنث بالمقيد فتح ( أو استولد ) الامة ( حث ) لتحقيق الشرط بفوات محلية البيع حتى لو قال ان لم أبعك فانت حر فدبر أو استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم ( قالت له ) امرأته ( تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة ) بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه السرخسى وفي



جامع قاضي خان وبه أخذ عامة مشايخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلفت والا لا ( ولو قيل له ألك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة ) لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول

( فروع ) يتفرع على الحنث لقوات المحل نحو ان لم تصبي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة أو ان لم تذهبي فتأثي بهذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلقت \* قال نحرمة ان تزوجتك فعبدى حرقزوجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور \* حلف لا يتزوج بالكوفة عقد خارجها لان المعتبر مكان العقد \* ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا للغرض وقيل تطلق \* حلف لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحر

( النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا ) تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا والدار له اولغيره فدخلها الحالف حنث لتكثيره ولو قال داري او دارك لا حنث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مس هذا الرأس أحد وأشار الى رأسه لا يحنث الحالف بيمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى من ياء الاضافة بحروذ كره المصنف قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا الاشباه (الا) بالنية و(في العلم) كان كالم غلام محمد بن احمد احد فكذا دخل الحالف لو هو كذلك لجواز استعمال العلم في موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحرقات وفي الاشباه المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء أي فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط

كان دخل دأري هذه أحد فأنت طالق فدخات هي طلقت ولو دخلها هو لم  
يحنت لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتماه في القسم الثالث من أيمان  
الظهيرية (ويجب حج أو عمرة ماشيا) من بلده (في قوله على المشي الى  
بيت الله تعالى أو الكعبة وأراق دما ان ركب) لادخاله النقص  
ولو أراد بيت الله بعض المساجد لم يلزمه شيء (ولا شيء بعلى الخروج) أو  
الذهاب (الى بيت الله أو المشي الى الحرم أو) الى (المسجد الحرام) أو  
باب الكعبة أو ميزابها (أو الصفا أو المروة) أو مزدلفة أو عرفة لعدم  
الدرف (لا يعتق عبد قيل له ان لم أحج العام فأنت حر) ثم قال حججت  
وأنكر العبد وأتى بشاهدين (فشهدا بنجره) لاضحيته (بكوفة) لم تقبل  
لقيامها على نفي الحج اذ التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعتق  
ورجحه الكمال (حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية) وان أفطر لوجود  
شرطه (ولو قال) لا أصوم (صوما أو يوما حنث بيوم) لانه مطلق فيصرف  
الى الكامل (حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد أكله أو بعد الزوال صحت)  
اليمين (وحنث للحال) لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في  
الناسي وهو (كما لو قال لامرأته ان لم تصلي اليوم فأنت كذا فحاضت من  
ساعتها أو بعد ما صلت ركعة) فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان درور  
الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو  
الماء غير قائم أصلا فلا يتصور بوجه (وحنث في لا يصلي بركعة) بنفس  
السجود بخلاف ان صليت ركعة فأنت حر لا يمتق الا بأولى شفع لتحقيق  
الركعة (وفي) لا يصلي (صلاة بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر



مثلا فانه يشترط التشهد (و) حنث (في لا يؤم أحداً باقتداء قوم به بعد شروعه وان) وصليّة (قصد أن لا يؤم أحداً) لانه أهمهم (وصدق ديانة) فقط (ان نواه) أى أن لا يؤم أحداً (وان أشهد قبل شروعه) أنه لا يؤم أحداً (لا يحنث مطلقاً) لا ديانة ولا قضاء وصبح الاقتداء ولو في الجمعة استحساناً (كما) لا حنث (لو أنهم في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة) اعدم كالمها (بخلاف النافلة) فانه يحنث وان كانت الامامة في النافلة منها عنها

﴿فروع﴾ ان صليت فأنت حر فقال صليت وأنكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بلا حرج \* قال ان تركت الصلاة فطابق فصلتها قضاء طنقت على الاظهر ظهيرية \* حلف ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر الباقي عدم حنثه لحديث فان ذلك وقتها \* اجتمع حدثان فالطهارة منهما \* حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل يصلى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجمعها ثم يغتسل كما غربت ويصلى المغرب والعشاء بجماعة فلا يحنث (حلف لا يحج فملى الصحيح منه) فلا يحنث بالفساد (ولا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث) أى محمد (أو حتى يطوف أكثر الطواف) المفروض (عن الثانى) وبه جزم فى المهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي الانصارى كان من كبار فقهاء بخارى ومات بها سنة سبعين وخمسمائة ولا يحنث فى العمرة حتى يطوف أكثرها (ان لبست من مغزولك فهو هدى) أى صدقة أنصدق به بمكة (ملك) الزوج (قطنا) بعد الحلف (فغزله) ونسج (ولبس فهو هدى) عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف ويفتقر بقولهما فى ديارنا لانها انما

تغزل من كتان نفسها أو قطنها وبقوله في الديار الرومية لغزلها من كتان  
الزوج نهر ( حلف لا يلبس من غزلها فلبس تكة منه لا يحنت ) عند الثاني  
وبه يفتى لانه لا يسمى لا بسا عرفا ( كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من  
نسج غلامه لا يحنت ( اذا كان فلان يعمل بيده والا حنت ) اتعين المجاز  
( كما حنت يلبس خاتم ذهب ) ولو رجلا بلا فص ( أو عقد لؤلؤ أو زبرجد  
أو زمرد ) ولو غير مرصع عندهما وبه يفتى ( في حافه لا يلبس حليا ) للعرف ( لا )  
يحنت ( بخاتم فضة ) بدليل حله للرجال ( الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء  
بأن كان له فص ) فيحنت هو الصحيح زيلى ولو كانت بموها بذهب  
ينبغي حنته به نهر نخلخال وسوار ( حاف لا يجلس على الارض فجلس على )  
حائل منفصل كخشب أو جلد أو ( بساط أو حصير أو ) حلف ( لا ينام  
على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه أولا يجلس على هذا السرير  
فجعل فوقه آخر لا يحنت ) في الصور الثلاث كما لو أخرج الحشوم من الفراش  
للعرف ولو ذكر الاخيرين حنت مطلقا للعموم وما في القدورى من تنكير  
السرير حمله في الجوهرة على المعرف ( بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح  
هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش ) لم يحنت لانه  
لم ينام على الألواح بحر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه  
نحو كما لو الى آخر الكلام أو تأخيره عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى  
على ذوى الافهام كما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا دمشق الشام  
فتنبه ( ولو جعل على الفراش قرام ) بالكسر الملاعة ( او ) جعل ( على السرير  
بساط أو حصير حنت ) لانه يعد نائما أو جالسا عليهما عرفا بخلاف ما



( بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة  
ففرش على ذلك فراش ) فانه لا يحنت لانه لم ينم على الألواح ( حلف  
لا يمشى على الارض فمشى عليها بنعل أو خف ) أو مشى على أحجار ( حنت  
وان ) مشى ( على بساط لا ) يحنت

﴿ فرع ﴾ ان نمت على ثوبك أو فراشك فكذا اعتبر اكثر بدنه  
والله أعلم

### باب اليمين

( في الضرب والقتل وغير ذلك )

مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الفسل والكسوة الاصل هنا  
ان ( ماشارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين ) الموت والحياة  
( وما اختص بحالة الحياة ) وهو كل فعل يلذ ويؤلم ويغم ويسر كشم وتقيل  
( تقيد بها ) ثم فرع عليه ( فلو قال ان ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو  
دخلت عليك أو قبلتك تقيد ) كل منها ( بالحياة ) حتى لو علق بها طلاقاً أو  
عتقاً لم يحنت بفعلها في ميت ( بخلاف الفسل والحمل والامس والباس الثوب )  
كخلفه لا يفسله اولا يحمله لا يتقيد بالحياة ( يحنت في خلفه ) ولو بالفارسية  
( لا يضرب زوجته فمد شعرها أو خنقها أو عضها ) أو فرصها ولو ممازحاً خلافاً  
لما صححه في الخلاصة ( والقصد ليس بشرط فيه ) أى في الضرب ( وقيل  
شرط على الاظهر ) والاشبه بحر وبه جزم في الخانية والسراجية وأما الايلام

فشرط به يفتى وبكفى جميعها بشرط اصابة كل سوط وأما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت أى حزمة ربحان مخصوصية لرحمة زوجة أيوب عليه الصلاة والسلام فتح ( حلف ليضربن ) أو ليقبلن ( فلانا ألف مرة فهو على الكثرة ) والمبالغة كحلفه ليضربنه حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشى عليه أو حتى يستغيث أو يبكي فعلى الحقيقة ( ان لم اقتل زيدا فكذا وهو ) أى زيد ( ميت ان علم ) الخالف ( بموته حنت والا لا ) وقد قدمها عند ليصعدن السماء ( حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضربه بالسواد ومات بها حنت ) كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنت ( وبعبكسه ) أى ضربه بكوفة وموته بالسواد ( لا ) يحنت لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهيرية وفيها ان لم تأتى حتى أضربك فهو على الاتيان ضربه أولا \* ان رأيت لا ضربه فعلى التراخي ما لم ينو الفور \* ان رأيتك فلم أضربك فرآه الخالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حنت \* ان لقيتك فلم أضربك فرآه من قدر ميل لم يحنت بحر ( الشهر وما فوقه ) ولو الى الموت ( بعيد وما دونه قريب ) فيعتبر ذلك فى ليقضين دينه أو لا يكلمه الى بعيد أو الى قريب ( و ) لفظ ( العاجل والسريع كالقريب والآجل كالبعيد ) وهذا بلا نية ( وان نوى ) بقريب أو بعيد ( مدة ) معينة ( فيهما فعلى ما نوى ) ويدن فيما فيه تخفيف عليه بحر ( حلف لا يكلمه مليا أو طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم ) كذا فى البحر عن الظهيرية وفى النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالواو أحد وعشرون



وبضعة عشر ثلاثة عشر ( يبر في حلفه ليقضين دينه اليوم لو قضاؤه نهرجة )  
ما يردده التجار ( أوزيونا ) ما يردده بيت المال ( أو مستحقة ) للغير ويعتق المكاتب  
بدفعها ( لا ) يبر ( لو قضاؤه رصا صا أو ستوقه ) وسطها غش لانها ليسا من  
جنس الدراهم ولذا لو تجاوزتهما في صرف وسلم لم يجوز وتقل مسكين ان النهرجة  
اذا غلب غشها لم تؤخذ وأما الستوقه فأخذها حرام لانها نحاس انتهى وهذه  
احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيوف فيها كالجياذ ( يبر ) المديون ( في حلفه )  
لرب الدين ( لا أقضين مالك اليوم ) فجاء به فلم يجده ودفع للقاضي ولو في موضع  
لا قاضي له حنث به يفتى منية المفتى وكذا يبر ( لو ) وجده ذ ( أعطاه فلم يقبل  
فوضعه بحيث تناله يده لو أراد ) قبضه ( والا ) يكن كذلك ( لا ) يبر ظهيرية وفيها  
حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان باع ما للقاضي يبعه لو رفع الامر اليه  
( وكذا يبر بالبيع ) ونحوه مما تحصل المقاصة فيه ( به ) أى بالدين لان الديون تقضى  
بامثالها ( وهبة ) الدائن ( الدين منه ) أى من المديون ( ليس بقضاء ) لان  
الهبة اسقاط لا مقاصة ( و ) حينئذ ذ ( لاحت لو كانت اليمين مؤقته ) لعدم  
امكان البر مع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء ( كما ) هو شرط الابتداء كما  
صر في مسألة الكوز وعليه ( لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاؤه اليوم أو  
حلف ليقطن فلانا غدا فمات اليوم أو ) حلف ( لياكلن هذا الرغيف غداً  
فأكله اليوم ) لم يحنث زبلى ( حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء  
أو أحاله فقبض بر وان قضى عنه متبرع لا ) يبر ظهيرية وفيها حلف لا يفارق  
غريمه حتى يستوفي فقامد بحيث يراه أو يحفظه فليس بمفارق ولو نام أو غفل  
أو شغله انسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحنث ولو

حلف بطلاقها أن يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع إليها عند الغروب أو عند  
المساء قال فإذا لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم لم يحنث (حلف لا يقبض  
دينه) من غريمه (درهما دون درهم فقبض بعمضه لا يحنث حتى يقبض كله)  
قبضا (متفرقا) لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة التفرق (لا) يحنث  
(إذا قبضه بتفريق ضروري) كأن يقبضه كله بوزنين لانه لا يعد تفريقا  
عرفا ما دام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان الاجلة أو الا جمعا فترك  
منه درهما ثم أخذ الباقي كيف شاء لا يحنث) ظهيرة وهو الحيلة في عدم  
حنثه في المسئلة الاولى (كما لا يحنث من قال ان كان لي الامانة أو غير أو  
سوى) مائة (فكذا بملكها) أى المائة (أو بعضها) لان غرضه نفي الزيادة  
على المائة وحنث بالزيادة لو مما فيه الزكاة والا لا حتى لو قال (امرأته كذا ان  
كان له مال وله عروض) وضياع (ودور لغير التجارة لم يحنث) خزانة أكمل  
(حلف لا يفعل كذا تركه على الابد) لان الفعل يقتضى مصدرامنكر او النكرة  
في النفي تم (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) حنث و (انحلت يمينه) وما في شرح  
الجمع من عدمه سهو (فلو فعله مرة أخرى لا يحنث) الا في كلما (ولو قيدها  
بوقت) كوالله لا أفعل اليوم (فمضى) اليوم (قبل الفعل بر) لوجود ترك الفعل  
في اليوم كله (وكذا ان هلك الخائف والمحلوف عليه) بر لتحقيق العدم ولو جن  
الخائف في يومه حنث عندنا خلافا لاجماد فتع (ولو حلف ليفعله بر بمرة)  
لان النكرة في الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولو قيدها بوقت فمضى قبل  
الفعل حنث ان بقي الامكان والا بأن وقع اليأس بموته أو بفوت المحل بطلت يمينه  
كما في مسألة الكوز زيلعي (حلفه وال ليعلمنه بكل داعر) بمهملتين أى مفسد



( دخل البلدة تقيد ) حلفه ( بقيام ولايته ) يبان لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقييد يمينه بفور علمه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله ( كما لو حلف رب الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة ) لان الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه ( و ) منها ( لو حلف لا تخرج امرأته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية ) بخلاف لا تخرج امرأته من الدار لعدم دلالة التقييد زيلمي ( حلف ليهن فلانا فوهبه له فلم يقبل بر ) وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية واقرار ( بخلاف البيع ) ونحوه حيث لا ير بلا قبول وكذا في طرف النفي والاصل أن عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول معا ( وحضرة الموهوب له شرط في الحنث ) فلو وهب الخالف لغائب لم يحنث اتفاقا ابن ملك فليحفظ ( لا يحنث في حلفه لا يشم ريحانا بشم ورد وياسمين ) والممول عليه العرف فتح ( و ) يمين ( الشم تقع على ) الشم ( المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغه ) فتح ( ويحنث في حلفه لا يشتري بنفسجا أو وردا بشراء ورقهما لا دهنهما ) للعرف ( حلف لا يتزوج فزوجه فضولي فأجاز بالقول حنث وبالفعل ) ومنه الكتابة خلافا لابن سمانة ( لا ) يحنث به يفتي خانية ( ولو زوجه فضولي ثم حلف لا يتزوج لا يحنث بالقول أيضا ) اتفاقا لاستنادها لوقت العقد ( كل امرأة تدخل في نكاحي ) أو تصير حلالا لي ( فكذا فأجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحنث ) بخلاف

كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فأجازه بالفعل حنث اتفاقا لكثرة أسباب الملك عمادية وفيها حلف لا يطلق فأجاز طلاق فضولي فولا أو فعلا فهو كالنكاح غير أن سوق المهر ليس بأجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة الغير ان دخلت دار فلان فأنت طالق فأجاز الزوج فدخلت طلقت (ومثله) في عدم حنثه بأجازه فعلا ما يكتبه الموثقون في التعاليق من نحو قوله (ان تزوجت امرأة بنفسى أو بوكيلي أو بفضولى) أو دخلت في نكاحى بوجه ما تكن زوجته طالق لان قوله أو بفضولى الى آخره عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولى لوزاد أو أجزت نكاح فضولى ولو بالفعل فلا مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المراجعة فيرفع الامر الى شافعى ليفسخ اليمين المضافة وقدمنا في التعاليق أن الافتاء كاف في ذلك بحر (حلف لا يدخل دار فلان انتظم المماوكة والمستأجرة والمستعارة) لان المراد بها المسكن عرفا ولا بد أن تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهر عن الواقعات (لا يحنث في حلفه أنه لا مال له وله دين على مفلس) بتشديد اللام أى محكوم بافلاسه (أو) على (ملى) غنى لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة

(فروع) قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنث مالم ينو الاستحلاف \* قال لغيره أقسمت عليك بالله أو لم يقل عليك لتفعلن كذا فالجالف هو المبتدئ مالم ينو الاستفهام \* ولو قال عليك عهد الله ان



فغات كذا فقال نعم فالحالف المحيىب \* لا يدخل فلان داره فيمينه على النهى  
 ان لم يملك منعه والا فعلى النهى والمنع جميعا \* آجر داره ثم حلف انه لا يتركه  
 فيها بر بقوله اخرج \* لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدمه للقاضى وحلفه بر \*  
 قيل له ان كنت فغات كذا فامرأتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت  
 وفي الاشباه القاعدة الحادية عشرة السؤال معاد فى الجواب قال امرأة زيد  
 طالق أو عبده حر أو عليه المشى لبيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان  
 حالفا الى آخره \* ادعى عليه خلف بالطلاق ماله عليه شىء فبرهن بالمال  
 حنث به يفتى \* حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعنده ثقیل  
 لم يحنث الا أن ينوى ما عند الناس \* لا يعمل معه فى القسارة مثلاً فعمل مع  
 شريكه حنث ومع عبده المأذون لا \* لا يزرع ارض فلان فزرع أرضا بينه  
 وبين غيره حنث لان نصف الارض تسمى أرضا بخلاف لا أدخل دار فلان  
 فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا والله سبحانه أعلم

## كتاب الحدود

( الحد ) لغة المنع وشرعا ( عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى ) زجرا  
 فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عند نابل المطهر التوبة  
 وأجمعوا أنها لا تسقط الحد فى الدنيا ( فلا تعزير ) حد لعدم تقديره ( ولا قصاص  
 حد ) لانه حق المولى ( والزنا ) الموجب للحد ( وطء ) وهو ادخال قدر حشفة  
 من ذكر ( مكلف ) خرج الصبي والمعتوه ( ناطق ) خرج وطء الأخرس  
 فلا حد عليه مطلقا للشبهة وأما الاعمى فيحد للزنا بالافرار لا بالبرهان شرح

وهبانية ( طائع في قبل مشتبه ) حالا أو ماضيا خرج المسكره والدبر ونحو  
الصغيرة ( خال عن ملكه ) أى ملك الواطئ ( وشبهته ) أى فى المحل لافى  
الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال ( فى دار الاسلام ) لانه لا حد بالزنا  
فى دار الحرب ( أو تمكينه من ذلك ) بان استلقى فقعدت على ذكره فانهما  
يحد ان لوجود التمكين ( أو تمكينها ) فان فعلها ليس وطأ بل تمكين فتم التعريف  
وزاد فى المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحد للشبهة وردة فى فتح القدير  
بحرمته فى كل ملة ( ويثبت بشهادة أربعة ) رجال ( فى مجلس واحد ) فلو جاؤا  
متفرقين حدوا ( ب ) لفظ ( الزنا ) مجرد لفظ ( الوطء والجماع ) وظاهر الدرر أن  
ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه ( ولو ) كان ( الزوج أحدهم اذ لم يكن ) الزوج ( فذفها )  
ولم يشهد بزناها بولده للهمة لانه يدفع اللعان عن نفسه فى الاولى ويسقط نصف  
المهر لو قبل الدخول أو نفقة العدة لو بعده فى الثانية ظهيرية ( فيسألهم الامام عنه  
ما هو ) أى عن ذاته وهو الايلاج عني ( وكيف هو وأين هو ومتى زنى  
وبمن زنى ) لجواز كونه مكرها أو بدار الحرب أو فى صباه أو بأمة ابنة  
فيستقصى القاضى احتيالا للدرء ( فان بينوه وقالوا رأينا وطئها فى فرجها كالليل  
فى المكحلة ) هو زيادة بيان احتيالا للدرء ( وعدلوا سرا وعلنا ) اذا لم يعلم بحالهم  
( حكم به ) وجوبا وترك الشهادة به أولى مالم يكن منهتكا فالشهادة أولى نهر  
( ويثبت ) أيضا ( باقراره ) صريحا صاحبيا ولم يكذبه الآخر ولا ظهر كذبه بجبه  
أورتقها ولا اقر بزناه بخرساء أو هى باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو  
أقر به أو بسرقة فى حال سكره لاحد ولو سرق أو زنى حد لان الانشاء  
لا يَحْتَمِلُ التكذيب والاقرار يحتمله نهر ( أربعا فى مجالسه ) أى المقر ( الأربعة



كلما أقر رده ( بحيث لا يراه ( وسأله كما مر ) حتى عن المزمى بها لجواز بيانه  
بأمة ابنه نهر ( فان بينه ) كما يحق ( حد ) فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبينه  
على الاقرار ولو قضى بالبينه فامر مرة لم يحد عند الثانى وهو الاصح ولو أقر  
أربعا بطلت الشهادة اجماعا سراج ( ويخلى سبيله ان رجع عن اقراره قبل الحد  
أو فى وسطه ولو ) رجوعه ( بالفعل كهروبه ) بخلاف الشهادة ( وانكار  
الاقرار رجوع كما ان انكار الردة توبة ) كما سيجىء ( وكذا يصح الرجوع عن  
الاقرار بالاحصان ) لانه لما صار شرطاً للحد صار حقاً لله تعالى فصح الرجوع  
عنه لعدم المكذب بحر ( و ) كذا عن ( سائر الحدود الخالصة ) لله كحد شرب  
وسرقة وان ضمن المال ( وندب تلقينه ) الرجوع ( بملك قبلت أو لمست  
أو وطئت بشبهة ) لحديث ما عز ( ادعى الزانى أنها زوجته سقط الحد عنه  
وان ) كانت ( زوجة للغير ) بلا بينة ( ولو تزوجها بدمه ) أى بعد زناه ( أو  
اشتراها لا ) يسقط فى الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحر ( ويرجم محصن فى  
فضاء حتى يموت ) ويصطفون كصفوف الصلاة لرجمه كلما رجم قوم تنحوا  
ورجم آخرون ( فلو قتله شخص أو فقاً عينه بعد القضاء به فهدر ) وينبى أن  
يعز ولافتياته على الامام نهر ( و ) لو ( قبله ) أى قبل القضاء به ( يجب القصاص  
فى العمد والدية فى الخطأ ) لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها ( والشرط  
بداءة الشهود به ) ولو بحصة صغيرة الا لعذر كمرض فيرجم القاضى بحضورهم  
( فان أبوا أو ماتوا أو غابوا ) أو قطعوا بعد الشهادة ( أو بعضهم سقط )  
الرجم لقوات الشرط ولا يحدون فى الاصح ( كما لو خرج بعضهم عن

(الاهلية) للشهادة (بفسق أو عي أو خرس) أو قذف ولو بعد القضاء لأن  
 الامضاء من القضاء في الحدود وهذا لو محصناً ما غيره فيحد في الموت  
 والنية كما في الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتماً كيف وحضوره ليس بلام  
 قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال رده في النهر (ثم الناس) أفاد  
 في النهر أن حضورهم ليس بشرط فرميههم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط.  
 (ويبدأ الامام لو مقرا) مقتضاه أنه لو امتنع لم يحل للقوم رجمه وإن أمرهم  
 لقوت شرطه فتح لكن سيجي. أنه لو قال قاض عدل قضيت على هذا  
 بالرجم وسعك رجمه وإن لم تعين الحجة ويكره للمحرم الرجم  
 وإن فعل لا يحرم الميراث (وغسل وكفن وصلى عليه) وصح أنه عليه الصلاة  
 والسلام صلى على الغامدية (وغير المحصن يجلد مائة إن حراً ونصفها للعبد)  
 بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرائر ذكره البيضاوي وغيره  
 وذكر الزيلعي أنه غلب الإناث على الذكور لكنه عكس القاعدة (و) العبد  
 (لا يحده سيده بغير إذن الامام) ولو فعله هل يكفي الظاهر لا لقولهم ركنه  
 إقامة الامام نهر (بسوط لا عقدة له) في الصحاح ثمرة السوط عقدة أطرافه  
 (متوسطا) بين الجارح وغير المؤلم (وتزرع ثيابه خلا ازار) ليستر عورته (وفرق)  
 جلده (على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه) قيل وصدره وبطنه ولو جلده في  
 يوم خمسين متوالية ومثلها في اليوم الثاني أجزاءه على الأصح جوهرة (و) قال  
 على رضي الله تعالى عنه (يضرب الرجل قائماً) والمرأة قاعدة (في الحدود)  
 والتعازير (غير ممدود) على الأرض كما يفعل في زماننا فإنه لا يجوز نهر  
 وكذا لا يمد السوط لأن المشترك في النفي يم ابن كمال (ولا تزرع ثيابها إلا



الفرو والحشو وتضرب جالسة) لا رويها (ويحفر لها) الى صدرها (في الرجم) وجاز تركه لسترها بشياها و(لا) يجوز الحفر(له) ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرأ لا يتبع والا اتبع حتى يموت كما مر( ولا جمع بين جلد ورجم ) في الحصن ( ولا بين جلد وتنفى ) أى تغريب في البكر وفسره في النهاية بالحبس وهو أحسن وأمكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضوعه بالنقض ( الا سياسة ) وتمزيقاً فيفوض للامام وكذا في كل جناية نهر ( ويرجم مريض زنى ولا يجلد ) حتى يبرأ الا ان يقع اليأس من برئه فيقام عليه بحر ( ويقام على الحامل بعد وضعها ) لا قبله أصلاً بل تحبس لوزناها بيينة ( فان كان حدها الرجم رجعت حين وضعت ) الا اذا لم يكن للمولود من يريه فحتى يستغنى ولو ادعت الحبل يريها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجما اختيار ( وان كان الجلد فبعد النفاس ) لانه مرض ( و ) شرائط ( احصان الرجم ) سبعة ( الحرية والتكليف ) عقل وبلوغ ( والاسلام والوطء ) وكونه ( بنكاح صحيح ) حال الدخول ( و ) كونهما ( بصفة الاحصان ) المذكورة وقت الوطء فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصناً فلو نكح أمة أو الحرة عبداً فلا احصان الا أن يطأها بعد العتق فيحصل الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمى بمسلمة ثم أسلم لا يرجم بل يجلد وبقى شرط آخر ذكره ابن كمال وهو أن لا يبطل احصانها بالارتداد فلوارتدادها ثم أسلم لم يعد الا بالدخول بعده ولو بطل يحنون أو عته عاد بالافاقة وقيل بالوطء بعده ( و ) اعلم أنه ( لا يجب بقاء النكاح لبقائه ) أى الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقى مجرداً وزنى رجم ونظم بعضهم الشروط فقال

شروط الاحصان أتت ستة      فنحذها عن النص مستفهما  
بلوغ وعقل وحرية      ورابعها كونه مسلما  
وعقد صحيح ووطء مباح      متى اختلف شرط فلا يرجا

### ❦ باب الوطء ❦

( الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه )

لقيام الشبهة لحديث ادرؤا الحدود بالشبهات ما استطعتم ( الشبهة ما يشبه ) الشيء ( الثابت وليس بثابت ) في نفس الامر ( وهي ثلاثة أنواع شبهة ) حكومية ( في المحل وشبهة ) اشتباه ( في الفعل وشبهة في العقد ) والتحقيق دخول هذه في الاولين وسنحققه ( فان ادعاها ) أى الشبهة ( وبرهن قبل ) برهانه ( وسقط الحد وكذا يسقط ) أيضا ( بمجرد دعواها الا في ) دعوى ( الا كراه ) خاصة ( فلا بد من البرهان ) لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بجر ( لاحد ) بلازم ( بشبهة المحل ) أى الملك وتسمى شبهة حكومية أى الثابت حكم الشرع بمحله ( وان ظن حرمة كوطء أمة ولده وولد ولده ) وان سفل ولو ولده حيا فتح لحديث أنت ومالك لا ييك ( ومعتدة الكنايات ) ولو خلعا خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا نهر لقول عمر رضى الله عنه الكنايات رواجع ( و ) وطء ( البائع ) الامة ( المبيعة والزوج ) الامة ( الممهورة قبل تسليمها ) لمشترو زوجة وكذا بعده في الفاسد ( ووطء الشريك ) أى أحد الشريكين ( الجارية المشتركة و ) وطء ( جارية مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته ) زيلعي ( ووطء جارية من الغنيمة بعد



(الاحراز) بدارنا (أو قبله) ووطء جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار  
 للمشتري والتي هي أخته رضاعا وزوجة حرمت بردها أو مطاوعتها لانه أو جماعه  
 لأنها أو بنتها لان من الأئمة من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع فدعوى  
 الحصر في ستة مواضع ممنوعة (و) لاحد أيضا (بشبهة الفعل) وتسمى شبهة  
 اشتباه أى شبهة في حق من حصل له اشتباه (ان ظن حله) العبرة لدعوى  
 الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه أحدهما فقط لم يحدا حتى يقرأ جميعا بعلمهما  
 بالحرمة نهر (كو طء أمة أبويه) وان عليا شمني (ومعتدة الثلاث) ولو جملة (وأمة  
 امرأته وأمة سيده و) ووطء (المرتحن) الأمة (المرهونة) في رواية كتاب الحدود  
 وهي المختار زيلعي وفي الهداية المستعير للرهن كالمرتحن وسيجيئ حكم المستأجر  
 والمغصوبة وينبغي أن الموقوفة عليه كالمرهونة نهر (و) معتدة (الطلاق على مال)  
 وكذا المختلعة على الصحيح بدائع (و) معتدة (الاعتاق و) الحال انها (هي أم  
 ولده و) الواطيء (ان ادعى النسب يثبت في الاولى) شبهة المحل (لا في الثانية) أى  
 شبهة الفعل لتمحضه زنا (لا في المطلقة ثلاثا بشرطه) بان تلد لأقل من سنتين  
 لا لأكثر الا بدعوة كما مر في بابه وكذا المختلعة والمطلقة بموضع بالاولى نهاية  
 (و) الا (في و طء امرأة زفت) اليه (وقال النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك)  
 معتمدا خبره من فيثبت نسبه بالدعوة بحر (و) لاحد أيضا (بشبهة العقد) أى  
 عقد النكاح (عنده) أى الامام (كو طء محرم نكحها) وقالوا ان علم الحرمة حد وعليه  
 الفتوى خلاصة لكن المرجح في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه أولى  
 قاله قاسم في تصحيحه لكن في القهستاني عن المضممرات على قولهما الفتوى وحرر  
 في الفتح انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر (أو و طء في) (نكاح

بغير شهود) لآحد لشبهة المقدوفى المجتبى تزوج بمحرمة او منكوحه الغير أو معتدته ووطئها ظانا الحل لا يحد ويعزر وان ظانا الحرمة فكذلك عنده خلافا لهما فظهر أن تقسيمها ثلاثة أقسام قول الامام (وحد بوطء أمة أخيه وعمه) وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه (و) بوطء (امرأة وجدت على فراشه) فظنها زوجته (ولو هو أعمى) لتمييزه بالسؤال الا اذا دعاها فاجابته قائلة انا زوجتك أو أنا فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعى حتى لو اجابته بالفعل أو بنم حد (وذمية) عطف على ضمير حد وجاز للفصل (زنى بها حربى) مستأمن (و) حد ذمى زنى بحرية مستأمنة (لا) يحد (الحربى) فى الاولى (والحرية) فى الثانية والاصل عند الامام الحدود كلها لا تقام على مستأمن الا حد القذف (و) لا يحد بوطء (بهيمة) بل يعزر وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى وفى النهر الظاهر انه يطالب ندبا لقولهم تضمن بالقيمة (و) لا يحد (بوطء أجنبية زفت اليه وقيل) خبر الواحد كاف فى كل ما يعمل فيه بقول النساء بحر (هى عرسك وعليه مهرها) بذلك قضى عمر رضى الله عنه وبالعدة (أو) بوطء (دبر) وقالوا ان فعل فى الاجانب حد وان فى عبده او امته او زوجته فلا حد اجماعا بل يعزر قال فى الدرر بنحو الاحراق بالنار وهدم الجدار والتنكيس من محل مرتفع باتباع الاحجار وفى الحاوى والجلد اصح وفى الفتوح يعزر ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواطه قتله الامام سياسة قلت وفى النهر معزيا للبحر التقييد بالامام يفهم ان القاضى ليس له الحكم بالسياسة

❦ فرع ❦ فى الجوهرة الاستعناء حرام وفيه التعزير ولو مكن امرأته



او أمته من العيث بذكره فأنزل كره ولا شيء عليه  
(ولا تكون) للواطاة (في الجنة على الصحيح) لانه تعالى استقبحها وسمها  
خيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشباه حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل  
سمعية فتوجد وقيل يخلق الله طائفة نصفهم الاعلى كالكور والاسفل كالاناث  
والصحيح الاول وفي البحر حرمتها أشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا  
والزنا ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها وعدم الحد  
عنده لا لخفتها بل للتغليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها  
عند الجمهور (أو زنى في دار الحرب أو البغى) الا اذا زنى في عسكر لا مير  
ولاية الاقامة هداية (ولا) حد (بزنا غير مكلف بمكافة مطلقا) لا عليه ولا  
عليها (وفي عكسه حد) فقط (ولا) حد (بالزنا بالمستأجرة له) أى للزنا والحق  
وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح (ولا بالزنا باكرهه) لا (باقراره ان أنكره  
الآخر) للشبهة وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى (وفي قتل أمة بزناها الحد)  
بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو أذهب عينها لزمه قيمتها وسقط الحد لتملكه الجنة  
العمياء فاورث شبهة هداية وتفصيل ما لو أفضاها في الشرح (ولو غصبها ثم  
زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه) اتفاقا (بخلاف ما لو زنى بها ثم غصبها ثم  
ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها) لا يسقط الحد اتفاقا فتح (والخليفة) الذى  
لا والى فوقه (يؤخذ بالقصاص والاموال) لانهم من حقوق العباد فيستوفيه ولى  
الحق اما بتكينه أو بمنعة المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص  
والاموال بل للتمكين فتح (ولا يحد) ولو لقتل لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه  
ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف أمير البلدة) فانه يحد بأمر الامام والله اعلم

### ✽ باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ✽

( شهدوا بحد متقادم بلا عذر ) كمرض أو بعد مسافة أو خوف أو خوف طريق ( لم تقبل ) للتهمة ( الا في حد القذف ) اذ فيه حق العبد ( ويضمن ) المال ( المسروق ) لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم ( ولو أقربه ) أى بالحد ( مع التقادم حد ) لانتفاء التهمة ( الا في الشرب ) كما سيجيء ( وتقادمه بزوال الريح ولغيره بمضى شهر ) هو الاصح ( ولو شهدوا بزنا متقادم حد الشهود عند البعض وقيل لا ) كذا في الخانية ( شهدوا على زناه بغائبة حد ولو على سرقة من غائب لا ) لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا ( أقر بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا عليه بذلك لا ) لا حتمال أنها امرأته أو أمته ( كاختلافهم في طوعها أو في البلد ولو ) كان ( على كل زنا أربعة ) لكذب أحد الفريقين يعنى ان ذكروا وقتا واحدا وتباعد المكانان والاقبلت فتح ( ولو اختلفوا في ) زاويتي ( بيت واحد صغير حدا ) أى الرجل والمرأة استحسانا لا مكان التوفيق ( ولو شهدوا على زناها و ) لكن ( هى بكر ) او رتقاء او قرناء ( او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان ) وصلية ( شهد الاصول ) بعد ذلك ( لم يحد احد ) وكذا لو شهدوا على زناه فوجد مجبوبا ( ولو شهدوا بالزنا و ) لكن ( هم عريان او محدودون في قذف او ثلاثة او احدهم محدود او عبد او وجد احدهم كذلك بعد اقامة الحد حدوا ) للقذف ان طلبه المقذوف ( وأرش جلده ) وان مات منه ( هدر ) خلافا لها ( ودية رجه في بيت المال ) اتفاقا ( ويحد من رجع من الاربعة بعد الرجم فقط ) لا انقلاب شهادته بالرجوع قذفا ( وغرم ربع الدية و ) ان رجع ( قبله )



اي الرجم ( حدوا ) للنفذ ( ولا رجم ) لان الامضاء من القضاء في باب الحدود ( ولا شيء على خامس ) رجع بعد الرجم ( فان رجع آخر حدا وغرم أربع الدية ) ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها اخماسا حاوي ( وضمن المزكى دية المرجوم ان ظهروا ) غير اهل للشهادة ( عبيدا او كفارا ) وهذا اذا اخبر المزكى بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قائلا تعمدت الكذب والا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يحدون للنفذ لانه لا يورث بحر ( كما لو قتل من أمر برجمه ) بعد التزكية ( فظهروا كذلك ) غير اهل فان القاتل يضمن الدية استحسانا لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل الامر أو بعده قبل التزكية اقتص منه كما يقتص بقتل المقضى بقتله قصاصا ظهر الشهود عبيداً أولاً لان الاستيفاء للولى زيلعى من الردة ( وان رجم ولم يزل ) الشهود ( فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال ) لامتناله أمر الامام فنقل فعله اليه ( وان قال شهود الزنا تعمدا النظر قبلت ) لابطاحته لتحمل الشهادة ( الا اذا قالوا ) تعمداه ( للتلذذ فلا ) تقبل لفسقهم فتع ( وان أنكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان أو ولدت زوجته منه ) قبل الزنا نهر ( رجم ولو خلاها ثم طلقها وقال وطئتها وأنكرت فهو محصن ) باقراره ( دونها ) لما تقر بأن الاقرار حجة قاصرة ( كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة ) فيرجم المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله ( اذا كان أحد الزانيين محصنا يحد كل واحد منهما حده ) فتأمل ( تزوج بلاولى فدخل بها لا يكون محصنا عند الثاني ) لشبهة الخلاف نهر والله أعلم

## باب حد الشرب المحرم

(يحد مسلم) فلو ارتد فسكر فاسلم لم لا يحد لانه لا يقام على الكفار ظهيرية لكن في منية المفتى سكر الذمي من الحرام حد في الاصح لحرمه السكر في كل ملة (ناطق) فلا يحد اخرس للشبهة (مكانف) طائع غير مضطر (شرب الخمر واو قطرة) بلا قيد سكر (أو سكر من نبيذ) ما به يفتى (طوعا) علما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حربى دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر أيضا في كل ملة فتأمل (بعد الافاقه) فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عيني (اذا اخذ) الشارب (وريج ماشرب) من خمر او نبيذ فتح من قصر الرائحة على الخمر فقد قصر (موجودة) خبر الريح وهو مؤنث سماعي غاية (الا ان تنقطع) الرائحة (لبعد المسافة) وحيثئذ فلا بد ان يشهدا بالشرب طائعا ويقولوا أخذناه وريجها موجودة (ولا يثبت) الشرب (بها) بالرائحة (ولا بتقايئها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها وكيف شرب) لاحتمال الاكراه (ومتى شرب) لاحتمال التقادم (وأين شرب) لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يقضى بظاهرها في حد ماخانية ولو اختلفا في الزمان أو شهد أحدهما بسكره من الخمر والآخر من السكر لم يحد ظهيرية (أو) يثبت (بافرازه) مرة صاحباً ثمانين سوطاً (متعلق بيحد) للجر ونصفها للعبد وفرق على بدنه كحد الزنا) كما مر (فلو أقر سكران أو شهدوا بعد زوال ريحها) لا بعد المسافة (أو أقر كذلك أو رجع عن افرازه لا) يحد لانه خالص حق الله تعالى



فيعمل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى عمر وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين وهما شرطان قيام الرائحة ( والسكران من لا يفرق بين ) الرجل والمرأة و ( السماء والارض وقالوا من يختلط كلامه ) غالباً فلو نصفه مستقيماً فليس بسكران بحر ( ويختار للفتوى ) لضعف دليل الامام فتح ( ولو ارتد السكران ) لم يصح ف ( لا تحرم عرسه ) وهذه احدى المسائل السبع المستثناة من أنه كالصاحي كما بسطه المصنف معزيا للاشبهاء وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهرية حرمة أكل بنج وحشيشة وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بأكلاها لا يحمد بل يعذر انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية أن البنج مباح لانه حشيش أما السكر منه فحرام ( أقيم عليه بعض الحد فهرب ) ثم أخذ بعد التقادم لا يحمد لما مر ان الامضاء من القضاء في باب الحدود ( و ) لو ( شرب ) أوزني ( ثانياً يستأنف الحد ) لتدخل المتحد كما سيجيء   
 فرع **سكران أو صاح جمع به فرسه فصدم انساناً فمات ان قادراً**   
 على منعه ضمن والا لا مصنف عمادية

### باب حد القذف

هو لغة الرمي وشرعاً الرمي بالزنا وهو من الكبائر بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة وحرمة متهتكة من الصفائر ( هو حد الشرب كمية وثبوتاً ) فيثبت برجلين يسألهما الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهدا بقوله يا زاني ثم يحبسهما يسأل عنهما كما يحبس لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة أيام والا لا ظهيرة ولا يكفله خلافاً للثاني نهر ( ويحد الحراً والمبد)

ولو ذميا أو امرأة (قاذف المسلم الحر) الثابتة حريته والا ففيه التعزير (البالغ العاقل العفيف) عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقي من الشروط أن لا يكون ولده أو ولد ولده أو أخرس أو مجبوبا أو خصيا أو وطئ بـ نكاح أو ملك فاسد أو هي رتقاء أو قرناء وأن يوجد الا حصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد القاذف ولو أسلم بعد ذلك فتع (بصريح الزنا) ومنه أنت أزنى من فلان أو مني على ما في الظهيرة ومثاله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنار ولو قال يازاني بالهمز لم يحذف شرح تكملة (أو ب) بقوله (زنات في الجبل) بالهمز فانه مشترك بين الفاحشة والصمود وحالة الغضب تعين الفاحشة (أولست لا ييك) ولو زاد ولست لأملك أو قال لست لا بويك فلا حد (أولست بابن فلان لايه) المعروف به (و) الحال أن (أمة محصنة) لأنها المقدوفة في الصورتين اذ المعتبر احصان المقدوفة لا الطاب شمني (في غضب) يتعلق بالصورتين الثلاث (بطلب المقدوف) المحصن لانه حقه (ولو) المقدوف (غائبا) عن مجلس القاذف (حال القذف) وان لم يسمعه احد نهر بل وان امره المقدوف بذلك شرح تكملة (وينزع الفرو والحشو فقط) اظهارا للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا (لا) يحذف (بلست) بابن فلان جده (لصدقه) وبنسبته اليه أو الى خاله أو الى عمه أو رابه (بتشديد الباء صريه) ولو غير زوج أمه زباني لانهم آباء مجازا (ولا بقوله يا ابن ماء السماء) وفيه نظر ابن كمال (ولا) بقوله (يانبطي) لعربي في النهر متى نسبه لغير قبليته أو تفاه عنها عزرو وفيه يفرخ الزنا يبيض الزنا يا حمل الزنا يا سخله الزنا قذف بخلاف يا كبش الزنا أو يا حرام زاده فنية وفيها لو جحد



أبوه نسبه فلا حد ( ولا ) حد ( بقوله لامرأة زنت بيعير أو بشور أو بحمار أو بفرس ) لانه ليس بزنا شرعا ( بخلاف زنت ببقرة أو بشاة ) أو بناقة أو بحمارة ( أو بثوب أو بدراهم ) فانه يحمد لانها لا تصلح للإيلاج فيراد زنت وأخذت البذل ولو قيل هذا لرجل فلا حد لعدم العرف باخذه للمال ( و ) انما ( يطلبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبه ) سبب ( قذفه ) أى الميت ( وهم الاصول والفروع وان علوا أو سفلا ولو كان الطالب ) محجوبا أو ( محروما عن الميراث ) بقتل أو رق أو كفر ( او ولد بنت ) ولو مع وجود الأقرب أو عفو أو تصديقه للحقوقهم العار بسبب الجزئية قيد بالميت لعدم مطالبتهم في الذنائب لجواز تصديقه اذا حضر ( قال يا ابن الزانيين وقد مات أبوا فعليه حد واحد ) للتداخل الآتى ثم موت أبويه ليس بقيد بل فائدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط أن معتوهة قالت لرجل يا ابن الزانيين فجاء بها الى ابن ابى ليلى فاعترفت فحدها حدين في المسجد فبلغ أبا حنيفة فقال أخطأ في سبع مواضع بنى الحكم على اقرار المعتوهة وألزمها الحد وحدها حدين وأقامها معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها وقال في الدرر ولم يتعرف أن أبويه حيان فتكون الخصومة لهما أو ميتان فتكون الخصومة للابن ( اجتمعت عليه أجناس مختلفة ) بان قذف وشرب وسرق وزنى غير محصن ( يقام عليه الكل ) بخلاف المتحد ( ولا يوالى بينها ) خيفة الهلاك بل يحبس حتى يبرأ ( فيبدأ بحمد القذف ) لحق العبد ( ثم هو ) أى الامام ( مخيران شاء بدأ بحمد الزنا وان شاء بالقطم ) اثبوتهما بالكتاب ( ويؤخر حد الشرب ) لثبوتها باجتهاد الصحابة ولو فقا أيضا بدأ بالفقء ثم بالقذف

ثم يرمي لو محصنا ولغا غيرها بحر وفي الحاوي القدسي ولو قتل ضرب  
 للقذف وضمن للسرقة ثم قتل وترك مابق ويؤخذ ما سرقة من تركته لعدم  
 قطعه نهر ( ولا يطالب ولد ) أي فرع وان سفل ( وعبد أباه ) أي أصله وان  
 علا ( وسيده ) لف ونشر مرتب ( بقذف أمه الحرة المسلمة ) المحصنة ( فلو  
 كان لها ابن من غيره ) أو أب أو نحوه ( ملك الطلب ) في النهر وإذا سقط  
 عنه الحد عزز بل بشتيم ولده يعزذ ( ولا ارث ) فيه خلافا للشافعي ( ولا  
 رجوع ) بعد اقرار ( ولا اعتياض ) أي أخذ عوض ولا صلح ولا عفو ( فيه  
 وعنه ) نعم لو عفا المذنب فلا حد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو  
 عاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الحد الا بحضوره ( قال لا آخر يازاني فقال  
 الآخر ) لا ( بل أنت حدا ) لغلبة حق الله تعالى فيه ( بخلاف ما لو قال له  
 مثلا يا خبيث فقال بل أنت ) لم يعزذ لانه حقها وقد تساويا ( تكافآ )  
 بخلاف ماسيجي، لو تشاتما بين يدي القاضي أو تضاربا لم يتكافآ لهتك  
 مجلس الشرع وتفاوت الضرب ( واو قاله لعرسه ) وهو من اهل الشهادة  
 ( فردت به حدت ولا لعان ) الاصل أن الحدين اذا اجتماعا في تقديم أحدهما اسقاط  
 الآخر وجب تقديمه احتيالا للدرء واللعان في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها  
 يا زانية بذت الزانية بدء بالحد لينتفي اللعان ( ولو قالت ) في جوابه ( زيت بك )  
 أو معك ( هذرا ) أي الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو أجابته بأنت  
 أزني مني حد وحده خانية ( ولو كان ) ذلك ( مع أجنبية حدت دونه ) لتصديقها  
 ( أقر بولد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد ) للقذف ( والولد له فيهما ) لا قراره  
 ( واو قال ليس بابني ولا بابنك فهدر ) لانه أنكر الولادة ( قال لامرأة



يا زاني حد ) اتفاقا لان الهاء تحذف للترخيم (ولرجل يازانية لا) وقال محمد بن محمد  
لان الهاء تدخل للمبالغة كعلامة قلنا الاصل في الكلام التذكير (ولا حد بقذف  
من لها ولد لا أب له ) معروف في بلد القذف (أو من لا عنت بولد ) لانه  
أمانة الزنا (أو) بقذف (رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه ) كأمانة ابنه  
(أو بوجه) كأمانة مشتركة (أو في ملكه المحرم ابداً كأمانة هي أخته رضاعاً) في  
الاصح لفوات العفة (أو) بقذف (من زنت في كفرها ) لسقوط الاحصان  
(أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاء ) لاختلاف الصحابة في حرية فأورث  
شبهة ( و حد قاذف واطيء عرسه حائضا وامة مجوسية ومكاتبية ومسلم نكح  
محرمه في كفره ) لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلافهما (و) حد ( مستأمن  
قذف مسلماً ) لانه التزم ايفاء حقوق العباد ( بخلاف حد الزنا والسرقعة ) لانها من  
حقوق الله تعالى المحضة كحد الخمر واما الذمي فيحد في الكل الا الخمر غاية لكن قدمنا  
عن المنية تصحيح حده بالمسكر ايضا وفي السراجية اذا اعتقدوا حرمة الخمر كانوا  
كالمسلمين وفيها لو سرق الذمي اوزني فاسلم ان ثبت باقراره او بشهادة المسلمين حد  
وان بشهادة اهل الذمة لا ( اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زناه )  
ولو في كفره لسقوط احصائه كما مر ( او اقر بالزنا ) اربعا ( كما مر ) عبارة  
الدرر او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بيينة على اقراره بالزنا وقد حرر  
في البحر ان البيينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا  
فقد رجع فتلغو البيينة وان كان مقرا لا نسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة  
في الاشباه ليست هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فتنبه ( حد المقدوف )  
يعني اذا لم تكن الشهادة بحد متقدم كما لا يخفى ( وان عجز ) عن البيينة للحال

( واستأجل لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليذهب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعت اليهم ) من يحضرهم ولو اقام اربعة فساقا انه كما قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملتقط ( يكتفى بحد واحد لجنايات اتحد جنسها بخلاف ما اختلف ) جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا اتحد المقذوف ام تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا حد للقذف الا سوطا ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا قذف فعتق فقذف آخر حد حد العبد فان آخذه الثاني كمل له ثمانون لوقوع الاربعين لهما فتح وفي سرقة الزيلعي قذفه فحد ثم قذفه لم يحد ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذبه ودفع العار حصل بالاول اه ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية وامه ميتة فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى وافاد تقييده بالحد ان التعزير يتعدد بتعدد الفاظه لانه حق العبد

﴿ فرع ﴾ عاين القاضي رجلا زنى او شرب لم يحدده استجسانا وعن محمد يحد قياسا على حد القذف والقود قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدرء بالخبر فلحقه للتهمة حواشي السعدية

### ﴿ باب التعزير ﴾

( هو ) لغة التأديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضربه دون الحد غلط نهر وشرعا ( تأديب دون الحد أكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاثة ) لو بالضرب وجعله في الدرر على أربع مراتب وكله مبنى على عدم



تفويضه للحاكم مع أنها ليست على إطلاقها فان من كان من أشرف الأشراف  
لو ضرب غيره فادماه لا يكفي تهزيره بالاعلام وأرى أنه بالضرب صواب  
( ولا يفرق الضرب فيه ) وقيل يفرق ورفق بانه ان بلغ أقصاه يفرق والا  
لا شرح وهبانية ( ويكون به و ) بالحبس و ( بالصفع ) على العنق ( وفرك  
الاذن وبالكلام العنيف وبنظر القاضي له بوجه عبوس وبشتم غير القذف )  
مجتبي وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من أعلى ما يكون من الاستخفاف  
فيصان عنه أهل القبلة ( لا يأخذ مال في المذهب ) بحر وفيه عن البرازية وقيل  
يجوز ومعناه أن يمسه مدة لينزجر ثم يعيده له فان أيس من توبته صرفه الى  
ما يرى وفي المجتبي أنه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ( و ) التعزير ( ليس فيه تقدير  
بل هو مفوض الى رأى القاضي ) وعليه مشايخنا زيلعي لان المقصود منه  
الزجر وأحوال الناس فيه مختلفة بحر ( ويكون ) التعزير ( بالقتل كمن وجد  
رجلا مع امرأة لا تحل له ) ولو أكرهها فلها قتله ودمه هدر وكذا الغلام  
وهبانية ( ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح والا )  
بان علم انه ينزجر بما ذكر ( لا ) يكون بالقتل ( وان كانت المرأة مطاوعة  
قتلها ) كذا عزاه الزيلعي للهندواني ثم قال ( و ) في منية المفتى ( لو كان مع  
امراته وهو يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعان قتلها جميعا ) اه وأقره في  
الدرر وقال في البحر ومفاده الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرم فع الأجنبية  
لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور وفي غيرها يحل  
( مطلقا ) اه ورده في النهر بما في البرازية وغيرها من التسوية بين الأجنبية

وغيرها ويدل عليه تنكير الهندوانى للمرأة نعم ما فى المنية مطلق فيحمل على  
 المقيد ليتفق كلامهم ولذا جزم فى الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو  
 الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفى  
 المجتبى الاصل أن كل شخص رأى مسلما يزنى أن يحل له قتله وانما يمتنع خوفا  
 من أن لا يصدق انه زنى ( وعلى هذا ) القياس ( المكابر بالظلم وقطاع الطريق  
 وصاحب المكس وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة ) وجميع الكبائر والأعونة  
 والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى وأفتى الناصحى بوجوب قتل  
 كل مؤذ وفى شرح الوهبانية ويكون بالنفى عن البلد وبالهجوم على بيت  
 المفسدين وبالاخراج من الدار وبهدمها وكسر دنان الخمر وان ملحوها ولم  
 ينقل احراق بيته ( وقيمه كل مسلم حال مباشرة المعصية ) قنية ( و ) أما  
 ( بعده ) فـ ( ليس ذلك لغير الحاكم ) والزوج والمولى كما سيجى.

﴿ فرع ﴾ من عليه التعزير لو قال لرجل أقم على التعزير ففعله ثم  
 رفع للحاكم فانه يحتسب به قنية وأقره المصنف ومثله فى دعوى الخانية لكن  
 فى الفتح ما يجب حقا للعبء لا يقيمه الا الامام لتوقفه على الدعوى الا أن  
 يحكمافيه فليحفظ

( ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ) أيضا ( يعززان ) كما لو  
 تشاتما بين يدى القاضى ولم يتكافأ كما مر ( ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ )  
 لانه أظلم قنية وفى مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله فى غير موجب حده  
 للاذن به ولما انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل والعفو أفضل  
 فمن عفا وأصلح فأجره على الله ( وصحح حبسه ) ولو فى بيته بان يمنعه من



الخروج منه نهر (مع ضربه) اذا احتيج لزيادة تأديب (وضربه أشد) لانه  
خفف عددا فلا يخفف وصفا (ثم حدد الزنا) لثبوتها بالكتاب (ثم  
حدد الشرب) لثبوتها باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحدود  
(ثم القذف) اضعف سببه باحتمال صدق القاذف (وعزر كل مرتكب  
منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل) الا اذا كان الكذب ظاهراً  
كما كذب ببحر (ولو بغير العين) أو اشارة اليد لانه غيبة كما يأتي في الحظر  
فمرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لا حد فيها فيها التعزير اشباه  
(فيعزر) بشتم ولده وقذفه و (بقذف مملوك) ولو أم ولده (وكذا بقذف  
كافر) وكل من ليس بمحضن (بزنا) ويبلغ به غايته كما أو أصاب من أجنبية محرماً  
غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه للمتاع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ  
غايته (وبقذف) أي بشتم (مسلم) ما (يا فاسق الا أن يكون معلوم الفسق)  
كـكـاس، مثلاً أو علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل  
قول القائل فتع (فان أراد) القاذف اثباته بالبينه (مجرداً) بلا بيان سببه  
(لا تسمع ولو قال يا زاني وأراد اثباته تسمع) لثبوت الحد بخلاف الأول  
حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق لله تعالى أو للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد  
وينبغي أن يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين سبباً شرعياً كتقويل أجنبية  
وعناقها وخلوته بها طلب بينة ليزره ولو قال هو ترك واجب سأل القاضي  
المشتوم عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى  
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر  
(وعزر) الشاتم (يا كافر) وهل يكفران اعتقد المسلم كافراً ثم والا لا به

يفتنى شرح وهبانية ولو أجابه ليك كفر خلاصة وفي التتارخانية قيل لا يعزر  
 ما لم يقل يا كافر بالله لأنه كافر بالطاغوت فيكون محتملا ( يا خبيث يا سارق  
 يا فاجر يا مخنت يا خائن ) يا سفيه يا بليد يا أحمق يا مباحي يا عواني ( يا لوطي )  
 وقيل يسأل فان عني أنه من قوم لوط عليه الصلاة والسلام لا يعزر وان  
 أراد به أنه يعمل عملهم عزز عنده وخذ عندهما والصحيح تعزيره لو في غضب  
 أو هزل فتح ( يا زنديق ) يا منافق يا رافضي يا مبتدعي يا يهودي يا نصراني  
 يا ابن النصراني نهر ( يا لص الا أن يكون لصا ) لصدق القائل كما مروا النداء ليس  
 بقيد اذا الاخبار كأنك أو فلان فاسق ونحوه كذلك ما لم يخرج مخرج الدعوى  
 قنية ( يا ديوث ) هو من لا يغار على امرأته أو محرمه ( يا فرطبان ) مرادف  
 ديوث بمعنى معرض ( يا شارب الخمر يا آكل الربا يا ابن القحبة ) فيه إيحاء الى  
 أنه اذا شتم أصله عزز بطلب الولد كـ يا ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزر  
 بقوله يا قحبة لا يقال القحبة عرفا أخش من الزانية لكونها تجاهر به  
 بالأجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يحذفان الزنا بالأجرة يسقط الحد عنه خلافا  
 لهما ابن كمال لكن صرح في المضمرات بوجوب الحد فيه قال المصنف وهو  
 ظاهر ( يا ابن الفاجرة أنت ماوى اللصوص أنت ماوى الزواني يا من يامب  
 بالصبيان يا حرام زاده ) معناه المتولد من الوطء الحرام فيم حالة الحيض لا  
 يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد به الحداع  
 اللئيم فلذا لا يحذف

﴿ فرع ﴾ أفر على نفسه بالديانة أو عرف بها لا يقتل ما لم يستحل  
 ويبلغ في تمزيقه أو يلاعن جواهر الفتاوي وفيها فاسق تاب ز قال ان



رجعت الى ذلك فاشهدوا عليه انه رافضى فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا  
ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة يمين — (لا) يعزر (يا حمار  
يا خنزير يا كلب يا نيس يا فرد) يا ثور يا بقر يا حية لظهور كذبه واستحسن في  
الهداية التعزير لو المخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره (يا حجام  
يا ابله يا ابن الحجام وأبوه ليس كذلك) وأوجب الزيلعي التعزير في يا ابن الحجام  
(يا مؤاجر) لانه عرفا بمعنى المؤجر (يا بئنا) هو المأبون بالفارسية وفي الملتقط  
في عرفنا يعزر فيهما وفي ولد الحرام نهر والضابط أنه متى نسبته الى فعل  
اختياري محرم شرعا ويعد عارا عرفا يعزر والا لا ابن كمال (يا ضحكة) يسكون  
الحاء من يضحك عليه الناس أما بفتحها فهو من يضحك على الناس وكذا  
(يا سخرة) واختار في الغاية التعزير فيهما وفي ياساخر يامقاسر وفي الملتقى  
واسنحسنوا التعزير لو المقول له فقيها أو علويا (ادعى سرقة) على شخص  
وعجز عن اثباتها لا يعزر كالمو ادعى على آخر بدعوى توجب تكفيره وعجز  
المدعى (عن اثبات ما ادعاه) فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام على وجه  
الدعوى عند حاكم شرعي أما اذا صدر على وجه السب أو الانتقاص فانه  
يعزر فتاوى قارئ الهداية (بخلاف دعوى الزنا) فانه اذا لم يثبت يحد لما  
مر (وهو) أي التعزير (حق المبد) غالب فيه (فيجوز فيه الابراء والمفو)  
والتكفيل زيلعي (واليمين) وبخلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى لا  
بالله ما قلت خلاصة (والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين) كافي  
حقوق العباد ويكون أيضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام  
انزجار الفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بمدع

شهد به فيكون مدعيا شاهدا لو معه آخر وما في القنية وغيرها لو كان المدعى عليه ذا مروءة وكان أول ما فعل يوعظ استحسانا ولا يعزر يجب أن يكون في حقوق الله فإن حقوق العباد ليس للقاضي استقاطها فتح وما في كراهية الظهيرية رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لينزجر يفيد أنه من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه من الكفالة معزيا للبحر وغيره للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرد كما مر وعليه فما يكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن أفتى بتعزير الكاتب فقد اخطأ اهـ . ملخصا وفي كفالة العيني عن الثاني من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة أحبسه وأودبه ثم أخرجه ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلده في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه ( شتم مسلم ذميا عزرا ) لانه ارتكب معصية وتقييد مسائل الشتم بالمسلم اتفاق فتح وفي القنية قال ليهودي أو مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه ومقتضاه أنه يعزر لا ارتكابه الاثم بحر وأقره المصنف لكن نظر فيه في النهر قلت ولعل وجهه مامر في يافاسق فتأمل ( يعزر المولى عبده والزوج زوجته ) ولو صغيرة لما سيجىء ( على تركها الزينة ) الشرعية مع قدرتها عليها (و) تركها ( غسل الجنابة و ) على ( الخروج من المنزل ) لو بغير حق ( وترك الاجابة الى الفراش ) لو طاهرة من نحو حيض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه أو ضربت جاريتة غيره ولا تتعظ بوعظه أو شتمه



ولو بشحوا حماراً أو دعت عليه أو مزقت ثيابه أو كلمته ليسمعا أجنبي أو  
كشفت وجهها لغير محرم أو كلمته أو شتمته أو أعطت ما لم تجر العادة به بلا  
أذنه والضابط كل معصية لا حد فيها فللزواج والمولى التعزير وليس منه ما لو  
طلبت نفقتها أو كسوتها وألحت لأن لصاحب الحق مقالا بحرو (لا على ترك  
الصلاة) لأن المنفعة لا تعود عليه بل إليها كذا اعتمده المصنف تبعاً للدرر على  
خلاف ما في الكنز والملتقى واستظهره في حظر المجتبي (والاب يعزر الابن  
عليه) وقد منّا أن للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويأحق به الزوج نهر  
وفي القنية له إكراه طفله على تعلم قرآن وأدب وعلم لفريضته على الوالدين وله  
ضرب اليتيم فيما يضرب ولده (الصغير لا يمنع وجوب التعزير) فيجرى بين  
الصبيان (و) هذا لو حق عبداً (لو كان حق الله) تعالى بأن زنى أو سرق  
(منع) الصغير منه مجتبي (من حد أو عزر فهلك قدمه هدر إلا امرأة عزرها  
زوجها) بمثل ما مر (فمات) لأن تأديبه مباح فيتقيد بشرط السلامة قال  
المصنف وبهذا ظهر أنه لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلاً (ادعت على  
زوجها ضرباً فاحشاً وثبت ذلك عليه عزر كما لو ضرب المملوك الصبي ضرباً  
فاحشاً) فإنه يعزره ويضمنه لو مات شمنى وعن الثاني لو زاد القاضى على  
مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل مأذون فيه وغير مأذون  
فيتنصف زيلعى

﴿فروع﴾ ارتدت لفراق زوجها تجبر على الإسلام وتعزر خمسة  
وسبعين سوطاً ولا تزوج بغيره به يفتى ملتقط \* ارتحل إلى مذهب الشافعى  
يعزر سراجية \* نذف بالتعريض يعزر حاوى \* زنى بامرأة ميتة يعزر اختيار \*

ادعى على آخر أنه وطئ أمته وحبلت فتقصت فان برهن فله قيمة النقصان  
وان حلف خصمه فله تعزيز المدعى منية وفي الاشياء خدع امرأة انسان  
وأخرجها وزوجها يحبس حتى يتوب أو يموت اسميه في الارض بالفساد \*  
من له دعوى على آخر فلم يجده فأوسك أهله للظلمة فحبسوهم وغرموهم  
عزر \* بعزر على الورع البارد كتعريف نحو نمرة \* التعزير لا يسقط بالتوبة  
كالحد ثم قال واستثنى الشافعي ذوى الهيات قلت قد قدمناه لاصحابنا عن القنية  
وغيرها وزاد الناطقي في أجناسه ما لم يتكرر فيضرب التعزير وفي الحديث  
تجافوا عن عقوبة ذوى المرواة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير للمناوى  
الشافعي في حديث اتق الله لا تأتى يوم القيامة بيعير تحمله على رقبتك له  
رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها ثواج قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه  
فليحفظ والله تعالى أعلم

## كتاب السرقة

(هى) لغة أخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجاز  
وشرعا باعتبار الحرمة أخذه كذلك بغير حق نصابا كان أم لا وباعتبار القطع  
(أخذ مكلف) ولو أنثى أو عبدا أو كافرا أو مجنونا حال افاقته (ناطق بصير)  
فلا يقطع أخرس لاحتمال نطقه بشبهة ولا أعشى لجهله بالغيره (عشرة دراهم)  
لم يقل مضروبة لما فى المغرب الدراهم اسم للمضروبة (جياذ أو مقدارها)  
فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوى عشرة مضروبة ولا بدينار قيمته دون  
عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لهما



معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المفومين ظهيرية ( مقصودة ) بالاخذ  
فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار أو دراهم مصرورة الا اذا كان  
وعاء لها عادة تجنيس ( ظاهرة الاخراج ) فلو ابتلع دينارا في الحرز وخرج  
لم يقطع ولا ينتظر تفوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان  
للحال ( خفية ) ابتداء وانتهاء لو الاخذ نهارا ومنه ما بين المشاءين وابتداء  
فقط لو ليلا وهل العبارة لزعم السارق أو لزعم أحدهما خلاف ( من صاحب  
يد صحيحة ) فلا يقطع السارق من السارق فتح ( مما لا يتسارع اليه الفساد )  
كلهم وفواكه مجتبي ولا بد من كون المسروق متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة  
خمر مسلم مسلما كان السارق أو ذميا وكذا الذمي اذا سرق من ذمي خمر أو  
خزيرا أو ميتة لا يقطع لعدم تقومها عندنا ذكره الباقي ( في دار العدل )  
فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو بني بدائع ( من حرز ) بمرة واحدة أو أحد  
ماله أم تعدد ( لاشبهة ولا تأويل فيه ) وثبت ذلك عند الامام كما سيتضح  
( فيقطع ان أقر بها مرة ) واليه رجع الثاني ( طائعا ) فاقراره بها مكرها  
باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته ظهيرية زاد القهستاني معزيا لخزانة  
المفتين ويحل ضربه ليقر وسنحققه ( أو شهد رجلان ) ولو عبدا شرط حضرة  
مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرة ( وسألها الامام كيف هي وأين هي  
وكم هي ) زاد في الدرر وما هي ومتى هي ( ومن سرق وبينها ) احتيالا للدرء  
ويحبسه حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود ويسأل المقر عن  
الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف نهر ( وصح رجوعه عن

اقراره بها ) وان ضمن المال وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالى أو شهدا  
على اقراره بها وهو يجحد أو يسكت فلا قطع شرح وهبانية ( فان أقر بها  
ثم هرب فان في فوره لا يتبع بخلاف الشهادة ) كذا نقله المصنف عن الظهيرية  
ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية ( ولا قطع بشكول واقرار مولى على  
عبده بها وان لزم المال ) لاقراره على نفسه ( و ) السارق ( لا يفتى بعقوبته )  
لانه جور تجنيس وعزاه الفهستاني للواقعات معللا بانه خلاف الشرع ومثله  
في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام أنه سئل عن سارق ينكر فقال  
عليه اليمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى  
أقر فأتى بالسرقه فقال سبحانه الله مارأيت جورا أشبه بالعدل من هذا وفي  
اكرام البزازية من المشايخ من أفتى بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن  
يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى صرح  
أنه عليه الصلاة والسلام أمر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين  
كنتم كنز حي بن أخطب ففعل فدلهم على المال قال وهو الذى يسمع الناس  
وعليه العمل والا فالشهادة على السرقات أندر الامور ثم نقل عن  
الزيلعى فى آخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة وأقره المصنف تبعا  
للبحر وابن الكمال زاد فى النهر وينبغى التعويل عليه فى زماننا لغلبة الفساد  
ويحمل ما فى التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية لو كسر  
سنه أو يده ضمن الشاكي أرشه كالمال لا لو حصل ذلك بتسوره الجدار أو  
مات بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح ليفر خوف التعذيب فسقط  
فمات ثم ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة أخذ الشاكي بدية أبيهم وبما



غرمه للسلطان لتعديده في هذا التسبب وسيجيء في الغصب ( قضي بالقطع  
 بينة أو اقرار فقال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه مني ) وإنما كنت أودعته  
 ( أو قال شهد شهودي بزور أو أقر هو بباطل أو ما أشبه ذلك فلا قطع ) وندب  
 تلقينه كي لا يقر بالسرقه ( كما ) لا قطع ( لو شهد كافران على كافر ومسلم بها  
 في حقهما ) أي الكافر والمسلم ظهيرية ( تشارك جمع وأصاب كلا قدر انصاب  
 قطعوا وإن أخذ المال بعضهم ) استحسانا سدا لباب الفساد ولو فيهم صغير  
 أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع أحد ( وشرط للقطع حضور شاهديها  
 وقته ) وقت القطع ( كحضور المدعى ) بنفسه ( حتى لو غابا أو ماتا لا قطع )  
 وهذا في كل حد سوى رجم وقود بحرقلت لكن تقل المصنف في الباب الآتي  
 تصحيح خلافه فتنبه ( ويقطع بساج وقتنا وآبنوس ) بفتح الباء ( وعود ومسك  
 وأدهان وورس وزعفران وصندل وعنبر وفصوص خضر ) أي زمرذ  
 ( ويافوت وزبرجد ولؤلؤ وامل وفيروزج وانا ، وباب ) غير مركب ولو متخذين  
 ( من خشب وكذا بكل ما هو من أعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار  
 المعدل مباح الاصل غير مرغوب فيه ) هذا هو الاصل ( لا ) يقطع ( بتافه )  
 أي حقير ( يوجد مباحا في دارنا خشب لا يحرز ) عادة ( وحشيش وقصب  
 وسملك ) لومليجا و ( طير ) ولو بطا أو دجاجا في الاصح غاية ( وصيد وزرنيخ  
 ومغرة ونورة ) زاد في المجتبى وأشنان وفخم وملح وخزف وزجاج لسرعة  
 كسره ( ولا بما يتسارع فساد كلبن ولحم ) ولو قديدا وكل مهيا لا كل نخبز وفي  
 أيام فحط لا قطع بطعام مطلقا شمئني ( وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ )  
 وكل ما لا يبقى حولا ( وزرع لم يحصد ) لعدم الاحراز ( وأشربة مطربة ) ولو

الاناء ذهباً ( وآلات اهو ) ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحيته للهـ و  
صارت شبهة غاية ( وصيلب ذهب أو فضة وشرنج وزرد ) لتأويل الكسر  
نهيها عن المنكر ( وباب مسجد ) ودار لانه حرز لا محرز ( و مصحف وصبي حر )  
ولو ( محلين ) لان الحلية تبع ( وعبد كبير ) يعبر عن نفسه ولو نائماً أو مجنوناً  
أو أعمى لانه اما غصب أو خداع ( ودفاتر ) غير الحساب لانها لو  
شرعية ككتب تفسير وحديث وفقه فكم مصحف والا فكظنهور  
( بخلاف ) العبد ( الصغير ودفاتر الحساب ) الماضى حسابها لان المقصود ورقها  
فيقطع ان بلغ نصاباً أما المعمول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بمال فلا  
قطع بلا فرق بين دفاتر تجار وديوان وأوقاف نهر ( وكلب وفهد ولو عليه  
طوق من ذهب علم ) السارق ( به أولاً ) لانه تبع ( و ) لا ( بخيانة ) في وديمة  
( ونهب ) أى أخذ قهراً ( واختلاس ) أى اختطاف لا انتفاء الركن ( ونهبش )  
لقبور ( ولو كان القبر في بيت مقفل ) في الاصح ( أو ) كان ( الثوب غير  
الكفن ) وكذا لو سرقة من بيت فيه قبر أو ميت لتأوله بزيارة القبر أو التجهيز  
وللاذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة ( ومال عادة أو مشترك )  
وحصر مسجد وأستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر ( ومثل دينه ولو )  
دينه ( مؤجلاً أو زائداً عليه ) أو أجود لصيرورته شريكاً ( اذا كان من جنسه  
ولو حكماً ) بان كان له دراهم فسرق دنانير وبالعكسه هو الاصح لان النقدين  
جنس واحد حكماً بخلاف العرض ومنه الحلى فيقطع به ما لم يقل أخذته رهناً  
أو قضاء وأطلق الشافعى أخذ خلاف الجنس للمجانسة في المأية قال في المجتبى  
وهو أوسع فيممل به عند الضرورة ( بخلاف سرقة من غريم أبيه أو غريم



ولده الكبير أو غريم مكاتبه أو غريم عبده المأذون المديون ) فإنه يقطع لأن  
حق الأخذ لغيره ( ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقة شيء ، قطع فيه  
ولم يتغير ) أما لو تبدل العين أو السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى ( أو  
من ذى رحم محرم لا برضاع ) فلو محرميته برضاع قطع كابن عم هو أخ رضاعا  
فإنه رحم نسبا محرم رضاعا عني فسقط كلام الزيلعي ( ولو ) المسروق ( مال  
غيره ) أى غير ذى الرحم ( بخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره ) فإنه يقطع  
اعتبارا للحرز وعدمه ( وبخلاف مرضعته ) صوابه مرضعته بلا تاء ابن كمال  
( مطلقا ) سواء سرق من بيتها أو بيت غيرها فإنه يقطع للمامر ( و ) لا بسرقة  
( من زوجته ) وإن تزوجها بعد القضاء جوهرية ( وزوجها ولو كان ) المسروق  
( من حرز خاص له ) لا ( عبد من سيده أو عرسه أو زوج سيده ) للآذن  
بالدخول عادة ( و ) لا ( من مكاتبه وختنه وصهره ) من ( مغنم ) وإن لم يكن  
له حق فيه لأنه مباح الأصل فصار شبهة غاية بحثنا ( وحمام ) فى وقت جرت العادة  
بدخوله وكذا حوائيت التجار والخانات مجتبى ( وبيت آذن فى دخوله ) ولو آذن  
لخصوصين فدخل غيرهم وسرق يذبني أن يقطع وأعلم أنه لا يعتبر الحرز بالحافظ  
مع وجود الحرز بالمكان لأنه أقوى فلا يعتبر الحافظ فى الحمام لأنه حرز ويعتبر  
فى المسجد لأنه ليس بحرز به يفتى شمسى ( وكل ما كان حرزا لنوع فهو حرز  
للأنواع كلها ) فيقطع بسرقة لؤاؤ من اصطبل ( على المذهب ) وقيل حرز  
كل شيء معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستانی  
بان الثانى هو المذهب فتنبه ( ولا يقطع قفاف ) هو من يسرق الدراهم بين  
أصابعه ( وفشلش ) بالغاء هو من يهبي ، اتفاق الباب ما يفتحه إذا ( فشن )

حائوتا او باب دار ( نهارا و خلا البيت من أحد ) فلو فيه أحد وهو لا يعلم به قطع شمنى ( ويقطع لو سرق من السطح ) نصابا لانه حرز شرح وهبانية ( أو من المسجد ) أراد به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصحراء ( ورب المتاع عنده ) أى بحيث يراه ( ولو ) الحافظ ( نائما ) فى الاصح ( لا ) يقطع ( لو سرق ضيف ممن أضافه ) ولو من بعض بيوت الدار أو من صندوق مقفل لا اختلال الحرز ( أو سرق شيئا ولم يخرج به من الدار ) لشبهة عدم الاخذ بخلاف النصب ( وان اخرج به من حجرة الدار ) المتسعة جدا الى صحنها ( أو أغار من أهل الحجر على حجرة ) أخرى لان كل حجرة حرز ( أو تقب فدخل أو ألقى ) كذا رأيت فى نسخ المتن والشرح بأو وصوابه بالواو كما فى الكنز ( شيئا فى الطريق ) يبلغ نصابا ( ثم اخذه ) قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذه أو أخذه غيره فهو مضيع لا سارق ( أو حملة على دابة فساقه وأخرجه ) أو علق رسته فى عنق كلب وزجره لان سيره يضاف اليه ( أو القاه فى الماء فاخرجه بتحريك السارق ) لما مر ( أولا بتحريكه بل ) أخرجه ( قوة جريه على الاصح ) لانه اخرج به بسببه زيلعى ( قطع ) فى الكل لما ذكرنا ويشكل على الأخير ما قالوا لو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله أعلم جزم الحدادى وغيره بعدم القطع ( وان ) تقب ثم ( ناوله آخر من خارج ) الدار ( أو أدخل يده فى بيت وأخذ ) ويسمى اللص الظريف ولو وضعه فى النقب ثم خرج واخذه لم يقطع فى الصحيح شمنى ( أو طر ) أى شق ( صرة خارجة من ) نفس ( الكتم ) فلو داخله قطع وفى الحل بعكسه ( أو سرق ) من مرعى



أو (من قطار) بفتح القاف الأبل على نسق واحد (بميرا أو حملا) عليه (لا) يقطع  
 لأن السائق والقائد والراعي لم يقصدوا للحفظ (وان) كان معها حافظ أو  
 (شق الحمل فسرق منه أو سرق جوالقا) بضم الجيم (فيه متاع ورثه يحفظه  
 أو نائم عليه) أو بقربه (أو أدخل يده في صندوق غيره أو) في (جيبه أو  
 كفه فاخذ المال قطع) في الكل والأصل أن الحرز ان امكن دخوله فهتكه  
 بدخوله والا فبإدخال اليد فيه والاخذ منه

\* فروع \* سرق فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملفوفا أو في فسطاط  
 آخر قطع فتح \* أخرج من حرز شاة لا تبلغ نصيبا فتبعها أخرى لم يقطع \*  
 سرق مالا من حرز فدخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول فقط سراج  
 ( قال أنا سارق هذا الثوب قطع ان أضاف ) لكونه اقرارا بالسرقة (وان  
 نونه ) ونصب الثوب (لا) يقطع لكونه عدة لا اقرارا درر وتوضيحه اذا قيل  
 هذا قاتل زيد معناه انه قتله واذا قيل هذا قاتل زيدا معناه انه يقتله والمضارع  
 يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك قات في شرح الوهبانية ينبغي  
 الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا أن يقال يجعل شبهة لدرء  
 الحد وفيه بعد ( للامام قتل السارق سياسة ) لسعيه في الارض بالفساد درر  
 وهذا ان عاد وأما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء نهر قلت وقد منا عنه  
 معزيا للبحر في باب الوطء الموجب للحد أن التقييد بالامام يفهم انه ليس  
 للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ



## باب كيفية القطع واثباته

( قطع يمين السارق من زنده ) هو مفصل الرسغ ( ونحسم ) وجوبا وعند الشافعي ندبا فتح ( الا في حر وبرد شديدين ) فلا يقطع لان الحد زاجر لا متلف ويحبس ليتوسط الامر ( وثمن زبته ومؤونته ) كأجرة حداد وكلفة حسم ( على السارق ) عندنا لتسببه بخلاف أجرة المحضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المتمرد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الخانية هو الصحيح لكن في قضاء البزازية وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق ( ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد ) ثالثا ( لا وحبس ) وعزر أيضا بالضرب ( حتى يتوب ) أى تظهر أمارات التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل على السياسة أو نسخ ( كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو أصبعان منها سواها ) سوى الابهام ( أو رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء ) لم يقطع لانه اهلاك بل يحبس ليتوب ( ولا يضمن قاطع ) اليد ( اليسرى ) ولو عمدا في الصحيح نهر ( اذا أمر بخلافه ) لانه أتلف وأخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح ( ولو قطعه أحد قبل الأمر ) والقضاء وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن السارق سواء قطع يمينه أم يساره ( وقضاء القاضي بالقطع كالامر ) على الصحيح ( فلا ضمان ) كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله اليسرى ( وطلب المسروق منه ) المال لا القطع على الظاهر بحر ( شرط القطع مطلقا ) في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور السرقة ( وكذا حضوره ) أى المسروق منه ( عند الاداء ) للشهادة ( و ) عند



(القطع) لاحتمال أن يقر له بالملك فيسقط القطع لاحضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة وأقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متناوئ شرحا فليحذر وقد حرره في الشر نبلاية بما يفيد ترجيح الاول فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق الى آخره فقال ( فلو أقر أنه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره ومخاصمته و ) كذا ( لو قال سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أولا أخبرك من صاحبها لا قطع ) لانه يلزم من جهالة عدم طلبه ( و ) كل ( من له يد صحيحة ملك الخصومة ) ثم فرع عليه بقوله ( كمودع وغاصب ) ومرتبهن ومتول وأب ووصى وقابض على سوم الشراء ( وصاحب ربا ) بان باع درهما بدرهمين وقبضهما فسرقا منه لان الشراء فاسدا بمنزلة المغصوب بخلاف معطى الربا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شمنى ولا قطع بسرقة اللقطة خانية ( ومن لا ) يد له صحيحة ( فلا ) يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع بخصومة أحد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما يأتي آنفا ( ويقطع بطلب المالك ) أيضا ( لو سرق منهم ) أى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المرتبهن على الظاهر لانه هو المالك ( لا بطلب المالك ) للعين المسروقة ( أو ) بطلب ( السارق لو سرق من سارق بعد القطع ) لسقوط عصمته ( بخلاف ما اذا سرق ) الثانى من السارق الاول ( قبل القطع ) أو بعد مادرى بشبهة ( فان له ولرب المال القطع ) لان سقوط التقويم ضرورة القطع ولم توجد فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للاول استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك ( سرق شيئا ورده قبل الخصومة )

عند القاضي ( الى مالكه ) ولو حكما كأصوله ولو في غير عياله ( أو ملكه )  
 أى المسروق ( بعد القضاء ) بالقطع ولو بهبة مع قبض ( أو ادعى انه ملكه )  
 وإن لم يبرهن للشبهة ( أو نقصت قيمته من النصاب ) بنقصان السعر في بلد  
 الخصومة ( لم يقطع ) في المسائل الأربع ( أقرا بسرقة نصاب ثم ادعى أحدهما  
 شبهة ) مسقط للقطع ( لم يقطعا ) قيد بأقرارهما لأنه لو أقر أنه سرق وفلان  
 فأنكر فلان فطم المقر كقوله قتلت أنا وفلان ( ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد  
 أى شهد اثنان ) ( على سرقتهم ما قطع الحاضر ) لأن شبهة الشبهة لا تبر ( ولو  
 أقر عبدا ) مكلف ( بسرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه ) لو قائمة  
 ( كما لو قامت عليه بينة بذلك ) لكن ( بشرط حضرة مولاه عند اقامتها )  
 خلافا للثاني لا عند اقراره بمحذاته ( ولا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه )  
 هذا لفظ الحديث درر وغيرها ورواه الكمال بعد قطع يمينه ( وترد العين لو  
 قائمة ) وإن باعها أو وهبها لبقائها على ملك مالكها ( ولا فرق ) في عدم الضمان  
 ( بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر ) من الرواية لكنه يفتى بإدائه  
 قيمتها ديانة وسواء كان الاستهلاك ( قبل القطع أو بعده ) مجتبي وفيه لو  
 استهلكه المشتري منه أو الموهوب له فللمالك تضمينه ( ولو قطع لبعض  
 السرقات لم يضمن شيئا ) وقالوا يضمن مالم يقطع فيه ( سرق ثوبا فشقه نصفين  
 ثم أخرجه قطع إن بلغت قيمته نصابا بعد شقه مالم يكن اتلافا ) بأن ينقص  
 أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستندا الى وقت الأخذ فلا  
 قطع زيلعى وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صحيح الخبازى لا وقال الكمال الحق  
 نعم ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما مر ( ولو سرق شاة فذبحها



فأخرجها لا) لما سر أنه لا قطع في اللحم (وان بلغ لحمها نصابا) بل يضمن قيمتها (ولو فعل ما سرق من الحجرين وهو قدر نصاب) وقت الأخذ (دراهم أو دنانير) أو آنية (قطع وردت) وقالوا لا تردانقوتم الصنمة عندهما خلافا له وأما نحو النحاس لو جعله أواني فإن كان يباع وزنا فكذلك وان عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار (ولو صبغه أحمر أو طحن الحنطة) أو ات السويق (فقطع لارد ولا ضمان) وكذا لو صبغه بعد القطع بحر خلافا لما في الاختيار (ولو) صبغه (أسود رده) لان السواد نقصان خلافا للثاني وهو اختلاف زمان لا برهان (سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان آخر قطعه) اذا لا ولاية له على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الاصل (اذا كان للسارق كفان في معصم واحد) قيل يقطعان وقيل (ان تميزت الاصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد) لانه غير مستحق للقطع (والا) تكن متميزة (قطعا هو المختار) لانه لا يتمكن من اقامة الواجب الا بذلك سراج والله تعالى أعلم

### ❦ باب قطع الطريق ❦

وهو السرقة الكبرى (من قصده) ولو في المصر ليلا به يفتى (وهو معصوم على) شخص (معصوم) ولو ذميا فلو على المستأمنين فلاحده (فأخذ قبل أخذ شيء وقتل) نفس (حبس) وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر أن المراد توزيع الجزية على الأحوال كما تقرر في الاصول (بعد التعزير) لمباشرة منكر التخويف (حتى يتوب) لا بالقول بل بظهور سيما الصالحاء

( او يموت وان أخذ مالا معصوما ) بأن يكون لمسلم أو ذمي كما مر (واصاب منه كلا نصاب قطع يده ورجله ان كان صحيح الاطراف ) لثلاث يفوت نفعه وهذه حالة ثانية ( وان قتل ) معصوما ( ولم يأخذ ) مالا ( قتل ) هذه حالة ثالثة ( حدا ) لا قصاصا ( ف ) لذا ( لا يعفوه ولي ولا يشترط ان يكون ) القتل ( موجبا للقصاص ) لوجوبه جزاء لمحاربة الله تعالى بمخالفة أمره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى ( و ) الحالة الرابعة ( ان قتل وأخذ ) المال خير الامام بين ستة أحوال ان شاء ( قطع ) من خلاف ( ثم قتل أو ) قطع ثم ( صلب ) أو فعل الثلاثة ( أو قتل ) وصاب أو قتل فقط ( أو صاب فقط ) كذا فصله الزيلعي ويصلب ( حيا ) في الاصح وكيفية في الجوهرة ( ويبيع ) بطنه ( برمح ) تشهيرا له ويخضعه به ( حتى يموت ويترك ثلاثة أيام ) من موته ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنوه ( لا أكثر منها ) على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يتقطع ( وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل ) من أخذ مال وقتل وجرح زيلعي ( وتجرى الاحكام ) المذكورة ( على السكل بمباشرة بعضهم ) الاخذ والقتل والاخافة ( وحجروا عصا لهم كسيف و ) الحالة الخامسة ( ان انضم الى الجرح أخذ قطع ) من خلاف ( وهدر جرحه ) لعدم اجتماع قطع وضمنان ( وان جرح فقط ) أي لم يقتل ولم يأخذ نصابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حدا أيضا لان المقصود هنا المال وهي من الفرائب ( أو قتل عمدا ) وأخذ المال ( قتال ) قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يرد قبل لاحد ( أو كان منهم غير مكلف ) أو أخرس ( أو ) كان ( ذو رحم محرم من ) أحد ( المارة ) أو شريك مفاوض ( أو قطع بعض المارة على بعض



أو قطع) شخص (الطريق ليلاً أو نهاراً في مصر أو بين مصرين) وعن الثاني أن قصده ليلاً مطلقاً أو نهاراً بإسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بحر ودرر وأقره المصنف (فلا حد) جواب للمسائل الست (وللولى القود) في العمد (أو الأرش) في غيره (أو العفو) فيهما (المبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية) فتح لكنها لا تصلب مجتبي وفي السراجية والدرر فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار عشر نسوة قطعن وأخذن وقتلن قتلن وضمن المال (ويجوز أن يقاتل دون ماله وإن لم يبلغ نصاباً ويقتل من يقاتله عليه) لا طلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح (ومن تكرر الخنق) بكسر النون (منه في مصر) أى خنق مراراً ذكره مسكين (قتل به) سياسة لسميه في الأرض بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل (والا) بأن خنق مرة (لا لأنه كالقتل بالثقل) وفيه القود عند غير أبي حنيفة رحمه الله تعالى

## كتاب الجهاد

أو رده بعد الحدود لا اتحاد المقصود ووجه الترقى غير خفى وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشرعاً الدعاء الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شتمنى وعرفه ابن الكمال بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بمال أو رأى أو تكثير سواد أو غير ذلك اه ومن توابعه الرباط وهو الإقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار وصح أن صلاة المراتب بخمسائة ودرهم بسبعمائة وإن مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وأمن القتال وبعث

شهيدا آمنا من الفرع الأ كبر وتمامه في الفتح (هو فرض كفاية) كل ما فرض  
لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض والا ففرض عين ولعله  
قدم الكفاية لكثرة (ابتداء) وان لم يبدؤنا وأما قوله تعالى فان قاتلوكم  
فاقتلوهم وتحريمه في الاشهر الحرم فنسوخ بالعمومات كاقتلوا المشركين  
حيث وجدتموهم (ان قام به البعض) ولو عبيدا أو نساء (سقط عن الكل  
والا) يقيم به احد في زمن ما (أثموا بتركه) أى أثم الكل من المكلفين  
واياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلابل  
يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا  
بكل الناس فرض عيننا كصلاة وصوم ومثله الجنابة والتجهيز وتمامه  
في الدور (لا) يفرض (على صبي) وبالع له ابوان او احدهما  
لان طاعتهما فرض عين وقال عليه الصلاة والسلام للعباس بن مرداس لما أراد  
الجهاد الزم أمك فان الجنة تحت رجل أمك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر  
الا باذنها ومالا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم (وعبد  
وامرأة) لحق المولى والزوج ومفاده وجوبه لو أمرها الزوج به فتح وعلى  
غير المزوجة نهر قلت تعليل الشمنى بضعف بنيتها يفيد خلافه وفي البحر انما  
يلزمها أمره فيما يرجع الى النكاح وتوابعه (وأعمى ومقعد) أى أعرج فتح  
(وأقطع) لمجزهم (ومديون بغير اذن غريمه) بل وكفيله أيضا لو بأمره  
تجنيس ولو بالنفس نهر وهذا في الحال أما المؤجل فله الخروج ان علم برجوعه  
قبل حلوله ذخيرة (وعالم ليس في البلدة أقفه منه) فليس له الغزو خوف  
ضيقهم سرابية وعمم في البرازبة السفر ولا يخفى أن المقيد يفيد غيره بالإولى



(وفرض عين ان هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ) وبأثم الزوج ونحوه  
 بالمنع ذخيرة (ولا بذ ) لفريضته ( من ) قيد آخر وهو ( الاستطاعة ) فلا  
 يخرج المريض المدنف أما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي أن يخرج  
 لتكثير السواد ارهابا فتح وفي السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح  
 لا أمن الطريق فان علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب أسر لم يلزمه القتال  
 (ويقبل خبر المستنفر ومناذي السلطان ولو ) كان كل منهما ( فاسقا ) لانه خبر  
 يشتهر في الحال ذخيرة ( وكره الجمل ) أى أخذ المال من الناس لاجل الغزاة  
 ( مع النى ) أى مع وجود شيء في بيت المال درر وصدر الشريعة ومفاده أن  
 النى هنا يعم الغنيمة فليحفظ ( والا لا ) لدفع الضرر الألى بالادنى ( فان حاصرتهم  
 دعوناهم الى الاسلام فان أسلموا ) فيها ( والا فالى الجزية ) لو محلا لها كما  
 سيجى ( فان قبلوا ذلك فلهم مالنا ) من الانصاف ( وعليهم ما علينا ) من الاتصاف  
 فخرج العبادات اذ الكفار لا يخاطبون بها عندنا ويؤيده قول على رضى الله  
 عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كاموالنا ( ولا ) يحل  
 لنا أن ( نقاتل من لا تبلغه الدعوة ) بفتح الدال ( الى الاسلام ) وهو وان اشهر  
 فى زماننا شرقا وغربا لكن لا شك أن فى بلاد الله من لا شعور له بذلك  
 بقى لو بلغه الاسلام لا الجزية فى التارخانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى  
 الجزية نهر خلافا لما نقله المصنف ( وندعو ندبا من بلغته الا اذا تضمن ذلك  
 ضررا ) ولو بغلبة الظن كان يستعدون او يتحصنون فلا يفعل فتح ( والا ) يقبلوا  
 الجزية ( نستعين بالله ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع اشجارهم )  
 ولو مشمرة ( وافساد زروعهم ) الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكره فتح

( ورميهم ) بنبل ونحوه ( وان تترسوا ببعضنا ) ولو تترسوا بنبي  
سئل ذلك النبي ( وتقصدهم ) أى الكفار ( وما أصيب منهم ) أى من  
المسلمين ( لادية فيه ولا كفارة ) لأن الفروض لا تقرن بالغرامات ( ولو فتح  
الامام بلدة وفيها مسلم او ذمى لا يحل قتل احد منهم اصلا ولو أخرج  
واحد ) ما ( حل ) حينئذ ( قتل الباقيين ) لجواز كون المخرج هو ذاك فتح  
( ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه ويحرم الاستخفاف به كمصحف وكتب  
فقه وحديث وامرأة ) ولو عجزوا لمداواة هو الاصح ذخيرة وأراد بالنهي  
ما فى مسلم لا تسافروا بالقرآن فى أرض العدو ( الا فى جيش يؤمن عليه )  
فلا كراهة لكن اخراج المجائز والاماء أولى ( واذا دخل مسلم اليهم بأمان  
جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد ) لان الظاهر عدم تعرضهم  
هداية ( و ) نهينا ( عن غدر وغلول و ) عن ( مثله ) بعد الظفر بهم أما قبله  
فلا بأس بها اختيار ( و ) عن ( قتل امرأة وغير مكاف وشيخ ) حر ( فان )  
لا صباح ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد ( واعمى ومقعد ) وزمن ومعتوه  
وراهب واهل كنائس لم يخالطوا الناس ( الا ان يكون احدهم ملكا ) او  
مقاتلا ( او ذا رأى ) او مال ( فى الحرب ولو قتل من لا يحل قتله ) ممن ذكر  
( فعليه التوبة والاستغفار فقط ) كسائر المعاصي لازم الكافر لا يتقوّم الا  
بالامان ولم يوجد ثم لا يتركونهم فى دار الحرب بل يحملونهم تكثيرا للنفى  
وتأمله فى السراج وسيجىء

﴿ فرعان ﴾ الاول لا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم وفيه  
فراغ قلبنا وقد حمل ابن مسعود يوم بدر رأس ابى جهل وألقاها بين يديه



عليه الصلاة والسلام فقال النبي عليه السلام أكبر هذا فرعونى وفرعون  
أمتى كان شره على وعلى أمتى اعظم من شر فرعون على موسى وامته ظهيرة\*  
الثانى لا بأس بنهب قبورهم طلبا للمال تارخانية وعبارة الخانية قبور  
الكفر- ارفعمت الذمى

( ولا ) يحل للفرع أن ( يبدأ أصله المشرك بقتل ) كما لا يبدأ قريبه  
الباغى ( ويمتنع الفرع ) عن قتله بل يشمله (أ) أجل أن ( يقتله غيره ) فإن فقد  
قتله ( ولو قتله فهدر ) لعدم العاصم ( ولو قصد الاصل قتله ولم يمكن دفعه  
الا بقتله قتله ) لجواز الدفع مطلقا ( ويجوز الصلح ) على ترك الجهاد  
( معهم بمال ) منهم أو منا ( لو خيرا ) لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها  
( وتنبذ ) أى نعامهم بنقض الصلح تحرزا عن الغدر المحرم ( لو خيرا ) لفعله عليه  
الصلاة والسلام بأهل مكة ( وتقاتلهم بلا نبذ مع خيانة ملكهم ) ولو بقتال ذى  
منعة باذنه ولو بدونه انتقض حقهم فقط ( و ) نصالح ( المرتدين لو غلبوا على  
بلدة وصارت دارهم دار حرب ) لو خيرا ( بلا مال والا ) يغلبوا على بلدة ( لا )  
لان فيه تقرير الارتد على الردة وذلك لا يجوز فتح ( وان أخذ ) المال ( منهم لم  
يرد ) لانه غير معصوم بخلاف أخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب  
أوزارها فتح ( ولم ينبع ) فى الزبائى محرم أن يبيع ( منهم ما فيه تقويتهم على الحرب )  
كحديد وعبيد وخيل ( ولا نحمله اليهم ولو بعد صلح ) لأنه عليه الصلاة  
والسلام نهى عن ذلك وأمر بالميرة وهى الطعام والقماش فجاز استجسانا  
( ولا تقتل من آمنه حرا أو حرة ولو فاسقا ) أو أعمى أو فانيا أو صبييا أو عبدا

أذن لهما في القتال ( بأى لغة كان ) لا مان ( وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ) ذلك ( بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد منهم ) ويصح بالصريح كانت أولا بأس عليكم وبالكناية كتحال اذا ظنه أمانا وبالاشارة بالاصبع الى السماء ولو نادى المشرك بالامان صح لو ممتنعا وصح طلبه لذراريه لا لأهله ويدخل في الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات ولو غار عليهم عسكر آخر ثم بعد القسمة علموا بالامان فعلى القاتل الدية وعلى الواطىء المهر والولد حر مسلم تبعاً لأبيه وترد النساء والأولاد الى أهلها يعنى بعد ثلاث حيض ( وينقض الامام ) الامان ( لو ) بقاؤه ( شرأ ) ومباشرة بالمصلحة يؤدب ( وبطل أمان ذمى ) الا اذا أمره به مسلم شتمى ( وأسير وتاجر وصبي وعبد محجورين عن القتال ) وصحح محمد أمان العبد وفي الخانية خدمة المسلم . مولا الحربى أماناه ( ومجنون وشخص أسلم ثمة ولم يهاجر اليها ) لأنهم لا يداكون القتال والله أعلم

### ❦ باب المغنم ❦ وقسمته

في المغرب الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخمس وباقها للغنائم والفقى ما نيل منهم بعد تخراج وهو لكافة المسلمين ( اذا فتح الامام بلدة صالحا جرى على موجبيه وكذا من بعده ) من الامراء ( وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة ) بالفتح أى قهراً ( قسمها بين الجيش ) ان شاء ( أو أقر أهلها عليها بجزية ) على رؤسهم ( وخراج ) على أراضيهم والاول أولى عند حاجة الغنائم ( أو أخرجهم منها وأنزل بها قوم غيرهم ووضع عليهم



الخراج) والجزية (او) كانوا (كفاراً) فلو مسلمين وضع العشر لا غير (وقتل  
الاسارى) ان شاء ان لم يسلموا (أو استرقهم أو تركهم أحراراً ذمة لنا) الا  
مشركي العرب والمرتدين كما سيجيء (وحرّم منهم) أى اطلاقهم مجاناً ولو بعد  
اسلامهم ابن كمال لتعاقب حق الغنائم وجوزة الشافعي لقوله تعالى فاما من بعد  
واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح  
مجمع (و) حرّم (غداؤهم) بعد تمام الحرب وأما قبله فيجوز بالمال لا بالأسير  
المسلم درر وصدور الشريعة وقال يجوز وهو أظهر الروايتين عن الامام شمس  
واتفقوا أنه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا لضرورة ولا بأسير  
اسلم بمسلم أسير الا اذا أمن على اسلامه (و) حرّم (ردهم الى دارهم) ثابت في  
نسخ الشرح تبعاً للدرردون المتن تبعاً لابن الكمال للعلم به من منع المن بالاولى  
(و) حرّم (عقر دابة شق ثقلها) الى دارنا (فتذبح وتحرق) بعده اذ لا يعذب  
بالنار الا ربها (كما تحرق أسلحة وامتعة تمذر ثقلها ومالا يحرق منها) كحديد  
(يدفن بموضع خفي) وتكسر أو انهم وتراق أدهانهم مغايظة لهم (ويترك صبيان  
ونساء منهم شق اخراجها بارض خربة حتى يموتوا جوعاً) وعطشا للنهي عن  
قتلهم ولا جه الى ابقائهم (وجد المسلمون حية أو عقرباً في رحالهم ثمة) أى  
في دار الحرب (يتزعون ذنب العقرب وأنياب الحية) قطعاً للضرر عنا (بلا  
قتل) ابقاء للنسل تارخانية وفي اجناس نساء مسلمات ثمة وأهل الحرب يجمعون  
الاموات يحرقن بالنار (ولا تقسم غنيمة ثمة الا) اذا قسم عن اجتهاد أو لحاجة الغزاة  
فتصح أو (لا يداع) فتحل اذا لم يكن للامام حيلة فان ابوا هل يجبرهم بأجر المثل  
روايتان فاذا تمذر فن بحال لو قسمها قدر كل على حيلة قسم بينهم والا فهو مما شق

تقله وسبق حكمه ( ولم تبع ) الغنيمة ( قبلها ) لا للامام ولا لغيره يعني للتمول  
أما لو باع شيئا كطعام جاز جوهره ( ورد ) البيع ( لو وقع ) دفعا للفساد فان  
لم يمكن رد ثمنه للغنيمة خانية ( ومدد لحقهم ثمة كمقاتل لا سوقى ) وحربى أو  
مرتد أسلم ثمة ( بلا قتال ) فان قاتلوا شاركوهم ( ولا من مات ثمة قبل  
قسمة أو بيع و ) لو مات ( بعد أحدهما ثمة أو بعد الآخر ) احرزنا يورث  
نصيبه ( لتأكد ملكه تارخانية وفيها ادعى رجل شهود الواقعة وبرهن وقد  
قسمت لم تنقض استحسانا ويعوض بقدر حظه من بيت المال وما فى البحر  
من قياس الوقف على الغنيمة رده فى النهر وحررناه فى الوقف ( ولهم ) أى  
للغنائم لا غير ( الانتفاع فيها ) أى فى دار الحرب ( بعلف وطعام وحطب  
وسلاح ودهن بلا قسمة ) أطاق الكل تبعا للسكنز وقيد فى الوقاية السلاح  
بالحاجة وهو الحق وقيد الكل فى الظهيرية بعدم نهى الامام عن أكله فان  
نهى لم يبيع فينبغى تقييد المتون به ( و ) بلا ( بيع وتداول ) فلو باع رد ثمنه  
فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد مالا يملكه أهل الحرب  
كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك أو الثمن  
أنقع أجازته والا رده للغنيمة بحر ( وبعد الخروج منها لا ) الا برضاهم ( ومن  
أسلم منهم ) قبل مسكه ( عصم نفسه وطفله وكل ماله ) فان كانوا أخذوا  
أحرز نفسه فقط ( او أودعه معصوما ) ولو ذميا فلو عند حربى ففى كماله  
أسلم ثم خرج اليان ثم ظهرنا على الدار فماله ثمة فى سوى طفله لتبعيته ( لا ولده  
الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل ) وأتمته المقاتلة وحملها لانه جزء  
اللام ( بحربى دخل دارنا بغير أمان ) فأخذنا احدا ( فهو ) وماله ( فى ) لكل



المسلمين سواء ( اخذ قبل الاسلام او بعده ) وقالوا لا تأخذه خاصة وفي الخمس روايتان قنية وفيها استأجره خذمة سفره فقزا بفارس المستأجر وسلاحه فسهمة بينهما الا اذا شرط في العقد أنه للمستأجر

### ﴿ فصل في كيفية القسمة ﴾

(المعتبر في الاستحقاق) لسهم فارس وراجل (وقت المجاوزة) أى الاتصال من دارنا وعند الشافعى وقت القتال (فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق) أى مات (فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فارسا استحق سهما ولا يسهم لغير فارس واحد) صحيح كبير (صالح لقتال) فلو مريض ان صح قبل الغنيمة استحقه استحسانا لا لو ميرا فكبر تارخانية وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله أو ركبته آخر أو نفر ودخل راجلا ثم أخذه فله سهمان لا لو باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر أن قصده التجارة فتح وأقره المصنف لكن نقل في الشر نبلاية عن الجوهرية والتبيين ما يخالفه وفي القهستاني لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصح ولو بعد تمام القتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه القيود خوف الخطأ في الافتاء والقضاء (ولا) يسهم (لعبد وصبي وامرأة وذمى) ومجنون ومعتوه ومكاتب (ورضخ لهم) قبل اخراج الخمس عندنا (اذا باشروا القتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى) أو تداوى الجرحى (أو دل الذمى على الطريق) ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضخ

لهم ( ولا يباغ به السهم الا في الذمي اذا دل ) فيزاد على السهم لانه كالاجرة  
( والبراذين ) خيل المعجم ( والعناق ) بكسر العين جمع عتيق كرام خيل العرب  
والهجين الذي أبوه عربي وأمه عجمية والمعرف عكسه قاموس ( سواء لا )  
يسهم ( للراحلة والبغل ) والحمار لعدم الارهاب ( والخمس ) الباقي يقسم أثلاثا  
عندنا ( لليتيم والمسكين وابن السبيل ) وجاز صرفه لصنف واحد فتح وفي  
المنية لو صرفه للغائمين لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى ( وقدم  
فقراء ذوي القربى ) من بنى هاشم ( منهم ) أى من الاصناف الثلاثة ( عليهم )  
لجواز الصدقات غيرهم لا لهم ( ولا حق لاغنيائهم ) عندنا وما نقله المصنف  
عن البحر من أن ما في الحاوى يفيد ترحيح الصرف لاغنيائهم نظر فيه في  
النهر ( وذكره تعالى للتبرك ) باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله ( وسهمه عليه  
الصلاة والسلام سقط بموته ) لانه حكم عاق بمشتق وهو الرسالة ( كالصفي )  
الذي كان عليه الصلاة والسلام يصطفيه لنفسه ( ومن دخل دارهم باذن ) الامام  
( أو منعة ) أى قوة ( فاغار خمس ) مأخذه لانه غنيمة ( والا لا ) لانه  
اختلاس وفي المنية لو دخل أربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام مأصبتهم  
لا أخمسه فلو لهم منعة لم يجز والا جاز ( ونذب للامام أن ينقل وقت القتال  
حشا ) وتحريضا ( فيقول من قتل قتيلا فله سلبه ) سماء قتيلا لقربه منه ( أو  
يقول من أخذ شيئا فهو له ) وقد يكون بدفع مال وترغيب مآل فالتحريض  
نفسه واجب للامر به واختيار الأذى للمقصود مندوب ولا يخالفه تعبير  
القدورى بلا بأس لانه ليس مطردا لما تركه أولى بل يستعمل في  
المندوب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب ( ويستحق



الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو ( استحصانا ( بخلاف ) ما لو  
 قال منكم أو قال ( من قتلته أنا فلي سلبه ) فلا يستحقه الا اذا عمم بعده  
 ظهيرة ويستحقه مستحق سهم أو رضح فم الذمي وغيره ( وذا ) أي التنفيل  
 ( انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن  
 لم يقاتل وسماع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه ) ما نقله اذ ليس  
 في الوسع اسماع الكل ويم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى او عزل  
 ما لم يمنعه الثاني نهرو كذا يعم كل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف ان  
 قتلت قتيلا ولو قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس  
 أولئك القتل فلك كذا صح ( ولو نقل السرية ) هي قطعة من الجيش من اربعة الى  
 اربعمائة مأخوذة من السري وهو المشى ليلا درر ( الربع وسمع العسكر دونها  
 فاهم النقل ) استحصانا ظهيرة وجاز التنفيل بالكل أو بقدر منه لسرية لا  
 لعسكر والفرق في الدرر ( ولا ينفل بعد الاحراز هنا ) أي بدارنا ( الا من  
 الخمس ) لجوازه لصنف واحد كما مر ( وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه )  
 وكذا ما على مركبه لا ما على دابة أخرى ( و ) التنفيل ( حكمه قطع حق الباقي  
 لا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام من أصاب جارية فهي  
 له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطؤها ولا بيعها ) كما لو أخذها المتلصص  
 ثمة واستبرأها لم تحل له اجماعا ( والسلب للكل ان لم ينفل ) لحديث ليس لك  
 من سلب قتيالك الا ما طابت به نفس امامك فحملنا حديث السلب على  
 التنفيل قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود هل يحل وطء الاماء المشتراة  
 من الفزاة الآن حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب

لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة ٩١٨ وقع التنفيل الكلي فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة ابتداء انتهى فليحفظ والله أعلم

### ❦ باب استيلاء الكفار ❦

على بعضهم بعضا أو على أموالنا ( إذا سبي كافر كافرا ) آخر ( بدار الحرب واخذ ماله ملكه ) لاستيلائه على مباح ( ولو سبي أهل الحرب أهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لأنهم أحرار ) وملكنا ما نجده من ذلك ( السبي للكافر ( أن غلبنا عليهم ) اعتبارا بسائر أملاكهم ( وان غلبوا على أموالنا ) ولو عبدا مؤمنا ( وأحرزوها بدارهم ملكوها ) لا للاستيلاء على مباح لما أن الصحيح من مذهب أهل السنة أن الأصل في الأشياء التوقف والاباحة رأى الممتزلة بل لأن العصمة من جملة الأحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها فبقي في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه ويفترض علينا اتباعهم فان أسلموا تقرر ملكهم ( وان غلبنا عليهم ) أي بعد ما أحرزوها بدارهم أما قبله فهي لما لكها مجانا مطلقا ( فمن وجد ملكه قبل القسمة ) بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر ( فهو له مجانا ) بلا شيء ( وان وجدته بعدها فهو له بالقيمة ) جبرا للضررين بالقدر الممكن ( ولو ) كان ملكه ( مثليا فلا سبيل له عليه بعدها ) اذ لو أخذه أخذه بمثله فلا يفيد ولو قبلها أخذه مجانا كما مر ( وبالثلث ) الذي اشتراه به ( لو اشتراه منهم تاجر ) أي من العدو وأخرجه إلى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهم به منهم زاد في الدرر أو ملكه بمقد فاسد لكن في البحر شراء بخمر أو خنزير



ليس لما لكه أخذه باتفاق الروايات وكذا لو شراه بمثله نسيئة أو بمثله قدرا  
ووصفا بعقد صحيح أو فاسد لعدم الفائدة فلو بأقل قدرا أو أردا ووصفا فله أخذه  
لأنه يفيد وليس بربا لأنه فداء (وان) وصلية (فقأ عينه) أو قطع بده (وأخذ)  
مشتريه (أرشه) أو فقأها المشتري فيأخذه بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف  
لا يقابلها شيء منه (والقول للمشتري في مقداره) أي الثمن (بيمينه عند عدم  
البرهان) لان البينة مبينة ولو برهنا فيبينة المالك أيضا خلافا للثاني (وان  
تكرر الاسر والشراء) بأن أسر ثانيا وشراه آخر (أخذ) المشتري (الاول  
من الثاني بثمنه) جبراً لورود الاسر على ملكه فكان الاخذ له (ثم يأخذ)  
المالك (القديم بالثمنين ان شاء) لقيامه عليه بهما وقبل أخذ الاول لا يأخذه  
القديم كي لا يضيع الثمن (ولا يملكون حرنا ومدا برنا وأم ولدنا ومكاتبنا) لحريتهم  
من وجه فيأخذه ما لكه مجانا لكن بعد القسمة تؤدي قيمته من بيت المال  
(ونملك عليهم جميع ذلك بالغلبة) لعدم العصمة (ولو ند اليهم دابة ملكوها)  
لتحقق الاستيلاء اذ لا يد للمعجاء (وان أبق اليهم قن مسلم فأخذه) قهراً  
(لا) خلافا لهما لظهور يده على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلاً للملك  
(بخلاف ما اذا أبق اليهم بعد ارتداد فأخذه) ملكوه اتفاقاً (ولو أبق  
ومعه فرس أو متاع فاشترى رجل) ذلك (كله منهم أخذ) المالك (العبد  
مجانا) لما مر أنهم لا يملكونه (و) أخذ (غيره بالثمن) لانهم ملكوه (وعتق  
عبد مسلم) أو ذمي لأنه يجبر على بيعه أيضا زيلعي (شراه مستأمن ههنا  
وأدخله دارهم) اقامة لتباين الدارين مقام الاعتاق كما لو استولوا عليه وأدخلوه

دارهم فأبق منهم الينا قيد بالمستأمن لانه لو شراه حربى لا يعتق عليه  
 اتفاقا لمانع حق استرداده نهر ( كعبد لهم أسلم ثمة فجاءنا ) الى دارنا أو الى  
 عسكرينا ثمة أو اشتراه مسلم أو ذمى أو حربى ثمة أو عرضه على البيع وان لم  
 يقبل المشتري بحر ( أو ظهرنا عليهم ) ففي هذه التسع صور يعتق العبد بلا  
 اعتاق ولا ولاء لاحد عليه لان هذا اعتق حكى درر وفى الزيلعى لو قال  
 الحربى لعبد آخذ بيدك أنت حر لا يعتق عند أبى حنيفة لانه معتق يديانه  
 مسترق يديانه

### ❧ باب المستأمن ❧

أى الطالب للأمان ( هو من يدخل دار غيره بأمان ) مسلما كان أو  
 حربيا ( دخل مسلم دار الحرب بأمان حرم تعرضه لشيء ) من دم ومال  
 وفرج ( منهم ) اذ المسلمون عند شروطهم ( فلو أخرج ) الينا ( شيئا  
 ملكه ) ملكا ( حراما ) للفدر ( فيصدق به ) وجوبا قيد بالاخراج لانه لو غصب  
 منهم شيئا رده عليهم وجوبا ( بخلاف الاسير ) فيباح تعرضه ( وان اطلقوه طوعا )  
 لانه غير مستأمن فهو كالمخلص ( فانه يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون  
 استباحة الفرغ ) لانه لا يباح الا بالملك ( الا اذا وجد امرأته المأسورة أو أم  
 ولده أو مدبرته ) لانهم ما ملكوهن بخلاف الامة ( ولم يطأهن أهل الحرب )  
 اذ لو وطؤوهن تجب العدة للشبهة ( فان ادانه حربى دينايبيع أو قرض وبمكسه  
 أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا الينا لم تقض ) لأحد ( بشيء ) لانه ما التزم  
 حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل ( ويفتى المسلم برد المغصوب ) زيلعى



زاد الـكمال (و) برد (الدين) ايضاً (ديانة) لا قضاء لانه غدر (و كذا الحكم)  
يجرى (في حربيين فعلا ذلك) أي الادانة والغصب (ثم استأمننا) لما بيننا (خرج  
حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه أسيره وقال) الحربي (كنت مستأمننا  
فالقول للحربي الا اذا قامت قرينة) ككونه مكتوفاً أو مغلولاً عملاً بالظاهر بحر  
(وان خرجا) أي الحربيان (مسلمين) وتحاكماً (فضي بينهما بالدين) لوقوعه صحيحاً  
للتراضي (و) أما (الغصب) فلا (لما مر أنه ملكه) قتل أحد المسلمين (المستأمنين  
صاحبه) عمداً أو خطأ (تجب الدية) لسقوط القود ثمة كالحمد (في ماله) فيهما  
لتعذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين (والكفارة) ايضاً (في الخطأ) لا طلاق  
النص (وفي) قتل أحد (الاسيرين) الآخر (كفر فقط) لما مر بلا دية (في  
الخطأ) ولا شيء في العمد أصلاً لانه بالاسر صار تبعاً لهم فسقطت عصمته  
المقومة لا المؤثمة فلذا يكفر في الخطأ (كقتل مسلم) أسيراً أو (من أسلم ثمة)  
ولو ورثته مسلمون ثمة فيكفر في الخطأ فقط لعدم الاحراز بدارنا

### ❦ فصل في استئمان الكافر ❦

(لا يمكن حربي مستأمن فينا سنة) لئلا يصير عيناهم وعونا علينا (وقيل  
له) من قبل الامام (ان أقمت سنة) قيد اتفاق لجواز توقيت ما دونها كشهـ  
وشهرين درر لكن ينبغي أن لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جداً فتح (وضمنا  
عليك الجزية فان مكث سنة) بعد قوله (فهو ذمي) ظاهر المتون أن قول الامام  
له ذلك شرط لكونه ذمياً فلو أقام سنة أو سنتين قبل القول فليس بذمي وبه  
صرح المتأبى وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول أوجه (ولا

جزية عليه في حول المكث الا بشرط أخذها منه فيه و) اذا صار ذميا (يجري  
القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا أتلفه وتجب  
الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم (فتح  
وفيه لو مات المستأمن في دارنا وورثته ثمة وقف ماله لهم ويأخذونه بيينة ولو  
من أهل الذمة فكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم (واذا أراد الرجوع الى دار الحرب  
بعد الحول) ولو لتجارة أو قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق نهر (منع) لان  
عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمي أيضا (كما) يمنع (لو وضع  
عليه الخراج) بان الزم به وأخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض  
نخراج الرأس (أوصار لها) أي المستأمنة الكتابية (زوج مسلم أو ذمي)  
لتبعتها له وان لم يدخل بها (لا عكسه) لا مكان طلاقها ولو نكحها هنا  
فطالبت به بمرها فلها منعه من الرجوع تتارخانية فلو لم يفه حتى مضى حول  
ينبغي صيرورته ذميا على مامر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في  
دارنا (فان رجع) المستأمن (اليهم) ولولغير داره (حل دمه) لبطلان أمانه  
(فان ترك وديعة عند معصوم) مسلم أو ذمي (أو ديناً) عليهما (فاسر أو  
ظاهر) بالبناء للمجهول بمعنى غلب (عليهم فأخذوه أو قتلوه سقط دينه) وسلمه  
وما غصب منه وأجرة عين أجرها السابق يده (وصار ماله) كوديعة وما عند  
شريكه ومضاربه وما في يده في دارنا (فياً) واختلف في الرهن ورجع في  
النهر انه للمرتهن بدينه وفي السراج لو بث من يأخذ الوديعة والقرض وجب  
التسليم اليه انتهى وعليه فيوفي منه دينه هنا ولو صارت وديعته فياً (وان قتل  
أو مات فقط) بلا غلبة عليه (فديته وفرضه ووديعة لورثته) لان نفسه



لم تصر مغنومة فكذا ماله كما لو ظهر عليه فهرب فماله له ( حربى هنا له ثمة عرس واولاد ووديمة مع معصوم وغيره فاسلم ) هنا أوصار ذميا ( ثم ظهرنا عليهم فكاه في ) لعدم يده وولايته ولو سبي طفله اليينا فهو قن مسلم ( وان أسلم ثمة فجاء ) هنا ( فظهرنا عليهم فطفله حر مسلم ) لا اتحاد الدار ( ووديعته مع معصوم له ) لان يده كيده محترمة ( وغيره في ) ولو عيننا غصبها مسلم لعدم النيابة فتح ( والامام ) حق ( اخذ دية مسلم لاولى له ) أصلا ( و ) دية ( مستأمن اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ ) لقتله نفسا معصومة ( وفي العمدله القتل ) قصاصا ( او الدية ) صلاحا ( لا العفو ) نظر الحق العامة ( حربى او مرتد او من وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغذاء ليخرج فيقتل ) لان من دخله فهو آمن بالنص وسيجى في الجنايات ( لاتصير دار الاسلام دار حرب الا ) بأمر ثلاثة ( باجراء أحكام اهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم أو ذمى آمن بالامان الاول ) على نفسه ( ودار الحرب تصير دار الاسلام باجراء أحكام اهل الاسلام فيها ) كجمعة وعيد ( وان بقى فيها كافر أصلى وان لم تتصل بدار الاسلام ) درر وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه لمجى بعضه ووضوح باقيه

### ❦ باب العشر والخراج والجزية ❦

( أرض العرب ) وهى من حد الشام والكوفة الى أقصى اليمن ( وما أسلم أهله ) طوعا ( أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ) أيضا باجماع البصحاب ( عشرية ) لانه أليق بالمسلم وكذا بستان مسلم أو كرمه كان داره

درر وصر في باب العاشر بأنهم من هذا وحررناه في شرح الملتقى (وسواد) قرى  
 (العراق وحده من العذيب) بضم ففتح قرية من قرى الكوفة (الى عقبه حلوان)  
 بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمذان (عرضا ومن العاث) بفتح  
 فسكون فثثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثلبة بفتح  
 فسكون غلط مصنف عن المغرب (الى عبادان) بالتشديد حصن صغير  
 يشط البحر في المثل ليس وراء عبادان قرية مستصفي (طولا) وبالايام اثنان  
 وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة أيام سراج (وما فتح عنوة و) لم يقسم  
 بين جيشنا الا مكة سواء (أقر أهله عليه) أو نقل اليه كفار آخر (أو فتح  
 صلحا خراجية) لانه أليق بالكافر (وأرض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم  
 لها وتصرفهم فيها) هداية وعند الاثمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم  
 يجوز بيعهم فتح (ويجب الخراج في أرض الوقف) الا المشتراة من بيت المال  
 اذا وقفها مشتريها فلا عشر ولا خراج شر نبلالية معزيا للبحر وكذا لو لم يوقفها  
 كما ذكرته في شرح الملتقى (والصبي والمجنون لو) كانت الأرض (خراجية)  
 والعشر لو عشرية درر وصر في الزكاة وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية  
 وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة لا خراج الا ترى أنها ليست  
 مملوكة للزراع كانه لموت المالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت المال  
 وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لانه  
 كوكيل اليتيم فلا يجوز الا لضرورة والعياذ بالله تعالى زاد في البحر أو رغب  
 في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين المفتى به قلت وسيجيء في باب  
 الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله



الرومي بان غالب أراضينا سلطانية لا تقراض ملاكها فآلت لبيت المال فتكون في يد زراعها كالعمارية اه وفي النهر عن الواقعات لو أراد السلطان شراءها لنفسه يأمر غيره ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لا خراج على أراضيتها (وموات أحياء ذمي باذن الامام) أو رضى له كما مر (خراجي ولو أحياء مسلم اعتبر قربة) ما قارب الشيء يعطى حكمه (وكل منهما) أي العشرية والخراجية (ان سقى بماء العشر أخذ منه العشر الا أرض كافر تسقى بماء العشر) اذ الكافر لا يبدأ بالعشر (وان سقى بماء الخراج أخذ منه الخراج) لان الماء بالماء (وهو) أي الخراج (نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالخمس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن بالانتفاع بالأرض كما وضع عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب) هو ستون ذراعاً في ستين بذراع كسرى سبع قبضات وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفدان فتح وعلى الاول الممول بحر (يلفه الماء صاعاً من بر أو شعير ودرهما) عطف على صاع من أجود النقود زيلعى (ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم أو النخل متصلة) قيد فيهما (ضعفها ولما سواه) مما ليس فيه توظيف عمر (كزعفران وبستان) هو كل أرض يحوطها حائط وفيها أشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها فلو ملتفة أي لا يمكن زراعة أرضها فهو كرم (طاقته و) غاية الطاقة (نصف الخراج) لان التنصيف عين الانصاف (فلا يزداد عليه) في اخراج المقاسمة ولا في الموظف

على مقدار ما وظف عمر رضى الله تعالى عنه واز أطاقته على الصحيح كافي  
(وينقص مما وظف) عليها (ان لم تظن) بان لم يباغ الخارج ضعف الخراج  
الموظف فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجوازا عند الاطاقة وينبغي أن  
لا يزاد على النصف ولا ينقص عن الخمس حدادى وفيه لو غرس بارض  
الخارج كرما أو شجرا فعليه خراج الارض الى أن يطعم وكذا لو قلع الكرم  
وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا أطم فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على  
عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة فستان  
ومالا يمكن فكرم واما الاشجار التى على المسناة فلا شيء انتهى وفي زكاة  
السخانية قوم شرواضية فيها كرم وارض فشرى أحدهما الكرم والآخر  
الارضى وأرادوا قسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كأن كان  
جملة فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر الحصص قرية خراجهم متفاوت  
فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان (ولا خراج ان غلب  
الماء على أرضه أو انقطع) الماء (أو اصاب الزرع آفة سماوية كغرق وحرق  
وشدة برد) الا اذا بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا (اما اذا كانت الآفة  
غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها (كأكل قردة وسباع ونحوهما) كأنعام  
وفأر ودودة بحر (أو هلك) الخارج (بعد الحصاد لا) يسقط وقبله يسقط  
ولو هلك بعضه ان فضل عما اتفق شئ أخذ منه مقدار ما بينا مصنف سراج  
وتمامه فى الشر نبلاية معزيا للبحر قال وكذا حكم الاجارة فى الارض المستأجرة  
(فان عطلها صاحبها وكان خراجها موظفا أو أسلم) صاحبها (أو اشترى  
مسلم) من ذمى (أرض خراج يجب) الخراج (ولو منعه انسان من الزراعة



أو كان الخارج (خراج) (مقاسمة لا) يجب شيء سراج وقد علمت ان  
 المأخوذ من أراضى مصر أجرة لاخراج فما يفعل الآن من الأخذ من  
 الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجباره على السكنى فى بلدة معينة  
 يعمر داره ويزرع الارض حرام بلا شبهة نهر ونحوه فى الشربلالية معزيا  
 للبحر حيث قال وتقدم ان مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء  
 على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بتسيبها فما يفعله الظلمة من  
 الاضرار به حرام خصوصا اذا أراد الاشتغال بالعلم وقالوا لو زرع الأخص  
 قادرا على الأعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كى لا  
 يتجرى الظلمة (باع أرضا خراجية ان بقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري  
 من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البائع) عناية (ولا يؤخذ العشر من  
 الخارج من أرض الخارج) لانهما لا يجتمعان خلافا للشافعى (ولا يتكرر  
 الخراج بتكرر الخارج فى سنة لو موظفا والا) بان كان خراج مقاسمة (تكرر)  
 لتعلقه بالخارج حقيقة (كالعشر) فانه يتكرر (ترك السلطان) أو نائبه (الخارج  
 لرب الارض) أو وهبه له ولو بشفاعة (جاز) عند الثانى وحل له لو مصرفا  
 والا تصدق به به يفتى وما فى الحاوى من ترجيح حله لغير المصرف خلاف  
 المشهور (ولو ترك العشر لا) يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء سراج  
 خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزيا للبرازية  
 فتنبه وفى النهر يعلم من قول الثانى حكم الاقطاعات من أراضى بيت المال اذ  
 حاصلها أن الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا  
 وقفه نعم له اجارته تخريجا على اجارة المستأجر ومن الحوادث لو أقطعها السلطان

له ولأولاده ونسله وعقبه على أن من مات منهم انتقل نصيبه الى أخيه  
ثم مات السلطان وانتقل من أقطع له في زمن سلطان آخر هل يكون لأولاده  
لم أره ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق بموت المعلق فتدبره ولو أقطعه السلطان  
أرضاً مواتاً أو ملكها السلطان ثم أقطعها له جازوقفه لها والارضاد من السلطان  
ليس بإيقاف البتة وفي الاشباه فيل القول في الدين أفتى العلامة قاسم بصحة  
اجارة المقطع وان للامام أن يخرجهم متى شاء وقيدده ابن نجيم بغير الموات أما  
الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ

### ﴿ فصل في الجزية ﴾

هي لغة الجزاء لانها جزت عن القتل والجمع جزى كلحية ولحي وهي  
نوعان ( الموضوع من الجزية بصلح لا ) يقدر ولا ( يغير ) محرزا عن القدر  
( وما وضع بعد ما قهروا وأفروا على أملاكهم يقدر في كل سنة على فقير معتدل )  
يقدر على تحصيل التقدين بأي وجه كان يتابع وتكفي صحته في أكثر السنة  
هداية ( اثنا عشر درهما ) في كل شهر درهم ( وعلى وسط الحال ضعفه ) في كل  
شهر درهما ( وعلى المكثر ضعفه ) في كل شهر أربعة دراهم وهذا للتسهيل لا لبيان  
الوجوب لانه باول الحول بناية ( ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا غني  
ومن ملك مائتي درهم فصاعدا متوسط ومن ملك مائتين أو لا يملك شيئا  
فقير ) قاله الكرخي وهو أحسن الأقوال وعليه الاعتماد بحر واعتبر أبو جعفر العرف  
وهو الأصح تارخانية ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة فتح لانه وقت  
وجوب الاداء نهر ( وتوضع على كتابي ) يدخل في اليهود السامرة لانهم



يدنيون بشريعة موسى عليه الصلاة والسلام وفي النصارى الفرنج والارمن  
وأما الصابئة ففي الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لها (و مجوسى) ولو عربيا لوضعه  
عليه الصلاة والسلام الجزية على مجوس هجر (و وثنى عجمى) لجواز استرقاقه  
فجواز ضرب الجزية عليه (لا) على وثنى (عربى) لان المعجزة في حقه أظهر  
فلم يعذر (ومرتد) فلا يقبل منها الا الاسلام أو السيف ولو ظهرنا عليهم  
ففساؤهم وصبيانهم فى (وصبى وامرأة وعبد) ومكاتب ومـدبر وابن أم ولد  
(وزمن) من زمن يزمن زمانة تقص بعض أعضائه أو تعطل قواه فدخل  
المفلوج والشيخ العاجز (واعمى وفقير غير معتمل وراهب لا يخالط) لانه  
لا يقتل والجزية لاسقاطه وجزم الحدادى بوجوبها ونقل ابن كمال انه القياس  
ومفاده ان الاستحسان بخلافه فتأمل (والمعتبر فى الاهلية) للجزية (وعدمها  
وقت الوضع) فمن افاق أو عتق أو بلغ أو برئ بعد وضع الامام لم توضع  
عليه (بخلاف الفقير اذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه) لان سقوطها  
لمجزه وقد زال اختيار (وهى) أى الجزية ليست رضا منا بكفرهم كما  
طعن الملاحدة بل انما هى (عقوبة) لهم على اقامتهم (على الكفر) فاذا جاز  
امها لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها أولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية  
عن يد وهم صاغرون وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس هجر ونصارى  
نجران وأقرهم على دينهم ثم فرع عليه بقوله (فتسقط بالاسلام) ولو بعد  
تمام السنة ويسقط المعجل لسنة لا لسنتين فيرد عليه سنة خلاصة (والموت  
والتكرار) للتداخل كما سيجى (و) ب (العمى والزمانة وصيرورته) فقبراً  
أو (مقعداً) أو شيخاً كبيراً لا يستطيع العمل (ثم بين التكرار فقال) وإذا اجتمع

عليه حولان تداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول ( السنة  
 ( الثانية ) زيلسى لان الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض ( ويسقط  
 الخراج بـ ) الموت في الاصح حاوى وبـ ( التداخل ) كالجزية ( وقيل لا )  
 يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر  
 قال المصنف وعزاه في الخانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيه الايجل  
 اكل الغلة حتى يؤدي الخراج ( ولا تقبل من الذمى لو بعثها على يد نائبه ) في الاصح  
 ( بل يكاف أن يأتي بنفسه فيعطىها قائما والقابض منه قاعد ) هداية ويقول أعط  
 يا عدو الله ويصفعه في عنقه لا يا كافر ويأثم القاتل ان اذاه به قنية ( ولا )  
 يجوز أن يحدث يعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ( ولا  
 صنما حاوى ( في دار الاسلام ) ولو قرية في المختار فتح ( ويماد المنهدم ) أى  
 لا ما هدمه الامام بل ما انهدم أشباه في آخر الدعاء برفع الطاعون ( من غير  
 زيادة على البناء الاول ) ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى وتماه في شرح  
 الوهبانية وأما القديمة فتترك مسكنا في الفتحية ومعبد في الصلاحية بحر خلافا  
 لما في القهستاني فتنبه ( ويميز الذمى عنا في زيه ) بالكسر لباسه وهيشته ( ومركبه  
 وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ) الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة وذب  
 عنا ذخيرة وجاز بفل كحمار تارخانية وفي الفتحة وهذا عند المتقدمين واختار  
 المتأخرون انه لا يركب أصلا الا لضرورة وفي الاشباه والمعتمد أن لا يركبوا  
 مطلقا ولا يلبسوا العمام وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع ( ويركب  
 سرجا كالكف ) كالبرذعة في مقدمه شبه الرمانة ( ولا يعمل بسلاح ويظهر  
 الكسيتيج ) فارسي معرب الزنار من صوف أو شعر وهل يلزم تمييزهم بكل



العلامات خلاف أشباه والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك والا فعلى الشرط  
تأخر خانية (ويمنع من لبس العمامة) ولو زرقاء أو صفراء على الصواب نهر  
ونحوه في البحر واعتمده في الاشباه كما قدمناه وانما تكون طويلة سوداء  
(و) من (زنا) الأبريسم والثياب الفاخرة المختصة بأهل العلم والشرف) كصوف  
مربع وجوخ رفيع وأبراد رقيقة ومن استكتاب ومباشرة يكون بها معظما  
عند المسلمين وتماه في الفتح وفي الحاوي وينبغي أن يلزم الصغار فيما  
يكون بينه وبين المسلم في كل شيء، وعليه فيمنع من القعود حال قيام المسلم  
عنده بحر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدأ بسلام إلا الحاجة ولا يزداد  
في الجواب على وعليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على داره علامة وتماه  
في الاشباه من أحكام الذمى وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ويمنعون من  
استيطان مكة والمدينة لأنهما من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام  
لا يجتمع في أرض العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا يطيل وأما دخوله  
المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه  
والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى فالظاهر انه أورد فيه ما استقر  
عليه الحال انتهى وفي الخانية تميز نساؤهم لا عبيدهم بالكسبيج (الذمى اذا  
اشترى دارا) أى أراد شراءها (في المصر لا ينبغي ان تباع منه فلو اشترى  
يجبر على بيعها من المسلم) وقيل لا يجبر الا اذا كثر دررقلت وفي معروضات  
المفتى ابى السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد لم يبق في أطرافه  
بيت أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل  
وظيفتهما يذهبان اليه فيؤذنان ويصليان به فهل تحمل لهم الوظيفة فاجاب بقوله

تلك البيوت تأخذها المسلمون بقيمتها جبراً على الفور وقد ورد الأمر الشريف السلطاني بذلك أيضاً فالحاكم لا يؤخر هذا أصلاً وفيها من الجهاد وبعد أن ورد الأمر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجواري لو استخدم ذمى عبداً أو جارية ماذا يلزمه فاجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس في الخانية ويؤمرون بما كان استخفافاً لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك (وإذا تكارى أهل الذمة دوراً فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها) في مصر (جاز) لعود نفعه إلينا وإيرواتعاملنا فيسلموا (بشرط عدم تقايل الجماعات لسكنائهم) شرطه الامام الحلواني (فإن لزم ذلك من سكنائهم أمروا بالاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون) وهو محفوظ عن أبي يوسف بحر عن الذخيرة وفي الاشباه واختلف في سكنائهم بيننا في مصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة انتهى وأقره المصنف وغيره لكن رده شيخ الاسلام جوى زاده وجزم بأنه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح التمرناشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين وبالخروج عنها والسكنى خارجها لا يكون لهم محلة خاصة تقلا عن النسب والمراد أى بالمنع المذكور عن الامصار أن يكون لهم في مصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في فتاوى الاسكوبى فليحفظ (وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع للحرب أو باللاحاق بدار الحرب) زاد في الفتح أو بالامتناع عن قبول الجزية (أو بجعل نفسه طليعة للمشركين) بان يبعث ليطاع على أخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك لم ينتقض عهده وعليه



يحمل كلام المحيط (وصار) الذمي في هذه الأربع صور (كالمرتد) في كل أحكامه (الا أنه) لو أسر (يسترى) والمرتد يقتل (ولا يجبر على قبول الذمة) والمرتد يجبر على الاسلام (لا) ينتقض عهده (بقوله تقضت العهد) زيلعي (بخلاف الامان) للحربي فانه ينتقض بالقول بحر (ولا بالاباء عن) أداء (الجزية) بل عن قبولها كما مر وتقل العيني عن الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في البحر (و) لا (بالزنا بمسلمة وقتل مسلم) وافتان مسلم عن دينه وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه وسلم) لان كفره المقارن له لا يمنعه فالطاري لا يرغمه فلو من مسلم قتل كما سيجي (ويؤدب الذمي ويعاقب على سبه دين الاسلام أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختيارى في السب أن يقتل اه وتبعه ابن الهمام قلت وبه أفتى شيخنا الخير الرملى وهو قول الشافعى ثم رأيت في معروضات المفتى أبى السعود أنه ورد أمر سلطاني بالعمل بقول أئمتنا القائلين بقتله اذا ظهر أنه معتاده وبه أفتى ثم أفتى في بكر اليهودى قال لبشر النصراني نبيكم عيسى ولد زنا بأنه يقتل لسبه للانبياء عليهم الصلاة والسلام اه قلت ويؤيده أن ابن كمال باشا في أحاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثين يا عائشة لا تكوني فاحشة ما نصه والحق أنه يقتل عندنا اذا أعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد لبيان قتل المرأة اذا أعلنت بشتم الرسول بما روى ان عمر ابن عدى لما سمع عصماء بنت مروان تؤذى الرسول فقتلها ليلا مدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ (ويؤخذ من مال بالغ تغلي وتغابية)

لا من طفلهم الا الخراج ( ضعف زكاتها ) بأحكامها ( مما تجب فيه الزكاة )  
المعروفة بيننا لان الصالح وقع كذلك ( و ) يؤخذ ( من مولاه ) أى معتق  
التغلبى ( فى الجزية والخراج كمولى القرشى ) وحديث مولى القوم منهم  
مخصوص بالاجماع ( ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبى وهديتهم للامام )  
وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا جوهرية ( وما أخذ منهم  
بلا حرب ) ومنه تركة ذمى وما أخذه عاشر منهم ظهيرية ( مصالحنا )  
نخبر مصرف ( كسد ثغور وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء ) والمتعلمين  
تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح ( والقضاة والعمال ) ككتبة قضاة وشهود  
قسمة ورقباء سواحل ( ورزق المقاتلة وذرائعهم ) أى ذرائع من ذكر مسكين  
واعتمده فى البحر قائلًا وهل يمتطون بعد موت آبائهم حالة الصغر لم أره والى  
هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف  
زكاة وعشر مر فى الزكاة ومصرف خمس وركاز مر فى السير وبقى رابع وهو  
لقطة وتركة بلا وارث ودية مقتول بلا ولى ومصرفها لفيط فقير وفقير بلا  
ولى وعلى الامام أن يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله أن يستقرض من أحدها  
ليصرفه للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه  
حسبنا زيلعى وفى الحاوى المراد بالحافظ فى حديث لحافظ القرآن مائتا دينار  
هو المفتى اليوم ولا شيء لذمى فى بيت المال الا أن يهلك لضعفه فيعطيه ما  
يسد جوعته ( ومن مات ) ممن ذكر ( فى نصف الحول حرم من العطاء )  
لانه صلة فلا تملك الا بالقبض وأهل العطاء فى زماننا القاضى والمفتى  
والمدرس صدر شريعة ( ولو ) مات ( فى آخره ) أو بعد تمامه كما صححه أخى



زاده ( يستحب الصرف الى قريبه ) لانه أوفى تعبته فيندب الوفاء له ومن  
 تعجله ثم مات أو عزل قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنفقة  
 المعجلة زيلعي ( والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه  
 يسقط ) لانه كالصلة ( وكذلك القاضى وقيل لا ) يسقط لانه كالأجرة وهذا  
 ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن هنا ونماه في الدرر وقد لخصناه  
 في الوقف

### ❖ باب المرتد ❖

(هو) لغة الراجع مطلقا وشرعا (الراجع عن دين الاسلام وركنها اجراء  
 كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان ) وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم  
 في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط أو  
 هو مع الاقرار قولان وأكثر الحنفية على الثانى والمحققون على الاول  
 والاقرار شرط لاجراء الاحكام الدنيوية بعد الاتفاق على انه يعتقد متى  
 طولب به أتى به فان طولب به فلم يقر فهو كفر عناد قاله المصنف وفي الفتح  
 من هزل بانفط كفر ارتد وان لم يعتقد الاستخفاف فهو كفر عناد  
 والكفر لغة الستر وشرعا تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شىء مما جاء به  
 من الدين ضرورة وألفاظه تعرف في الفتاوى بل أفردت بالتأليف مع أنه لا  
 يفتى بالكفر بشىء منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجى قال في البحر  
 وقد ألزمت نفسى أن لا افتى بشىء منها ( وشرائط صحتها العقل ) والصحو

( والطوع ) فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها وأما البلوغ والذكورة فليسا بشرط بدائع وفي الاشباه لا تصح ردة السكران الا الردة بسب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه ( من ارتد عرض ) الحاكم ( عليه الاسلام استجبابا ) على المذهب لبلوغه الدعوة ( وتكشف شبهته ) بيان لثمرة العرض ( ويحبس ) وجوبا وقيل ندبا ( ثلاثة أيام ) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خانية ( ان استعمل ) أى طلب المهلة والا قتله من ساعته الا اذا رجع اسلامه بدائع وكذا لو ارتد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس أيضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذاك تارخانية قلت لكن تقل في الزواهر عن آخر حدود الخانية معزيا للبلخي ما يفيد قتله بلا توبة فتنبه ( فان أسلم ) فيها ( والا قتل ) لحديث من بدل دينه فاقتلوه ( واسلامه أن يتبرأ عن الاديان ) سوى الاسلام ( أو عما انتقل اليه ) بعد نطقه بالشهادتين وتمامه في الفتح ولو أتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بزازية ( وكره ) تنزيها لما مر ( قتله قبل العرض بلا ضمان ) لان الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجدانية كالثنوية ومن يقر بهما لكن ينكر بشة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر الكل كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم كالميسوية فيكتفى في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بدائع وآخر كراهية الدرر وحينئذ فيستفسر من جهل حاله بل عم في الدرر اشتراط



التبري من كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم  
 وغيرهما وفي رهن فتاوى قارئ الهداية كذا أفتى علماؤنا والذي أفتى به صحته  
 بالشهادتين بلا تبر لان التاغط بها صار علامة على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد  
 (و) اعلم أنه (لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان  
 في كفره خلاف ولو) كان ذلك (رواية ضعيفة) كما حرره في البحر وعزاه  
 في الاشباه الى الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب  
 الكفر وواحد يمنعه فعلى المفتي الميل لما يمنعه ثم لو نيته ذلك فمسلم والالم يمنعه  
 حمل المفتي على خلافه وينبغي التعمد بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب  
 المعصية من الكفر بوعد الصادق الامين صلى الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ  
 بك من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفرك لما لا أعلم انك أنت علام  
 الغيوب وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس دررو فيها أيضا شهد نصرانيان  
 على نصراني أنه أسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من  
 المسلمين وفي النوازل تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين  
 على نصراني بانه أسلم اهـ (وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا) جماعة من تكررت ردة  
 على مامرو (والكافر بسب نبي) من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته  
 مطلقا ولو سب الله تعالى قبلت لانه حق الله تعالى والاول حق عبد لا يزول  
 بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر وتامه في الدرر في فصل الجزية معزيا  
 للبرازية وكذا لو أبغضه بالقلب فتح واشباه وفي فتاوى المصنف ويجب  
 الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا وفيها سئل عمن قال  
 لشريف لعن الله والدك ووالدي الذين خلفوك فأجاب الجمع المضاف يع

ما لم يتحقق عهد خلافا لأبي هاشم وإمام الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ  
 فيم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره وإذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره  
 البزازي وتوارده الشارحون نعم لو لوحظ قول أبي هاشم وإمام الحرمين  
 باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بمذهبنا لتصريحهم بالميل إلى ما لا يكفر وفيها  
 من نقص مقام الرسالة بقوله بأن سبه صلى الله عليه وسلم أو بفعله بأن بغضه  
 بقاءه قتل حدا كما مر التصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه كالمرتد  
 ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي  
 الحنفية بمصر شيخ الإسلام ابن عبد العال أن الكمال وغيره تبعوا البزازي  
 والبزازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه إليه ولم يعزه لاحد من علماء  
 الحنفية وقد صرح في التتف ومعهين الأحكام وشرح الطحاوي وحاوي  
 الزاهدي وغيرها بأن حكمه كالمرتد ولفظ التتف من سب الرسول صلى  
 الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى  
 وهو ظاهر في قبول ثوبته كما مر عن الشفاء اهـ فليحفظ قلت وظاهر الشفاء  
 أن قوله يا ابن ألف خنزير أو يا ابن مائة كلب وأن قوله لها شمي لعن الله بني  
 هاشم كذلك وأن شتم الملائكة كالأنبياء فليحذر ومن حوادث الفتوى ما لو  
 حكم حنفي بكفره بسب نبي هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته الظاهر نعم  
 لأنها حادثة أخرى وأن حكمه بموجبه نهر قلت ثم رأيت في معروضات المفتي  
 أبي السعود سؤالا ملخصه أن طالب علم ذكر عنده حديث نبوي فقال أكل  
 أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها فاجاب بأنه يكفراً أولاً بسبب  
 استفهامه الإنكار وثانياً بالحاجة الشين للنبي صلى الله عليه وسلم في كفره



الاول عن اعتقاد يؤمر بتجديد الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الزندقة فبعد أخذه لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند أبي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الائمة لا تقبل ويقتل حدا فلذلك ورد أمر سلطاني في سنة ٩١٤ لقضاة الممالك المحمية برعاية رأى الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره وحبسه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خیرهم يقتل عملا بقول الائمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا الامر بأخر فينظر القائل من أى الفريقين هو فيعمل بمقتضاه اه فليحفظ. وليكن التوفيق (أو) الكافر بسب (الشيخين أو) بسب (أحدهما) في البحر عن الجوهرة معزيا للشهيد من سب الشيخين أو طعن فيهما كفر ولا تقبل توبته وبه أخذ الدبوسى وأبو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وجزم به في الاشباه وأقره المصنف قائلًا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة ساب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذى ينبغى التعويل عليه في الافتاء والقضاء رعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم اه لكن في النهر وهذا لا وجود له في أصل الجوهرة وانما وجد على هامش بعض النسخ فألحق بالأصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه أن من قال عن فصوص الحكم للشيخ محي الدين بن العربي أنه خارج عن الشريعة وقد صنفه للاضلال ومن طالعه ملحد ماذا يلزمه أجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكاف بعض المتصليين لارجاعها الى الشرع لكننا تيقنا أن بعض اليهود اقترأها على الشيخ قدس الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات

وقد صدر امر سلطاني بالنهي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ  
وقد أثنى صاحب القاموس عليه في سؤال رفع اليه فيه فكتب اللهم أنطقنا  
بما فيه رضاك الذي اعتقده وأدين الله به انه كان رضى الله تعالى عنه شيخ  
الطريقة حالا وعلمًا \* وإمام الحقيقة حقيقة ورسمًا \* ومحي رسوم المعارف  
فعلا واسما

إذا تغفل فكر المرء في طرف من علمه غرقت فيه خواطره  
عباب لا تكدره الدلاء \* وسحاب تنقاصى عنه الانواء \* كانت دعوته  
تخرق السبع الطباقي \* وتفرق بركاته فتملأ الآفاق \* وإني أصغه وهو يقينا  
فوق ما وصفته \* وناطق بما كتبته وغالب ظني اني ما أنصفته

وما على اذا ما قلت معتقدي دع الجاهول يظن الجمل عدوانا  
والله والله والله العظيم ومن أقامه حجة لله برهانا  
ان الذي قلت بهض من مناقبه ما زدت الالهي زدت نقصانا  
الى أن قال ومن خواص كتبه أنه من واطب على مطالعتها انشرح  
صدره لفك المضلات \* وحل المشكلات \* وقد أثنى عليه الشيخ العارف عبد  
الوهاب الشعراني سيما في كتابه تنبيه الاغبياء على قطرة من بحر علوم الاولياء  
فعليك به وبالله التوفيق (و) الكافر بسبب اعتقاد (السحر) لا توبة له (ولو امرأة)  
في الاصح لسعيها في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال (و) كذا الكافر بسبب  
(الزندقة) لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر المذهب لكن في حظر الخانية الفتوى  
على أنه (إذا أخذ) الساحر أو الزنديق المعروف الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم  
يقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعدها قبلت وأفاد في السراج أن الخناق لا توبة



له وفي الشمنى الكاهن قيل كالساحر وفي حاشية البيضاوى لنلا خسرو الداعى الى الاتحاد والاباحى كالزندق وفي الفتح والمنافق الذى يبطن الكفر ويظهر الاسلام كالزندق الذى لا يتدين بدين وكذا من علم أنه ينكر فى الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وتماحه فيه وفيه يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد تحريمه أولا ويقتل انتهى لكن فى حظر الخانية لو استعمله للتجربة والاعتحان ولا يعتقد أنه يكفر وحينئذ فالمستثنى أحد عشر (و) اعلم أن ( كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا ) جماعة ( المرأة والخنى ومن اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ) زاد فى الاشباه ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصرانى أنه أسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتماحه فى آخر كراهية الدرر ويلحق بالصبي من ولده المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا والسكران اذا أسلم وكذا اللقيط لأن اسلامه حكمى لا حقيقى وقيد فى الخانية وغيرها المكروه بالحربى أما الذى والمستأمن فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله المصنف فى كتاب الاكراه على جواب القياس وفى الاستحسان يصح فليحفظ وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر ( شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له ) لا لتكذيب الشهود العدول بل ( لان انكاره توبة ورجوع ) يعنى فيمتنع القتل فقط وتثبت بقية أحكام المرتد كحبط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجة لو فيما تقبل توبته والا قتل كالردة بسبه عليه الصلاة والسلام كما مر أشباه زاد فى البحر وقد رأيت من يغلط فى هذا المحل وأقره

المصنف وحينئذ فالمستثنى خمسة عشر وفي شرح الوهبائية للشرنبلالي ما يكون كفراً اتفاقاً يبطل العمل والنكاح وأولاده أولاد زنا وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح (ولا) يترك المرتد (على رده باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق) بدار الحرب بخلاف المرتدة خانية (والكفر) كله (ملة واحدة) خلافاً للشافعي (فلو تنصر يهودي أو عكسه ترك على حاله) ولم يجبر على العود (ويزول ملك المرتد عن ماله زوالاً موفوفاً فإن أسلم عاد ملكه وإن مات أو قتل على رده) أو حكم بلحاقه (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم) ولو زرجته بشرط العدة زيلعي (بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده فيء بعد قضاء دين رده) وقالوا ميراث أيضاً ككسب المرتدة (وإن حكم) القاضي (بلحاقه عتق مدبره) من ثلث ماله (وأُم ولده) من كل ماله (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدي مكاتبه إلى الورثة والولاء للمرتد لأنه المعتق بدائع وينبغي أن لا يصح القضاء به إلا في ضمن دعوى حق العبد نهر (و) اعلم أن تصرفات المرتد على أربعة أقسام (ينفذ منه) اتفاقاً مالا يعتمد تمام ولاية وهي خمس (الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبده) المأذون (ويبطل منه) اتفاقاً ما يعتمد الملة وهي خمس (النكاح والذبيحة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه) اتفاقاً ما يعتمد المساواة وهو (المفاوضة) أو ولاية متعمدية (و) هو (التصرف على ولده الصغير و) يتوقف منه عند الإمام وينفذ عندهما كل ما كان مبادلة مال بمال أو عقد تبرع كـ (المبايعة) والصرف والسلم (والعتق والتدبير والكتابة والهبة) والرهن (والاجارة) والصلح عن



اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية ( والوصية ) وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها نهر ( ان أسلم نقد وان هلك ) بموت او قتل ( أو لحق بدار الحرب وحكم ) بلحاقه ( بطل ) ذلك كله ( فان جاء مسلما قبله ) قبل الحكم ( فكأنه لم يرتد ) وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعي ( وان ) جاء مسلما ( بعده وماله مع وارثه أخذه ) بقضاء أو رضا ولو في بيت المال لا لانه في نهر ( وان هلك ) ماله ( أو ازاله ) الوارث ( عن ملكه لا ) يأخذه ولو قائما لصحة القضاء وله ولا مدبره وأم ولده ومكاتبه له ان لم يؤد وان عجز عاد رقيقا له بدائم ( ويقضى ما ترك من عبادة في الاسلام ) لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة ( وما أدى منها فيه يبطل ولا يقضى ) من العبادات ( الا الحج ) لأنه بالردة صار كالكافر الاصلى فاذا أسلم وهو غنى فعليه الحج فقط ( مسلم أصاب مالا أو شيئا يجب به القصاص أو حد السرقة ) يعني المال المسروق لا الحد خانية وأصله أنه يؤخذ بحق العبد وأما غيره ففيه التفصيل ( أو الدية ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق ) وحاربنا زمانا ( ثم جاء مسلما يؤخذ به كله ولو أصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا ) يؤخذ بشيء من ذلك لان الحربى لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان أصابه حال كونه محاربا لنا ( أخبرت بارتداد زوجها فلها التزوج بآخر بعد العدة ) استحسانا ( كما في الاخبار ) من ثقة ( بموته أو تطليقه ) ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة فأثامها بكتاب طلاقها وأكبر رأيها أنه حق لا بأس بان تعمد وتزوج مبسوط

( والمرتدة ) ولو صغيرة أو خنثى بحر ( تحبس ) أبدا ولا تجالس ولا تتواكل  
حقائق ( حتى تسلم ولا تقتل ) خلافا للشافعي ( وإن قتلها أحد لا يضمن )  
شيئا ولو أمة في الأصح وتحبس عند مولاهما لخدمته سوى الوطاء سواء  
طلب ذلك أم لا في الأصح ويتولى ضربها جماعة بين الحقين وليس للمرتدة  
التزوج بغير زوجها به يفتى وعن الإمام تسترق ولو في دار الإسلام ولو أفتى  
به حسما لقصد ما السيئ لا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء مجتبي وفي  
الفتح أنها في المملوكين فيشتريها من الإمام أو يهبها له لو مصرفا ( وصح تصرفها )  
لأنها لا تقتل ( وأكسابها ) مطلقا ( لورثتها ) ويرثها زوجها المسلم لو مريضة  
وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض قت وفي الزواهر أنه لا يرثها لو  
صحيحة لأنها لا تقتل فلم تكن فارة فتأمل ( ولدت أمتها ولدا فادعاه فهو ابنه  
حرا يرثه في ) أمتها ( المسلمة مطلقا ) ولدته لافل من نصف حول أو أكثر  
لإسلامه تبع لأمه والمسلم يرث المرتد ( إن مات ) المرتد ( أو لحق بدارهم وكذا  
في ) أمتها ( النصرانية ) أي الكتابية ( إلا إذا جاءت به لا أكثر من نصف  
حول مندارتد ) وكذا لنصفه لعلوقه من ماء المرتد فيتبعه لقربه للإسلام بالجبر  
عليه والمرتد لا يرث المرتد ( وإن لحق بماله ) أي مع ماله ( وظهر عليه فهو )  
أي ماله ( في ) لا نفسه لأن المرتد لا يسترق ( فإن رجع ) أي بعد ما لحق  
بلا مال سواء قضى بلحاظه أولا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح ( فلحق )  
ثانياً ( بماله وظهر عليه فهو لوارثه ) لأنه باللعاق انتقل لوارثه فكان ماله كما  
قديما وحكمه مأمرا أنه له ( قبل قسمته بلا شيء ) وبعدها بقيمته ( إن شاء ولا  
يأخذه لو مثليا لعدم الفائدة ) ( وإن قضى بعبد ) شخص ( مرتد لحق ) بدارهم



( لا بنت فكا تبه ) الابن ( نجا ) المرتد ( مسلما فبدلها والولاء ) كلاهما ( اللاب )  
الذى عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل ( مرتد قتل رجلا خطأ فلهحق أو قتل  
فديته في كسب الاسلام ) ان كان والا ففي كسب الردة بحر عن الخانية  
وكذا لو أقر بنصب أمالو كان النصب بالمعاينة أو بالبينة فانه في الكسبين  
اتفاقا ظهيرية واعلم أن جناية العبد والامة والمكاتب والمدبر جنايتهم في غير  
الردة ( قطعت يد عمدا فارتد والعياذ بالله ومات منه أو لحق ) فحكم به ( نجاء ) مسلمات  
منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه ) في المسئلتين لان السراية حلت محلا غير  
معصوم فأهدرت قيد بالعمد لانه في الخطأ على العاقلة ( و ) قيدنا بالحكم بلحاظه  
لانه ( ان ) عاد قبله أو ( أسلم ههنا ) ولم يلحق ( فمات منه ) بالسراية ( ضمن )  
الدية ( كاه ) لكونه معصوما وقت السراية أيضا ارتد القاطع فقتل أو مات  
ثم سرى الى النفس فهدر لو عمدا لفوات محل القود ولو خطأ فالدية على  
العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خانية ولا عاقلة لمرتد ( ولو ارتد  
مكاتب ولحق ) واكتسب مالا ( وأخذ بماله و ) لم يسلم فـ ( قتل فبدل مكاتبته  
لمولاه وما بقي ) من ماله ( لو ارثه ) لان الردة لا تؤثر في الكتابة ( زوجان  
ارتدا ولحقا فولدت ) المرتدة ( ولدا وولده ) أى لذلك المولود ( ولد فظهر  
عليهم ) جميعا ( فالولدان في ) كاصليهما ( و ) الولد ( الاول يجبر ) بالضرب  
( على الاسلام ) وان حبست به ثمة لتبعيته لأبويه ( لا الثاني ) لعدم تبعية الجد  
على الظاهر فحكمه كحر بي ( و ) قيد بردهما لانه ( لو مات مسلم عن امرأة  
حامل فارتدت ولحقت فولدت هناك ثم ظهر عليهم ) أى على أهل تلك الدار  
( فانه لا يسترقي ويرث أباه ) لانه مسلم ( ولو لم تكن ولدته حتى سببت ثم ولدته

في دار الاسلام فهو مسلم (تبعه لايه (مرقوق) تبعه لايه (فلايرث أباه) لرقه بدائع (واذا ارتد صبي عاقل صح) خلافا للثاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر تلويح (كاسلامه) فانه يصح اتفاقا (فلايرث أبويه الكافرين) تفريع على الثاني (ويجبر عليه) بالضرب تفريع على الأول (والعاقل المميز) وهو ابن سبع فأكثر مجتبي وسراجية (وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المر) قائله الطرسوسي في أنفع الوسائل قائلا ولم أر من قدره بالسن قلت وقد رأيت ثقله ويؤيده انه عليه الصلاة والسلام عرض الاسلام على علي رضي الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال

سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حامي  
وسقتكم الى الاسلام قهرا بصارم همتي ولسان عزمي  
ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التحرير المختار  
عند الماتريدي انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد  
في النار نهر وفي شرح الوهبانية

بدرويش در ویشان کفر بعضهم  
كذا قول شي لله قيل بكفره  
ومن يستحل الرقص قالوا بكفره  
ومن لولى قال طى مسافة  
واثباتها في كل ما كان خارقا  
وصحاح أن لا كفر وهو المحرر  
ويا حاضر ياناظر ليس يكفر  
ولا سيما بالدف ياهو ويزمر  
يجوز جهول ثم بعض يكفر  
عن النسفي النجم يروى وينصر





### باب البغاة

البغى لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغى وعرفنا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا (هم الخارجون على الامام الحق بغير حق) فلو بحق فليسوا ببغاة وتماه في جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة وبجى، حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كفر أو معصية توجب قتاله بتأويلهم يستحلون دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا ويكفرون أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح وانما لم نكفرهم لكونه عن تأويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا تأويل كما مر في باب الامامة (والامام يصير اماما) بامر من (بالمبايعة من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه في رعيته) خوفا من قهره وجبروته (فان بايع الناس) الامام (ولم ينفذ حكمه فيهم لمجزه) عن قهرهم (لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا ينزل ان) كان (له قهر وغلبة) لعوده بالقهر فلا يفيد (والا ينزل به) لانه مفيد خانية وتماه في كتب الكلام (فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعة) أو طاعة نائبه الذي الناس به في امان درر (وغلبوا على بلد دعاهم اليه) أى الى طاعته (وكشف شبهتهم) استحبابا (فان تميزوا مجتمعين حل لنا قتالهم بدأ حتى تفرق جمعهم) اذ الحكم يدار على دليله وهو الاجتماع والامتناع (ومن دعاه الامام الى ذلك) أى قتالهم (افترض عليه اجابته) لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيها وطاعة بدائع (لو قادرا) والا لزم بيته درر وفي المبتغى لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغى للناس معاونة السلطان

ولا معاوتهم (ولو طلبوا المودة أجيبوا) إليها (ان خيرا للمسلمين) كافي أهل  
الحرب (والا لا) يجابوا بحر (ولا يؤخذ منهم شيء فلو أخذنا منهم رهونا  
وأخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهوتنا لا تقتل رهونهم ولكنهم  
يحبسون الى أن يهلك أهل البنى أو يتوبوا وكذلك أهل الشرك) اذا فعلوا  
برهوتنا ذلك لا تفعل برهونهم (و) لكن (يجبرون على الاسلام أو يصيروا  
ذمة) لنا (ولو لهم فئة أجهز على جريحهم) أى أتم قتله (وأتبع مولاهم والا  
لا) لعدم الخوف (والامام بالخيار فى أسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه)  
حتى يتوب أهل البنى فان تابوا حبسه أيضا حتى يحدث توبة سراج  
(وتقاتلهم بالمنجنيق والاغراق وغير ذلك كأهل الحرب وما لا يجوز قتله من  
أهل الحرب) كنساء وشيوخ (لا يجوز قتله منهم) ما لم يقاتلوا ولا يقتل  
عادل محرمه مباشرة ما لم يرد قتله (ولم تسب لهم ذرية وتحبس اموالهم الى ظهور  
توبتهم) فتد عليهم ويبيع الكراع أولى لأنه أرفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر  
(وتقاتل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرهما من اموالهم مطلقا)  
ولو عند الحاجة سراج (ولو قال الباغي تبت وألقى السلاح) من يده (كف  
عنه ولو قال كف عني لا أنظر فى أمرى لعل اتوب وألقى السلاح كف عنه  
ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لا) لأن وجود السلاح معه قرينة بقاء  
بغية فتى القاه كف عنه والا لا فتح (ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شى  
فيه) لكونه مباح الدم فتح فلا اثم ايضا وقتلانا شهداء ولا يصلى على بغاة  
بل يكفنون ويدفنون بدائع (ويكره نقل رؤوسهم الى الآفاق) وكذلك رؤوس  
أهل الحرب لانها مثله وجوزة بعض المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم او فراغ



قلبنا فتح ومر في الجهاد (ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عمدا فظهر على المصر قتل به ان لم يجر على اهله) اى المصر (احكامهم) وان جرى لا لا تقطاع ولاية الامام عنهم (وان قتل عادل باغيا ورثه) مطلقا وبالعكس (اذا قال) الباغي وقت قتله (انا على باطل لا) يرثه اتفاقا لعدم الشبهة (وان قال انا على حق) في الخروج على الامام واصر على دعواه (ورثه) اما لو رجع تبطل ديانته فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لو دخل باغ بامان فقتله عادل عمدا لزمه الدية كما في المستأمن لبقاء شبهة الاباحة (ويكره) تحريما (بيع السلاح من اهل الفتنة ان عام) لانه اعانة على المعصية (وبيع ما يتخذ منه كالحديد) ونحوه يكره لاهل الحرب (لا) لاهل البغى لعدم تفرغهم لعمله سلاحا لقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب زيلعى قلت وأفاد كلامهم أن ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا فتزيتها نهر وفي الفتح ينفذ حكم قاضيه لو عادلا والا لا ولو كتب قاضيه الى قاضينا كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نقذه والا لا

## كتاب اللقيط

عقبه مع اللقطة بالجهاد لعرضيتهما لفوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس وهى مقدمة على المال (هو) لغة ما يلتقط فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبوذ باعتبار المآل وشرعا (اسم لحي مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الريبة) مضيعه آثم ومحرز غانم (التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه) ولو لم يعلم به غيره ففرض

عين ومثله رؤية أعمى يقع في بئر شمني (والا فندرب) لما فيه من الشفقة  
والاحياء و (هو حر) مسلم تبعاً للدار (الا بحجة رقه) على خصم وهو الملتقط  
لسبق يده (وما يحتاج اليه) من نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر اذا زوجه  
السلطان (في بيت المال) ان برهن على التقاطه (وان كان له مال) أو قرابة  
(ففي ماله) أو على قرابته (وارثه) ولو دية (في بيت المال كجنيته) لان  
الغرم بالغنم (وليس لاحد أخذه منه نهراً) وهل للامام الاعظم أخذه بالولاية  
العامّة في الفتح لا وأقره المصنف تبعاً للبحر وحرر في النهر نعم لكن لا ينبغي  
أخذه الا بموجب (فلو أخذه أحد وخاصة الاول رد اليه) الا اذا دفعه باختياره  
لانه أبطل حقه (و) هذا اذا اتحد الملتقط فلو تعدد وترجع أحدهما كما (لو وجدته مسلم  
وكافر فتنازع قضي به للمسلم) لانه انفع للقيط خانية ولو استويا فالرأي للقاضي  
بحر بحثاً (ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو غير الملتقط استحساناً  
لوحياً والا فبالينة خانية (ومن اثنين) مستويين كولد أمة مشتركة وعبارة  
المنية ادعاء أكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول  
دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد الام نهر لكن في القهستاني عن النظم ما يفيد  
ثبوته من الاكثر فليحرر (ولو ادعته امرأة) واحدة (ذات زوج فان  
صدقها زوجها أو شهدت لها القابلة أو قامت بينة) ولو رجلاً وامرأتين على  
الولادة (صحت) دعوتها (والا لا) لما فيه من تحميل النسب على الغير (وان  
لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان وأقامت  
أحدهما البينة فهي أولى به وان أقامتا جميعاً فهو ابنيهما) خلافاً لهما الكل من  
الخانية (وان) ادعاء خارجان و (وصف أحدهما علامة به) أي بجسده



لا بثوبه ( ووافق فهو أحق ) اذالم يعارضها أقوى منها كهيئة الآخر وحرية  
وسبقه وسنه ان أرخا فان اشتبه فينهما وأسلامه ولو ادعى أحدهما انه ابنه  
والآخر انه ابنته فاذا هو خشي فلو مشكلا قضى لهما والا فلمن ادعى انه  
ابنه ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان قضى به للمسلم تارخانية ( و )  
يثبت نسبه ( من ذمي و ) لكن ( هو مسلم ) استحسانا فيزرع من يده قبيل  
عقل الا ديان مالم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا نهر ( ان لم يكن ) أى  
يوجد ( فى مكان أهل الذمة ) كقريتهم أو بيعة أو كنيسة والمسئلة رباعية  
لانه اما أن يجده مسلم فى مكاننا فمسلم أو كافر فى مكانهم فكافر أو كافر فى  
مكاننا أو عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار ( و ) يثبت ( من  
عبد وهو حر ) وان ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند محمد وكلام الزيلعى  
ظاهر فى اختياره ( ولو ادعاه حران أحدهما انه ابنه من هذه الحرة والآخر  
من الامة فالذى يدعيه من الحرة أولى ) اثبوتة من الجانبين زيلعى ( وان وجد  
معه مال فهو له ) عملا بالظاهر ولو فوقه أو تحته أو دابة هو عليها لا ما كان  
بقربه ( فيصرفه الواجد ) أو غيره ( اليه بأمر القاضى ) فى ظاهر الرواية لانه  
مال ضائع ( ولو قرر القاضى ولاءه للملتقط صح ) ظهيرية لانه قضاء فى فصل  
مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه أن يوالى من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال خانية  
( ويدفعه فى حرفة ويقبض هبته ) وصدقته ( وليس له ختنه ) فلو فعل فهلك  
ضمن ولو علم الختان أنه ملتقط ضمن ذخيرة ( وله ثقله حيث شاء ) وينبغى  
منعه من مصر الى قرية بحر ( ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع و ) كذا

(اجارة) في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان لحديث السلطان  
ولي من لا ولي له

﴿ فروع ﴾ لو باع أو كفل أو دبر أو كاتب أو اعتق أو وهب أو  
تصدق وسلم ثم أقر أنه عبد لزيد لا يصدق في إبطال شيء من ذلك لأنه منهم  
وتماه في الخانية ومجهول نسب كلقيط

### كتاب اللقطات

(هي) بالفتح وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عني وشرعا مال يوجد  
ضائعا ابن كمال وفي التارخانية عن المضمرات مال يوجد ولا يعرف مالكة  
وليس بمباح كمال الحربى وفي المحيط (رفع شيء ضائع للحفاظ على الغير لا للملك)  
وهذا يعم ما علم مالكة كالواقع من السكران وفيه انه امانة لالقطه لانه لا  
يعرف بل يدفع للمالكة (نذب رفعها لصاحبها) ان أمن على نفسه تعريفها والا  
فالترك أولى وفي البدائع وان أخذها لنفسه حرم لأنها كالنصب (ووجب)  
أى فرض فتح وغيره (عند خوف ضياعها) كما مر لان لمال المسلم حرمة كما  
لنفسه فلو تركها حتى ضاعت أثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر  
كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حماريا كل حنطة انسان فلم يمنعه حتى أكل  
قال في البدائع الصحيح أنه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو رفعها ثم ردها  
لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون ومدهوش  
ومعتوه وسكران لعدم الحفاظ منهم (فان أشهد عليه) بانه أخذه ليرده على  
ربه ويكفيه أن يقول من سمعتموه ينشد لقطه فدلوه على (وعرف) أى نادى

عليها حيث وجدها وفي المجمع (الى أن علم أن صاحبها لا يطلبها أو أنها تفسد ان بقيت كالأطعمة) والثمار (كانت أمانة) لم تضمن بل اتعد فلوم يشهد مع التمكن منه أو لم يعرفها ضمن ان أنكر ردها أخذه للرد وقبل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاوي وأقره المصنف وغيره (ولو من الحرم أو قليلة أو كثيرة) فلا فرق بين مكان ومكان ولقطة ولقطة (فينتفع) الرافع (بها لو فقيراً) والا تصدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعمره الا اذا عرف أنها لذمي فانها توضع في بيت المال (تتارخانية وفي القنية لو رجي وجود المالك وجب الا يضاء) (فان جاء مالها) بعد التصديق (خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها) وله ثوابها (أو تضمينه) والظاهر أنه ليس للوصي والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لأبيه أو وصيه التصديق وضمانها في مالهما لا مال الصغير (ولو تصدق بأمر القاضي) في الاصح (كما) له أن (يضمن القاضي) أو الامام (لو فعل ذلك) لأنه تصدق بمال الغير بغير اذنه ذخيرة (أو) يضمن (المسكين وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) ولو العين قائمة أخذها من الفقير (ولا شيء للملتقط) لمال أو بهيمة أو ضال (من الجعل اصلاً) الا بالشرط كمن رده فله كذا فله أجر مثله تتارخانية كاجارة فاسدة (ونذب التقاط البهيمة الضالة وتعريفها ما لم يخف ضياعها) فيجب وكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تتارخانية (ولو) كان الالتقاط (في الصحراء) ان ظن أنها ضالة حاوي (وهو في الاتفاق على اللقيط) واللقطة متبرع (لقصور ولايته) (الا اذا قال له قاض أنفق لترجع) فلوم يذكر الرجوع لم يكن ديناً في الاصح (أو يصدقه اللقيط بعد بلوغه) كذا في المجمع أي يصدقه



على أن القاضي قال له ذلك لاما زعمه ابن الملك نهر والمديون رب اللقطة  
وابو الاقبط أو سيده أو هو بعد بلوغه (وان كان لها تقع آجرها) باذن الحاكم  
(وأنفق عليها) منه كالضال بخلاف الآبق وسيجيئ في بابها (وان لم يكن باعها)  
القاضي وحفظ ثمنها ولو الاتفاق أصح أمر به لان ولايته نظرية اختيار فلو  
لم يكن ثمة نظر لم ينفذ أمره به فتح بحثا (وله منعها من ربها ليأخذ النفقة)  
فان هلك بعد حبسه سقطت وقبله لا (ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا عليه  
(بلا بينة فان بين علامة حل الدفع) بلا جبر (وكذا) يحل (ان صدقه مطلقا)  
بين أولا وله أخذ كفيل الا مع البينة في الاصح نهاية (التقط لقطعة فضاعت  
منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة) مجتبي  
ونوازل لكن في السراج الصحيح ان له الخصومة لان يده أحق  
(عليه ديون ومظالم جهل اربابها وأيس) من عليه ذلك (من معرفتهم فعليه  
التصدق بقدرها من ماله وان استغرقت جميع ماله) هذا مذهب أصحابنا  
لأنهم بينهم خلافا كمن في يده عروض لا يعلم مستحقها اعتبارا للديون بالاعيان  
(و) متى فعل ذلك (سقط عنه المطالبة) من اصحاب الديون (في العقبي)  
مجتبي وفي العمدة وجد لقطعة وعرفها ولم ير ربها فانتفع بها لفقره ثم أيسر  
يجب عليه أن يتصدق بمثله (مات في البادية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه  
وحمل ثمنه الى أهله. حطب وجد في الماء ان له قيمة فلقطة والا فلال لا أخذه)  
كسائر المباحات الاصلية درر وفي الخاوي غريب مات في بيت انسان ولم  
يعرف وارثه فتركته كلقطة مالم يكن كثيرا فليت المال بعد الفحص عن  
ورثته سنين فان لم يجدم فله لو مصرفا (محضنة) أي برج (حمام اختلط بها

أهلى لغيره لا ينبغي له أن يأخذه وإن أخذه طلب صاحبه ليرده عليه ) لانه كاللقطة ( فان فرخ عنده فان ) كانت ( الام غريبة لا يتعرض لفرخها ) لانه ملك الغير . ( وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له ) وان لم يعلم ان يرجه غريبا لاشيء عليه ان شاء الله قلت واذا لم يملك الفرخ فان فقيرا أكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني ظهيرية وفي الوهبانية مر بثمار تحت أشجار في غير أمصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا أو دلالة وعليه الاعتماد وفيها  
وأخذك تفاحا من النهر جاريا يجوز وكثيرى وفي الجوز ينكر

## كتاب الآبق

مناسبته عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمردا كذا عرفه ابن الكمال ليدخل الهارب من مؤجره ومستعيره ومودعه ووصيه (أخذه فرض ان خاف ضياعه ويحرم ) أخذه ( لنفسه ويندب ) أخذه ( ان قوى عليه ) والا فلا ندب لما في البدائع حكم أخذه كلقطة ( فان ادعاه آخر دفعه اليه ان برهن واستوثق ) منه ( بكفيل ) ان شاء لجواز أن يدعيه آخر ( ويحلفه ) الحاكم أيضا ( بالله ما أخرجته عن ملكه بوجه وان لم يبرهن ) عطف على ان برهن ( وافر ) العبد ( انه عبده أو ذكر ) المولى ( علامته وحليته دفع اليه بكفيل فان أنكر المولى اباقه ) مخافة جعله ( حلف ) الا ان يبرهن على اباقه أو على اقرار المولى بذلك زيلعى ( فان طالت المدة ) أى مدة مجىء المولى ( باعه القاضى ولو علم مكانه ) لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة ( وحفظ ثمنه لصاحبه و )

أمسك من ثمنه ما (أثقف منه وان جاء) المولى (بعده وبرهن) او علم (دفع  
 باقي الثمن اليه ولا يملك) المولى (تقضى بيعه) أى بيع القاضى لانه بأمر  
 الشرع كحكمه لا ينقض قلت لكن رأيت فى معروضات المرحوم أبى السعود  
 مفتى الروم أنه صدر أمر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية  
 وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السباهية فلم أخذها من مشتريها ويرجع المشتري  
 بثمنه على البائع وأما عبيد الرعايا فكذلك اذا كان بغير فاحش والا فللرعايا الثمن  
 وبذلك ورد الامر أيضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم (ولو زعم) المولى  
 (تديره أو كتابته) أو استيلادها (لم يصدق فى تقضيه) الا أن يكون عنده  
 ولد منها أو يبرهن على ذلك نهر (واختلف فى الضال) قيل أخذه أفضل وقيل  
 تركه ولو عرف بيته فأبصاله اليه أولى (ابق عبد فجاء به رجل وقال لم أجد  
 معه شيئا) من المال (صدق) ولا شيء عليه (ولمن رده) خبر لقوله الآتى  
 أربعون درهما (اليه من مدة سفر) فاكثر (وهو) أى والحال ان الراد ولو  
 صبيا أو عبدا لكن الجعل لمولاه (ممن يستحق الجعل) قيد به لانه لا جعل  
 لسلطان وشحنة وخفير ووصى يتيم وعائلة ومن استعان به كان وجدته  
 فخذة فقال نعم أو كان فى عياله وابن وأحد الزوجين مطلقا زيلعى وشريك  
 تنف ووهبانية ولواجبة فالمستثنى أحد عشر (أربعون درهما)  
 فبطل صلحه فيما زاد عليها (ولو بلا شرط) استحسانا ولو رد أمة ولها ولد  
 يعقل الا باق فجعلان نهر بحثا (وان لم يعد لها) عند الثانى لثبوته بالنص فلذا  
 عول عليه ارباب المتون (ان أشهد انه أخذه ليرده) والا لا شيء له (و)  
 لراد (من أقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم) أو يقدر باصطلاحهما



( به يفتى ) تتارخانية بحر ( ولو من المصر ) فيرضخ له أو بقسطه كما مر  
( وأم ولد ومدبر ) وماذون ( كقن ) في الجمل ( وان مات المولى قبل  
وصوله ) أى الآبق ( وهو مدبر أو أم ولد فلا جعل له ) لعتقهما بموته ( وان  
أبق منه بعد اشهاده ) المتقدم ( لم يضمن ) لانه أمانة حتى لو استعمل في  
حاجة نفسه ثم انه أبق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو أنكر  
المولى اباقة قبل قوله يمينه ويلزم صريد الرد قيمته مالم يبين اباقة ( وضمن  
لو ) أبق أو مات ( قبله ) مع تمكنه منه لانه غاصب ( ولا جعل له في الوجهين )  
خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس شرطاً فيه وفي اللقطة ( ولا  
جعل برد مكاتب ) لحرية يدا ( وجعل عبد الرهن على المرتهن لو قيمته  
مساوية للدين أو أقل ولو أكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن )  
لان حقه بالقدر المضمون منه ( وجعل عبد أوصى برقبته لانسان وبخدمته  
لآخر على صاحب الخدمة ) في الحال لان المنفعة له ( فاذا انقضت ) الخدمة  
( رجع صاحبها على صاحب الرقبة أو بيع العبد فيه ) أى في الجمل ( وجعل  
ماذون مديون على من يستقر له الملك ) فان بيع بدى بالجمل والباقي للغرماء  
( كما يجب جعل ) آبق جنى خطأ لا في يد الآخذ على من سيصير له  
و ( منصوب على غاصبه وموهوب على موهوب له وان رجع الواهب ) بعد  
الرد لان زوال ملكه بالرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف ( و ) جعل  
عبد ( صبي في ماله و ) الآبق ( نفقته كنفقة لقطعة ) كما مر ( وله حبسه  
لدين نفقته ولا يؤجره القاضى ) خشية اباقة ثانيا ( و ) لكن ( يحبسه تعزيراً )  
له وقيل يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية والكافي ( بخلاف ) اللقطة

و( الضال ) وقدر في التارخانية مدة حبسه ستة أشهر ونفخته فيها من بيت  
 المال ثم بعدها يبيعه القاضي كما مر  
 \* فرع \* أبق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقاضي  
 ليفسخ والله أعلم

### كتاب المفقود

(هو) لغة المعلوم وشرعا (غائب لم يدر أحي هو فيتوقع) قدومه (أم  
 ميت أودع اللحد البلقع) أي القفر جمعه بلاقع فدخل الاسير ومرتد لم يدر  
 ألحق أم لا (وهو في حق نفسه حي) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه (فلا  
 ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله) قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود  
 أنه ليس لأمين بيت المال نزع من يده ممن أمنه عليه قبل ذهابه لما  
 سيجيء معزيا لخزانة المفتين (ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) أي  
 وكيل (بأخذ حقه) كفلاته وديونه المقر بها (ويحفظ ماله ويقوم عليه) عند  
 الحاجة فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعدير داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات  
 ولا يكون وصيا تجنيس (لكنه) أي هذا الوكيل المنصوب (ليس بخصم فيما  
 يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه) لانه ليس  
 بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك  
 الخصومة بلا خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزيلعي في القضاء وتبعه  
 الكمال الا بتنفيذ قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضي  
 مجتهد آنهر (ولا يبيع) القاضي (ما لا يخاف فسادة في ثقة ولا في غيرها بخلاف

ما يخاف فسادَه) فانه يبيعه القاضى ويحفظ. ثمنه قلت لكن فى معروضات المفتى أبى السعود أن القضاة وأمناء بيت المال فى زمننا مأمورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادَه فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاة غير مأمورين بفسخه نعم اذا بيع بغير فاحش فله فسخه اهـ فلا يحفظ (وينفق على عرسه وقريبه ولاداء) وهم أصوله وفروعه (ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين) خلافا للمالك (وميت فى حق غيره فلا يرث من غيره) حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وأبناء والتركه فى يد البنتين والحكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضى لا ينبغي له أن يحرك المال عن موضعه أى لا ينزعه من يد البنتين خزائنه المفتين (ولا يستحق ما أوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت أقرانه فى بلده على المذهب) لانه الغالب واختار التريلى تفويضه للامام وطريق قبول البيئته أن يجعل القاضى من فى يده المال خصما عنه أو ينصب عليه فيما تقبل عليه البيئته نهر قلت وفى واقعات المفتين لقدرى أفندى معزيا للقنية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه أمر محتمل فما لم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة (فان ظهر قبله) قبل موت أقرانه (حيا فله ذلك) القسط (وبعده يحكم بموته فى حق ماله يوم علم ذلك) أى موت أقرانه (فتعتد) منه (عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن و) يحكم بموته (فى) حق (مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته) لما تقرر أن الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبتة (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط) الوارث (شيئا وان انتقص



حقه ) به ( اعطى أقل النصيبين ) ويوقف الباقي ( كالحمل ) ومحلها الفراض  
ولذا حذفه القدوري وغيره

( فرع ) ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعبد لها وله ان  
يكاتبها ويبيعها

## كتاب الشركة

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد تحقق في ماله عند  
موت مورثه ( هي ) بكسر فسكون في المعروف لغة الخلط سمي بها العقد  
لانها سببه وشرعا ( عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح )  
جوهره ( وركنها في شركة العين اختلاطهما وفي العقد اللفظ المفيد له )  
وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة ( وهي ضربان شركة ملك وهي  
أن يملك متعدد ) اثنان فاكثر ( عينا ) أو حفظا كشوبه الربح في دارهما  
فانهما شريكان في الحفظ فهستاني ( أو دينا ) على ما هو الحق فلو دفع المديون  
لاحدهما فللاخر الرجوع بنصف ما أخذ فتح وسيجيء متنافي الصلح وان  
من حيل اختصاصه بما أخذه أن يهبه المديون قدر حصته ويهبه وب الدين  
حصته وهبانية ( بارث أو بيع أو غيرهما ) باي سبب كان جبريا أو اختياريا  
ولو متافيا كما لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر منية ( وكل ) من شركاء الملك  
( اجنبي ) في الامتناع عن تصرف مضر ( في مال صاحبه ) لعدم تضمينها الوكالة  
( فصيح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط )  
لما لهما بفعلهما كخطة بشعير وكبناء وشجر وزرع مشترك فهستاني وتما

في الفصل الثلاثين من المادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقتين  
أن المبطخة كذلك لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز بيع البناء أو الغرس  
المشترك في الأرض المحتكرة ولو للاجنبي فتنبه فلا يجوز بيعه إلا بأذنه ولو  
كانت الدار مشتركة بينهما باع أحدهما بيتا معينا أو نصيبه من بيت معين  
فلا آخر أن يبطل البيع في الواقعات دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه  
لا آخر لم يجوز لانه لا يخلو إما أن باعه بشرط الترك أو بشرط القلع أو الهدم  
أما الأول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط  
اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذي  
لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة بين قوم باع أحدهم نصيبه مشاعا والاشجار قد  
انتهت أو ان القلع حتى لا يضرها القلع جاز الشراء والمشتري أن يقطع  
لانه ليس في القسم ضرر وفي النوازل باع نصيبه من المشجرة بلا أرض  
بلا اذن شريكه ان بلغت أو ان اتقطاعها جاز البيع لانه لا يتضرر المشتري  
بالقسمة وان لم تبلغ فسد لتضرره بها وفيها باع بناء بلا أرضه على أن يترك  
المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية من الفصل الثالث من مسائل الشيوع  
(والاختلاط) بلا صنع من أحدهما فلا يجوز بيعه إلا بأذنه لعدم شيوع  
الشركة في كل حبة بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح  
بيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر أن البيع ليس بقيد  
بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهبة أو وصية وتماه في الرسالة المباركة  
في الأشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد الواني الشفعة أيضا  
فراجعه وأما الانتفاع به بغية شريكه ففي بيت وخادم وأرض ينتفع بالكل

ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا بحر بخلاف الدابة ونحوها وتماه في  
 الفصل الثالث واثلاثين من الفصولين ( وشركة عقد ) أى واقعة بسبب  
 العقد قابلة للوكالة ( وركنها ) أى ماهيتها ( الايجاب والقبول ) ولو معنى كما  
 لو دفع له الفا وقال أخرج مثلها واشتر والربح بيننا ( وشرطها ) أى شركة  
 العقد ( كون العقود عليه قابلا للوكالة ) فلا تصح في مباح كاحتطاب ( وعدم  
 ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الربح لا حدها ) لانه قد لا يربح غير المسمى  
 وحكمها الشركة في الربح ( وهى ) أربعة مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل  
 من الأخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما سيجي ( إمامفاوضة ) من التفويض  
 بمعنى المساواة في كل شىء ( ان تضمنت وكالة وكفالة ) لصحة الوكالة بالجهول  
 ضمنا لا قصدا ( وتساويا مالا ) تصح به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوانى  
 ( وتصرفا ودينا ) لا يخفى ان التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين  
 واجازها أبو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة ( فلا تصح ) مفاوضة  
 وان صحت عنانا ( بين حر وعبد ) ولو مكاتبا أو مأذونا ( وصبي وبالغ ومسلم  
 وكافر ) لعدم المساواة وأفاد أنها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة  
 ولا مأذونين لتفاوتهما قيمة ( وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا  
 يشترط ذلك في العنان كان عنانا ) كإمر ( لاستجماع شرائطه ) كما سيوضح  
 ( وتصح ) المفاوضة ( بين حنفى وشافعى ) وان تفاوتتا تصرفا في متروك  
 التسمية لتساويهما ملة وولاية الالتزام بالحجة ثابتة ( ولا تصح الا بلفظ  
 المفاوضة ) وان لم يعرفا معناها سراج ( أو بيان ) جميع ( مقتضياتها ) ان لم يذكر  
 لفظها اذ المبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت ( فما اشتراه أحدهما يقع مشتركا



الاطعام أهله وكسوتهم) استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط  
 بالمقال وأراد بالمستثنى ما كان من حوائجه ولو جارية للوطء باذن شريكه  
 كما يأتي (وللبائع مطالبة أيهما شاء بثنهما) أي الطعام والكسوة (ويرجع  
 الآخر) بما أدى (على المشتري بقدر حصته) ان أدى من مال الشركة  
 (وكل دين لزم أحدهما بتجارة) واستقراض (وغصب) واستهلاك  
 (وكفالة بمال بأمره لزم الآخر ولو) لزومه (بإقراره) الا اذا أقر لمن لا  
 تقبل شهادته له ولو معتدته فيلزمه خاصة كهر وخلع وجناية وكل مالا تصح  
 الشركة فيه (و) فائدة اللزوم أنه (اذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر)  
 ولو ادعى على الغائب له تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تحليفه البتة  
 ولو الجلية (وبطلت ان وهب لاحدهما أو ورث ما تصح فيه الشركة) مما  
 يحىء ووصل ليد له ولو بصدقة أو ايضاء لقوات المساواة بقاء وهي شرط  
 كالاتداء (لا) تبطل بقبض (مالا تصح فيه) الشركة (كعرض وعقارو)  
 اذا بطات بما ذكر (صارت عنانا) أي تنقأب اليها (ولا تصح مفاوضة  
 وعذيان) ذكر فيهما المال والا فهما تقبل ووجوه (بغير النقدين والفلوس  
 الناقصة والتبر والنقرة) أي ذهب وفضة لم يضربا (ان جرى) مجرى النقود  
 (التمامل بهما) والا فكعروض (وصحت بعرض) هو المتاع غير النقدين  
 ويحرك قاموس (ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم  
 عقداها) مفاوضة أو عنانا وهذه حيلة تصحيتها بالعروض وهذا ان تساويا  
 قيمة وان تقارنا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله  
 بنصف عرض الآخر اتفاقي (ولا تصح بمال غائب أو دين مفاوضة كانت

أو عنانا) لتعذر المضي على موجب الشركة (وإما عنان) بالكسر وتفتح (ان تضمنت وكالة فقط) بيان شرطها (فتصح من أهل التوكيل) كصبي ومعتوه يعقل البيع (وان لم يكن اهلا للكفالة) لكونها لا تقتضي الكفالة بل الوكالة (و) لذا (تصح) عاما وخاصا ومطلقا ومؤقتا (مع التفاضل في المال دون الربح وعكسه ويبعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير) من أحدهما (ودراهم من الآخرو) بخلاف (الوصف كبيض وسود) وان تفاوتت قيمتهما والربح على ما شرط (و) مع (عدم الخلط) لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخط (ويطالب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع على شريكه بحصته منه ان أدى من مال نفسه) أى مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن بحر (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين او أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى أحدهما بماله وهلك) بعده (مال الآخر) قبل أن يشتري به شيئا (فالمشتري) بالفتح (بينهما) شركة عقد على ما شرطها (ويرجع على شريكه بحصته منه) أى من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء (وان هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الآخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة) بان قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا نهر وصدر الشريعة (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط) في أصل المال لا الربح لصيرورتها شركة ملك (لبقاء الوكالة) المصرح بها ويرجع بحصة ثمنه (والا) أى ان ذكرنا مجرد الشركة ولم يتصادقا على الوكالة فيها ابن كمال (فهو لمن اشتراه خاصة) لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من

الوكالة (وتفسد باشتراط دراهم مساهمة من الربح لاحدهما) لقطع الشركة كما مر لا  
لأنه شرط لعدم فسادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بحر  
ومصنف قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال بفساد الشركة ويكون  
الربح على قدر المال (واكل من شريكى العنان والمفاوضة أن يستأجر) من يتجرله أو  
يحفظ المال (ويبضع) أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع)  
ويعير (ويضارب) لأنها دون الشركة فتضمنتها (ويوكل) أجنبيا ببيع وشراء ولونها  
المفاوض الآخر صرح نبيه بحر (ويبيع) بما عزوهان خلاصة (بنقد ونسيئة) بزاوية  
(ويسافر) بالمال له حمل أولا هو الصحيح خلافا للاشباه وقيل ان له حمل  
يضمن والا لا ظهيرية ومؤنة السفر والكراء من رأس المال ان لم يربح خلاصة  
(لا) يملك الشريك (الشركة) الا باذن شريكه جوهره (و) لا (الرهن) الا  
بأذنه أو يكون هو العاقد فى موجب الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن  
والارتهان سراج (و) لا (الكتابة) والاذن بالتجارة (وتزويج الامة) وهذا  
كله (لو عنانا) أما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز والا  
تعمد عنانا بحر (ولا يجوز لهما) فى عنان ومفاوضة (تزوج العبد ولا الاعتاق) ولو  
على مال (و) لا (الهبة) أى ثوب ونحوه فلم يجز فى حصة شريكه وجاز فى نحو  
لحم وخبز وفاكهة (و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذا صريح فيه سراج وفيه  
اذا قال له اعمل برأيك فله كل التجارة الا القرض والهبة (وكذا كل ما كان اتلاقا  
للمال أو) كان (تمليكا) للمال (بغير عوض) لان الشركة وضعت للاسترباح  
وتوابعه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقدها (وصح بيع) شريك (مفاوض ممن  
رد شهادته له) كآبته وأبيه وينفذ على المفاوضة اجماعا (لا) يصح (افراده بدين)



فلا ينفذ على المفاوضة عنده بزازية وفي الخلاصة أقر شريك العنان بجزية لم  
يجز في حصة شريكه ولو باع أحدهما ليس للآخر أخذ ثمنه ولا الخصومة  
فيما باعه أو أذانه ( وهو ) أى الشريك ( أمين في المال فيقبل قوله ) بمينه ( في )  
مقدار الربح والخسران والضيايع و ( الدفع لشريكه ولو ) ادعاه ( بعدموته )  
كما في البحر . استدلا بما في وكالة الولوالجية كل من حكى أمرا لا يملك استئنافه  
ان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق  
انتهى فليحفظ هذا الضابط ( ويضمن بالتعدي ) وهذا حكم الامانات وفي  
الخانية التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه  
وفي الاشياء نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز ( كما يضمن  
الشريك ) عنانه أو مفاوضة بحر ( بموته مجهلا نصيب صاحبه ) على المذهب والقول  
بمخلافه غلط كما في وقف الخانية وسيجيئ في الوديعة خلافا للاشياء

( فروع ) في المحيط قد وقع حادثان \* الاولى إنهاء عن البيع نسبة فباع  
فأجبت بتنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان أجاز فالربح لهما \*  
الثانية إنهاء عن الأخراج فخرج ثم ربح فأجبت أنه غاصب حصة شريكه  
بالأخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة  
نهر وفيه وتفرع على كونه أمانة ما سئل قارىء الهداية عن طلب محاسبة  
شريكه فأجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصى والمتولى نهر وقضاة  
زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول

( و ) اما ( تقبل ) وتسمى شركة صنائع وأعمال وأبدان ( ان اتفق ) صانعان  
( خياطان أو خياط وصباغ ) فلا يلزم اتحاد صنعة . وكان ( على أن يتقبلا الأعمال )

التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتي به بخلاف شركة  
 دالين ومغنين وشهود محاكم وقراء مجالس وتماز ووعاظ وسؤال لان  
 التوكيل بالسؤال لا يصح قنية واشباه ( ويكون الكسب بينهما ) على  
 ما شرطنا مطلقا في الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصيح تقويمه ( وكل  
 ما تقبله أحدهما يلزمهما ) وعلى هذا الاصل ( فيطالب كل واحد  
 منهما بالعمل ويطالب ) كل منهما ( بالاجر ويبرأ ) دافعها ( بالدفع اليه ) أي  
 الى أحدهما ( والخاصل من ) أجر ( عمل أحدهما بينهما على الشرط ) ولو  
 الآخر مريضا أو مسافرا أو امتنع عمدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل  
 لا عمل القابل ألا ترى ان القصار لو استعان بغيره أو استأجره استحق الاجر  
 بزانية \* ( و ) اما ( وجوه ) هذا رابع وجوه شركة العقد ( ان عقداها على  
 أن يشتريا ) نوعا أو أنواعا ( بوجوههما ) أي بسبب وجاهتهما ( ويبعا ) فما  
 حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا ( بالنسيئة ) وما بقي بينهما ( ويكون كل  
 منهما ) من التقبل والوجوه ( عنانا ومفاوضة ) أيضا ( بشرطه ) السابق  
 واذا أطافت كانت عنانا ( وتتضمن ) شركة كل من التقبل والوجوه ( الوكالة )  
 لا اعتبارها في جميع أنواع الشركة ( والكفالة أيضا اذا كانت مفاوضة ) بشرطها  
 ( والربح ) فيها ( على ما شرطنا من مناصفة المشتري ) بفتح الراء ( أو  
 مثالته ) ليكون الربح بقدر الملك لثلا يؤدي الى ربح ما لم يضمن بخلاف  
 العنان كما مر وفي الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث بمال أو عمل  
 أو تقبل

### ﴿ فصل في الشركة الفاسدة ﴾

( لا نصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر مباحات )  
 كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كنز وطبخ آجر من طين مباح لتضمينها  
 الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح ( وما حصله أحدهما فله وما حصله معاً  
 فلهما ) نصفين ان لم يعلم مال الكل ( وما حصله أحدهما باعانة صاحبه فله ونصاحبه أجر  
 مثله بالغاما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك ) قيل تقديمهم  
 قول محمد يؤذن باختياره نهر وعناية ( والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال  
 ولا عبرة بشرط الفضل ) فلو كل المال لأحدهما فلا آخر أجر مثله كما لو دفع  
 دابته لرجل ليؤجرها والا جر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر  
 أجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو ليبيع عليها البر فالربح لرب البر وللآخر  
 أجر مثل الدابة ولو لأحدهما بغل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل أجر  
 البغل والبعير نهر ( وتبطل الشركة ) أي شركة العقد ( بموت أحدهما ) علم  
 الآخر أولاً لانه عزل حكماً ( ولو حكماً ) بان قضى بلحاقه مرتداً ( و ) تبطل  
 أيضاً ( بانكارها ) وبقوله لا أعمل معك فتع ( وبفسخ أحدهما ) ولو المال  
 عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار بزانية خلافاً للزيلعي ويتوقف على علم  
 الآخر لانه عزل قصدي ( وبمجنونه مطبقاً ) فالربح بعد ذلك للعامل لكذبه  
 يتصدق بربح مال المجنون تارخانيه ( ولم يترك أحدهما مال الآخر بغير اذنه  
 فان أذن كل وأديامعا ) أوجهل ( ضمن كل نصيب صاحبه ) وتقاصا أورد جمع  
 بالزيادة ( وان أديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم بأداء صاحبه أولاً كالأموار  
 بأداء الزكاة ) أو الكفارة ( اذا دفع للفقير بعد أداء الأمر بنفسه ) لان فعل



الآمر عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما (اشترى أحد المتفاوضين أمة باذن الآخر) صريحا فلا يكفي سكوته (ليطأها فهي له) لا للشركة (بلا شيء) لتضمن الاذن بالشراء للوطء الهبة اذ لا طريق لحله الا بها لجرمة ووطء المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقال يلزمه نصف الثمن (وللبائع) والمستحق (أخذ كل بئنها) وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة (ومن اشترى عبدا) مثالا (فقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله وأجيب بنعم فان) كان القائل (علما بمشاركة الاول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه) لكون مطلوبه شرκτη في كامله (و) حينئذ (أخرج العبد من ملك الاول) ما اشترت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز أشباه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله أحدهم فله ثلث الأجر ولا شيء للآخرين

فروع القول لمنكر الشركة \* برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى يبرهنوا أنه كان مع الحي في حياة الميت \* برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه فتح \* تصرف أحد الشريكين في البلد والآخر في السفر وأراد القسمة فقال ذو اليد قد استقرضت الفاقول له ان المال في يده \* شروا كرما فباعوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فسد في التراب ولم يجده حلف فقط \* دفع لآخر مالا أقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشرى أمتعة فطالب رب المال حصته ان لم يصبر لنضه أخذ المتاع بقيمة الوقت \* بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكثرى أحدهما بغية الآخر خوفا

من هلاك المتاع أو تقصه رجع بحصته قنية \* دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كياها فكواها الحاضر لم يضمن \* دار بين اثنين سكن أحدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن \* طاحوز مشتركة قال أحدهما لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفيني لا أرضى بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر الفتاوى \* وفي السراجية طاحون مشتركة اتفق أحدهما في عمارتها فليس بمتطوع ولو اتفق على عبد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من منع المصنف قلت والضابط أن كل من أجبر أن يفعل مع شريكه إذا فعله أحدهما بلا اذن فهو متطوع والا لا ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تمذر قسمة ككرى نهر ومرومة قناة وبئر ودولاب وسفينة ومينة وحائط لا يقسم أساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة ويبنى كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر والا أجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون وتماحه في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشباه وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان اراد قايه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلم والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشباه المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم آجره ليرجع وتماحه في شركة المنظومة المحببة وفيها

باع شريك شقصه لا آخر	ولو بلا اذن شريك ناظر
فيما عدا الخلط والاختلاط	جوز ذاك البيع والتعاطى
ثم الشريك ههنا لو باعا	حصته من فرس وابشاه

ذلك منه الاجنبي وهلكا      وكان ذا بغير اذن الشركا  
فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو      من اشترى منه على ما قد روي  
وان يكن كل شريك آجرا      حصّة حمام له من آخر  
وكان شخص منهما قد أذنا      لذلك في تعميرها وبالبنا  
فلا رجوع صاحب للمستأجر      في ذالبناء على الشريك الآخر  
لو واحد من الشريكين سكن      في الدار مدة مضت من الزمن  
فليس للشريك أن يطالبه      باجرة السكنى ولا المطالبة  
بانه يسكن مثل الاول      لكنه ان كان في المستقبل  
يطلب أن يهاين الشريكا      يجاب فافهم ودع التشكيكا

## كتاب الوقف

مناسيته للشركة ادخال غيره معه في ماله غير أن ملكه باق فيها لا  
فيه ( هو ) لغة الحبس وشرعا ( حبس العين على ) حكم ( ملك الواقف  
والتصدق بالمنفعة ) ولو في الجملة والا صح انه ( عنده ) جائز غير لازم كالعارية  
( وعندهما هو حبسها على ) حكم ( ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من  
أحب ) ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن  
الكمال وابن الشحنة ( وسببه ارادة محبوب النفس ) في الدنيا ببر الاحباب  
وفي الآخرة بالثواب يعني بالنية من أهلها لانه مباح بدليل صحته من الكافر  
وقد يكون واجبا بالنذر فيصدق بها أو بثمنها ولو وقفها على من لا تجوز له  
الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريفه



( ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كـ ) أرضى هذه ( صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه ) من الالفاظ كموقوفة لله تعالى أو على وجه الخير أو البر واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفقئ به للعرف ( وشرطه شرط سائر التبرعات ) كحرية وتكليف ( وان يكون ) قرابة في ذاته معلوما ( منجزا ) لامعلقا إلا بـكائن ولا مضافا ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره بطل وقته بزازية وفي الفتح لو وقف المرتد قتل أو مات أو ارتد المسلم بطل وقته ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على بيعة أو حربى قيل أو مجوسى وجاز على ذمى لانه قرابة حتى لو قال على ان من أسلم من ولده أو انتقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب ( والملك يزول ) عن الموقوف بأربعة بأفراز مسجد كما سيجىء و ( بقضاء القاضى ) لانه مجتهد فيه وصورته ان يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع معين المفتى معزيا للفتح ( المولى من قبل السلطان ) لا المحكم وسيجىء أن البيئة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر أم لا فتسمع أفقئ أبو السعود مفتى الروم بالاول وبه جزم فى المنظومة المحبية ورجحه المصنف صونا عن الحيل لإبطاله لكنه ثقل بعده عن البحران المعتمد الثانى وصححه فى الفواكه البدرية وبه أفقئ المصنف ( أو بالموت اذا علق به ) أى بموته كاذما مت فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح انه كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو اوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين فقول البزازية انه ارث أى حكما فلا خلل فى عبارته فاعتبروا الوارث بالنظر للغة والوصية

وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تتمحض له بل لغيره بعده  
فافهم (أو بقوله وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبداً) فانه جائز عندهم لكن  
عند الامام مادام حيا هو نذر بالتصدق بالغلة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم  
يرجع حتى مات جاز من الثالث قلت في هذين الامرين له الرجوع مادام حيا  
غنياً أو فقيراً بأمر قاض أو غيره شربلالية فقول الدرر لو افتقر يفسخه  
القاضي لو غير مسجل منظور فيه (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) لم يقل  
للمتولى لان تسليم كل شيء بما يليق به في المسجد بالافراز وفي غيره بنصب  
المتولى وبتسليمه اياه ابن كمال (وبفرز) فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافاً  
للثاني (ويجعل آخره لجهة) قربة (لا تنقطع) هذا بيان شرائطه الخاصة  
على قول محمد لانه كالصدقة وجعله أبو يوسف كالاتفاق واختلف الترجيح  
والاخذ بقول الثاني أحوط وأسهل بحر وفي الدرر وصدر الشريعة وبه يفتى  
وأقره المصنف (واذا وقته) بشهر أو سنة (بطل) اتفاقا درر وعليه فلو وقف  
على رجل بعينه عاد بعد موته لورثته الواف به يفتى فتعطلت وجزم في الخالية بصحة  
المؤقت مطلقاً فتنبه وأقره الشربلالي (فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك  
ولا يعار ولا يرهن) فبطل شرط واف الكتب الرهن كما في التدبير ولو  
سكنه المشتري أو المرتهن ثم بان أنه وقف أو لصغير لزم أجر المثل قنية (ولا  
يقسم) بل يتهايؤن (الا عندهما) فيقسم المشاع وبه أفتى قارئ الهداية وغيره  
(إذا كانت) القسمة (بين الواف و) شريكه (المالك) أو الواف الآخر أو ناظره  
ان اختلفت جهة وقفهما قارئ الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فالقاضي  
يقسمه مع الواف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك فيفرز

القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به أفتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحيية ( لا الموقوف عليهم ) فلا يقسم الوقف بين مستحقيه اجماعا درر وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سـكن بعضهم ولم يجد الاخر موضعا يكفيه فليس له أجرة ولا له أن يقول أنا أستعمل بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة قنية نعم لو استعمله كله أحدهم بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه أجر حصه شريكه ولو وقف على سكنها بمخلاف الملك المشترك ولو معدا للاجارة قنية قلت ولو بعضه ملك وبعضه وقف ويأتى في العصب ( ويزول ملكه عن المسجد والمصلى ) بالفعل و( بقوله جعلته مسجدا ) عند الثاني ( وشرط محمد ) والامام ( الصلاة فيه ) بجماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الخانية ظاهر الرواية

﴿ فرع ﴾ أراد أهل المحلة تقض المسجد وبناءه أحكم من الاول ان الباني من أهل المحلة اهم ذلك والا لا بزازية ( واذا جعل تحت سر دابا لمصالحه ) أى المسجد ( جاز ) كمسجد القدس ( ولو جعل لغيرها أو ) جعل ( فوته بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وعزله عن ملكه لا ) يكون مسجدا ( وله بيعه ويورث عنه ) خلافا لهما ( كما لو جعل وسط داره مسجدا وأذن للصلاة فيه ) حيث لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق زيلعى

﴿ فرع ﴾ لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح أما لو تمت المسجدية ثم أراد البناء منع ولو قال عنيت ذلك لم يصدق تارخانية فاذا



كان هذا في الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز أخذ الاجرة منه ولا أن يحمل شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزازية (ولو خرب ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجدا عند الامام والثاني) أبدا الى قيام الساعة (وبه يفتى) حاوى القدسى (وعاد الى الملك) أى ملك البانى أو ورثته (عند محمد) وعن الثانى ينقل الى مسجد آخر باذن القاضى (ومثله) فى الخلاف المذكور (حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنهما و) كذا (الرباط والبئر اذا لم ينتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر) والحوض (الى أقرب مسجد أو رباط أو بئر) أو حوض (اليه) تفريع على قولهما درر وفيها وقف ضيعة على الفقراء وسلمها للمتولى ثم قال لو صبه أعط من غلتها فلانا كذا وفلانا كذا لم يصح لخروجه عن ملكه بالتسجيل فلو قبله صح قلت لكن سيحى معزيا لفتاوى مؤيد زاده ان للواقف الرجوع فى الشروط ولو مسجلا (اتحد الواقف والجهة ونقل مرسوم بعض الموقوف عليه) بسبب خراب وقف أحدهما (جاز للحاكم أن يصرف من فاضل الوقف الآخر عليه) لانهما حينئذ كشىء واحد (وان اختلف أحدهما) بأز بنى رجلان مسجدين أو رجل مسجدا ومدرسة ووقف عليهما أوقانا (لا) يجوز له ذلك (ولو وقف العقار بقره وأكرته) بفتحيتين عبيده الخراثون (صح) استحسانا تبعا للعقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصة ونفقتة وجناتية فى مال الوقف ولو قتل عمدا لا قود فيه بزازية بل تجب قيمته ليشترى بها بدله (ك) ما صح وقف (مشاع قضى بجوازه) لانه مجتهد فيه فللحنفى المقلد أن يحكم بصحة وقف

المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح وإذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز  
الافتاء والقضاء بأحدهما بحر ومصنف (و) كما صرح أيضا وقف كل (منقول)  
قصدا (فيه تعامل) للناس (كفأس وقدم) بل (ودراهم ودنانير) قلت بل  
ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتي أبي السعود ومكيل  
وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط  
أن يقرضه لمن لا بذر له ليزرعه لنفسه فاذا أدرك أخذ مقداره ثم أقرضه لغيره  
وهكذا جاز خلاصة وفيها وقف بقرة على أن ما خرج من لبنها أو سمها للفقراء  
ان اعتادوا ذلك رجوت أن يجوز (وقدر وجنازة) وثيابها ومصحف وكتب  
لان التعامل يترك به القياس لحديث ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
بمخلاف ما لا تعامل فيه كثياب ومتاع وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار  
وألحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البرازية جاز وقف الا كسبة على الفقراء  
فتدفع اليهم شتاء ثم يردونها بعده وفي الدور وقف مصحفا على أهل مسجد  
للقرأة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون  
محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها  
للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها  
وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل  
تردد نهر (ويبدأ من غلته بعمارة) ثم ما هو أقرب لعمارة كامام مسجد  
ومدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر  
المصالح وتماه في البحر (وان لم يشترط الواقف) لثبوته اقتضاء وتقطع الجهات  
للعمارة ان لم يخف ضرر بين فتح فان خيف كامام وخطيب وفراش قدموا

فيعطى المشروط لهم وأما الناظر والكاتب والجابي فان عملوا زمن العماره فلهم  
أجرة عملهم لا المشروط بحر قال في النهر وهو الحق خلافا لما في الاشباه  
وفيهما عن الذخير لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير ضمن وهل  
يرجع عليهم الظاهر لا اتعديه بالدفع وما قطع للعماره يسقط رأسا وفيها لو  
شرط الواقف تقديم العماره ثم الفاضل للفقراء أو للمستحقين لزم الناظر  
امساك قدر العماره كل سنة وان لم يحتجبه الآن لجواز أن يحدث حدث ولا  
غلة بخلاف ما اذا لم يشترطه فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية  
لو زاد المتولى داتها على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها  
للشربلالي عند قوله

ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمؤذن يعبر  
الشعائر التي تقدم شرط أم لم يشرط بعد العماره هي امام وخطيب ومدرس  
ووقاد وفراش ومؤذن وناظر وثمان زيت وقناديل وحصر وما وضوء وكلفة  
نقله للديضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر  
فتقدمهم في دفتر المحاسبات ليس بشرعى ويقع الاشتباه في بواب ومزملاتي  
قاله في البحر قلت ولا ترد في تقديم بواب ومزملاتي وخادم مطهرة انتهى قلت  
انما يكون المدرس من الشعائر او مدرس المدرسة كما مر أما مدرس الجامع  
فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تقفل أصلا وهل يأخذ أيام  
البطالة كميد ورمضان لم أره وينبغي الحاقه ببطالة القاضى واختلفوا فيها الاصح  
أنه يأخذ لانها للاستراحة أشباه من قاعدة العادة محكمة وسيجيء ما لو غاب  
فليحفظ (واو) كان الموقوف (دارا فعمارة علي من له السكنى) ولو تعدد دامن



ماله لا من الغلة اذ الغرم بالغنم درر ( ولم يزد في الاصح ) يعني انما تجب العمارة  
 عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ( ولو أبي ) من له السكنى ( أو عجز ) لفقره  
 ( عمر الحاكم ) أي أجرها الحاكم منه أو من غيره وعمرها ( بأجرتها ) كعمارة  
 الواقف ولم يزد في الاصح الا برضا من له السكنى زيادى ولا يجبر الآبى  
 على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضى ( ثم ردها )  
 بعد التعمير ( الى من له السكنى ) رعاية للحقين فلا عمارة على من له الاستغلال  
 لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا  
 احتيج للعمارة فياخذها المتولى ليعمرها ولو هو المتولى ينبغي أن يجبره القاضى  
 على عمارتها مما عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط  
 الواقف غلتها له ومؤنتها عليه صحا وهل يجبر على عمارتها الظاهر لانهر وفي  
 الفتح لو لم يجد القاضى من يستأجرها لم أره وخطر لى أنه يخيره بين أن  
 يعمرها أو يردها لو رثة الواقف قلت فلو هو الوارث لم أره وفي فتاوى قارئ  
 الهداية ما يفيد استبداله أو رد ثمنه للورثة أو الفقراء ( وصرف ) الحاكم أو  
 المتولى حاوى ( تقضه ) أو ثمنه ان تعذر اعادة عينه ( الى عمارته ان احتاج والا  
 حفظه لاحتاج ) الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتاج حاوى ( ولا يقسم )  
 النقض أو ثمنه ( بين مستحقى الوقف ) لان حقهم فى المنافع لا العين ( جعل شئ ) أى  
 جعل البانى شيئا ( من الطريق مسجدا ) لضيقه ولم يضر بالمارين ( جاز ) لانها  
 للمسلمين ( كعكسه ) أى كجواز عكسه وهو ما اذا جعل فى المسجد ممر لتعارف  
 أهل الامصار فى الجوامع وجاز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب  
 والحائض والدواب زيلعى ( كما جاز جعل ) الامام ( الطريق مسجدا لا عكسه )

لجواز الصلاة في الطريق لا المرور في المسجد ( تؤخذ أرض ) ودار وحانوت  
 ( بجنب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها ) درر وعمادية ( جمل ) الواقف  
 ( الولاية لنفسه جاز ) بالاجماع وكذا لو لم يشترط لاحد فالولاية له عند الثاني  
 وهو ظاهر المذهب نهر خلافا لما نقله المصنف ثم اوصيه ان كان والا فللحاكم  
 فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية وسيجيء ( وينزع ) وجوبا بزابة ( لو ) الواقف  
 درر فقيره بالاولى ( غير مأمون ) أو عاجزا أو ظهر به فسق كشرب خمر  
 ونحوه فتح أو كان يصرف ماله في الكيمياء نهر بحثا ( وان شرط عدم نزعه )  
 أو أن لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل كالوصى فلو مأمونا لم  
 تصبح تولية غيره أشباه ( وجاز جمل غلة الوقف ) أو الولاية ( لنفسه عند الثاني )  
 وعليه الفتوى ( و ) جاز ( شرط الاستبدال به ) أرضا أخرى حينئذ ( أو ) شرط  
 ( بيعه ويشترى بثمنه أرضا أخرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في  
 شرائطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدلها ) بثلاثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط  
 وجد في الاولى لا الثانية ( وأما ) الاستبدال ولو للمساكين آل ( بدون الشرط  
 فلا يملكه الا القاضى ) درر وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية  
 وكوز البديل عقارا والمستبدل قاضى اللجنة المفسر بذى العلم والعمل وفى النهر ان  
 المستبدل قاضى اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدرهم والدنانير  
 وكذا لو شرط عدمه وهى احدى المسائل السبع التى يخالف فيها شرط الواقف  
 كما بسطه فى الاشباه وزاد ابن المصنف فى زواهره ثامنة وهى اذ انص الواقف  
 ورأى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعزاها لا تقع الوسائل وفيها لا يجوز  
 استبدال العامر الا فى أربع قلت لكن فى معروضات المفتى أبى السعود أنه

في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر  
 أن يصير باذن السلطان تبعاً لترجيح صدر الشريعة انتهى فليحفظ وفيها أيضاً  
 لو شرط الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات لمن يتولى من أولاده  
 ولا يداخلهم أحد من القضاة والامراء ان داخلوهم فعليهم لعنة الله هل يمكن  
 مداخلتهم فاجاب بانه في سنة أربع وأربعين وتسعمائة قد حررت هذه  
 الوقفيات المشروطة هكذا فالمتولون لو من الامراء يعرضون للدولة العملية على  
 مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة يعرض بأرائهم مع قضاة البلاد على مقتضى  
 المشروع من المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة بهذا ورد الامر  
 الشريف فالواقفون لو أرادوا أى فساد صدر ويصدر اذا داخلهم القضاة  
 ولامرء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقرر أن الشرائط المخالفة للشرع جميعها  
 لغو وباطل انتهى فليحفظ (بنى على أرض ثم وقف البناء) قصداً (بدونها  
 ان الأرض مملوكة لا يصح) وقيل صحح وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية  
 عن وقف البناء والغراس بلا أرض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه  
 شارح الوهبانية وأقره المصنف معللاً بانه منقول فيه تعامل فيتمين به الافتاء  
 (وان موقوفة على ما عين البناء له جاز) تبعاً (اجماعاً وان) الأرض (لجهة  
 اخرى فمختلف فيه) والصحيح الصحة كما في المنظومة المحيية وسئل ابن نجيم  
 عن وقف الاشجار بلا أرض فأجاب يصح لو الأرض وقفاً ولو لغير الواقف  
 وسئل أيضاً عن البناء والغراس في الأرض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل  
 يجوز وقف العين المرهونة أو المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف  
 البناء في أرض عارية أو اجارة وأما الزيادة في الأرض المحتكرة ففي المنية حائوت



لرجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل أن العماره لو  
 رفعت تستأجر بأكثر مما استأجره أمر برفع العماره وتؤجر لغيره والترك  
 في يده بذلك الاجر ومثله في البحر وفيه لو زيد عليه أن اجارته مشاهرة تفسخ  
 عند رأس الشهر ثم ان ضر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع أو يملكه القيم  
 برضا المستأجر فان لم يرض تبقى الى أن يخلص ملكه محيط بقي لو اجارته  
 مساهمة أو مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر  
 على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الأرض  
 انتهى وأما وقف الاقطاعات في النهر لا يجوز الا اذا كانت الأرض مواتا أو  
 ملكا للإمام فأقطعها رجلا قال وأغلب أو قاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات  
 يجمعونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية ولو وقف السلطان  
 من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز ويؤجر قلت وفي شرحها للشرنبلالي وكذا  
 يصح اذنه بذلك ان فتحت عنوة لا صلاحا لبقاء ملك مالكا قبل الفتح  
 ( اطلق ) القاضي ( بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ) وكان  
 حكما ببطالان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف أو بعضه أو رجع  
 عنه ووقفه لجهة أخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني  
 لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف وأفتى به تبعا لشيخه وقارئ  
 الهداية والمنلا أبي السعود قلت لكن حمله في النهر على القاضي المجتهد فراجع  
 ( ولو ) أطلق القاضي البيع ( لغيره ) أي غير الوارث ( لا ) يصح بيعه لانه  
 اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع ملك الغير لا يجوز درر بمعنى غير طريق  
 شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز قلت وأما

المسجل لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السمود  
 في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى فليحفظ. (الوقف  
 في مرض موته كهبة فيه) من الثالث مع القبض (فان خرج) الوقف (من  
 الثالث أو أجازة الوارث نفذ في الكل والا بطل في الزائد على الثالث) ولو أجاز  
 البض جاز بقدره وبطل وقف راهن معسر ومريض مديون بمحيط بخلاف  
 صحيح لو قبل الحجز فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشرط يوفي  
 من المفضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة  
 فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد  
 الدين لو له ورثة والا ففي كله فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شري به أرض بدلها  
 وتما في الاسعاف في باب وقف المريض وفي الوهبانية

وان وقف المرهون فافتكه يحجز فان مات عن عين تقي لا يغير  
 أى والا فيبطل أو لليلة يميل فليتأمل قلت لكن في معروضات المفتي  
 أبي السمود مثل عمن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب  
 لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما  
 شغل بالدين انتهى فليحفظ (الوقف) على ثلاثة أوجه (أما للفقراء وللأغنياء  
 ثم الفقراء أو يستوى فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقايات وقناطر ونحو  
 ذلك) كمساجد وطواحين وطست لا احتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم  
 يحجز لغنى بلا تميم أو تنصيص فيدخل الأغنياء تبعاً للفقراء قنية

(فرع) أقر بوقف صحيح وبأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه  
 جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء درر وفي الوهبانية

وتبطل أوقاف امرئ بارتداده      فحال ارتداد منه لا وقف أجدر

### ﴿ فصل ﴾

( يراعى شرط الوقف في اجارته ) فلم يزد القيم بل القاضى لان له ولاية النظر لفقر وغائب وميت ( فلو أهمل الواقف مدتها قيل تطلق ) الزيادة للقيم ( وقيل تقيد بسنة ) مطلقا ( وبها ) أى بالسنة ( يفتى في الدار وبشلاث سنين في الارض ) الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا وفي البرازية لو احتيج لذلك يعقد عقودا فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني لا لانه مضاف قلت لكن قال أبو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بمقود ذكره الكرمانى في الباب التاسع عشر وأقره قدرى أفندى وسيجىء في الاجارة ( ويؤجر ) أجر ( المثل ) ( لا ) يجوز ( بالاقل ) ولو هو المستحق قائم الهداية الا بنقصان يسير أو اذا لم يرغب فيه الا بالاقل أشباه ( فلو رخص أجره ) بعد العقد ( لا يفسخ العقد ) للزوم الضرر ( ولو زاد ) أجره ( على أجر مثله قيل يعقد ثانيا به على الاصح ) في الاشياء واو زاد أجر مثله في نفسه بلا زيادة أحد فللمتولى فسخها به يفتى ومالم يفسخ قبله المسمى ( وقيل لا ) يعقد به ثانيا ( كزيادة ) واحد ( تعنتا ) فانها لا تعتبر وسيجىء في الاجارة ( والمستأجر الاول أولى من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة ) أو السكنى ( لا يملك الاجارة ) ولا الدعوى لو غصب منه الوقف ( الا بتولية ) أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى



من يستحق الربح في الوهبانية لا وفي شرحها للشرنبلالي والتحرير نعم ( و )  
الموقوف ( اذا أجره المتولى بدون أجر المثل لزم المستأجر ) لا المتولى كما غلط  
فيه بعضهم ( تمامه ) أي تمام أجر المثل ( كأب ) وكذا وصى خانية ( أجر  
منزل صغيره بدونه ) فانه يلزم المستأجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الحظ  
والاستقاط وفي الاشباه عن الفقيه ان القاضي بأمره بالاستئجار بأجر المثل وعليه  
تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع للقاضي  
لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ  
النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة اهـ فليحفظ قلت وقيد باجارة  
المتولى لما في غصب الاشباه لو أجر الغاصب ما منفعه مضمونة من مال وقف  
أو يتيم أو معدة فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه  
لا غير لتأويل العقد انتهى فليحفظ. ( يفتى بالضمان في غصب عقار الوقف  
وغصب منفعه ) أو اتلافها كما لو سكن بلا اذن أو أسكنه المتولى بلا أجر كان  
على الساكن أجر المثل ولو غير معد للاستغلال به يفتى صيانة للوقف وكذا  
منافع مال اليتيم درر ( وكذا ) يفتى ( بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء  
فيه ) حاوي القديسي ومتى قضى بالقيمة شري بها عقارا آخر فيكون وقفا  
بدل الاول ( و ) الذي ( تقبل فيه الشهادة ) حسبة ( يدون الدعوى ) أربعة  
عشر منها الوقف على ما في الاشباه لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله  
تعالى ببقى الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخانية ينبغي لا اتفاقا  
وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التارخانية  
ان هو حق الله تعالى تقبل والا لا الا بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث

فيه ابن الشحنة ووفق المصنف بقبولها مطاقا لثبوت أصل الوقف لما له للفقراء،  
وباشتراط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمة مستحق  
ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للفقراء قلت ومنه أنه  
لو ادعى استحقاق مع أنها لا تسمع منه على المفتى به الا بتولية كما مر  
فتدبر وفي الاشباه لنا شاهد حسبة في أربعة عشر وليس لنا مدع حسبة الا  
في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتى به لا  
الا بتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى اولى انتهى وقد مر فتنبه (ويشترط)  
في دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف قديما (في الصحيح) بزازية  
لأنه لا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادية تقبل (و) تقبل فيه (الشهادة على  
الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة) لاثبات أصله وان  
صرحوا به أى بالتسامع في المختار ولو الوقف على معينين حفظ الاوقاف القديمة  
عن الاستهلاك بخلاف غيره (لا) تقبل بالشهرة (ا) اثبات (شرائطه في الاصح)  
درر وغيرها لكن في المجتبى المختار قبولها على شرائطه أيضا واعتمده في  
المعراج وأقره الشرنبلالى وقواه في الفتح بقولهم يسلك بمنقطع الثبوت  
المجهولة شرائطه ومصادره ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه أن  
ذلك للضرورة والمدعى أهم بحر (وبيان المصرف) كقولهم على مسجد كذا  
(من أصله) لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامع (وبعض مستحقه)  
وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشباه قلت وكذا لو ثبت اعساره  
في وجه أحد الغرماء كما سيجىء فتأمل وقالوا تقبل بينة الافلاس لغية المدعى  
وكذا بعض الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كذا والامان

والقود وولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسامين والتتبع يقتضى  
عدم الحصر ثم انما ينتصب أحد الورثة خصما عن الكل لو فى دعوى دين  
لا عين مالم تكن بيده فليحفظ. ( ينتصب خصما عن الكل ) أى اذا كان  
وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احد منهم أو وكيله الدعوى على واحد  
منهم أو وكيله ( وقيل لا ) ينتصب فلا يصح القضاء الا بقدر ما فى يد  
الحاضرين ( وهذا ) أى انتصاب بعضهم ( اذا كان الاصل ثابتا والا فلا )  
ينتصب أحد المستحقين خصما وتماه فى شرح الوهبانية ( اشترى المتولى  
بمال الوقف دارا ) للوقف ( لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها فى  
الاصح ) لان للزومه كلاما كثيرا ولم يوجد ههنا ( مات المؤذن والامام ولم  
يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط ) لانه كالمصلحة ( كالقاضى وقيل لا )  
يسقط لانه كالأجرة كذا فى الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمة  
وظاهره ترجيح الاول لحكاية الثانى بقيل قلت قد جزم فى البغية تلخيص  
القنية بانه يورث بخلاف رزق القاضى كذا فى وقف الاشباه ومنهم النهر  
ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الأجرة حتى مات ان أجرها المتولى  
سقط وان أجرها الامام لاعمدية أخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب  
قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى السنة فصار كالجزية وموت القاضى قبل  
الحول ويحل للامام غلة باقى السنة او فقيرا وكذا الحكم فى طلبة العلم فى  
المدارس درر ونظم ابن الشحنة الغيبة المسقطه للمعلوم المقتضية للعزل ومنه  
وما ليس به منه ان لم يزد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر  
وقد أطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا لما قد مضى والحكم فى الشرع يسفر



قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم  
أما فيهما فلا يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي وفي  
المنظومة المحيية

لا تجز استنابة الفقيه لا	ولا المدرس لعذر حصلا
كذلك حكم سائر الارباب	أو لم يكن عذر فذا من باب
والمتولى لو لوقف أجرا	لكنه في صكه ما ذكر
من اى جهة تولى الوقفا	ما جوزوا ذلك حيث يلقى
ومثله الوصى اذ يختلف	حكمها في ذا على ما يعرف
بحسب التقليد والنصب فقس	كل التصرفات كي لا تلبس

قلت لكن للسيوطى رسالة سماها الضبابة في جواز الاستنابة وتقل  
الاجماع على ذلك فليحفظ ( ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ) لقيامه  
مقامه ولو جعله على أمر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلافا للثاني ولو  
جعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخصص وتمايه في  
الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثانى متأخر  
اشتركا بحر

﴿ فرع ﴾ طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر لانه مولى  
فيريد التنفيذ نهر

(ثم) اذا مات المشروط له بعد موت الواقف ولم يوص لاحد فولاية  
النصب ( للقاضى ) اذ لا ولاية لمستحق الا بتولية كما مر ( وما دام  
أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يحمل المتولى من الاجانب ) لانه

أشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم ( أراد المتولى اقامة غيره مقامه في حياته ) وصحته ( ان كان التفويض له ) بالشرط ( عاما صح ) ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل ( والا ) فان فوض في صحته ( لا ) يصح وان في مرض موته صح وينبغي أن يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا يضاء أشباه قال وسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للحا كم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحا كم فأجبت ان فوض في صحته فنعم وان في مرض موته لا ما دام المفوض له باقيا لقيامه مقامه \* وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال \* وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يفتى ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولا هما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه \* ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف أو القاضي صح والا لا ( باع دارا ) ثم باعها المشتري من آخر ( ثم ادعى أنني كنت وقفها أو قال وقف على لم تصح ) فلا يحلف المشتري ( ولو أقام بينة ) أو أبرز جحة شرعية ( قبلت ) فيبطل البيع ويلزم أجر المثل فيه لا في الملك لو استحق على المعتمد بزازية وغيرها وليس للمشتري حبسه بالثمن منية من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في تقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه واعتمد في الفتح والبحر أنه ان ادعى وقفا محكوما بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب تبعا للكنز وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلي قال وهو أحوط وفي دعوى المنظومة المحيية وهذا في وقف هو حق

الله تعالى أما لو كان على العباد لم يجوز قلت قد قدمنا قبولها مطلقا لثبوت أصله  
لآله للفقراء فتدبر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وينتبه ويبطل البيع  
(الباني) للمسجد (أولى) من القوم (بنصب الامام والمؤذن في المختار الا  
إذا عين القوم أصلاح ممن عينه) (الباني) (صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه)  
فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له أو على مكان هياه لبناء مسجد أو مدرسة  
صح (في الاصح) وتصرف الغلة للفقراء الى أن يولد لزيد أو يبني المسجد  
عمادية زاد في النهر وينبغي أنه لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع  
طلابه فدرس في غيرها لتعذر التدريس فيها أن تصرف العلوقة له لا للفقراء  
كما يقع في الروم

فروع مهمة حدثت للفتوى (أرصد الامام أرضا على ساقية ليصرف  
خراجها لكلفتها فاستغنى عنها لخراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هي ملك  
هل يصح أجاب بعض الشافعية بأن الارصاد على الملك ارصاد على المالك  
يعنى فيصح حينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت لما في الحاوى الحوض  
إذا خرب صرفت أوقافه في حوض آخر فتدبر \* دار كبيرة فيها بيوت وقف  
بيتا منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتقائه فآل الوقف  
الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الافتاء أخذا من  
خلاف المذكور في الذخيرة لكن في الخانية أوصى لرجل بمائ للفقراء بمال  
والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم \*  
استأجر دارا موقوفة فيها أشجار مثمرة هل له الأكل منها الظاهر أنه اذا لم يعلم  
شرط الواقف لم ياكل لما في الحاوى غرس في المسجد أشجارا ثمران غرس



للسبيل فلكل مسلم الاكل والاقتباع لمصالح المسجد \* قولهم شرط الواقف  
 كنص الشارع أى فى المفهوم والدلالة ووجوب العمل به فيجب عليه خدمة  
 وظيفته أو تركها لمن يعمل والا أثم لاسيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من  
 النهرو فى الاشياء الجامكية فى الاوقاف لها شبه الاجرة أى فى زمن المباشرة  
 والحل للاغنياء وشبه الصلة فلو مات أو عزل لا تسترد المعجلة وشبه الصدقة  
 لتصحيح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وتمامه فيها \* يكره  
 اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيار  
 ومنه يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ \*  
 ليس للقاضى أن يقرر وظيفة فى الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر  
 الاخذ الا النظر على الوقف بأجر مثله قنية \* تجوز الزيادة من القاضى على  
 ما لو لم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقياً ثم قال بعمد ورقتين والخطيب  
 يباحق بالامام بل هو امام الجمعة قات واعتمده فى المنظومة المحبية وتقل عن  
 المبسوط أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى  
 ومزارع فيعمل بأمره وان غاير شرط الواقف لان أصلها لبیت المال \* يصح  
 تعليق التقرير فى الوظائف فلو قال القاضى ان مات فلان أو شغرت وظيفة  
 كذا فقد قررته فيها صح \* ليس للقاضى عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين  
 حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى \* الناظر اذا آجر انسانا فهرب ومال الوقف  
 عليه لم يضمن ولو فرط فى خشب الوقف حتى ضاع ضمن \* لا تجوز الاستدانة  
 على الوقف الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فيجوز بشرطين  
 الاول اذن القاضى فلو يبعد منه يستدين بنفسه الثانى أن لا تيسر اجارة العين

والصرف من أجرتها والاستدانة القرض والشراء نسيئة وهل للمتولى شراء  
متاع فوق قيمته ثم يبعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم \* أقر  
بأرض في يد غيره أنها وقف وكذبه ثم ملكها صارت وقفاً \* يعمل بالمصادقة على  
الاستحقاق وإن خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلوا أقر المشروط  
له الربح أو النظر أنه يستحقه فلان ذونه صح ولو جعله لغيره لا وسيجيء آخر  
الافرار ولا يكفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لابد من اثبات نسبه وسيجيء  
في دعوى ثبوت النسب \* متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر  
منهما عندنا لانه ناسخ للاول \* الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا  
والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بثم فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف  
الاشباه وتماه في القاعدة التاسعة \* متى وقف حال صحته وقال على الفريضة  
الشرعية قسم على ذكورهم وانا هم بالسوية هو المختار المنقول عن الاخبار كما  
حققه مفتى دمشق يحيى ابن المنقار في الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية  
ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعى وقفية مكان وجب  
نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم علمه وللمتولى أجر مثله ولو بى المشتري  
أو غرس فذلك لها فيسلك معهما بالاتفاق للوقف وفى البرازية معزيا للجامع  
انما يرجع بقيمة البناء بعد تقضيه ان سلمه المشتري للبائع وان أمسكه لم يرجع  
بشئ بخلاف ما لو استحق المبيع او اتقطع ثبوته فما كان فى دواوين القضاة  
اتباع والا فمن برهن على شئ حكم له به والا صرف للفقراء مالم يظهر وجه  
بطلانه بطريق شرعى فيعود للملك واقفه أو وراثته أو لبيت المال فلو وقفه السلطان

عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح \* لو شهد المتولى مع آخر  
 بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها \* لا تلزم المحاسبة في كل  
 عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متهما يجبره على التمين  
 شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه بخلفه قنية قلت وقد منافي الشريعة  
 أن الشريك والمضارب والوصي والمتولى لا يلزم بالتفصيل وأن غرض قضائنا  
 ليس الا الوصول لسحت المحصول \* لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله بلا  
 يمين لكن أفتى المنلا أبو السعود أنه ان ادعى الدفع من غلة الوقف لمن نص  
 عليه الواقف في وقفه كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام  
 بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع  
 باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو  
 تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشباه قلت وسيجي  
 في العارية معزيا لأخي زاده لو آجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمنصوب  
 في الاصح وهل يملك المعزول مصادقة المستأجر على التعمير قيل نعم قال  
 المصنف والذي ترجح عندي لا \* ليس للمتولى أخذ زيادة على ما فرر له الواقف  
 أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف  
 الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتشى برد الرشوة على الراشي غب  
 الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الوصايا  
 ومر أيضا أن للمتولى أجر مثل عمله فتدبه \* لو وقف على فقراء قرابته لم  
 يستحق مدعيها ولو وليا لصغير الا بيينة على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا  
 قضى له استحققه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط



السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته ما دامت عزبا فمات وتزوجت وطلقت هل  
ينقطع حقها بالتزويج أجاب نعم قلت وكذا الوقف على أمهات أولاده الامن  
تزوج أو على بنى فلان الا من خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو  
على بنى فلان ممن تعلم العلم قترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له الا أن  
يشرط أنه لو عاد فله فليحفظ خزانة المفتين وفي الوهبانية قضى بدخول ولد  
البنت بعد مضي السنين فله غلة الآتى لا الماضى لو مستهلكة \* وقف على  
بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء أو على ولده له الكل لانه مفرد  
مضاف فيعم \* للمتولى الاقالة لو خيرا \* أجر بعرض معين صح وخصاه بالنقود \*  
للمستأجر غرس الشجر بلا اذن الناظر اذا لم يضر بالارض وليس له الحفر  
الا باذن ويأذن لو خيرا والا لا \* وما بناه مستأجر أو غرسه فله ما لم ينوه  
للووقف والمتولى بناؤه وغرسه للوقف ما لم يشهد أنه لنفسه قبله \* ولو أجر  
لابنه لم تجز خلافا لهما كعبده اتفاقا هذا لو باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا  
الوصى بخلاف الوكيل \* وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه الشافعى اذا  
لم يكن فى طلب الحديث ويدخل الحنفى كان فى طلبه أولا بزاية أى لكونه  
يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس \* وجاز على حفر القبور والا كفان  
لا على الصوفية والعميان فى الاصح \* واو شرط النظر الارشد فالارشد من  
أولاده فاستويا اشتركا به أفق الملا أبو السعود معللا بان أفعل التفضيل  
ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفى النهر عن الاسعاف شرطه لأفضل  
أولاده فاستويا فلا سبهم ولو أحدهما أورع والآخر أعلم بأمر الوقف فهو  
أولى اذا أمن خيانتة انتهى جوهره وكذا لو شرطه لارشدكم كافى أقيم الوسائل

ولو ضم القاضي للقيم ثقة أى ناظر حسبة هل للاصيل أن يستقل بالتصرف لم  
أره وأفتى الشيخ الاخ انه ان ضم اليه خيانة لم يستقل والا فله ذلك وهو  
حسن نهر وفي فتاوى مؤيد زاده معزيا للخانية وغيرها ليس للمصرف بالتصرف  
بل الحفظ \* ليس للمتولى أن يستدين على الوقف للعمارة الا باذن القاضي \*  
مات المتولى والجباة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يئنه لهم صدقوا بيمينهم  
لانكارهم الضمان \* لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز  
الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والامام والمعلم وان كانوا أصحاه  
جوهرية وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه ما دام حيا ثم اولده فلان ما عاش  
ثم بعده للاعف الارشد من أولاده فالهاء تنصرف للابن لا للواقف لان  
الكناية تنصرف لأقرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك مسائل ثلاث  
وقف على زيد وعمرو ونسله فالهاء لعمر فقط وقفت على ولدى وولد  
ولدى الذكور فالذكور راجع لولد الولد فحسب وعكسه وقفت على بنى زيد  
وعمر ولم يدخل بنو عمرو لانه أقرب الى زيد فيصرف اليه هذا هو الصحيح  
قلت وقد من أن الوصف بعدم متعاطفين للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات  
وقولهم ينصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط المصرح به  
والاستثناء بمشيئة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف  
الى ما يليه نحو جاء زيد وعمرو العالم الى آخره فليحفظ وفي المنظومة المحيية قال  
والوصف بعد جل اذا أتى يرجع للجميع فيما ثبتنا  
عند الامام الشافعي فيما ان كان ذا العطف بواو أما  
ان كان ذا عطف بثم وقما الى الاخير باتفاق وجما

ولو على البنين وقفا يجعل  
 وولد الابن كذلك البنت  
 لو وقف الوقف على الذرية  
 يقسم بين من علا والاسفل  
 وتنقض القسمة في كل سنة  
 ولو على أولاده ثم على  
 ولقا فقالوا ليس في ذا يدخل  
 بنى أولادي كذا أقاربي  
 يشترك الاناث والذكور  
 فان في ذاك البنات تدخل  
 يدخل في ذرية بثب  
 من غير ترتيب فبما السوية  
 من غير تفضيل لبعض فاقبل  
 ويقسم الباقي على من عينه  
 أولاد أولاد له قد جملا  
 أولاد بنته على ما ينقل  
 واخوتي ولفظ آباءى احسب  
 فيه وذاك واضح مسطور

ومما يكثر وقوعه مالو وقف على ذريته مرتبا وجعل من شرطه أن  
 من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فهل له حظ أبيه لو  
 كان حيا ويشارك الطبقة الاولى أولا أفنى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي  
 وهذه المخالفة واجبة كما أفاده ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه  
 ذكر بعد ورقتين أن بعضهم يعبر بين الطبقات ثم وبعضهم بالواو فبالواو  
 يشارك بخلاف ثم فراجعته متأملا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن السبكي  
 واقعيتين أخريين يحتاج اليهما ولم يزل العلماء متحيرين في فهم شروط الواقفين  
 الا من رحم الله ولقد أفيت فيمن وقف على أولاد الظهور دون الاناث  
 فمات مستحقة عن ولدين أبوها من أولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها لهما  
 لصدق كونهما من أولاد الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الاسعاف وغيره  
 وفي الاسعاف والتارخانية لو وقف على عقبه يكون لولده وولد ولده أبدا



ما تناسلوا من أولاد الذكور دون الاناث الا أن يكون أزواجهن من ولد  
ولده الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من  
كان أبوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي  
في الوصايا أنه لو أوصى لآله أو جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل  
آبائه ولا يدخل أولاد البنات وأنها لو أوصت الى أهل بيتها أو لجنسها لا  
يدخل ولدها الا أن يكون أبوه من قومها لان الولد انما ينسب لآبيه لا لأمه  
قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على أولاد الظهور دون أولاد البطون  
فمات مستحقة عن ولدين أبوهما من أولاد الظهور هل ينتقل نصيبها لهما  
فأجبت نعم ينتقل نصيبها لهما لصدق كونهما من أولاد الظهور باعتبار  
والدهما المذكور والله أعلم

### فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله  
وعقبه جعل ريعه لنفسه أيام حياته ثم وثم جاز عند الثاني وبه يفتي كجعله  
لولده ولكن يختص بالصلي ويعم الانثى ما لم يقيد بالذكور ويستقل به الواحد  
فان انتفى الصلي فللفقراء دون ولد الولد الا أن لا يكون حين الوقف صلي  
فيختص بولد الابن ولو أنتى دون من دونه من البطون ودون ولد البنت  
في الصحيح ولو زاد وولد ولدى فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطن الثالث  
عم نسله ويستوى الاقرب والا بعد الا أن يذكر ما يدل على الترتيب كما لو  
قال ابتداء على أولادي بلفظ الجمع أو على ولدي وأولاد أولادي ولو قال على

أولادى ولكن تنماهم فمات أحدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على امرأته  
وأولاده ثم مات لم يختص ابنها بنصيبها إذا لم يشترط رد نصيب من مات  
منهم الى ولده ولو قال على بنى أو على اخوتى دخل الاناث على الاوجه وعلى  
بناتى لا يدخل البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط أو قال على بناتى وله  
بنون فالغلة للمساكين ويكون وفقا منقطعا فان حدث ما ذكر عاداليه ويدخل  
في قسمة الغلة من ولد لدون نصف حول مذ طلوع الغلة لا لأكثر الا اذا  
ولدت مباته أو أم ولده الممتقة لدون سنتين لثبوت نسبه بلا حل وطئها فلو  
يحل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية ان لم يرب  
البطون وان قال للذكر كائنين فكما قال فلو وصية فرض ذكر مع الاناث  
وأنتى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من  
فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى ونسلى أبدا وكلمات واحد  
منهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله حيهم وميتهم بالسوية ونصيب  
انثى اولده أيضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير  
نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سككت عنه يكون راجعا  
لاصل الغلة لا للفقراء ما دام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده أبدا ولو أنثى  
والعقب للولد وولده من الذكور أى دون الاناث الا أن يكون أزواجهن من  
ولد ولده الذكور وآله وجنسه وأهل بيته كل من يناسبه الى أقصى أب له فى  
الاسلام وهو الذى أدرك الاسلام أسلم أولا وقرابته وارحامه وأنسابه كل  
من يناسبه الى أقصى أب له فى الاسلام من قبل أبويه سوى أبويه وولده  
لصلبه فانهم لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا من علامتهم أو سفلى عندهما خلافا

لمحمد فعدّهم منها وان قيده بفقرائهم يعتبر الفقر وقت وجود الغلة وهو المجوز  
 لأخذ الزكاة فلو تأخر صرفها سنين لمعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير  
 شارك المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلات انما  
 تملك حقيقة بالقبض وطروء الغنى والموت لا يبطل ما استحقه وأما من ولد  
 منهم لدون نصف حول بعد مجيء الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه  
 فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لاشيء له والحمل لا  
 شيء له ولو قيده بصلحتهم أو بالأقرب فالأقرب أو فلاحوج أو بمن  
 جاوره منهم أو بمن سكن مصر تقيده الاستحقاق به عملا بشرطه  
 وتمايه في الاسعاف ومن احوجه حوادث زمانه الى ما خفي من مسائل  
 الاوقاف فليُنظر الى كتاب الاسعاف المخصوص باحكام الاوقاف المانخص  
 من كتاب هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ  
 ابراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي الحنفي تزيل القاهرة بعد دمشق  
 المتوفى في أوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو أيضا  
 صاحب الاسعاف والله أعلم (قول الاشباه) اختلاف الشاهدين مانع الا  
 في احدى وأربعين قال في زواهر الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف  
 قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وأنا  
 أذكرها سردا فاقول (الاولى) شهد أحدهما أن عليه ألف درهم وشهد  
 الآخر أنه أقر بالف درهم تقبل (الثانية) ادعى كرتحنة جيدة شهد أحدهما  
 بالجودة والآخر بالرديّة تقبل بالرديّة ويقضى بالآقل (الثالثة) ادعى مائة  
 دينار فقال أحدهما نيسابورية والآخر بخارية والمدعى يدعى نيسابورية



وهي أجود يقضى بالبخارية بلا خلاف (الرابعة) لو اختلفا في الهبة والعطية (الخامسة) لو اختلفا في انفظ النكاح والتزويج (السادسة) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبدا على أن يزيد ثلث غلتها وشهد آخر أن يزيد نصفها تقبل على الثلث (السابعة) ادعى أنه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر بذلك تقبل (الثامنة) شهد أحدهما أنها جاريتها والآخر أنها كانت له تقبل (التاسعة) ادعى الفاء مطلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والآخر بالف وديعة تقبل (العاشرة) ادعى الإبراء فشهد أحدهما به والآخر أنه هبة أو تصدق عليه أو حله جاز (الحادية عشر) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها والآخر بالبراءة جاز وثبت الإبراء (الثالثة عشر) شهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على اقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل (الرابعة عشر) شهد أحدهما أنه غصبه منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حبلى منه تقبل (السادسة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له وقال الآخر أنه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) أنكر اذن عبده فشهد أحدهما على اذنه في الثياب والآخر في الطعام يقبل (التاسعة عشر) اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه أقر بالعريه أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق (العشرون) شهد أحدهما أنه قال لعبده أنت حر والآخر أنه قال ازادى

تقبل ( الحادية والعشرون ) قال لا مر أنه ان كلمت فلانا فانت طالق فشهد  
أحدهما أنها كلمته غدوة والآ خر عشية طلقت ( الثانية والعشرون ) ان طلقناك  
فمبدي حر فقال أحدهما طلقها اليوم والآ خر أنه طلقها أمس يقع الطلاق  
والعتاق ( الثالثة والعشرون ) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة والآ خر أنه  
طلقها اثنتين البتة يقضى بطلقتين ويملك الرجعة ( الرابعة والعشرون ) شهد  
أحدهما أنه أعتق بالعربية والآ خر بالفارسية تقبل ( الخامسة والعشرون ) اختلفا  
في مقدار المهر يقضى بالاقل ( السادسة والعشرون ) شهد أحدهما أنه وكله  
بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد الآ خر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء  
آ خر تقبل في دار اجتماعا عليه ( السابعة والعشرون ) شهد أحدهما أنه وقفه في  
صحته والآ خر بانه وقفه في مرضه قبلا ( الثامنة والعشرون ) لو شهد شاهد أنه  
أوصى اليه يوم الخميس وآ خر يوم الجمعة جازت ( التاسعة والعشرون ) ادعى  
مالا فشهد أحدهما أن المحتال عليه أقال غريمه بهذا المال تقبل ( الثلاثون )  
شهد أحدهما أنه باعه كذا الى شهر وشهد الآ خر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل  
( الحادية والثلاثون ) شهد أحدهما أنه باعه بشرط الخيار يقبل فيهما ( الثانية  
والثلاثون ) شهد واحد أنه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة  
وآ خر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما ( الثالثة والثلاثون ) شهد أحدهما  
أنه وكله بالقبض والآ خر أنه جراه تقبل ( الرابعة والثلاثون ) شهد أحدهما  
انه وكله بقبض والآ خر أنه سلطه على قبضه تقبل ( الخامسة والثلاثون )  
شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآ خر أنه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل  
( السادسة والثلاثون ) شهد أحدهما أنه وكله بطلب دينه والآ خر بتقاضيه

تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل  
 (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر أنه أمره بأخذه  
 أو أرسله ليأخذه تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل  
 (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في  
 وقفه في صحته أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفه  
 على زيد والآخر بوقفه على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى قلت  
 وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل \* منها لو اختلفا في تاريخ  
 الرهن بأن شهد أحدهما أنه رهن يوم الخميس والآخر أنه رهن يوم الجمعة  
 تسمع عندهما خلافا لحمد جواهر الفتاوى \* ومنها لو اتفق الشاهدان على  
 الاقرار من واحد بمال واختلفا فقال أحدهما كنا جميعا في مكان كذا وقال  
 الآخر كنا في مكان كذا تقبل \* ومنها لو قال أحدهما والمسئلة بحالها كان ذلك  
 بالغداة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل وهما في الرلوالجية \* ومنها شهدا  
 على رجل أنه طلق امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوحته بنت فلان  
 والآخر يقول ما عيناها أني أعلم واشهد أن المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان  
 قد طلقها وأخرجها من داره قبل هذا التطلاق قال نخر الدين إذا شهدا على  
 الطلاق إلا أنه عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الآخر التي هي  
 في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر  
 الفتاوى \* ومنها ادعى ملك داره فشهد له أحدهما أنها له أو قال ملكه وشهد  
 الآخر أنها كانت ملكه تقبل منية المفتي \* ومنها ادعى ألفين أو ألفا وخمسمائة  
 فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة قضى له بالألف إجماعا منية \* ومنها



لو شهد أن له على هذا الرجل ألف درهم وشهد أحدهما أنه قد قضا المطلب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فإن شهادتهما على الألف مقبولة ولو أجنبية \* ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها جاريته غصبها منه هذا وشهد الآخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة بجمع الفتاوى \* ومنها شهدا بسرقة بقرة واختلفا في كونها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين \* ومنها شهد أحدهما بكفالة والآخر بمحوالة تقبل في الكفالة لأنها أقل جامع الفصولين \* ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها والآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الأخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه أيضا \* ومنها شهدا بوكالة وزاد أحدهما أنه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل وهي منه أيضا \* ومنها ادعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها لان زوجها دفعها إليها عوضا عن الدستيان وشهد الآخر أنها تملكها لان زوجها أقر أنها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لم يشتره فكأنهما شهدا أنه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالعقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعها عوضا والآخر باقراره أنه دفعها عوضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهد أحدهما بالبيع والآخر باقراره به وهي في جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي \* ( في الاشباه السكوت كالنطق في مسائل ) عدد منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر مسثلتين ( الأولى ) مسألة السكوت في الإجارة قبول ورضا كقوله لسا كن داره اسكن بكذا والافانقل فسكت لزمه المسمى وذكره المؤلف في

الاجارة ( الثانية ) سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره سكوته  
عند وضعه بين يديه فانه قبول دلالة اهـ وزاد عليها في زواهر الجواهر  
مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته فقال  
وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البزازية الفتوى على عدم سماع الدعوى  
في القريب والزوجة اهـ وصحح قاضيخان انها تسمع فليتاكمل عند الفتوى قلت  
ويزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه  
زرعا وبناء وعزينا للبرازي وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها فالمعجب  
من صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدر كلام البزازية وترك الآخر \*  
ومنها لو تزوجت من غير كف، فسكت الولي حتى ولدت كان سكوته  
رضا زيلعي \* ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير أمره فهناه القوم وقبل  
التهنئة فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة \* ومنها أن الوكالة تثبت  
بالصريح ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن العم لك كبيرة اني أزوجه لك من  
نفسى فسكتت فزوجها جاز ذكره المؤلف في بحره من بحث الاولياء \*  
ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادات البحر قال  
ويكتفى بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوته تزكية للشاهد لما  
في الملتقط وكان الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المزكي مريضا  
فعاده القاضي وسأله عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله فسكت فقال أسألك  
ولا تجيبني فقال المعدل أما يكفيك من مثلي السكوت قلت قد عد هذه في  
الاشباه معزيا لشهادات شرحه فكيف تكون زائدة نعم زاد تقييده بكونه  
من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد \* ومنها لو أن العبد خرج لصلاة

الجمعة فرآه مولاہ فسکت حل ۱۱ الخروج لها لان السكوت بمنزلة الرضا كما في  
 جمعة البحر \* ومنها ما في القنية بعد ان رقم بعلامة ( قع عت ) ولو زفت اليه  
 بلا جهاز فله أن يطالب بما بعث اليها من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله  
 المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم ( نج ) يفتى بأنه اذا لم تجهز بما يليق فله  
 استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف  
 زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذله شيء \*  
 ومنها اذا أبرأه فسكت صبح ولا يحتاج الى القبول هكذا اذكره البرهان في  
 الاختيارات في كتاب الافرار \* ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتهن  
 الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم  
 من الاشباه أول القاعدة \* الحمد لله العزيز الوهاب \* وهو أعلم بالصواب \*  
 ( قول الاشباه يحلف المنكر في احدى وثلاثين مسألة بينها في الترح ) قال  
 الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها المسماة بتدوير البصائر على الاشباه والنظائر  
 ( أقول ) قال في شرحه المحال عليه ثم اعلم أن المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف  
 عنده على الاشياء التسعة وفي الخاتمة أنه لا يستحلف في احدى وثلاثين  
 خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا اختصارا التسعة \*  
 وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندهما يستحلف الاب في الصغيرة \*  
 وفي تزويج المولى أمته خلافا لهما \* وفي دعوى الدائن الايضاء فانكره لا  
 يحلف \* وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسئلتين  
 كالوصي \* وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل اشترى منه فافر  
 به لاحدهما وأنكر للآخر لا يحلفه وكذا لو أنكرهما حلف لاحدهما فنكل



وقضى عليه لم يحلف الآخر \* وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد  
 فافر لاحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يحلف للآخر \* وفيما  
 اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فافر به لاحدهما او حلف لاحدهما  
 فنكل لا يحلف للآخر \* وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والآخر  
 الشراء فافر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحد هذين  
 الاجارة والآخر الشراء فافر بها وأنكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان  
 شئت فانتظر اتقضاء المدة اوفك الرهن وان شئت فافسخ \* وفيما اذا ادعى  
 احدهما الصدقة والقبض والآخر الشراء فافر لاحدهما لا يحلف \* وفيما اذا ادعى  
 كل منهما الاجارة فافر لاحدهما أو نكل لا يحلف بخلاف ما اذا ادعى كل منهما  
 على ذي اليد النصب منه فافر لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل يحلف للثاني  
 كما لو ادعى كل منهما الايداع فافر لاحدهما يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف  
 ماله عليك كذا ولا قيمته وهي كذا وكذا \* وفيما اذا ادعى البائع رخصا الموكل  
 بالعيب لم يحلف وكيله \* وفيما اذا أنكر توكيله له بالنكاح \* وفيما اذا اختلف  
 الصانع والمستصنع في الأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع  
 على رجل أنه استصنعه في كذا فأنكر لا يحلف \* الحادية والثلاثون لو ادعى  
 أنه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبانحصومة فأنكر لا يستحلف المديون على  
 قوله خلافا لهما هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يستحلف في قولهم جميعا اه  
 وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر  
 لزمه اذا أنكره يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري  
 عيبا فأراد أن يرده بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضي

بالعيب لا يحلف فاذا أقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد \* الثانية لو ادعى  
 على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر لزمه \* الثالثة الوكيل بقبض الدين إذا  
 ادعى المديون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف  
 وان أقر لزمه انتهى \* وزدت على الواحد والثلاثين السابقة \* البائع إذا أنكر قيام  
 العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقر به لزمه كما مر في خيار العيب \* والشاهد  
 إذا أنكر رجوعه لا يستحلف ولو أقر به ضمن ما تلف بها \* والسارق إذا  
 أنكرها لا يستحلف للقطع ولو أقر بها فطعم وكذا قال الاسيبجاني ولا يستحلف  
 الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمسجد والاوقاف  
 الا إذا ادعى عليهم العقد فيحلفون حينئذ انتهى \* (قلت وزدت على ما ذكره  
 مسائل) \* الاولى لو ادعى على رجل شيئاً وأراد استحلافه فقال المدعى  
 عليه هو لا بنى الصغير فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه اليمين في قولهم  
 جميعاً فاذا استحلف فنكل والمدعى أرض يقضى بالارض للمدعى ثم ينتظر  
 بلوغ الصبي ان صدق المدعى كان كما قال وان كذبه ضمن الوالد قيمة الارض  
 وتأخذ الارض من المدعى وتدفع للصبي وهذا بمنزلة مالو أقر لغائب لم يظهر  
 جحود ولا تصديقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت وعلى الاول رجوع  
 هذه الى قول المصنف ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما أقر بها للصبي  
 ظهر أنها من ماله وفيه تأمل \* الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفيع فأنكر  
 المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلاً اشترى داراً فحضر الشفيع  
 فأنكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا بينة فلا يمين على  
 المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك \*

الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو ثوب ادعاه رجلان فقدماه الى  
القاضي فأقر به لأحدهما ثم أراد الآخر تحليفه فإن ادعى ملكا مرسلا أو  
شراه من جهته لم له يكن له أن يحلفه فإن ادعى عليه الغصب فله تحليفه لأنه  
لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل \* الرابعة لو اشترى الاب  
لابنه الصغير داراً ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين  
كما في كثير من كتب المذهب \* الخامسة لو ادعى السارق أنه استهلك المسروق  
ورب المسروق أنه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قال أبو الليث في  
النوازل وسئل أبو القاسم عن السارق إذا استهلك المسروق بعد ما قطعت  
يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع  
قيل له فإن قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عندك  
هل يحلف قال يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين عليه \* السادسة  
إذا وهب لرجل شيئاً وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب  
فالقول قوله ولا يمين عليه كما في الخانية وغيرها \* السابعة ادعى عليه أنك  
وصى فلان الميت فانكر لا يحلف \* الثامنة ادعى عليه أنك وكيل فلان فانكر  
أنه وكيل فلان لا يحلف وهما في البرازية \* التاسعة قال الواهب اشترطت  
المعوض وقال الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين \* العاشرة اشترى  
العبد شيئاً فقال البائع أنت محجور وقال العبد أنا مأذون فالقول له بدون  
اليمين \* الحادية عشر إذا اشترى عبد من عبد فقال أحدهما أنا محجور وقال  
الآخر أنا وأنت مأذون لنا فالقول له بلا يمين \* الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم



فرده المشتري عليه بعب فقال القاضي أبرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شئ يدعى عليه \* الثالثة عشر لو طالب أبو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة أو كبيرة بكر أو ولو اختلف الأب والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والنس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه يحلف وذكر الخصاص أنه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية \* الرابعة عشر اشترى أمة فادعى أن لها زوجا فقال البائع لها زوج عدى فطلقها قبل البيع أو مات فالقول له بلا يمين كذا في السراجية والله تعالى أعلم \* وهذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه للشرف الغزى أيضا \* (قلت وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة آخر فنقول) \* الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تحليفه لا يحلف مجمع الفتاوى \* السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانها فجاء غريم آخر وادعى ديناً لنفسه فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو أقبر له لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى \* السابعة عشر رجل له على رجل ألف درهم فأقربها ثم أنكر إقراره هل يحلف بالله ما أقبرت قال الدبوسي نعم وقال الصفار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى \* الثامنة عشر دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضت وديعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لانه أقبر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى \*

التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأنكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني ابته وانه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يحلفه على ما يدعى لاييه من المال وقيل يستخلف على العلم الاول قول الامام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح القول الثاني انه يحلف ولو الجبىة \* ومنها المشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند القاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرئني منها فان حلف حلفت له ماله على شيء. اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو الجبىة \* ومنها لو أن رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه للقاضي وأراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب

﴿ فائدة ﴾ قلت وبهذه مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين فليحفظ وقد أفاد الامام الحلواني أن الجهالة كما تمنع قبول البيينة تمنع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم والله تعالى أعلم

( قول الاشباه القاضي اذا قضى في مجتهد فيه فقد قضاؤه الا في مسائل الخ ) أى فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير على الاشباه والنظائر وقد ظفرت بمسائل آخر فزديتها تيمنا للفائدة وقسمتها على ثلاثة أقسام الاول ما لم يختلف مشايخنا فيه \* والثاني ما اختلفوا فيه \* والثالث ما لا نص

فيه عن الامام واختلف أصحابنا فيه وتعارضت فيه تصانيفهم ( فمن القسم الاول ) اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحققت منه وتمذر على البائع ردها قضى على البائع للمشتري بدار مثلها في المواضع والخطوة والذرع والبناء كقول عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر أبطله وألزم برد الثمن فقط الا أن يكون أحدث بناء أو غرسا فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ( ومنه ) حاكم قضى بطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحديث ( ومنه ) المحدود في قذف اذا قضى بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض آخر لا يراه أبطله ( ومنه ) مالو حكم أعمى ثم رفع لمن لم يره تقضه لانه ليس من أهل الشهادة والقضاء فوقها ( ومنه ) اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لا آخر تقضه لانه كالجنون وكذا ما أداه النائم في نومه ( ومنه ) الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لا آخر لا يمضيه ( ومنه ) الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ ( ومنه ) القضاء بخط شهود أموات لا ينفذ ( ومنه ) القضاء بجواز يبيع الدراهم بالدنانير نسيئة ( ومنه ) القضاء بشهادة أهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه تقضه ( ومنه ) اذا قضى بشئ ثم رفع لا آخر فنقضه ولم يبين وجه النقض أمضى النقض ( ومنه ) اذا باع رجل من آخر عبداً أو أمة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم بينة بانه كان موجودا عنده فرد القاضى على البائع ثم رفع حكمه لا آخر فانه يبطل الرد ويعيده للمشتري ( ومنه ) اذا حكم بتحريم بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر أبطل حكمه الاول لمخالفته لنص وربائبكم اللاتي في حجوركم الآية ( ومن القسم الثاني ) اذا اختلف الاصحاب



على قولين ثم أخذ الناس بأحد قوليه وتركوا الآخر فحكم القاضي بالتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني (ومنه) إذا وطئ أم امرأته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يرى خلافه لم يبطله ثم إن الزوج جاهل فهو في سعة وإن عالما لا يحل له المقام لأن القضاء لا يحلل ولا يحرم خلافا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى في رجل وطئ أم امرأته فقضى أن ذلك لا يحرمها ثم رفع لآخر فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا فالظاهر أن ذلك مذهبه أو قول الإمام لمخالفته لنص ولا تنكحوا وهو الوطء (ومنه) إذا قضى بخلاف مذهبه غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر أمضاه عند الإمام وقالوا ينقضه لأنه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه (ومنه) المديون إذا حبس لا يكون حبسه حجرا عليه وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع لآخر نقضه وقالوا ينفذه فلو حكم الثاني به نفذ ولا ينقض (ومنه) القسم الثالث إذا حكم بالشاهد واليمين في الأموال ثم رفع لحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الإمام لا لاختلاف الآثار (ومنه) إذا قضى بشهادة الأب لابنه أوجده ثم رفع لآخر لا يراه أمضاه عند الثاني وينقضه عند محمد (ومنه) إذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه أبطله لأنه مما يستشنع الناس ذكره في شرح الطحاوي (ومنه) رجل أعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند أبي يوسف وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام إنما الولاء لمن أعتق ولا يلزم مولى الموالاة لأنه مستحق بالمقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجية فاغتم هذا المقام فإنه من جواهر هذا

الكتاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم النصف  
الاول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وسلم

## كتاب البيوع

لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعقوبات شرع في حقوق  
العباد المعاملات ومناسبته للوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهنا اليه  
فكانا كبسيط ومركب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والثمن  
أنواعا أربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم مطلق مرابحة  
نولية وضعية مساومة ( هو ) لغة مقابلة شيء بشيء مالا أولا بدليل وشروه  
بثمن بخس وهو من الاضداد ويستعمل متعديا وبمن للتأكيد وباللام يقال  
بعملك الشيء وبعث لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي أي بلا  
رضاه وشرعا ( مبادلة شيء مرغوب فيه بمثل ) خرج غير المرغوب كتراب  
وميتة ودم ( على وجه ) مفيد ( مخصوص ) أي بإيجاب أو تعاط فخرج التبرع  
من الجانبين والهبة بشرط العوض وخرج بمفيد مالا يفيد فلا يصح بيع درهم  
بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة أحد الشريكين حصة داره بحصة  
الآخر صيرفية ولا اجارة السكنى بالسكنى أشباه ( ويكون بقول أو فعل  
أما القول فالإيجاب والقبول ) وهما ركنه وشرطه أهلية المتعاقدين ومحل  
المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء الماش والعالم وصفته مباح مكروه  
حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس ( فالإيجاب ) هو

( ما يذكّر أولاً من كلام ) أحد ( المتعافدين ) والقبول ما يذكّر ثانياً من  
 الآخر سواء كان بيعت أو اشتريت ( الدال على التراضي ) قيد به اقتداء بالآية  
 وبياناً للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره وإن انعقد ولم ينعقد مع الهزل  
 لعدم الرضا بحكمه معه هذا ويرد على التعريفين ما في التارخانية لو خرجا  
 معاً صح البيع لكن في القهستاني لو كانا معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى  
 الأول ما في الاشباه تكرار الإيجاب مبطل للأول إلا في عتق وطلاق على  
 مال وسيجيء في الصلح وفي المنظومة المحببة

وكل عقد بعد عقد جدداً فأبطل الثاني لأنه سدى

فالصلح بعد الصلح أصح باطلاً كذا النكاح ما عدا مسائل

منها الشراء بعد الشراء صححوا كذا كفالة على ما صرحوا

إذا المراد صاح في المحقق منها إذا زيادة التوثق

( وهما عبارة عن كل لفظين يثبتان عن معنى التملك والتملك ماضيين ) كعت  
 واشترت ( أو حالين ) كمضارعين لم يقرنا بسوف والسين كأيمك فيقول  
 أشتريه أو أحدهما ماضٍ والآخر حال ( و ) لكن ( لا يحتاج الأول إلى نية بخلاف  
 الثاني ) فإن نوى به الإيجاب للحال صح على الأصح والا لا إذا استعملوه  
 للحال كأهل خوارزم فكالماضي كأيمك الآن لتمحضه للحال وأما المتمحض  
 للاستقبال فكلامر لا يصح أصلاً إلا الأمر إذا دل على الحال كـ هذه بكذا  
 فقال أخذت أو رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ ( ويصح إضافة إلى  
 عضو يصح إضافة العتق إليه ) كوجه وفرج ( والا لا ) كظفر وبطن ( و )  
 كل مادل على معنى بيعت واشترت نحو ( قد فعلت ونم وهات الثمن ) وهولك



أو عبدك أو فداك أو خذه (قبول) لكن في الولو الجية ان بدأ البائع فقبل  
المشتري بنعم لم ينمقد لانه ليس بتحقيق وبمكسه صبح لانه جواب وفي القنية  
نعم بعد الاستفهام كرهل بعت منى بكذا بيع ان تقد الثمن لان النقد دايـل  
التحقيق واو قال بعتة فبلغه يافلان فبلغه غيره جاز فليحفظ ( ولا يتوقف شطر  
العقد فيه ) أى البيع ( على قبول غائب ) فلو قال بعت فلانا الغائب فبلغه فقبل  
لم ينمقد ( اتفاقا ) الا اذا كان بكتابة أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها ( كما ) لا  
يتوقف ( في النكاح على الاظهر ) خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة  
بخلاف الخلع والعق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يمين نهاية  
( وأما الفعل فالتعاطى ) وهو التناول قاموس ( فى خسيس ونفيس ) خلافا  
للكرخى ( ولو ) التعاطى ( من أخذ الجانبين على الاصح ) فتح وبه يفتى  
فيض ( اذا لم يصرح معه ) مع التعاطى ( بعدم الرضا ) فلو دفع الدراهم وأخذ  
البطاطيخ والبائع يقول لا أعطيها بها لم ينمقد كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصة  
وبرازية وصرح فى البحر بان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينمقد بهما  
البيع قبل متاركة الفاسد ففى بيع التعاطى بالاولى وعليه فيحمل ما فى الخلاصة  
وغيرها على ذلك وتماه فى الاشباه من الفوائد اذا بطل المتضمن بطل  
المتضمن والمبنى على الفاسد فاسد ( وقيل لا بد ) فى التعاطى ( من الاعطاء من  
الجانبين وعليه الاكثر ) قاله الطرسوسى واختاره البزارى وأفتى به  
الحلوانى واكتفى الكرمانى بتسليم البيع مع بيان الثمن فتحرر ثلاثة أقوال  
وقد علمت المفتى به وحررنا فى شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف  
بالتعاطى فليحفظ

﴿ فروع ﴾ ما يستجره الانسان من البيع اذا حاسبه على اثمانها بعد استهلاكها جاز استحسانا \* بيع البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع حظوظ الائمة لان مال الوانف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشباه وقنية ومفاده أنه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندي بحر وتمقبه في النهر وأفتى المصنف بطلان بيع الجامكية لما في الاشباه بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشباه لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف وفيها في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخالص لكن أفتى كثير باعتباره وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلو الحوائث فليس لرب الحانوت اخراجه ولا اجارتها لغيره ولو وقفا انتهى منحصرا وفي معين المفتى للمصنف معزيا لولوالجية عمارة في أرض بيعت فان بناء أو أشجارا جاز وان كرابا أو كربي أنهار أو نحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجز اه قلت ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الآز فراغا كالوظائف فايحور اه وسنذكره في بيع الوفاء ( وينعقد ) أيضا ( بلفظ واحد كما في بيع ) القاضى والوصى و ( الاب من طفله وشرائه منه ) فانه لو فور شفقتة جمعت عبارته كعبارتين وتماه في الدرر ( واذا أوجب واحد قبل الآخر ) بائعا كان أو مشتريا ( في المجلس ) لان خيار القبول مقيد به ( كل المبيع بكل الثمن أو ترك ) لئلا يلزم تفريق الصفقة ( الا اذا ) أعاد الايجاب والقبول أو رضى الآخر وكان الثمن

منقسما على المبيع بالاجزاء ككسب وموزون والا لا وان رضى الآخر لعدم جواز البيع بالحصص ابتداء كما حرره الواني أو ( بين ثمن كل ) كقوله بغيرهما كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ بعث عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشرع بلالية عن البرهان ( وما لم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب ) قبل القبول ( أو قام أحدهما ) وان لم يذهب ( عن مجلسه ) على الراجح نهروا بن الكمال فانه كمجلس خيار الخيرة وكذا سائر التمليكات فتح ( واذا وجد الزم البيع ) بلا خيار الا لعب أو رؤية خلافا للشافعي رضى الله عنه وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا احوال ثلاثة قبل قولها وبعده وبعدها واحدها واطلاق المتبايعين في الأول مجاز الأول وفي الثاني مجاز السكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه ( وشرط لصحته معرفة قدر ) مبيع وثمر ( ووصف ثمن ) كمصري أو دمشقي ( غير مشار ) اليه ( لا ) يشترط ذلك في ( مشار اليه ) لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويا قوبل بجنسه أو سلما اتفاقا أو رأس مال سلم لو مكىلا أو موزونا خلافا لهما كما سيجي.

﴿ فرع ﴾ لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج خير ويسمى خيار الكمىة لا خيار الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح

( وصح بثن حال ) وهو الاصل ( ومؤجل الى معلوم ) لثلا يفضى الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنافيه الا في السلم به يفتى ولو في قدره فلمدعى الاقل والبينة فيهما للمشتري ولو في مضيه فالقول والبينة للمشتري ويطول الاجل بموت المدين

لا الدائن



﴿ فروغ ﴾ باع بحال ثم أجله أجلا معلوماً أو مجهولاً كثيراً وحصاد صار ، وجلا منية \* له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتأجيل بزانية \* عليه ألف ثمن جعله ربه نجوماً إن أخل بنجم حل الباقي فلا مر كما شرط ملتقط وهي كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر وقوعه ما لو اشترى بقطع رائجة فكسدت بضرب جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ لا يمكن الحكام الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لأنها مالم يغاب غشها فجيدها ورد بها سوا اجماعاً ما غالب غشه فقيه الخلاف كما سيجي ، في فصل القرض فتنبه به أجاب سمدي أفندي وهذا اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد فتح و ( بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر ) لما فيه من ربا النساء كما سيجي ، في بابه ( و ) الاجل ( ابتداءً من وقت التسليم ) ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عنده خانية ( وللمشتري بثن مؤجل الى سنة منكورة ( أجل سنة ثانية ) منذ تسلم ( لمنع البائع الساعة ) عن المشتري ( سنة الاجل ) المنكورة تحصيلاً لفائدة التأجيل فلو معينة أو لم يمنع البائع من التسليم لاتفاقاً لان التقصير منه ( و ) الثمن المسمى قدره لا وصفه ( ينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد ) بلد العقد مجمع الفتاوى لانه المتعارف ( وان اختلفت النقود مالية ) كذهب شريفى وبندقى ( فسد العقد مع الاستواء في رواجها الا اذا بين ) في المجلس لزوال الجهالة ( وصح بيع الطعام ) هو في عرف المتقدمين اسم للحنطة ودقيقها ( كيلا وجزااً ) مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة ( اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم ) لشرطية معرفته كما سيجي ، ( أو كان بجنسه وهو دون نصف صاع )

اذ لا ربا فيه كما سيجيء (و) من المجازفة البيع (بأناء وحجر لا يعرف  
 قدره) قيد فيها وللمشتري الخيار فيهما نهر وهذا (اذا لم يحتمل) الاناء  
 (النقصان و) الحجر (التفتت) فان احتملها لم يجز كيجه قدر ما يـ بلا هذا  
 البيت ولو قدر ما يـ بلا هذا الطشت جاز سراج (و) صح (في) ما سمي  
 (صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا) مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة  
 عليه ويسمى خيار التكشف (و) صح (في الكل ان) كيت في المجلس  
 لزوال المفسد قبل تقريره أو (سمى جملة قفزاتها) بلا خيار لو عند العقد وبه  
 لو بعده في المجلس أو بعده عندهما وبه يفتى فان رضى هل يلزم البيع بالرضا  
 البائع الظاهر نعم نهر (وفسد في الكل في بيع ثلة) بفتح فتشديد قطع الغنم  
 (وثوب كل شاة أو ذراع) اف ونشر (بكذا) وان علم عدد الغنم في المجلس  
 لم ينقلب صحيحا عنده على الاصح ولو رضيا انعقد بالتعاطى ونظيره البيع  
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم (في كل معدود متفاوت) كابل وعبيد وبطيخ  
 وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كمصوغ أو ان بدائع ولو سعى عدد الغنم أو الذرع  
 أو جملة الثمن صح اتفاقا والضابط لكامة كل أن الافراد ان لم تعلم نهايتها فان  
 لم تؤد للجهالة فلا استغراق كيمين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد  
 اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شئ  
 عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاح فيهما في الكل بحروف النهر  
 عن العيون والشر نبلاية عن البرهان والقهستاني عن المحيط وغيره وبقولهما  
 يفتى تبسيرا (وان باع صبرة على أنها مائة ففيز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر  
 أخذ) المشتري (الأقل بحصته) ان شاء (أو فسخ) لتفرق الصفقة وكذا

كل مكيل او موزون ليس في تبعيضه ضرر ( وما زاد للبائع ) لوقوع العقد على قدر معين ( وان باع المذروع مثله ) على أنه مائة ذراع مثلا ( أخذ ) المشتري ( الاقل بكل الثمن أو ترك ) الا اذا قبض المبيع أو شاهده فلا خيار له لا نفاء الغرور نهر ( و ) أخذ ( الا كثر بلا خيار للبائع ) لان الذرع وصف لتعييه بالتبعيض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما أفاده بقوله ( وان قال ) في بيع المذروع ( كل ذراع بدرهم أخذ الاقل بحصته ) لصيرورته أصلا بافراده بذكر الثمن ( أو ترك ) لتفريق الصفقة ( وكذا ) أخذ ( الا كثر كل ذراع بدرهم أو فسخ ) لدفع ضرر التزام الزائد ( وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار ) أو حمام وصحجاء وان لم يسم جملتها على الصحيح لان ازالتهما بيدهما ( لا ) يفسد بيع عشرة ( أسهم ) من مائة سهم اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي لو تراضيا على تعيين الاذرع في مكان لم أره وينبغي انقلابه صحيحا لو في المجلس ولو بعده فبيع بالتعاطى نهر ( اشترى عددا من قيمى ) ثيابا أو غنما جوهرية ( على انه كذا فنقص أو زاد فسد ) للجهالة ولو اشترى أرضا على أن فيها كذا نخلا مشمرا فإذا واحدة فيها لا تثر فسد بحر ( كما لو باع عدلا ) من الثياب ( أو غنما واستثنى واحدا بغير عينه ) فسد ( ولو بعينه جاز ) البيع خانية ( ولو بين ثمن كل من القيمى ) بان قال كل ثوب منه بكذا ( ونقص ) ثوب ( صح ) البيع ( بقدره ) لعدم الجهالة ( وخير ) لتفريق الصفقة ( وان زاد ) ثوبا ( فسد ) للجهالة المزيد ولو رد الزائد أو عزله هل يحل له الباقي خلاف ( اشترى ثوبا ) تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت ككرباس لم تحل له الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه



نهر ( على انه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه بعشرة في عشرة و ) زيادة  
 ( نصف بلا خيار ) لانه أتفع ( و ) أخذه ( بتسعة في تسعة ونصف بخيار )  
 لتفرق الصفة وقال محمد يأخذه في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني  
 بتسعة ونصف به وهو أعدل الاقوال ببحر وأقره المصنف وغيره قلت لكن  
 صحيح القهستاني وغيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى

### فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل

الاصل أن مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدهما ما أفاده  
 بقوله ( كل ما كان في الدار من البناء ) يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً  
 يدخل بلا ذكر وذ كر الثانية بقوله ( أو متصلاً به تبعاً لها دخل في بيعها )  
 يعني أن كل ما كان متصلاً بالبيع اتصال قرار وهو ما وضعه لأن يفصله  
 البشر دخل تبعاً وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فاز من حقوقه ومرافقه  
 دخل بذكرها والا لا ( فيدخل البناء والمفاتيح ) المتصلة أغلاقها كضبة وكيلون  
 ولو من فضة لا القفل لعدم اتصاله ( والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة )  
 والرحى لو أسفلها مبنياً والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمراققتها ( في بيعها )  
 أي الدار وكذا بستانها كما سيجيء في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام  
 القدور لا القصاع وفي الحمار كافه ان اشتراه من المزارعين وأهل القرى لا لو  
 من الحمريين وتدخل قلاوته عرفاً ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاتان لا  
 رضيعاً أولاً به يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية أي كسوة مثلها يعطيها هذه  
 أو غيرها لاحتياجها إلا ان سلمها أو قبضها وسكت وتامه في الصيرفة ( ويدخل

الشجر في بيع الأرض بلا ذكر) قيد للمستلئين فبالذكر أولى (مشمرة كانت أولا) صغيرة أو كبيرة إلا اليابسة لأنها على شرف القلم فتتح (إذا كانت موضوعة فيها) كالبناء (للاقرار) فلو فيها صغار تقلم زمن الربيع إن من أصلها تدخل وإن من وجه الأرض لا إلا بالشرط ونماؤه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرم أدخل الوثائل المشدودة على الأوتاد المنصوبة في الأرض وكذا الأعمدة المدفونة في الأرض التي عليها أغصان الكرم المسماة بأرض الخليل بركانز الكرم وفي النهر كل ما دخل تبعاً لا يقابله شيء من الثمن لكونه كالوصف وذ كره المصنف في باب الاستحقاق قبل انسلم (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بالتسمية) إلا إذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الأصح شرح المجمع (و) لا (الثمر في بيع الشجر بدون الشرط) عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمر اتباعاً لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع إلا أن يشترطه المبتاع (ويؤمر البائع بقطعهما) الزرع والتمر (وتسليم المبيع) الأرض والشجر عند وجوب تسليمهما فلو لم ينقذ الثمن لم يؤمر به خانية (وإن لم يظهر) صلاحه لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجبر على تسليمه فارغاً (كألو أوصى بنخل لرجل وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار) من الرواية ولو الجية وما في الفصولين باع أرضاً بدون الزرع فهو للبائع باجر مثلاً محمول على ما إذا رضى المشتري نهر (ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً (ظهر صلاحها أولاً صح) في ألا صح (ولو برز بعضها دون بعض لا) يصح (في ظاهر المذهب) ومحمجه السرخسي وأفتى الحلواني بالجواز لو أخرج أكثر زيلماً (ويقطعها

المشتري في الحال) جبراً عليه ( وان شرط تركها على الاشجار ففسد ) البيع كشرط  
القطع على البائع حاوي ( وقيل ) قائله محمد ( لا ) يفسد ( اذا تناهت ) الثمرة  
للتعارف فكان شرطاً يقتضيه العقد ( وبه يفتي ) بخر عن الاسرار لكن في القهستاني  
عن المضمرات أنه على قولها الفتوى فتنبه قيد باشتراط الترك لانه لو شرها مطلقاً  
وتركها باذن البائع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان  
بمعد ما تناهت لم يتصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت  
الاجارة وطابت الزيادة لبقاء الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع فسدت  
لجهالة المدة ولم تطب الزيادة ملحق بالفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف  
الباطل كما حررناه في شرحه والحيلة أن يأخذ الشجرة . عاملة على أن له جزاً من  
الف جزء وأن يشتري أصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار ليكون  
الحادث للمشتري وفي الزرع والحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستأجر  
الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك يباقي الثمن وفي الاشجار الموجود  
ويحل له البائع ما يوجد فان خاف أن يرجع يقول على أني متى رجعت في  
الاذن تكون مأذونا في اترك شئني ماخصا ( ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد  
صح استثناءه منه ) الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها اشباه  
ثم فرع على هذه القاعدة بقوله ( فصح استثناء ) قفيز من صبرة وشاة معينة  
من قطيع و ( أرتال . معلومة من بيع ثمر نخلة ) لصحة ايراد العقد عليها ولو  
التمر على رؤوس النخل على الظاهر ( ك ) صحة ( بيع بر في سنبله ) بغير سنبل البر  
لاحتمال الربا ( وباقلأ . وأرز . وسهم في قشرها وجوز ووزو فستق في قشرها  
الاول ) وهو الاعلى وعلى البائع اخراجه الا اذا باع بما فيه وهل له خيار الرؤية



الوجه ثم فتح وانما يطل بيع منافي ثمر وقطن وضرع من نوى وحب وابن  
لانه معدوم عرفا ( واجرة كيل ووزن وعد وذرع على بائع ) لانه من تمام  
التسليم ( واجرة وزن ثمن وتقده ) وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة ( على  
مشتري ) الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء يردده بعيب الزيادة

﴿ فرع ﴾ ظهر بعد نقد الصراف ان الدراهم زيوف رد الاجارة وان  
وجد البعض فبقدره نهر عن اجارة البرازية وأما الدلال فان باع العين بنفسه  
باذن ربها فأجرته على البائع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف  
وتمامه في شرح الوهبانية ( ويسلم الثمن أولا في بيع سلعة بدنانير ودراهم )  
ان أحضر البائع الساعة ( وفي بيع سلعة بمثلها ) أو ثمن بمثله ( سلما معا ) ما لم يكن  
أحدهما دينارا كسلم وثن . ووجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من  
القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاجناس شرطا ثالثا وهو أن يقول  
خليت يديك وبين المبيع فلو لم يقله أو كان بعيدا لم يصر قابضا والناس عنه  
غافلون فانهم يشتررون قرية ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض  
على الصحيح وكذا الهبة والصدقة خانية وتمامه فيما علقناه على الملتقى ( وجدده )  
أي البائع الثمن ( زيوفا ليس له استرداد الساعة وحبسها به ) لسقوط حقه بالتسليم  
وقال زفر له ذلك كما لو وجدها رصا صا أو ستوة أو مستحقا أو كالمزهر منية  
( قبض ) بدل دراهمه ( الجياد ) التي كانت له على زيد ( زيوفا ) على ظن أنها  
جياد ( ثم علم ) بأنها زيوف ( يرددها ويستردها الجياد ) ان كانت ( قائمة والافلا )  
يرد ولا يستردها لو علم بذلك عند القبض وقال أبو يوسف يرد مثل الزيوف

ويرجع بالجياذ كما لو كانت رصا صا أو ستوقفة ( اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع أسوة للفرماء ) وعند الشافعي رضي الله عنه هو أحق به ( كما لو لم يقبضه ) المشتري ( فان البائع أحق به ) اتفاقا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات المشتري مفلسا فوجد البائع متاعه بعينه فهو أسوة للفرماء شرح مجمع العيني

﴿ فروع ﴾ باع نصف الزرع بلا أرض ان باعه الا كار لرب الارض جاز وبمكسه لا الا اذا كان البذر من الا كار فينبغي أن يجوز خانية \* باع شجرا أو كرما مشمرا لا يدخل الثمر وحينئذ فيعار الشجر الى الادراك فلو أنى المشتري اعارته خير البائع ان شاء أبطل البيع أو قطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع

### ﴿ باب خيار الشرط ﴾

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوت لها وخيار تعيين وغبن ونقد وكية واستحقاق وتغدير فعلى وكشف حال وخيانة مراوحة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد الفضولي وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا أشباه من أحكام الفسوخ قال ويفسخ باقالة وتحالف فبلغت تسعة عشر شيئا وأغلبها ذكره المصنف يعرفه من مارس الكتاب ( صح شرطه للمتبايعين ) معا ( ولا أحدهما ) ولو وصيا ( ولغيرهما ) ولو بعد العقد لا قبله تار خانية ( في مبيع ) كله ( أو بعضه ) كثلثه أو ربعه ولو فاسدا ولو اختلفا

في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب (ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند  
اطلاق أو تأييد (لا أكثر) فيفسد فكل فسخه خلافا لهما (غير أنه يجوز  
ان أجاز) من له الخيار (في الثلاثة) فينقلب صحيحا على الظاهر (وصح)  
شرطه أيضا (في) لازم يحتمل الفسخ كزراعة ومعاملة و(اجارة وقسمة  
وصالح عن مال) ولو بغير عينه (وكتابة وخلع) ورهن (وعتق على مال)  
لو شرط لزوجة وراهن وبن (ونحوها) ككفالة وحوالة وبراء وتسليم شفعة  
بعد الطلبين ووقف عند الثاني أشباه وأقالة بزازية فهي ستة عشر لا في نكاح  
وطلاق ويمين ونذر وصرف وسلم وإقرار إلا الإقرار بعقد يقبله أشباه  
ووكالة ووصية نهر فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت

يأتى خيار الشرط في الاجارة	والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعتق وترك الشفعة	والصالح والخلع كذا والقسمة
والوقف والحوالة الاقائه	لا الصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسلم	نذر وأيمان فهذا يغتم

(فان اشترى) شخص شيئا (على انه) أى المشتري (ان لم ينقد ثمنه  
الى ثلاثة أيام فلا بيع صح) استحسانا خلافا لزفر فلو لم ينقد في الثلاث  
فسد فنقد عتقه بعد ما لو في يده فليحفظ (و) ان اشترى كذلك (الى  
اربعة) أيام (لا) به صح خلافا لمحمد (فان تقد في الثلاثة جاز) اتفاقا لان  
خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفريع لكان أولى (ولا يخرج مبيع  
عن ملك البائع مع خياره) فقط اتفاقا (فيملك على المشتري بقيمته) أى بدله  
ليم المثل (اذا قبضه باذن البائع) يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه



بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بائغة ما بلغت نهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازية ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا بأمره بالسوم خانية أما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لأمة بقيمتها نهر (ويخرج عن ملكه) أي البائع (مع خيار المشتري) فقط (فيهلك بيده بالثمن كتعيبه) فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة الاولى وللبيع فسخ المبيع واخذ نقصان القيمة لا المثل اشبهه الربا حادى وثنه في الثانية ولو يرتفع كمرض فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعذر الرد ابن كمال (ولا يملكه المشتري خلافا لهما) لئلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعاق ملك والثاني موجود هنا ويلزمكم اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقض بشراء قريبه (ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع وثن من ملك بائع ومشتري عن ملكه اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وايهما فسخ في المدة انفسخ البيع وايهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (تظهر ثمرته في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (استحق عرك فخم) \* الالف من الامة لو اشتراها بخيار وهي زوجته بقي النكاح \* والسين من الاستبراء فخيضا في المدة لا يعتبر استبراء \* والحاء من المحرم فلا يمتق محرمه \* والقاف من القربان لمنكوحته المشتراة فله ردها الا اذا نقصها به \* والعين من الوديعة عند بائعه فيهلك على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك \* والزاي من الزوجة المشتراة لو ولدت في المدة في يد البائع لم تصر أم ولد \* ولو في يد المشتري لزم العقد لان الولادة عيب درر وابن

كمال وفي البحر عن الخائنة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم  
 تنقصها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف \* والكاف من الكسب للعبد  
 في المدة فهو للبائع بعد الفسخ \* والفاء من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على  
 البائع \* والخاء من الخرف لو شراء ذمي من مثله بالخيار فاسلم أحدهما فهو للبائع  
 عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال واسلم المشتري \* والميم من المأذون  
 لو أبرأه البائع من الثمن صح استحسانا وبقي خياره لانه يلى عدم التملك كل ذلك  
 عنده خلافا لهما قلت وزيد على ذلك مسائل منها \* التاء للتعليق كان ملكته  
 فهو حر فشراه بخبار لم يعتق \* والتاء واستدانة السكنى باجارة أو اعادة ليس  
 باختيار \* والصاد وصيد شراء بخيار فاحرم بطل البيع \* والذال والزوائد  
 الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع \* والراء والعصير في بيع مسلمين لو تخمر في  
 المدة فسد خلافا لهما فينبغي أن يرمز لها لفظ تصدير ويضم الرمز للرمز  
 ولم أره لاحد فليحفظ (أجاز من له الخيار) ولو أجنبيا (صح ولو مع جهل  
 صاحبه) اجماعا الا أن يكون الخيار لهما وفسخ أحدهما فليس للآخر الا جازة  
 لان المفسوخ لا تلحقه الا جازة (فان فسخ) بالقول (لا) يصح (الا اذا  
 علم) الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والحيلة أن يستوثق بكفيل مخافة  
 الغيبة أو يرفع الامر للحاكم لينصب من يرد عليه عيني قيدنا بالقول لصحته  
 بالفعل بلا علمه اتفاقا كما أفاده بقوله (وتم العقد بموته) ولا يخلفه الوارث  
 بخيار رؤية وتقرير وتقد لان الاوصاف لا تورث وأما خيار العيب والتعيين  
 وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لأنه يرث خياره درر  
 فليحفظ (ومضى المدة) وان لم يعلم لمرض أو اغماء (والاعتاق) ولو لبعضه (وتوابعه)

وكذا كل تصرف لا ينفذ أولا يحل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم  
 في الاصح ونظر الى فرج داخل بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده أنه لو  
 اشتراها بالخيار على أنها بكر فوطئها ليعلم أنها بكر أم لا كان اجازة ولو وجدها  
 ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب نهري وسيجيء في بابها ولو فعل البائع ذلك كان فسخا  
 (وطلب الشفعة) وان لم يأخذها معراج (بها) أي بدار فيها خيار الشرط بخلاف  
 خيار رؤية وعيب معراج (من المشتري اذا كان الخيار له) لانه (دليل الاجازة  
 ولو شرط المشتري) أو البائع كما يفيد كلام الدرر به جزم البهني (الخيار لغيره)  
 عاندا كان أو غيره بهني (صح) استحسانا وثبتت الخيار لهما (فان أجاز أحدهما)  
 من النائب والمستنيب (أو تقض صح) ان وافقه الآخر (وان أجاز أحدهما  
 وعكس الآخر فالأسبق أولى) لعدم المزاحم (ولو كانا معا فالفسخ أحق)  
 في الاصح ذيل على لان المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجاز واعتراض بانه يجاز لما  
 في المبسوط (لو) تفاسخا ثم (تراضيا على) ففسخ الفسخ وعلى (اعادة العقد  
 بينهما جاز) اذ فسخ الفسخ اجازة وأجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (باع  
 عدين على أنه بالخيار في أحدهما ان فصل ثمن كل) واحد منهما (وعين)  
 الذي فيه الخيار (صح) البيع للعلم بالبيع والثمن (والا) يعين ولا يفصل أو عين  
 فقط أو فصل فقط (لا) يصح لجهالة المبيع والثمن أو أحدهما (وكذا لو كان  
 الخيار للمشتري) تتأني أيضا الانواع الاربع

﴿ فرع ﴾ وكله يبيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجز ولو وكله  
 بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الآمر  
 ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح وسيجيء في الفضولي والوكالة فليحفظ.



(وصح خيار التعين) في القيميات لا في المثليات لعدم تفاوتها واول البائع في الاصح كافي لانه قد يرث قيميا ويتقبضه وكيه ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فمست الحاجة اليه نهر (فيما دون الاربعة) لاندفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط ومدته كخيار الشرط. ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح (ولو اشترى) شيئا على انهما ( بالخيار فرضي احدهما ) بالبيع صريحا او دلالة (لا يردده الآخر) بل بطل خياره خلافا لهما ( وكذا ) الخلاف (في خيار الرؤية والعيب ) فليس لاحدهما الرد بعد الرؤية أى بعد رؤية الآخر أو رضاه بالعيب خلافا لهما لضرر البائع بعيب الشركة ( كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة ) واحدة ( على أن الخيار لهما ) للبائعين (فرضي أحدهما دون الآخر ) فليس لاحدهما الا نفرد اجازة أو رد خلافا لهما مجمع ( اشترى عبدا بشرط خبزه أو كتبه ) أى حرفته كذلك ( فظهر بخلافه ) بأن لم يوجد أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز (أخذه بكل الثمن) ان شاء (أو تركه) لفوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كاتبها وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح ( بخلاف شرائه شاة على أنها حامل أو تحلب كذا رطلا ) أو يخبز كذا صاءا أو يكتب كذا قدرا فسد لانه بشرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز لانه وصف (والقول للمنكر) لو اختلفا ( في ) شرط ( الخيار ) على الظاهر ( كافي دعوى الاجل والمضى ) والاجازة والزيادة ( اشترى جارية بالخيار فرد غيرها ) بدلها ( قائلا بأنها المشتراة فقال البائع ليست هي ) ولا يدينه ( فالقول للمشتري ) بمينه ( وجاز

للبائع وطؤها) درروانمقدیما بالتعاطی فتح وکذا الرد فی الودیعة فلیحفظ  
(ولو قال البائع للمشتري عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فاقول  
للمشتري) لان الاصل عدم الخبز والكتابة فكان الظاهر شاهدا له (ولو اشتراه  
من غير اشتراط كتبه وخبزه وكان يحسن ذلك فتنسبه في يد البائع رداليه) لتغير  
المبيع قبل قبضه زيلعي قال ولو اختار أخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا  
يقابلها شيء من الثمن

\* فروع \* باع داره بما فيها من الجذوع والابواب والخشب والنخل  
فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري \* شري داراً على أن بناءها  
بالآجر فاذا هو بلبن أو أرضاً على أن شجرها كلها مشر فاذا واحدة منها  
لا ثمر أو ثوبا على أنه مصبوغ بعصفر فاذا هو بزعفران فسد ولو على أنها  
بغلة مثلاً فاذا هو بغل جاز وخير وبعمكسه جاز بلا خيار لكونه على صفة خير  
من المشروط. مجتبي فليحفظ الضابط. \* البيع لا يبطل بالشرط في اثنين  
وثلاثين موضعاً مذكورة في الاشياء \* شرط أنها مغنية ان للتبري لا يفسد  
وان للرجعة فسد بدائع ولو شرط حبسها ان الشرط من المشتري فسد وان  
من البائع جاز لان حبسها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كانت في بلد  
يرغبون في شراء الاماء للاولاد فسد خانية ولو شرط أنها ذات لبن جاز على  
الاكثر قلت والضابط الاوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز  
لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الخانية في فصل الشروط المفسدة  
متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر

### ❦ باب خيار الرؤية ❦

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر لما سيبيء أن له الرد قبل الرؤية ( هو يثبت في ) أربعة مواضع ( الشراء ) للاعيان ( و الاجارة والقسمة والصالح عن دعوى المال على شيء بعينه ) لان كلا منها معاوضة فليس في ديون وتقود وعقود لا تنسخ بالفسخ خيار الرؤية فتح ( صح الشراء والبيع لما لم يرياه والاشارة اليه ) أى المبيع ( أو الى مكانه شرط الجواز ) فلو لم يشر الى ذلك لم يجز اجماعا فتح وبحر وفي حاشية أخى زاده الاصح الجواز ( وله ) أى للمشتري ( أن يرده اذا رآه ) الا اذا حمله البائع لبیت المشتري فلا يرده اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع أشباه ( وان رضى ) بالتقول ( قبله ) أى قبل أن يراه لان خياره معلق بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل الشرط ( ولو فسخه قبلها ) قبل الرؤية ( صح ) فسخه ( فى الاصح ) بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما ( ويثبت الخيار ) للرؤية ( مطلقا غير مؤقت ) بمدة وهو الاصح عناية لاطلاق النص مالم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بمدة الرؤية لا قبلها درر فله الاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية درر من خيار الشرط فليحفظ ( ويشترط للفسخ علم البائع ) بالفسخ خوف الغرر ( ولا خيار لبائع مالم يره ) فى الاصح ( وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة ورقيق و ) وجه ( دابة ) تركب ( وكفلها ) أيضا فى الاصح ( و ) رؤية ( ظاهر ثوب مطوى ) وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كفى أكثر المعبرات



قاله المصنف ( وداخل دار ) وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى ( جس شاة لحم ونظر ) جميع جسد ( شاة قنية ) للدر والذسل مع ضرعها ظهيرية وضرع بقرة حلوب وناقة لانه المقصود جوهره ( و ) كفى ( ذوق مطوم ) وشم مشموم ( لا خارج دار وصحنها ) على المفتى به كما مر ( أو رؤية دهن في زجاج ) لوجود الحائل ( و كفى رؤية وكيل قبض ) و ( وكيل شراء لا رؤية رسول ) المشتري ويانه في الدرر ( وصح عقد الاعمى ) ولو لغيره وهو كالبصير الا في اثنتى عشرة مسألة مذكورة في الاشباه ( وسقط خياره بحس مبيع وشمه وذوته ) فيما يعرف بذلك ( ووصف عقار ) وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحس وشم وذوق حدادى أو بنظر وكيله ولو أبصر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله ( اذا وجدت ) المذكورات كشم الاعمى وكذا رؤية البصير وجه الصبرة ونحوها نهر ( قبل شرائه ولو بعده ) ثبت له الخيار بها ( أى بالمذكورات ) لا أنها مسقطه كما غلط فيه بعضهم ( فيمتد ) خياره في جميع عمره على الصحيح ( ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل ) أو يتعيب أو يهلك بعضه عنده ولو قبل الرؤية ولو أذن للاكار أن يزرعها قبل الرؤية فزرعها بطل لان فعله بامره كفعله عينى ولو شرى ناجفة مسك فأخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهر ( ومن رأى أحد ثوبين فاشترى ما شى رأى الآخر فله ردهما ) ان شاء ( لارد الآخر وحده ) لتفريق الصفقة ( ولو اشترى ما رأى ) حال كونه ( قاصدا لشرائه ) عند رؤيته فلو رآه لا لقصد شراء ثم شراء قيل له

الخيار ظهيرية ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التأمل المفيد بحر قال المصنف  
ولقوة مدركه عولنا عليه ( علما بأنه مرثيه ) السابق ( وقت الشراء ) فلو لم  
يعلم به خير لعدم الرضا درر ( فلا خيار له الا اذا تغير ) فيخير ( رأى ثيابا فرفع  
البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار ) وكذا لو كانا ملفوفين  
وتمهما متفاوت لانه ربما يكون الأردأ بالاكثير ثمتنا ( ولو سمي لكل واحد )  
من الثياب ( عشرة لا ) خيار له لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف  
بحر ( والقول للبائع ) يمينه ( اذا اختلفا في التغير ) هذا ( او المدة قريبة وان  
بعيدة فالقول للمشتري ) عملا بالظاهر وفي الظهيرية الشهر فما فوقه بعيد وفي  
الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل ( كما ) ان القول للمشتري يمينه ( لو  
اختلفا في ) أصل ( الرؤية ) لانه ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع كون المردود  
مبيعا في بيع بات أو فيه خيار شرط أو رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار  
عيب فالقول للبائع والفرق أن المشتري ينفرد بالفسخ في الاول لا الاخير  
( اشترى عدلا ) من متاع ولم يره ( وباع ) أو لبس نهر ( منه ثوبا ) بعد القبض  
( أو وهب وسلم رده بخيار عيب لا ) بخيار ( رؤية أو شرط ) الاصل أن رد  
البيع يوجب تفريق الصفقة وهو بعد اتمام جائز لا قبله بخيار الشرط والرؤية  
يمنعان تمامها وخيار العيب يمنعه قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الرؤية  
بعد سقوطه عن الثاني لا بخيار شرط وصححه قاضيخان وغيره

﴿ فروع ﴾ شري شيئا لم يره ايس للبائع مطالبته بالثمن قبل الرؤية \*  
ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار مجتبى \* شري جارية بعبد وألف فتقابضا ثم رد  
بائع الجارية العبد بخيار الرؤية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف ظهيرية

لما مر أنه لا خيار في الدين \* أراد بيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار رؤية  
فالحيلة أن يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق  
الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري للزوم تقريق الصفقة وهو لا يجوز  
الا في الشفعة ولو الجلية \* شري شيئين وبأحدهما عيب ان قبضهما له رد المعيب  
والا لا لما مر

### ❦ باب خيار العيب ❦

هو لغة ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة وشرعا ما أفاده بقوله ( من  
وجد بمشريه ما ينقص الثمن ) ولو يسيرا جوهرية ( عند التجار ) المراد بهم  
أرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنف ( أخذه بكل الثمن أو رده )  
مالم يتعين امساكه كحلالين أحرم أو أحدهما وفي المحيط وصى أو وكيل  
أو عبد ماذون شري شيئا بالف وقيمه ثلاثة آلاف لم يردده بعيب للاضرار  
بیتيم وموكل ومولى بخلاف خيار الشرط والرؤية أشباه وفي النهر وينبغي  
الرجوع بالنقصان كوارث اشترى من التركة كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع  
بالكفن أجني لا يرجع وهذه إحدى ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان  
مذكورة في البزازية وذكرنا في شرحنا للملتقى معزيا للقنية انه قد يرد بالعيب  
ولا يرجع بالثمن ( كالأباق ) الا اذا أبق من المشتري الى البائع في البلدة ولم  
يختلف عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس  
للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الأباق ابن ملك قنية ( والبول  
في الفرائض والسرقة ) الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى أو يسيرا كفلس



أو فلسين ولو سرق عند المشتري أيضا فقطع رجوع ربع الثمن لقطعه بالسرقتين جميعا ولو رضى البائع باخذه رجوع بثلاثة أرباع ثمنه عتي ( وكلها تختلف صفرا ) أى مع التميز وقدروه بخمس سنين أو ان ياكل ويلبس وحده وتماه في الجوهرة فلو لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك ( وكبرا ) لأنها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار وداء باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند بائعه ثم مشترية كلاهما في صفره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادثا كعبد حم عند بائعه ثم حم عند مشترية ان من نوعه له رده والا لا عني بقى لو وجدته يبول ثم تعيب حتى رجوع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ يذبحى نعم فتح ( والجنون ) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح وبه علم تعريف العقل أنه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشماعه في لدماع درر ( وهو لا يختلف بهما ) لاتحاد سببه بخلاف مامر وقيل يختلف عني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والا فلا رد الا في ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الجبل عيب في بنات آدم لا في البهائم والجذام والبرص والعمى والعمور والحول والصمم والخرس والفروح والامراض عيوب وكذا الأدر وهو انتفاخ الاثنيين والعنين والخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده فلا خيار له جوهرة ( والبخر ) تنن الفم ( والدفر ) تنن الابط وكذا تنن الانف برازية

( والزنا والتولد منه ) كلها عيب ( فيها ) لافيه ولو أمرد في الاصبع خلاصة  
( الا أن يفحش الأولان فيه ) بحيث يمنع القرب من المولى ( أو يكون  
الزنا عادة له ) بان يتكرر أكثر من مرتين واللواطه بها عيب مطلقا وبه ان  
مجانا لانه دليل الابنة وان بأجر لاقنية وفيها شرى حمارا تلوه الحمر ان  
طاوع فميب والا لا وأما التخنت بلبين صوت وتكسر مشى فان كثر رد  
لا ان قل بزازية ( والكفر ) باقسامه وكذا الرفض والاعتزال بحر بحثا  
عيب ( فيهما ) ولو المشتري ذميا سراج ( وعدم الحيض ) لبنت سبعة عشر  
وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض  
وبعده هو الصحيح ملتي ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني  
( والاستحاضة والسعال القديم ) لا المعتاد ( والدين ) الذي يطالب به في  
الحال لا المؤجل لعتقه فانه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن  
عمم الكمال وعمله بنقصان ولائه وميراثه ( والشعر والماء في العين وكذا كل  
مرض فيها ) فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة دمع ( والثلول ) بثلاثة  
كزنبور بثر صفار صلب مستدير على صور شتى جمعه ثآليل قاموس وفيد  
بالكثرة بعض شراح الهداية ( وكذا الكلى ) عيب ( لو عن داء والا لا ) وقطع  
الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو  
من يعمل بيساره فقط الا أن يعمل باليمين أيضا كعمر بن الخطاب رضي الله  
تعالى عنه والشيب وشرب خمر جهرا وقمار ان عد عيبا وعدم ختانها لو كبيرين  
مولدين وعدم نهق حمار وقلة أكل دواب ونكاح وكذب ونميمة وترك صلاة  
لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر أن الدار مشؤمة

ينبغي أن يتمكن من الرد لأن الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحببة والخال  
 عيب لو على الذقن أو الشفة لا الخد والعيوب كثيرة برأنا الله منها ( حدث  
 عيب آخر عند المشتري ) بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته من  
 الثمن ووجب الأرش وأما قبله فله أخذه أو رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن  
 البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فاقول للبائع والبيضة للمشتري ولا  
 يرد جبراً ماله حمل ومؤنة الا في بلد المقد بحر ( رجع بنقصانه ) الا فيما استثنى  
 ومنه ما لو شراء تولية أو خاطه لطفله زيلعي أو رضى به البائع جوهره ( وله  
 الرد برضا البائع ) الا لمانع عيب أو زيادة ( كأن اشترى ثوبا فقطعه فاطلع  
 على عيب رجع به ) أى بنقصانه لتعذر الرد بالقطع ( فان قبله البائع كذلكه  
 ذلك ) لانه أسقط حقه ( واو اشترى بغيراً فنجره فوجد أمعاءه فاسداً لا )  
 يرجع لافساد ماليته ( كما ) لا يرجع ( لو باع المشتري الثوب ) كله أو بعضه  
 أو وهبه ( بعد القطع ) لجواز رده مقطوعاً لا مخيطاً كما أفاده بقوله ( فلو قطعه )  
 المشتري ( وخاطه أو صبغه ) بأى صبغ كان عيني ( أولت السويق بسمن ) أو  
 خبز الدقيق أو غرس أو بنى ( ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه ) لامتناع  
 الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا حتى لو تراضيا على الرد لا يقضى  
 القاضى به درر وابن كمال ( كما ) يرجع ( لو باعه ) أى الممتنع رده ( فى هذه الصور  
 بعد رؤية العيب ) قبل الرضا به صريحاً أو دلالة ( أو مات العبد ) المراد هلاك  
 المبيع عند المشتري ( أو أعتقه ) أو دبر أو استولد أو وقف قبل علمه بعيبه  
 ( أو كان ) المبيع ( طعاماً فأكله أو بعضه ) أو أطعمه عبده أو مدبره أو أم ولده  
 أو لبس الثوب حتى تخرق فانه يرجع بالنقصان استحساناً عندهما وعليه الفتوى



بحر وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى اختيار  
 وقهستاني ولو كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن  
 كمال وابن ملك وسيجي. قلت فعلى ما في الاختيار والقهستاني بترجع القياس  
 قنية (ولو أعتقه على مال) أو كاتبه (أو قتله) أو أبق أو أطعمه طفله أو امرأته  
 أو مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعيني  
 في الرمز لكن ذكر في المجمع في الجميع قبل الرؤية وأقره شراحه حتى العيني  
 فيفيد البعدية بالأولوية فتنبه (لا) يرجع بشيء لامتناع الرد بفعله والاصل ان  
 كل موضع للبائع أخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والا رجع اختيار  
 وفيه الفتوى على قولهما في الاكل وأقره القهستاني (شرى نحوبيض وبطيخ)  
 كجوز وقتاء (فكسره فوجده فاسدا ينتفع به) ولو علفا للدواب (فله) ان  
 لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه (تقصانه) الا اذا رضى البائع به ولو علم  
 بعيبه قبل كسره فله رده (وان لم ينتفع به أصلا فله كل الثمن) لبطلان البيع  
 ولو كان أكثره فاسدا جاز بحصته عندهما نهر وفي المجتبي لو كان سمنا ذاتبا  
 فأكاله ثم أقر بآثمه بوقوع فأرة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يفتى  
 (باع ما اشتراه فرد) المشتري الثاني (عليه بعيب رده على بآثمه لورد عليه  
 بقضاء) لانه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا  
 (لو بعد قبضه) فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد بخيار الرؤية أو  
 الشرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه على العيب فلو بده فلا رد مطلقا  
 بحر وهذا في غير النقدين لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع (ولو)  
 رده (برضاه) بلا قضاء (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح لانه إقالة

( ادعى عيبا ) . وجبا لفسخ أو حط . ثمن ( بعد قبضه المبيع لم يجبر ) المشتري  
( على دفع الثمن ) للبائع ( بل يبرهن ) المشتري لاثبات العيب ( أو يحلف  
بائمه ) على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود ( وان ادعى غيبة شهوده دفع )  
الثمن ( ان حلف بائمه ) ولو قال أحضرهم الى ثلاثة أيام أجله ولو قال لا  
بينة لي فخلفه ثم أتى بها تقبل خلافا لهما فتح ( ولزم العيب بنكوله ) أى البائع  
عن الحلف ( ادعى ) المشتري ( اباقا ) ونحوه مما يشترط لرده وجود العيب  
عندهما كبول وسرقة وجنون ( لم يحلف بائمه ) اذا أنكر قيامه للحال ( حتى  
يرهن المشتري أنه ) قد ( أبق عنده فان برهن حلف بائمه ) عندهما ( بالله  
ما أبق ) وما سرق وما جن ( قط ) وفي الكبير بالله ما أبق مذ بلغ مبالغ  
الرجال لا اختلافه صفرا وكبرا واعلم أن العيوب أنواع خفي كإباق وعلم حكمه  
وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة أو ناقصة فيقضى بالرد بلا يمين للتيقن  
به اذا لم يدع الرضا به ومالا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفى قول عدل  
ولاثباته عند بائمه عداين ومالا يعرفه الا النساء كرتق فيكفى قول الواحدة ثم  
يحلف البائع عيني قلت وبقى خامس ما لا ينظره الرجال والنساء ففي شرح  
قاضيخان شري جارية وادعى أنها خنتى حلف البائع ( استحق بعض المبيع  
فان ) كان استحقاقه ( قبل القبض ) للكل ( خير في الكل ) لتفرق الصفقة  
( وان بعده خير في القيمي لا في غيره ) لان تبعض القيمي عيب لا المثل  
كما سيجيء ( وان شري شيئين فقبض أحدهما دون الآخر فحكمه حكم ما  
قبل قبضهما ) فلو استحق أو تعيب أحدهما خير ( وهو ) أى خيار العيب

بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتمد وما في الحاوى غريب ببحر (فلو  
خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد) ما لم يوجد مبطله كدليل الرضا فتح  
وفي الخلاصة لو لم يجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان (واللبس والركوب  
والمداواة) له أو به عني (رضا بالعيب) الذي يداويه فقط ما لم ينقصه برجندی  
وكذا كل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع  
إلا الدراهم إذا وجدها زيوفا فعرضها على البيع فليس برضا كعرض ثوب على  
خياط لينظر أيكفيه أم لا أو عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع أتبيعه  
قال نعم لزم ولو قال لا لا لأن نعم عرض على البيع ولا تقرير للملكه بزازية (لا)  
يكون رضا (الركوب للرد) على البائع (أو لشراء العلف) لها (أو للسقي  
و) الحال أن المشتري (لا بد له منه) أي الركوب لمعجز أو صموبة وهل  
هو قيد للاخيرين أو الثلاثة استظهر البرجندی الثاني واعتمده المصنف تبعا  
للدرر والبحر والشمي وغيرهم الاول ولو قال البائع ركبها لحاجتك وقال  
المشتري بل لا ردها فاقول للمشتري بحر وفي الفتح وجد بها عيبا في السفر  
فحملها فهو عذر (اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع أو واحد) أو متعدد  
ليتوزع الثمن على تقدير الرد (أو في) عدد (المقبوض فاقول للمشتري) لانه  
قابض والقول للتقابض مطلقا قدرا أو صفة أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار شرط  
أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فاقول للمشتري في تعيينه ولو جاء ليرده  
بمختيار عيب فاقول للبائع كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه فتح (اشترى  
عبدین) أي شيئين ينتفع بأحدهما وحده صفقة واحدة (وقبض أحدهما  
ووجد) به أو (بالآخر عيبا) لم يعلم به الا بعد القبض (أخذها أو ردها



ولو قبضهما رد المغيب ( بحصته سالما ( وحده ) لجواز التفريق بعد التمام ( كما  
لو قبض كيليا أو وزنيا ) أو زوجي خف ونحوه كزوجي ثور ألف أحدهما الآخر  
بحيث لا يعمل بدونه ( ووجد بيعه عيبا فان له رد كله أو أخذه ) بعينه لانه  
كشيء واحد ولو في وعاءين على الاظهر عناية وهو الاصح برهان ( اشترى  
جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها مطلقا ) ولو  
ثيبا خلافا للشافعي وأحمد ولنا أنه استوفى ماها وهو جزؤها ولو الواطئ  
زوجها ان ثيبا ردّها وان بكر الا بحر ( ورجع بالنقصان ) لامتناع الرد وفي  
المنظومة المحببة لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يردّها بل يرجع بأربعين درهما  
نقصان هذا العيب وفي الحاوي والملتقط الثبوت ليست بعيب الا اذا شرط  
البكارة فيردّها لعدم المشروط ( الا اذا قبلها البائع ) لان الامتناع لحقه فاذا  
رضي زال الامتناع ( ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال ) العيب ( الحادث )  
لعود الممنوع بزوال المانع دور فيرد المبيع مع النقصان على الراجح نهر ( ظهر  
عيب بمشري ) البائع ( الغائب ) وأثبتته ( عند القاضي فوضعه عند عدل ) فاذا  
هلك ( هلك على المشتري الا اذا قضى ) القاضي ( بالرد على بائنه ) لان القضاء  
على الغائب بلا خصم ينفذ على الاظهر دور ( قتل ) العبد ( المقبوض أو قطع  
بسبب ) كان ( عند البائع ) كقتل أو ردة ( رد المقطوع ) أو أمسكه ورجع  
بنصف ثمنه مجمع ( وأخذ ثمنهما ) أي ثمن المقطوع والمقتول ولو تداولته  
الأيدي فقطع عند الاخير أو قتل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا  
بذلك لكونه كالاستحقاق لا كالعيب خلافا لهما ( وصح البيع بشرط البراءة  
من كل عيب وان لم يسم ) خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة

لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ( ويدخل فيه الموجود والحادث ) بعد العقد ( قبل القبض فلا يرد بعيب ) وخصه مالك ومحمد بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث نهر ( أبرأه من كل داء فهو على ) المرض وقيل على ( مافي الباطن ) واعتمده المصنف تبعا للاختيار والجوهرية لانه المعروف في العادة ( وما سواه ) في العرف ( مرض ) ولو أبرأه من كل غائلة فهي السرقة والابق والزنا ( اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد ) مشتريه ( به عيبا ) فله ( رده على بائعه ) بشرطه ( ولا يمنعه ) من الرد عليه ( اقراره السابق ) بعدم العيب لانه مجاز عن الترويع ( ولو عينه ) أى العيب فقال لا عربه أولا شلر ( لا ) يرده لاحاطة العلم به الا أن لا يحدث مثله كلا اصبع به زائدة ثم وجدها فله رده للتيقن بكذبه ( قال ) لا آخر ( عدى ) هذا ( آبق فاشتره منى فاشتراه وباع ) من آخر ( فوجده ) المشتري ( الثانى آبقا لا يرده بما سبق من اقرار البائع ) الاول ( ما لم يبرهن أنه آبق عنده ) لان اقرار البائع الاول ليس بحجة على البائع الثانى الموجود منه السكوت ( اشترى جارية لها ابن فارضعت صبيا له ثم وجد بها عيبا كان له أن يردها ) لانه استخدام بخلاف الشاة المصراة فلا يردها مع لبنها أو صاع تمر بل يرجع بالنقصات على المختار شروح مجمع وحررناه فيما علقناه على المنار ( كالمستخدمها ) فى غير ذلك فى المبسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار وفى البرازية الصحيح أنه رضى فى المرة الثانية الا اذا كان فى نوع آخر وفى الصغرى أنه مرة ليس

برضا الا على كره من العبد بحر ( قال المشتري ليس به ) بالمبيع ( اصبع زائدة  
او نحوها مما لا يحدث ) مثله في تلك المدة ( ثم وجد به ذلك كان له الرد )  
بلا يمين لما مر ( باع عبدا وقال ) للمشتري ( برئت اليك من كل عيب به  
الا الا باق فوجده آتقا فله الرد ولو قال الا اباقه لا ) لانه في الاول لم يصف  
الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باباقه للحال وفي الثاني أضافه اليه  
فكان اخبارا بأنه آبق فيكون راضيا به قبل الشراء خانية وفيها لو برئ من  
كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك ( مشتر ) لعبد أو أمة ( قال أعتق  
البائع ) العبد ( أو دبر أو استولد ) الأمة ( أو هو حر الاصل وأنكر البائع  
حلف ) لمعجز المشتري عن الاثبات ( فان حلف قضى على المشتري بما قاله )  
من العتق ونحوه لا اقراره بذلك ( ورجع بالعيب ان علم به ) لان المبطل  
للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانشائه أو اقراره ولم يوجد ( حتى لو قال  
باعه وهو ملك فلان وصدقه ) فلان ( وأخذه لا ) يرجع بالنقصان لازالته  
باقراره كأنه وهبه ( وجد المشتري لغنيمة محرزة ) بدارنا أو غير محرزة لو  
البيع ( من الامام أو أمينه ) بحر قال المصنف فقيد محرزة غير لازم ( عيبا  
لا يرد عليهما ) لان الامين لا ينتصب خصما ( بل ) يتصب له الامام خصما  
فيرد على ( منصوب الامام ولا يحلفه ) لان فائدة الحلف النكول ولا يصح  
نكوله واقراره ( فاذا رد عليه ) المعب ( بعد ثبوته بباع ويدفع الثمن اليه  
ويرد النقص والفضل الى محله ) لان الغرم بالغنم درر ( وجد ) المشتري  
( بمشريه عيبا واراد الرد به فاصطاحا على أن يدفع البائع الدراهم الى المشتري  
ولا يرد عليه جاز ) ويجعل حطا من الثمن ( وعلى العكس ) وهو أن يصطلحا



على أن يدفع المشتري الدراهم إلى البائع ويرد عليه ( لا ) يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فصالحه على مال ثم برأ أو ظهر أن لا عيب فللبائع أن يرجع بما أدى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية ( رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب ) الذي به ( يساوى الثمن ) المسمى ( والا ) يساوه ( لا ) يلزم الموكل اهـ

﴿ فروع ﴾ لا يحل كتمان العيب في مبيع أو ثمن لان الفسح حرام الا في مستثنين الاولى الاسير اذا شري شيئا ثمة ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا الثانية يجوز اعطاء الزیوف والنافص في الجنایات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجوز قبل قبضه ولو كان فسحا لجاز وفي البرازية شري عبدا فضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهدة وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة أو الحرية أو الجنون أو العمی فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمرة كرم ولا يمكن قطافها لغلبة الزناير ان بعد القبض لم يردده وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزناير فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه

### ﴿ باب البيع الفاسد ﴾

المراد بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعا وكل ما أوردت خلافا في ركن البيع فهو مبطل وما أوردته

في غيره ففسد (بطل بيع ما ليس بمال) والمال ما يميل اليه الطبع ويجرى فيه  
البذل والمنع درر فخرج التراب ونحوه (كأنهم) المسفوح فجاز بيع كبوط طحال  
(والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف  
أنفها أو بخنق ونحوه (والحر والبيع به) أي جعله ثمنًا بادخال الباء عليه لأن  
ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم كبيع حق التعلی) أي  
علو سقط لأنه معدوم ومنه بيع ما أصله غائب كجزر وفجل أو بعضه معدوم  
كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه مالك لتعامل الناس وبه أفنى بعض  
مشايخنا عملاً بالاستحسان هذا إذا ثبت ولم يعلم وجوده فإذا علم جاز وله خيار  
الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) ما في  
ظهور الآباء من المني (والملافيح) جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين (والنتاج)  
بكسر النون حبل الحبل أي نتاج النتاج لدابة أو آدمي (وبيع أمة تبين أنه) ذكر  
الضمير لتذكر الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والأصل أن الذكر والأنثى من  
بنی آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير  
لفوات الوصف (ومتروك التسمية عمداً) ولو من كافر بزازية وكذا  
ما ضم إليه لأن حرمة بالنص (وبيع الكراب وكري الانهار) لأنه ليس بمال  
متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح إذا لم يشترط تركها ولو الجية (وما في حكمه)  
أي حكم ما ليس بمال (كأم الولد والمكاتب والمدبر المطلق) فإن بيع هؤلاء  
باطل أي بقاء فلم يملكوا بالقبض ابتداء فصح بيعهم من أنفسهم وبيع من  
ضم إليهم درر وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفة في البحر  
بأن المرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد

وصحح في الفتح نقاذه قلت الواجه توقفه على قضاء آخر امضاء اوردا عني  
ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولد هؤلاء كهم وبيع مبيع كحر ( و ) بطل  
( بيع مال غير متقوم ) أي غير مباح الا تنفيع به ابن كمال فليحفظ ( نحر  
وخنزير وميته لم تمت حتف انقها ) بل بالخنق ونحوه فانها مال عند الذي  
نحر وخنزير وهذا ان بيعت ( بالثمن ) أي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل  
وموزون بطل في الكل وان بيعت بمعين كعرض بطل في النحر وفسد في  
العرض فيملكه بالتقبض بقيمته ابن كمال ( و ) بطل ( بيع قن ضم الى حر و ذكية  
ضمت الى ميتة ماتت حتف انقها ) قيد به لتكون كالحر ( وان سمي ثمن كل  
أي فصل الثمن خلافا لهما ومبني الخلاف أن الصفقة لا تعد بمجرد تفصيل  
الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لهما وظاهر النهاية يفيد أنه  
فاسد ( بخلاف بيع قن ضم الى مدبر ) أو نحوه فانه يصح ( أو قن غيره وملك  
ضم الى وقف ) غير المسجد العامر فانه كالحر بخلاف العامر بالمعجمة فكمدبر  
أشبهه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ( ولو محكوما به ) في الاصح  
خلافا لما أفتى به المنلا أبو السمود فيصح بخصته في القن وعبد المالك لانها  
مال في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عني ( كما بطل  
بيع صبي لا يعقل ومجنون ) شيئا وبول ( ورجيع آدمي لم يغاب عليه التراب )  
فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعر واكتفى في البحر بمجرد خطاه بتراب ( وشعر  
الانسان ) لكرامة الآدمي ولو كافرا إذ كره المصنف وغيره في بحث  
شعر الخنزير ( وبيع ما ليس في ملكه ) لبطلان بيع المعدوم وماله خطر العدم  
( لا بطريق السلم ) فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما



ليس عند الانسان ورخص في السلم (و) بطل (بيع صرح بتق الثمن فيه)  
 لانعدام الركن وهو المال (و) البيع الباطل (حكمه عدم ملك المشتري اياه)  
 اذا قبضه (فلا ضمان لو هلك) المبيع (عنده) لانه امانة وصحح في  
 القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربى اياه او ابنه قيل باطل وقيل  
 فاسد وفي وصاياها بيع الوصى مال اليتيم بن-بن فاحش باطل وقيل  
 فاسد ورجح وفي الننف بيع المضطرو وشرائه فاسد (وفسد) بيع (ماسكت)  
 أى وقع السكوت (فيه عن الثمن) كبيعه بقيمته (و) فسد (بيع عرض)  
 هو المتاع القيمى ابن كمال (بخمور وعكسه) فينقصد في العرض لا الخمر كما مر  
 (و) فسد (بيعه) أى العرض (بأم الولد والمكاتب والمدير حتى لو تقابضا  
 ملك المشتري) للعرض (العرض) لما مر أنهم مال في الجملة (و) فسد (بيع  
 سمك لم يصد) لو بالعرض والا فباطل لعدم الملك صدر الشريعة (أو  
 صيد ثم ألقى في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة) للمعجز عن التسليم (وان أخذ  
 بدونها صح) وله خيار الرؤية (الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله) فلو  
 سده ملكه ولم تجز اجارة بركة ليصاد منها السمك بحر (و) بيع (طير في  
 الهواء لا يرجع) بعد ارساله من يده أما قبل صيده فباطل أصلا لعدم الملك  
 (وان) كان (يطير ويرجع) كالحمام (صح) وقيل لا ورجحه في النهر (و)  
 بيع (الجل) أى الجنين وجزم في البحر بطلانه كالتاج (وأمة الا حملها)  
 لفساده بالشرط بخلاف هبة ووصية (وابن في ضرع) وجزم البرجندى  
 بطلانه (ولو اؤفى صدف) للغرد (وصوف على ظهر غنم) وجوزه الثانى

والمالك وفي السراج لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما اتصاله خاقي كجلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مرأته معدوم عرفا وإنما صحوا بيع الكراث وشجر الصفصاف وأوراق التوت بأغصانها للتعامل وفي القنية باع أوراق توت لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لا لأنه يشبهه موضع قطعه عرفا (وجذع) معين (في سقف) أما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال (وذراع من ثوب يضره التبويض) فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع ككرباس جاز لا تنفاء المانع (وضربة القانص) بقاف ونون الصائد (والقائص) بغين ومعجمة القواص والبيع فيهما باطل للفرق بحرونها والكمال وابن الكمال قال المصنف وقد نظمه من لا خسرو في سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب أن يراد به الباطل لأنه مما ليس في ملكه كما مر (والمزابنة) هي بيع الرطب على النخل بثمر مقطوع مثل كيله تقديرا شروح مجمع ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي ونسبة الربا قال المصنف فلو لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس (والملامسة) للسلمة (والمنابذة) أي نبذها للمشتري (والقاء الحجر) عليها وهي من بيع الجاهلية فهي عنها كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بحر (و) بيع (ثوب من ثوبين) أو عبد من عبيدين لجهالة المبيع فلو قبضهما وهلك معا ضمن نصف قيمة كل اذ الفاسد معتبر بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعذر رده والقول للضامن وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط أخذ أيهما شاء جاز لما مر (والمراعى) أي الكلاء (واجارتها) أما بطلان بيعها فلعدم الملاك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار وأما بطلان اجارتها

فلائها على استهلاك عين ابن كمال وهذا اذا ثبت بنفسه وان أنبت به إسقى وتربية ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه ان يقطعه أو يرسل دابته فتأكله جاز وان ليركه لم يحز وخيلته أن يستأجر الارض لضرب فسطاطه أو لا يقاف دوابه أو لمنفعة أخرى كقيل ومراح وتماه في وقف الاشياء (ويباع دود القز) أي الابريس (وبيضه) أي بزده وهو بزر الفياق الذي فيه الدود (والنحل) المحرز وهو دود العسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن مالك وخلاصة وغيرها وجوز أبو الليث بيع العاق وبه يفتي للحاجة مجتبي (بخلاف غيرها من الهوام) فلا يجوز اتفاقا كليات وضب وما في بحر كسر طان الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده أو عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع مجتبي واعتمده المصنف وسيجيء في المتفرقات

﴿ فرع ﴾ انما تجوز الشركة في القز اذا كان البيض منهما والعمل منهما وهو بينهما أنصافا لا اثلاثا فلو فلو دفع بزر القز أو بقرة أو دجاجة لا آخر بالعلف مناصفة فان خارج كله للمالك لحدوته من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل عيني ملخصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى

(والآبق) ولو لطفله أو لیتيم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشياء تحريف نهز (الامن يزعم أنه) أي الآبق (عنده) فيئذ يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد نعم وان اشهد لا لانه قبض أمانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه أقوى عناية والا اذا بق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد)



وسلمه ( يتم البيع ) على القول بفساده ورجحه الكمال ( وقيل لا ) يتم ( على )  
القول بطلانه وهو ( الاظهر ) من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه  
كان يفتي البلخي وغيره بحر وابن كمال ( ولبن امرأة ) ولو ( في وعاء ولوامة )  
على الاظهر لانه جزء آدمى والرق مختص بالحى ولا حياة فى اللبن فلا  
يحله الرق ( وشعر الخنزير ) لنجاسة عينه فيبطل بعينه ابن كمال ( و ) ان ( جاز  
الانتفاع به ) لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء للضرورة  
وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافاً لمحمد قيل هذا فى  
المنتوف أما المجزوز فظاهر عناية وعن ابى يوسف يكره الخرز به لانه نجس  
ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخلف ذكره الفهستاني ولعل هذا فى زمانهم  
أما فى زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى ( وجلد ميتة قبل الدبغ ) لو بالعرض  
ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتماداً على ما سبق قاله الوانى فليحفظ  
( وبعده ) أى الدبغ ( يباع ) الا جلد انسان وخنزير وحية ( وينتفع به )  
لطهارته حينئذ ( لغير الاكل ) ولو جلد ما كول على الصحيح سراج لقوله  
تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها وفى المجمع ونجيزيع الدهن المتنجس  
والانتفاع به فى غير الاكل بخلاف الودك ( كما ينتفع بما لا تحله حياة منها )  
كمصباها وصوفها كما مر فى الطهارة ( و ) فسد ( شراء ما باع بنفسه أو بوكيله )  
من الذى اشتراه ولو حكما كوارثه ( بالاقل ) من قدر الثمن الاول ( قبل نقد )  
كل ( الثمن ) الاول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخمسة  
لم يجوز وان رخص السعر للربا خلافاً للشافعى ( وشراء من لا يجوز شهادته له )  
كأبنة وأبيه ( كشرائه بنفسه ) فلا يجوز أيضاً خلافاً لهما فى غير عبده ومكاتبه

( ولا بد ) لعدم الجواز ( من اتحاد جنس الثمن ) ركون المبيع بحاله ( فان  
 اختلف ) جنس الثمن أو تعيب المبيع ( جاز مطلقا ) كما أو شراه بأزيد أو بعد  
 النقد ( والدراهم والدنانير جنس واحد ) في ثمان مسائل منها ( هنا ) وفي قضاء  
 دين وشفعة واكره ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء وامتناع مرابحة ويزاد  
 زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنائيات كما بسطه المصنف معزيا للعمادية  
 وفي الخلاصة كل عوض ملك بمقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يحز التصرف  
 فيه قبل قبضه ( وصح ) البيع ( فيما ضم اليه ) كأن باع بعشرة ولم يقبضها ثم  
 اشتراه مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على  
 قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طارئ ولما كان الاجتهاد ( و ) بيع ( زيت على أن  
 يزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا ) لان مقتضى العقد طرح  
 مقدار وزنه كما أفاده بقواه ( بخلاف شرط طرح وزن الظرف ) فانه يجوز  
 كما لو عرف قدر وزنه ( ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول للمشتري )  
 بيمينه لانه قايض أو منكر ( وصح بيع الطريق ) وفي الشربلالية عن الخانية  
 لا يصح ومن قسمة الوهبانية

وليس لهم قال الامام تقاسم بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر  
 وفي معاياتها وارتضاه في الغاز الاشباه  
 ومالك أرض ليس يملك بيعها لغير شريك ثم لو منه ينظر  
 ( حد ) أي بين له طول وعرض ( أولا وهبته ) وان لم يبين يقدر بمرض  
 باب الدار العظمى ( لا بيع مسيل الماء وهبته ) لجهالة اذلا يدري قدر ما  
 يشغله من الماء ( وصح بيع حق المرور فيما ) للأرض ( بلا خلاف ) مقصودا

( وحده في رواية ) وبه أخذ عامة المشايخ شعني وفي أخرى لا وصححه أبو  
الليث ( وكذا ) يبيع ( الشرب ) وظاهر الرواية فسادُه الاتباعا خانية وشرح  
وهبانية وسنحقيقه في احياء الموات ( لا ) يصع ( يبيع حق التسهيل وهبته )  
سواء كان على الارض لجهالة محله كما مر أو على السطح لانه حق التعلل وقد  
مر بطلانه ( و ) لا ( البيع ) بثمان مؤجل ( الى النيروز ) هو أول يوم من الربيع  
تتحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس يوم تحل  
في الحوت وعده البر جندي سبعة فاذا لم يبيننا فالعقد فاسد ابن كمال  
( والمهرجان ) هو أول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان ( وصوم  
النصارى ) وفطرهم ( وفطر اليهود ) وصومهم فاكتفى بذكر أحدهما سراج  
( اذا لم يدره المتعاقدان ) النيروز وما بعده فلو عرفاه جاز ( بخلاف فطر  
النصارى بعد ما شرعوا في صومهم ) للعلم به وهو خمسون يوما ( و ) لا ( الى  
قدوم الحاج والحصاد ) للزرع ( والدياس ) للعب ( والقطاف ) للعنب لانها  
تتقدم وتتأخر ( ولو باع مطلقا عنها ) أي عن هذه الآجال ( ثم أجل الثمن )  
الدين أما تأجيل المبيع أو الثمن العيني ففسد ولو الى معلوم شعني ( اليها صبح )  
التأجيل ( كمالو كفل الى هذه الاوقات ) لان الجهالة اليسيرة متحملة في الدين  
والكفالة لا الفاحشة ( أو أسقط ) المشتري ( الاجل ) في الصور المذكورة  
( قبل حلوله ) وقبل فسخه ( و ) قبل ( الاقتراق ) حتى لو تفرقا قبل الاسقاط  
بأكده الفساد ولا ينقلب جائزا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة فاحشة كهبوب  
الريح ومجيء مطر فلا ينقلب جائزا وان أبطل الاجل عيني ( أو أمر المسلم  
بيع خمر أو خنزير أو شرائهما ) أي وكل المسلم ( ذميا أو ) أمر ( المحرم غيره )



أى غير المحرم ( يبيع صيده ) يعنى صح ذلك عند الامام مع أشد كراهة كما  
صح ما مر لان العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الأمر امر حكيمى  
وقالا لا يصح وهو الا ظهر شر نبلاية عن البرهان ( و ) لا ( يبيع بشرط )  
عطف على الى النبروز يعنى الاصل الجامع فى فساد العقد بسبب شرط ( لا )  
يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو ( فيه نفع ) لمبيع ( هو ) من  
أهل الاستحقاق ( للنفع بان يكون آدميا فلو لم يكن كشرط أن لا يركب  
الدابة المبيعة لم يكن مفسداً كما سيجى ) ( ولم يجر العرف به ) لم ( يرد الشرع  
بجوازه ) أما لو جرى العرف به كبيع نعل مع شرط تشريكه أو ورد الشرع  
به نكحار شرط فلا فساد ( كشرط أن يقطعه ) البائع ( ويخيطه قباء ) مثال  
لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري ( أو يستخدمه ) مثال لما فيه نفع  
للبيع وإنما قال ( شهراً ) لما مر أن الخيار اذا كان ثلاثة أيام جاز أن يشترط  
فيه الاستخدام درر ( أو يعتقه ) فان أعتقه صح ان بعد قبضه ولزم الثمن  
عنده والا لا شرح مجمع ( أو يدبره أو يكاتبه أو يستولدها أو لا يخرج الفئ  
عن ملكه ) مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله ( فيصح )  
البيع ( بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري ) وشرط حبس المبيع  
لاستيفاء الثمن ( أو لا يقتضيه ولا نفع فيه لأحد ) ولو أجنبيا ابن ملك فلو  
شرط أن يسكنها فلان أو أن يقرضه البائع أو المشتري كذا فلا ظهر الفساد  
ذكره أخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة ( كشرط أن لا يبيع ) عبر ابن  
الكمال يركب ( الدابة المبيعة ) فانها ليست باهل للنفع ( أو لا يقتضيه لكن )  
يلائمه كشرط زهن معلوم وكفيل حاضر ابن ملك أو ( جرى العرف به كبيع

نعل ) أى صرم سماه باسم ما يؤل عيني ( على أن يخذوه ) البائع ( ويشركه )  
 أى يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمير القبقاب ( استحسانا ) للتعامل  
 بلا نكير هذا اذا علقه بكامة على وان بكامة ان بطل البيع الا في بعث ان  
 رضى فلان ووقته كخيار الشرط أشباه من الشرط والتعليق وبحر من مسائل  
 شتى ( واذا قبض المشتري المبيع برضا ) عبر ابن الكمال باذن ( بائعه صريحا  
 أو دلالة ) بأن قبضه في مجلس العقد بحضرته ( في البيع الفاسد ) وبه خرج  
 الباطل وتقدم مع حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول الهداية والعناية وكل من  
 عوضيه مال كما أفاده ابن الكمال لكن أجاب سعدى بأنه لما كان الفاسد يعم  
 الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه ( ولم ينه ) البائع عنه ولم يكن  
 فيه خيار شرط ( ملكه ) الا في ثلاث في بيع الهازل وفي شراء الاب من  
 ماله لطفله أو ييمه له كذلك فاسدا لا يملكه حتى يستعمله والمقبوض في يد  
 المشتري أمانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل أحكام الملك الا خمسة لا يحل  
 له اكله ولا لبسه ولا طؤها ولا ان يتزوجها منه البائع ولا شفعة لجاره لو  
 عقارا أشباه وفي الجوهرة وشرح المجمع ولا شفعة بها فهي سادسة ( بمثله ان  
 مثليا والا فقيمته ) يعنى ان بعد هلاكه أو تعذر رده ( يوم قبضه ) لان  
 به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمفصوب ( والقول فيها للمشتري )  
 لانكاره الزيادة ( و ) يجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض ويكون  
 امتناعا عنه ابن ملك ( أو بعد ما دام ) المبيع بحاله جوهرة ( في يد المشتري )  
 اعداما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر ( و ) لذا ( لا يشترط فيه قضاء  
 قاض ) لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر ( واذا أصر ) أحدهما ( على

امسا كه وعلم به القاضى فله فسخه ) جبرا عليهما حقا للشرع بزازية ( وكل  
مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه )  
كاعارة واجارة وغصب ( ووقع في يد بائعه فهو متاركة ) للبيع ( وبرى المشتري  
من ضمانه ) قنية والاصل أن المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى  
اعتبر واصل بجهة مستحقه ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتماه في  
جامع الفصولين ( فان باعه ) أى باع المشتري المشتري فاسدا ( فيما صحيحا باتا )  
فلو فاسدا أو بخيار لم يمتنع الفسخ ( لغير بائعه ) فلو منه كان نقضا للاول كما  
علمت ( وفساده بغير الا كراه ) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري ( أو  
وهبه وسلم أو أعتقه ) أو كاتبه أو استولدها ولو لم تحبل ردها مع عقرها  
اتفاقا سراج ( بعد قبضه ) فلو قبله لم يعتق بعته بل يعتق البائع بأمره وكذا  
لو أمره بطحن الحنطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك  
المأمر مالا يملكه الآمر وما في الخانية على خلاف هذا اما رواية أو غلط  
من الكاتب كما بسطه المبادئ ( أو وقفه ) وقفا صحيحا لانه استهلكه حين  
وقفه وأخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح  
كما بسطه المصنف ( أو رهنه أو أوصى ) أو تصدق ( به نقد ) البيع الفاسد في  
جميع مامر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في أربع مذكورة في الاشباه  
وكذا كل تصرف قولى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ  
المختار نعم ولو الجلية ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن  
عاد حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده ( ولا يبطل حق الفسخ بموت



أحدهما) فيخلفه الوارث به يفتى (و) بعد الفسخ (لا يأخذه) بآئمه (حتى  
يرد ثمنه) المنقود بخلاف ما لو شري من مديونه بدينه شراء فاسداً فليس  
للمشتري حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافي  
(فان مات) أحدهما أو المؤجر أو المستقرض أو الراهن فاسداً عني وزيلعي  
بعد الفسخ (فالمشتري) ونحوه (أحق به) من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه  
فله حق حبسه حتى يأخذ ماله (فياًخذ) المشتري (دراهم الثمن بعينها لو قاتمة  
وـ مثلها لو هالكة) بناء على تعيين الدراهم في البيع الفاسد وهو الأصح (و) انما  
(طاب للبائع ما ربح) في الثمن لا على الرواية الصحيحة المقابلة للأصح بل على  
الأصح أيضاً لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الأول  
كما أفاده سعدى (لا) يطيب (للمشتري) ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان  
باعه بأزيد لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به (كما طاب  
ربح مال ادعاه) على آخر فصدقه على ذلك (فقضى له) أى أوفاه اياه (ثم  
ظهر عدمه بتصادقهما) انه لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوك ملكاً  
فاسداً والخبث لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين وأما الخبث  
لعدم الملك كالغصب فيعمل فيهما كما بسطه خسرو وابن الكمال وقال الكمال  
لو اتهم الكذب في دعواه الدين لا يملكه أصلاً وقواه في النهر وفيه الحرام  
ينتقل فلو دخل بأمان وأخذ مال حربي بلا رضاه وأخرجه اليناملكه وصح بيعه  
لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد بمقده  
ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر الاشياء الحرمية تعدد مع العلم بها  
الا في حق الوارث وفيده في الظهيرية باز لا يعلم أرباب الاموال وسنحققه

ثمة ( بنى أو غرس فيما اشتراه فاسدا ) شروع فيما يقطع حق الاسترداد من  
الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية ( لزمه قيمتهما ) وامتنع الفسخ وقالوا  
ينقضهما ويرد المبيع ورجعه الكمال وتلقبه في النهر لحصولهما بتسليط البائع  
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن حنطة واتسويق  
وغزل قطن وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد أو متولدة كسمن فله  
الفسخ ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهرة وفي جامع  
الفصواين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري أو المبيع أو بآفة سماوية  
أخذ البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل أجنبي خير  
البائع ( وكره ) تحريما مع الصحة ( البيع عند الاذان الاول ) الا اذا تبايما  
يمشيان فلا بأس به لتعجيل النهي بالاخلاق بالسمي فاذا اتقى اتقى وتدخل  
منه من لاجمة عليه ذكره المصنف ( و ) كره ( النجش ) بفتحين ويسكن  
أن يزيد ولا يريد الشراء أو يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويجرى في النكاح  
وغيره ثم النهي محمول على ما ( اذا كانت السلعة باغت قيمتها أما اذا لم تبلغ  
لا ) يكره لا تنفاء الخداع عناية ( والسوم على رسوم غيره ) ولو ذميا أو  
مستأمنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيذا بل لزيادة التنفير نهرو هذا ( بعد  
الاتفاق على مبلغ الثمن ) أو المهر ( والا لا ) يكره لانه بيع من يزيد وقد باع  
عليه الصلاة والسلام قدحا وحلسا بيع من يزيد ( وتلقى الجلب ) بمعنى المجلوب  
أو الجالب وهذا ( اذا كان يضر باهل البلد أو يلبس السمر ) على الواردين  
لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر ( أما اذا انتفيا فلا ) يكره ( و ) كره  
( بيع الحاضر للبادي ) وهذا ( في حالة تعطل وعوز والا لا ) لانعدام الضرر

قيل الحاضر المالك والبادي المشتري والاصح كما في المجتبى أنهما السمسار  
والبائع او افقته آخر الحديث دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا ولذا عدي باللام  
لا بمن (لا) يكره (بيع من يزيد) لما مر ويسمى بيع الدلالة (ولا يفرق) عبر  
بالنفي مبالغة في المنع للعه عليه السلام من فرق بين والد وولده وأخ وأخيه  
رواه ابن ماجه وغيره عني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة  
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ (وذى رحم محرم منه) أى محرم من جهة الرحم  
لا الرضاع كابن عم هو أخ رضاعا فافهم (الا اذا كان) التفريق باعتناق  
وتوابعه ولو على مال أو بيع ممن حلف بعثقه أو كان المالك كافرا لعدم مخاطبته  
بالشرائع أو متعدداً ولو الآخر لطفله أو مكاتبه فلا بأس به أو تعدد محارمه  
فه بيع ما سوى واحد غير الاقرب والابوين والملحق بهما فتح أو (بحق  
مستحق) كخروجه مستحقاً و (كدفع أحدهما بالجناية وببئمه بالدين) أو باتلاف  
مال الغير (ورده بعيب) لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر  
بالغير (بخلاف الكبيرين والزوجين) فلا بأس به خلافاً لاحد فالمستثنى أحد  
عشر (وكما يكره التفريق ببيع) وغيره من أسباب الملك كصدقة ووصية (يكره)  
بشراء الا من حربى ابن ملك و (بقسمة في الميراث والغنائم) جوهره واعلم أن  
فسخ المكروه واجب على كل واحد منهما أيضاً بحر وغيره لرفع الاثم مجمع  
وفيه ونصح شراء كافر مسلماً أو مصحفاً مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه  
وسيجئ في المتفرقات

### ﴿ فصل في الفضولى ﴾

مناسبتة ظاهرة وذكره في الكثر بعد الاستحقاق لانه من صوره



( هو ) من يشتغل بما لا يعنيه فالقاتل لمن يأمر بالمعروف أنت فضولي  
يخشي عليه الكفر فتح واصطلاحاً ( من يتصرف في حق غيره ) بمنزلة الجنس  
( بغير اذن شرعي ) فصل خرج به نحو وكيل ووصي ( كل تصرف صدر  
منه ) تمليكاً كان كبيع وتزويج او اسقاطاً كطلاق واعتاق ( وله مجيز ) أى  
لهذا التصرف من يقدر على اجازته ( حال وقوعه انمقدماً وقوفاً ) ومالا مجيز  
له حالة العقد لا ينقد أصلاً بيانه صبي باع مثلاً ثم بلغ قبل اجازة وليه فاجازه  
بنفسه جاز لان له ولها يجيزه حالة العقد بخلاف مالو طلق مثلاً ثم بلغ فاجازه  
بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا مجيز له فيبطل مالم يقل أو قمته فيصح انشاء  
لا اجازة كما بسطه المأدي ( وقف بيع مال الغير ) لو الغير بالغاً عاقلاً فلو  
صغيراً أو مجنوناً لم ينقد أصلاً كما في الزواهر معزيا للحاوي وهذا ان باعه  
على انه ( للمالكه ) أو لو باعه على انه لنفسه أو باعه من نفسه أو شرط الخيار  
فيه للمالكه المكلف أو باع عرضاً من غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل  
والحاصل ان بيعه موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى  
لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبياً أو مجبوراً عليه فيوقف هذا اذا لم  
يضمنه الفضولي الى غيره فلو اضاف به بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع  
بعته لفلان توقف بزاية وغيرها ( و ) وقف ( بيع العبد والصبي المحجورين )  
على اجازة المولى والولى وكذا المعتوه وفي المأدية وغيرها لا تنقد أقارب العبد  
ولا عقوده وسنحققه في الحجر ( و ) وقف ( بيع ماله من فاسد عقل غير  
رشيد ) على اجازة القاضي ( و ) وقف ( بيع المرهون والمستأجر والارض  
في مزارعة الغير ) على اجازة مرتهن ومستأجر ومزارع ( و ) وقف ( بيع شيء )

برقه ( اى بالمكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والا بطل  
قلت وفي مراجعة البحر انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح  
وعليه فتحرم مباشرته وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع  
من غير مشترية لدخوله في بيع مال الغير ( وبيع المرتد والبيع بما باع فلان  
والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بثل ما يبيع الناس به أو بثل ما أخذ به  
فلان ) ان علم في المجلس صح والابطال ( وبيع الشيء بقيمته ) فان بين في  
المجلس صح والابطال وانى ( وبيع فيه خيار المجلس ) كما مر ( و ) وقف ( بيع  
الغاصب ) على اجازة المالك يعنى اذا باعه لما لكانه لنفسه على ماصر عن البدائع  
ووقف أيضا بيع المالك المنصوب على البيعة أو اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه  
ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض اوارثه على اجازة الباقي وبيع الورثة  
التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين أو الوصيين أو الناظرين  
اذا باع بمحضرة الآخر توقف على اجازته أو بغيبته فباطل او صله في النهر الى  
نيف وثلاثين ( وحكمه ) أى بيع الفضولى لوله مجيز حال وقوعه كما مر ( قبول  
الاجازة ) من المالك ( اذا كان البايع والمشتري والمبيع قائما ) بان لا يتغير  
المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع حكما ( وكذا ) يشترط قيام  
( الثمن ) أيضا ( لو ) كان ( عرضا ) معيننا لانه مبيع من وجه فيكون ملكا  
للفضولى وعليه مثل المبيع لو مثليا والا بقيمته وغير العرض ملك للمجيز  
امانة في يد الفضولى ملتقى ( و ) كذا يشترط قيام ( صاحب المتاع أيضا ) فلا  
يجوز اجازة وارثه لبطالانه بموته ( و ) حكمه ايضا ( اخذ ) المالك ( الثمن أو طلبه ) من  
المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولى به لانه لو هلك

في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه فضولي وقت الاداء لا ان علم  
قنية واعتمده ابن الشحنة وأقره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بأنه امانة مطلقا  
(وقوله) أسأت نهر (بشيء صنعت أو أحسنت أو أصبت) على المختار فتح (وهبة  
التمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة) أو المبيع قائما عمادية (وقوله لا أجيز رد  
له) أي للبيع الموقوف فلو أجاز به بعده لم يجز لأن المفسوخ لا يجاز بخلاف المستأجر  
لو قال لا أجيز بيع الآجر ثم أجاز جاز وأفاد كلامه جواز الاجازة بالفعل  
وبالقول وأن للمالك الاجازة والفسخ وللمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا  
للفضولي قبلها في البيع لا النكاح لأنه معبر محض بزانية وفي المجمع لو أجاز  
أحد المالكين خير المشتري في حصته وأثرمه محمد بها (سمع ان فضوليا باع  
ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته) لصيرورته  
بالاجازة كالوكيل حتى يصح خطه من الثمن مطلقا بزانية (اشترى من  
غاصب عبدا فاعتقه) المشتري (أو باعه فاجاز المالك) بيع الغاصب (أو  
أدى الغاصب) الضمان الى المالك على الاصح هداية (أو) أدى (المشتري  
الضمان اليه) على الصحيح زيلعي (نفذ الاول) وهو العتق (لا الثاني) وهو  
البيع لأن الاعناق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته فيد بعق  
المشتري لأن عتق الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي (ولو  
قطعت يده) مثلا (عند مشتريه فأجيز) البيع (فأرشه) أي القطع (له)  
وكذا كل ما يحدث من المبيع (كالكسب والولد والعتق) ولو (قبل الاجازة)  
يكون للمشتري لأن الملك تم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر  
(وتصدق بما زاد على نصف الثمن وجوبا) لعدم دخوله في ضمانه فتح (باع



عبد غيره بغير أمره ( قيد اتفاق ( فبرهن المشتري ( مثلا ( على اقرار البائع ( الفضولي ( أو ) على اقرار ( رب العبد أنه لم يأمره بالبيع ) للعبد ( وأرد ( المشتري ( رد المبيع ردت ) يئنته ولم يقبل قوله للتناقض ( كما لو أقام ) البائع ( اليئنة أنه باع بلا امر أو برهن على اقرار المشتري بذلك ) واصله ان من سعى في تقض ماتم من جهته لا تقبل الا في مسثلتين ( وان أقر البائع ( المذكور ولو عند غير القاضي بحر ( بأن رب العبد لم يأمره بالبيع ووافق ( عليه ) أى على عدم الامر ( المشتري استقض ) البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فان توافقا بطل ( فى حقهما لا فى حق المالك ) للعبد ( ان كذبهما ) وادعى أنه كان بأمره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل لا المشتري خلافا للثانى ( باع دار غيره بغير أمره ) وأقبضها المشتري نهر وأما ادخالها فى بناء المشتري فقيد اتفاقا درر ( ثم اعترف البائع ) الفضولى ( بالغصب وأنكر المشتري لم يضمن البائع قيمة الدار ) لعدم سراية اقراره على المشتري ( فان برهن المالك أخذها ) لانه نورد دعواه بها ( فروع ) باعه فضولى وآجره آخر أو زوجه أو رهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لا زوجة فتح • سكوت المالك عند العقد ليس باجازة خانية من آخر فصل الاقالة

### باب الاقالة

هى لغة الرفع من أقال أجوف يائى وشرعا ( رفع البيع ) وعمم فى الجوهرة فبر بالعقد ( وتصح بلفظين ماضيين ) وهذا ركنها ( أو

أحدهما مستقبل ) كأفلى فقال أفلك لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح  
وقال محمد كالبيع قال البرجندي وهو المختار ( و ) تصح أيضا ( بفاسختك  
وتركت وتاركك ورفعت وبالتعاطى ) ولو من أحد الجانبين ( كالبيع )  
هو الصحيح بزازية وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين  
( وتتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو ) كان القبول ( فعلا ) كما لو قطعه  
أو قبضه فور قول المشتري أفلك لأن من شرائط اتحاد المجلس ورضا  
المتعاقدين أو الورثة أو الوصى وبقاء المحل القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة  
تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدلى الصرف في اقالته وأن لا يهب البائع  
الثلث للمشتري قبل قبضه وأن لا يكون البيع بأكثر من القيمة في بيع مأذون  
ورصى ومتول ( وتصح اقالة المتولى ان خيرا ) للوقوف ( والا لا ) الاصل أن  
من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء قيل  
وبالسلم أشباه ولا اقالة في نكاح وطلاق وعناق وجوهرة وإبراء بحر من باب  
التحالف ( وهى ) مندوبة للحديث وتجب في عقد مكروه وفاسد بحر وفيما اذا غره  
البائع يسيرا نهر بحثا فلو فاحشا فله الرد كما سيبنى وحكمهما أنها ( فسخ في حق  
المتعاقدين فيما هو من موجبات ) بفتح الجيم أى أحكام ( العقد ) اما لو وجب  
بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حكمها أيضا كأن شري بدينه المؤجل عينا ثم  
تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كأنه باعه منه ولو رده بخيار بقضاء  
عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل لم تعد الكفالة فيهما خانيه ثم ذكر  
لكونها فسخا فروعا ( فـ ) الاول أنها ( تبطل بعد ولادة المبيعة ) لتعذر الفسخ

بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن ملك (و) الثاني  
(تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط ولو المقبوض أجود  
أو أردأ ولو تقايلا وقد كسدت رد اليكاسد (الا اذا باع المتولى أو الوصى  
للووقف أو للصغير شيئا بأكثر من قيمته أو اشتريا شيئا باقل منها) للوقف أو للصغير  
لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المأذون كما مر (وان) وصاية  
(شرط غير جنسه أو أكثر منه أو) أجله وكذا في (الاقل الا مع تعيبه)  
فتكون فسخا بالاقل لو بقدر العيب لا أزيد ولا أنقص قيل الا بقدر ما يتغابن  
الناس فيه (و) الثالث (لا تفسد بالشرط) الفاسد (وان لم يصح تعليقها به)  
كما سيجيء (و) الرابع (جاز للبائع بيع المبيع منه) ثانيا بعدها (قبل قبضه)  
ولو كان يما في حقهما لبطل كبيعه من غير المشتري عني (و) الخامس  
(جاز قبض المكيل والموزون منه) بعدها (بلا اعادة كيله ووزنه) السادس  
(جاز هبة المبيع منه بعد الاقاله قبل القبض) ولو كان يما في حقهما لما جاز  
كل ذلك (و) انما (هي بيع في حق ثالث) أي لو بعد القبض بلفظ الاقالة  
فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ مفاسخة أو متاركة  
أو تراد لم تجعل يما اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اجماعا وثمرته في مواضع  
(ف) الاول (لو كان المبيع عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها)  
لكونها يما جديدا فكان الشفيع ثالثهما (و) الثاني (لا يرد البائع الثاني على  
الاول بميب علمه بعدها) لانه بيع في حقه (و) الثالث (ليس للواهب  
الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا) لانه كالمشتري  
من المشتري منه (و) الرابع (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل تقديم



الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقبل و) الخامس (إذا اشترى بعروض التجارة  
 عبدا للخدمة بعد ما حال عليها الحول ووجد به عيبا فرده بغير قضاء أو استرد  
 العروض فهلك في يده لم تسقط الزكاة) فالفقير ثالثهما إذا رد بعيب بلا  
 قضاء اقالة ويزاد التقابض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى  
 فالله ثالثهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبن ثالثهما  
 نهر فهي تسعة (و) الاقالة (يمنع صحتها هلاك المبيع) ولو حكما كابق (لا  
 الثمن) ولو في بدل الصرف (وهلاك بعضه يمنع) الاقالة (بقدره) اعتبارا  
 للجزء بالكل وليس منه ما لو شري صابونا فجف فتقايل ابقاء كل المبيع فتح  
 (وإذا هلك أحد البدلين في المقايضة) وكذا في السلم (صحت) الاقالة (في  
 الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلكا  
 بطلت) الا في الصرف (تقايل فأبق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه  
 أو هلك المبيع بعدها قبل القبض بطلت) بزازية (وان اشترى) أرضا مشجرة  
 فقطعه أو (عبدا فقطعت يده وأخذ أرشها ثم تقايل صحت ولزمه جميع الثمن  
 ولا شيء لبائعه، ن ارش) الشجر و(اليدان عالما به) بقطع اليد والشجر (وقت  
 الاقالة وان غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه أو الترك) قنية وفيها شري  
 أرضا مزروعة ثم حصده ثم تقايل صحت في الارض بمحصتها ولو تقايل بعد  
 ادراكه لم يجز وفيها تقايل ثم علم أن المشتري كان وطئ المبيعة ردها وأخذ ثمنها  
 وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا (وتصح اقالة الاقالة فلو تقايل المبيع ثم تقايلها)  
 أي الاقالة (ارتفعت وعاد) البيع (الاقالة السلم) فانها لا تقبل الاقالة لكون  
 المسلم فيه ديناً سقط والساقط لا يعود أشباه وفيها رأس المال بعد الاقالة

كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبلها الا في مستلتي لو اختلفا فيه بعدها  
 فلا تحالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان  
 في الصحة والبطالان فالقول لمضى البطلان وفي الصحة والفساد لمضى الصحة  
 قلت الا في مسألة اذا ادعى المشتري يبعه من بائعه بأقل من الثمن قبل النقد  
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد ولو بعكسه تحالفا  
 بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ورأيت معزيا  
 للخلاصة باع كرما وسلمه فأكل مشتريه نزله سنة ثم تقايل لم تصح

### باب المراجعة والتولية

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذ كر المساومة والوضعية لظهورها  
 (المراجعة) مصدر راجع وشرعا (بيع ما ملكه) من العروض ولو بهبة أو  
 ارث أو وصية أو غصب فانه اذا ثمنه (بما قام عليه وبفضل) مؤنة وان لم  
 تكن من جنسه كاجر فصار ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز مبدسوط  
 (والتولية) مصدر ولى غيره جعله واليا وشرعا (بيعه بثمنه الاول) ولو حكما  
 يعنى بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب (وشرط صحتهما كون العوض مثليا أو)  
 قيميا (مملوكا للمشتري و) كون (الرجح شيئا معلوما) ولو قيميا مشارا اليه  
 كهذا الثوب لا تنفاه الجمالة حتى لو باعه بربح ده يازده أى العشرة بأحد عشر  
 لم يجز الا أن يعلم بالثمن في المجلس فيغير شرح مجمع للمعنى (وبضم) البائع  
 (الى رأس المال أجرة القصار والصبنغ) بأى لون كان (والطراز) بالكسر  
 علم الثوب (والفتل) وعلل الطعام وسوق النعم وأجرة النسل والخطاطة

وكسونه) وطعام المبيع بلا سرف وسقى الزرع والكرم وكسحها وكري  
المسناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص الدار (وأجرة السمسار) هو  
الدال على مكان السلعة وصاحبها (المشروطة في العقد) على ما جزم به في  
الدرر ورجع في البحر الاطلاق وضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم  
درر واعتمد المعنى وغيره عادة التجار بالضم (ويقول قام على بكذا ولا يقول  
اشتريته) لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه أو باع برقه لو صادق في  
الرقم فتح (لا) يضم (أجر الطبيب) والمعلم درر ولو للعلم والشعر وفيه ما فيه  
ولذا عله في المبسوط بعدم العرف (والدلالة والراعى و) لا (نفقة نفسه) ولا  
أجر عمل بنفسه أو تطوع به متطوع (وجعل الآبق وكراء يدت الحفظ)  
بخلاف أجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكأنه للعرف والا فلا فرق  
يظهر فتدبر (وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه)  
هذا هو الاصل كما علمت فليكن الممول عليه كما يفيد كلام الكمال (فان  
ظهر خيانه في مراهجة باقراره أو برهانه) على ذلك (أو بنكوله) عن المين  
(أخذه) المشتري (بكل ثمنه أو رده) لفوات الرضا (وله الخط) قدر  
الحياة (في التولية) لتحقيق التولية (ولو هلك المبيع) أو استهلكه في المراهجة  
(قبل رده أو حدث به ما يمنع منه) من الرد (لزمه بجميع الثمن) المسمى  
(وسقط خياره) وقد مناه لو وجد المولى بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم  
يرجع بالنقصان (شراء ثانيا) بجنس الثمن الاول (بعد بيعه بربح فان رابح  
طرح ما ربح) قبل ذلك (وان استغرق) الربح (ثمنه لم يربح) خلافا لما  
وهو لا يفتى وقوله أو وثق بحر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو تخلل ثالث



جاز اتفاقا فتح ( رابع ) اى جاز أن يبيع مرابحة لغيره ( سيد شري من )  
 مكاتبه أو ( مأذونه ) ولو ( المستغرق دينه لرقبته ) فاعتبار هذا القيد لتحقيق  
 الشراء فغير المديون بالاولى ( على ماشرى المأذون كعكسه ) نفيًا للهمة وكذا  
 كل من لا تقبل شهادته له كأصله وفرعه ولو بين ذلك رابع على شراء نفسه  
 ابن كمال ( ولو كان مضارباً ) معه عشرة ( بالنصف ) اشترى بهائو باو بابه من  
 رب المال بخمسة عشر ( باع ) الثوب ( مرابحة رب المال باثني عشر ونصف ) لان  
 نصف الربح ملكه وكذا عكسه كما سيجي في بابه وتحقيقه في النهرير رابع مريدها  
 ( بلا بيان ) أى من غير بيان ( انه اشترا دسلياً ) أما بيان نفس العيب فواجب  
 ( فتعيب عنده بالتعيب ) بأفة سماوية أو بصنع المبيع ( ووطئ الثيب ولم  
 ينقصها الوطء ) كقرض فأر وحرقت نار للثوب المشتري وقال أبو يوسف وزفر  
 والـ ثلاثة لا بد من بيانه قال أبو الليث وبه نأخذ ورجحه الكمال وأقره  
 المصنف ( و ) يرايح بيان ( بالتعيب ) ولو بفعل غيره بغير أمره وان لم يأخذ الارش  
 وقيد أخذه في الهداية وغيرها اتفاقاً فتح ( ووطء البكر كتكسره ) بنشره  
 وطيه لصيرورة الاوصاف مقصودة بالاتلاف ولذا قال ولم ينقصها الوطء ( اشتراه  
 بألف نسبة وباع بربح مائة بلا بيان خير المشتري فان تاف ) المبيع بتعيب  
 أو تعيب ( فلم ) بالاجل ( لزمه كل الثمن حالا وكذا ) حكم ( التوايعة ) في  
 جميع ما مر وقال أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل  
 بحر ومصنف ( ولى رجلاً شيئاً ) أى باعه تولية ( بما قام عليه أو بما اشتراه )  
 به ( ولم يعلم المشتري بكر قام عليه فسد ) البيع لجهالة الثمن ( وكذا ) حكم  
 ( المرابحة وخير ) المشتري بين أخذه وتركه ( لو علم في مجلسه ) والابطال

(و) اعلم أنه (لا رد بين فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية) وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال (وبفتى بالرد) رفقا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال (ان غره) أي غر المشتري البائع أو بالعكس أو غره الدلال فله الرد (والا لا) وبه أفتى صدر الاسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالغبن (غير مانع منه) فيرد مثل ما أتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه ملخصا بقي ماله كان فيما لم أره قلت وبالاخير جزم الامام علاء الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره وفي كذالة الاشباه عن ييوع الخانية من فصل الفرور الفرور لا يوجب الرجوع الا ثلاث منها هذه وضابطها أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كوديعة واجارة فلو هلكا ثم استحقا رجع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة لكون القبض لنفسه \* الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي أو ابني فقد أذنت له ثم ظهر حرا أو ابن الغير رجعوا عليه للفرور ان كان الاب حرا والا فبعد العتق وهذا ان أضافه اليه وأمر بمبايعته ومنه لو بنى المشتري أو استولد ثم استحقا رجع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترني فانا عبد بخلاف ارتهني \* الثالثة اذا كان الفرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على أنها حرة ثم استحققت رجع على المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيء آخر الدعوى

﴿ فرع ﴾ هل ينتقل الرد بالتغير الى الوارث استظهر المصنف لا تنصريحهم بان الحقوق المجردة لا تورث قلت وفي حاشية الاشباه لابن المصنف

وبه أفتى شيخنا العلامة على المقدسي مفتي مصر فأتت وندمناه في خيار الشرط  
مميزا للدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه. ومال  
إلى أنه يورث نكح العيب وقوله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب  
الفرائض وأيده بما في بحث القول في الملك من الاشياء قبيل التاسعة أن  
الوارث يرد بالعيب ويصير مفرورا بخلاف الوصي فتأمل وقد مناعنا عن الخيانة  
أنه متى عاين ما يعرف بالبيان اتقى الفرر فتدبر

### ❦ فصل ❦

في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض والزيادة والخط فيهما وتأجيل  
الديون (صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه) من بائعه لعدم الفرر لندرة  
هلاك العقار حتى لو كان علوا أو على شط نهر ونحوه كان كمنقول (لا) يصح  
اتفاقا ككتابة وإجارة (وبيع منقول) قبل قبضه ولو من بائعه كما سيجي.  
(بخلاف) عتقه وتدييره و(هبته والتصدق به وإفراضه) ورهنه وأعارته (من  
غير بائعه) فانه صحيح (على) قول محمد وهو (الأصح) والأصل أن كل عوض  
ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز ومالا فجائز  
عيني (و) المنقول (لو وهبه من البائع قبل قبضه قبله) البائع (انتقض البيع  
ولو باعه منه قبله لم يصح) هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول لأن الهبة مجاز  
عن الأقاله بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهرية قلت وفي المواهب  
وفسد بيع المنقول قبل قبضه انتهى وتفي الصحة يحتملها فتدبر (اشترى  
مكيلا بشرط الكيل حرم) أي كره تعريما (بيعه وأكله حتى يكيله) وقد صرحوا



بفساده وبانه لا يقال لا آكله انه أكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه  
أكل ماله ( ومثله الموزون والمعدود ) بشرط الوزن والعد لا احتمال الزيادة  
وهي للبائع بخلافه مجازفة لان الكل للمشتري وقيد بقوله ( غير الدراهم  
والدنانير ) لجواز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كييع التعاطى فانه  
لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار يباع بالقبض بعد  
الوزن فنية وعليه الفتوى خلاصة ( وكفى كيله من البائع بحضرته ) أي المشتري  
( بعد البيع ) لاقبله أصلا أو بعده بغيبته فلو كيل بحضرة رجل فشرأ فباعه  
قبل كيله لم يجوز ان اكتاله الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضاً فتح ( ولو  
كان ) المكيل أو الموزون ( ثمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه ) لجوازه  
قبل القبض قبل المكيل أولى ( لا ) يحرم ( المذروع ) قبل ذرعه ( وان  
اشترأ بشرطه الا اذا أنرد لكل ذراع ثمناً فهو ) في حرمة ما ذكر ( كموزون )  
والاصل ماسر مراراً أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا  
كان مقصودا واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن  
حينئذ فيه وصف ( وجاز التصرف في الثمن ) بهبة أو بيع أو غيرهما لو عينا  
أي . مشارا اليه ولو ديناً فالتصرف فيه تملك ممن عليه الدين ولو بعوض ولا  
يجوز من غيره ابن ملك ( قبل قبضه ) سواء ( تعين بالتعيين ) كمكيل ( أولاً )  
كنقود فلو باع ابلا بدراهم أو بكر برّجاز أخذ بدلها شيئاً آخر ( وكذا الحكم  
في كل دين قبل قبضه كهر وأجرة وضمان متلف ) وبديل خلع وعتق بمال  
وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف في الاثمان والديون كلها قبل

قبضها عيني (سوى صرف وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف جنسه لفوات شرطه  
(وصح الزيادة فيه) ولو من غير جنسه في المجلس أو بعده من المشتري أو  
وارثه خلاصة ولفظ ابن ملك أو من أجنبي (ان) في غير صرف و (قبل  
البائع) في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد أجبر (وكان  
المبيع قائما) فلا تصح بعده هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراه ثم  
زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد  
القبض أو دبر أو كاتب أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لفوات محل البيع بخلاف  
مالو أجر أو رهن أو جعل الحديد سيفاً أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة  
وبعض المنافع (و) صح (الحط منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن  
(و) الزيادة والحط (يلتحقان باصل العقد) بالاستناد فبطل حط الكل وأثر  
الالتحاق في تولية ومراوحة وشفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع وفساد  
صرف لكن انما يظهر في الشفعة الحط فقط (و) صح (الزيادة في المبيع)  
ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم زيايى و (قبل المشتري وتلتحق) أيضا  
(بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل قبض سقط حصنها من الثمن) وكذا لو زاد  
في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدره قنية (ولا يشترط للزيادة  
هنا قيام المبيع) فتصح بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما مر (ويصح الحط من  
المبيع ان) كان المبيع (دينا وان عينا لا) يصح لانه اسقاط واسقاط المين لا  
يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء  
اتفاقا ولو أطلقها فقولان وأما الإبراء المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهبة أو  
حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره السرخسى فيتأمل عند الفتوى بحر

قال في النهر وهو المناسب للاطلاق وفي البرازية باعه على أن يهبه من الثمن  
 كذا لا يصح ولو على أن يحط من ثمنه كذا جاز لا حقوق الخط باصل العقد دون  
 الهبة ( والاستحقاق ) ابائع أو مشتر أو شفيع ( يتعلق بما وقع عليه العقد )  
 يتعلق ( بالزيادة ) أيضا فلورد بنحو عيب رجع المشتري بالكل ( ولزم تأجيل كل  
 دين ) ان قبل المديون ( الا ) في سبع على ما في مداينات الاشباه بدلى صرف وسلم  
 وثمن عند اقاله وبعدها وبما أخذ به الشفيع ودين الميت والسابع ( القرض )  
 فلا يلزم تأجيله ( الا ) في أربع ( اذا ) كان مجحودا أو حكم مالكى بلزومه  
 بعد ثبوت أصل الدين عنده أو أحاله على آخر فأجله القرض أو أحاله على  
 مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع الوصية ( أوصى بأن يقرض  
 من ماله ألف درهم فلانا الى سنة ) فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظرا للوصى  
 ( أو أوصى بتأجيل قرضه ) الذي له ( على زيد سنة ) فيصح ويلزم والحاصل  
 أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح غير لازم  
 في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك وأقره المصنف  
 وتعبه في النهر بان المانح بالقرض تأجيله باطل قلت ومن حيل تأجيل القرض  
 كفالته مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر فهي خامسة  
 فاتحفظ وفي حيل الاشباه حيلة تأجيل دين الميت أن يقر الوارث بانه ضمن  
 ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب أنه كان مؤجلا عليهما  
 ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا لأمر الوارث بالبيع للدين وهذا  
 على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيله قلت  
 وسيجيء آخر الكتاب أنه لو حل بموته أو أداء قبل حلوله ليس له من



## المراجعة الا بقدر ماضى من الايام وهو جواب المتأخرين

### فصل فى القرض

( هو ) لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعا ما تعطيه من مثلى لتتقاضاه وهو أخصر من قوله ( عقد مخصوص ) أى بلفظ القرض ونحوه ( يرد على دفع مال ) بمنزلة الجنس ( مثلى ) خرج القيمي ( لا خير ليرد مثله ) خرج نحو ودیعة وهبة ( وصح ) القرض ( فى مثلى ) هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك ( لا فى غيره ) من القيميات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثل واعلم أن المقبوض بقرض فاسد كمقبوض ببيع فاسد سواء فيحرم الانتفاع به لا يبعه لثبوت الملك جامع الفصولين ( فيصح استقراض الدواهم والدنانير وكذا ) كل ( ما يكال أو يوزن أو يعد متقاربا فصيح استقراض جوز ويض ) وكاغد عددا ( ولحم ) وزنا وخبر وزنا وعددا كما سيجى ( استقرض من الفلوس الرائجة والعمدالى فكسدت فعليه مثلها كاسدة ) و ( لا ) يفرم ( قيمتها ) وكذا كل ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون بمثله فلا عبرة بغلائه ورخصه ذكره فى المبسوط من غير خلاف وجعله فى البرازية وغيرها قول الامام وعند الثانى عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها فى آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا ( استقرض طعاما بالعراق فأخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند الثانى وعند الثالث يوم اختصا وليس عليه أن يرجع ) مع ( الى العراق فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص فلقبه المقرض فى بلد الطعام فيه قال فأخذه

الطالب بمحقه فليس له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب بأن يوثق له) بكفيل  
(حتى يعطيه طعامه في البلد الذي أخذه منه، استقرض شيثان الفواكه كيلا  
أو وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى محي  
الحديث الا أن يتراضيا على القيمة) لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت  
وتمامه في صرف الخانية (ويملك) المستقرض (القرض بنفس القبض عندهما)  
أى الامام ومحمد خلافا للثاني فله رد المثل ولو قائما خلافا له بناء على انعقاده  
بلفظ القرض وفيه تصحيحان وينبغى اعتماد الانعقاد لافادته الملك للحال بحر  
فجاز شراء المستقرض القرض ولو قائما من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا  
قبل قبضها بطل لأنه اقتراق عن دين بزازية فليحفظ (أقرض صبيا) محجورا  
(فاسهللكه الصبي لا يضمن) خلافا للثاني (وكذا) الخلاف لو باعه أو أودعه  
ومثله (المعتوه ولو) كان المستقرض (عبدا محجورا لا يؤاخذ به قبل العتق)  
خلافا للثاني (وهو كالوديعة) سواء خانية وفيها (استقرض من آخر دراهم  
فأناء المقرض بها فقال المستقرض ألقها في الماء فألقاها) قال محمد (لا شيء  
على المستقرض) وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فانه باللقاء بعد  
قابض والفرق أن له اعطاء غيره في الاول لا الثاني وعزاه لغريب الرواية (و)  
فيها (القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفايد منها لا يبطله ولكنه يلغو  
شرط رد شيء آخر فلو استقرض الدراهم المكسورة على أن يؤدي صحيحا  
كان باطلا) وكذا لو أقرضه طعاما بشرط رده في مكان آخر (وكان عليه  
مثل ما قبض) فان قضاء أجود بلا شرط جاز ويجبر الدائن على قبول الاجود  
وقبل لا يحر وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بأن يقرض

على أن يكتب به الى بلد كذا ليوفي دينه وفي الاشياء كل قرض جرنفما حرام  
فكره للمرتين سكنى المرهونة باذن الراهن .

﴿ فروع ﴾ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده لاختذها  
فقال المقرض دفعته اليه وأقر العبد به وقال دفعتها الى مولاي فانكر  
المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على  
العبد لانه أقر أنه قبضها بحق انتهى \* عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا  
من رجل وأمروه بالدفع لاحد ثم دفع ليس له أن يطلب منه الا حصته  
قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقراض قنية وفيها  
استقراض المعين وزنا يجوز وينبني جوازه في الخيرة بلا وزن سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاطاها الجيران أيكون ربا فقال  
مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند  
الله قبيح \* وفيها شراء الشيء اليسير بثمن غال لحاجة القرض يجوز ويكره  
وأقره المصنف قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود لو اذان زيد العشرة  
بائني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الامر  
السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف  
ونبه على ذلك فلم يمثل ماذا يلزمه فأجاب يعزرو ويحبس الى أن تظهر توبته  
وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ماأخذه من الربح لصاحبه فأجاب  
ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع ليكن يظهر أن المناسب  
الامر بالرجوع وأقبح من ذلك السلم حتى ان بعض الفري قد خربت بهذا  
الخصوص اه



### باب الربا

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا (فضل) ولو حكما فدخل ربا النسيئة والبيوع الفاسدة فكلاهما من الربا فيجب رد عين الربا لو قاثما لا رد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية وبحر (خال عن عوض) خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه (بميار شرعى) وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعد بربا (مشروط) ذلك الفضل (لاحد المتعافدين) أى بائع أو مشتر فلو شرط لغيرهما فليس بربا بل يما فاسدا (فى المعاوضة) فليس الفضل فى الهبة بربا فلو شرى عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده داتقا ان وهبه منه انعدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما فى المنع عن الذخيرة عن محمد وفى صرف المجمع أن منحة الزيادة والخط قول الامام وأن محمدا اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وأبطل الزيادة قال ابن ملك والفرق بينهما خفى عندي قال وفى الخلاصة لو باع درهما بدرهم وأحدهما أكثر وزنا فحلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر وزنا فوهبه الفضل لم يجوز لانه هبة مشاع يقسم قلت وما قدمنا عن الذخيرة عن محمد صريح فى عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوى فليحفظ فانى لم أر من نبه على هذا (وعنه) أى علة تحريم الزيادة (القدر) المعهود بكيل أو وزن (مع الجنس) فان وجد احرم الفضل أى الزيادة (والنساء) بالمد التأخير فلم يجوز بيع قفيز بر قفيز منه متساويا وأحدهما نساء (وان عدما) بكسر الدال من باب علم ابن ملك (حلا) كهروى بمرولين لعدم العلة فبقى على أصل

الاباحة ( وان وجد أحدهما ) أى القدر وحده أو الجنس ( حل الفضل وحرم  
النساء ) ولو مع التساوى حتى لو باع عبداً بعبداً إلى أجل لم يجز لوجود  
الجنسية واستثنى في المجمع والدرر اسلام منقود في موزون كي لا ينسداً أكثر  
أبواب السلم وتقل ابن الكمال عن الفاية جواز اسلام الحطة في الزيت قلت  
ومفاده أن القدر بانفراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليحرر وقد مر  
في السلم أن حرمة النساء تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فنية ثم فرع على  
الاصل الاول بقوله ( فخرم بيع كيلي ووزني بجنسه متفاضلا وواو غير مطبوم )  
خلافاً للشافعي ( كحصن ) كيلي ( وحديد ) وزني ثم اختلاف الجنس يعرف  
باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه الكمال ( وحل ) بيع  
ذلك ( . تماثلاً ) لا متفاضلاً ( وبلا معيار شرعى ) فان الشرع لم يقدر المعيار  
بالذرة وبما دون نصف صاع ( كحفنة بحفنتين ) وثلاث وخمس ما لم يبلغ  
نصف صاع ( وتفاحة بتفاحتين وقلس بفلسين ) أو أكثر ( باعيانها ) لو  
أخره لكان أولى لما في النهر انه قيد في الكل فلو كانا غير معينين أو أحدهما  
لم يجز اتفاناً ( وتمر بتمرين ) وبيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وسيف  
بسيفين ودواة بدواتين وانا بأثقل منه ما لم يكن من أحد النقيدين فيمتنع  
التفاضل فتح وبرة بابرتين ( وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت  
الوزن بتثليها ) فجاز الفضل لقدر القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو  
انتفى كحفنة بر بحفنتي شعير فيحل مطلقاً لعدم العلة وحرم الكل محمد وصحيح كما  
تقله الكمال ( وما نص ) الشارع ( على كونه كيلياً ) كبر وشعير وتمر وماع  
( أو وزنيا ) كذهب وفضة ( فهو كذلك ) لا يتغير ( أبداً فلم يصح بيع حنطة

بحنة وزنا كما لو باع ذهباً بذهب أو فضة بفضة كيلاً (ولو (مع التساوي) لأن النص أقوى من العرف فلا يترك الأقوى بالأدنى (وما لم ينص عليه حمل على العرف) وعن الثاني اعتبار العرف مطلقاً ورجحه الكمال وخرج عليه سعدى أفندي استقراض الدراهم عدداً وبيع الدقيق وزناً في زماننا يعني بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس بحرواقره المصنف (والمعتبر تعيين الربوي في غير الصرف) ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط تقابض) حتى لو باع براير بعينهما وتفرقا قبل القبض جاز خلافاً للشافعي في بيع الطعام ولو أحدهما ديناً فإن هو الثمن وقبضه قبل التفرق جاز والا لا كيعة ما ليس عنده سراج (وجيد مال الربا) لا حقوق العباد (ورديته سواء) إلا في أربع مال وقف ويقيم ومريض وفي القلب الرهن إذا انكسر أشباهه (باع فلو ساء بمثلها أو بدراهم أو بدنانير فإن تعد أحدهما جاز) وإن تفرقا بلا قبض أحدهما لم يحز لما مر (كما جاز بيع لحم بحيوان ولو من جنسه) لأنه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيفما كان بشرط التعيين أما نسيئة فلا وشرط محمد زيادة المجانس ولو باع مذبوحة بحية أو بمذبوحة جاز اتفاقاً وكذا الملوختين إن تساويا وزنا ابن ملك وأراد بالملوخة المفصولة عن السقط ككرش وأمعاء بحر (و) كما جاز بيع (كرباس بقطن وغزل مطلقاً) كيفما كان لاختلافها جنساً (كبيع قطن بغزل) القطن (في) قول محمد وهو (الاصح) حاوي وفي القنية لا بأس بغزل قطن بثياب قطن يدايد لانهما ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بثيابه إذا لم توزن (و) كبيع (رطب برطب أو تمر



(متائلا) كيلا ووزنا خلافا للعيني في الحال لا المآل خلافا لهما فلو باع مجازفة  
أو موازنة لم يحز اتفاقا ابن ملك (وعنب) بعنب (أو بزيب) متائلا (كذلك)  
وكذا كل ثمرة تجف كتين ورماني يباع رطبها برطبها ويابسها كبيع بر رطبها  
أو مبلولا بمثله وباليابس وكذا بيع تمر أو زبيب منقوع بمثله أو باليابس منهما  
خلافا لمحمد زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والردئ  
فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية  
بغيرها يفسد كما سيجي (و) كبيع (لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا)  
يدايد (ولبن بقر وغنم وخل دقل) بفتحتين ردئ التمر وخصه باعتبار المادة  
(بخل عنب وشحم بطن بالية) بالفتح ما يسميه المواملية (أو لحم وخبز)  
ولو من بر (يرأو دقيق) ولو منه زيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن  
مربي بالنفسج بغير المربي منه (متفاضلا) أو وزنا كيف كان لاختلاف  
أجناسها فلو اتحد لم يحز متفاضلا إلا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو  
وزن لم يحز زيلعي وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزني في عادة مصر وفي النهر  
لعله في زمنه أما في زماننا فلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف الأصل أو  
المقصود أو بتبدل الصفة فليحفظ. وجاز الأخير ولو الخبز نسيئة به يفتي درر  
إذا أتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط المنع إذ قلما يقبض من جنس  
ما سمي وفي القهستاني معزيا للخزاة الأحسن أن يبيع خائما مثلا من الخباز  
بمدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير  
دينا في ذمة الخباز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبروفيه معزيا للمضمرات  
يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عدد اوعليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه

أيضا (و) جاز بيع (اللبن بالجن) لا اختلاف المقاصد والاسم حاوي (لا) يجوز (بيع البر بدقيق أو سويق) هو المجروش ولا بيع دقيق بسويق (مطلقا) ولو متساويا لعدم المساوي فيحرم لشبهة الربا خلافا لهما وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا إذا كانا مكبوسين فجائز اتفاقا ابن ملك كبيع سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية وأما المقلية بغيرها ففاسد كما مر (و) لا (الزيتون بزيت والسهم بحل) بمهلة الشيرج (حتى يكون الزيت والحل أكثر مما في الزيتون والسهم) ليكون قدره بمثله والزيادة بالتفل وكذا كل ما ثقله قيمة كجوز بدهنه ولبن بسمنه وعنب بعصيره فإن لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل (ويستقرض الخبز وزنا وعددا) عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تسيرا وفي المجتبى باع رغيفا تقدأ برغيفين نسيئة جاز وبعكسه لا وجاز بيع كسيرانه كيف كان (ولا ربا بين سيد وعبيده) ولو مدبرا لا مكانا إذا لم يكن دينه مستغرقا لرقبته وكسبه) فلو مستغرقا يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في البحر عن المراج التحقيق الاطلاق وإنما يرد الزائد لا للربا بل لتعلق حق الغرماء (ولا) ربا (بين متفاوضين وشريكي عنان إذا تبايعا من مالها) أي مال الشركة زيلعي (ولا بين حربي ومسلم) مستأمن ولو بعقد فاسد أو قمار (ثمة) لأن ماله ثمة مباح فيحل برضاه مطلقا بلا غدر خلافا للثاني والثلاثة (و) حكم (من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي) فللمسلم الربا معه خلافا لهما لأن ماله غير معصوم فلو هاجر الينا ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوهره قلت ومنه يعلم حكم من أسلم ثمة ولم يهاجر أو الحاصل أن الربا حرام إلا في هذه الست مسائل

### باب الحقوق

في البيع آخرها لتبعيتها ولتبعيته ترتيب الجامع الصغير ( اشترى بيتا  
فوقه آخر لا يدخل فيه الملو ) مثلث العين ( ولو قال بكل حق ) هو له أو  
بكل قليل وكثير ( مالم ينص عليه ) لان الشيء لا يستتبع مثله ( وكذا لا يدخل )  
العلو ( بشراء منزل ) هو مالا اصطبل فيه ( الا بكل حق هو له أو بمرافقه )  
أي حقوقه كطريق ونحوه وعند الثاني المرافق المذافع أشباه ( أو بكل قليل أو  
كثير هو فيه أو منه ويدخل ) العلو ( بشراء دار وازلم يذكر شيئا ) ولو الابنية  
بتراب أو بنخام أو قباب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو  
بلا ذكر في الصور كلها فتح وكافي سواء كان المبيع بيتا فوقه علو أو غيره الادار  
الملك فتسمى سراي نهر ( ك ) ما يدخل في شراء الدار ( الكنيف وبئر الماء والاشجار  
التي في صحنها و ) كذا ( البستان الداخل ) وان لم يصرح بذلك ( لا ) البستان  
( الخارج الا اذا كان أصغر منها ) فيدخل تبعاولو مثلها أو أكبر فلا الا بالشرط  
زيلعي وعيني ( والظلة لا تدخل في بيع الدار ) لبنائها على الطريق فأخذت  
حكمه ( الا بكل حق ونحوه ) مما مر وقالوا ان مفتحتها في الدار تدخل كالعلو  
( ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت أو دار مع ذكر المرافق ) لانه من مرافقها  
خانية ( لا ) يدخل ( الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق ) ونحوه  
مما مر ( بخلاف الاجارة ) لدار وأرض فتدخل بلا ذكر لانها تمقدلانتفاع  
لا غير ( والرهن والوقف ) خلاصة ( ولو أقر بدار أو صالح عليها أو وصى  
بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق ) كالبيع ولا يدخل في  
القصة وان ذكر الحقوق والمرافق الا بوضا صريح نهر عن الفتح وفي الجواهر



اليعقوبية ينبغي أن يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد  
لولا مخالفته للمنقول كما مر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة  
الموقوفة كالأجارة واعتمده المصنف تبعاً للبحر نعم ينبغي أن تكون الهبة  
والنكاح والخلع والعق على مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى اهـ

### باب الاستحقاق

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان) أحدهما (مبطل للملك) بالكلية  
(كالعق) والحرية الأصلية (ونحوه) كتدبير وكتابة (و) ثانيهما (ناقل له)  
من شخص إلى آخر (كالاستحقاق به) أي بالملك بأن ادعى زيد على بكر  
أن مافي يده من العبد ملك له ورهن (والناقل لا يوجب فسخ العقد) على  
الظاهر لأنه لا يوجب بطلان الملك (والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من  
تأق) ذو اليد (الملك منه) ولو مورثه فيتعدى إلى بقية الورثة أشباه (فلا  
تسمع دعوى الملك منهم) للحكم عليهم (بل دعوى التاج ولا يرجع) أحد من  
المشتريين (على بائعه مالم يرجع عليه ولا على الكفيل مالم يقض على المكفول عنه) لثلاث  
يجمع ثمنار في ملك واحد لأن بدل المستحق مملوك ولو صالح بشيء قليل أو أبرأ  
عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبائعه أن يرجع على بائعه أيضاً والبدل  
عن ملكه ولو حكم للمستحق فصالح المشتري لم يرجع لأنه بالصلح أبطل  
حق الرجوع وتماه في جامع الفصولين (والمبطل يوجب فسخ  
المقود اتفاقاً) ولكن واحد من الباعة الرجوع على بائعه وإن لم يرجع عليه  
ويرجع) هو أيضاً كذلك (على الكفيل ولو قبل القضاء عليه) لعدم اجتماع

الثمنين اذ بدل الحر لا يملك ( والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة ) من  
 الناس سواء كان بيينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق أشباه  
 ( فلا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه ) بمنزلة حرية الاصل  
 ( وأما ) الحكم بالعتق ( في الملك المؤرخ ) على الكافة ( من اوقت ) التاريخ  
 و ( لا ) يكون قضاء ( قبله ) كما بسطه من لا خسرو ويعقوب باشا فاحفظه  
 فإن أكثر الكتب عنه خالية ( و ) اختلفوا في ( القضاء بالوقف قبل كالحربة  
 وقبل لا ) فتسمع فيه دعوى ملك آخر أو وقف آخر ( وهو المختار ) وصححه  
 الهامدي وفي الاشباه القضاء يتعدى في أربع حرية ونسب ونكاح وولاء  
 وفي الوقف يقتصر على الاصح ( ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن  
 اذا كان الاستحقاق بالبيينة ) لما سيجي ، أنها حجة متعدية ( أما اذا كان )  
 الاستحقاق ( باقرار المشتري أو بنكوله أو باقرار وكيل المشتري بالخصومة  
 أو بنكوله فلا ) رجوع لانه حجة قاصرة ( و ) الاصل أن ( البيينة حجة متعدية )  
 تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شيء كما هو ظاهر كلام الزيلعي  
 والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف ( لا الاقرار ) بل هو حجة  
 قاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره بقى لو اجتمعا فان ثبت الحق بهما  
 قضى بالاقرار الا عند الحاجة فبالبيينة أولى فتح ونهر ( فلو استحققت مبيعة  
 ولدت ) عند المشتري لا باستيلاده ( بيينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به )  
 أي بالولد في الاصح زيلعي وكلام البرازي يفيد تقييده بما اذا سككت الشهود  
 فلو بينا أنه لدى اليد أو قالوا لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يمنع  
 استحقاق الولد بالبيينة فيكون ولد المفرور حرا بالقيمة لمستحقه كما مر في

باب دعوى النسب (وان أفر) ذواليد (بها) لرجل (لا) يتبعها فيأخذها  
وحدها والفرق ماصر من الاصل وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه يتبعها  
وكذا سائر الزوائد نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد المنصوب ولم يذكر النكول  
لانه في حكم الافرار فمستأنى معزيا للمعادية (ومنع التناقض) أى التدافع  
في الكلام (دعوى الملك) لعين أو منفعة لما في الصغرى طلب نكاح الامة  
يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان  
التوفيق خلاف منحققه في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة  
ستجى في الدعوى ومنها ادعى على آخر أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى  
عليه ايس هو بأخى ثم مات المدعى عن تركه فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه  
ان قال هو أخى لم يقبل للتناقض وان قال أبى أو ابنى قبل والاصل أن  
التناقض (لا) يمنع دعوى ما يخفى سببه ك (النسب والطلاق و) كذا (الحرية  
فلو قال عبيد لمشترا اشتري فانا عبد) لزيد (فا اشتراه) معتمدا على مقالته  
(فاذا هو حر) أى ظهر حراً (فان كان البائع حاضراً أو غائبا غيبة معروفة)  
يعرف مكانه (فلا شئ على العبد) لوجود القابض (والارجع المشتري على  
العبد) بالثمن خلافا للثانى ولو قال اشتري فقط أو أنا عبد فقط لارجوع عليه  
اتفاقا درر (و) رجع (العبد على البائع) اذا ظهر به (بخلاف الرهن) بأن  
قال ارهنى فانى عبد لم يضمن أصلا والاصل أن التغيرير يوجب الضمان في  
ضمن عقد الماوضة لا الوثيقة (باع عقارا ثم برهن أنه وقف محكوم بلزومه  
قبل والا لا) لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق فتح واعتمده  
المصنف تبعا للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي



آخر الكتاب ( اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر ) أنه له ( لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري ) للقضاء عليهما ولو قضى له بحضورتهما ثم برهن أحدهما على أن المستحق باعه من البائع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفتح ( لا عبرة بتاريخ القبية ) بل العبرة بتاريخ الملك ( فلو قال المستحق ) عند الدعوى ( غابت ) عنى ( هذه ) الدابة ( منذ سنة ) فقبل القضاء بها للمستحق أخبر المستحق عليه البائع عن القصة ( فقال البائع لى بينة أنها كانت ملكاً لى منذ سنتين ) مثلاً وبرهن على ذلك ( لا تندفع الخصومة ) بل يقضى بها للمستحق لبقاء دعواه فى ملك مطلق خال عن تاريخ من الطرفين ( العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع ) على البائع ( عند الاستحقاق ) فلو استولد مشتراه يعلم غصب البائع أياها كان الولد رقيقاً لانعدام الفرور ورجع بالثمن وان أقر بملكية المبيع للمستحق درر وفى القنية لو أقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل إقراره فلو وصل إليه بسبب ما أمر بتسليمه إليه بخلاف ما إذا لم يقر لأنه محتمل بخلاف النص ( لا يحكم ) القاضى ( بسجل الاستحقاق بشهادة أنه كتاب ) قاضى ( كذا ) لأن الخط يشبه الخط فلم يجز الاعتماد على نفس السجل ( بل لابد من الشهادة على مضمونه ) ليقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ( كذا ) الحكم فيه ( ما سوى نقل الشهادة والوكالة ) من محاضر وسجلات وصكوك لأن المقصود بكل منها إلزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانهما التحصيل العلم للقاضى ولذا لزم إسلامهم ولو الخصم كافراً ( ولا رجوع فى دعوى حق مجهول من دار صولح على شيء ) معين ( واستحق بعضها ) لجواز دعواه فيما بقى ( ولو

استحق كلها رد كل العوض ( لدخول المدعى في المستحق ) ( واستفيد منه )  
 أى من جواب المسئلة أمران أحدهما ( صحة الصلح عن مجهول ) على معلوم  
 لأن جهالة الساقط لا تفضى الى المنازعة ( و ) الثانى ( عدم اشتراط صحة  
 الدعوى لصحته ) لجهالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره به  
 ( ورجع ) المدعى عليه ( بمحضته فى دعوى كلها ان استحق شئ منها ) لفوات  
 سلامة المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قداراً معلوماً كربعها لم يرجع مادام  
 فى يده ذلك المقدار وان بقى أقل رجع بحساب ما استحق منه

﴿ فرع ﴾ لو صالح من الدنانير على دراهم وقبض الدراهم فاستحقت  
 بعد التفرق رجع بالدنانير لان هذا الصلح فى معنى الصرف فاذا استحق  
 البذل بطل الصلح فوجب الرجوع درود فيها فروع أخر فلتنظر وفى المنظومة  
 المحببة مهمة منها

لو مستحقاً ظهر المبيع	له على بائعه الرجوع
بالمثل الذى له قد دفعا	الا اذا البائع هنا ادعى
بانه كان قديماً اشترى	ذلك من ذا المشتري بلامرأ
لو اشترى خرابة وأنفقاً	شيئاً على تعمیرها وطفقاً
ذلك يسوى بمدها آكامها	ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري فى ذلك ليس راجعاً	على الذى غدا تلك بائعاً
ولا على ذا المستحق مطلقاً	بذا الذى كان عليها أنفقاً
وان مبيع مستحقاً ظهراً	ثم قضى القاضى على من اشترى

به فصالح الذي ادعاه صلحا على شيء له أداء  
 يرجع في ذاك بكل الثمن على الذي قد باعه فاستتب  
 وفي المنية شري دارا وبني فيها فاستحقت رجع بالثمن وقيمة البناء  
 مبنيا على البائع اذا سلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما  
 لو استحقت بجميع بنائها لما تقرر أن الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري  
 لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا ولو حفر بئرا أو نقي البالوعة  
 أو رم من الدار شيئا ثم استحقت لم يرجع بشيء على البائع لان الحكم يوجب  
 الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابة حتى لو كتب في الصك فما  
 اتفق المشتري فيها من نفقة أو رم فيها من مرمة فعلى البائع بفسد البيع ولو حفر  
 بئرا وطواها يرجع بقيمة العلى لا بقيمة الحفر فلو شرطاه فسد وكذا لو حفر  
 ساقية ان قنطر عليها رجع بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة  
 فانما يرجع اذا بنى فيها أو غرس بقيمة ما يمكن تقضه وتسليمه الى البائع فلا  
 يرجع بقيمة جص وطين وتماحه في الفصل الخامس عشر من الفصواين وفيه  
 شري كرمًا فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمرة  
 ولو شري أرضين فاستحقت احدهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعده  
 لزمه غير المستحق بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد أو البقرة لم  
 يرجع بما اتفق ولو استحق ثياب القن أو برذعة الحمار لم يرجع بشيء وكل  
 شيء يدخل في البيع تبعًا لا حصة له من الثمن ولكن يخير المشتري فيه فنية  
 ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة ولكل أن  
 يرجع على بائعه بالثمن بلا إعادة بينة لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري



عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو أبرأ الأول من الثمن كان للأول الرجوع كما لو وجد العبد حراً فلكل الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصولين ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبداً فاعتقه بمال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق ولو شري داراً بعبد وأخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع والله أعلم

### باب السلم

(هو) لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعاً (بيع آجل) وهو المسلم فيه (بماجل) وهو رأس المال (وركنه ركن البيع) حتى ينقضي بلفظ بيع في الأصح (ويسمى صاحب الدراهم رب السلم والمسلم) بكسر اللام (و) يسمى (الآخر المسلم إليه والحنطة مثلاً المسلم فيه) والثمن رأس المال (وحكمه ثبوت الملك للمسلم إليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه) فيه لف وتشر مرتب (ويصح فيما أمكن ضبط صفته) كجودته وردائه (ومعرفة قدره كمكيل وموزون) (و) خرج بقوله (مثنى) الدراهم والدنانير لأنها أثمان فلم يجوز فيها السلم خلافاً للمالك (وعددى متقارب كجوز وبيض وفلس) وكثيرى ومشمش وتين (ولبن) بكسر الباء (وآجر بلبن معين) بين صفته ومكان ضربه خلاصة (وذرعى كثوب بين قدره) طولاً وعرضاً (وصفته) كقطن وكتان ومركب منهما (وصنعته) كعمل الشام أو مصر أو زيد أو عمرو (ورقته) أو غلظه (ووزنه ان يبع به) فان الدياج كلما ثقل وزنه زادت قيمته والخير كلما خف وزنه زادت

قيمته فلا بد من بيان مـ مع الذرع (لا) يصح (في) عددي (متفاوت) هو ما  
 تفاوت ماليته (كبطيخ وقرع) ودرودمان فلم يحز عددا بلا مميز وما جاز عدا  
 جاز كيلا ووزنا نهر (ويصح في سمك مليح) ومالح لغة ردبة (و) في (طري  
 حين يوجد وزنا وضربا) أي نوعا قيد لهما (لا عددا) للتفاوت (ولو صفارا جاز  
 وزنا وكيلا) وفي الكبار روايتان مجتبي (لا في حيوان) ما خلافا للشافعي  
 (وأطرافه) كرؤس وأكارع خلافا للمالك وجاز وزنا في رواية (و) لا في (حطب  
 بالحزم ورطبة بالجرز الا اذا ضبط بما لا يؤدي الى نزاع ) وجاز وزنا فتح  
 (وجوهر وخرز الاصفار لؤلؤ تباع وزنا ) لانه انما يعلم به ( ومنقطع )  
 لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو اقطع في  
 اقليم دون آخر لم يحز في المنقطع ولو اقطع بهـ الاستحقاق خير رب  
 السلم بين انتظار وجوده والفسخ وأخذ رأس ماله (ولحم ولو منزوع عظم)  
 وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الاثثة الثلاثة  
 وعليه الفتوى بحر وشرح مجمع لكن في القهستاني أنه يصح في المنزوع بلا  
 خلاف انما الخلاف في غير المنزوع فتنبه لكن صرح غيره بالروايتين  
 فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفاقا بزازية وفي العيني أنه يمي عنده مثل  
 عندها (و) لا (بمكيال وذراع مجهول) قيد فيها وجوزاه الثاني في الماء قربا  
 للتعامل فتح (وبر قرية) بعينها (وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمره) أو  
 نخلة أو قرية (لبيان الصفة) لا لتعيين الخارج كقمح مرجى أو بلدي بديارنا  
 فالمانع والمقتضى العرف فتح (و) لا ( في حنطة حديثة قبل حدوثها ) لانها  
 منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحل شرط فتح وفي

الجوهره أسلم في حنطة جديدة أو في ذرة حديثه لم يحجز لانه لا يدري  
أىكون في تلك السنة شيء أم لا قلت وعليه فما يكتب في وثيقة السلم من  
قوله جديد عامه مفسد له أى قبل وجود الجديد أما بعده فيصح كما لا يخفى  
( وشرطه ) أى شروط صحته التى تذكر في العقد سبعة ( بيان جنس ) كبر  
أو تمر ( و ) بيان ( نوع ) كسقى أو بعل ( وصفة ) لجيد أو رديء ( وقدر )  
ككذا كيلا لا ينقبض ولا يندسط ( وأجل وأقله ) فى السلم ( شهر ) به  
يفتى وفى الحاوى لا بأس بالسلم فى نوع واحد على أن يكون حلول بعضه فى  
وقت وبعضه فى وقت آخر ( ويبطل ) الاجل ( بموت المسلم اليه لا بموت  
رب السلم فيؤخذ ) المسلم فيه ( من تركته حالا ) لبطلان الاجل بموت  
المدين لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته ( و )  
بيان ( قدر رأس المال ) ان تعلق العقد بمقداره كما ( فى مكيل وموزون  
وعددى غير متفاوت ) واكتفيا بالإشارة كما فى مذروع وحيوان قلنا ربما  
لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد  
ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فيرده ولا يستبدله رب السلم فى مجلس الرد  
فينفسخ العقد فى الردود ويبقى فى غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقى ابن ملك  
فوجب بيانه ( و ) السابع بيان ( مكان الايفاء ) للمسلم فيه ( فيما له حمل )  
ومؤنة ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة بيع  
وفرض واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم فى الحال بخلاف الاول  
( شرط الايفاء فى مدينة فكل محلاتها سواء فيه ) أى فى الايفاء ( حتى لو أوفاه  
فى محلة منها برئ ) وليس له أن يطالبه فى محلة أخرى بزاوية وفيها قبله شرط



حمله الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الصفتين الاجارة  
 والتجارة (وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار لؤلؤ لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء)  
 اتفاقا (ويوفيه حيث شاء) في الاصح وصحح ابن كمال مكان العقد (ولو عين)  
 فيما ذكر (مكانا تعين في الاصح) فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و)  
 بقي من الشروط (قبض رأس المال) ولو عينا (قبل الاقتراق) بابدائهما وان  
 تاما أو سارا فرسخا أو أكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن المسلم  
 اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال  
 السلم بزازية (وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها) فينقصد  
 صحيحا ثم يبطل بالاقتراق بلا قبض (ولو أبى المسلم اليه قبض رأس المال أجبر  
 عليه) خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقودا وعدم الخيار وأن  
 لا يشمل البدلين احدي على الربا وهو القدر المتفق أو الجنس لان حرمة  
 النساء تتحقق به وعددها المعنى تبعاً للفاية سبعة عشر وزاد المصنف وغيره  
 القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله (فان أسلم  
 مائتي درهم في كر) بضم فتشديد ستون نفيزاً والقفيز غمانية مكايك والمكوك  
 صاع ونصف عيني (بر) حال كون المائتين مقسومة (مائة دينا عليه) أي على  
 المسلم اليه (ومائة نقدا) نقدها رب السلم (واقترقا) على ذلك (فالسلم في) حصة  
 (الدين باطل) لانه دين دين وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد لانه طار  
 حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدها دنانير أو على غير  
 العاقلين فسد في الكل (ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه (في رأس المال و)  
 لا لب السلم في (المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة) ونحو ايجرة (وتولية)

ولو تمسك عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصنف - رى  
اقالة بعض السلم جائزة (ولا) يجوز لرب السلم (شراء شيء من المسلم اليه برأس  
المال بعد الاقالة) في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال كسائر  
الديون (قبل قبضه) بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلمك  
أو رأس مالك أي الا سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك حال انقضاخه  
فامتنع الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه)  
لكن (بشرط قبضه في مجلس الاقالة) لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم (ولو  
شرى) المسلم اليه في كر (كرا وأمر) المشتري (رب السلم بقبضه قضاء) عما  
عليه (لم يصح) للزوم الكيل مرتين ولم يوجد (وصح لو) كان الكر قرضا  
و (أمر مقرضه به) لانه اعارة لاستبدال (كما) صح (لو أمر) المسلم اليه  
(رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل) فاكتاله مرتين لزوال المانع (أمره)  
أي المسلم اليه (رب السلم أن يكيل المسلم فيه) في ظرفه (فكاله في ظرفه)  
أي وعاء رب السلم (بغيبته لم يكن قبضا) أما بحضوره فيصير قابضا بالتخلية  
(أو أمر) المشتري (البائع بذلك فكاله في ظرفه) ظرف البائع (لم يكن  
قبضا) لحقه (بخلاف كيله في ظرف المشتري بأمرة) فانه قبض لان حقه  
في العين والاول في الذمة (كيل العين) المشتراة (ثم) كيل (الدين) المسلم  
فيه وجعلهما (في ظرف المشتري قبض بأمرة) لتبعية الدين للعين (وعكسه)  
وهو كيل الدين أولا (لا) يكون قبضا وخيراه بين تقض البيع والشركة  
(أسلم أمة في كر) بر (وقبضت فتقا يلا) السلم (فمات) قبل قبضها بحكم  
الاقالة (بقي) عقد الاقالة (أو مات فتقا يلا صح) لبقاء المعقود عليه وهو

المسلم فيه ( وعليه قيمتها يوم القبض فيهما ) في المسئلتين لأنه سبب الضمان  
 ( كذا ) الحكم في ( المقايضة بخلاف الشراء بالتمن فيهما ) لأن الأمة أصل في  
 البيع والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف البيع  
 ( قايلا البيع في عبد فابق ) بعد الاقالة ( من يد المشتري فان لم يقدر على  
 تسليمه ) للبائع ( بطلت الاقالة والبيع بحاله ) فنية ( والقول لمدعى الرداءة والتأجيل  
 لا لنا في الوصف ) وهو الرداءة ( والأجل ) والأصل أن من خرج كلامه نعمتا  
 فalcول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فalcول  
 لمدعى الصحة عندهما وعنده المنكر ( ولو اختلفا في مقداره فalcول للطالب مع  
 يمينه ) لانكاره الزيادة ( وأى برهن قبل وان برهنا قضى بيمينه المطلوب )  
 لا ثباتها الزيادة ( وان ) اختلفا ( في مضيه فalcول للمطلوب ) أى المسلم اليه  
 بيمينه الا أن يبرهن الآخر وان برهنا فيمينه المطلوب ولو اختلفا في السلم  
 تحالفا استحصانا فتح

( والاستصناع ) هو طلب عمل الصنعة ( بأجل ) ذكر على سبيل  
 الاستمهال لا الاستعجال فانه لا يصير سلما ( سلم ) فتعتبر شرائطه ( جرى فيه  
 تعامل أم لا ) وقالوا الاول استصناع ( وبدونه ) أى الاجل ( فيما فيه تعامل )  
 الناس ( نخف وثقمة وطست ) بمهمة وذكره في المغرب في الشين  
 المعجمة وقد يقال طسوت ( صح ) الاستصناع ( فيما لا عدة ) على الصحيح  
 ثم فرغ عليه بقوله ( فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الآمر عنه ) ولو كان  
 عبدة لما ازم ( والمبيع هو العين لا عمله ) خلافا للبردعى ( فان جاء ) الصانع  
 ( بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد ) فاخذه ( صح ) ولو كان المبيع



عمله لما صبح ( ولا يتعين ) المبيع ( له ) أى للآمر ( بلا رضا فصيح بيع  
الصانع ) لمصنوعه ( قبل رؤية أمره ) ولو تعين له لما صبح بيعه ( وله )  
أى للآمر ( أخذه وتركه ) بخيار الرؤية ومفاده أنه لا خيار للصانع بعد  
رؤية المصنع له وهو الاصح نهر ( ولم يصح فيما لم يتعامل فيه كالثوب إلا  
بأجل كإمر ) فإن لم يصح فسدان ذكر الأجل على وجه الاستمهال وإن  
للاستمهال كمل أن تفرغه غداً كان صحيحاً

❦ فرع ❦ السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر الفتاوى لو  
جعل الدبس أجرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان النار عمات فيه ولذا لا يجوز  
السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عيناً جاز قلت وسيجيئ في الغصب  
أن الرب والقطر واللحم والفحم والآجر والصابون والعصفر والسردين  
والجلود والصرم وبراً مخلوطاً بشعير قيمى فليحفظ

### ❦ باب المتفرقات ❦

من أبوابها وعبر في الكثر بمسائل مثورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى  
واحد ( اشترى ثوراً أو فرساً من خزف لـ ) لأجل ( استثناس الصبي  
لا يصح و ) لا قيمة له ( لا يضمن متلفه وقيل بخلافه ) يصح ويضمن قنية  
وفي آخر خطر المجتبي عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان  
( و صبح بيع الكلب ) ولو عقوراً ( والفهد ) والفيل والقرود ( والباع )  
بساير أنواعها حتى الهرة وكذا الطيور ( علمت أولاً ) سوى الخنزير وهو

المختار للانتفاع بها وبجلدها كما قدمناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرء وإن كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع المصير شرح وهبانية

﴿ فرع ﴾ لا ينبغي اتخاذ كلب الا لخوف لص أو غيره فلا بأس به ومثله سائر السباع عبي وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا ( كما صح بيع خمر حمام كثير و ) صح ( هبته ) قنية ( و ) أدنى ( القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز ) قنية ( كما لا يجوز بيع هوام الارض كالحنافس ) والقنافذ والمقارب والوزغ والضب ( و ) لا هوام ( البحر كالسرطان ) وكل ما فيه سوى سمك وجوز في القنية بيع ماله ممن كسفتقور وجلود خز وجل الماء لو حيا واطلق الحسن الجواز وجوز أبو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البدائع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوى كالحمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ( ويجوز بيع دهن نجس ) أى متنجس كما قدمناه في البيع الفاسد ( وينتفع به للاستصباح ) في غير مسجد كما مر ( والذي كالمسلم في بيع ) كصرف وسلم وربما غيرها ( غير الحمر والخنزير وميتة لم تمت حتف ألقها ) بل بنحو خنق أو ذبح مجوسى فانها كخنزير وقد أمرنا بتركهم وما يدينون ( وصح شراؤه ) أى الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد ( عبدا مسلما أو مصحفا ) أو شقصابا منها ( ويجبر على بيعه ) ولو المشتري صغيرا أجبر عليه فلو لم يكن أقام القاضي له ولها وكذا لو اسلم عنده ويتبعه طفله ولو أعتقه أو كاتبه جاز فان عجز أجبر أيضا ولودبره أو استولدها سعيها في قيمتهما ويوجع ضرباً لو طئه مسلمة وذلك حرام

﴿ فرع ﴾ من عادته شراء المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد نهر وغيره وكذا محرم أخذ صيدا يؤمر بإرساله ولو أسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض فروايتان ( وطء زوج ) الامة ( المشتراة ) التي أنكحها المشتري قبل قبضها ( قبض ) لمشتريها لحصوله بتسليطه فصار فعله كفعله ( لا ) مجرد ( نكاحها ) استحسانا ( فلو انتقض البيع ) قبل القبض ( بطل النكاح في ) قول الثاني وهو ( المختار ) وقيد الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح ( اشترى شيئا ) منقولا اذ العقار لا يبيعه القاضى ( وغاب ) المشتري ( قبل القبض ) وتقدير الثمن غيبة معروفة فاقام بانه بينة أنه باعه منه لم يبع في دينه ( لا مكان ذهابه اليه ) وان جهل مكانه يبيع ( المبيع أى باعه القاضى أو مأموره نظرا للغائب وأدى الثمن وما فضل يحسبه للغائب وان نقص تبعه البائع اذا ظفربه ( وان اشترى اثنان ) شيئا ( وغاب واحد ) منهما ( فللحاضر دفع ) كل ( ثمنه ) ويجبر البائع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر ( و ) له ( قبضه وحبسه ) عن شريكه اذا حضر ( حتى ينقد شريكه ) الثمن بخلاف أحد المستأجرين وانفرد أن للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة ( باع ) شيئا ( بألف مثقال ذهب وفضة تنصفا به ) أى بالمثل فيجب خمسمائة مثقال من كل منهما لعدم الاولوية ( وفي ) بيعه شيئا ( بألف من الذهب والفضة تنصفا ) وانصرف للوزن المعهودة ( النصف ) ( من الذهب مثاقيل و ) النصف ( من الفضة دراهم ) ومثله له على كل حنطة وشعير وسمس لزمه من كل ثلث كر وهذه قاعدة في المعاملات كلها كهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبدل خلع وغيره في



موزون ومكيل ومعدود ومذروغ عيني وقوله ( وزن سبعة ) تقدم في الزكاة  
وأفاد الكمال أن اسم الدرهم ينصرف للمتعارف في بلد العقدة في مصر ينصرف  
للفلوس وأفاد في النهر أن قيمته تختلف باختلاف الأزمان فأتى اللقاني بأنه  
يساوي نصفاً وثلاثة فلوس فلو أطلق الواقف الدرهم اعتبر زمنه أن عرف  
والأصرف للفضة لأنه الأصل كما لو قيده بالنقرة كواقف الشيخونية  
والصرغتمشية ونحوهما فقيمة درهما نصفان وأفاد المصنف أن النقرة تطلق  
على الفضة وعلى الذهب وعلى الفلوس النحاس بعرف مصر الآن فلا بد من  
مراجعة فإن لم يوجد فالعمل على الاستيارات القديمة للوقف كما عولوا عليها  
في نظائره كمعرفة خراج ونحوه قال وبه أفتى المنلا أبو السعود أفندي ( ولو  
قبض زيفاً بدل جيد ) كان له على آخر ( جاهلاً به ) فلو علم وأتقنه كان قضاء  
اتفاقاً ( وتفق أو أتقنه ) فلو قاثاً رده اتفاقاً ( فهو قضاء ) لحقه وقال أبو يوسف  
إذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بجيده استحساناً كما لو كانت ستوفة أو بهرجة  
واختاره للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشرنبلالية فيه  
يفتي ( ولو فرّخ طير أو باض في أرض لرجل أو تكسر فيها ظبي ) أي انكسر  
رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكاسر لا للآخذ ( فهو للآخذ ) لسبق  
يده لمباح ( إلا إذا هيا أرضه لذلك ) فهو له ( أو كان صاحب الأرض قريباً  
من الصيد بحيث يقدر على أخذه لو مد يده فهو لصاحب الأرض ) لتمكنه  
منه فلو أخذه غيره لم يملكه نهر ( وكذا ) مثل مامر ( صيد تعلق بشبكة  
نصبت للجفاف ) أو دخل دار رجل ( ودرهم أو سكر نثر فوقع على ثوب  
لم يملكه ) سابقاً ( ولم يكف ) لاحقاً فلو أعده أو كفه يملكه بهذا الفعل

﴿فروع﴾ عـ ل النحل في أرضه ملكه مطلقا لانه صار من أنزالها •  
 شري دارا فطلب المشتري أن يكتب له البائع صكالا يجبر عليه ولا على  
 الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاءه بعدول وصك فليس له الامتناع من  
 الافرار • شري فطنا فنزلته امرأته فكله له • المرأة اذا كفتت بلا اذن  
 الورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو أكثر لا ترجع بشئ قال رحمه الله  
 تعالى ولو قيل ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد • اكتسب حراما واشتري به  
 أو بالدرهم المنصوبة شيئا قال الكرخي ان تقد قبل البيع تصدق بالرمح والا  
 لا وهذا قياس وقال أبو بكر كلاهما سواء ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم  
 يقل بهذه الدراهم وأعطى من الدراهم • دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز  
 أخذ ربحه مالم يعلم أنه اكتسب الحرام • من رمى ثوبه لا يجوز لاحد أخذه  
 مالم يقل حين رمى ليأخذه من أراد • باع الاب ضيعة طفله والاب مفسد  
 فاسق لم يجز بيعه استحسانا • شرت لطلها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز  
 وهو كالمهبة استحسانا • قال الاسير اشترني أو فكني فشره رجوع • أدى  
 كأنه أقرضه ولو قال بالف فشره باكثر لم يلزمه الفضل لانه تخليص لا  
 شراء • شري دارا ودبغ وتأذى جيرانه ان على الدوام يمنع وعلى النذرة  
 يتحمل منه • شري لحما على أنه لحم غنم فوجده لحم معزله الرد • قال زن بلى  
 من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له أخيره ومن هذا الخبز فوزن لم بخير •  
 شري بذرا خريفيًا فاذا هو ربيعي أو شري بذر البطيخ فاذا هو بذر القشاه  
 ان قائما رده وأن مستهلكا فعليه مثله • ساوم صاحب الزجاج فدفع له قدحا  
 ينظره فوقع منه على أقداح فانكسر واضمن الاقداح لا القدح • شري

شجرة باصلها وفي قلمها من الاصل ضرر بالبائع يقطعه من وجهه الارض  
من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهدم من سقوطه حائط ضمن القالم ما  
تولد من قلمه \* دفع دراهم زبونا فكسرها المشتري لاشيء عليه ونعم ما صنع  
حيث غشه وبخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره ولا بأس ببيع المغشوس  
اذا بين غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في  
حنطة خلط فيها الشعير والشعير يرى لا بأس ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال  
الثاني في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين وكل شيء لا يجوز فانه  
ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه اذا أنفقه وهو بمرفه \* شري فلوسا بدرهم  
فدفعها اليه وقال هي بدرهمك لا ينفعها حتى يعدها \* شري بالدرهم الزيف  
ورضى بأقل مما يشتري بالجيد حل له \* شري ثيابا ينفد على أن يوفي ثمنه  
بسرقة لم يجوز لجهالة الاجل \* باع نصف أرضه بشرط خراج كلها على  
المشتري فهو فاسد \* أخذ الخراج من الأكار له أن يرجع على الدهقان  
استحسانا \* شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كارجاز البيع وله حصته  
من الثمن وان لم يرض لم يجوز بيعه \* قضاء درهما وقال أنفقه فان جاز والا  
فرده على قبله ولم ينفعه له رده استحسانا بخلاف جارية وجد بها عيبا فقال  
اغرضها أو بعها فان نفقت والا ردها فعرضها على البيع سقط الرد \* قال  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وطئ رجل أمته ثم زوجها مكانه فملازج وطؤها  
بلا استبراء وقال أبو يوسف أستبجح ولا يقربها حتى تحيض حيضة كما لو  
اشتراها كما سيجي في الحظر والكل من الملتقط



ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به ❦  
 ههنا أصلان أحدهما أن كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع  
 ومالا فلا كالقرض ثانيهما أن كل ما كان من التمليكات أو التقييدات كرجعة يبطل  
 تعليقه بالشرط وإلا صح لکن في استقاطات والتزامات يحلف بهما كحج وطلاق  
 يصح مطلقا وفي اطلاقات وولايات ونحر يضات بالملائم بزازية فالاول اربعة عشر  
 على ما في الدور والكنز واجارة الوقاية (البيع) ان علقه بكلمة ان لا يعلى على ما بينا  
 في البيع الفاسد (والقسمة) للمثلي أما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط ورؤية  
 (والاجارة) الا في قوله اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك داري بكذا فيصح  
 به يفتى عمادية وقوله لغاصب داره فرغها والا فأجرتها كل شهر بكذا جاز كما  
 سيجي في متفرقات الاجارة مع أنه تعليق بمدم التفريغ (والاجارة) بالزاي  
 فقول البكر أجزت النكاح ان رضيت أمي مبطل الاجارة بزازية وكذا كل ما  
 لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحر  
 فقصرها على البيع قصور كما وقع في المنع (والرجعة) قال المصنف انما ذكرتها  
 تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل  
 بالشرط اعتبارا لها باصلها وهو النكاح وأطال الكلام لكن تعقبه في النهر وفرق  
 بانها لا تفتقر لشهود ومهر وله رجعة أمة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل  
 بالشرط بخلاف النكاح (والصلح عن مال) بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر  
 الاطلاق حتى لو كان عن سكوت أو انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز  
 تعليقه (والابراء عن الدين) لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا  
 أو علقه بامر كائن كان اعطيته شريكي فقد أبرأتك وقد أعطاه صح وكذا بموته

ويكون وصية ولو لو ارثه على ما بحثه في النهر (وعزل الوكيل والاعتكاف)  
فانهما ليسا مما يخلف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في احدى الروايتين كما  
بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر (والمزارعة والمعاملة) أي المساواة  
لانهما اجارة (والاقرار) الا اذا علقه بمجيء الغد أو بموته فيجوز، يلزمه للحال  
عيني (والوقف و) الرابع عشر (لتحكيم) كهول المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم  
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما  
في قضاء الخانية وبقي ابطال الاجل في البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد  
وكذا الحجر على ما في الاشباه (وما) يصح و(لا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم  
المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما عده المصنف تبعا للعيني وزدت ثمانية  
(القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن والايساء)  
بخطك وصيا على أن تزوج بنتي (والوصية والشركة و) كذا (المضاربة والقضاء  
والامارة) كولينك بلد كذا مؤبداً صح وبطل الشرط فله عزله بلا جنحة وهل  
يشترط لصحة عزله كمدرس أبده السلطان أن يقول رجعت عن التأيد أفنى  
بعضهم بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة وفي البرازية لو شرط عليه ان لا  
يرتشي ولا يشرب الخمر ولا يمثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح التقليد  
والشرط (والكفالة والحوالة) الا إذا شرط في الحوالة الاعطاء من ثمن دار المحيل  
فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عزاه المصنف للبرازية واجاب في النهر  
بان هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه فايحرد (والوكالة والاقالة والكتابة) الا  
اذا كان الفساد في صلب العقد أي نفس البديل ككتابه على خمر فتفسد به وعليه  
يحمل اطلاقهم كما حرره خسر و(واذن العبد في التجارة ودعوة الولد) كذا

الولد منى ان رضيت امرأتى ( والصلح عن دم العمد ) وكذا الإبراء عنه ولم يذكروه ا كتفاء بالصلح درر (و) عن ( الجراحة ) التى فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جنابة غصب ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة أو كفالة درر والنسب والحجر على المأذون نهر والغصب وأمان للغن أشباه ( وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب و ) تعليقه ( بخيار الشرط وعزل القاضى ) كمثلك ان شاء فلان فينزل ويبطل الشرط لما ذكرنا أنها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستقاطات المحضة التى يحلف بها كطلاق وعتاق وبالاتزامات التى يحلف بها كحج وصلاة والتوليات كقضاء وامارة عيني وزيامي زاد فى النهر الاذن فى التجارة وتسليم الشفعة والاسلام وحرر المصنف دخول الاسلام فى القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح تعليقه هبة وحوالة وكفالة وإبراء عنها بعلائم (وما تصح اضافته الى ) الزمان ( المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايباء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف ) فى اربعة عشر وبقي للعارية والاذن فى التجارة فيصحان مضافين أيضا عمادية (وما لا تصح) اضافته (الى المستقبل) عشرة (البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين) لأنها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال كما لا تعاق بالشرط لما فيه من القمار وبقي الوكالة على قول الثانى المفتى به



### باب الصرف

عنوانه بالباب لا بالكتاب لانه من أنواع البيع (هو) لغة الزيادة وشرعا (بيع الثمن بالثمن) أي ما خلق للثمنية ومنه المصوغ (جنسا بجنس أو بغير جنس) كذهب بفضة (ويشترط) عدم التأجيل والخيار و(التماثل) أي التساوي وزنا (والتقايض) بأبراجم لا بالتخلية (قبل الاقتراق) وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح (ان اتحدا جنسا وان) وصلية (اختلفا جودة وصياغة) لما مر في الربا (والا) بان لم يتجانسا (شرط التقايض) لحرمه النساء (فلو باع) النقيدين (أحدهما بالآخر جزا أو بفضل وتقايضا فيه) أي المجلس (صحيح) والموضان (لا يتعينان) حتى لو استقرضا فأديا قبل اقترافهما أو أمسكما أشارا إليه في العقد وأديا مثلهما جاز (ويفسد) الصرف (بمختيار الشرط والاجل) لا خلاهما بالقبض (ويصح مع اسقاطهما في المجلس) لزوال المانع وصح خيار رؤية وعيب في مصوغ لا نقد

﴿ فرع ﴾ الشرط الفاسد يلحق بأصل العقد عنده خلافا لهما نهر (ظهر بعض الثمن زيوفا فرده ينتقض فيه فقط لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) لوجوبه حقا لله تعالى (فلو باع دينارا بدراهم واشترى بها) قبل قبضها (ثوبا) مثلا (فسد بيع الثوب) والصرف بحاله (باع أمة تعدل ألف درهم مع طوق) فضة في عنقها (قيمتها ألف) انما بين قيمتهما ليفيد انقسام الثمن على المثلين أو أنه غير جنس الطوق والا فالهبرة لوزن الطوق لا لقيمتها فقد دره مقابل به والباقي بالجارية (بالفين) متعلق بباع (وتقد من الثمن ألفا أو باعها بألفين ألف تعد وألف نسبته أو باع سيفاً حليته خمسون ويخلص

بلا ضرر) فباعه ( بمائة وتقد خمسين فما تقد ) فهو ( ثمن الفضة سواء سكت أو قال خذ هذا من ثمنها ) تحريا للجواز وكذا لو قال هذا المعجل حصه السيف لانه اسم للحلية أيضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة فسد البيع لازالته الاحتمال ( فان افترقا من غير قبض بطل في الحلية فقط ) وصح في السيف ( ان يخلص بلا ضرر ) كطوق الجارية ( وان لم يخلص ) الا بضرر ( بطل أصلا ) والاصل أنه متى بيع تقد مع غيره كمفضض ومزركش يتقدم من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط ( ومن باع اناء فضة بفضة أو بذهب وتقد بعض ثمنه ) في المجاس ( ثم افترقا صح فيما قبض واشتركا في الاناء ) لانه صرف ( ولا خيار للمشتري ) لتعيبه من قبله بعدم تقده ( بخلاف هلاك أحد العبدین قبل القبض ) فيخير لعدم صنعه ( واذا استحق بعضه ) أى الاناء ( أخذ المشتري ما بقى بقسطه أو رد ) لتعيبه بغير صنعه قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالبدنة لا باقراره فليحرر ( فان أجاز المستحق قبل فسخ الحالك العقد جاز العقد ) اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية أنه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح ( وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفترقا بعد الاجازة ويصير العاقد وكلا للمجيز فتعلق أحكام العقد به دون المجيز ) حتى يبطل العقد بمفارقة العاقد دون المستحق جوهره ( ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها أخذ ) المشتري ( ما بقى بقسطه بلا خيار ) لان التبعض لا يضرها ( و هذا لو ) كان الاستحقاق ( بعد قبضها وان قبل قبضها ) الخيار ( لتفرق الصفة وكذا الدينار والدرهم جوهره ) وصح بيع درهمين ودينار بدرهم

ودينارين) بصرف الجنس بخلاف جنسه (و) مثله (بيع كبر وكر شعير  
 بكري بر وكرى شعير و) كذا (بيع أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار  
 و) صبح (بيع درهم صحيح ودرهمين غلة) بفتح وتشديد ما يرده بيت المال  
 ويقبله التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) للمساواة وزنا وعدم اعتبار  
 الجودة (و) صبح (بيع من عليه عشرة دراهم) دين (ممن هي له) أي من  
 دأته فصيح يبعه منه (دينارا بها) اتفاقا وتقع المقاصة بنفس المقدار لا ربا  
 في دين سقط (أو) يبعه (بعشرة مطلقة) عن التقييد بدين عليه (ان دفع)  
 البائع (الدينار) للمشتري (وتقاصا العشرة) الثمن (بالعشرة) الدين أيضا  
 استحسانا (وما غلب فضته وذهب فضة وذهب) حكما (فلا يصح بيع الخالص  
 به ولا بيع بعضه ببعض الا متساويا وزنا و) كذا (لا يصح الاستقراض  
 بها الا وزنا) كما مر في بابه (والغالب) عليه (الغش منهما في حكم عروض)  
 اعتبارا للغالب (فصح يبعه بالخالص ان كان الخالص أكثر) من المغشوش  
 ليكون قدره بمثله والزائد بالغش كما مر (وبجنسه متفاضلا) وزنا وعددا  
 بصرف الجنس لخلافه (بشرط التقابض) قبل الافتراق (في المجلس) في  
 الصورتين لضرر التمييز (وان كان الخالص مثله) أي مثل المغشوش (أو  
 أقل منه أولا يدرى فلا) يصح البيع للربا في الاولين ولا حتماله في الثالث  
 (وهو) أي الغالب الغش (لا يتعين بالتعيين ان راج) لثمنه خيئت (والا)  
 يرج (تعين به) كسلعة وان قبله البعض فكزبوف فيتعلق المقد بجنسه زيفا  
 ان علم البائع بحاله والا فبجنسه جيدا (و) صبح (المبايعة والاستقراض بما  
 يزوج منه) عملا بالعرف فيما لا يخص فيه فان راج (وزنا) فيه (أو عددا)



فيه (أو بهما) فبكل منهما (والمساوي) غشه وفضته وذهبه (كغالب  
الفضة) والذهب (في تباع واستقراض) فلم يجز إلا بالوزن إلا إذا أشار  
إليهما كما في الخلاصة (و) أما (في الصرف) (كغالب غش) فيصح الاعتبار  
المار (اشترى شيئاً به) بغالب الغش وهو تافق (أو بفلوس ناققة فكسد)  
ذلك (قبل التسليم) للبائع (بطل البيع كما لو انقطعت) عن أيدي الناس فإنه  
كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت أو انقطعت بطل وصحها بقيمة البيع  
وبه يفتى وفقاً للناس بحج وحقائق (وحسد الكساد أن تترك المعاملة بها في  
جميع البلاد) فلو راجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع لتعيبها (و) جد  
(الانقطاع عدم وجوده في السوق وإن وجد في أيدي الصيارفة) و(في  
البيوت) كذا ذكره العيني وابن الملك بالمطاف خلافاً لما في نسخ المصنف وقد  
عزاه للهداية ولم أره فيها والله أعلم وفي البرازية لو راجت قبل فسخ البائع  
البيع عاد جائزاً لعدم انقاسخ العقد بلا فسخ وعليه يقول المصنف بطل البيع  
أي ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق (و) قيد بالكساد لأنه (لو نقصت  
قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله) أجماعاً ولا يتخير البائع (و) عكسه (لو  
غلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب  
بنقد ذلك العيار الذي كان) وقع (وقت البيع) فتح وقيد بقوله قبل التسليم  
لأنه (أو باع دلال) وكذا فضولي (متاع الغير بغير إذنه بدراهم معلومة  
واستوفاهما فكسدت قبل دفعها إلى رب المتاع لا يفسد البيع) لأن حق القبض  
له عيني وغيره (وصح البيع بالفلوس الناققة وإن لم تعين) كالدراهم أو بالكسدة  
(لا حتى يعينها) كساع (ويجب) على المستقرض (رد) مثل (أفلس القرض

إذا كسدت وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى بزازية وفي النهر وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولهما (اشترى) شيئاً (بنصف درهم) مثلاً (فلوس صح) بلا بيان عددها لئلا يربط به (وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث دراهم أو ربعة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس جاز) عند الثاني وهو الأصح للعرف كافي (ومن أعطى صير فياديرهما) كبيراً (فقال أعطني به نصف درهم فلوساً) بالنصب صفة نصف (ونصفاً) من الفضة صغيراً (الاحبة صح) ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقي بالفلوس ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل للزوم الربا (و) بما تقرر ظهر أن (الاموال ثلاثة) الأول (ثمن بكل حال وهو النقدان) صحبته الباء أولاً قول بل بمنسبه أولاً (و) الثاني (مبيع بكل حال كالثياب والدواب و) الثالث (ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثليات) فإن اتصل بها الباء فثمن والافبيع وأما الفلوس فإن رابحة فكثمن والا فكسلم (و) الثمن (من حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه) أي العقد (بهلاكه) أي الثمن (ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) لا فيها (وحكم المبيع خلافه) أي الثمن (في الكل) فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرر

هو تذييل في بيع العينة ويأتي متناً في الكفالة وبيع التاجئة ويأتي متناً في الاقرار وهو أن يظهر اعمداً وهما لا يريدانه يلجأ اليه لخوف عدو وهو ليس يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في آخر شرحي على المنار وتملت من التلويح أن الانقسام ثمانية وسبعون وعقد له قاضيخان فصلاً آخر

الا كراه ملخصه أنه بيع من عقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي فاسدا  
 ولو ادعى أحدهما بيع التلجئة وأنكر الآخر فالقول للمدعى الجديمينه ولو برهن  
 أحدهما قبل ولو برهنا فالتلجئة ولو تباعا في العلانية ان اعترفا بينائيه على  
 التلجئة فالبيع باطل لاتفاقهما أنهما هزلا به والا فلازم ولو لم تحضر همانية  
 فباطل على الظاهر منية قلت ومفاده انهما لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم  
 عقدا خاليا عن شرط الوفاء جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته  
 هنا تبعا للدور صورته أن يبيعه العين بألف على أنه اذا رد عليه الثمن رد عليه  
 العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع  
 الاطاعة قيل هو رهن فتضمن زوائده وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقالة  
 شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان باقظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر  
 الفسخ فيه أو قبله أو زعماه غير لازم كان ييما فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد جاز  
 ولزم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما  
 في الكافي والخانية وأقره خسرو هنا والمصنف في باب الا كراه وابن الملك  
 في باب الاقالة بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق بالعقد  
 عند أبي حنيفة ولم يذكر انه في مجلس العقد أو بعده وفي البزازية ولو باعه  
 لآخر باتا توقف على اجازة مشتريه وفاء ولو باعه المشتري فللبائع أو ورثته  
 حق الاسترداد وأفاد في الشرنبلالية أن ورثة كل من البائع والمشتري تقوم  
 مقام مورثها نظرا لجانب الرهن فليحفظ ولو استأجره بائنه لا يلزمه أجر  
 لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوى ابن الجلبى ان صدرت  
 الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي محبة والاجرة



لازمة للبائع طول مدة التأجر انتهى فتنبه قلت وعليه فلم مضت المدة وبقي  
في يده فأفتى علماء الروم بلزوم أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي الدرر  
صع بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي المنقط والنية  
اختلفا أن البيع بات أو وفاء جد أو هزل القول لمدعى الجد والبتات لا بقرينة  
الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات أن القول لمدعى الوفاء استحسانا  
كما سيجي فليحفظ ولو قال البائع بملك فيما باتا فالقول له إلا أن يدل على  
الوفاء بنقصان الثمن كثيراً لا أن يدعى صاحبه تغير السعر وفي الاشباه في  
أواخر قاعدة المادة محكمة عن النية لو دفع غزلاً إلى حائك لينسجه بالنصف  
جوزة مشايخ بخاري للعرف ثم قل في آخرها عن اجارة البرازية أن به أفتى  
مشايخ باغ وخوارزم وأبو علي النسفي أيضاً قال والفتوى على جواب الكتاب  
للطحاوي لأنه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد القول  
السادس في بيع الوفاء أنه صحيح لحاجة الناس فراراً من الربا وقالوا ما ضاق  
على الناس أمر إلا اتسع حكمه ثم قال والخاص أن المذهب عدم اعتبار  
العرف الخاص ولكن أفتى كثير باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتى  
بأن ما يقع في بعض الاسواق من خلو الحوانيت لازم ويصير الخلوف في  
الحانوت حقاً له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره  
ولو كانت وقفاً وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تدارف الفقهاء النزول  
عن الوظائف بل يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم  
أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قلت وأيده  
عن زواهر الجواهر بما في واقعات الضريري رجل في يده دكان فنياب فرفع

المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر  
الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلو فهو أولى بخلوه أيضا وله الخيار في  
ذلك فلن شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجازها ورجع بخلوه  
على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج  
من الدكان والله أعلم اهـ بلفظه

### كتاب الكفالة

مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر معاوضة انتهاء (هى)  
لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وتثليث الفاء وشرعا  
(ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقا) بنفس أو  
بدين أو عين كنصوب ونحوه كما سيحى، لان المطالبة تم ذلك ومن عرفها  
بالضم في الدين انما أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف  
وبه يستغنى عما ذكره من لا خسرو (وركنها ايجاب وقبول) بالالفاظ الآتية  
ولم يجعل الثانى الثانى ركننا (وشرطها كون المكفول به) نفسا أو مالا (مقدور  
التسليم) من الكفيل فلم تصح بحد وفود (وفي الدين كونه صحيحا قائما) لا  
ساقطا بموته مفلسا ولا ضعيفا كبذل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فما  
ليس دينا بالاولى نهر (وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل) بما هو على الاصيل  
نفسا أو مالا (وأهلها من هو أهل للتبرع) فلا تنفذ من صبي ولا مجنون  
الا اذا استدان له وليه وأمره أن يكفل المال عنه فتصح ويكون اذا في

الاداء محيط ومفاده أن الصبي يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولو لاها الطولب  
 الولي نهر ولا من مريض الا من الثلث ولا من عبد ولو ما ذونا في التجارة  
 ويطالب بعبد العتق الا ان أذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى  
 ( والمدعى ) وهو الدائن ( مكفول له والمدعى عليه ) وهو المديون ( مكفول  
 عنه ) ويسمى الاصيل أيضا ( والنفس أو المال مكفول به ومن  
 لزمته المطالبة كفيل ) ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام  
 الزعيم غارم وتركها أحوط مكتوب في التوراة الزعامة أولها ملامة وأوسطها  
 ندامة وآخرها غرامة مجتبي ( وكفالة النفس تنعقد بكفلة بنفسه ونحوها  
 مما يعبر به عن بدنه ) كالطلاق وقد منامة أنهم لو تعارفوا اطلاق اليد على  
 الجملة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح ( و ) بجزء شائع ككفلات ( بنصفه  
 أو ربه و ) تنعقد ( بضمته أو على أو الى ) أو عندي ( أو أنا به زعيم ) أي  
 كفيل ( أو قبيل به ) أي بفلان أو غريم أو حميل بمعنى محمول بدائع ( و )  
 تنعقد بقوله ( أنا ضامن حتى يجتمعا أو ) حتى ( تلتقيا ) ويكون كفيلا الى الغاية  
 تارخانية ( وقيل لا ) تنعقد ( لمدم بيان المضمون به ) أهو نفس أو مال كما  
 نقله في الخانية عن الثاني قال المصنف والظاهر أنه ليس المذهب لكنه استنبط  
 منه في فتاويه أنه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسه  
 لا يصح ثم قال وينبغي أنه اذا اعترف أنه ضمن بالنفس أن يؤخذ باقراره  
 فراجع ( كما ) لا تنعقد ( في ) قوله ( أنا ضامن ) أو كفيل ( لمعرفة ) على  
 المذهب خلافا لثاني لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة واختلف في أنا ضامن  
 لتعريفه أو على تعريفه والوجه اللزوم فتح كأنا ضامن لوجه لانه يعبر به



عن الجملة سراج وفي معرفة فلان على يلزمه أن يدل عليه خانية ولا يلزم أن يكون كفيلا نهر ( واذا كفل الى ثلاثة أيام ) مثلا ( كان كفيلا بعد الثلاثة ) أيضا أبداً حتى يسلمه لما في الملتقط وشرح المجمع لو سلمه للحال برئ وإنما المدة لتأخير المطالبة ولو زاد وأنا برئ بعد ذلك لم يصير كفيلا أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم درر وأشباه قلت وتقله في لسان الحكم عن أبي الليث وإن عليه الفتوى ثم تقل عن الواقعات أن الفتوى أنه يصير كفيلاً لكن تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب فتنبه ( ولا يطالب ) بالكفول به ( في الحال ) في ظاهر الرواية ( وبه يفتى ) وصححه في السراجية وفي البرازية كفل على أنه متى أو كلما طلب فله أجل شهر صحت وله أجل شهر مذهب فطلبه فاذا تم الشهر فطالبه لزم التسليم ولا أجل له ثانياً ثم قال كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صحح بخلاف البيع لأن مبناه على التوسع ( وإن شرط تسليمه في وقت بعينه أجضره فيه إن طالبه ) كدين مؤجل حل ( فإن أحضره ) فيها ( والا حبسه الحاكم ) حين يظهر مطلقاً ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبسه عيني ( فإن غاب ) أمهله مدة ذهابه وإيابه ولو لدار الحرب عيني وابن ملك ( و ) لو ( لم يعلم مكانه لا يطالب به ) لانه عاجز ( إن ثبت ذلك بتصديق الطالب ) زياعى زاد في البحر ( أو بينة أقامها الكفيل ) مستدلاً بما في القنية غاب المكفول عنه فللدائن ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه إن بدعى الكفيل عليه أن خصمك غائب غيبة لا تدري فينبى موضعه فإن برهن على ذلك تندفع عنه الخصومة ولو اختلفا فإن له خرجة للتجارة معروفة أمر الكفيل بالذهاب اليه وإلا حلف أنه لا يدري موضعه

ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب أن يستوثق بكفيل من الكفيل  
 ثلاثا يغيب الآخر (ويبرأ) الكفيل بالنفس (بموت المكفول به ولو عبدا)  
 أراد به دفع توهم أن العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته وسيجي ما لو  
 كفل برقبته (وبموت الكفيل) وقيل يطالب وارثه باحضاره سراجه (لا)  
 بموت (الطالب) بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وهبانية  
 والمذهب الاول (و) يبرأ (بدفعه الى من كفل له حيث) أي في موضع  
 (يمكن مخاصمته) سواء قبله الطالب أولا (وان لم يقل) وقت التكفيل (اذا  
 دفعته اليك فانا برئ) ويبرأ بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولا  
 ان طلبه منه والا فلا بد أن يقول ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى  
 سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره) به يفتى في زماننا لتهاون الناس في اعانة  
 الحق ولو سلمه عند الامير أو شرط تسليمه عند هذا القاضى فسلمه عند  
 قاض آخر جاز بحر ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى أو سجن أمير  
 البلد في هذا المصر جاز ابن ملك (وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم المطلوب نفسه)  
 لحصول المقصود (وبتسليم وكيل الكفيل) لقيامه مقامه (ورسوله) اليه  
 لان رسوله الى غيره كالا جنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط أن يقول  
 كل واحد من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل درر (من كفالته) أي بحكم  
 الكفالة عني والا لا يبرأ ابن كمال فليحفظ (فان قال ان لم أواف) أي آت  
 (به غدا فهو ضامن لما عليه) من المال (فلم يواف به مع قدرته عليه) فلا يجز  
 لحبس أو مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب أو جنونه كما أفاده  
 بقوله (أو مات المطلوب) في الصورة المذكورة (بموت المال) في الصورتين

لأنه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم  
التنافي فلو أبرأه عنها فلم يواف به لم يجب المال لفقد شرطه قيد بموت المطلوب  
لأنه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طولب وارثه درر فإن  
دفعه الوارث الى الطالب برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على  
الوارث يعني من تركه الميت عني (ولو اختلفا في الموافقة) وعدمها (فالتقول  
للطالب) لأنه منكرها (و) حينئذ (المال لازم على الكفيل) خاتمة وفيها  
ولو اختفى الطالب فلم يجده الكفيل نصب القاضي عنه وكذا ولا يصح  
الكفيل على الموافقة إلا بحجة (ادعى على آخر) حقا عني أو (مائة دينار ولم  
يبيها) أجيدة أم رديئة أم اشرفية لتصح الدعوى (فقال) رجل للمدعى  
دعه فانا كفيل بنفسه و (ان لم أوافقك به غدا فعليه) أي فملى (المائة فلم  
يواف) الرجل (به غدا فعليه المائة) التي بيها المدعى أما بالبينة أو باقرار المدعى  
عليه وتصح الكفالتان لأنه إذا بين التحق البيان بأصل الدعوى فتبين صحة  
الكفالة بالنفس فترتب عليها الثانية (والقول له) أي للكفيل (في البيان)  
لأنه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال  
فليحرر (لا يجبر) المدعى عليه (على اعطاء الكفيل بالنفس في) دعوى  
(حد وقود) مطلقا وقالا يجبر في قود وحد قذف وسرقة كتعزير لأنه حق  
آدمي والمراد بالجبر الملازمة لا الحبس (ولو أعطى) برضاه كفيلا في قود  
وقذف وسرقة (جاز) اتفاقا ابن كمال وظاهر كلامهم أنها في حقوقه تعالى لا  
تجوز نهر قلت وسيجئ أنها لا تصح بنفس حد وقود فليكن التوفيق (ولا  
حبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو) واحد (عبد) يعرفه القاضي



بالعدالة لان الحبس للتهمة مشروع وكذا تعزير المتهم بحر  
 ( فوائده ) لا يلزم أحدا احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته  
 لسماع دعوى عليها الا في أربع كفيل نفس وسجان قاض والاب في صورتين  
 في الاشياء وفي حاشيتها لابن المصنف معزيا لاحكامات العمادية الاب يطالب  
 باحضار طفله اذا تغيب وفيها القاضي يأخذ كفيلا باحضار المدعى وكذا  
 المدعى عليه الا في أربع مكاتبه وماؤذونه ووصى ووكيل اذا لم يثبت المدعى  
 الوصاية والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا لا يجبر  
 على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في اليمين فقط اه ببراء  
 الاصيل يبرأ الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لا حق لي قبله ولا لموكلتي  
 ولا لیتيم أنا وصيه ولا لوقف أنا متوليّه حينئذ يبرأ الكفيل أشباه (و) أما  
 ( كفالة المال ) ( تصح ولو ) المال ( مجهولا اذا كان ) ذلك المال ( دينا  
 صحيحا ) الا اذا كان الدين مشتركا كما سيأتي لأن قسمة الدين قبل قبضه لا  
 تجوز ظهيرية والا في مسألة النفقة المقررة فتصح مع أنها تسقط بموت  
 وطلاق أشباه وكأنهم أخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والا في  
 بدل السعاية عنده بزازية وكأنه الحق يبدل الكتابة والا فهو لا يسقط لانه  
 لا يقبل التعجيز فيلغز أي دين صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين ضعيف  
 وتصح به ( و ) الدين الصحيح ( هو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء )  
 ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر بمطاوعتها لابن الزوج  
 للإبراء الحكمي ابن كمال ( فلا تصح ببدل الكتابة ) لانه لا يسقط بدونهما  
 بالتعجيز ولو كفل وأدى رجع بما أدى بحر يعني لو كفل بأمره وسيجيء

قيد آخر ( بكفالت ) متعلق بتصحيح ( عنه بألف ) مثال المعلوم ( و ) مثل المجهول  
 بأربعة أمثلة ( بمالك عليه وبما يدركك في هذا البيع ) وهذا يسمى ضمان  
 الدوك ( وبما بايعت فلانا فعلى ) وكذا فون الرجل لامرأة الغير كفلت لك  
 بالنفقة أبداً ما دامت الزوجية خانية فليحفظ ( وما غصبك فلان فعلى ) ما  
 هنا شرطية أى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجىء أن الكفالة بالمبيع  
 لا تجوز وشرط في الكل القبول أى ولو دلالة بأن بايعه أو غصب منه  
 للحال نهر ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل الا في كلما وقيل يلزم الا في اذا و عليه  
 القهستاني والشرنبلالى فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المباشرة صح بخلاف  
 الكفالة بالذوب وبخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايعك  
 أو قتلك أو من غصبته أو قتلته فانا كفيله فانه باطل كقوله ما غصبك أهل  
 هذه الدار فانا ضامنه فانه باطل حتى يسمى انساناً بعينه ( أو عاقت بشرط  
 صريح ملائم ) أى موافق للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه شرطاً للزوم الحق  
 ( نحو ) قوله ( ان استحق المبيع أو جحدك المودع أو غصبك كذا أو قتلك أو قتل  
 ابنك أو صيدك فعلى الدية ورضى به المكفول جازي بخلاف ان أكلك سبع ( أو ) شرطاً  
 ( لا مكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد ) فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله ( وهو ) أى  
 والحال أن زيدا ( مكفول عنه ) أو مضارباً أو مودعه أو غاصبه جازت الكفالة  
 المتعلقة بقدمه لتوسله للاداء ( أو ) شرطاً ( لتعذره ) أى الاستيفاء ( نحو ان  
 غاب زيد عن المصر ) فعلى وأمثله كثيرة فهذه جملة الشروط التى يجوز تعليق  
 الكفالة بها ( ولا تصح ) ان عقلت ( بـ ) غير ملائم ( نحو ان هبت الريح أو  
 جاء المطر ) لانه تعاقب بالخطر فتبطل ولا يلزم المال وما في الهداية سهو كما

حروقه ابن الكمال نعم لو جعله أجلاً صحت ولزم المال للحال فليحفظ (ولا) تصح  
 أيضا (بجمله المكفول عنه) في تليق وإضافة لا تخير ككفلت بمالك على فلان  
 أو فلان فتصح والتعيين للمكفول له لأنه صاحب الحق (ولا بجمله المكفول له)  
 وبه مطلقاً نعم لو قال كفلت رجلاً أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأي رجل أتى به  
 وحاف أنه هو برئ بزازية وفي السراجية قال اضيفه وهو يخاف على دابته من  
 الذئب إن أكل الذئب حمارك فانا ضامن فأكله الذئب لم يضمن (نحو ما ذاب)  
 أي ما ثبت (لك على الناس أو) على (أحد منهم فملى) مثال للاول ونحوه ما  
 بايعت به أحداً من الناس معين الفتوى (أو ما ذاب) عليك (للناس أو  
 لأحد منهم عليك فملى) مثال للثاني (ولا) تصح (بنفس حد وقصاص لأن  
 النيابة لا تجرى في العقوبات (ولا) بحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد  
 معين مستأجر لها) أي للخدمة لأنه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف غير المعين  
 لوجوب مطلق الفعل لا التسليم (ولا ببيع) قبل قبضه (ومرهون وأمانة)  
 بأعيانها فلو بتسليمها صح في الكل درر ورجحه الكمال فلو هلك المستأجر  
 مثلاً لا شيء عليه ككفيل النفس (وصح) أيضا (لو) المكفول به (ثمنها)  
 لكونه ديناً صحيحاً على المشتري إلا أن يكون صيباً محجوراً عليه فلا يلزم الكفيل  
 تبعاً للأصيل خانية (و) كذا لو (منصوباً أو مقبوضاً على سوم الشراء) إن سمي  
 الثمن والا فهو أمانة كأمير (ومبيعاً فاسداً) وبديل صالح عن دم وخلع ومهر  
 خاتية ولا أصل أنها تصح بالأعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات  
 (و) لا تصح الكفالة بشوغير (بلا قبول الطالب) أو نائبه ولو فضولاً (في  
 مجلس العقد) وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتى درر وبزازية وأقره في البحر



وبه قالت الائمة الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسى أن الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء ( ولو أخبر عنها ) بأن قال أنا كفيل بمال فلان على فلان ( حال غيبة الطالب أو كفل وارث المريض ) المالى ( عنه ) بأمره بأن يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء ( صح ) فى الصورتين بلا قبول اتفاقا استحسانا لأنها وصية فلو قال لاجنبى لم يصح وقيل يصح شرح مجمع وفى الفتح الصحة أوجه وحقق أنها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال واو له مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره أو يطالب الكفيل لم أره وينبغى على أنه وصية أن ينتظر لا على أنها كفالة وفيه دنا بأمره لأن تبرع الوارث بضمانه فى غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول الثانى لما مر نهر وفى البرازية اختلفا فى الاخبار والانشاء فالقول للمخبر ( و ) لا تصح ( بدين ) سافط ولو من وارث ( عن ميت مفلس ) الا اذا كان به كفيل أو رهن معراج أو ظهر له مال فتصح بتقديره ابن ملك أو لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به باز حفر بئرا على الطريق فتلف به شئ بعد موته لزمه ضمان المال فى ماله وضمنان النفس على عاقلته لثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بجر وهذا عنده وصحاحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به أحد صحح اجماعا ( و ) لا تصح كفالة الوكيل ( بالثمن للموكل ) فيما وكل بيده لان حق القبض له بالاصالة فيصير ضامنا لنفسه ومفاده أن الوصى والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري

فما باعاد لان القبض لهما ولذا لو أبرأه عن الثمن صبح وضمننا ( و ) لاتصح  
 كفالة المضارب ( لرب المال به ) أى بالثمن لما صر ولان الثمن امانة عندهما  
 فالضمان تغيير لحكم الشرع ( و ) لاتصح ( للشريك يدين مشترك ) مطلقا  
 ولو بارت لانه لو صبح الضمان مع الشركة يصير صامنا لنفسه ولو صبح في  
 حصة صاحبه يؤدى الى قسمة الدين قبل قبضه وذا لا يجوز انهم لو تبرع جاز  
 كما لو كان صفتين ( و ) لاتصح الكفالة ( بالعهد ) لاشتباه المراد بها ( و )  
 لا ( بالتخلص ) أى تخليص مبيع يستحق له جزه عنه نعم لو ضمن تخليصه  
 ولو بشراء ان قدر والا فيرد الثمن كان كالدرك عني

( فائدة ) متى أدى بكفالة فاسدة رجع كصحيحة جامع الفصولين  
 ثم قال ونظيره لو كفل ببطل الكتابة لم يصح فيرجع بما أدى اذا حسب  
 أنه مجبر على ذلك لضمانه السابق وأقره المصنف فليحفظ ( ولو كفل بأمره )  
 أى بأمر المطلوب بشرط قوله عني أو على أنه على وهو غير صبي وعبد  
 محذورين ابن ملك ( رجع ) عليه ( بما أدى ) ان أدى بما ضمن والا فبما ضمن  
 وان أدى أردا للملك الدين بالاداء فكان كالطالب وكما لو ملكه بهبة أو اوث  
 عني ( وان غيره لا يرجع ) لتبرعه الا اذا أجاز في المجلس فيرجع عمادية  
 وحيلة الرجوع بلا أمر أن يهبه الطالب الدين ويوكله بقبضه ولو الجية ( ولا  
 يطالب كفيل ) أصيلا ( بمال قبل أن يؤدى ) الكفيل ( عنه ) لان نملكه  
 بالاداء نعم للكفيل أخذ رهن من الاصيل قبل أدائه خانية ( فان توزم )  
 الكفيل ( لازمه ) أى لازم هو الاصيل أيضا حتى يخلصه ( واذا حبسه له  
 حبسه ) هذا اذا كفل بأمره ولم يكن على الكفيل للمطلوب دين مثله

والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي الاشياء أداء الكفيل يوجب  
برائتهما للطالب الا اذا أحاله الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه فقط  
( وبرئ ) الكفيل ( بأداء الاصيل ) اجماعا الا اذا برهن على أدائه قبل  
الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بجر ( ولو أبرأ ) الطالب ( الاصيل أو آخر  
عنه ) أي أجله ( برئ الكفيل ) تبعاً للاصيل الا كفيل النفس كما مر ( وتأخر )  
الدين ( عنه ) تبعاً للاصيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل الممد بمال ثم كفله  
انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة  
الكفيل الآن أشياء ( ولا ينمكس ) لعدم تبعية الاصل للفرع نعم لو تكفل  
بالحال مؤجلاً تأجل عنها لان تأجيله على الكفيل تأجيل عليها وفيه يشترط  
قبول الاصيل الا براء والتأجيل لا الكفيل الا اذا وهبه أو تصدق عليه  
درر قلت وفي فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل يذجل عليها وعزاه للحاوي القدسي  
فليحفظ وفي التقنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يجي ، الاصيل  
فقال لا تعلق لي عليه انما تعلقى عليك هل يبرأ أجاب نعم وقيل لا وهو المختار  
( واذا حل ) الدين المؤجل ( على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل ) فلو  
أداء وارثه لم يرجع لو الكفالة بامرء الا الى أجله خلافاً لفر ( كما لا يحل )  
المؤجل ( على الكفيل ) اتفاقاً ( اذا حل على الاصيل به ) أي بموته ولو ماتا  
خير الطالب درر ( صالح أحدهما رب المال عن الف ) الدين ( على نصفه ) مثلاً  
( برئاً الا ) أن المسئلة مربعة فاذا شرط برائتهما أو براءة الاصيل أو سكنت  
برئاً و ( اذا شرط برأ الكفيل وحده ) كانت فسخاً للكفالة لا ايقاطاً لأصل  
الدين ( فيبرأ هو ) وحده عن خمسمائة ( دون الاصيل ) فبقى عليه الالف



فيرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بأمره ولو صالح على  
جنس آخر رجع بالالف كما مر (صالح الكفيل الطالب على شيء ليبرته  
عن الكفالة لم يصح) الصلح (ولا يجب المال على الكفيل) خانية وهو  
باطلاقه يتم الكفالة بالمال والنفس بحر (قال الطالب للكفيل برئت الى من  
المال) الذي كفلت به (رجع) الكفيل بالمال (على المطلوب اذا كانت)  
الكفالة (بأمره) لا قراره بالقبض ومفاده براءة المطلوب للطالب لا قراره  
كالكفيل (وفي) قوله للكفيل (برئت) بلا الى (أو أبرأتك لا) رجوع  
كقوله أنت في حل لانه ابراء لا قرار بالقبض (خلافا لابي يوسف في الاول)  
أى برئت فانه جعله كالاول أى الى قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية  
وهو أقرب الاحتمالين فكان أولى نهر ممزيا للعناية وأجمعوا على أنه لو كتبه  
في الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف (وهذا) كله (مع غيبة الطالب  
ومع حضرته يرجع اليه في البيان) لمراعاة اتفاقا لانه المجمل ومثل الكفالة  
الحوالة (وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) الغير الملائم على ما اختاره  
في الفتح والمراجع وأقره المصنف هنا والمنفردات لكن في النهر ظاهر الزامى  
وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا  
مبسوطا في الخانية (لا يسترد أصيل ما أدى الى الكفيل) بأمره ليدفعه  
للطالب (وان لم يعطه طالبه) ولا يعمل نهيه عن الاداء لو كفيلا بأمره  
والاعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بحر وأقره المصنف لكن به قدم قبله  
ما يخالفه فليحذر (وان ربح) الكفيل (به طالبه) لانه نعماء ملكه حيث قبضه  
على وجه الاقتضاء فلو على وجه الرسالة فلا لتحصنه أمانة خلافا للثاني (وندب

رده) على الاصيل ان قضى الدين بنفسه درر (فما يتعين بالتعيين) كخطة لا فيما لا  
 يتعين كنفود فلا يندب ولو رده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عناية  
 (أمر) الاصيل (كفيله ببيع العينة) أى بيع العين بالربح نسيئة ليبيعها المستقرض  
 بأقل ليقضى دينه اخترعه أكلة الربا وهو مكروه مذموم شرعا لما فيه من  
 الاعراض عن مبرة الافراض (فعل) الكفيل ذلك (فالمبيع للكفيل و) زيادة  
 (الربح عليه) لانه العائد و(لا) شىء على (الآمر) لانه اما ضمان الخسران أو  
 توكيل بمجهول وذلك باطل (كفيل) عن رجل (بما ذاب له أو بما قضى له  
 عليه أو بما لزمه له) عبارة الدرر لزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا ماض أريد به  
 المستقبل كقوله أطال الله بقاءك (قذاب الاصيل فبرهن المدعى على الكفيل  
 ان له على الاصيل كذا لم يقبل) برهانه حتى يحضر الغائب فيقضى عليه  
 فيلزمه تبعاً للاصيل (وان برهن ان له على زيد الغائب كذا) من المال  
 (وهو) أى الحاضر (كفيل قضى) بالمال (على الكفيل) فقط (ولو زاد  
 بأمره قضى عليهما) فللكفيل الرجوع لان المكفول به هنا مال مطابق  
 فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف  
 الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة  
 فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعى على الدين فيقضى به على  
 الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتماه  
 في الفتح والبحر (كفالاته بالدرك تسليم) منه (لمبيع) كشفعة فلا دعوى له  
 (ككتيب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه أو باع بيما نافذا باتا) فانه  
 تسليم أيضا كما لو شهد بالمبيع عند الحاكم قضى بها أولا (لا) يكون تسليم كتيب

شهادته في صك بيع مطلق) عما ذكر (أو كتب شهادته على اقرار الماعدين) لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه وقع اتفاقا باعتبار عادتهم (قال) الكفيل (ضمنته لك الى شهر وقال الطالب) هو (حال فالقول للضامن) لانه ينكر المطالبة (وعكسه) أي الحكم المذكور (في) قوله (لك على مائة الى شهر) مثلا (اذا قال الآخر) وهو المقر له (حالة) لان المقر له ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب أو حلوله باقراره ان يقول أهو حال أو مؤجل فان قال حال أنكره ولا حرج عليه زباني (ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن) اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر (وصح ضمان الخراج) أي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقريضة قوله (والرهن به) اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما أطلقه في البحر ونجوز الزباني الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجماع التوثق منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن (وكذا النوائب) ولو بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكارف الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وأقره المصنف وابن الكمال وقيدته شمس الائمة بما اذا امره به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل أجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البزازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال الاسير ذلك نخلصه رجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهو أن العوي ياشي بمسك رجلا ويحبسه فيقول لا خير خلصني فيخلصه بمبلغ فينتد



يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر كذا بخط المصنف على هامشها فليحفظ (والقصة) اي النصيب من النائبة وقيل هي انائبة الوظيفة وقيل غير ذلك وأياما كان فالكفالة بها صحيحة صدر الشريعة (قال) رجل (لآخر اسلك هذا الطريق فانه آمن فملك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا وأخذ ماله فأناضامن) والمسئلة بحالها (ضمن) هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تصح بجهالة المكفول عنه كما في الشر بنبلالية والأصل ان المفرور انما يرجع على الغار اذا حصل الفرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمفرور نصا درر وتامه في الاشياء ومصر في المراجعة

(فروع) ضمان الفرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفاله حالة ليخاصه منها بأداء أو ابراء وفي الكفيل بالنفس يردده اليه كما في الصغيرى أى لو بأمره \* من قام عن غيره بواجب بأمره رجع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه بقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء عن زكاة ماله وبأن يهب فلانا عني الف في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا بملك مال فان الأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتامه في وكالات السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما \* ثوب غاب عن دلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساوم واتفقا على اثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضمه في حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه \* ودع المودع \* دلال معروف في يده ثوب تبين

أنه مسروق فقال رددت على الذي أخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فإذا أخذت مالي فلك عشرة منه يجب أجر المثل لا يزاد على عشرة ملتقط وأفتيت بأن ضمان الدلال والسهمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل بالاجر وذكروا أن الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر اهـ

(فائدة) ذكر الطرسوسي في مؤلف له أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال لا تجوز إلا لعمال بيت المال مستدلا بأن عمر رضى الله عنه صادر أبا هريرة اهـ وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله وأخذ منه اثني عشر الفأثم دعاه للعمل فأبى رواه الحاكم وغيره وأراد بعمال بيت المال خدمته الذين يحبون أمواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كسبة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعاطوا أنواع اللهو وبناء الاماكن فلاحاكم أخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والا وضمه في بيت المال نهر وبحر وفي التلخيص لو كهل الحال مؤجلا تأخر عن الاصيل ولو فرضا لان الدين واحد قلت وقد منا أنهم ا حيلة تأجيل القرض وسيجيئ أن للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن أبو يوسف اخذ كفيلا شهر الا امرأة طلبت كفيلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي لكن في المنظومة المحببة

لو قال مديوني مراده السفر وأجل الدين عليه ما استقر

وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل يعلم  
لو حبس الكفيل قالوا جاز له اذا اراد حبس من قد كفه  
لانه قد كانت ذالاجله حبس فليجازه بفعله  
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل لاشك ان الدين في ذالالحال حل  
عليه فالوارث ان اداه لم يرجع به من قبل ماالتأجيل تم

### باب كفالة رجلين

(دين عليهما لاخر) بأن اشترى منه عبد ايمانه (وكفل كل عن صاحبه)  
بامره (جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائدا على النصف) لرجحان  
جهة الاصلاة على النيابة ولانه لو رجع بنصفه لأدى الى الدور درر (وان  
كفلا عن رجل بشئ بالتعاقب) بأن كان على رجل دين فكفل عنه  
رجلان كل واحد منهما بجميعه منفرداً (ثم كفل كل) من الكفيلين  
(عن صاحبه) بامره بالجميع وبهذه القيود خالفت الاولى (فما  
أدى) أحدهما (رجع ينصفه على شريكه) ليكون الكل كفالة هنا (أو)  
يرجع ان شاء (بالكل على الاصيل) لكونه كفل بالكل بأمره (وان  
أبرا الطالب أحدهما أخذ) الطالب الكفيل (الآخر ب كله) بحكم كفالته  
(ولو افترق المفاوضان) وعليهما دين (أخذ الغريم أيا) شاء (منهما  
بكل الدين) لتضمنها الكفالة كما مر (ولا رجوع) على صاحبه (حتى يؤدي  
أكثر من النصف) لما مر (كاتب عبده كتابة واحدة وكفل كل) من



العبدین ( عن صاحبه صح ) استحصانا ( و ) حیث ذ ( ما أدى أحدهما  
رجع ) على صاحبه ( بنصفه ) لاستوائهما ( ولو أعتق ) المولى ( أحدهما )  
والمسئلة بحالها ( صح وأخذ أيا شاء منهما بحصة من لم يعتقه ) المعتق بالكفالة  
والآخر بالاصالة ( فان أخذ المعتق رجعا على صاحبه ) لكفالاته ( وان أخذ  
الآخر لا ) لاصالته ( واذا كفل ) شخص ( عن عبد مالا ) موصوفا بكونه  
( لم يظهر في حق مولاه ) بل في حقه بعد عتقه ( كمال لزمه بإقراره أو استقراض  
أو استهلاك وديعة فهو ) أى المال المذكور ( حال وان لم يسمه ) أى الحلول  
لحلولة على العبد وعدم مطالبته لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه  
لو بأمره ولو كفل مؤجلا تأجل كما مر ( ادعى ) شخص ( رقة عبد فكفل  
به رجل فمات ) العبد ( المكفول ) قبل تسليمه ( فبرهن المدعى أنه ) كان  
( له ضمن ) الكفيل ( قيمته ) لجوازها بالأعيان المضمونة كما مر ( ولو ادعى  
على عبد مالا فكفل بنفسه ) أى بنفس العبد ( رجل فمات العبد برئ الكفيل )  
كما فى الحر ( ولو كفل عبد غير مديون ) مستغرق ( عن سيد بأمره ) جاز  
لان الحق له ( ف ) اذا ( عتق فأداه أو كفل سيده عنه ) بأمره ( فأداه ) ولو  
( بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر ) لانقادها غير موجبة للرجوع  
لان كلا منهما لا يستوجب دينا على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك ( كما  
لو كفل رجل عن رجل بغير أمره قبله فأجاز ) الكفالة ( لم تكن الكفالة موجبة  
للرجوع ) لما قلناه ( و ) قالوا ( فائدة كفال المولى عن عبده وجوب مطالبته بإبقاء  
الدين من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه ) أى الدين ( برقبته )  
وهذا لم يثبت المصنف متنا فى شرحه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

## كتاب الحوالة

(هي لغة النقل وشرعا (تقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه) وهل  
توجب البراءة من الدين المصحح نعم فتح ( المديون محيل والدائن محتال ومحتال له  
ومحال ومحال له ) ويزاد خامس وهو حويل فتح ( ومن يقبلها محتال عليه  
ومحال عليه ) فالفرق بالصلة وقد تحذف من الاول ( والمال محال به ) الحوالة  
( شرط لصحتها رضا الكل بلا خلاف الا في الاول ) وهو المحيل فلا يشترط  
على المختار شربلاية عن المواهب بل قال ابن الكمال انما شرطه القدوري  
لرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل ان ابتداءها ان من  
المحيل شرط ضرورة والا لا وأراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب  
شرط الانعقاد بحر عن البدائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال  
أو نائبه ورضا الباتين لا حضورهما وأقره المصنف ( وتصحح في الدين )  
المعلوم ( لا في العين ) زاد في الجوهرة ولا في الحقوق اه وبه عرف أن  
حوالة الغازي بحقه من غنيمة محرزة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه  
في الوقف على الناظر نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر  
وأما المقيدة ففي البحر ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالا حالة على  
المودع والا لا لانها مطالبة اه ومقتضاه صحتها بحق الغنيمة وعندى فيه  
تردد ( وبرئ المحيل من الدين ) والمطالبة جميعا ( بالقبول ) من المحتال للحوالة  
( ولا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى ) بالقصر ويمد هلاك المال لان  
برأته مقيدة بسلامة حقه وقيده في البحر بان لا يكون المحيل هو المحتال

عليه ثانيا (وهو) بأحد أمرين (أن يجحد) المحال عليه (الحوالة ويحلف ولا بينة له) أى للمحتال ومحيل (أو يموت) المحال عليه (مفلسا) بغير عين ودين وكفيل وقالا بهما وبأن فلسه الحاكم (ولو اختلفا فيه) أى فى موته مفلسا وكذا فى موته قبل الاداء أو بعده (فالقول للمحتال مع يمينه على العلم) لتمسكه بالأصل وهو العسرة زيلعى وقيل القول للمحيل بيمينه فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما) أى بمثل ما (أحال) به مدعى قضاء دينه بأمره (فقال المحيل) انما (أحلت بدين) ثابت (لى عليك) لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل (مثل الدين) للمحتال عليه لا نكاره وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لصحتها بدونه (وان قال المحيل للمحتال أحلتك) على فلان بمعنى وكلتك (لتقبضه لى فقال المحتال) بل (أحلتنى بدين لى عليك فالقول للمحيل) لانه منكر ولفظ الحوالة يستعمل فى الوكالة (أحاله بما له عند زيد) حال كونه (وديمة) بان أودع رجلا الفائم أحالها غريمه (صحت فان هلك) الوديمة (برى) المودع وعاد الدين على المحيل لان الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمفصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلفه وتصح أيضا بدين خاص فصارت الحوالة المقيدة ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لفرماء المحيل بعد موته بخلاف الحوالة المطابقة كما بسطه خسرو وغيره (باع بشرط أن يحيل على المشتري بالثمن غريما له) أى للبائع (بطل ولو باع بشرط أن يحتال بالثمن صبح) لانه شرط ملائم كشرط الجودة بخلاف الاول (أدى المال فى الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على) المحتال (القابض وان شاء رجع على المحيل) وكذا فى كل موضع ورد الاستحقاق



بزازية وفيها ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلاً لعجزه عن الوفاء بالالتزم نعم لو أجاز جاز كالمو قبله المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء (ولا يصح تأجيل عقدها) ولو قال ضمنت بمالك على فلان على أن أحيلك به على فلان الى شهر انصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة بجر عن المحيط (وكرهت السفتجة) بضم السين وتفتح وتفتح الناء وهي اقراض لسقوط خطر الطريق فكانه أحوال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس

﴿ فرع ﴾ في النهر والبحر عن صرف البزازية ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة

(ولو توكل المحيل على المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح) ولو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطالب أياً شاء لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كماله خائية وفيها عن الثاني او غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى جحوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو حاضراً وحججه الحوالة ولا بينة كان القول له وجعل جحوده فسخا

﴿ فرع ﴾ الاب أو الوصي اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيراً لليتيم بان كان الثاني أملاً صح سراجية والا لم يحز كما في مضاربة الجوهرة قلت ومفادها عدم الجواز لو تساويا أو تقارباً وبه جزم في الخائية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقود انما شرعت للفائدة

## كتاب القضاء

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والبياعات أعقبها بما يقطعها (هو) بالمد والقصر لغة الحكم وشرعا (فصل الخصومات وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك كما بسط في المطولات وأركانها ستة على ما نظمه ابن الغرس بقوله

أطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق  
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق  
(وأهله أهل الشهادة) أي أدائها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه أن الكافر يجوز تقليده القضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم (وشرط أهليتها شرط أهليته) فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة أقوى لأنها ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فلذا قيل حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة ابن كمال (والفاسق أهلها فيكون أهله لكنه لا يقلد) وجوبا ويأثم مقلده كقابل شهادته به يفتى وقيدته في القاعدة بما إذا غلب على ظنه صدقه فليحفظ درر واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروءة فانه يجب قبول شهادته بزازية قال في النهر وعليه فلا يأثم أيضا بتوليته القضاء حيث كان كذلك إلا أن يفرق بينهما اه قلت سيجي تضييفه فراجعه وفي معروضات المفتي أبي السعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا في وجود المدالة ظاهرا ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والمدالة (والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دنيوية) ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه) لما تقرر أن أهله أهل

الشهادة قال وبه أفتى مفتي مصر شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال  
قال وكذا سجل العدو لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم  
يرقلها عندنا وينبغي النفاذ لو القاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان بعلمه لم  
يجز وان بشهادة العدول بمحضر من الناس جازاه قلت واعتمده القاضي  
محب الدين في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم      ان كان عدلا صح ذاك وانبرم  
واختار بعض العلماء وفصلا      ان كان بالعلم قضى لن يقبلا  
وان يكن بمحضر من الملا      وبشهادة العدول قبلا  
قلت لكن نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند مسئلة  
التقليد من الجائر عن الناصح في تهذيب أدب القاضي للخصاف ان من لم  
يجز شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه اه وهو  
صريح او كالصريح فيما اعتمده المصنف كما لا يخفى فليعتمد وبه أفتى محقق  
الشافعية الرملي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عداوته بطل  
قضاؤه فليحفظ وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم انما تثبت العداوة بنحو  
قذف وجرح وقتل ولى لا بخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وعت فيه المخاصمة  
كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصى وشريك ( والفاسق لا يصلح مفتيا ) لان  
الفتوى من أمور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن ملك زاد العيني  
واختاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب المجمع في مثله وله في شرحه  
عبارات بليغة وهو قول الائمة الثلاثة أيضا وظاهر ما في التحرير أنه لا يحل  
استفتاءه اتفاقا كما بسطه المصنف ( وقيل نعم ) يصلح وبه جزم في الكنز لانه يجتهد



حذار نسبة الخطأ ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بعضهم تيقظه لا  
حرية وذكوره ونطقه فبصحة افتاء الاخرس لا فضاؤد (ويكتفى بالاشارة منه لا من  
القاضي) للزوم صيغة مخصوصه كحكمت وألزمت بمدد عوى صحيحة وأما الاطرش  
وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم (ويفتى القاضي) ولو  
في مجلس القضاء وهو الصحيح (من لم يخاصم اليه) ظهيرية وسيتضح (ويأخذ)  
القاضي كالمفتي (بقول أبي حنيفة على الاطلاق ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم  
بقول زفر والحسن بن زياد) وهو الاصح منية وسراجية وعبارة النهر ثم بقول  
الحسن فتنبه وسمح في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول أضبط نهر (ولا  
يخير الا اذا كان مجتهداً) بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه  
وينقض هو لمختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وقد مناه أول  
الكتاب وسيجي . . في القهستاني . غيره اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي  
فيه للقاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضاء  
في المجتهد فيه اذا علم أنه مجتهد فيه والا فلا (وإذا اختلف مفتيان) في جواب  
حادثة (أخذ بقول أفقهما بعد أن يكون أوردتهما) سراجية وفي المتنقط  
وإذا أشكل عليه أمر ولا رأي له فيه شاور العلماء ونظراً حسن أقاويلهم وقضى  
بما رآه صواباً لا بغيره الا أن يكون غيره أقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد  
فيجوز ترك رأيه برأيه ثم قال وان لم يكن مجتهداً فعليه تقليدهم واتباع رأيهم  
فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه (المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر  
الرواية وفي رواية النوادر لا) فينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته  
على الصحيح خلاصة (وبه يفتى) بزازية (أخذ القضاء برشوة) للسلطان

أو لقومه وهو عالم بها أو بشفاعة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (أو ارتشى) هو أو اعوانه بعلامه شربلاية (وحكم لا ينفذ حكمه) ومنه ما ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهر يأخذه منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفعاء كمن قلد احتسابا ومثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعاء (ولو) كان (عدلا ففسق بأخذها) أو بغيره وخصصها لأنها المعظم (استحق العزل) وجوباً وقيل ينعزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن ملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق أو ارتد أو عمى ثم صالح أو أبصر فهو على قضائه وما قضى في فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح اتفقوا في الامارة والسلطنة على عدم الانزال بالفسق لأنها مبنية على القهر والغلبة لكن في أول دعوى الخانية الوالى كالقاضى فليحفظ (وينبغي أن يكون موثقاً به في عفائه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية) لتعذره على أنه يجوز خلو الزمن عنه عند الأكثر نهر فصيح تولية العامى ابن كمال ويحكم بفتوى غيره لسكن في ايمان البرازية المفتى يفتى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالماً ديناً كالكبريت الاحمر وأين الكبريت الاحمر وأين العلم (ومثله) فيما ذكر (المفتى) وهو عند الاصوليين المجتهداً ما من يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت وفتواه ليس بفتوى بل هو ثقل كلام كما بسطه ابن الهمام (ولا يطلب القضاء) بقباه (ولا يسأله بلسانه) في الخلاصة طالب الولاية لا يولى الا اذا

تعين عليه القضاء أو كانت التولية مشروطة له أو ادعى أن العزل من القاضي  
 الأول بنير جنحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لخامل  
 الذكر انشر العلم ( ويختار ) المقلد ( الاقدر والاولى به ولا يكون فظا غليظا  
 جبارا عنيدا ) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة  
 الله خلاف تارخانية ( وكره ) تحريما ( التقليد ) أى أخذ القضاء ( لمن خاف  
 الحيف ) أى الظلم ( أو المعجز ) يكفى أحدهما فى الكراهة ابن كمال ( وان تعين  
 له أو أمنه لا ) يكره فتح ثم ان انحصر فرض عينا والا كفاية بجر ( والتقليد  
 رخصة ) أى مباح ( والترك عزيمة عند العامة ) بزازية فالاولى عدمه ( ويحرم  
 على غير الاهل الدخول فيه قطعا ) من غير تردد فى الحرمة فقيه الاحكام  
 الخمسة ( ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجار ) ولو كافرا ذكره  
 مسكين وغيره الا اذا كان يئمه عن القضاء بالحق فيحرم ولو فقد واللقبة  
 كفار وجب على المسلمين تعيين وال وامام للجمعة فتح ( ومن ) سلطان الخوارج  
 و ( أهل البنى ) واذا صحت التولية صح العزل واذا رفع قضاء الباغي الى قاضى  
 العدل نفذه وقيل لا وبه جزم الناصحى ( فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله )  
 يعنى السجلات ( ونظر فى حال المحبوسين ) فى سجن القاضى وأما المحبوسون فى  
 سجن الوالى فعلى الامام النظر فى احوالهم فمن لزمه أدب أدبه والا أطلقه ولا يبيت  
 أحدا فى قيد الا رجلا مطلوبا بدم ونفقة من ايس له مال فى بيت المال بجر ( فمن أفر )  
 منهم ( بحق أو قامت عليه بينة الزمه ) الحبس ذكره مسكين وقيل الحق ( والا نادى  
 عليه ) بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه فان أبى نادى عليه شهرا ثم أطلقه  
 ( وعمل فى الودائع وغلات الوقف بينة أو اقرار ) ذى اليد ( ولم يعمل )



المولى ( بقول الممزول ) لا لتحاقه بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده ردها ولو مع آخر نهر قلت لكن أفتى قارئ الهداية بقبولها وتبعه ابن نجيم فتنبه ( الا ان يقرذ واليد أنه ) أى الممزول ( سلمها ) أى الودائع والفلات ( اليه فيقبل قوله فيهما ) انها لزيد الا اذا بدأ ذو اليد بالافرار للغير ثم أقر بتسليم القاضى اليه فأقر القاضى بانها لا آخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر قيمته أو مثلاً للقاضى بافراره الثانى يسلمه لمن أقر له القاضى ( ويقضى فى المسجد ) ويختار مسجداً فى وسط البلديسير للناس ويستدير القبلة كخطيب ومدرس خانبة وأجرة المحضر على المدعى هو الاصح بحر عن البزازية وفى الخانية على المتمرد وهو الصحيح وكذا السلطان والمفتى والفتية (أو) فى (داره) ويأذن عموماً ( ويرد هدية ) التنكير للتقليل ابن كمال وهى ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو تأذى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد مكانه وضعها فى بيت المال ومن خصوصياته عليه اتصاله والسلام أن هداياه له تارخانية ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والا لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتى والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم لعلمه بخلاف القاضى ( الا من ) أربع السلطان والباشا أشباه وبحرو ( قريبه ) المحرم (أو ممن جرت عاداته بذلك ) بقدر عاداته ولا خصومة لها درر (و) يرد اجابة ( دعوة خاصة وهى التى لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضى ) ولو من محرم ومعتاد وقيل هى كالهدية وفى السراج وشرح الجمع ولا يجب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للهمة ( ويشهد الجنابة ويعود المريض ) ان لم

يكن لهما ولا عليهما دعوى شربلالية عن البرهان ( ويسوي ) وجوبا ( بين  
 الخصمين جلوسا واقبالا وإشارة ونظرا ويمتنع من مسارة أحدهما وإشارة  
 إليه ) ورفع صوته عليه ( والضحك في وجهه ) وكذا القيام له بالاولى ( وضيافته )  
 نعم لو فعل ذلك معهما معا جازنهر ( ولا يمزح ) في مجلس الحكم ( مطلقا )  
 ولو لغيرهما لذهابه بمهابته ( ولا يلقنه حجة ) وعن الثاني لا بأس به عيني  
 ( ولا ) يلقن ( الشاهد شهادته ) واستحسنه أبو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة  
 علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بزازية في الولوالجية حتى  
 أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أمل الى أحد الخصمين  
 حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد لم أسو بينهما وقضيت على  
 الرشيد ثم بكى اه قلت ومفاده ان القاضي يقضى على من ولاه وفي الملتقى  
 وبصع لمن ولاه وعليه وسيعي

﴿ فروع ﴾ في البدائع من جملة أدب القاضي أنه لا يكلم أحد  
 الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر \* وفي التتارخانية والاحوط أن يقول  
 للخصمين أحكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خال يصير حكما بتحكيمهما \*  
 قضى بحق ثم أمره السلطان بالاستئناف بمحضر من العلماء لم يلزمه بزازية \*  
 طلب المقضى عليه نسخة السجل من المقضى له ليعرضه على العلماء أهو صحيح  
 أم لا فامتنع ألزمه القاضي بذلك جواهر الفتاوى وفي الفتع متى أمكن إقامة  
 الحق بلا إيفاد صدور كان أولى \* وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضاء  
 لا والا أخذها ولا يأخذ بما فيها الا اذا أقر بلفظه صريحا

### ❦ فصل في الحبس ❦

هو مشروع بقوله تعالى أو ينفوا من الأرض وحبس عليه الصلاة والسلام رجلا بالهمة في المسجد وأحدث السجن على رضى الله تعالى عنه بناء من قصب وسماه نافعا فنقبه اللصوص فبنى غيره من مدر وسماه مخيسا بفتح الياء وتكسر موضع التخيس وهو التذليل وفيه يقول على رضى الله عنه  
 ألا تراني كيسا مكيسا      بنيت بعد نافع مخيسا

حصنا حصينا وأمينا كيسا

(صفته أن يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء) ايضجر فيوفي ومفاده انه لو جئ له به منع منه ( ولا يمكن أحد أن يدخل عليه للاستئناس الاقاربه وجيرانه ) لا احتياجه للمشاورة ( ولا يمكثون عنده طويلا ) ومفاده ان ان زوجته لا تحبس معه لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي الملتقى يمكن من وطء جاريته لو فيه خلوة ( ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا لحج فرض ) غيره أولى ( ولا لحضور جنازة ولو ) كان ( بكفيل ) زباني وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة أصوله وفروع لا غيرهم وعليه الفتوى ( ولو مرض مرضا أضناه ولم يجد من يخدمه يخرج بكفيل والا لا ) به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب قبل ولا يتكسب فيه ولو له ديون خرج ليخاصم ثم يحبس خائفة ( ولا يضرب ) المحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والاتفاق على قربه والقسم بعد نسيائه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خلف أشباه قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيد تأديبا وتطمين باب الحبس في العنت يذكر ( ولا يفل ) الا اذا خاف فراره فيقيد أو يحول



لسجن اللصوص وهل يطعن الباب الرأى فيه للقاضى بزازية ( ولا يجردولا  
 يؤاجر ) وعن الثانى يؤجره لقضاء دينه ( ولا يقام بين يدى صاحب الحق  
 اهانة ) له ولو كان ببلد لا قاضى فيها لازمه ليلا ونهارا حتى يأخذ حقه جواهر  
 الفتاوى ( ولا تعين مكانه ) أى . كان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق  
 ( للقاضى الا اذا طلب المدعى مكانا آخر ) فيجيبه لذلك قنينة وأفتى المصنف  
 تبعا لقارىء الهداية بان العبرة فى ذلك لصاحب الحق لا للقاضى اه وفى النهر  
 ينبى أن لا يجاب او طلب حبسه فى مكان اللصوص ونحوه

**( فرع )** فى البحر عن المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة تقيا للفتنة  
 ( واذا ثبت الحق للمدعى ) ولو داتقا وهو سدس درهم ( بيينة عجل حبسه بطلب  
 المدعى ) اظهر المظل بانكاره ( والا ) يثبت بيينة بل باقرار ( لم يعجل ) حبسه  
 بل يأمره بالاداء فان أبى حبسه وعكسه السرخسى وسوى بينهما فى الكنز  
 والدرر واستحسنه الزيلعى والاول مختار الهداية والوقاية والمجمع قال فى البحر  
 وهو المذهب عندنا اه قلت وفى منية المفتى لو ثبت بيينة يحبس فى أول مرة  
 وبالأقرار يحبس فى الثانية والثالثة دون الاولى فليكن التوفيق ( ويحبس ) المديون  
 ( فى ) كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعقد درر ومجمع وملتقى مثل ( الثمن ) ولو  
 لمنفعة كالأجرة ( والقرض ) واو لذى ( والمهر المعجل وما لزمه بكفالة ) ولو  
 بالدرك أو كفيل الكفيل وان كثروا بزازية لانه ألزمه بعقد كالمهر هذا هو  
 المعتمد خلافا لفتوى قاضىخان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر  
 فليحفظ ثم عده فى الاختيار لبطل الخلع هنا خطأ فتنبه وزاد الله لانسى أنه  
 يحبس أيضا فى كل عين يقدر على تسليمها كالعين المفصولة ( لا ) يحبس

(في غيره) أي غير ما ذكر وهو تسع صور بدل خلع ومغضوب ومتلف ودم عمد وعق حظه شريك وارث جناية ونفقة قريب وزوجة ومؤجل مهر قلت ظاهره ولو بعد طلاق وفي نفقات البرازية يثبت اليسار بالاخبار هنا بخلاف سائر الديون لكن أفتى ابن نجيم بأن القول له بيمينه ما لم يثبت غناه فراجعه ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدائن انه ثمن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن رب الدين طرسوسي بحثنا وأقره في النهر  فرع لا يحبس في دين مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حلول الاجل وان بعد وله السفر معه فاذا حل منه حتى يوفيه بدائع وقدمناه في الكفالة (ان ادعى) المديون (الفقر) اذ الاصل العسرة (الا أن يبرهن غريمه على غناه) أي على قدرته على الوفاء ولو باقتراض أو بتقاضى غريمه (فيحبسه) حينئذ (بما رأى) ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات المتقط قال أبو حنيفة اذا كان المعسر معروفا بالعسرة لم أحبسه وفي الخانية ولو فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل يمينته على افلاسه وخلي سبيله نهر وفي البرازية قال المديون حلفه أنه ما يعلم أنني معسر أجابه القاضي فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه وأقره المصنف وغيره قلت قدمنا أن الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه (ثم) بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي والاعمال بما ظهر بحروا عتمده المصنف (سأل عنه) احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفي عدل بغية دائن وأما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمل به والا لا أنفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في اليسار والاعسار فهستاني قلت لكنها بالاعسار للنفي وهي ليست بحجة ولذا لم يجب السؤال

أقع الوسائل فتنب (فإن لم يظهر له مال خلاه) بلا كفيل الا في ثلاث مال  
يتيم ووقف واذا كان الدائن غائباً ثم لا يحبس به ثانياً لا للاول ولا لغيره حتى يثبت  
غريمه غناه بزازية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدائن  
اطلاقه قبل تفليسه فعلى القاضى القضاء به حتى لا يعيده الدائن ثانياً

﴿ فرع ﴾ أحضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان  
علمه وقدره أخذه أو كفلاً وخلاه خانية وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس  
الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره أو أحضر الدين للقاضى في غيبة خصمه  
(ولو قال) من يراد حبسه (أبيع عرضي وأقضى ديني أجله القاضى) يومين  
أو (ثلاثة ايام ولا يحبس به) لان الثلاثة مدة ضربت لا بلاء الاعذار (ولو له  
عقار يحبس به) أى (ليبيعه ويقضى الدين) الذى عليه (ولو بثن قليل) بزازية  
وسيجىء تمامه في الحجر (ولم يمنع غرماءه عنه) على الظاهر فيلا زموه نهراً  
لا ليلاً الا أن يكتسب فيه ويستأجر للدرأة مرأة تلازمها منية

﴿ فرع ﴾ لو اختار المطالب الحبس والطالب المدلزمة ففي حجر  
الهداية بخير الطالب الا لضرر وكافه في البرازية بكفيل بالنفس وللطالب  
ملازمته بلا أمر قاض لو مقراً بحقه (ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه  
لقيامها على النفى ومحججه عزمى زاده وصحح غيره قبولها والممول عليه رأيه كما  
مر فان علم اعساره قبلها والا لا نهر فليحفظ (وبينة يساره أحق) من بينة  
اعساره بالقبول لان اليسار عارض والبيانات للاثبات نعم او ينسب اعساره  
وشهدوا به فتقدم لاثباتها أمراً عارضاً فتح بحث واعتمده في النهر وفي القنية  
ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والا لم يمكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو



منكر والبيضة متى قامت للمنكر لا تقبل ( وأبد حبس المוסر ) لانه جزاء  
الظلم قلت وسيجيء في الحجر أنه يباع ماله لدينه عندهما وبه يفتى وحينئذ فلا  
يتأبد حبسه فتنبه ( ولا يحبس لما مضى من ثقة زوجته وولده ) اذا ادعى  
الفقر وان قضى بها لأنها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو  
برهنت على يساره حبس بطلبها ( بل يحبس اذا ) برهنت على يساره بطلبها  
كما لو ( أبى أن ينفق عليهما ) أو على أصوله وفروعه فيحبس احياء لهم بحر  
قلت وهل يحبس لحرمة لو أبى لم أره وظاهر تقييدهم لا لكن ما مر عن  
الاشباه لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يفيدته فتأمل عند الفتوى وسيجيء  
حبس الولي بدين الصغير ( لا ) يحبس ( أصل ) وان علا ( في دين فرعه )  
بل يقضى القاضى دينه من عين ماله أو قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره  
كمنقوله بحر فليحفظ ( ولا يستخلف قاض ) نائبا ( الا اذا فوض اليه ) صريحا  
كول من شئت أو دلالة كجعلتك قاضى القضاة والدلالة هنا أقوى لان في  
الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكهما كمنقوله ول  
من شئت واستبدل أو استخلف من شئت فان قاضى القضاة هو الذى  
يتصرف فيهم مطلقا تقاييدا وعزلا ( بخلاف الأمور باقامة الجمعة ) فانه يستخلف  
بلا تفويض الاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من لا خسر وقال في البحر  
لا أصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعة ( نائب  
القاضى المفوض اليه الاستنابة ) نكت لا العزل ( نائب عن الأصل ) وهو السلطان  
و حينئذ ( ولا ) يملك أن ( يعزله القاضى بغير تفويض منه ) للعزل أيضا كوكيل

وكل (و) كذا (لا ينمزل) أيضا (بعزله) ولا بموته ولا بموت السلطان بل بعزله  
 زيلعي وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والملتي وفي  
 البرازية وعليه الفتوى وتامه في الاشباه وفي فتاوى المصنف وهذا هو المعتمد  
 في المذهب لا ما ذكره ابن القرس لمخالفته للمذهب (ونائب غيره) أي غير  
 المفوض اليه (ان قضى عنده أو) في غيبته و (أجازه) القاضي (صح) قضاؤه  
 لو أهلا بل لو قضى فضولي أو هو في غير نوبته وأجازه جاز لأن المقصود  
 حصول رأيه بحر قال وبه علم دخول الفضولي في القضاء

﴿ فرع ﴾ في الاشباه والمنظومة المحبية لو فوض لعبد فقوض لغيره صح

ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف صبي بلغ  
 ( واذا رفع اليه حكم قاض ) خرج المحكم ودخل الميت والمعزول  
 والمخالف لرأيه لانه نكرة في سياق الشرط فتم فافهم ( آخر ) قيد اتفاق  
 اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال ( نقذه ) أي ألزم الحكم والعمل  
 بمقتضاه لو مجتهداً فيه عالماً باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يدام لم يجز قضاؤه  
 ولا يعضيه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة  
 ويفتى بخلافه وكأنه تيسيراً فليحفظ بعد دعوى صحيحة من خصم على  
 خصم حاضر والا كان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير بحر وسيجيء آخر الكتاب  
 وأنه اذا ارتاب في حكم الاول له طلب شهود الاصل قال وبه عرف أن تنافذ  
 زماننا لا نعتبر لترك ما ذكر وقد تعارفوا في زماننا القضاء بالموجب وهو  
 عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه في ظن القاضي شرعاً من حيث  
 انه يقضى به فاذا حكم حتى بموجب يد المدبر كان معناه الحكم بإعلان البيع

ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه وبه  
ظهر أن الحكم بالموجب اعم نهر (الاما) ترى عن دليل مجمع أو (خالف  
كتابا) لم يختلف في تأويله السلف كمترك تسمية (أو سنة مشهورة)  
كتحليل بلا وطء لمخالفته حديث العسيلة المشهور (أو اجماعا) لكل المتعة  
لاجماع الصحابة على فسادهم وكبح أم ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح  
(و) من ذلك ما (لو قضى بشاهد وبمين) المدعى لمخالفته للحديث المشهور  
البينة على من ادعى واليمين على من أنكر (أو بقصاص بتعيين الولي واحدا  
من أهل المحلة أو بصحة نكاح المتعة أو الموقت أو بصحة بيع معتق البعض  
أو بسقوط الدين بمضى سنين أو بصحة) طلاق (الدور وبقاء النكاح) كما  
صر في بابه (وقضاء عبد وصبي مطلقا و) قضاء (كافر على مسلم ابدان نحو ذلك)  
كالفرق بين الزوجين بشهادة المروضة (لا ينفذ) في الكل وعدمها في الاشياء  
نيفا وأربعين وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور منها لو قضت المرأة بمحدود  
وسيجئ متنا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل أن القضاء يصح في  
موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف  
الشافعي معتبر الاصح نعم صدر الشريعة (يوم الموت لا يدخل تحت القضاء  
بخلاف يوم القتل) فلو برهن على موت أبيه في يوم كذا ثم برهنت امرأة  
ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهنت ان  
المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداينات الا في مسألة  
الزوجة التي معها ولد فانه تقبل يثبتها بتاريخ منقض لما قضى القاضي به من يوم  
القتل أشباه واستثنى محشوها من الاول مسائل منها ادعاء ميراثا فلا سبقها



تاريخنا \* برهن الوكيل على وكالته وحكم بها فادعى المطالب موت الطالب  
صحب الدفع \* برهن انه شراء من أبيه منذ سنة وبرهن ذو اليد على موته منذ  
سنتين لم تسمع وتقبل تسمع وسره ان القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع  
والموت من حيث انه موت ليس محلا للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه  
من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى ( وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهراً  
وباطناً ) حيث كان المحل قابلاً والقاضي غير عالم بزورهم ( في العقود ) كبيع  
ونكاح ( والفسوخ ) كاقالة وطلاق لقول نبي رضى الله تعالى عنه لتلك المرأة  
شاهدك زوجك وقالوا وزفر والثلاثة ظاهراً فقط وعايه الفتوى شربلالية  
عن البرهان ( بخلاف الاملاك المرسلة ) أى المطلقة عن ذكر سبب الملك  
فظاهراً فقط اجماعاً لتزاحم الاسباب حتى لو ذكر اسبباً معيناً فعلى الخلاف  
ان كان سبباً يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقاً كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة  
بنحو عدة أو ردة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ أصلاً كالقضاء  
باليمين الكاذبة زيالى ونكاح الفتح ( قضى في مجتهد فيه بخلاف وأيه ) أى  
مذهبه مجمع وابن كمال ( لا ينفذ مطلقاً ) ناسياً أو عامداً عندهما والاثثة الثلاثة  
( وبه يفتى ) مجمع ووقاية وملقى وقيل بالتنفيذ يفتى وفي شرح الوهبانية  
للشربلالية قضى من ليس مجتهداً كخفية زماننا بخلاف مذهب عامداً لا ينفذ  
اتفاقاً وكذا ناسياً عندهما ولو قيد السلطان بصحيح مذهب كزماننا تقيد بلا  
خلاف لكونه معزولاً عنه اهـ وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت

ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ما صح أصلاً يسطر  
قلت وأما الإمير ففتى صادق فصلاً مجتهداً فيه فقد أمره كما قدمناه

عن سير التارخانية وغيرها فليحفظ ( ولا يقضى على غائب ولا له ) أى لا يصح بل ولا ينفذ على المفتى به بحر ( الا بحضور نائبه ) أى من يقوم مقام الغائب ( حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف ) أفاد بالاستثناء أن القاضى إنما يحكم على الغائب والميت لا على الوكيل والوصى فيكتب فى السجل أنه حكم على الميت وعلى الغائب بحضوره وكيله وبحضرة وصيه جامع الفصولين وأفاد بالكاف عدم الحصر فإن أحد الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقيين وكذا أحد شريكي الدين وأجنبي بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم أى لو الوقف ثابتا كما مر فى باب ( أو ) نائبه ( شرعا كوصى ) نصبه ( القاضى ) خرج المسخر كما سيجى . ( أو حكما بأن يكون ما يدعى على الغائب سببا ) لا محالة فلو اشترى أمة ثم ادعى أن مولاهما زوجها من فلان الغائب وأراد ردها بميب الزواج لم يقبل لاحتمال أنه طلقها وزال العيب ابن كمال ( لما يدعى على الحاضر ) مثله ( كما اذا ) ادعى دارا فى يد رجل و ( برهن ) المدعى ( على ذى اليد أنه اشترى ) الدار ( من فلان الغائب فحكم ) الحاكم ( على ) ذى اليد ( الحاضر كان ) ذلك ( حكما على الغائب ) أيضا حتى لو حضر وأنكر لم يعتبر لأن الشراء من المالك سبب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها فى المجتبى تسعا وعشرين ( ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا ) لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولاه أنه علق عتقه بتطليق زوجة زيد وبرهن على التطليق بنجية زيد ( لا ) يقبل فى الأصح ( اذا كان فيه إبطال حق الغائب ) فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات العلق على الغائب أن يدعى المشهود عليه

أن الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى أن مالكة الغائب أعتقه تقبل ومن حيل  
الطلاق حيلة الكفالة بمرها معاقبة بطلاقها ودعوى كفالاته بنفقة المدة معاقبة  
بالطلاق ومن أراد أن لا يزني فحيلته ما في دعوى البرازية ادعى عليها أن زوجها  
الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجية الغائب وأنكرت  
طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها أنها زوجة الحاضر ولا يحتاج إلى  
إعادة البينة إذا حضر الغائب (ولو قضى على غائب بلا نائب ينفذ) في أظهر  
الروايتين عن أصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب (وقيل لا) ينفذ  
ورجحه غير واحد وفي المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح  
في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد أن القضاء على المسخر  
لا يجوز إلا لضرورة وهي في خمس مسائل \* اشترى بالخيار فتواري \* اختفى  
المكفول له \* حلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن \* جعل أمرا ما يدها لم تصل  
تفقتها فتغيب \* الخامسة إذا تواري الخصم فالمتأخرون أن القاضي ينصب وكيلًا في  
الحل وهو قول الثاني خانية قلت وتقل شراح الوهبانية عن شرح أدب القاضي أنه  
قول الكل وإن القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل (ولاية بيع التركة  
المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم  
(يقرض القاضي مال الوقف والغائب) واللقطة (واليتيم) من ملى مؤتمن  
حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشتره وله أخذ المال من  
أب مبذر ووضع عند عدل قنية (ويكتب الصك) ندبًا لحفظه (لا) يقرض  
(الأب) ولو قاضيًا لانه لا يقضى لولده (و) لا (الوصي) ولا الملتقط فان  
أقرضوا ضمنوا له جزهم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى أقرضهم



للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بمر ومتى جاز للملتقط التصديق  
فالأقراض أولى ( ولو قضى بالجور فالغرم عليه في ماله ان متعمدا وأقربه )  
أى بالعمد ( ولو خطأ ) الغرم ( على المقضى له ) درر وفي المنع معزيا للسراج  
قال محمد لو قال تعمدت الجور انزل عن القضاء وفيه عن أبى يوسف اذا  
غلب جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادته

﴿ فروع ﴾ القضاء مظهر لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان وخصومة  
حتى لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فسمعها لم  
ينفذ قلت فلا تسمع الآن بعدها الا بأمر الا في الوقف والأرث ووجود  
عذر شرعى وبه أفتى المفتى أبو السعود فليحفظ \* أمر السلطان انما ينفذ اذا  
وافق الشرع والا فلا أشباه من القاعدة الخامسة وفوائد شتى فلو أمر قضائه  
بتحليف الشهود وجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضائك  
الى أمر يلزم منه سخطك أو سخط الخلق تعالى \* قضاء الباشا وكتابه الى  
القاضى جائز ان لم يكن قاض مولى من السلطان \* الحاكم كالقاضى الا في  
اربعة عشرة مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعنى في البحر \* وفي الفصل الاول  
من جامع الفصولين القاضى بتأخير الحكيم يأثم ويعزرو ويعزل وفي الاشباه لا يجوز  
للقاضى تأخير الحكيم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لرية ولرجاء صلح أقارب  
واذا استعمل المدعى \* لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث لو بعلمه أو  
ظهر خطؤه أو بخلاف مذهبه \* فعل القاضى حكم ولو زوج اليتيمة من نفسه  
أو ابنه لم يحز الا في مسألتين اذا أذن الولي للقاضى بتزويجها كان وكلا واذا  
أعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء غيره \* أمر القاضى حكم الا في

مسئلة الوقف المذكورة فأمره فتوى فلو صرف لغيره صح \* القاضي يحلف  
 غريم الميت ولو أقر به المريض \* لا يقبل قول أمين القاضي انه حلف المخدرة  
 الا بشاهدين \* من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرعى لم يخرج عن  
 المهدة اه \* وقد منا في الوقف عن المنظومة المحببة معزيا للمبسوط أن للسلطان  
 مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ومزارع وانه يعمل بأمره وان غير الشرط  
 فليحفظ قلت وأجاب صنمي أفندي بانه متى كان في الوقف سعة ولم يقصر في  
 أداء خدمته لا يمنع فتنبه وفي الوهبانية يحبس الولي بدين الصغير حتى يوفيه  
 أو يظهر فقر الصغير قلت لكن قدم شارحها عن قاضيخان أن الحر والعبد  
 والبالغ والصبي في الحبس سواء فيتأمل نفيه هنا قاله الشر بنلالى قال وليس  
 للقاضي البيع مع وجود أب أو وصى وهي فائدة حسنة قلت وفي الفنية  
 ومتى باعا فللقاضي تقضيه لو أصاح كما نظمه الشارح فضمته للاثن مـ يرا  
 لبعضه فقلت

وينقض بيع من أب أو وصيه      ولو مصلحا والاصلاح النقض بسطر  
 ويحبس في دين على الطفل والد      وصى وللنأديب بعض يصور  
 وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب      وعبد لمولاه كعكس وممر  
 أم لو العبد مديونا يحبس المولى بدينه لانه للفرماء وكذا يحبس  
 بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتاب في عتاق الوهبانية  
 وفي غير جنس الحق يحبس سيداً      مكاتبه والعبد فيها مخير  
 وفي حجرها

ويحبس ذو الكتب الصالح المحرر      على الدين اذ بالكتب ما هو معسر

### ﴿ باب التحكيم ﴾

( هو ) لفظه جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا ( تولية الخصمين  
 كما يحكم بينهما وركنه لفظه الدال عليه مع قبول الآخر ) ذلك  
 ( وشرطه من جهة المحكم ) بالكسر ( العقل لا الحرية والاسلام ) فصع  
 تحكيم ذمي ذميا ( و ) شرطه ( من جهة المحكم ) بالفتح ( صلاحيته  
 للقضاء ) كما مر ( ويشترط الاهلية ) المذكورة ( وقته ) أي التحكيم ( ووقت  
 الحكم جميعا فلو حكما عبداً فعتق أو صبيا فبأن أو ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ  
 كما هو الحكم ( في مقلد ) بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقدمنا أنه لو  
 استقضى العبد ثم عتق فقتضى صح وعزاه سعدى أفندى للمبتني ( حكما رجلا )  
 معلوما اذ لو حكما أول من يدخل المسجد لم يجز اجماعا للجهالة ( فحكم بينهما  
 بيينة أو اقرار أو نكول ) ورضيا بحكمه ( صح لو في غير حد وفودودية على  
 عاقلة ) الاصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز  
 بالتحكيم ( وينفرد أحدهما بنقضه ) أي التحكيم بعد وقوعه ( كما ) ينفرد أحد  
 العاقلين ( في مضاربة وشركة ووكالة ) بلا التماس طالب ( فان حكم لزمهما ) ولا  
 يبطل حكمه بعزلها لصدوره عن ولاية شرعية و ( لا ) يتعدى حكمه الى  
 ( غيرهما ) لا في مسألة ما لو حكم أحد الشريكين وغريماله رجلا فحكم  
 بينهما وألز الشريك تعدى للشريك الغائب لان حكمه كالصلح بحر ( فلو  
 حكماه في عيب مبيع فقتضى برده ليس للبائع رده على بائعه الا برضا البائع  
 الاول والثاني والمشتري ) بتحكيمة فتح ثم استثناء الثلاثة يفيد صحة التحكيم في



كل المجتهدات كحكمه بكون الكنايات رواجع وفسخ اليمين المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم ويكنم وظاهر الهداية أنه يجيب بلا يحل فتأمل (وصح اخباره باقرار أحد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته) أى بقاء تحكيمه (لا) يصح (اخباره بحكمه) لا تقضاء ولايته (ولا يصح حكمه لا بويه وولده وزوجته) كحكم القاضى (بخلاف حكمهما) أى القاضى والمحكم (عليهم) حيث يصح كالشهادة (حكمارجلين فلا بد من اجتماعهما) على المحكوم به (ويمضى) القاضى (حكمه ان وافق مذهبه والا أبطله) لان حكمه لا يرفع خلافاً (وليس له) للمحكم (تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع خلافاً) على الصحيح خاتية (فلو رفع الى موافق) لمذهبه (حكم) ابتداءً (بلزومه) بشرطه (ولا يمضيه) لانه لم يقع معتبراً والحاصل أنه كالقاضى الا فى مسائل عدمها فى البحر سبعة عشر منها لو ارتد انزل فاذا أسام احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضى ومنها لو رد الشهادة لتهمة فغيره قبولها وينبى أن لا يلى الحبس ولم أره وكذا لم أر حكم قبوله الهدية وينبى أن لا يجوز أن اهدى اليه وقت التحكيم

### باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره

أراد بغيره قوله والمرأة تقضى الخ (القاضى يكتب الى القاضى فى) كل حق به يفتى استحصانا (غير حد وقود) للمشبهة (فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو السجل الحكيم) أى الحجة التى فيها حكم القاضى هذا فى عرفهم وفى عرفنا كتاب

كبير تضبط فيه وقائع الناس ( وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم ) لانه حكم على الغائب ( وكتب الشهادة ) الى قاض يكون الخصم في ولايته ( ليحكم ) القاضي ( المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لرأى الكاتب ) لانه ابتداء حكم ( وهو ) ثقل الشهادة حقيقة ويسمى ( الكتاب الحكمي ) وليس بسجل ( وقرأ ) الكتاب ( عليهم ) أو أعلمهم بما فيه وختم عندهم أى عند شهود الطريق ( وسلم ) الكتاب ( اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه ) وهو أن يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتهما ( فلو كان ) العنوان ( على ظاهره لم يقبل ) قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به واكتفى الثاني بان يشهدهم أنه كتابه وعليه الفتوى كما في المزمية عن الكفاية وفي الملتقى وليس الخبر كالعيان ( فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ) أولا ( ولا يقبله ) أى لا يقرؤه ( الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي على ذمى ) لشهادتهم على فعل المسام ( الا اذا أقر الخصم فلا حاجة اليهم ) أى الشهود ( بخلاف كتاب الامان ) في دار الحرب ( حيث لا يحتاج الى يئنة ) لانه ليس يلزم وفي الاشباه لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءات ودقتر يباع وصراف وسمسار وجوزه محمد لراو وقاض وشاهد ان يثق به قيل وبه يفتى ( ولا بد من مسافة ثلاثة أيام بين القاضي كالشهادة على الشهادة ) على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى شرئبلالية وسراجية ( ويبطل ) الكتاب ( بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني أو بعد وصوله قبل القراءة ) وأجازها الثاني ( وأما بعدها فلا ) يبطل ( و ) يبطل ( بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمائه وفسقه بعد عدالته )

لخروجه عن الاهلية وأجازه الثاني ( و ) كذا ( بموت المكتوب اليه ) وخروجه  
 عن الاهلية ( الا اذا عم بعد تخصيص ) اسم المكتوب اليه ( بخلاف ما لو  
 عم ابتداء ) وجوزه الثاني وعليه العمل خلاصة ( لا ) يبطل ( بموت الخصم )  
 أيا كان لقيام وارثه أو وصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل  
 كما سيأتي متنا في بابه خلافا لما وقع في الخالية هنا فهو مخالف لما ذكره بنفسه  
 ثمة فتنبه ( و ) اعلم ان ( الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه ) في الاصح بحر فمن  
 جوزه جوزها ومن لا فلا الا أن المعتمد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشباه  
 وفيها الامام يقضى بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت فهل الامام قيد كما  
 قدمناه في الحدود لم أره لكن في شرح الوهبانية للشرنبلالي والمختار الآن  
 عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى كزنا  
 وخمر مطلقا غير أنه يعزر من به أثر السكر للهمة وعن الامام ان علم القاضي  
 في طلاق وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء ( ولا  
 يقبل ) كتاب القاضي ( من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك )  
 اقامة ( الجملة ) وقيل يقبل من قاض رستاق الى قاض مصر أو رستاق  
 واعتمده المصنف والكمال ( كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين  
 فوصل الى قاض ولي بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل ) لعدم ولايته وقت  
 الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جمل الخطاب للمكتوب اليه ليس لنائبه أن  
 يقبله ( والمرأة تقضى في غير حد وقود وان أتم المولى لها ) لخبر البخاري لن  
 يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ( وتصلح ناظرة ) لوقف ( ووصية ) لیتيم ( وشاهدة )  
 فتع فصيح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف بحر قال



وقد أفيت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا أنها  
تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من أحكام الاتي اختار في المسيرة جواز  
كونها ندية لارسولة لبناء حاله على الستر (ولو قضت في حد وفود فرفع الى  
قاض آخر) يرى جوازه (فامضاء ليس بغيره ابطاله) خلاف شريح عيني والحنثي  
كالانثى بحروا علم انه اذا وقع القاضى حادثة أو لولده فأناب غيره و (قضى نائب  
القاضى له أو لولده جاز) قضاؤه (كما لو قضى للامام الذى قلده القضاء أو  
لولد الامام) سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه  
له وعليه اه خلافا للجواهر والمناقط فليحفظ (ويقضى النائب بما شهدوا به  
عند الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز  
للقاضى أن يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وعكسه خلاصة

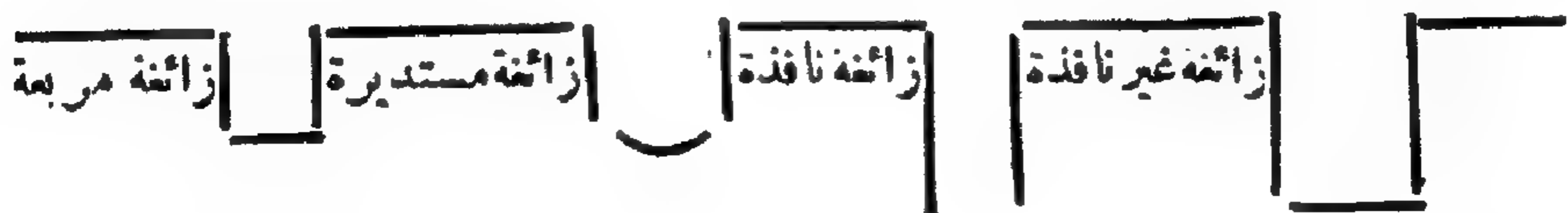
﴿فروع﴾ لا يقضى القاضى لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه  
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه به أشياء وفيها لا يقضى  
لنفسه ولا لولده الا في الوصية وحرر الشر بنبلال في شرحه للوهبانية صحة  
قضاء القاضى لأُم امرأته ولامرأة أبيه ولو في حياة امرأته وأبيه وأنه يقضى  
فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال

ويقضى لام العرس حال حياتها      وعرس أبيه وهو حي محرد  
وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه      بميراث مقضى به فتبصروا  
ويقضى بوقف مستحق لريعه      لو صف القضاء والعلم أو كان ينظر

هذه مسائل شتى

أى متفرقة وجاؤا شتى أى متفرقين (يمنع صاحب سفل عليه علو)

أى طبقة ( لا آخر من أن يتعد ) أى يدق الورد ( فى سفله ) وهو البيت  
التحتانى ( أو ينقب كوة ) بفتح أو ضم الطاقة وكذا بالعكس دعوى المجمع  
( بلا رضا الآخر ) وهذا عنده وهو القياس بحر وقال لكل فعل ما لا يضر  
ولو أنهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدى ولذى العلو أن  
يبنى ثم يرجع بما أنفق ان بنى بأذنه أو اذن قاض والا فبقية البناء يوم بنى  
وتماه فى المعنى ( زائفة مستطيلة ) أى سكة طويلة ( يتشعب عنها ) سكة  
( مثلها ) لكن ( غير نافذة ) الى محل آخر ( يمنع أهل الاولى عن فتح باب )  
للرور لا للاستضاءة والريح عيني ( فى القصوى ) الغير النافذة على الصحيح  
اذ لاحق لهم فى المرور بخلاف النافذة ( وفى ) زائفة ( مستديرة لزق ) أى  
اتصل ( طرفاها ) أى نهاية سعة اعوجاجها بالمستطيلة ( لا ) يمنع لانها كساحة  
مشتركة فى دار بخلاف ما لو كانت مربعة فانها كسكة فى سكة ولذا يمكنهم  
نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة



( ولا يمنع الشخص من تصرفه فى ملكه الا اذا كان الضرر ) بجاره  
ضررا ( يئنا ) فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزائية واختاره فى المادية  
وافتى به قارئ الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب  
المشايخ استحسننا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه أفتى طائفة  
كالامام ظهير الدين وابن الشحنة وبإلده ورجحه فى الفتح وفى قبضة

المجتبي وبه يفتى واعتمده المصنف ثمة فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية اه قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا فتدبر قلت وبقي ما لو اشكل هل يضر أم لا وقد حرر محشى الاشباه المنع قياسا على مسألة السفلى والعلو أنه لا يتد اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار للفتوى كما فى الخانية قال المحشى فكذا تصرفه فى ملكه ان اضر أو اشكل ( يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم أر من نه عليه فليقتسم فانه من خواص كتابى انتهى ( ادعى ) على آخر ( هبة ) مع قبض ( فى وقت فسخ ) المدعى ( بينة فقال ) قد ( جحدنيها ) أى الهبة ( فاشتريتها منه أو لم يقل ذلك ) أى جحدنيها ومفاده الا كتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال أربعة واختار الحجندى أنه يكفى من المدعى عليه لا من المدعى لانه مستحق وذاك دافع والظاهر يكفى للدفع لا للاستحقاق بزاوية ( فأقام بينة على الشراء بعد وقتها ) أى وقت الهبة ( تقبل ) فى الصورتين ( وقبله لا ) اوضح التوفيق فى الوجه الاول وظهور التناقض فى الثانى ولو لم يذكر لهما تاريخا أو ذكر لاحدهما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند القاضى أو الثانى فقط خلاف وينبغى ترجيح الثانى بحر لان به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبقول المتناقض تركت الاول وأدعى بكذا أو بتكذيب الحاكم وتماه فى البحر وأقره المصنف ( كما لو ادعى أولا أنها ) أى الدار مثلا ( ونف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره ثم ) ادعاه ( لنفسه ) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بأن قال كان لفلان ثم اشتريته درر فى أواخر الدعوى قال ( ولو ادعى الملك )



لنفسه (أولا ثم) ادعى (الوقف) عليه (تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره)  
 فانه يقبل (ومن قال لا آخر اشترت منى هذه الجارية وأنكر) الآخر الشراء  
 (جاء للبائع أن يطأها ان ترك) البائع (الخصومة) واقرن تركه بفعل يدل  
 على الرضا بالفسخ كما مسها كها وتعلمها لمنزله لما تقرر أن (ججود) جميع العقود  
 (ما عدا النكاح فسخ) فللبائع ردعا بميب قديم لتسام الفسخ بالتراضي عني  
 أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا (ف) لذا (لو جحد انه تزوجها ثم ادعاه  
 وبرهن) على النكاح (يقبل) برهانه (بخلاف البيع) فانه اذا أنكره ثم ادعاه  
 لا يقبل لا تنساخه بالانكار بخلاف النكاح (أقر قبض عشرة) دراهم (ثم ادعى  
 انها زيوف) أو نبهرجة (صدق) بيمينه لأن اسم الدراهم يعمها بخلاف الستوة لقلبة  
 غشها (و) لذا (لو ادعى أنها ستوة لا) يصدق (ان) كان البيان (مفصولا وصدق  
 لو) بين (موصولا) نهاية فالنفسيل في المفصول لا في الموصول (ولو أقر قبض  
 الجياد لم يصدق مطلقا) ولو موصولا للتناقض (ولو أقر أنه قبض حقه أو قبض  
 الثمن أو استوفى) حقه (صدق في دعواه الزيادة لو) بين (موصولا والالا) لأن  
 قوله جياد مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر أو نص فيحتمل  
 التأويل ابن كمال (أقر بدين ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا) وبرهن عليه  
 (قبل) برهانه قنية عن علاء الدين وسيجيئ في الاقرار (قال لا آخر لك على الف)  
 درهم (فرد) لمقر له (ثم صدق) في محاسبه (بلا شيء عليه) للمقر له الا  
 بحجة أو اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لو احدى (ومن ادعى على  
 آخر مالا فقال) المدعي عليه (ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على)  
 ان له عليه (الف وبرهن) المدعي عليه (على القضاء) أو على الايفاء (أو

الابراء ولو بعد القضاء) أى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح  
 الا فى المسئلة الخمسة كما سيبنى ( قبل ) برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق  
 قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة وسيبنى فى الافرار أنه لو برهن على قول  
 المدعى أنا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه شىء صح  
 الدفع الى آخره وذ كره فى الدرر قبيل الافرار فى فصل الاستشراء ( كما ) يقبل  
 ( لو ادعى القصاص على آخر فانكر ) المدعى عليه ( فبرهن المدعى ) على  
 القصاص ( ثم برهن المدعى عليه على العفو أو ) على ( الصالح عنه على مال  
 وكذا فى دعوى الرق ) بان ادعى عبودية شخص فانكر فبرهن المدعى ثم  
 برهن المبد أن المدعى أعتقه يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى الايفاء ثم صالحه  
 قبل برهانه على الايفاء بحر وفيه برهن أن له أربع مائة ثم أقر أن عليه  
 للمنكر ثلثمائة سقط عن المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه الفتوى ملقط وكأنه  
 لانه لما كان المدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة فى زعمه فأين تقع المقاصة  
 والله تعالى أعلم ( وان زاد ) كلمة ( ولا اعرفك ونحوه ) كما رأيتك ( لا ) يقبل  
 لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب أو المخدرة قد يتأذى بالشغب على  
 بابه فيأمر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه  
 لا يقبل ثم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول أو الايصال صح درر فى آخر  
 الدعوى لان الناقض لا يمنع صحة الافرار ( أقر يبيع عبده ) من فلان ( ثم  
 جحدته صح ) لان الافرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بزأبة ( ادعى على آخر  
 أنه باء أمته ) منه ( فقال ) الآخر ( لم أبعها منك قط فبرهن ) المدعى

( على الشراء ) منه ( فوجد ) المدعى ( بها عيبا ) وأراد ردها ( فبرهن البائع أنه ) أى المشتري ( برئ إليه من كل عيب بها لم تقبل ) بينة البائع للتناقض وعن الثاني تقبل لا مكان التوفيق يبيع وكيله وإبرائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت أنه نكحها بكذا وطالبته بالمهر فانكر فبرهنت فادعى أنه خلعها على المهر تقبل لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة ( يبطل ) جميع ( صك ) أى مكتوب ( كتب ان شاء الله فى آخره ) وقالوا آخره فقط وهو استحسان راجع على قوله فتح واتفقوا على أن الفرجة كفواصل السكوت وعلى انصرافه للحل فى جل عطف بواو وأعقبت بشرط وأما الاستثناء بالآ وأخواتها فلأخير إلا لقرينة كله مائة درهم وخمسون دينارا إلا درهما فلأول استحسانا وأما الاستثناء بأن شاء الله بعد جملتين إيقاعيتين فإليهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين أو طلاق معلق وعق معلق فإليهما عند الثالث وللأخير عند الثانى ولو بلا عطف أو به بعد سكوت فلأخير اتفاقا وعطفه بعد سكوته لغوا إلا بما فيه تشديد على نفسه وتماه فى البحر ( مات ذمى فقالت عرسه أسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا ) تحكما للحال ( كما ) يحكم الحال ( فى مسألة ) جريان ( ماء الطاحونة ) ثم الحال انما تصاح حجة للدفع لا للاستحقاق ( كما فى مسلم مات فقالت عرسه ) الذمية ( أسلمت قبل موته ) فأرثه ( وقانونا بعده ) فالقول لهم لأن الحدث يضاف لا قرب أوقاته ﴿ فرع ﴾ وقع الاختلاف فى كفر الميت وإسلامه فالقول للمدعى الإسلام بمرح

( قال المودع ) بالفتح ( هذا ابن مودعى ) بالكسر ( الميت لا وارث



له غيره دفنها اليه ) وجوبا كقوله هذا ابن دائني قيد بالوارث لانه لو أفر  
أنه وصيه أو وكيله أو المشتري منه لم يدفعها ( فان أفر ) ثانيا ( بابن آخر له  
لم يقد ) اقراره ( اذا كذبه ) الابن ( الاول ) لانه اقرار على الغير ويضمن  
للثاني حظه ان دفع للاول بلا قضاء زياحي ( تركه قسمت بين الورثة أو الغرماء  
بشهود لم يقولوا نعلم ) كذا نسخ المتن والشرح وعبارة الدرر وغيرها لا نعلم  
( له وارثا أو غريبا لم يكفلوا ) خلافا لهما لجهالة المكفول له وينلوم القاضي  
مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك لا اتفاقا  
( ادعى ) على آخر ( دارا لنفسه ولاخيه الغائب ) ارثا ( وبرهن عليه ) على  
ما ادعاه ( أخذ ) المدعى ( نصف المدعى ) مشاعا ( وترك باقيه في يد ذى  
اليد بلا كفيل جحد ) ذو اليد ( دعواه اولم يجحد ) خلافا لهما وقولهما استحسان  
نهاية ولا تعاد البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب فى الاصح لا تصاب أحد  
الورثة خصما للميت حتى تقضى منها ديونه ثم انما يكون خصما بشروط تسعة  
مبسوطه فى البحر والحق الفرق بين الدين والعين ( ومثله ) أى العقار ( المنقول )  
فيما ذكر ( فى الاصح ) درر ولكن اعتمد فى الملتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا  
ومثله فى البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ لو مقرا ( أوصى له بثلاث ماله  
يقع ) ذلك ( على كل شيء ) لأنها أخت الميراث ( ولو قال مالى أو ما أملكه  
صدقة فهو على ) جنس ( مال الزكاة ) استحسانا ( وان لم يجحد غيره أمسك  
منه ) قدر ( فوته فاذا ملك ) غيره ( تصدق بقدره ) فى البحر قال ان فعلت  
كذا فما أملكه صدقة فخلته أن يبيع ملكه من رجل بثوب فى منديل ويقبضه  
ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم

من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك أقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء (وصح الايصاء بلا علم الوصى فصح) صرته (لا) يصح (التوكيل بلا علم وكيل) والفرق أن تصرف الوصى خلافة والوكيل نيابة (فلو علم) الوكيل بالتوكيل (ولو من) مميز أو (فاسق) يصح تصرفه ولا يثبت عزله إلا (ب) اخبار (عدل) أو فاسق ان صدقه عناية (أو مستورين أو فاسقين) فى الاصح (كأخبار السيد بجناية عبده) فلو باعه كان مختاراً للغداء (والشفيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا الاخبار بسبب لمريد شراء وحجر مأذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف ففى عشرة يشترط فيها أحد شطرى الشهادة لا لفظها (ويشترط سائر الشروط فى الشاهد) وقيد فى البحر بالمزل القصدى وبما اذا لم يصدقه ويكون المخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقاً كما سيجى فى باب (بائع قاض أو أمينه) وان لم يقل جعلتك أميناً فى بيعه على الصحيح ولو الجلية (عبداً) دين (الفرما) وأخذ المال فضاغ) ثمنه عند القاضى (واستحق العبد) أو ضاع قبل تسليمه (لم يضمن) لان أمين القاضى كالقاضى والقاضى كالامام وكل منهم لا يضمن بل ولا يخاف بخلاف نائب الناظر (ورجع المشتري على الفرما) لتعذر الرجوع على العاقد (ولو باعه الوصى لهم) أى لاجل الفرما (بامر القاضى) أو بلا أمره (فاستحق) للعبد (أو مات قبل القبض) للعبد من الوصى (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصى) لانه وان نصبه القاضى عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه (وهو يرجع على الفرما) لانه عاقل لهم ولو ظهر بعده للميت مال رجع

الغريم فيه بدية هو الاصح ( أخرج القاضى الثالث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى  
 هلك كان ) المالك ( من ماله ) أي الفقراء ( والثالثان للورثة ) لما مر ( أمرك  
 قاض ) عدل ( برجم أو قطع ) في سرقة ( أو ضرب ) في حد ( قضى به ) بما  
 ذكر ( وسهك فعله ) لوجوب طاعة ولي الأمر . منه محمد حتى يبين الحجة  
 واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يغنى الا في كتاب القاضى للضرورة  
 وقيل يقبل او عدلا عالما ( وان عدلا جاهلا ان استفسر فأحسن ) تفسير  
 ( الشرائط صدق والا لا وكذا ) لا يقبل قوله ( لو ) كان ( فاسما ) عالما  
 كان أو جاهلا للهمة فالقضاة أربعة ( لا أن يبين الحجة ) أي سببا شرعيا  
 ( صب دهننا لانسان عند الشهود ) فادعى مالكة ضمانه ( وقال ) الصواب  
 ( كانت ) الدهن ( نجسة وأنكره المالك فالقول للصواب ) لانكاره الضمان  
 وللشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة ( ولو قتل رجلا وقال قتله  
 لردته أو لقتله أبي لم يسمع ) قوله لثلاث يؤول الى فتح باب المدوان فانه  
 يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المسال اقرار  
 بزازية ( صدق ) قاض ( موزول ) بلا يمين ( قال لزيد أخذت منك الفاقضيت به )  
 أي بالالف ( ليكر ودفعت اليه أو قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد  
 اخذه ) الف ( ونقطعه ) اليد ( ظالما وأقر بكونهما ) أي الأخذ والقطع ( في )  
 وقت ( قضائه ) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد أو بعد العزل في الاصح لانه  
 أسند فعله الى حالة معروفة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على  
 كونهما في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا صدر شريعة

فرم في نقل في الاشباه عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي



شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والارواق وفي  
الخانية للمتولى العشر في مسألة الطاحونة قلت امكن في البرازية كل ما يجب  
على القاضى والمفتى لا يحل لهما أخذ الاجر به ككناح صغير لانه واجب عليه  
وجواب المفتى بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة  
لا تلزمهما وتماه في شرح الوهبانية وفيها

وليس له أجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر  
ورخص بمضى لانعدام مقرر وفي عصرنا بالقول الاول ينصر  
وجوز للمفتى على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب يحصر

## كتاب الشهادات

آخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هى) لغة خبر قاطع  
وشرعا (اخبار صدق لا ثبات حق) فتع قلت فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق  
اليمين على الغموس (بلفظ الشهادة في مجلس القاضى) ولو بلا دعوى كما في  
عق الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه بان لم يعلم  
بها ذو الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب فتع (شرطها) أحد  
وعشرون شرطا شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل)  
وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع (و) شرائط  
الاداء سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط  
الاسلام او المدعى عليه مسلما (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر (بين المدعى  
والمدعى عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولاد أو زوجية أو عداوة دينية

أو دفع مفرم أو جر مغمم كما سيجي (وركنها لفظ أشهد) لا غير لتضمنه  
معنى مشاهدة وقسم واخبار للحال فكانه يقول أقسم بالله لقد اطلعت على  
ذلك. وأنا أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما أعلم  
بطل نلشك (وحكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها بعد التزكية) بمعنى  
اقتراضه فوراً الا في ثلاث قدمناها (فلو امتنع) بعد وجود شرائطها (أثم)  
لتركه الفرض (واستحق العزل) لفسقه (وعزر) لارتكابه ما لا يجوز شرعاً  
زيامى (وكفران لم ير الوجوب) أى ان لم يعتقد اقتراضه عليه ابن ملك  
وأطلق الكافي جى كفره واستظهر المصنف الاول (ويجب أدؤها بالطلب)  
ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط سبعة مبسوطة في البحر وغيره منها  
عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله أو بكونه أسرع قبولاً وطاب المدهى  
(لو في حق العبد ان لم يوجد بدله) أى بدل الشاهد لانها فرض كفاية تتعين  
لو لم يكن الا شاهدان لتحمل أو أداء وكذا الكاتب اذا تعين لكن له أخذ  
الاجرة لا للشاهد حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث أكرموا  
الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقاً وبه يفتى بحر وأقره المصنف (و) يجب  
الأداء (بلا طلب لو) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهى كثيرة عددها  
في الاشباه أربعة عشر قال ومتى أخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق  
فترد (كطلاق امرأة) أى بانثا (وعتق أمة) وتديرها وكذا عتق عبده  
وتديره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في بابها هل يقبل جرح الشاهد  
حسبة الظاهر نعم لكونه حقاً لله تعالى أشباه فبلغت ثمانية عشر وليس لنا  
مدعى حسبة الا في الوقف على المرجوح فليحفظ (وسترها في الحدود ابر)

لحديث من ستر ستر فالأولى التكتان الا لمتهم بك بحر (و) الأولى ان (يقول)  
الشاهد (في السرقة اخذ) احياء للحق (لا سرق) رعاية للستر (ونصابها  
للزنا اربعة رجال) ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا  
حد ولو شهد ابعثقه ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه الفاضى ثم رجه ثم رجع الكل ضمن  
الأولان قيمته لمولاه والأربعة ديته ايضا لو وارثه (ولبقية الحدود والقودو)  
منه (اسلام كافر ذكر) لما لها قتل بخلاف الاثنى بحر (و) مثله (ردة مسلم رجلان)  
الا الماقي فقع ولا يحد كما مر او للولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه (وللارث  
عندهما والشافعي وأحمد وهو أرجح فتح) والبراءة وغيوب النساء فيما لا  
يطالع عليه الرجال امرأة) جرة مسلمة والثنتان أحوط والاصح قبول رجل  
واحد خلاصة وفي البرجندی عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث  
الصبيان تقبل شهادته اه فليحفظ (و) نصابها (لغيرها من الحقوق سواء  
كان) الحق (مالا أو غيره كنيكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي)  
ولو (للارث رجلان) الا في حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فمها شهادة  
المعلم منفردا فهستاني عن التجنيس (أو رجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما  
لقوله تعالى فتدكر احدهما الاخرى ولا تقبل شهادة أربع بلا رجل لثلا  
يكثر خروجهن وخصهن الائمة الثلاثة بالاموال وتوابعها (ولزم في الكل)  
من المراتب الأربع (لفظ أشهد) لفظ المضارع الا جمع وكل الا يشترط  
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة (لقبولها والعدالة  
لوجوبه) في البناء العزل من لم يطن عليه في بطن ولا فرج منه الكذب  
مخروجه من البطن (لا لصحته) خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه (فلو



فُضِيَ بِشَهَادَةِ فَاسِقٍ تَقْذُ) وَأَنْتُمْ فَتَحَ (الْأَنْ يَنْتَعِ مِنْهُ) أَيْ مِنْ التَّقْضَاءِ  
بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ (الْإِمَامِ فَلَا) يَنْتَعِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَنْتَفِ وَيَتَّقِدُ بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ  
وَحَادِثَةٍ وَقَوْلٌ مُعْتَمَدٌ حَتَّى لَا يَنْتَعِ قَضَاؤُهُ بِأَقْوَالٍ ضَعِيفَةٍ وَمَا فِي الْقَنِيةِ وَالْحِجْبِي  
مِنْ قَبُولِ ذِي الْمَرْوَةِ الصَّادِقِ قَوْلُ الثَّانِي بِحَرْفِ وَضَمِّهِ الْكَمَالُ بِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ فِي  
مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَلَا يَقْبَلُ وَأَقْرَبُ الْمُصْنَفِ (وَهِيَ) أَنْ (عَلَى حَاضِرٍ يَحْتَاجُ) الشَّاهِدَ  
(إِلَى الْإِشَارَةِ إِلَى) ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَعْنَى (الْخَصْمَيْنِ وَالْمَشْهُودِ بِهِ لَوْ عَيْنَاهَا)  
لَا دِينَا (وَأَنْ عَلَى غَائِبٍ) كَمَا فِي تَقْلِ الشَّهَادَةِ (أَوْ مِيتَ فَلَا يَدُ) لِقَبُولِهَا (مِنْ)  
نَسَبَتِهِ إِلَى جَدِّهِ فَلَا يَكْفِي ذِكْرُ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَصِنَاعَتِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَعْرِفُ  
بِهَا) أَيْ بِالصِّنَاعَةِ (لَا مُحَالَةً) بِأَنْ لَا يَشَارِكُهُ فِي الْمَصْرِغِ غَيْرِهِ (فَلَوْ قَضَى بِلَا  
ذِكْرِ الْجَدِّ تَقْذُ) فَالْمُعْتَبَرُ التَّعْرِيفُ لَا تَكْثِيرُ الْحُرُوفِ حَتَّى لَوْ عَرَفَ بِاسْمِهِ  
فَقَطُّ أَوْ بَاقِيَهُ وَحَدَّهُ كَفَى جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ وَمُلْتَقَطُ (وَلَا يَسْأَلُ عَنْ شَاهِدٍ بِلَا  
طَعْنٍ مِنَ الْخَصْمِ إِلَّا فِي حَدِّ وَقُودٍ وَعِنْدَهُمَا يَسْأَلُ فِي السَّكْلِ) أَنْ جَهْلُ بِحَالِهِمْ  
بِحَرْفِ (سِرٍّ أَوْ عِلَانِيَةٍ يَفْتَى) وَهُوَ اخْتِلَافُ زَمَانٍ لَانْهَمَا كَانَا فِي الْقُرُونِ الرَّابِعِ وَلَوْ  
اِكْتَفَى بِالسَّرِّ جَازَ مَجْمَعٌ وَبِهِ يَفْتَى سِرَاجِيَّةٌ (وَكُنِيَ فِي التَّزْكِيَةِ) قَوْلُ الْمَزْكِيِّ (هُوَ)  
عَدْلٌ فِي الْأَصَحِّ) لِثَبُوتِ الْحُرِيَةِ بِالْأَدَارِ دَرْدٍ يَعْنِي الْأَصْلَ فَيَمْنُ كَانَ فِي دَارِ  
الْإِسْلَامِ الْحُرِيَةِ فَهُوَ بِعِبَارَتِهِ جَوَابٌ عَنِ التَّقْضِ بِالْعَبْدِ وَبِدَلَالَتِهِ جَوَابٌ عَنِ  
التَّقْضِ بِالْمَحْدُودِ ابْنِ كَالٍ (وَالْتَعْدِيلُ مِنَ الْخَصْمِ الَّذِي لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ فِي التَّعْدِيلِ  
لَمْ يَصْلَحْ) فَلَوْ كَانَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي التَّعْدِيلِ صَحَّ بِزَاوِيَةٍ وَالْمُرَادُ بِتَعْدِيلِهِ تَزْكِيَتُهُ  
بِقَوْلِهِ هُمْ عَدُولٌ زَادَ لِكُنْهِمْ أَخْطَاؤًا أَوْ نَسُوا أَوْ لَمْ يَزِدْ (وَأَمَّا) قَوْلُهُ صَدَقُوا

أو هم عدول صدقة) فانه (اعتراف بالحق) فيقضى باقراره لا بالبينه عند الجحود  
اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا لتعذر التزكية اذ  
المجهول لا يعرف المجهول وأقره المصنف ثم نقل عنه عن الصيرفية تفويضه  
للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء (و) الشاهد (له أن يشهد بما سمع أو  
رأى في مثل البيع) ولو بالتعاطى فيكون من المرئي (والاقرار) ولو بالكتابة  
فيكون مرثيا (وحكم الحاكم والعصب والقتل وان لم يشهد عليه) ولو مختفيا  
يرى وجه المقر ويفهمه (ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل)  
بان لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا تقبل درر (أو يرى شخصها)  
أي القائلة (مع شهادة اثنين بأنها فلانة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا  
للسهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين

﴿ فرع ﴾ في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان  
عند الاداء يفضهم المدعى عليه فيضره (واذا كان بين الخطين) بأن أخرج  
المدعى خط اقرار المدعى عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين  
الخطين (مشابهة ظاهرة) على أنهما خط كاتب واحد (لا يحكم عليه بالمال)  
هو الصحيح خانية وان أفنى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول  
على هذا التصحيح لان قاغيخان من أجل من يعتمد على تصحيحاته كذا  
ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده في الاشياء لكن في شرح  
النوهابانية لو قال هذا خطي لكن ليس علي هذا المال ان كان الخط على وجه  
الرسالة مصدر آمنونا لا يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط. وفتاوى قارئ  
الهداية فراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه) وفيه في

النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضى فلو فيه جاز وان لم يشهده شربلاية  
عن الجوهرة ويخالفه تصوير صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التحميل  
وقبول التحميل وعدم النهي بعد التحميل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء  
القاضى صحيحة وان لم يشهدا القاضى عليه وقيد أبو يوسف بمجلس القضاء  
وهو الاحوط ذكره في الخلاصة (كفى) عدل (واحد) في اثنتى عشرة مسألة  
على ما في الاشباه منها اخبار القاضى بافلاس المحبوس بعد المدة و (للتزكية)  
أى تزكية السروا أما تزكية الملانية فشهادة اجماعا (وترجمة انشاهد) وانظم  
(والرسالة) من القاضى الى المزي والاثنان أحوط وجاز تزكية عبد وصي  
ووالد وقد نظم ابن وهبان منها أحد عشر فقال

ويقبل عدل واحد في تقويم      وجرح وتعديل وأرش يقدر  
وترجمة والسلم هل هو جيد      وافلاسه الارسال والميب يظهر  
وصوم على ما صرأ أو عند علة      وموت اذا للشاهد ينحبر  
(والتزكية للذمى) تكون (بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب يقظة)  
فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشركين اختيار وفي الملتقط عدل  
نصرانى ثم أسلم قبلت شهادته ولو سكر الذمى لا تقبل (ولا يشهد من رأى  
خطه ولم يذكرها) أى الحادثة (كذا القاضى والراوى) لمشابهة الخط للخط  
وجوزاه لو في حوزة وبه نأخذ بحر عن المبتغى (ولا) يشهد أحد (بالمباينة)  
بالاجماع (الافى) عشرة على ما فى شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند  
الثانى والمهر على الاصح بزازية و (النسب والموت والنكاح والدخول) بزوجه  
(ولاية القاضى وأصل الوقف) وقيل وشرائطه على المختار كما مر فى باب



( و ) أصله ( هو كل ما تعلق به صحته وتوقف عليه ) والا فمن شرائطه ( فله الشهادة بذلك اذا أخبره بها ) بهذه الاشياء ( من يثق ) الشاهد ( به ) من خبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب بلا شرط عدالة أو شهادة عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو أنشئ وهو المختار ملحق وفتح وقيد شارح الوهبانية بأن لا يكون المخبر متهما كوارث وموصى له ( ومن في يده شيء سوى رقيق ) علم رقه و ( يعبر عن نفسه ) والا فهو كمنع ( ملك أن يشهد ) به ( أنه له ان وقع في قلبك ذلك ) أي أنه ملكه ( والا لا ) ولو عاب القاضى ذلك جاز له القضاء به بزيادة أى اذا ادعاه المالك ولا لا ( وان فسر ) الشاهد ( للقاضى أن شهادته بالتسامع أو بعمالة اليد ردت ) على الصحيح ( الا في الوقف والموت اذا ) فسرا و ( قالوا فيه أخبرنا من نثق به ) تقبل ( على الاصح ) خلاصة بل في العزيمة عن الخيانة معنى التفسير أن يقولوا شهدنا لانا سمعنا من الناس أما لو قالوا لم نمان ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اهـ

### باب القبول وعدمه

أى من يجب على القاضى قبول شهادته ومن لا يجب لا من يصح قبولها أولا يصح لصحة القاضي مثلا كما حققه المصنف فيما يعقوب باشا وغيره ( تقبل من أهل الاهواء ) أى أصحاب بدع لا تكفر كجبر وقدر ورفض وخروج وتشبيه وامطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين ( الا الخطاينة ) صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعةهم ولكل من

حلف أنه محق فردهم لا لبدعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لآلهتهم ذكر بجر  
(و) من (الذمي) لو عدل في دينهم جوهرة (على مثله) إلا في خمس  
مسائل على ما في الأشياء وتبطل بإسلامه قبل القضاء وكذا بعده لو بعقوبة  
كقود بجر (وان اختلفا ملة) كاليهود والنصارى (و) (الذمي) على المستأمن  
(لا عكسه) ولا مرتد على مثله في الأصح (وتقبل منه على) مستأمن (مثله  
مع اتحاد الدار) لأن اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث (و)  
تقبل (من عدو بسبب الدين) لأنها من الدين بخلاف الدنيوية فإنه لا يأمن  
من القول عليه كما سيجي وأما الصديق لسديقه فتقبل إلا إذا كانت الصداقة  
متناهية بحيث يتصرف كل في مال الآخر فتأري المصنف معزياً للمين الحكم  
(و) من (مرتكب صغيرة) بلا اصرار (ان اجتنب الكبائر) كلها وغاب  
صوابه على صفاره درر وغيرها قال وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل  
يرفض المروءة والكرم كبيرة وأقره ابن الكمال قال ومتى ارتكب كبيرة  
سقطت عدالته (و) من (ألف) لو لعذر والا لا وبه نأخذ بجر والاستهزاء  
بشيء من الشرائع كفر ابن كمال (وخصي) وأقطع (وولد الزنا) ولو بالزنا  
خلاقاً للمالك (وختي) كأنثى لو مشكلاً والأفلاشكال (وعتيق لمعتقه وعكسه)  
الالهمة لما في الخلاصة شهد بعد عتقها أن الثمن كذا عند اختلاف بائع  
ومشتري لم تقبل لجر النفع بآثبات المتق (ولأخيه وعمه ومن محرم رضاعاً أو  
مصاهرة) إلا إذا امتدت الخصومة وخاصم معه على ما في القنية وفي الخزانة  
تخاصم الشهود والمدعي عليه تقبل لو عدولا (ومن كافر على عبد كافر مولاه  
مسلم أو) على وكيل (حر كافر موكله مسلم لا) يجوز (عكسه) لقيامها على

مسلم قصدا وفي الاول ضمنا (و) تقبل (على ذمي ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم) بحر وفي الاشباه لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما مر، أو ضرورة في مسثلتين في الايصاء شهد كافرين على كافر أنه أوصى الى كافر وأحضر مسلما عليه حق للميت \* وفي النسب شهدا أن النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسان ووجهه في الدرر (والعمال) للسلطان (الا اذا كانوا أعوانا على الظلم) فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كرئيس القرية والجلابي والصراف والمعرفين في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد والوكلاء المفتة والصكاك وضمان الجهات كمقاطعة سوق النخاسين حتى حل لمن الشاهد لشهادته على باطل فتح وبحر وفي الوهبانية أمير كبير ادعى فشهد له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقيل أراد بالمان المحترفين أى بحرفة لا ثقة به وهى حرفة آبائه وأجداده والا فلا مرواة له لو دنيئة فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح وأقره المصنف (لا) تقبل (من أعمى) أى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قوله (مطلقا) مالموعى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع خلافا للثاني وأفاد عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى (ومرثد ومملوك) ولو مكاتبا أو مبعضا (وصي) ومغفل ومجنون (الا) في حال صحته (الا) ان يتحملا في الرق والتميز وأديا بعد الحرية (ولو لمعتقه كما مر (و) بعد (البلوغ) وكذا بعد ابصار واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله ثم زالت فشهد بها لم تقبل الا أربعة عبد وصي وأعمى وكافر على مسلم وادخال الكمال أحد الزوجين مع الأربعة



سهو (ومحشود في قذف) تمام الحد وقيل بالأكثر (وان تاب) بتكذيبه نفسه فتح لان رد من تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو وأولئك هم الفاسقون (الا أن يحذ كافرا) في القذف (فيسلم) فتقبل وان ضرب أكثره بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل (أو يقيم) المحدود (بينه على صدقه) اما أربعة على زناه أو اثنين على اقراره به كما لو برهن قبل الحد بحر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدود بقذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور لو عدلا لا تقبل ابداً ملتقط لكن سيجيء ترجيح قبولها (ومسجون في حادثة) تقع في (السجن) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجات لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزانية وصغرى وشرب ليلية لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الدية كي لا يهدر الدم اه فليتنبه عند الفتوى وقد مناقبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان (والزوجة لزوجها وهو لها) وجاز عليها الا في مسثلتين في الاشباه (ولو في عدة من ثلاث) لما في القنية طلقها ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خانية فعلم منع الزوجية عند القضاء لا تحمل أو أداء (والفرع لاصله) وان علا الا اذا شهد الجد لابن ابنه على أبيه أشباه قال وجاز على أصله الا اذا شهد على أبيه لاه ولو بطلاق ضررتها والام في زكاحه وفيها بعد ثمان ورقات لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول فراجعها (وبالعكس) للثمة

( وسيد لعبدده ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ) لانها  
لنفسه من وجه في الاشباه للخصم أن يطمئن بثلاثة برق واحد وشركة وفي  
فتاوى النسفي لو شهد بعض أهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج  
لا تقبل ما لم يكن خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاهد وكذا أهل  
قرية شهدوا على ضيعة أنها من قريتهم لا تقبل وكذا أهل سكة يشهدون  
بشيء من مصالحه لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حقاً لنفسه لا تقبل وان  
قال لا آخذ شيئاً تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى فليحفظ ( والاجير  
الخاص لمستأجره ) مسانحة أو مشاهرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص  
الذي يمد ضرر أستاذه ضرر نفسه وتقع نفسه درر وهو معنى قوله عليه  
الصلوة والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت أي الطالب معاشته منهم  
من القنوع لا من القناعة ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذ له  
( ومخنت ) بالفتح ( من يفعل الردئ ) ويؤتى وأما بالنكس فالتكسر المتلين  
في أعضائه وكلامه خلقة فتقبل بحر ( ومغنية ) وأول نفسها حرمة رفع صوتها درر  
وينبغي تقييده بمداومتها عليه ليظهر عند القاضي كفاي مدمن الشرب على اللهو ذكره  
الوائى ( ونائحة في مصيبة غيرها ) باجر درر وفتح زاد العيني فلو في مصيبتها تقبل  
وعلة الواى بزيادة اضطرابها وانسلا ب صبرها واختيارها فكان كالشرب  
للتداوى ( وعدو بسبب الدنيا ) جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصلا فتقبل له  
لا عليه واعتمد في الوهبانية والمحبة قبولها ما لم يفسق بسببها قاوا والحق قد فسق  
للنهي عنه وفي الاشباه في تمام قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو المداوة للدنيا  
لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يتجزأ وفي فتاوى

المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا فينشد  
لا تقبل شهادته على مثله ولا على غيره وللحاكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال  
والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي (ومجازف في كلامه) أو  
يحلف فيه كثيرا أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة  
أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل فوق شبع بلا عذر  
وخروج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر ولبس حرير وبول في سوق أو الى  
قبة أو شمس أو قر أو طفيلي ومسخرة ورقاص وشتام للدابة وفي بلادنا  
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البغيل  
لانه لبخله يستقصي فيما يتقرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون  
عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتمصهم وتقل المصنف عن  
جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب أبي حنيفة الى مذهب الشافعي  
رضي الله تعالى عنه وكذا بائع الا كفان والحنوط لمنيته الموت وكذا الدلال  
والوكيل لو باثبات النكاح أما لو شهد أنها امرأته تقبل والحيلة انه يشهد  
بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزازية وتسهيل واعتمده قدرى أفندي في واقعاته  
وذكره المصنف في اجارة معينه معزيا للبزازية وما خصه انه لا تقبل شهادة  
الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء المفتلة على أبوابهم ونحوه في فتاوى  
مؤيد زاده وفيها وصي أخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادته للميت  
أبدأ وكذا الوكيل بعد ما أخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فكذلك عند  
أبي يوسف (ومد من الشرب) لغير الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة



قترده شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير  
 الحمر يشترط الايمان لان شربه صغيرة وانما قال (على اللهو) ليخرج الشرب  
 للتداوى فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن  
 يلعب بالصبيان) لعدم مرواته وكذبه غائبا كافي (والطيور) الا اذا أمسكها  
 للاستئناس فيباح الا أن يجر حمام غيره فلا لأكله للحرام عني وعناية  
 (والطنبور) وكل لهو شنيع بين الناس كالطنابير والمزامير وان لم يكن شنيعا  
 نحو الهداء وضرب القصب فلا الا اذا خش بأن يرفصوا به خاية لدخوله  
 في حد الكبار بحر (ومن يغني للناس) لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها  
 وكلام سعدى أفندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل وأما المغنى لنفسه لدفع  
 وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصححه العيني وغيره قال ولو فيه وعظ  
 وحكمة فجائز اتفاقا ومنهم من أجازته في العرس كما جاز ضرب الدف فيه  
 ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا وفي البحر والمذهب حرمة  
 مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه كبيرة ولو لنفسه وأقره المصنف  
 قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء أو يجلس مجلس الغناء زاد العيني أو مجلس  
 الفجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف  
 يسقط عدالته (أو يرتكب ما يحده) للفسق ومراده من يرتكب كبيرة  
 قاله المصنف وغيره (أو يدخل الحمام بغير ازار) لانه حرام (أو يلعب بنرد)  
 أو طاب مطلقا قاصر أولا أما الشطرنج فاشبهة الاختلاف شرط واحد من  
 ست فلذا قال (أو يقامر بشطرنج أو يترك به الصلاة) حتى يفوت وقتها  
 (أو يحلف عليه) كثيرا (أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقا)

أشبهه أو يداوم عليه ذكره سعدى أفندى معزياً للكافي والمراجع (أو يأكل الربا) قيدوه بالشهرة ولا يخفى أن الفسق يمنعها شرعاً إلا أن القاضى لا يثبت ذلك إلا بعد ظهوره له فالكل سواء بحر فليحفظ (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالرواة ومنه كشف عورته ليستنجى من جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح (أو يظهر سب السلف) لظهور فسقه بخلاف من يتخفيه لأنه فاسق مستور عني قال المصنف وإنما قيدنا بالسلف تبعاً لكلامهم وإلا فالأولى أن يقال سب مسلم لسقوط العدالة بسب المسلم وإن لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف أن السلف الصالح المصدر الأول من التابعين منهم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر بحر وفيه عن العناية عن أبي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة وأقبلها ممن تبرأ منهم لأنه يعتقد ديناً وإن كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب (شهدا أن أباهما أوصى إليه فإن ادعاه صحت) شهادتهما استحساناً كشهادة دائني الميت ومديونيّه والموصى لهما ووصيه لثالث على الإيصاء (وإن أنكر لا) لأن القاضى لا يملك إجبار أحد على قبول الوصية عني (كما) لا تقبل (لو شهدا أن أباهما الغائب وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل أو أنكر) والفرق أن القاضى لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصى (شهد الوصى) أى وصى الميت (بحق للميت) بعد ما عزل القاضى عن الوصاية ونصب غيره أو بعد ما أدرك الورثة (لا تقبل) شهادته للميت في ماله أو غيره (خاتم أولاً) لحلول الوصى محل الميت ولذا

لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فكان كالميت نفسه فاستوى خصامه وعدمه  
 بخلاف الوكيل فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم) في  
 مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل) اتفاقا للهمة (والا قبلت) لعدمها  
 خلافا للثاني فجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزيلعي كل من صار خصما في  
 حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية أن يصير خصما ولم ينتصب  
 خصما بعد تقبل وهذان الاصلان متفق عليهما وتماه فيه قيدنا بمجلس القاضي  
 لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عندهما كما لو شهد في غير ماوكل فيه  
 أو عليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكاه بالخصوصية عند القاضي نخاصم  
 المطلوب بألف درهم عند القاضي ثم عزله فشهد أن لموكله على المطلوب مائة  
 دينار تقبل بخلاف مالو وكاه عند غير القاضي وخاصم وتماه فيها (ك) ما  
 قبلت عندهما خلافا للثاني (شهادة اثنين بدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود  
 لهما للشاهدين بدين على الميت) لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي  
 تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في  
 وصايا المجمع وشرحه وسيجي ثمة (و) ك (شهادة وصيين لوارث كبير) على  
 اجنبي (في غير مال الميت) فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان  
 على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل بزازية (ولو) شهدا (في ماله)  
 أي الميت (لا) خلافا لهما ولو لصغير لم تجز اتفاقا وسيجي في الوصايا (ك) ما  
 لا تقبل (الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق (مجرد) عن اثبات حق لله  
 تعالى أو للعبد فان تضمنته قبلت والا لا (بعد التعديل و) لو (قبله قبلت)  
 أي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على الجرح المجرد كذا اعتمد



المصنف تبعاً لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا خسرو وأدخله تحت قولهم  
الدفع أسهل من الرفع وذ كر وجهه وأطلق ابن الكيال ردها تبعاً العامة الكتب  
وذ كر وجهه وظاهر كلام الوائى وعزمى زاده الميل اليه وكذا القهستانى حيث  
قال وفيه أن القاضى لم يأنفت لهذه الشهادة ولكن يزكى الشهود سراو علنا  
فان عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات وجعله البر جندى على قولهما لا قوله فتنبه  
(مثل أن يشهدوا على شهود المدعى) على الجرح المجرد (بأنهم فسقة أو زناة  
أو أكلة الربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم أنهم شهدوا بزور أو أنهم أجراء  
فى هذه الشهادة أو أن المدعى مبطل فى هذه الدعوى أو أنه لا شهادة لهم  
على المدعى عليه فى هذه الحادثة) فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمده  
المصنف (وتقبل لو شهدوا على) الجرح المركب ك (اقرار المدعى بفسقهم  
أو اقراره بشهادتهم بزور أو بأنه استأجرهم على هذه الشهادة) أو على اقرارهم  
أنهم لم يحضروا المجلس الذى كان فيه الحق عيني (أو أنهم عبيد أو محدودون  
بقذف) أو أنه ابن المدعى أو أبوه عناية أو قاذف والمقذوف يدعيه (أو  
أنهم زنوا ووصفوه أو سرقوا منى كذا) وبينه (أو شربوا الخمر ولم يتقادم  
العهد) كما مر فى بابه (أو قتلوا النفس عمدا) عيني (أو شركاء المدعى) أى  
والمدعى مال (أو أنه استأجرهم بكذا لها) للشهادة (واعطاهم ذلك مما كان  
لى عنده) من المال ولو لم يقله لم تقبل لدعواه الاستتجار لغيره ولا  
ولاية له عليه (أو أنى صالحتهم على كذا ودفعته اليهم) أى رشوة  
والا فلا صلح بالمعنى الشرعى ولو قال ولم أدفعه لم تقبل (على أن  
لا يشهدوا على زورا و) قد (شهدوا زورا) وأنا أطلب ما أعطيتهم وانما قبلت

في هذه الصور لانها حق الله تعالى أو العبد فست الحاجة لا حياثهما ( شهد عدل فلم يبرح ) عن مجلس القضاة ولم يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له ( حتى قال أوهمت ) أخطأت ( بمض شهادتي ولا مناقضة قبلت ) شهادته بجميع ما شهد به أو عدلا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خانية وبحر قلات لكن عبارة الماتقي تقتضي قبول قوله أوهمت وأنه يقضى بما بقي وهو مختار السر خسي وغيره وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيحه فتنبه وتبصر ( وإن ) قاله الشاهد ( بعد قيامه عن المجلس لا ) تقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب هداية ( بينة أنه ) أي المجرع ( مات من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء ) ولو ( أقام أولياء مقتول بينة على أن زيدا جرحه وقتله وأقام زيد بينة على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرحنى ولم يقتلني فبينة زيد أولى من بينة أولياء المقتول ) مجمع الفتاوى ( وبينة الغبن ) من يتيم بلغ ( أولى من بينة كون القيمة ) أي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت ( مثل الثمن ) لانها تثبت أمرا زائدا ولان بينة الفساد أرجح من بينة الصحة درر خلافا لما في الوهبانية أما بدون البينة فالقول لمدعى الصحة منية ( وبينة كون المتصرف ) في نحو تدبير أو خلع أو خصومة ( ذا عقل أولى من بينة ) الورثة مثلا ( كونه مخلوط العقل أو مجنوناً ) ولو قال الشهود لا ندرى كان في صحة أو مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد أنه كان صحيح العقل بزازية ( وبينة الاكراه ) في اقراره ( أولى من بينة الطوع ) ان أرخا واتحد تاريخهما فان اختلفا أولم يؤرخا فبينة الطوع أولى ملتقط وغيره واعتمده المصنف وابنه وعزى زاده

فروع بينة الفساد أولى من بينة الصحة شرح وهبانية وفي  
الاشباه اختلاف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعى البطلان وفي  
الصحة والفساد لمدعى الصحة الا في مسألة الاقالة وفي الملتقط اختلاف في البيع  
والرهن فالبيع أولى اختلفا في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحسانا شهادة  
قاصرة يتمها غيرهم تقبل كان شهدا بالدار بلا ذكر أنها في يد الخصم فشهد  
به آخران أو شهدا بالملك بالمحدود وآخران بالمحدود أو شهدا على الاسم  
والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد آخران أنه المسمى به درر شهد واحد  
فقال الباقر نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه  
الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في  
الكل الا في عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعق قبلت  
في حق النصراني فقط أشباه قلت وزاد محشيها خمسة أخرى معزية للبرازية

### باب الاختلاف في الشهادة

مبنى هذا الباب على أصول مقررة منها أن الشهادة على حقوق العباد  
لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة بأكثر من المدعى  
باطلة بخلاف الاقل الاتفاق فيه ومنها أن الملك المطلق ازيد من المقيد لثبوته  
من الاصل والملك بالسيف مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين  
لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسيوضح (تقدم الدعوى  
في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف  
حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل أحد فكل أحد خصم فكان الدعوى



موجودة ( فاذا وافقتها ) أى وافقت الشهادة الدعوي ( قبلت والا ) ثوابها  
( لا ) تقبل وهذا أحد الأصول المتقدمة ( فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا به  
بسبب ) كسراء او ارث ( قبلت ) لكونها بالاقول مما ادعى فتطابقا معنى كما  
مر ( وعكسه ) بأن ادعى بسبب وشهدا بمطلق ( لا ) تقبل لكونها بالاكثر  
كما مر قلت وهذا فى غير دعوى ارث ونساج وشراء من مجهول كما بسطه  
الكمال واستثنى فى البحر ثلاثة وعشرين ( وكذا يجب مطابقة الشهادتين  
لفظا ومعنى ) الا فى اثنتين وأربعين مسألة مبسوطة فى البحر وزاد ابن المصنف  
فى حاشيته على الاشباه ثلاثة عشر آخر تركتها خشية التطويل ( بطريق الوضع )  
لا التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الائمة الثلاثة ( ولو شهد أحدهما  
بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت ) لاتحاد معناهما ( كذا الهبة والعطية ونحوهما  
ولو شهد أحدهما بألف والاخر بالفين أو مائة ومائتين أو طلبة وطلقتين  
أو ثلاث ردت ) لاختلاف المنيين ( كما لو ادعى غصبا أو قتلا فشهد أحدهما  
به والاخر بالافرار به ) لم تقبل ولو شهدا بالافرار به قبلت ( وكذا ) لا تقبل  
( فى كل قول جمع مع فعل ) بأن ادعى الفافشهد أحدهما بالدفع والاخر  
بالافرار بها لا تسمع للجمع بين قول وفعل فنية الا اذا اتحد اللفظا كشهادة  
أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والاخر بالافرار به فتقبل لاتحاد  
صيغة الانشاء والافرار فانه يقول فى الانشاء بعت واقرضت وفى الافرار  
كنت بعت واقرضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة أحدهما بقتله عمداً  
بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الآلة محيط  
وشرنبلالية ( وتقبل على الف فى ) شهادة أحدهما ( بالف و ) الاخر ( بالف

ومائة ان ادعى ( المدعى ) ( الاكثر ) لا الاقل الا أن يوفق باستيفاء أو إبراء ابن كمال وهذا في الدين ( وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد واحد أن هذين العبدین له وآخر أن هذا له قبلت على ) العبد ( الواحد ) الذي اتفقا عليه ( اتفاقا ) درر ( وفي العقد لا ) تقبل ( مطلقا ) سواء كان المدعى أقل المالین أو أكثرهما عزمي زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله ( فلو شهد واحد بشراء عبد أو كتابته على الف وآخر بالف وخمسمائة ردت ) لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم المدد على كل واحد ( ومثله العتق بمال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة ) لف ونشر مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر ( وان ادعى الآخر ) كالمولى مثلا ( فكدعوى الدين ) اذ مقصودهم المال فتقبل على الأقل ان ادعى الاكثر كما مر ( والاجارة كالبيع ) لو ( في أول المدة ) للحاجة لاثبات العقد ( وكالدين بعدها ) لو المدعى المؤجر ولو المستأجر فدعوى عقد اتفاقا ( وصح النكاح ) بالانفل أى ( بالف ) مطلقا ( استحسانا ) خلافا لهما ( ولزم ) في صحة الشهادة ( الجر بشهادة ارث ) بان يقول مات وتركه ميراثا للمدعى ( الا أن يشهدا بملكه ) عند موته ( أو يده أو يد من يقوم مقامه ) كستأجر ومستعير وغاصب ومودع فيغنى ذلك عن الجر لان الايدى عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجر ضرورة ( ولا بد مع الجر ) المذكور ( من بيان سبب الوراثة و ) بيان ( أنه أخوه لايه وأمه أو لاحدهما ) ونحو ذلك ظهيرية وبقي شرط

ثالث ( و ) هو ( قول الشاهد لا وارث ) أو لا أعلم ( له ) وارثا ( غيره ) ورابع  
وهو أن يدرك الشاهد الميت والافباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما البرازي  
( وذ كر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيد حى ) سواء قالوا ( مذ شهر )  
أولا ( ردت ) لقيامها بمجهول لتتبع يد الحى ( بخلاف ما لو شهدا أنها كانت  
ملكه أو أقر المدعى عليه بذلك أو شهد شاهدان أنه أقر أنه كان في يد المدعى )  
دفع للمدعى لمعلومية الافرار وجهالة المقر به لا تبطل الافرار والاصل أن  
الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتتبع اليد بالملك بزازية ولو  
أقر أنه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراراً له باليد المفتى به نعم  
جامع الفصولين

﴿ فروع ﴾ شهدا بألف وقال أحدهما قضى خمسمائة قبلت بألف الا  
إذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به \* شهدا بسرقة بقره  
واختلف في لونها قطع خلافا لهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم  
يذكر المدعى لونها ذكره الزيلعى \* ادعى المديون الا يصال متفرقا وشهدا  
به مطلقا أو جملة لم تقبل وهبانية \* شهدا في دين الحى بأنه كان عليه كذا تقبل  
الا اذا سألهما الخصم عن بقائه الآن فقالا لا ندرى وفي دين الميت لا تقبل  
مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بحر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من ثبوته  
بمجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين اه والاحتياط لا يخفى \* ادعى  
ملكاً في الماضى وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كما لو شهدا بالماضى  
أيضا جامع الفصولين



### ﴿ باب الشهادة على الشهادة ﴾

(هي مقبولة) وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح (الا في حد وقود) لسقوطهما بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا (بشرط تمذر حضور الاصل بموت) أي موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخانية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا (أو مرض أو سفر) واكتفى الثاني بنعيته بحيث يتمذر أن يبيت بأهله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف (أو كون المرأة مخدرة) لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الاشهاد اسلطان وأمير وهل يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قيد للكل لا لطلاق جواز الاشهاد لا الاداء كما مر (و) بشرط (شهادة عدد) نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحاوي غلط بحر (عن كل أصل) ولو امرأة (لا تنابر فرعي هذا وذاك) خلافا للشافعي (و) كيفيتها ان (يقول الاصل مخاطبا للفرع) ولو ابنه بحر (اشهد على شهادتي أنني اشهد بكذا) ويكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد قنية ولا ينبغي أن يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حاوي (ويقول الفرع أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك) هذا أو وسط العبارات وفيه خمس شينات والا قصر أن يقول اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهدي (ويكفي تعديل الفرع لاصله) ان عرف الفروع بالمعالة والا لزم تعديل الكل (ك) ما يكفي

تعديل أحد الشاهدين صاحبه ) في الاصح لان العدل لا ينهم بمثله ( وان  
سكت ) الفرع ( عنه نظر ) القاضى ( فى حاله ) وكذا لو قال لا أعرف حاله على  
الصحيح شربلالية وشرح المجمع وكذا لو قال ليس بعدل على ما فى القهستانى  
عن المحيط فتنبه ( وتبطل شهادة الفرع ) بامور ينهم عن الشهادة على الاظهر  
خلاصة وسيجيئ متناها بخالفه وبخروج أصله عن أهليتها كفسق وخرس  
وعى و ( بانكار أصله الشهادة ) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم  
وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة ( شهدا على شهادة اثنين على فلانة  
بنت فلان الفلانية ) وقالوا أخبرانا بمعرفتها وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها أنها  
هى قيل له هات شاهدين انها فلانة ) ولو مقرة ( ومثله الكتاب الحكيم ) وهو  
كتاب القاضى الى القاضى لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى برجل  
لم يعرفاه كلف اثبات أنه هو ولو مقراً لاحتمال التزوير بحر ويلزم مدعى  
الاشتراك البيان كما بسطه قاضىخان ( ولو قالوا فيها التيمية لم تجز حتى ينسبها  
الى فخذها ) كجدها ويكفى نسبتها لزوجها والمقصود الاعلام ( أشهده على شهادته  
ثم نهاه عنها لم يصح ) أى نهيه فله أن يشهد على ذلك درر وأقره المصنف هنا  
لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة ( كافرين شهدا على شهادة مسلمين  
لكافر على كافر لم تقبل كذا شهادتهما على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة  
رجل على شهادة أبيه وعلى قضاء أبيه ) فى الصحيح درر خلافا للملتقط ( من ظهر  
أنه شهد بزور ) بان أقر على نفسه ولم يدع سهواً أو غلطاً كما حرره ابن الكمال ولا  
يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفى ( عزز بالتشهير ) وعليه الفتوى سراجية  
وزاد ضربه وحبسه مجمع وفى البحر وظاهر كلامهم أن للقاضى أن يسعم

وجهه اذا رآه سياسة وقيل ان رجع مصر اضرب اجماعا وان تائب لم يعذر  
اجماعا وتفويض مدة توبته لرأى القاضى على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا  
أو مستورا لا تقبل شهادته أبدا قلت وعن الثانى تقبل وبه يفتى عيني وغيره  
والله أعلم

### باب الرجوع عن الشهادة

( هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا ) يكون  
رجوعا ( و ) الرجوع ( شرطه مجلس القاضى ) ولو غير الاول لانه فسخ  
أو توبة وهى بحسب الجناية كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسرو والعلانية  
بالعلانية ( فلو ادعى ) المشهود عليه ( رجوعهما عند غيره وبرهن ) أو اراد  
يمينهما ( لا يقبل ) لفساد الدعوى بخلاف مالو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه  
اياهما ملقى أو برهن أنهما اقرار رجوعهما عند غير القاضى قبل وجعل  
انشاء للحال ابن ملك ( فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان ) وعذر  
ولو عن بعضها لانه فسق نفسه جامع القصولين ( وبعده لم يفسخ ) الحكم  
( مطلقا ) لترجحه بالقضاء ( بخلاف ظهور الشاهد عبدا أو محدودا في قذف )  
فان القضاء يبطل ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا يضمن الشهود لما  
مر أن الحاكم اذا اخطأ فالغرم على المقضى له شرح تكملة ( وضمننا ما ألتفاه  
للمشهود عليه ) لتسببهما تعديا مع تعذر تضمين المباشر لانه كالمأجأ الى القضاء  
( قبض المدعى المال أولا به يفتى ) بحر وبزازية وخلاصة وخزانة المفتين  
وقيده في الوقاية والكنز والدرر والملقى بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله



وقيل ان المال عينا فكالاول وان ديننا فكالثاني وأقره القهستاني ( والمعبرة فيه لمن بقي ) من الشهود ( لالمن رجع فان رجع أحدهما ضمن النصف وان رجع أحد ثلاثة لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمننت الربع وان رجعت فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن ) التسع ( ربعة ) لبقاء ثلاثة أرباع النصاب ( فان رجعوا فالغرم بالاسداس ) وقالوا عليهن النصف كما لو رجعن فقط ( ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر مثلها ) أو أقل اذا اتلاف بمعوض كلا اتلاف ( وان زاد عليه ضمناها ) لو هي المدعية وهو المنكر عزى زاده ( ولو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها فلا ضمان ) على المعتمد لتعذر المائلة بين البضع والمال ( بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر أو بعضه ثم رجعا ) ضمنا لها لاتلافهما المهر ( وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع ) لو الشهادة على البائع ( أو زاد ) لو الشهادة على المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبثمن الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني ( ولو شهدا على البائع بالبيع بالفين الى سنة وقيمه ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشتري الى سنة وأياما اختار برئ الآخر ) وتماه في خراثة المفتين ( وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمنا نصف المال ) المسمى ( أو المتعة ) ان لم يسم ( ولو شهدا أنه طلقها ثلاثا وآخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا ف ضمان نصف المهر على شهود الثلاث لا غير ) للحرمة الغليظة ( ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان ) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعوا ضمن شهود

الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق ربعة اختيار (ولو شهدا بعق  
فرجما ضمنا القيمة) لمولاه (مطلقا) ولو معسرين لانه ضمان اتلاف (والولاء  
للمعتق) لعدم تحول العتق اليهما بال ضمان فلا يتحول الولاء هداية ( وفي  
التدبير ضمنا ما نقصه ) وهو ثلث قيمته ولومات المولى عتق من الثلث  
ولزمهما بقية قيمته وتماه في البحر ( وفي الكتابة يضمنان قيمته ) كلها وان  
شاء اتبع المكاتب ( ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما ) وتصدقا بالفضل  
والولاء لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود ( وفي الاستيلاء  
يضمنان نقصان قيمتها ) بان تقوم قنة وأم ولد لو جازيعة فيضمنان ما بينهما  
( فان مات المولى عتقت وضمنا ) بقية ( قيمتها ) أمة ( للورثة ) وتماه في العيني  
( وفي القصاص الدية ) في مال الشاهدين وورثاه ( ولم يقتصا ) لعدم المباشرة  
ولو شهدا بالعفو لم يضمنان القصاص ليس بمال اختيار ( وضمن شهود الفرع  
برجوعهم ) لاضافة التلف اليهم ( لاشهود الاصل بقولهم ) بعد القضاء ( لم  
نشهد الفروع على شهادتنا أو اشهدناهم وغلطنا ) وكذا لو قالوا رجعنا عنها  
لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم ( ولا اعتبار بقول الفروع ) بعد الحكم  
( كذب الاصول أو غلطوا ) فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفروع فقط  
( وضمن المزكون ) ولوالدية ( بالرجوع ) عن الزكية ( مع علمهم بكونهم  
عبدا ) خلافا لهما ( أما مع الخطأ فلا ) اجماعا بحر ( وضمن شهود التعليق )  
قيمة الفن ونصف المهر لو قبل الدخول ( لاشهود الاحصان ) لانه شرط بخلاف  
الزكية لانها علة ( والشرط ) ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهدا  
الا يقع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى

## كتاب الوكالة

مناسبتة أن كلاً من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة قال تعالى فابشروا أحدكم بورقكم ووكّل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أضيحة وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلى في كل شىء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتى وخصه أبو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وخصه قاضخان بالمعاوضات فلا يلى العتق والبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر وسيجيء أن به يفتى واعتمده في الملتقط فقال وأما الهبات والعتاق فلا يكون وكيلا عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد وفي الشريعة ليلية ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة (وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترفها أو عجزاً (في تصرف جائز معلوم) فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ (ممن يملكه) أى التصرف نظراً الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهى ابن كمال (فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقاً وصبي يعقل!) تصرف ضار (نحو طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح بما ينفعه) بلا اذن وليه (كقبول هبة و) صح (بما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان مأذونا والا توقف على أجازة وليه) كما لو باشره بنفسه (ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو مأذونا أو مكاتباً وتوقف توكيل مرتد فان أسلم نفسه وان مات أو لحق أو قتل لا) خلافاً لهما (و) صح (توكيل مسلم ذمياً ببيع خمر أو خنزير) وشرائهما كما مر في البيع الفاسد (ومحرم حلالاً ببيع صيد



وان امتنع عنه الموكل لعارض ( النهى كما قدمنا فتنبه ثم ذكر شرط التوكيل فقال ( اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبيا أو عبداً محجوراً ) لا يخفى أن الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده تبعاً للكنز ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال ( بكل ما يباشره ) الموكل ( بنفسه ) لنفسه فتشمل الخصومة فلذا قال ( فصح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم ) وجوزاه بلا رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أبى الليث وغيره واختاره العتابي وصححه فى النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحاكم درر ( الا أن يكون ) الموكل ( مريضاً ) لا يمكنه حضور مجلس الحكم بتقديمه ابن كمال ( أو غائباً مدة سفر أو مريداً له ) ويكفى قوله أنا أريد السفر ابن كمال ( أو مخدرة ) لم تخالط الرجال كما مر ( أو حائضاً ) أو نفساء ( والحاكم بالمسجد ) اذا لم يرض الطالب بالتأخير بحر ( أو محبوساً من غير حاكم ) هذه ( الخصومة ) فلومنه فليس بعذر بزانية بحثاً ( أو لا يحسن الدعوى ) خانية ( لا ) يكون من الاعذار ( ان كان ) الموكل ( شريفاً خاصم من دونه ) بل الشريف وغيره سواء بحر ( وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى ) لا بعده فنية ( ولو اختلفا فى كونها مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لها مطلقاً ) ولو ثيباً فيرسل أمينه ليحلفها مع شاهدين بحر وأقره المصنف ( وان من الاوساط فالقول لها لو بكرأ وان ) هى ( من الاسافل فلا فى الوجهين ) عملاً بالظاهر بزانية ( و ) صح ( بايفائها ) كذا بـ ( استيفائها الا فى حد وقود ) بغيبة موكله عن المجلس ملتنى ( وحقوق عقد لا بد من اضافته ) أى ذلك العقد ( الى الوكيل كبيع واجارة وصلاح عن

اقراره يتعلق به (مادام حيا ولو غائبا ابن ملك) ان لم يكن محجورا - كتسليم  
 مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا  
 فصل بين حضور موكله وغيبته (لانه الماقد حقيقة وحكما لكن في الجوهرة لو  
 حضر الماقد على أخذ الثمن لا الماقد في أصح الاقوال ولو أضاف الماقد  
 الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك فلا يحفظ فقوله لا بد فيه  
 ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم (وشرط) الموكل  
 (عدم تعلق الحقوق به) أي بالوكيل (لغو) باطل جوهرية (والملك يثبت للموكل  
 ابتداء) في الاصح (فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته  
 به و) لكن (هما) ثابتان (على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته)  
 لان الموجب للعتق والفساد الملك المستقر (وفي كل عقد لا بد من اضافته  
 الى موكله) يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه  
 لا يصح ابن نجال (كنكاح وخلق وصلاح عن دم عمد أو عن انكار وعتق على  
 مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض) وشركة ومضاربة  
 عيني (تعلق بموكله) لا به لكونه فيها سفيرا محضاً حتى لو اضافته لنفسه وقع  
 النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبة عليه) في النكاح (بمهر وتسليم) للزوجة  
 (وللمشتري الاية عن دفع الثمن للموكل وان دفع) له (صح ولو مع نهي  
 للوكيل) استحساناً (ولا يطالبه الوكيل ثانياً) لعدم الفائدة ثم تقع المقاصة بدين  
 الوكيل لو اوجده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني (ومثله)  
 أي مثل الوكيل عبد (ماذون لا دين عليه مع مولاه) فلا يملك قبض ديونه ولو  
 قبض صح استحساناً ما لم يكن عليه دين لانه للفرمان بزازية

﴿ فرع ﴾ التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل قبض  
القرض صحيح فتنبه

### باب الوكالة بالبيع والشراء

الاصل أنها ان عمت أو علمت أو جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة  
النوع المحض كفرس صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت  
وان متوسطة كعبد فان بين الثمن أو الصفة كثرة صحت والا لا ( وكله  
بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح ) بما يتحملة حال الأمر زيلعي  
فراجعه ( وان لم يسم ) ثمنا لانه من القسم الاول ( وبشراء دار أو عبد جاز  
ان سمي ) الموكل ( ثمنا ) يخصص نوعا أولا بجر ( أو نوعا ) كحشى زاد فى  
البرازية أو قدرا ككذا قفيزا ( والا ) يسم ذلك ( لا ) يصح وألحق بجهالة  
الجنس ( و ) هي مالو وكله ( بشراء ثوب أو دابة لا ) يصح ( وان سمي ثمنا )  
للجهالة الفاحشة ( وبشراء طعام وبين قدره أو دفع ثمته وقع ) فى عرفنا ( على  
المعتاد ) المهيأ ( للأكل ) من كل مطعموم يمكن أكله بلا ادم ( كلحم مطبوخ  
أو مشوى ) وبه قالت الثلاثة ( وبه يفتى ) عيني وغيره اعتبارا للعرف كما فى الميمن  
( وفى الوصية له ) أى لشخص ( بطعام يدخل كل مطعموم ) ولو دواء به  
حلاوة كسكنجيين برازية ( وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع فى يده ) لتعلق  
الحقوق به ( ولوارثه أو وصيه ذلك بعد موته ) موت الوكيل ( فان لم يكونا  
فلموكله ذلك ) أى الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه ( فلو  
سلمه الى موكله امتنع رده الا بأمره ) لانتهاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل



باع فاسدا فله الفسخ مطلقا لحق الشرع قنية ( و ) للوكيل ( حبس المبيع  
 بثمان دفعه ) الوكيل ( من ماله ادلا ) بالاولى لانه كالبائع ( واو اشتراه ) الوكيل  
 ( بنقد ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا ) وهى الحيلة خلاصة ولو وهبه  
 كل الثمن رجع بكاه ولو بعضه رجع بالباقي لانه حط بحر ( هلك المبيع من يده  
 قبل حبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن ) لان يده كيد ( واو ) هلك ( بعد  
 حبسه فهو كبيع ) فيهلك بالثمن وعند الثمانى كرهن ( ولا اعتبار بمفارقة الموكل ) ولو  
 حاضرا كما اعتمده المصنف تبعاً للبحر خلافاً للعيني وابن ملك ( بل بمفارقة  
 الوكيل ) ولو صبيا ( فى صرف وسلم فيبطل العقد بمفارقتة صاحبه قبل القبض )  
 لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ابن كمال ( والرسول  
 فيهما ) أى الصرف وائسلم ( لا تعتبر مفارقتة بل مفارقة مرسله ) لان الرسالة  
 فى العقد لا القبض واستفيد صحة التوكيل بهما ( وكله بشراء عشرة أرطال  
 لم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه  
 عشرة بنصف درهم ) خلافاً لهما والثلاثة قلنا انه مأمور بأرطال مقدرة فينفذ  
 الزائد على الوكيل ولو شرى مالا يساوى ذلك وقع للوكيل اجماعاً كغير  
 موزون ( ولو وكله بشراء شيء بعينه ) بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها  
 لنفسه صح منية والفرق فى الوانى ( غير الموكل لا يشتريه لنفسه ) ولا للموكل  
 آخر بالاولى ( عند غيبته حيث لم يكن مخالفاً ) دفعا للفرق ( فلو اشتراه بغير  
 النقود أو بخلاف ماسمى ) الموكل ( له من الثمن وقع ) الشراء ( للوكيل )  
 لمخالفته أمره وينعزل فى ضمن المخالفة عني ( وان ) بشراء شيء ( بغير عينه  
 فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل ) وقت الشراء ( أو شراء بماله ) أى بمال

الموكل ولو تكاذبا في النية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا أنها لم تحضره فروايتان ( زعم انه اشترى عبدا لموكله فملك وقال موكله بل شريته لنفسك فان ) كان العبد ( معينا وهو حي ) قائم ( فالقول للمأمور مطلقا ) اجماعا فقد الثمن أولا لاخباره عن أمر يملك استئنافه ( وان ميتا و ) الحال أن ( الثمن منقود فكذلك ) الحكيم ( والا ) يكن منقودا ( فالقول للموكل ) لانه ينكر الرجوع عليه ( وان ) العبد ( غير معين ) وهو حي أو ميت ( فكذا ) أى يكون للمأمور ( ان الثمن منقودا ) لانه أمين ( والا فلا امر ) لانه خلافا لهما ( قال يعنى هذا عمرو فباعه ثم أنكر الامر ) أى أنكر المشتري أن عمرا أمره بالشراء ( أخذه عمرو ولغا انكاره ) الامر لمناقضته لاقراره لتوكيله بقوله يعنى لعمرو ( الا أن يقول عمرو لم أمره به ) أى بالشراء ( فلا ) يأخذه عمرو لان اقرار المشتري ارتد برده ( الا ان يسلمه المشتري اليه ) أى الى عمرو لان التسليم على وجه البيع يبع بالتعاطى وان لم يوجد فقد الثمن للعرف ( أمره بشراء شيئين معينين ) أو غير معينين اذا اتوا للموكل كما مر بحر ( و ) الحال أنه ( لم يسم ثمننا فاشترى له احدهما بقدر قيمته أو بزيادة ) يسيرة ( يتغابن الناس فيها صح ) عن الأمر ( والا لا ) اذ ليس لاوكيل الشراء بفن فاحش اجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيجيء ( و ) كذا ( بشرائهما باللف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح و ) لو ( بالاكثر ) ولو يسيرا ( لا ) يلزم الأمر ( الا أن يشتري الثانى ) من المعينين مثلا ( بما بقى ) من الالف ( قبل الخصومة ) لحصول المقصود وجوزاه ان بقى ما يشتري بمثله الآخر ( و ) لو أمر رجل مديونه ( بشراء شيء ) معين ( بدین له عليه وعينه أو ) عين ( البائع صح )

وجعل البائع وكيلا بالتقبض دلالة فيبراً الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا قال (والا) يعين (فلا) يلزم الأمر (وتنفذ على المأمور) فهلاكه عليه خلافاً لهما وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه أو يصرفه بناء على تمين النقود في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندهما (ولو أمره) أي أمر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) أمره بجعله المثل لله تعالى وهو معلوم (كما) صح أمره (لو أمر) الآخر (المستأجر) بمرمة ما استأجره مما عليه من الاجرة) وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً للضرورة لانه لا يجد الآخر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل على الخلاف الخ فراجع (و) لو أمره (بشرائه بالف ودفع) الالف (فاشترى وقيمته كذلك فقال) الأمر (اشتريت بنصفه وقال المأمور) بل (بكله صدق) لانه أمين (وان) كان (قيمته نصفه) القول (للأمر) بلا يعين درر وابن كمال تبما لصدر الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبهم المصنف لـ كن جزم الواني بانه تحريف وصوابه بعد الحلف (وان لم يدفع) الالف (وقيمته نصفه) القول للأمر بلا يعين قاله المصنف تبما للدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل بيمينه الا في أربع فبالينة فتنه (وان) كان (قيمته الفافيتحالفان ثم يفسخ العقد) بينهما (فيلزم) المبيع المأمور وكذا لو أمره (بشراء معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشتريته بكذا و) ان (صدقه بانه) على الاظهر (وقال الأمر بنصفه تحالفاً) ففروع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف



(ولو اختلفا في مقداره) أى الثمن (فقال الأمر أمرتك بشرائه بمائة وقال  
المأمور بألف فاقول للأمر) بيمينه (فإن برهنا قدم برهان المأمور) لأنها  
أكثر اثباتا (و) لو أمرد (بشراء أخيه فاشتري الوكيل فقال الأمر ليس  
هذا) المشتري (بأخى فاقول له) بيمينه (ويكون الوكيل مشتريا لنفسه)  
والاصل أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع  
كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أى على الوكيل (لزعمه) عتقه  
على موكله فيؤاخذ به خانية (و) لو أمره عبد (بشراء نفس الأمر من  
مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (لسيده اشتريته لنفسه فباعه على  
هذا) الوجه (عتق) على المالك (وولاه لسيده) وكان الوكيل سفيرا (وان  
قال) الوكيل (اشتريته) ولم يقل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري والالف  
للسيد فيهما) لانه كسب عبده (وعلى العبد الف أخرى في) الصورة (الاولى)  
بدل الاعناق (كما على المشتري) ألف (مثلها في الثانية) لأن الاولى مال  
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء العبد من سيده اعتاق) فتلغو أحكام الشراء  
فلذا قال (فلو شري) العبد (نفسه الى العطاء صبح) الشراء بحر (كما صبح  
في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل) آخر (وبطل) الشراء  
(في حصة شريكه) بخلاف مالو شري الاب ولده مع رجل آخر فانه يصح  
فيهما بيع الخانية من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني لا الاول  
لأن الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصة شريكه للزوم الجمع بين الحقيقة  
والمجاز (قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال لمولاه بعتى نفسي لفلان  
فقبل) أي باعه على هذا الوجه (فهو للأمر) فلو وجد به عيبا ان علم به

العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار ( وان لم يقل لفلان عتق ) لانه انى يتصرف آخر فنقد عليه وعليه الثمن فيهما لزوان حجره بعقد باشره مقترنا باذن المولى درر

﴿ فرع ﴾ الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف ومائة نقد واو بمائة دينار لا واو خيرا خلاصة ودرر

### ﴿ فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء ﴾

والاجارة والصرف والسلم ونحوها ( مع من ترد شهادته له ) للهمة وجوزاه بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه ( الا اذا أطلق له الموكل ) كبيع ممن شئت ( فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة ) اتفاقا ( كما يجوز عبده معهم باكثر من القيمة ) اتفاقا أى بيعه لاشراؤه باكثر منها اتفاقا كما لو باع باقل منها بنين فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يسير عنده خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراج او صرح بهم جاز اجماعا الا من نفسه وطفله وعبده غير المديون ( وصح بيعه بما قل أو كثر وبالعرض ) وخصاء بالقيمة وبالنقود وبه يفتى بزازية ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم بغيره بن فاحش اجماعا لانه بيع من وجه شراء من وجه صيرفية ( و ) صح ( بالنسيئة ان ) التوكيل بالبيع ( للتجارة وان ) كان ( للحاجة لا ) يجوز ( كالمراة اذا دفعت غزلا الى رجل ليبيعه لها ويتعين النقد ) به يفتى خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما أفاده المصنف وهذا أيضا ان باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول المدة لم يحجز به يفتى ابن ملك ومتى عين الأمر شيئا تعين

الأ في بيعه بالنسيئة بالف فباع بالنقد بالف جاز بمحرقات وقد مناه ان خالف  
الى خير في ذلك الجنس جاز والا لا وأنها تنقيد بزمان ومكان لمكن في  
البرازية الوكيل الى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الأصح  
وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي  
زواهر الجواهر قال بيعه بشهود أو برأى فلان أو علمه أو معرفته وبيع  
بدونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود أو الا بمحضر فلان به يفتى قلت وبه  
علم حكم واقعة الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان فذهب  
واشترى بلا معرفته فهلك الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان  
فليحفظ (و) صح (أخذه رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع) الرهن  
(في يده أو توى) المال (على الكفيل) لأن الجواز الشرعى يتأفى الضمان  
(وتقيد شراؤه بثل القيمة وغبن يسير) وهو ما يقوم به مقوم وهذا (اذا  
لم يكن سعره معروفا وان كان) سعره (معروفا) بين الناس (نخبز ولحم)  
وموز وجبن (لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا به  
يفتى بمحر وبنائة (وكله يبيع عبد فباع نصفه صح) لا طلاق التوكيل وقالان  
باع الباقي قبل الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملتبس وهداية وظاهره  
ترجيح قولهما والمفتى به خلافه يحرم وقيد ابن الكمال الخلاف بما يعيب بالشركة  
والا جاز اتفاقا فليراجع (وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة)  
اتفاقا (ولو رد مبيع بعيب على وكيله) بالبيع (بيينة أو نكوله أو اقراره فيها  
لا يحدث) مثله في هذه المدة (رده) الوكيل (على الأمر) (أو) باقراره



فيما يحدث لا ) يردده ولزم الوكيل ( الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة  
 العموم ) وفرع عليه بقوله ( فان باع ) الوكيل ( نسيئة فقال أمرتك بنقد وقال  
 أطلقت صدق الأمر وفي ) الاختلاف في ( المضاربة ) صدق ( المضارب )  
 عملا بالاصل ( لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين ) معا كوكلكما بكذا ( وحده )  
 ولو الآخر عبداً أو صبياً أو مات أو جن ( الا ) فيما اذا وكلهما على التعاقب  
 بخلاف الوصيين كما سيجي في باب و ( في خصومة ) بشرط رأى الآخر  
 لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض حتى يجتمعا جوهرة ( وعق  
 معين وطلاق معينة لم يعوضا ) بخلاف موضوع وغير معين ( وتعلق بمشيئتهما )  
 أى الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملاً بالتعلق قاله المصنف قلت وظاهره عطفه على  
 لم يعوضا كما يعلم من المعنى والدرر فحق العبارة ولا علق بمشيئتهما فتدبر ( و ) في  
 ( تدبير ورد عين ) كودية وعارية ومنصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف  
 استردادها فلو قبض أحدهما ضمن كاه لعدم أمره بقبض شئ منه وحده  
 سراج ( و ) في ( تسليم هبة ) بخلاف قبضها ولو الجية ( وقضاء دين ) بخلاف اقتضائه  
 عيني ( و ) بخلاف ( الوصاية ) لاثنين ( و ) كذا المضاربة والقضاء ) والتحكيم  
 ( والتولية على الوقف ) فان هذه الستة ( كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد ) بحر الا  
 في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له أو الاستبدال مع فلان فان للواقف  
 الانفراد دون فلان اشباه ( والوكيل بقضاء الدين ) من ماله أو مال موكله ( لا  
 يجبر عليه ) اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى كما بسطه العمادى  
 واعتمده المصنف قال ومفاده أن الوكيل يبيع عين من مال الموكل لوفاء دينه  
 لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق ولو يطلبها على المعتد وعق و هبة

من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو  
بيع رهن شرط فيه أو بعهده في الاصح أو بخصومة بطلب المدعى وغاب  
المدعى عليه أشباه خلافا لما أفتى به قارئ الهداية قلت وظاهر الاشباه أن  
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر ولا تنس مسألة واقعة الفتوى وراجع تنوير البصائر  
فلعله أوفى وفي فروق الاشباه التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام  
الا أن يكون الموكل حاضرا بنفسه أو مسافرا أو مريضا أو مخدرة (الوكيل  
لا يوكل الا باذن أمره) لو جود الرضا (الا) اذا وكله (في دفع زكاة) فوكل  
آخر ثم وشم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الاضحية أضحية الخانية  
(و) الا الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل (من في عياله) صبح ابن ملك (و)  
الا (عند تقدير الثمن) من الموكل الاول (له) اى لو كيله فيجوز بلا اجازته  
لحصول المقصود درر (والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كلاذن) في  
التوكيل (الا في طلاق وعتاق) لانهما مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه قنية  
(فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون اذن وتفويض (ففعل الثاني) بحضرته  
أو غيبته (فاجازه) الوكيل (الاول صبح) وتعلق حقوقه بالماقد على الصحيح  
(الا في) ما ليس بعقد نحو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشرط فكان الموكل  
عاقبه بلفظ الاول دون الثاني (وابراء) عن الدين قنية (وخصومة وقضاء  
دين) فلا تكفى الحضرة ابن ملك خلافا للخانية (وان فعل أجنبي فاجازه الوكيل)  
الاول (جاز الا في شراء) فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نقادا (وان  
وكل به) أى بالامر أو التفويض (فهو) أى الثانى (وكيل الامر) وحينئذ  
(فلا ينزل بعزل موكله أو موته وينزلان بموت الاول) كما مر في القضاء

وفي البحر عن الخلاصة والخائبة له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاه  
بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيتك قال المصنف فعليه لو قيل  
للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحاً لان النائب  
كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاوضات  
لا الطلاق والعنق والتبرعات به يفتي زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال)  
لرجل (فوضت اليك امر امرأتى صار وكيلاً بالطلاق وتقييد) طلاقه (بالمجلس  
بخلاف قوله وكلتك) في امر امرأتى فلا يتقيد به درر من لا ولاية له على غيره  
لم يجوز تصرفه في حقه وحيث (فاذا باع عبد أو مكاتب أو ذمي) أو حر بي  
عيني (مال صغيره الحر المسلم أو شري واحد منهم به أو زوج صغيرة كذلك)  
أي حرة مسلمة (لم يجوز) لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب  
ثم وصيه ثم وصي وصيه) اذ الوصي يملك الايصاء (ثم الى) الجد (أبي الاب  
ثم الى وصيه) ثم وصي وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي) ثم وصي  
وصيه (وليس لوصي الام) ووصي الاخ (ولاية التصرف في تركه الام مع  
حضرة الاب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد) أبي الاب (وان لم يكن  
واحد مما ذكرنا فله) أي لوصي الام (الحفظ و) له (بيع المنقول لا العقار)  
ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهما من جملة حفظ الصغير خائبة

﴿ فروع ﴾ وصي القاضي كوصي الاب الا اذا قيد القاضي بنوع  
تقيد به وفي الاب يعم الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضي أو أمينه  
لا ترجع حقوق عقد باسراء لليتيم اليهما بخلاف وكيل ووصي وأب فلو ضمن  
القاضي أو أمينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشياء جاز



التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم  
لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

(وكيل الخصومة والتقاضى) أى أخذ الدين (لا يملك القبض) عند  
زفر وبه يفتى افساد الزمان واعتمد في البحر العرف (و) لا (الصلح) اجماعا  
بحر (ورسول التقاضى يملك القبض لا الخصومة) اجماعا بحر أرسلتك أو كن  
رسولا عنى ارسال وأمرتك بقبضه توكيل خلافا للزبامى (ولا يملكهما) أي  
الخصومة والقبض (وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح) بحر  
(ووكيل قبض الدين يملكها) أى الخصومة خلافا لهما لو وكيل الدائن ولو  
وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا وأما وكيل قسمة وأخذ  
شفعة ورجوع هبة ورد بعيب فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك (أمره  
بقبض دينه وأن لا يقبضه الا جميعا فقبضه الا درهما لم يجز قبضه) المذكور  
(على الأمر) لخالفته له فلم يصر وكلا (و) الأمر (له الرجوع على الغريم  
بكاه) وكذا لا يقبض درهما دون درهم بحر (ولو لم يكن للغريم دينه على  
الايفاء فقبض عليه) بالدين (وقبضه الوكيل فضايع منه ثم برهن المطلوب  
على الايفاء) للموكل (فلا سبيل له) للمديون (على الوكيل وانما يرجع على  
الموكل) لان يده كيده فخير (الوكيل بالخصومة اذا أبى) الخصومة  
(لا يجبر عليها) في الاشباه لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه  
لتبرعه الا في ثلاث كما مر (بخلاف الكفيل) فانه يجبر عليها للالتزام (وكله

بخصوصاته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل  
 (جاء) هذا التوكيل (فلو أثبت) الوكيل (المال له) أي لو كله (ثم أراد الخصم  
 الدفع لا يسمع على الوكيل) لانه ليس بوكيل فيه درر (وصح اقرار الوكيل  
 بالخصومة) لا بغيرها مطلقاً (بغير الحدود والقصاص) على موكله (عند القاضي  
 دون غيره) استحسننا (وان انزل) الوكيل (به) أي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه  
 المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقض درر (وكذا اذا استثنى) الموكل (افراده)  
 بأن قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على  
 الظاهر بزازية (فلو أقر عنده) أي القاضي (لا يصح وخرج به عن الوكالة)  
 فلا تسمع خصومته درر (وصح التوكيل بالافراد ولا يصير به) أي بالتوكيل  
 (مقراً) بحر (وبطل توكيل الكفيل بالمال) لا يصير عاملاً لنفسه (كما) لا  
 يصح (لو وكله بقبضه) أي الدين (من نفسه أو عبده) لان الوكيل متى  
 عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون ببراء نفسه فيصح ويصح عزله قبل  
 ابرائه نفسه أشباه (أو وكل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه) أو وكل  
 المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضياً ومقتضياً فنية  
 (بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج)  
 حيث يصح ضمانهم لان كلا منهم سفير (الوكيل بقبض الدين اذا كفل  
 صح وتبطل الوكالة) لان الكفالة أقوى للزومها فتصلح ناسخة (بخلاف  
 العكس وكذا كلما صححت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة  
 أو تأخرت) لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز)  
 لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجوع) لبطالانه (وبدونه

( لا ) لتبرعه ( ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه  
اليه ) عملا بافراؤه ولا يصدق لو ادعى الايفاء ( فان حضر الغائب فصدقه )  
في التوكيل ( فيها ) ونمت ( والا أمر الغريم بدفع الدين اليه ) أي الغائب  
( ثانيا ) لفساد الاداء بانكاره مع يمينه ( ورجع ) الغريم ( به على الوكيل ان  
باقيا في يده ولو حكما ) بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة ( وان ضاع لا )  
عملا بتصديقه ( الا اذا ) كان قد ( ضمنه عند الدفع ) بقدر ما يأخذه الدائن  
ثانيا لا مأخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوز بها الكفالة زبلى وغيره ( أو قال  
له قبضت منك على أنى أبرأتك من الدين ) فهو كما لو قال الاب للختن عند  
أخذ مهر بنته آخذ منك على أنى أبرأتك من مهر بنتى فان أخذته البنت  
ثانيا رجع الختن على الاب فكذا هذا بزازية ( وكذا ) يضمنه ( اذا لم يصدقه  
على الوكالة ) يعم صورتي السكوت والتكذيب ( ودفع له ذلك على زعمه )  
الوكالة فهذه أسباب للرجوع عند الهلاك ( فان ادعى الوكيل هلاكه أو  
دفعه لموكله صدق ) الوكيل ( بحلفه وفي الوجوه ) المذكورة ( كلها ) الغريم  
( ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب ) وان برهن أنه ليس بوكيل أو على  
اقراره بذلك أو أراد استخلافه لم يقبل لسعيه في تقضى ما أوجبه للغائب نعم  
لو برهن أن الطالب جحد الوكالة وأخذ منى المال تقبل بجر ولو مات الموكل  
وورثه غريمه أو وهبه له أخذه قائما ولو هالكاً ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة  
ولو أقر بالدين وأنكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدائن وكله عني ( قال انى وكيل  
بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه ) على المشهور خلافا لابن  
الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر ( وكذا ) الحكم ( لو ادعى



شراءها من المالك وصدقه ( المودع لم يؤمر بالدفع لأنه اقرار على الغير ) ولو  
 ادعى انتقالها بالارث أو الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه ( لاتفاقهما على  
 ملك الوارث ( اذا لم يكن على الميت دين مستغرق ) ولا بد من التلوم فيهما  
 لاحتمال ظهور وارث آخر ( ولو أنكر موته أو قال لا أدري لا ) يؤمر به مالم  
 يبرهن ودعوى الايصاء كوكالة فليس لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت  
 أنه وصى ولو لا وصى فدفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط ( ولو وكله  
 بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله ) كأداء أو ابراء أو اقراره بأنه  
 ملكي ( دفع ) الغريم ( المال ) واو عقارا ( اليه ) أى الوكيل لان جوابه تسليم  
 مالم يبرهن واه تخايف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجرى في اليمين خلافا  
 لزفر ( واو وكله بعيب في أمة وادعى البائع أن المشتري رضى بالعيب لم يرد  
 عليه حتى يحلف المشتري ) والفرق أن القضاء هنا نسخ لا يقبل النقص بخلاف  
 ما مر خلافا لهما ( فلو ردها الوكيل على البائع بالعيب خضر الموكل وصدقه  
 على الرضا كانت له لا للبائع ) اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن دليل بل  
 للجهل بالرضائهم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنا نهاية ( والمأمور بالاتفاق ) على  
 أهل أو بناء ( أو القضاء ) لدين ( أو الشراء أو التصديق ) عن زكاة ( اذا أمسك  
 مادفع اليه وتقدم من ماله ) ناويا الرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء ( حال  
 قيامه لم يكن متبرعا ) بل يقع التقاص استحسانا ( اذا لم يضاف الى غيره )  
 فلو كانت وقت اتفائه مستملكة ولو بصرفها لدين نفسه أو أضاف العقد الى  
 دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الدراهم تعين في  
 الوكالة نهاية وبزائية نعم في المتقى لو أمره أن يقبض من مديونه الفأوى تصدق

فتصدق بألف ليرجع على المديون جاز استعسانا (وصى أتفق من ماله) الحال  
 أن (مال اليتيم غائب فهو) أى الوصى كالأب (متطوع إلا أن يشهد أنه  
 فرض عليه أو أنه يرجع) عليه جامع الفصولين وغيره وعلمه في الخلاصة بأن قول  
 الوصى وإن اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم إلا بالبينة  
 (فروع) الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيانه في الدرر: صح  
 التوكيل بالسلم لا بقبول عقد السلم فللناظر أن يسلم من ريعه في زيته وحصره  
 وليس له أن يوكل به من يجعله يجعل أمينا على القرية فيأمره بعقد السلم  
 ويستلم منه على ماقرر له باطنا لانه وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها  
 وتامه في شرح الوهبانية

### باب عزل الوكيل

(الوكالة من العقود الغير اللازمة) كالمارية (فلا يدخلها خيار شرط  
 ولا يصح الحكم بها مقصوداً وإنما يصح في ضمن دعوى صحيحة على غريم)  
 وبيانه في الدرر (فللموكل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير) كوكيل  
 خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دورية في طلاق وعتاق على ما  
 صححه البرازي وسيجي عن العيني خلافه فتنبه (بشرط علم الوكيل) أى  
 في القصدى أما الحكى فيثبت وينزل قبل العلم كالرسول (ولو) عزله (قبل  
 وجود الشرط في المعلق به) أى بالشرط به يفتى شرح وهبانية (ويثبت ذلك)  
 أى العزل (بمشافهة به وبكتابة) مكتوب بعزله (وارسالة رسولا) مميزا

( عدلاً أو غيره ) اتفاقاً ( حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً ) صدقة أو كذبه ذكره  
المصنف في متفرقات القضاء ( إذا قال ) الرسول ( الموكل أرسلني إليك  
لا بلغك عزله إياك عن وكالته ولو أخبره فضولي ) بالعزل ( فلا بد من أحد  
شطري الشهادة ) عدداً أو عدالة ( كاخواتها ) المتقدمة في المتفرقات وقد منا  
أنه متى صدقه قبل ولو فاسقاً اتفاقاً ابن ملك وفرع على عدم لزومها من الجانبين  
بقوله ( فالوكيل ) أي بالخصوصية وبشراء المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق  
وعتاق وبيع ماله وبشراء شيء بغير عينه كما في الاشباه ( عزل نفسه بشرط  
علم موكله ) وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض وإمام نفسهما والا لا كما  
بسطه في الجواهر ( وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المديون  
وان ) وكله ( بحضرته لا ) لتعلق حقه به كما مر ( الا اذا علم به ) بالعزل  
( المديون ) فحينئذ يعزل ثم فرع عليه بقوله ( فلو دفع المديون دينه إليه )  
أي الوكيل ( قبل علمه ) أي المديون ( بعزله يبرأ ) وبعده لا لدفعه  
لغير وكيل ( ولو عزل العدل ) الموكل يبيع الرهن ( نفسه بحضرة المرتين  
ان رضى به ) بالعزل ( صح والا لا ) لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصوصية  
بطلب المدعى عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها على  
الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله كلما عزلتك فانت وكيل لعزله  
بكلما وكالك فانت معزول عني ( وقول الوكيل بعد القبول بحضرة  
الموكل ألغيت توكيلي أو أنا بريء من الوكالة ليس بعزل كجحود الموكل )  
بقوله لم اوكلك لا يكون عزلاً ( الا أن يقول ) الموكل لا وكيل ( والله لا اوكلك  
بشيء فقد عرفت تهاونك فعزل ) زياحي لكنه ذكر في الوصايا ان جحوده



عزل وحمله المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على الترك لكن اثبت القهستاني  
 اختلاف الرواية وقدم الثاني وعاله بان جحدوده ماعدا النكاح نسخ ثم قال وفي  
 رواية لم ينزل بالجحدوده اه فليحفظ (وينزل الوكيل) بلا عزل (بنهاية)  
 الشيء (الموكل فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه) بنفسه (أو) وكله (بنكاح  
 فزوجه) الوكيل بزازية ولو باع الموكل والوكيل معا أو لم يعلم السابق فبيع  
 الموكل أولى عند محمد وعند أبي يوسف يشتركان ويخيران كما في الاختيار وغيره  
 (و) ينزل (بموت أحدهما وجنونه مطبقا) بالكسر أي مستوعبا سنة على  
 الصحيح درر وغيرها لكن في الشربلاية عن المضمرات شهر وبه  
 يفتى وكذا في القهستاني والباقي وجعله قاضيخان في فصل فيما يقضى  
 بالمجتهدات قول أبي حنيفة وأن عليه الفتوى فليحفظ (و) بالحكم (بلحوقه مرتدا)  
 ثم لا تعود بمودعه مسلما على المذهب ولا بافاقة بحر وفي شرح المجمع واعلم  
 ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال (الا) الوكالة اللازمة  
 (اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل)  
 بالعزل ولا (بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء)  
 لا ينزلان بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق بزازية قلت  
 والحاصل كما في البحر أن الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا أو حكما  
 ولا بالخروج عن الاهلية بجنون وردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل  
 بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية قلت فاطم الاق الدور فيه نظر  
 (و) ينزل (بافتراق أحد الشريكين) ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وان لم يعلم  
 الوكيل) لانه عزل حكمي (و) ينزل (بمعزمو كله لو مكاتب أو حجره) أي موكله

(لو مأذونا كذلك) أى علم أولاً لانه عزل حكمى كإمر وهذا (إذا كان وكيلا  
 فى العقود والخصومة اما إذا كان وكيلا فى قضاء دين واقتضائه وقبض وديعة  
 فلا) ينزل بحجر وعجز ولو عزل المولى وكيل عبده المأذون لم ينزل (و)  
 ينزل (بتصرفه) أى الموكل (بنفسه فيما وكل فيه تصرفا يعجز الوكيل عن  
 التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية) فلا وكيل تطليقها أخرى  
 لبقاء المحل ولو ارتد الزوج أو لحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة (وتمود  
 الوكالة إذا عاد اليه) أى الموكل (قديم ملكه) كان وكله يبيع فباع موكله  
 ثم رد عليه بما هو فسخ بقى على مكانته (أو بقى أثره) أى أثر ملكه كمسئلة  
 العدة بخلاف مالهو تجديد الملك

﴿ فروع ﴾ فى الملتقط عزل وكتب لا ينزل مالم يصله الكتاب •  
 وكل غائبا ثم عزله قبل قبوله صح وبعده لا • دفع اليه قفصة ليدفعها الى  
 انسان يصلحها فدفعها ونسى لا يضمن الوكيل بالدفع • أبرأه مما له عليه برئ  
 من الكل قضاء وأما فى الآخرة فلا الا بقدر ما يتوهم أن له عليه • وفى  
 الاشياء قال لمديونه من جارك بعلامة كذا أو من أخذ أصبعك أو قال لك كذا  
 فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه وفى الوهبانية قال  
 ومن قال أعط المال قابض خنصر فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر  
 وبعه وبع بالنقد أو بع لخالد فخالقه قالوا يجوز التغير  
 وفى الدفع قل قول الوكيل مقدم  
 واو قبض الدلال مال المبيع كى  
 كذا قول رب الدين والخصم بحجر  
 يسلمه منه وضاع بشرط

## كتاب الدعوى

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوص (هى) لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وألفها للتأنيث فلا تتون وجمعها دعاوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى درر لكن جزم فى المصباح بكسرها أيضا فيهما محافظة على ألف التأنيث وشرعا ( قول مقبول ) عند القاضى ( يقصد به طلب حق قبل غيره ) خرج الشهادة والافرار ( أو دفعه ) أى دفع الخصم ( عن حق نفسه ) دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يفتى بزازية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا أريد بالحق فى التعريف الامر الوجودى فلو أريد مايم الوجودى والعدمى لم يحتاج لهذا القيد ( والمدعى من اذا ترك ) دعواه ( ترك ) أى لا يجبر عليها ( والمدعى عليه بخلافه ) أى يجبر عليها فلو فى البلدة قاضيان كل فى محلة فالخيار للمدعى عليه عند محمد به يفتى بزازية ولو القضاة فى المذاهب الاربعة على الظاهر وبه أفتيت مرارا بحر قال المصنف ولو الولاية لقاضيين فاكثر على السواء فالعبرة للمدعى نعم أو أمر السلطان بإجابة المدعى عليه لزم اعتباره لمزاه بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان فى المصر حنفى وشافعى ومالكي وحنبلية فى مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف فى اجابة المدعى لما أنه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البزازية فليحفظ. (وركنها اضافة الحق الى نفسه) لو أصيلا كلى عليه كذا (أو) اضافته (الى من تاب) المدعى (منابه) كوكيل ووصى (عند النزاع) متعلق باضافة الحق (وأهلها



العاقل المميز) ولو صبيا لو مأذونا في الخصومة والا لا اشباه (وشرطها)  
 أى شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على  
 غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصرأوبحث يبيت بمنزله نعم والا  
 فحتى يبرهن أو يحلف منية (ومعلومية) المال (المدعى) اذ لا يقضى بمجهول  
 ولا يقال مدعى فيه وبه الا أن يتضمن الاخبار (و) شرطها أيضا (كونها  
 لازمة) شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا (وكون المدعى مما يحتمل  
 الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا أو عادة (باطلة) لتيقن الكذب  
 في المستحيل العقلي كقوله لمعروف النسب أو لمن لا يولد مثله لئله هذا ابني  
 وظهوره في المستحيل العادى كدعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخر  
 انه اقترضه اياها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحروبه جزم  
 ابن الغرس في الفواكه البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو  
 المدعى عليه بلا أو بنعم حتى لو سكت كان انكارا فتسمع البينة عليه الا أن  
 يكون أخرس اختيارا وسنحققه وسببها تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات  
 (فلو كان ما يدعى منقولا في يد الخصم ذكر) المدعى (انه في يده بنيرحق)  
 لاحتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده (وطلب) المدعى (احضاره  
 ان أمكن) فعلى الغريم احضاره (ليشار اليه في الدعوى والشهادة)  
 والاستحلاف (وذكر) المدعى (قيمه ان تعذر) احضار العين بأن كان في  
 قفها مؤنة وأن قلت ابن كمال معزيا للخزانة (بهلاكها أو غيبتها) لانه مثله معنى  
 (وان تعذر) احضارها (مع بقائها كرخى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي  
 أمينه) ليشار اليها (والا) تكن باقية (اكتفى) في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا

لو ادعى انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه أو يجبر على البيان درر وابن ملك ولهذا لو (ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفى ذلك) الاجمال على الصحيح وتقبل بينته أو يحلف خصمه على الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة) لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلأن يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصابا فاما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه) في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضى (واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) فشرطه أبو الليث أيضا واختاره في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن أيضا وتامه في العمادية (وفي دعوى الايداع لا بد من بيانه مكانه) أى مكان الايداع (سواء كان له حمل أولا وفي الغصب ان له حمل ومؤنة فلا بد) لصحة الدعوى (من بيانه والا) حمل له (لا) وفي غصب غير المثل يبين قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية (ويشترط التحديد في دعوى المقار كما) يشترط (في الشهادة عليه ولو) كان المقار (مشهورا) خلافا لهما (الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها) كما لو ادعى ثمن المقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر (ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة) فيبدأ بالاعم ثم الاخص فالأخص كما في النسب (ويكتفى بذكر ثلاثة) فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملحق لان المدعى يختلف به ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين (وذكر أسماء أصحابها) أى الحدود (وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجد) لكل منهم (ان لم يكن)

الرجل (مشهوراً) والا اكنفى باسمه لحصول المقصود (و) ذكر (انه) أى  
المقار (فى يده) ليصير خصماً (ويزيد) عليه (بغير حق ان كان) المدعى  
(منقولاً) لما مر (ولا تثبت يده فى المقار بتصادقهما بل لا بد من بينة أو  
علم قاض) لاحتمال تزويرهما بخلاف المتقول لما يئنه يده ثم هذا ليس على اطلاقه  
بل (اذا ادعى) المقار (مالكا مطلقاً أما فى دعوى النصب و) دعوى  
(الشراء) من ذى اليد (فلا) يفتقر لبينة لان دعوى الفعل كما تصح على  
ذى اليد تصح على غيره أيضاً بزازية (و) ذكر (انه يطالبه به) لتوقفه على  
طلبه ولاحتمال رهنه أو حبسه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم  
(ولو كان) ما يدعيه (ديناً) مكيلاً أو موزوناً نقداً أو غيره (ذكر وصفه)  
لانه لا يعرف الا به (ولا بد فى دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع  
والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كرتبر دينا عليه ولم يذكر سبباً  
لم تسمع واذا ذكر فى السلم انما له المطالبة فى مكان عيشه وفى نحو قرض  
وغصب واستهلاك فى مكان القرض ونحوه بحر فليحفظ (ويسأل القاضى  
المدعى عليه) عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فماذا تقول (بعد صحتها  
والا) تصدر صحيحة (لا) يسأل لعدم وجوب جوابه (فان أقر) فيها (أو  
أنكر فبرهن المدعى قضى عليه) بلا طلب المدعى (والا) يبرهن (حلفه)  
الحاكم (بعد طلبه) اذ لا بد من طلبه اليمين فى جميع الدعاوى الا عند الثانى فى  
أربع على ما فى البزازية قال وأجمعوا على التحليف بلا طلب فى دعوى الدين  
على الميت (واذا قال) المدعى عليه (لأأقر ولا أنكر) لا يستحلف بل يحبس  
(يقر أو ينكر) درر وكذا لو لزم السكوت بلا آفة عند الثانى خلاصة قال فى



البحر وبه أفتيت لما أن الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء اهـ ثم نقل  
عن البدائع الاشبه أنه انكار فيستحلف قيدا بتحايف الحاكم لانهما لو (اصطلاحا  
على أن يحلف عند غير قاض ويكون بريئا فهو باطل) لان اليمين حق القاضي  
مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول عند غير القاضي (فلو برهن عليه)  
أى على حقه (يقبل والا يحلفه ثانيا عند قاض) بزازية الا اذا كان حلفه الاول  
عنده فيكفى درر وتقل المصنف عن القنية أن التحليف حق القاضي فما لم يكن  
باستعلافه لم يعتبر (وكذا لو اصطلاحا أن المدعى لو حلف فالخصم ضامن)  
للمال (وحلف) أى المدعى (لم يضمن) الخصم لان فيه تغيير الشرع (واليمين  
لا ترد على مدع) لحديث البيهقي على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف  
بل رده ابن معين بل أنكره الراوى عيني (برهن) المدعى (على دعواه  
وطالب من اتقاضى أن يحلف المدعى أنه محق في الدعوى أو على أن الشهود  
صادقون أو محقون في الشهادة لا يجيبه) القاضي الى طلبته لان الخصم لا  
يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ أشهد عندنا يمين ولا يكرر اليمين لانا  
أمرنا باكرام الشهود ولذا لو (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويعمل  
بالمسوخ (له الامتناع عن أداء الشهادة) لانه لا يلزمه بزازية (وبينة الخارج  
في الملك المطلق) وهو الذى لم يذكر له سبب (أحق من بينة ذى اليد)  
لانه المدعى والبيئة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبيئة  
لدى اليد اجماعا كما سيجيئ (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لو نكوله  
(في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لا أحلف أو) حكما كأن (سكت) وعلم

أنه ( من غير آفة ) نكس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا  
ثم القضاء أحوط ( وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف ) درر ولم  
أرفيه ترجيحا قاله المصنف قلت قدمنا أنه يفترض القضاء فوراً إلا في ثلاث  
( قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت إليه والقضاء على حاله ) ماض  
درر فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعددها في الاشباه سبعة واثني عشر واثني عشر  
ونكول عنه وقسامة وعلم فاض على المرجوح والسابع قرينة فاطمة كان ظهر من  
دار خالية انسان خائف بسكين متلوث بدم فدخلوها فوراً فقرأوا مذبوحا لحينه  
أخذ به اذ لا يمتري أحد أنه قتاله ( شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا  
يحلف ) تحريزا عن الوقوع في الحرام ( وان أبي خصمه الا حلفه ان أكبر رأيه أن  
المدعى مبطل حلف والا ) بان غلب على ظنه أنه محق ( لا ) يحلف بزانية ( وتقبل  
البينة لو أقامها ) المدعى وان قال قبل اليمين لا بينة لي سراج خلافا لما في  
شرح المجمع عن المحيط ( بعد يمين ) المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء  
بالنكول خانية ( عند العامة ) وهو الصحيح لقول شريح اليمين الفاجرة أحق  
أن ترد من البينة العادلة ولأن اليمين كالحلف عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى  
حكم الحلف كأنه لم يوجد أصلا بحر ( ويظهر كذبه باقامتها ) أي البينة ( لو ادعاه )  
أي المال ( بلا سبب فخلف ) أي المدعى عليه ثم أقامها حتى يحث في يمينه  
وعليه الفتوى طلاق الخانية خلافا لاطلاق الدرد ( وان ) ادعاه ( بسبب فخلف )  
أنه لا دين عليه ( ثم أقامها ) المدعى على السبب ( لا ) يظهر كذبه لجواز أنه  
وجد القرض ثم وجد الابراء أو الايفاء وعليه الفتوى فصولين وسراج  
وشمى وغيرهم ( ولا تحليف في نكاح ) أنكره هو وأوهى ( ورجمة ) جعدها

هو أو هي بعد عدة ( وفيء ايلاء ) أنكره أحدهما بعد المدة ( واستيلاد )  
تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوته باقراره ( ورق ونسب ) بأن ادعى على  
مجهول أنه قته أو ابنه وبالعكس ( وولاء ) عتاقة أو موالاة ادعاه الاعلى أو  
الاسفل ( وحد ولعان والفتوى على أنه يحلف ) المنكر ( في الاشياء ) السبعة  
ومن عددها ستة ألحق أمومية الولد بالنسب أو الرق والحاصل أن المفتى به  
التحليف في الكل الا في الحدود ومنها حد قذف ولعان فلا يمين اجماعا الا  
إذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بزنا نفسه فللعبد تحليفه فان نكل ثبت  
العتق لا الزنا ( و ) كذا ( يستحلف السارق ) لاجل المال ( فان نكل ضمن ولم  
يقطع ) وان أقر بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسطه في الدرر وفي  
الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها أن تزوج فلا تحلف وفي الخانية لا  
استحلاف في احدى وثلاثين مسألة ( النيابة تجرى في الاستحلاف لا الحلف )  
وفرع على الاول بقوله ( فالوكيل والوصي والمتولى وأبو الصغير يملك  
الاستحلاف ) فله طلب يمين خصمه ( ولا يحلف ) احد منهم ( الا اذا ) ادعى  
عليه العقد أو ( صح اقراره ) على الاصيل فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع  
فان اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع لو أقر  
لزمه فاذا أنكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين لما  
مر عن الخانية وزاد ستة أخرى في البحر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر  
حاشية الاشياء والنظائر لابن المصنف ولولا خشية التطويل لأوردتها كلها  
( التحليف على فعل نفسه يكون على البتات ) أي القطع بأنه ليس كذلك ( و )  
التحليف ( على فعل غيره ) يكون ( على العلم ) أي انه لا يعلم أنه كذلك لعدم



عليه بما فعل غيره ظاهراً اللهم (الا اذا كان) فعل الغير (شيئاً يتصل به) أى  
 بالخالف وفرع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العبد (سرقة العبد أو اباقة)  
 واثبت ذلك (يخلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما صبح باعتبار  
 وجوب تسليمه سليماً فرجع الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها آكد ولذا  
 تعتبر مطلقاً بخلاف العكس درر عن الزياي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا  
 قال المنكر لا علم لي بذلك واو ادعى العلم حلف على البتات كدفع ادعى قبض  
 ربه وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق  
 الشراء) له على شراء زيد ولا بينة (يخلف خصمه) وهو بكر (على العلم)  
 أى انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى ديناً أو عينا على وارث  
 اذا علم القاضى كونه ميراثاً أو أقرب به المدعى أو برهن الخصم عليه) فيحلف  
 على العلم (ولو ادعاهما) أى الدين والعين (الوارث) على غيره (يخلف)  
 المدعى عليه (على البتات) كرهوب وشراء درر (و) يخلف (جاحد القود) اجماعاً  
 (فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر أو يخلف وفيما دونه يقتص)  
 لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجرب فيها الابتدال خلافاً لها  
 (قال المدعى لي بينة حاضرة) في المصر (وطلب بين خصمه لم يخلف) خلافاً  
 لها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يخلف اتفاقاً ولو غائبة عن المصر حلف اتفاقاً ابن  
 ملك وقد روي المجتبى الغيبة بمدة السفر (ويأخذ القاضى) في مسألة المتن فيما لا يسقط  
 بشبهة (كميلاً ثقة) يؤمن هروبه بحر فليحفظ (من خصمه) ولو وجبها والمال  
 حقيراً في ظاهر المذهب عني (بنفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني الى  
 مجلسه الثاني وصحيح (فان امتنع من) اعطاء (ذلك) الكفيل (لازمه) بنفسه أو

أمينه مقدار (مدة التكفيل) لئلا يغيب (إلا أن يكون) الخصم (غريباً) أى مسافراً  
 (ف) يلزم أو يكفل (إلى انتهاء مجلس القاضى) دفعا للضرر حتى لو علم وقت  
 سفره يكفله اليه وينظر في زيه أو يستخبر رفقاءه لو أنكر المدعى نزاهة (قال  
 لا يئنه لى وطلب يمينه فجلفه القاضى ثم برهن) على دعواه بعد اليمين (قبل  
 ذلك) البرهان عند الامام (منه) وكذا لو قال المدعى كل بينة آتى بها فى  
 شهود زور أو قال اذا حلفت فانت برىء من المال فحلف ثم برهن على  
 الحق قبل خانية وبه جزم فى السراج كما مر (وقيل لا) يقبل قائله محمد كما فى  
 النماذج وعكسه ابن ملك وكذا خلاف لو قال لا دفع لى ثم آتى بدفع أو  
 قال الشاهد لا شهادة لى ثم شهد والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر  
 كما فى الدرر وأقره المصنف (ادعى المدينون الا يصل فانكر المدعى) ذلك (ولا  
 بينة له) على مدعاه (فطلب يمينه فقال) المدعى اجمل حتى فى الختم ثم (استحلفنى  
 له ذلك) (قنية) (واليمين بالله تعالى) لحديث من كان حالفاً فليحلف بالله تعالى  
 أو ليذر وهو قول والله خزانة وظاهره أنه لو حلفه بغيره لم يكن يميناً ولم أره  
 صريحاً بحر (لا بطلاق وعناق) وإن ألح الخصم وعليه الفتوى تارة خانية لأن  
 التحليف بهما حرام خانية (وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضى) اتباعاً  
 للبعض (فلو حلفه) القاضى (به فنكل فقضى عليه) بالمال (لم ينفذ) نضاؤه (على)  
 قول (الاكثر) كذا فى خزانة المفتين وظاهره أنه مفرع على قول الاكثر اما على  
 القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة بحر واعتمده  
 المصنف قلت ولو حلف بالطلاق أنه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان  
 شهدوا على السبب كالأقراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لأن

السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحث  
لا حتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للنسب لابن بلال وقد تقدم  
( وينظر بذكر أوصافه تعالى ) وقيد بعضهم بفاسق ومال خطير ( والاختيار )  
فيه و ( في صفته الى القاضي ) ويجتنب المظن كى لا تتكرر اليمين ( فلو حلف  
بالله ونكل عن التخليط لا يقضى عليه به ) أى بالنكول لان المقصود الحلف بالله  
وقد حصل زيلعي ( لا ) يستحب التخليط على المسلم ( بزمان و ) لا بد ( مكان ) كذا في  
الحاوى وظاهره أنه مباح ( ويستحب اليمين باليهودى بالله الذي أنزل التوراة على  
موسى والنصرانى بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق  
النار ) فينظر على كل بمقتده فلو اكتفى بالله كالمسلم كفى اختيار ( والوثنى  
بالله تعالى ) لايه يقربه وان عبده غيره وجزم ابن الكمال بان الدهرية لا يعتدونه  
تعالى قلت وعليه فبماذا يحلفون وبكى تحليف الاخرس أن يقول له القاضي  
عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا أوما برأسه أى نعم صار حالفا  
واو أصم أيضا كتب له ليجيب بخطه ان عرفه والافباشارته ولو أعمى أيضا  
فأبوه أو وصيه أو من نصبه القاضي شرح وهبانية ( ولا يحلفون في بيوت  
عبادتهم ) لكرامة دخولها بحر ( ويحلف القاضي ) في دعوى سبب يرتفع ( على  
الحاصل ) أى على صورة انكار المنكر وفسره بقوله ( أى بالله ما بينكما نكاح قائم  
و ) ما بينكما ( بيع قائم وما يجب عليك رده ) لو قائما أو بدله لو هالكا ( وما  
هى بائن منك ) وقوله ( الآن ) متعلق بالجميع مسكين ( في دعوى نكاح  
وبيع وغصب وطلاق ) فيه لف ونشر لا على السبب أى بالله ما نكحت وما  
بعت خلافا للثاني نظرا للمدعى عليه أيضا لا حتمال طلاقه وإقالته ( الا اذا



لزم) من الحلف على الحاصل (ترك النظر للمدعى فيحلف) بالاجماع (على السبب) أى على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالجوار وثيقة مبنية والخصم لا يراها) لكونه شافعيًا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيتضرر المدعى قلت ومفاده أنه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه وأمام مذهب المدعى ففيه خلاف والا وجه أن يسأله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار أولا واعتمده المصنف (وكذا) أى يحلف على السبب اجماعا (في سبب لا يرتفع) برفع بعد ثبوته (كعبد مسلم يدعى) على مولاه (عتقه) لادم تكرره (و) أما (في الامة) ولو مسلمة (والعبد الكافر) فلتكرر رقبتهما بالحق حلف مولاهما (على الحاصل) والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدع وسبب غير متكرر (وصح فداء اليمين والصلح منه) لحديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قال في البحر أى ثابت بدليل جواز الحلف صادقا (ولا يحلف) المنكر (بعده) أبدا لانه أسقط حقه (و) قيد بالفداء أو الصلح لان المدعى (لو أسقطه) أى اليمين (قصدا بان قال برئت من الحلف أو تركته عليه أو وهبته لا يصح وله التحليف) بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم بزازية وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن البيع درر

﴿ فرع ﴾ استحلف خصمه فقال حلفتني مرة ان عند حاكم أو محكم وبرهن قبل والا فله تحليفه درر قلت ولم أر ما لو قال انى قد حلفت بالطلاق انى لا أحلف فيحرر

### باب التحالف

لما قدم بين الواحد ذكر بين الاثنين ( اختلفا ) أى المتبايعان ( فى قدر ثمن ) أو وصفه أو جنسه ( أو ) فى قدر ( مبيع حكم من برهن ) لأنه نورد دعواه بالحجة ( وإن برهنا فثبت الزيادة ) اذ اليبينات للاثبات ( وإن اختلفا فيهما ) أى الثمن والمبيع جميعا ( قدم برهان البائع لو ) الاختلاف ( فى الثمن وبرهان المشتري لو فى المبيع ) نظرا لاثبات الزيادة ( وإن عجزا ) فى الصور الثلاث عن البينة فإن رضى كل بمقالة الآخر فيها ( ب ) أن ( لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا ) ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار ( وبدئ ب ) يمين ( المشتري ) لأنه البادئ بالنكار وهذا ( لو ) كان ( بيع عين بدين والا ) بأن كان مقايضة أو صرفا ( فهو مخير ) وقيل يقرع ابن ملك ويقتصر على النفي فى الأصح ( وفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما ) أو بطلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ أحدهما بل يفسخهما بحر ( ومن نكل ) منها ( لزمه دعوى الآخر ) بالقضاء وأصله قوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا وهذا كله لو اختلفا فى البدل مقصودا فلو فى ضمن شئ كاختلافهما فى الزق فالقول للمشتري فى أنه الزق ولا تحالف كما لو اختلفا فى وصف المبيع كقوله اشتريته على أنه كائب أو خباز وقال البائع لم أشرط فالقول للبائع ولا تحالف ظهيرة ( و ) قيد باختلافهما فى ثمن ومبيع لأنه ( لا تحالف فى ) غيرهما لأنه لا يخل به قوام العقد نحو ( أجل وشرط ) رهن أو خيار أو ضمان ( وقبض بدخ ثمن والقول للمنكر ) يمينه وقال زفر والشافعي يتحالفان ( ولا ) تحالف إذا اختلفا ( بعد هلاك المبيع )

أو خروجه عن ملكه أو تعييه بما لا يرد به (وحلف المشتري) إلا إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي يتحالفان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو الثمن دينا فلو منابضة تحالفا اجماعا لأن المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك أو قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأن قال أحدهما دراهم والآخر دنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج (ولا) تحالف (بعد هلاك بعضه) أو خروجه عن ملكه كعبدین مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الا أن يرضى البائع بترك حصة الهالك) أصلا فينثذ يتحالفان هذا على تخريج الجمهور وصرف مشايخ بلخ الاستثناء الى يمين المشتري (ولا في) قدر (بدل كتابة) لعدم لزومها (و) قدر (رأس مال بعد اقالة) عقد (السلم) بل القول للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم (وان اختلفا) أي المتعاقدان (في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا يينة (تحالفا) وعاد البيع (لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائنه) بحكم الاقالة (فان رده اليه بحكم الاقالة لا) تحالف خلافا لمحمد (وان اختلفا) أي الزوجان (في) قدر (المهر) أو جنسه (قضى لمن أقام البرهان وان برهنا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج) بان كان كميالته أو أقل (وان كان شاهدا لها) بان كان كميالتهما أو أكثر (فبينته أولى) لاثباتها خلاف الظاهر (وان كان غير شاهد لكل منهما) بان كان بينهما (فالتها تر) للاستواء (ويجب مهر المثل) على الصحيح (وان عجزا) عن البرهان (تحالفا ولم يفسخ النكاح) لتبعية المهر بخلاف البيع



( ويبدأ بيمينه ) لان أول التسليمين عليه فيكون أول اليمينين عليه ظهريه  
( ويحكم ) بالتشديد أى يجعل ( مهر مثلها ) حكما لسقوط اعتبار التسمية  
بالتحالف ( فيقضى بقوله لو كان كفوالتة أو أقل وبقولها لو كفوالتها أو أكثر  
وبه لو بينهما ) أى بين ما تدعيه ويدعيه ( ولو اختلفا ) أى المؤجر والمستأجر  
( فى ) بدل ( الاجارة ) أو فى قدر المدة ( قبل الاستيفاء ) للمنفعة ( تحالفا )  
وترادى وبدئ بيمين المستأجر لو اختلفا فى البدل والمؤجر لو فى المدة  
وان برهنا فالبينة للمؤجر فى البدل وللمستأجر فى المدة ( وبعده لا  
والقول للمستأجر ) لانه منكر للزيادة ( ولو ) اختلفا ( بعد ) الممكن  
من ( استيفاء البعض ) من المنفعة ( تحالفا وفسخ العقد فى الباقي والقول فى  
الماضى للمستأجر ) لا نعتادها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع ( وان  
اختلف الزوجان ) ولو مملوكين أو مكاتبين أو صغيرين والصغير يجامع أو  
ذمية مع مسلم قام النكاح أولا فى بيت لهما أولا أحدهما خزانة الا كل لان  
العبرة للبدل لا للملك ( فى متاع ) هو هنا ما كان فى ( البيت ) ولو ذهباً أو  
فضة ( فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه ) الا اذا كان كل منهما  
يفعل أو يبيع ما يصلح الآخر فالقول له لتعارض الظاهرين درر وغيرها  
( والقول له فى الصالح لهما ) لانها وما فى يدهما فى يده والقول لذى اليد بخلاف  
ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال ( ولو أقاما  
بينه يقضى بينهما ) لانها خارجة خانية والبيت للزوج الا أن يكون لها بينة بحر  
وهذا لو حين ( وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحى فى المشكل ) الصالح  
لها ( فالقول ) فيه ( للحى ) ولو رقيقاً وقال الشافى ومالك الكل بينهما وقال

ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهي المسبعة وعد في الخانية تسعة أقوال (ولو أحدها مملوكا) ولو مأذونا أو مكاتباً وقالوا والشافعي هما كالحر (فالقول للحر في الحياة وللحي في الموت) لأن يد الحر أقوى ولا يد للاميت (اعتقت الامة) أو المكاتب أو المدبرة (واختارت نفسها في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل أن تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق) بحر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعده لأنها صارت أجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا لو ارثه أما لو مات وهي في العدة فالمشكل لها فكانه لم يطلقها بدليل ارثها ولو اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فalcول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطار في آلات الاسا كفة وآلات المطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما ونماه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول) الذي على عنقه (هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بهادقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالدقيق الذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف بانه ملاح) عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يمدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا شيء للباد رجل يقود قطارا بل وآخر راكب ان على الكل متاع الراكب فكلها له والقائد أجيره وان لا شيء عليها فللراكب ما هو راكبه

والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانة الاكل

### فصل في دفع الدعاوى

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون (قال ذو اليد هذا الشيء) المدعى به منقول لا كان أو عقارا (أو دعيه أو أعارنيه أو أجرنيه أو رهنيه زيد الغائب أو غصبته منه) من الغائب (وبرهن عليه) على ما ذكر واليمين قائمة لا هالكة وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه أو بوجهه وشرط محمد معرفته بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه إلا بوجهه لا يثبت ذكره الزيلعي وفي الشربلالية عن خط العلامة المقدسي عن البرازية أن تعويل الائمة على قول محمد اه فليحفظ (دفعت خصومة المدعى) للملك المطلق لان يدهو لا ليست يده خصومة وقال أبو يوسف ان عرف ذو اليد بالحيل لا تندفع وبه يؤخذ ملتي واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها أقوال خمسة علماء كما بسط في الدرر أو لان صورها خمس عني وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبه بحفظه أو أسكنني فيها زيد الغائب أو سرقة منه أو انتزعه منه أو ضل منه فوجدته بحر أو هي في يدي مزارعة برازية فالصور احدى عشرة قلت لكن ألحق في البرازية المزارعة بالاجارة أو الوديعة قال فلا يزد على الخمس وقد حررته في شرح الملتقى (وان) كان هالكا أو قال الشهود أو دعه من لا نعرفه أو أقر ذو اليد بيد الخصومة كأن (قال) ذو اليد (اشتريته) أو اتهمته (من الغائب أو) لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بأن (قال المدعي غصبته) مني (أو) قال (سرق مني) وبناء للمفعول للستر عليه فكانه



قال سرقة منى بخلاف غصب منى أو غصبه منى فلان الغائب كما سيجيء حيث  
تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا بزازية ( وقال ذو اليد ) فى الدفع  
(أودعني فلان وبرهن عليه لا) تندفع فى الكل لما قلنا (قال فى غير مجلس الحكم انه  
ملكى ثم قال فى مجلسه انه وديعة عندي) أو رهن (من فلان تندفع مع البرهان  
على ما ذكر ولو برهن المدعى على مقالته الاولى يجمعه خصما ويحكم عليه) لسبق  
اقرار يمنع الدفع بزازية (وان قال المدعى اشترى من فلان) الغائب ( وقال  
ذو اليد أودعني فلان ذلك ) أى بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة (دفعت  
الخصومة وان لم يبرهن ) لتوافقها أن أصل الملك للغائب الا اذا قال اشترىته  
ووكلى بقبضه وبرهن ولو صدقه فى الشراء لم يؤمر بالتسليم لئلا يكون قضاء  
على الغائب باقراره وهى عجيبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على دعوى الشراء  
فيد اتفاق فلذا قال (ولو ادعى أنه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم  
ذو اليد ان هذا الغائب أودعه عنده اندفعت) لتوافقها أن اليد لذلك الرجل  
( ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا) تندفع بزعم ذى اليد ايداع  
ذلك الغائب استحسانا بزازية وفى شرح الوهبانية للشرنبلالى لو اتفقا على  
الملك لزيد وكل يدعى الاجارة منه لم يكن الثانى خصما للاول على الصحيح  
ولا لمدعى رهن أو شراء أما المشتري فخصم للكل

فروع قال المدعى عليه لى دفع بمهل الى المجلس الثانى صغرى\*  
للمدعى تحليف مدعى الايداع على البتات درر وله تحليف المدعى على العلم وتماه  
فى البزازية\* وكل بنقل أمته فبرهنت أنه أعتقها قبل للدفع لا لامتق مالم يحضر  
المولى ابن ملك

### ❦ باب دعوى الرجلين ❦

( تقدم حجة خارج في ملك مطلق ) أى لم يذكر له سبب كما مر  
 ( على حجة ذى اليد ان وقت احدهما فقط ) وقال ابو يوسف ذو الوقت  
 أحق وثمرته فيما لو ( قال ) فى دعواه ( هذا المبدلى غاب عني منذ شهر وقال  
 ذو اليد لى منذ سنة قضى للمدعى ) لان ما ذكره تاريخ غيبة لملك فلم يوجد  
 التاريخ من الطرفين فقضى بيئته الخارج وقال أبو يوسف يقضى للمؤرخ واول  
 حالة الاتفراد وينبني أن يفتى بقواه لانه أوفق وأظهر كذا فى جامع الفصولين  
 وأقره المصنف ( ولو برهن خارجان على شئ قضى به لهما فان برهنانى ) دعوى  
 ( نكاح سقطا ) لتعذر الجمع لوحية ولو ميتة قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر  
 ويرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النسب منهما وتماه فى الخلاصة  
 ( وهى لمن صدقته اذا لم تكن فى يد من كذبتة ولم يكن دخل ) من كذبتة  
 ( بها ) هذا اذا لم يؤرخا ( فان أرخا فالسابق أحق بها ) فلو أرخ أحدهما فهى  
 لمن صدقته أو لذى اليد بزازية قلت وعلى مامر عن الثانى ينبني اعتبار تاريخ  
 أحدهما ولم أر من نبه على هذا فتأمل ( وان أقرت لمن لا حجة له فهى له وان  
 برهن الآخر قضى له ولو برهن أحدهما وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض  
 له الا اذا ثبت سبقه ) لان البرهان مع التاريخ أقوى منه بدونه ( كما لم يقض  
 ببرهان خارج على ذى يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه ) أى أن نكاحه اسبق  
 ( وان ) ذكر سبب الملك بان ( برهننا على شراء شئ من ذى يد فلكل نصفه  
 بنصف الثمن ) ان شاء ( أو تركه ) انما خير لتفريق الصفقة عليه ( وان ترك  
 أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الآخر كله ) لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله

( وهو ) أى ما ادعى شراءه ( للسابق ) تاريخنا ( ان أرخا ) فيرد البائع ما قبضه من الآخر إليه سراج ( و ) هو ( لذى يد ان لم يؤرخا أو أرخ أحدهما ) أو استوى تاريخهما ( و ) هو ( لذى وقت ان وقت أحدهما فقط و ) الحال أنه ( لا يدلها ) وان لم يوقتا فقد مر أن لكل نصفه بنصف الثمن ( والشراء أحق من هبة وصدقة ) ورهن ولو مع قبض وهذا ( ان لم يؤرخا فلو أرخا واتحد المملك فالأسبق أحق ) لقوته ( ولو أرخت احدهما فقط فالأورخة أولى ) ولو اختلف المملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والأصح أن الكل لمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوخ المقارن لا الطارئ هبة الدرر ( والشراء والمهر سواء ) فينصف وترجع هى بنصف القيمة وهو بنصف الثمن أو يفسخ لما مر ( وهذا اذا لم يؤرخا أو أرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أحق ) قيد بالشراء لان النكاح أحق من هبة أو رهن أو صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر كما حرره في البحر مغلطا للجامع نعم يستوى النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر ( ورهن مع قبض أحق من هبة بلا عوض معه ) استحسانا ولو به فهي أحق لانها يعم انتهاء والبيع ولو بوجه أقوى من الرهن ولو العين معهما استويا مالم يؤرخا وأحدهما أسبق ( وان برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد ) غير ذى يد ( أو ) برهن ( خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق وان برهن على شراء متفق تاريخهما ) أو مختلف عيني وكل يدعى الشراء ( من ) رجل ( آخر )



أو وقت أحدهما فقط استويا) ان تعدد البائع وان اشهد فذو الوقت أحق  
ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك بائه ان لم يكن المبيع في  
يد البائع ولو شهدوا بيده فقولان بزازية (فان برهن خارج على الملك وذو اليد  
على الشراء منه أو برهنا على سبب ملك لا يتكرر كالنتاج) وما في معناه كنسج  
لا يعاد وغزل قطن (وحلب لبن وجز صوف) ونحوها ولو عند بائه درر  
(فذو اليد أحق) من الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب  
أو ودیمة أو اجارة ونحوها في رواية درر أو كانت سببا يتكرر كبناء  
وغرس ونسج خز وزرع بر ونحوه أو أشكل على أهل الخبرة فهو للخارج  
لانه الاصل وانما عدلنا عنه بحديث التاج (وان برهن كل) من الخارجين أو  
ذوی الایدی أو الخارج وذی الید عینی (على الشراء من الآخر بلا وقت  
سقط وترك المال) المدعى به (في يد من معه) وقال محمد يقضى للخارج قلنا  
الافدام على الشراء افرار منه بالملك له ولو أثبتنا قبضا تها نرتا اتفاقا درر (ولا  
يرجع بزيادة عدد الشهود) فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم  
فرع على هذا الاصل بقوله (فلو أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة  
فهما سواء) في ذلك (وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة) لأن المعتبر أصل العدالة  
اذ لاحد للاعدلية (دار في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهنا فللأول  
ربعها والباقي الآخر بطريق المنازعة) وهو أن النصف سالم لمدعى الكل بلا  
منازعة ثم استوت منازعهما في النصف الآخر فينصف (وقالا الثلث له والباقي  
للثاني بطريق العول) لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين  
وتعول الى ثلاثة واعلم أن أنواع القسمة أربعة \* ما يقسم بطريق العول اجماعا

وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحابة ودراهم مرسله وسماية وجناية رقيق \* وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسألة التفضولين \* وبطريق المنازعة عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل مسألة الكتاب واذا أوصى لرجل بكل ماله أو بعبد بعينه ولا آخر بنصف ذلك \* وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما وهو خمس كما بسطه الزبامى والعينى وتماه فى البحر والاصل عنده أن القسمة متى وجبت لحق ثابت فى عين أو ذمة شائما فعولية أو مميزا أو لأحدهما شائما وللآخر فى الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا فمنازعة فليحفظ (ولو الدار فى أيديهما فهى للثانى) نصف لا بالقضاء ونصف به لانه خارج ولو فى يد ثلاثة وادعى أحدهم كلها وآخر نصفها وآخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وبيانه فى الكافى (ولو برهننا على نتاج دابة) فى أيديهما أو أحدهما أو غيرهما (وأرخا قضى لمن وافق سنها تاريخه) بشهادة الظاهر (فلو لم يؤرخا قضى بها لدى اليد ولهما ان فى أيديهما أو فى يد ثالث وان لم يوافقهما) بأن خالف أو أشكل (فلهما ان كانت فى أيديهما أو كانا خارجين فاز فى يد أحدهما قضى بها له) هو الاصح قلت وهذا أولى مما وقع فى الكنز والدرر والملتقى فتبصر (برهن أحدهم الخارجين على الغصب) من زيد (والآخر على الوديعة) منه (استويا) لانها بالجحد تصير غصبا (الناس احرار) بلا بيان (الافى) أربع (الشهادة والحدود والقصاص والقتل) كذا فى نسخة المصنف وفى نسخة والعقل وعبرة الاشياء والدية وحينئذ (فلو ادعى على مجهول الحال) أحرأم لا (أنه عبده فانكر وقال انا حر الاصل

فالقول له (لتمسكه بالأصل) (واللابس) (للثوب) (أحق من أخذ الكم والراكب) (أحق من أخذ اللجام ومن في السرج من رد يده وذو حمار من علق كوزها) (لأنها أكثر تصرفا) (والجالس على البساط والمتعلق به سواء) (كجالس يه وراكبي سرج) (كمن معه ثوب وطوفه مع الآخر لا هدبته) (أي طرته الغير المنسوجة لأنها ليست بثوب) (بخلاف جالسي دار تنازعا فيها) (حيث لا يقضى لهما لاحتمال أنها في يد غيرهما وهذا علم أنه ليس في يد غيرهما عيني) (الحائظ لمن جذوعه عليه أو متصل به اتصال تريع) (بأن تتداخل انصاف أبنائه في لبنات الآخر ولو من خشب فبأن تكون الخشبة مركبة في الأخرى لدلالته على أنها بنيا مما ولذا سمي بذلك لأنه حينئذ يبنى مربعا (لا لمن له) اتصال ملازمة أو تقب وادخل أو (هرادي) كقصب وطبق يوضع على الجذوع (بل) يكون (بين الجارين لو تنازعا) ولا يخص به صاحب الهرادي بل صاحب الجذع الواحد أحق منه خانية ولو لأحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذی الجذوع ملحق وتعلمه في العيني وغيره وأما حق المطالبة برفع جذوع وضمت تعديا فلا يسقط بإبراء ولا صلح وعفو ويبيع واجارة أشبه من أحكام الساقط لا يمود فليحفظ (وذو بيت من دار) فيها بيوت كثيرة (كذي بيوت) منها (في حق ساحتها فهي بينهما نصفين) كالطريق (بخلاف الشرب) إذا تنازعا فيه (فانه يقدر بالارض) بقدر سقيها (برهنا) أي الخارجان (على يد) لكل منهما (في أرض قضى بيدها) فتتصف (ولو برهن عليه) أي على اليد (أحدهما أو كان تصرف فيها) بأن ابن أو بني (قضى يده) لوجود تصرفه (ادعى الملك في الحال وشهد الشهود أن



هذا العين كان ملكه تقبل) لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل  
 درر ( صبي يعبر عن نفسه ) أى يعقل ما يقول ( قال انا حر فاقول له ) لانه  
 في يد نفسه كالبائع ( فان قال انا عبد فلان ) لغير ذى اليد ( قضى به لذى  
 اليد ) كمن لا يعبر عن نفسه لاقراره بعدم يده ( فلو كبر وادعى الحرية تسمع  
 مع البرهان ) لما تقرر أن التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى

### باب دعوى النسب

الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو أن يكون أصل العلوق في ملك  
 المدعى ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول أقوى لسبقه واستنادها لوقت  
 العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال وسيتضح ( مبيعة ولدت لأقل من  
 ستة اشهر منذ بيعت فادعاه ) البائع ( ثبت نسبه ) معه استحقاقا العلوقها في  
 ملكه ومبنى النسب على الخفاء فيعنى فيه التناقض ( و ) اذا صحت استندت  
 ( صارت أم ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن و ) لكن ( اذا ادعاه المشتري  
 قبله ثبت ) نسبه ( منه ) لوجود ملكه وأمينها باقراره بوقيل يحمل على انه  
 نكحها واستولدها ثم اشتراها ( ولو ادعاه معه ) أى مع ادعاه البائع  
 ( أو بعده لا ) لان دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان أقوى كما مر  
 ( وكذا ) يثبت من البائع ( لو ادعاه بعد موت الأم بخلاف موت الولد )  
 لفوات الأصل ( ويأخذه ) البائع بعد موت أمه ( ويسترد المشتري كل الثمن )  
 وقالا حصته ( واعتاقهما ) أى اعتاق المشتري الأم والولد ( نكوتهما ) في  
 الحكم ( والتدبير كالاعتاق ) لانه أيضا لا يَحْتَمِلُ الإبطال ويرد حصته اتفاقا

ملتقى وغيره وكذا حصتها أيضا على الصحيح من مذهب الامام كافي القمستاني  
والبرهان وتقله في الدرر والمنع عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن  
المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عتقها أو موتها ثبت منه وعليه رد  
الشن واكتفيا برد حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق اه  
فليحفظ (ولو ولدت) الامة المذكورة (لأكثر من حولين من وقت البيع  
وصدقه المشتري ثبت النسب) بتصديقه (وهي أم ولده على المعنى اللغوي  
نكاحا) حملا لامره على الصلاح بقى لو ولدت فيما بين الاقل والاكثر ان  
صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لا ولو تنازعا فالقول  
للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثاني خلافا للثالث شربلالية وشرح مجمع  
وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين أحدهما لدون ستة أشهر والآخر لاكثر  
ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري (باع من ولد عنده  
وادعاه بعد بيع مشتريه ثبت نسبه) لكون العلوق في ملكه (ورد بيعه) لان  
البيع يحتمل النقص (وكذا) الحكيم (لو كاتب الولد أو رهنه أو آجره أو  
كاتب الام أو رهنها أو آجرها أو زوجها ثم ادعاه) فيثبت نسبه وترد هذه  
النصرات بخلاف الاعتاق كما مر (باع أحد التوأمين المولودين) بمعنى علقا  
وولدا (عنده وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع) الولد (الآخر ثبت نسبهما  
ويبطل عتق المشتري) بأمر فوقه وهو حرية الاصل لانهما علقا في ملكه  
حتى لو اشتراها جلي لم يبطل عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر عيني وغيره  
وجزم به المصنف ثم قال وحيلة اسقاط دعوى البائع أن يقر البائع أنه ابن  
عبد فلان فلا يصح دعواه أبدا مجتبي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (لصبي

معه) أو مع غيره عيني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابنه) أبدا (وان) وصلية (جحد زيد بنوته) خلافا لهما لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح تقيده لانه بعد الافرار به لا ينتفى بالنفي فلا حاجة الى الافرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادى كما زعمه من لا خسرو كما أفاده الشرنبلالى وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء افرار الاب ولو أنكر الاب الافرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الافرار بانه أخوه فلا يقبل لانه افرار على الغير

﴿فروع﴾ لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذ التناقض فى النسب عفو ولو ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجدة ولو برهن انه أفرأنى ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الا على خصم هو وارث او دائن او مديون أو موصى له ولو احضر رجلا يدعى عليه حقا لايه وهو مقر به اولا فله ثبات نسبه بالبينة عند القاضى بحضرة ذلك الرجل ولو ادعا ارثا عن أبيه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذه من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه ولا يمين والصحيح تحليفه على العلم بانه ابن فلان وان مات ثم يكلف الابن بالبينة بذلك وتسامه فى جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين

(ولو كان) الصبي (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر) لنيله الحرية حالا والاسلام مآلا لكن جزم ابن



الكمال بانه يكون مسلماً لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ  
 ( قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره  
 فهو ابنيهما ) ان ادغيا معا والا فقيه تفصيل ابن كمال وهذا ( او غير معبر والا )  
 بان كان معبراً ( فهو لمن صدقه ) لان قيام ايديهما وفراشهما يفيد أنه منهما ( ولو  
 ولدت امة اشتراها فاستحقت غرم الاب قيمة الولد ) يوم الخصومة لانه يوم  
 المنع ( وهو حر ) لانه مغرور والمغرور من يطاء امرأة معتمداً على ملك  
 عين أو نكاح قتله منه ثم تستحق فلذا قال ( وكذا ) الحكم ( لو ملكها بسبب  
 آخر ) أي سبب كان عيني ( كما لو تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحقت )  
 غرم قيمة ولده ( فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على أبيه ) لعدم المنع  
 كحاضر ( وارثه له ) لانه حر الاصل في حقه فيرثه ( فان قتله ابوه او غيره )  
 وقبض الاب من دينه قدر قيمته ( غرم الاب قيمته ) للمستحق كما لو كان  
 حياً ولو لم يقبض شيئاً لا شيء عليه وان قبض أقل لزمه بقدره عيني ( ورجع  
 بها ) أي بالقيمة في الصورتين ( ك ) ما يرجع : ( شئها ) ولو هالكه ( على  
 بائنها ) وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على  
 البائع الاول بالثمن فقط كما في المراهب وغيرها ( لا بمقرها ) الذي أخذته منه  
 المستحق للزومه باستيفاء منافعتها كما مر في بابي المراجعة والاستحقاق مع مسائل  
 التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاء ويجيء في الاقرار

﴿ فروع ﴾ التناقض في موضع الخفاء عفو • لا تسمع الدعوى على  
 غريم ميت الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه  
 زائدا • لا يجوز للدعي عليه الانكار مع علمه بالحقي لا في دعوى العيب

ليبرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين \* لا تحليف مع  
البرهان الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى  
آبق \* الانرار لا يجمع اليئنة الا في أربع وكالة ووصاية واثبات دين  
على ميت واستحقاق عين من مشتر ودعوى الآبق \* لا تحليف على حق  
مجهول الا في ست اذا أهم القاضي وصى يتيم ومتولى وقف وفي رهن  
مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع \* لا يحلف المدعى اذا حلف  
المدعى عليه الا في مسألة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها  
أشبه قلت وهي ما لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الناصب  
لم أدر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه وألزم ببيانه فلو لم يبين يحلف على الزيادة  
ثم يحلف المصوب منه أيضا أن قيمته مائة ولو ظهر خير الناصب بين اخذه  
او قيمته فليحفظ والله تعالى أعلم

## كتاب الاقرار

مناسبتة ان المدعى عليه اما منكر او مقر وهو أقرب لغلبة الصديق (هو)  
لغة الاثبات يقال قر الشيء اذا ثبت وشرعا (اخبار بحق عليه) للغير (من وجه  
انشاء من وجه) قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرارا ثم فرع  
على كل من الشبهين فقال (فلا) لوجه (الاول) وهو الاخبار (صح اقراره بمال  
مملوك للغير) ومتى اقر بملك الغير (يلزمه تسليمه) الى المقر له (اذا ملكه)  
برهة من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي  
الاشباه اقر بحرية عبد ثم شراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم

شراها او ورثها صارت وقتها مؤاخذه له بزعمه (ولا يصح اقراره بطلاق وعناق  
مكرها) ولو كان انشاء لصح عدم التخلف (وصح اقرار المأذون بعين في يده  
والمسلم بخمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود) ولو كان  
انشاء لما صح (ولا تسمع دعواه عليه) بانه أقر له (بشيء) معين (بناء على  
الافرار) له بذلك به يفتى لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو أقر كاذبا لم يحل  
له لان الافرار ليس سببا للملك نعم او سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو  
الالوجه بزازية (الا أن يقول) في دعواه (هو ملكي) وأقر لي به أو يقول لي  
عليه كذا وهكذا أقر به فتسمع اجماعا لانه لم يحمل الافرار سببا للوجوب  
ثم لو أنكر الافرار هل يحلف الفتوى انه لا يحلف على الافرار بل على المال  
وأما دعوى الافرار في الدفع فتسمع عند العامة (ول) لوجه (الثاني) وهو  
الانشاء (لورد) المقر له (افراره ثم قبل لا يصح) ولو كان اخبارا لصح وأما  
بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار آخر  
ثم لو أنكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال البدیع والاشبه  
قبولهما اعتمده ابن الشحنة وأقره الشر بن لالي (والملك الثابت به) بالافرار (لا يظهر  
في حق الزوائد المستهلكة فلا يملك المقر له) ولو اخبارا للملكها (أقر حره مكاف)  
يقضان طائما (أو عبد) أو صبي أو معتوه (مأذون) لهم ان أقروا بتجارة  
كافرار محجور بحد وقود والا فبعد عتقه ونائم ومغنى عليه كمجنون وسبيجي  
السكران ومر المكره (بحق معلوم أو مجهول صح) لان جهالة المقر به لا  
تضر الا اذا بين بسببها تضره الجهالة كبيع واجارة وأما جهالة المقر فتضر  
كفوله لك على أحدنا ألف درهم لجهالة المقضى عليه الا اذا جمع بين نفسه



وعنده فيصح وكذا تضر جهالة المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على كذا والا لا كلاً أحد هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى بحر وتقله في الدور لكن باختصار مغل كما بينه عزى زاده ( ولزمه بيان ما جهل ) كشيء وحق ( بذى قيمة ) كفلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح ( والقول للمقر مع حلفه ) لانه المنكر ( ان ادعى المقر له أكثر منه ) ولا بينة ( ولا يصدق في أقل من درهم في على مال ومن النصاب ) أى نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقيراً فنصاب السرقة ومصحح ( في مال عظيم ) لو بينه ( من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل ) لأنها أدنى نصاب يؤخذ من جنسه ( ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصب في أموال عظام ) ولو فسر به غير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر ( وفي دراهم ثلاثة و ) في ( دراهم ) أو دنانير أو ثياب ( كثيرة عشرة ) لأنها نهاية اسم الجمع ( وكذا درهما درهم ) على المعتمد ولو خفضه لزمه مائة وفي درهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الا بحجة زيلعي ( وكذا كذا ) درهما ( احد عشر وكذا وكذا أحد وعشرون ) لان نظيره بالواو أحد وعشرون ( ولو ثلث بلا واو فأحد عشر ) اذ لا نظير له فحمل على التكرار ( ومعها فمائة وأحد وعشرون وان ربع ) مع الواو ( زيد ألف ) ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس زيد مائة ألف ولو سبع زيد ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبداً ( ولو ) قال له ( على أو ) له ( قبلي ) فهو ( اقرار بدين ) لان على للايجاب وقبلي للضمان غالباً ( وصدق ان وصل

به هو ودية) لانه يحتمله مجازاً (وان فصل لا) يصدق لتقرره بالسكوت  
 (عندى أو معى أو فى بيتى أو) فى (كيسى أو) فى (صندوق) اقرار  
 بال(أمانة) عملاً بالعرف (جميع مالى أو ما أملكه له) أو له من مالى أو من  
 دراهمى كذا فهو (هبة لا اقرار) ولو عبر بنى مالى أو بنى دراهمى كان  
 اقراراً بالشركة (فلا بد) لصحة الهبة (من التسليم) بخلاف الاقرار والاصل  
 انه متى أضاف المقربه الى ملكه كان هبة ولا يرد ما فى بيتى لأنها اضافة  
 نسبة لا ملك ولا الارض التى حدودها كذا لطفى فلان فانه هبة وان لم  
 يقبضه لأنه فى يده الا أن يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه مفرزاً  
 للاضافة تقديرأ بدليل قول المصنف أقر لا آخر بمعين ولم يصفه لكن من  
 المعلوم لكثير من الناس أنه ملكه فهل يكون اقراراً أو تملكاً ينبغى الثانى  
 فيراعى فيه شرائط التمليك فراجع، (قال لى عليك الف فقال أترنه أو أتقده  
 أو أجلى به أو قضيتك اياه أو أبرأتى منه أو تصدقت به على أو وهبته لى  
 أو أحلتك به على زيد) ونحو ذلك (فهو اقرار له بها) لرجوع الضمير اليها فى  
 كل ذلك عزى زاده فكان جواباً وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان  
 كان وشهد الشهود بذلك لم يلزمه شئ أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق  
 (وبلا ضمير) مثل أترن الخ وكذا نتحاسب او ما استقرضت من أحد سواك  
 أو غيرك أو قبلك أو بعدك (لا) يكون اقراراً لعدم انصرافه الى المذكور فكان  
 كلاماً مبتدأ والاصل أن كل ما يصلح جواباً لا ابتداء يجعل جواباً وما  
 يصلح للابتداء لا للبناء أو يصلح لهما يجعل ابتداءً لئلا يلزمه المال بالشك اختيار  
 وهذا اذا كان الجواب مستقلاً فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقراراً مطلقاً

حتى لو قال أعطني ثوب عبي هذا او افتح لي باب داري هذه او جصص لي داري هذه او أسرج دابتي هذه او أعطني سرجها او لجامها فقال نعم كان اقراراً منه بالمعبد والدار والدابة. كافي (قال أليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا) وقيل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجوهرة والفرق أن بلى جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي (والايماء بالرأس) من الناطق (ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر) وأمان كافر واشارة محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في أنت طالق هكذا وأشار بثلاث اشارة الاشباه ويزاد اليمين كلفه لا يستخدم فلانا أولاً يظهر سره أولاً يدل عليه وأشار حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ. (وان أقر بدين مؤجل وادعى المقر له حله) لزمه الدين (حالا) وعند الشافعي رضى الله عنه مؤجلاً بيمينه (كافراه بعبد في يده أنه لرجل وأنه استأجره منه) فلا يصدق في تأجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة (و) حينئذ (يستحلف المقر له فيهما بخلاف ما لو أقر بالدراهم السود فكذبه في صفتها) حيث (يلزمه ما أقر به فقط) لان السود نوع والاجل عارض لثبوته بالشرط والقول للمقر في النوع وللمنكر في العوارض (كافراه الكفيل بدين مؤجل) فان القول له في الاجل لثبوته في كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه) أمة (متنقبة اقرار بالملك للبائع كشوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيداع) وقبول الوديعة بخر (والاعارة والاستيهاج والاستئجار ولو من وكيل)



فكل ذلك اقرار بملك ذى اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية  
للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقض  
ذكره في الدرر قبيل الاقرار وصححه في الجامع خلافا لتصحيح الوهبانية  
ووفق شارحها الشرنبلالى بانه ان قال بنى هذا كان اقراراً وان قال أتبيع لى  
هذا لا يؤيده مسألة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم  
ملكه (و) له على (مائة درهم كلها دراهم) وكذا المكيل والموزون استحسنانا  
(وفى مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة) لانها مبهمه (وفى مائة وثلاثة  
اثواب كلها ثياب) خلافا للشافعى رضى الله عنه قلنا الاثواب لم نذكر بحرف  
المطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائهما فى الحاجة اليه (والاقرار بدابة  
فى اصطبل تلزمه) الدابة (فقط) والاصل أن ما يصلح ظرفاً ان أمكن  
نقله لزماءه والا لزم المظروف فقط خلافاً لمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط  
كقوله درهم فى درهم قلت ومفاده أنه لو قال دابة فى خيمة لزماءه ولو قال ثوب  
فى درهم لزمه الثوب ولم أره فيحرد (وبخاتم) تلزمه (حلقته وفصه) جميعاً  
(وبسيف جفنه وحمائله ونصله وبحجلة) بحاء فنجيم بيت مزين بستور وسرد  
(العيدان والكسوة وبتمر فى قوصرة أو بطمام فى جوالق أو) فى (سفينة أو  
ثوب فى منديل أو) فى (ثوب يلزمه الظرف كالمظروف) لما قدمناه (ومن  
قوصرة) مثلاً (لا) تلزمه القوصرة ونحوها (كثوب فى عشرة وطمام فى  
بيت) فيلزمه المظروف فقط لما مر اذ المشرة لا تكون ظرفاً لواحد عادة  
(وبخمسة فى خمسة وعنى) معنى على أو (الضرب خمسة) لما مر وألزمه  
زفر بخمسة وعشرين (وعشرة ان عنى مع) كما مر فى الطلاق (ومن درهم

الى عشرة أو ما بين درهم الى عشرة تسعة ) لدخول الغاية الاولى ضرورة  
اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال  
( و ) في له ( كر حنطة الى كر شعير لزماه ) جميعا ( الا قفيزاً ) لانه الغاية  
الثانية ( ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة  
دنانير ) عند أبي حنيفة رضى الله عنه لما مر نهاية ( و في ) له ( من دارى ما بين  
هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما ) فقط لما مر ( وصح الافرار بالحمل  
المحتمل وجوده وقته ) أى وقت الافرار بان تلد لدون نصف حول لو مزوجة  
أو لدون حولين لو معتدة لثبوت نسبه ( ولو ) الحمل ( غير آدمى ) ويقدر  
بأدنى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زيلعى لكن فى الجوهرة أقل مدة  
حمل الشاة أربعة أشهر وأقلها لبقية الدواب ستة أشهر ( و ) صح ( له ان بين )  
المقر ( سببا صالحا ) يتصور للحمل ( كالارث والوصية ) كقوله مات أبوه  
فورثه أو أوصى له به فلا يجوز والا فلا كما يأتى ( فان ولدته حيا لأقل من  
نصف حول ) مذأفر ( فله ما أفر وان ولدت حين فلهما ) نصفين ولو أحدهما  
ذكرا والآخر أنثى فكذلك فى الوصية بخلاف الميراث ( وان ولدت ميتا  
ف ) يرد ( لورثة ) ذلك ( الموصى والمورث ) لعدم أهلية الجنين ( وان فسر  
ب ) ما لا يتصور كنية أو ( بيع أو اقراض أو أبهم الافرار ) ولم يبين سببا ( لفا )  
وحمل محمد المبهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة ( و ) أما ( الافرار للرضيع )  
فانه ( صحيح وان بين ) المقر ( سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض ) أو ثمن  
مبيع لان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير فى الجملة أشباه ( أفر بشئ على  
أنه بالخيار ) ثلاثة أيام ( لزمه بلا خيار ) لان الافرار اخبار فلا يقبل الخيار

( وان ) وصليّة ( صدقه المقر له ) في الخيار لم يعتبر تصديقه ( الا اذا اقر بمقد )  
بيع ( وقع بالخيار له ) فيصح باعتبار العقد اذا صدقه أو برهن فلذا قال ( الا  
أن يكذبه المقر له ) فلا يصح لأنه منكر والقول له ( كإقراره بدين بسبب  
كفالة على أنه بالخيار في مدة ولو ) المدة ( طويلة ) أو قصيرة فانه يصح اذا  
صدقه لان الكفالة عقد أيضا بخلاف ما مر لانها أفعال لا تقبل الخيار زيلعي  
( الامر بكتابة الإقرار إقرار حكما ) فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو  
قال للصكاك اكتب خط إقرارى بألف على أو اكتب بيع دارى أو طلاق  
امرأتى صح كتب أم لم يكتب وحل للصكاك أن يشهد الا في حد وقود  
خانية وقد منافي الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين ( أحد الورثة أقر بالدين )  
المدعى به على مورثه وججده الباقون ( يلزمه ) الدين ( كله ) يعني ان وفى ما ورثه به  
برهان وشرح مجمع ( وقيل حصته ) واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد  
هذا المقر مع آخران الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم أنه لا يحل الدين في نصيبه  
بمجرد إقراره بل بقضاء القاضى عليه بإقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر ( أشهد  
على ألف في مجلس وأشهد رجلين آخرين في مجلس آخر ) بلا بيان السبب  
( لزوم ) المالا ( ألقان ) كالأختلاف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب أو الشهود  
أو أشهد على صك واحد أو أقر عند الشهود ثم عند القاضى أو بعكسه ابن ملك  
والأصل أن المعروف أو المنكر اذا أعيد معرفا كان الثانى عين الاول أو منكرا  
فغيره ولو نسي الشهود أنى مواطن أو موطنين فهما مالا نى ما لم يعلم اتحاده وقيل  
واحد وتماه في الخانية ( أقر ثم ادعى ) المقر ( أنه كاذب في الإقرار ) يخلف المقر  
له ان المقر لم يكن كاذبا في إقراره ( عند الثانى وبه يفتى درر ) وكذا ( الحكم



ينجى ( لو ادعى وارث المقر ) فيحلف ( وان كانت الدعوى على ورثة المقر له  
فالمين عليهم بالعلم اننا لانعلم أنه كان كاذبا ) صدر الشريعة

### ❦ باب الاستثناء وما في معناه ❦

في كونه مغيرا كالشرط ونحوه ( هو ) عندنا ( تكلم بالباقي بعد الثنيا  
باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء ) فالتقابل  
له على عشرة الا ثلاثة له عبارتان مطوالة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي أن  
يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد الثنيا أي بعد الاستثناء  
( وشرط فيه الاتصال ) بالمستثنى منه ( الالضرورة كنفس أو سعال أو أخذ قم )  
به يفتى ( والنداء بينهما لا يضر ) لانه للتنبيه والتأكيد ( كقوله لك على ألف  
درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه ) مما بعد  
فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الافراد فلم يصح الاستثناء ( فمن استثنى  
بعض ما أثر به صبح ) استثناءؤه ولو الاكثر عند الاكثر ( ولزمه الباقي ) ولو مما  
لا يقسم كهذا العبد لفلان الا ثلثه أو ثلثيه صبح على المذهب ( و ) الاستثناء  
المستغرف باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية ( لان استثناء الكل ليس برجوع  
بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهرية وهذا ( ان كان ) الاستثناء ( ب ) مبن  
( لفظ الصدر أو مساويه ) كما يأتي ( وان بغيرها كعبيدي أحرار الا هؤلاء ، أو الا  
سالمنا وغانما وراشدا ) ومثله نسائي طوالت الا هؤلاء ، أو الا زينب وعمرة وهند  
( وهم الكل صبح ) الاستثناء وكذا ثلث مالي لزيد الا ألفا والثلث ألف صبح  
فلا يستحق شيئا اذ الشرط ايها البقاء لا حقيقته حتى لو طلقها استألا أربعا صبح

ووقع ثنتان ( كما صبح استثناء السكيلي والوزني والممدرد الذي لا تتفاوت أحاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة ) استحصانا لثبوتها في الذمة فكانت كالثنتين ( وان استغرقت ) القيمة ( جميع ما أقر به ) لاستغراقه بغير المساوي ( بخلاف ) له على ( دينار الامانة درهم لاستغراقه بالمساوي ) فيبطل لانه استثنى الكل بحر لكن في الجوهره وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة أو أكثر لا يلزمه شيء فيحذر ( واذا استثنى عدد ين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا نحو له على الف درهم الامانة ) درهم ( او خمسين ) درهما فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح بحر ( واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاشياء او ) الا ( قليلا او ) الا ( بمضالزمه احد وخمسون ) لوقوع الشك في المخرج فيحكم بمخرج الاقل ( ولو وصل اقراره بان شاء الله تعالى ) أو قلان أو علة بشرط على خطر لا يكائن كان مت فانه ينجز ( بطل اقراره ) بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم أره وقدمنا في الطلاق أن المتمد لا فليكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المصنف ( وصبح استثناء البيت من الدار لا استثناء البناء ) منها لدخوله تبعاً فكان وصفاً واستثناء الوصف لا يجوز ( وان قال بناؤها لي وعرضتها لك فكما قال ) لان العرصه هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء أيضاً لدخوله تبعاً الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمرو فكما قال ( و ) استثناء ( فصح الخاتم ونحلة البستان وطوق الجارية كالبناء ) فيما مر ( وان قال ) مكلف ( له على الف من ثمن عبد ما قبضته ) الجملة صفة عبده وقوله ( موصولا ) باقراره حال منها ذكره في الحاوي فليحفظ ( وعينه )

اي عين العبد وهو في يد المقر له ( فان سلمه الى المقر لزمه الالف والا لا )  
 عملا بالصفة ( وان لم يعين ) العبد ( لزمه ) الالف ( مطلقا ) وصل أم فصل وقوله  
 ما قبضته لغو لانه رجوع ( كقوله من ثمن خمر أو خنزير أو مال قمار  
 أو حر أو ميتة أو دم ) فيلزمه مطلقا ( وان وصل ) لانه رجوع ( الا اذا صدقه  
 أو أقام بينة ) فلا يلزمه ( ولو قال له على الف درهم حرام أو ربا فهي لازمة  
 مطلقا ) وصل أم فصل لا احتمال حله عند غيره ( ولو قال زورا أو باطلا لزمه  
 ان كذبه المقر له والا ) بان صدقه ( لا ) يلزمه ( والافرار بالبيع تابعه ) هي أن  
 يلجئك أن تأتي أمرا باطنه على خلاف ظاهره فانه ( على هذا التفصيل ) ان كذبه  
 لزم البيع والا لا ( ولو قال له على الف درهم زيوف ) ولم يذكر السبب ( فهي  
 كما قال على الاصح ) بحر ( ولو قال له على الف ) من ثمن متاع أو فرض وهي  
 زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال ( من غصب أو ودیمة الا  
 أنها زيوف أو نهرجة صدق مطلقا ) وصل أم فصل ( وان قال ستوة أو  
 رصاص فان وصل صدق وان فصل لا ) لانها دراهم مجازا ( وصدق ) بيمينه  
 ( في غصبته ) أو أودعني ( ثوبا اذا جاء بمعيب ) ولا بينة ( و ) صدق ( في له على  
 الف ) ولو من ثمن متاع مثلا ( الا أنه ينقص كذا ) أي الدارهم وزن خمسة  
 لا وزن سبعة ( متصلا وان فصل ) بلا ضرورة ( لا ) يصدق لصحة استثناء  
 القدر لا الوصف كالزيادة ( ولو قال ) لا آخر ( أخذت منك الفادیمة فهلك )  
 في يدي بلا تعد ( وقال الآ خر بل ) أخذتها مني ( غصبا ضمن ) المقر لا فراره  
 بالآخذ وهو سبب الضمان ( وفي ) قوله أنت ( اعطيتني وديعة وقال الآ خر )



بل (غصبته) منى (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان وديعة)  
أو قرضاً لي (عندك فأخذته) منك (فقال) المقر له (بل هو لي اخذه المقر له)  
لو قلنا والا فقميته لا قراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق  
من قل آجرت) فلانا (فرسى) هذه (أو ثوبي هذا فركبه اوبسه) أو أعرته  
ثوبي أو أسكنته بيتي (ورده أو خاط) فلان (ثوبي هذا بكذا فقبضته) منه  
وقال فلان بل ذلك لي (فالقول للمقر) استحساناً لأن اليد في الاجارة ضرورية  
بمخلاف الوديعة (هذا الالف وديعة فلان لا بل وديعة فلان فالالف للاول  
وعلى المقر) الف (مثله للثاني بمخلاف هي لفلان لا بل لفلان) بلا ذكر ايداع  
(حيث لا يجب عليه للثاني شيء) لانه لم يقر بايداعه وهذا (ان كانت معينة  
وان كانت غير معينة لزمه ايضاً كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار  
وكر حنطة لا بل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله وان كانت بعينها فهي  
للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له واحداً يلزمه أكثرهما قدراً وأفضلهما  
وصفاً) نحوه الف درهم لا بل الفان أو الف درهم جياذ لا بل زيوف  
أو عكسه (ولو قال الدين الذي لي على فلان) لفلان (أو الوديعة التي عند  
فلان هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر و) لكن (لو سلم الى المقر له  
برئ) خلاصة لكنه مخالف لما مر أنه ان أضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم  
ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في  
كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في  
عامة المعبرات خلافاً للخلاصة فتأمل عند الفتوى

## ﴿ باب اقرار المريض ﴾

يعنى مرض الموت وحده مر في طلاق المريض وسيجيء في الوصايا ( اقراره بدين لأجنبي نافذ من كل ماله ) بأثر عمر ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثالث ذكره المصنف في معينه فليحفظ ( وأخر الارث عنه ودين الصحة ) مطلقا ( ومالزمه في مرضه بسبب معروف ) بيينة أو بمعاينة قاض ( قدم على ما أقر به في مرض موته ولو ) المقر به ( وديعة ) وعند الشافعي الكل سواء ( والسبب المعروف ) ماليس بتبرع ( كنكاح مشاهد ) ان يهر المثل اما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية ( وبيع مشاهد واتلاف كذلك ) أى مشاهد ( و ) المريض ( ليس له ان يقضى دين بمض الغرماء دون بعض ولو ) كان ذلك ( اعطاء مهر وايفاء أجرة ) فلا يسلم لها ( الا ) في مسألتين ( اذا قضى ما استقرض في مرضه أو تقدمت ما اشترى فيه ) لو بمثل القيمة كما في البرهان ( وقد علم ذلك ) أى ثبت كل منهما ( بالبرهان ) لا باقراره للثمة ( بخلاف ) اعطاء المهر ونحوه ( ما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء ) في الثمن ( اذا لم تكن العين ) المبيعة ( في يده ) أى يد البائع فان كانت كان أولى ( واذا أقر ) المريض ( بدين ثم ) أقر ( بدين تحاصبا وصل أو فصل ) للاستواء ولو أقر بدين ثم بوديعة تحاصبا وبعبكته الوديعة أولى ( وابرأؤه مديونه وهو مديون غير جائز ) أى لا يجوز ( ان كان أجنبيا وان ) كان ( وارثا فلا ) يجوز ( مطلقا ) سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وحيلة صحته أن يقول لاحق لى عليه كما أفاده بقوله ( وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شيء ) يشمل الوارث وغيره ( صحيح قضاء للدفاتة )

فترفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة حاوى الا المهر فلا يصح على الصحيح  
 بزازية أى لظهور أنه عليه غالباً بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشيء  
 الفلانى ملك أبى أو أمى لاحق لى فيه أو انه كان عندي عارية فانه يصح ولا  
 تسمع دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشياء قائلًا فاعتنم هذا التحرير فانه  
 من مفردات كتابى ( وان أقر المريض لوارثه ) بمفرده أو مع أجنبي بعين  
 أو دين ( بطل ) خلافاً للشافعى رضى الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية لوارث  
 ولا اقرار له بدين ( الا ان يصدقه ) بقية ( الورثة ) فلو لم يكن وارث آخر  
 أو أوصى لزوجته أو هى له صحت الوصية وأما غيرها فيرث الكل فرضاً  
 ورداً فلا يحتاج لوصية شربلالية وفي شرحه للوهبانية أقر بوقف ولا  
 وارث له فلو على جهة عامة صح بتصديق السلطان أو نائبه وكذا لو وقف  
 خلافاً لما زعمه الطرسوسى فليحفظ ( ولو ) كان ذلك ( اقراراً بقبض دينه )  
 أو غصبه أو رهنه ونحو ذلك ( عليه ) أى على وارثه أو عبد وارثه أو مكانه  
 لا يصح لو قوعه لمولاه ولو فعله ثم برئ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض  
 الموت اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض  
 جاز اقراره كقراره الاجنبى بحر وسيجىء عن الصيرفية ( بخلاف اقراره له )  
 أى لوارثه ( بوديعة مستهلكة ) فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي  
 وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرية والحاصل أن الاقرار للوارث موقوف  
 الا في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفي كلا  
 حق لى قبل أبى أو أمى وهذه الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء  
 الفلانى ملك أبى أو أمى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتماه فيها



فليحفظ فانه مهم (أقر فيه) أى فى مرض موته (لوارثه يؤمر فى الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرد) بزازية وفى القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (والهبة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار) فلو أقر لآخيه مثلاً ثم ولد له صحح الاقرار لعدم ارثه (الا اذا صار وارثا) وقت الموت (بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاة) فيجوز كما ذكره بقوله (فلو أقر لها) أى لاجنبية (ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لآخيه المحجوب) بكفر أو ابن (اذا زال حجبه) بإسلامه أو بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف الهبة) لما فى مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تمليك بعد الموت وهى حينئذ وارثة (أقر فيه أنه كان له على ابنته الميئة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) أى للمقر (ابن ينكر ذلك صح اقراره) لان الميت ليس بوارث (كما لو أقر لامرأته فى مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك) منها (وارثا) صح الاقرار (وقيل لا) قائله بديع الدين صيرفية ولو أقر فيه لوارثه ولأجنبي بدين لم يصح خلافاً لمحمد عمادية (وان أقر لأجنبي) مجهول نسبه (ثم أقر بدينه) وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستنداً لوقت العلوق (و) اذا ثبت (بطل اقراره) لما مر ولولم يثبت بان كذبه أو عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعياً لآلية معزياً للينايع (ولو أقر لمن طلقها ثلاثاً) يعنى باثنا (فيه) أى فى مرض موته (فأها الاقل من الارث والدين) ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة فى أعيان التركة شرعياً لآلية (وهذا اذا) كانت فى العدة (و) طلقها (بسؤالها) فاذا مضت العدة جاز اعدام التهمة عزيمة (وان طلقها بلا سؤالها فلها الميراث

بالغاً ما بلغ ولا يصح الاقرار لها ) لانها وارثة اذ هو فار وأهمـله أكثر المشايخ  
 لظهوره من كتاب الطلاق ( وان أقر لـغلام مجهول ) النسب في مولده أوفى  
 بلد هو فيها وهما في السن بحيث ( يولد مثله لمثله أنه ابنه وصدقه الغلام ) لو مميزاً  
 والالم يحتاج لتصديقه كما مر وحينئذ ( ثبت نسبه ) ولو المقر ( مريضاً ) اذا  
 ثبت ( شارك ) الغلام ( الورثة ) فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث  
 استحقاق المال كما لو أقر بأخوة غيره كما مر عن الينايع كذا في الشرع بتلاية  
 فيحرر عند الفتوى ( و ) الرجل ( صح اقراره ) أي المريض ( بالولد والوالدين )  
 قال في البرهان وان علياً قال المقدسي وفيه نظر لقول الزياحي لو أقر بالجد  
 أو ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير ( بالشروط ) الثلاثة ( المتقدمة )  
 في الابن ( و ) صح ( بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه ) أي المقر  
 ( عن اختها ) مثلاً ( وأربع سواها ) صح ( بالمولى ) من جهة العتاقة ( ان لم  
 يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره ) أي غير المقر ( و ) المرأة صح ( اقرارها بالوالدين  
 والزوج والمولى ) الاصل أن اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره قلت  
 وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد  
 ذكر الامام العتابي في فرائضه أن الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج  
 لان النسب للآباء لا للأمهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح اهـ ولكن  
 الحق صحته بجامع الاصلة فكانت كالأب فليحفظ ( و ) كذا صح ( بالولد ان  
 شهدت ) امرأة ولو ( قابلة ) بتعيين الولد أما النسب فبالفراش شفى ولو  
 معتدة جحدت ولادتها فبحجة تامة كما مر في باب ثبوت النسب ( أو صدقها  
 الزوج ان كان ) لها زوج ( أو كانت معتدة ) منه ( و ) صح ( مطلقاً ان لم تكن

كذلك) أى مزوجة ولا معتدة (أو كانت) مزوجة (و ادعت أنه من غيره) فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها إلا بتصديقها قالت بى أو لم يعرف لها زوج غيره لم أره فيحرر (ولا بد من تصديق هؤلاء إلا فى الولد إذا كان لا يعبر عن نفسه) لما مر أنه حينئذ كالمحتاج (ولو كان المقر له عبدا لغير اشتراط تصديق مولاه) لأن الحق له (وصح التصديق) من المقر له (بعد موت المقر) لبقاء النسب والعدة بعد الموت (إلا تصديق الزوج بموتها) مقرة لا تقطاع النكاح بموتها ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه (ولو أقر) رجل (بنسب) فيه تحمیل (على غيره) لم يقل من غير ولاد كما فى الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال (كالاخ والعم والجد وابن الابن لا يصح) الاقرار (فى حق غيره) إلا يبرهان ومنه اقرار اثنين كما مر فى باب ثبوت النسب فليحفظ. وكذا لو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (ويصح فى حق نفسه حتى يلزمه) أى المقر (الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه) أى على ذلك الاقرار لأن اقرارها حجة عليهما (فان لم يكن له) أى لهذا المقر (وارث غيره مطلقا) لا قريبا كذوى الارحام ولا بعيدا كمولى الموالاة عني وغيره (ورثه والا لا) لأن نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين إلا أن وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر أن يرجع عن اقراره لأنه وصية من وجه زيلعى أى وان صدقه المقر له كما فى البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليحرر عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر بأخ شاركه فى الارث) فيستحق نصف نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لما تقرر أن اقراره مقبول



في حق نفسه فقط قلت بقي لو أقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعية لا  
 لان ما أدى وجوده الى تقيده انتفى من أصله ولم أره لأثمتنا صريحا وظاهر  
 كلامهم نعم فابرجع ( وان ترك ) شخص ( ابنين وله على آخر مائة فأقر  
 أحدهما بقبض أبيه خمسين منها فلا شيء للمقر ) لان اقراره ينصرف الى  
 نصيبه ( وللاخر خمسون ) بعد حلفه انه لا يعلم أن أباه قبض شطر المائة  
 قاله الاكمل قلت وكذا الحكم لو أقر أن أباه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف  
 لحق الغريم زامى

### فصل في مسائل شتى

( أقرت الحرة المكلفة بدين ) لا آخر ( فكذبها زوجها صح ) اقرارها  
 ( في حقه أيضا ) عند أبي حنيفة ( فتحبس ) المقررة ( وتلازم ) وان تضرر  
 الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة  
 على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي أن يخرج أيضا من  
 كان في اجارة غيره فأقر لا آخر بدين فان له حبسه وان تضرر المستأجر  
 وهي واقعة الفتوى ولم نرها صريحة ( وعندهما لا ) تصدق في حق الزوج  
 فلا تحبس ولا تلازم درر قلت وينبغي أن يعول على قولها افتاء وقضاء لان  
 الغالب أن الاب يعلمها الاقرار له أو لبعض أقاربها ليتوصل بذلك الى منعها  
 بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه منار احين ابتليت بالقضاء كذا  
 ذكره المصنف ( مجهولة النسب أقرت بالرق لانسان ) وصدقها المقر له ( ولها  
 زوج وأولاد منه ) أى الزوج ( وكذبها ) زوجها ( صح في حقها خاصة )

فولده علق بعد الاقرار رقيق خلافاً لمحمد ( لا ) في ( حقه ) يرد عليه انتقاض  
 طلاقها كما حقه في الشر بنبلالية ( وحق الاولاد ) وفرع على حقه بقوله ( فلا  
 يبطل النكاح ) وعلى حق الاولاد بقوله ( واولاد حصلت قبل الاقرار وما  
 في بطنها وقته أحرار ) لحصولهم قبل اقرارها بالرق ( مجهول النسب حرر  
 عبده ثم أقر بالرق لانيسان وصدته ) المقر له ( صحيح ) اقراره ( في حقه ) فقط  
 ( دون ابطال المتق فان مات المتيق يرثه وارثه ان كان ) له وارث يستغرق  
 التركة ( والا فيرث ) الكل أو الباقي كافي وشر بنبلالية ( المقر له فان مات المقر  
 ثم المتيق فارثه لعصبة المقر ) ولو جنى هذا المتيق سعى في جنائته لانه لا عاقلة  
 له ولو جنى عليه يجب أرش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته بالظاهر  
 وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق ( قال ) رجل لا آخر ( لي عليك الف فقال )  
 في جوابه ( الصدق أو الحق أو اليقين أو نكر ) كقوله حقا ونحوه ( أو كرر  
 لفظ الحق أو الصدق ) كقوله الحق الحق أو حقا حقا ( ونحوه أو قرن  
 بها البر ) كقوله البر حق أو الحق بر الخ ( فان اقرار ولو قال الحق حتى أو  
 الصدق صدق أو اليقين يقين لا ) يكون اقراراً لأنه كلام تام بخلاف مناصر  
 لأنه لا يصلح للابتداء فجعل جواباً فكانه قال ادعيت الحق الخ ( قال ) لأنه لا أمتة  
 يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا آبهة أو قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد  
 بها واحد منها ) أي من هذه العيوب ( لا ترد به ) لانه نداء أو شتيمة لا اخبار  
 ( بخلاف هذه سارقة أو هذه آبهة أو هذه زانية أو هذه مجنونة ) حيث  
 ترد بأحد ما لأنه اخبار وهو لتحقيق الوصف ( وبخلاف يا طالق أو هذه

المطلقة فملت كذا) حيث تطلق امرأته لملكته من اثباته شرعاً فجعل إيجاباً ليكون صادقا بخلاف الاول درر ( اقرار السكران بطريق محظور) أى ممنوع محرم (صحیح) فى كل حق فلو أقر بقود أقيم عليه الحد فى سكره وفى السرقة يضمن المسروق كما بسطه سعدى أفندى فى باب حد الشرب (الافى) ما يقبل الرجوع كالردة و (حد الزنا وشرب الخمر وان) سكر (بطريق مباح) كشربه مكرها (لا) يعتبر بل هو كالأغواء الا فى سقوط القضاء وتاممه فى احكامات الاشياء (المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر أنه يرتد بالرد (الافى) ست على ما هنا تبعاً للاشياء (الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة والوقف) فى الاسعاف لو وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكما لا ترتد ويزاد الميراث بزانية والنكاح كما فى متفرقات قضاء البحر وتاممه ثمة واستثنى ثمة مستثنين من الإبراء وهما إبراء الكفيل لا يرتد وإبراء المديون بعد قوله أبرئنى فأبرأ لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفى وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس الإبراء خلاف والضابط أن ما فيه تملك مال من وجه يقبل الرد والا فلا كإبطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح أحد الورثة وأبرأه إبراء عاماً) أو قال لم يبق لى حق من تركه أبى عند الوصى أو قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر فى) يد وصيه من (التركة شئ لم يكن وقت الصلح) وتحققه (تسمع وعوى حصته منه على الأصح) صلح البرازية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لى حق أى مما قبضته على أن الإبراء عن الأعيان باطل وحينئذ فالوجه عدم صحة البراءة



كما فاده ابن الشحنة واعتمده الشر نبلاى وسنحققه فى الصلح (أقر) رجل (بمال فى  
صك وأشهد عليه) به (ثم ادعى ان بعض هذا المال) المقربه (فرض و بعضه ربا عليه  
فان أقام على ذلك بينة تقبل) وان كان متناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار  
شرح وهبانية قلت وحرر شارحها الشر نبلاى انه لا يفتى بهذا الفرع لانه لا عذر  
لمن أقر غايته أن يقال بانه يحلف المقر له على قول أبى يوسف المختار للفتوى  
فى هذه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف فيمن اقر فتدبر (أقر بعد الدخول)  
من هنا الى كتاب الصلح ثابت فى نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح ( انه  
طلقها قبل الدخول لزمه مهر ) بالدخول (وانصف) بالاقرار (أقر المشروط له  
الريع) أو بعضه (انه) أى ريع الوقف ( يستحقه فلان دونه صح ) وسقط  
حقه ولو كتاب الوقف بخلافه (ولو جمعه لغيره) أو أسقطه لا لأحد (لم يصح  
وكذا المشروط له النظر على هذا) كما مر فى الوقف وذكره فى الاشباه ثمة  
وهنا وفى الساقط لا يعود فراجع ( القصص المرفوعة الى القاضى لا يؤخذ  
رافعها بما كان فيها من اقرار وتناقض ) لما قدمنا فى القضاء انه لا يؤخذ بما  
فيها الا اذا أقر بلفظه صريحا ( قال له على الف فى علمى أو فيما أعلم أو  
أحسب أو أظن لاثى عليه ) خلافا لثانى فى الاول قلنا هى للشك عرفا  
نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا ( قال غصبنا الفا ) من فلان ( ثم قال كناعشرة  
أنفس ) مثلا ( وادعى الغاصب ) كذا فى نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك  
من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عبر به فى المجمع وقال شراحه أى  
المغضوب منه ( انه هو وحده ) غصبها ( لزمه الالف كلها ) وألزمه زفر بعشرها  
قلنا هذا الضمير يستعمل فى الواحد والظاهر انه يخبر بفعله دون غيره فيكون

قوله كنا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبناه كنا صحيح اتفاقا لأنه لا يستعمل في الواحد (قال) رجل (أوصى أبي ثلث ماله لزيد بل لعمر وبل لبكر فالثلث للاول وليس لغيره شيء) وقال زفر لكل ثلثه وليس للابن شيء قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد أقر به للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من المجمع

فروع (أقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا أقر بالطلاق بناء على إفتاء المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بمعنى ديانة قنية \* اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فافتى بعضهم بصحته ظهيرية \* الاقرار بشيء محال وبالدين بعد الإبراء منه باطل ولو بمر بعد هبتها له على الاشبه نعم لو ادعى ديننا بسبب حادث بعد الإبراء العام وأنه أقرب به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه

## كتاب الصلح

مناسبته أن انكار المقر سبب للخصومة المستدعية للصلح (هو) لغة اسم من المصالحة وشرعا (عقد يرفع النزاع) ويقطع الخصومة (وركنه الايجاب) مطلقا (والقبول) فيما يتعين أما فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قبول عناية وسيجيء (وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي مأذون ان عمرى) صلحه (عن ضرر بين و) صح (من عبد مأذون ومكاتب) لو فيه تقع (و) شرطه أيضا (كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه و) كونه (المصالح منه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو) كان (غير مال كالقصاص

والتعزير معلوما كان ( المصالح عنه ) ( أو مجهولا لا ) يصح ( لو ) المصالح عنه  
( مما لا يجوز الاعتياض عنه ) وبينه بقوله ( كحق شفعة وحده قذف وكفالة  
بنفس ) ويبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لاحد زنا  
وشرب مطلقا ( وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى  
به ممالا يتعين بالتعيين ) كالدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك لانه اسقاط  
للبيع وهو يتم بالمسقط ( وان كان مما يتعين ) بالتعيين ( فلا بد من قبول المدعى  
عليه ) لانه كالبيع بحر ( وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى ) ووقوع الملك في مصالح  
عليه وعنه لو مقرا ( وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فالاول ) حكمه  
( كبيع ان وقع عن مال بمال ) وحينئذ ( فتجرى فيه ) أحكام البيع ك ( الشفعة  
والرد بعيب وخيار رؤية وشرط ويفسده جهالة البذل ) المصالح عليه لاجهالة  
المصالح عنه لانه يسقط وتشرط القدرة على تسليم البذل ( وما استحق من  
المدعى ) أى المصالح عنه ( برد المدعى حصته من العوض ) أى البذل ان كلا فكل  
أو بعضا فبعضا ( وما استحق من البذل يرجع ) المدعى ( بحصته من المدعى )  
كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها ( و ) حكمه ( كاجارة ) ان وقع ( الصلح )  
عن مال ( بمنفعة ) كخدمة عبد وسكنى دار ( فشرط التوقيت فيه ) ان احتيج  
اليه والا لا كصبغ ثوب ( ويبطل بموت أحدهما وبهلاك المحل في المدة ) وكذا  
لو وقع عن منفعة بمال أو بمنفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة  
( والاخير ان ) أى الصلح بسكوت أو انكار ( معاوضة في حق المدعى وفداء  
يمين وقطع نزاع في حق الآخر ) وحينئذ ( فلا شفعة في صلح عن دار مع  
أحدهما ) أى مع سكوت أو انكار لكن للشفيع أن يقوم مقام المدعى فيدلى



بمحجته فان كان للمدعى بينة أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقامة  
 الحجة تبين أن الصالح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فخلف المدعى عليه  
 فنكل شربلاية (وتجب في صالح) وقع (عليها باحدهما) أو باقرار لان المدعى  
 يأخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته  
 من العوض ورجع بالخصومة فيه) فيخاصم المستحق لخلو العوض عن الغرض  
 (وما استحق من ائبدل رجع الى الدعوى في كله أو بعضه) هذا اذا لم يقع الصالح  
 بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايعه  
 اقرار بالملكه عيني وغيره (وهلاك البذل) كلا أو بعضا (قبل التسليم له) أي  
 المدعى (كاستحقاقه) كذلك (في الفصلين) أي مع اقرار أو سكوت  
 وانكار وهذا لو البذل مما يتعين والالم يبطل بل يرجع بمثله عيني  
 (صالح عن) كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على (بعض ما يدعيه) أي  
 عين يدعيها لجوازه في الدين كما سيجي فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت  
 معلوم منها فلو من غيرها صح قهستاني (لم يصح) لان ما قبضه من عين  
 حقه وإبراء عن الباقي والإبراء عن الاعيان باطل قهستاني وحيلة صحته ما  
 ذكره بقوله (الا بزيادة شيء) آخر كشوب ودرهم (في البذل) فيصير  
 ذلك عوضا عن حقه فيما بقي (أو) يلحق به (الإبراء عن دعوى الباقي)  
 لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا شربلاية ومشى عليه في الاختيار وعزاه  
 في العزمية للبرازية وفي الجلالية لشيخ الاسلام وجعل مافي المتن رواية ابن  
 سماعه وقولهم الإبراء عن الاعيان باطل معناه بطل الإبراء عن دعوى الاعيان  
 ولم يصبر ملكا للمدعى عليه ولذا لو خلف بملك الاعيان حصل له أخذها لكن

لا تسمع دعواه في الحكم وأما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن  
دعوى الباقي أي قضاء لا ديانة فلذا لو ظفر به أخذه فاستأنى وتماهى في  
أحكام الدين من الاشباه وقد حققته في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن  
دعوى المال مطلقا) ولو باقرار أو بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة  
عن جنس آخر (و) عن دعوى (الرق وكان عتقا على مال) ويثبت الولاء  
لو باقرار والا لا يبينه درر قلت ولا يعود بالبينه رقيقا وكذا في كل موضع  
أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه بأخذ البدل باختياره نزل بانما  
فليحفظ. (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير مزوجة (وكان خاما) ولا  
يطيب لو مبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعته المرأة فصالحها لم  
يصح وقاية وتقاية ودرر وملتقى وصححه في المجتبى والاختيار وصحح الصحة  
في درر البحار (وان قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه)  
لانه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبدل  
بعد عتقه (وان قتل عبد له) أي للمأذون (رجلا عمدا وصالحه) المأذون  
(عنه جاز) لانه من تجارته والمكاتب كالحر (والصلح عن المنصوب الهالك  
على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز) كصلحه بمرض (فلا تقبل  
بينه الغاصب بعده) أي الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح عليه) ولا رجوع  
للاصحب على المنصوب منه بشيء (لو تصادقا بعده أنها أقل) بحر (ولو أعتق  
موسر عبدا مشتركا فصالح) الموسر (الشريك على أكثر من نصف قيمته  
لا يجوز) لانه مقدّر شرعا فبطل الفضل اتفاقا (كالصلح في المسئلة الأولى)  
على أكثر من قيمة المنصوب (بعد القضاء بالقيمة) فانه لا يجوز لان تقدير

القاضي كالشارع ( وكذا لو صالح بعرض صحيح وان كانت القيمة أكثر من قيمة منصوص تلف ) لعدم الربا ( و ) صحيح ( في ) الجنابة ( العمد ) مطلقا ولو في نفس مع اقرار ( بأكثر من الدية والارش ) أو بأقل لعدم الربا وفي الخطأ كذلك لا تصح الزيادة لان الدية في الخطأ مقدرة حتى لو صالح بغير مقاديرها صحيح كيفما كان بشرط المجلس لئلا يكون ديننا بدين وتعيين القاضي أحدها يصير غيره كجنس آخر ولو صالح على خمر فسد فتلزم الدية في الخطأ ويستقط الفود لعدم ما يرجع اليه اختيار ( وكل ) زيد عمرا ( بالصلح عن دم عمد أو على بعض دين بدعيه ) على آخر من مكيل وموزون ( لزم بدله الموكل ) لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا ( الا أن يضمنه الوكيل ) فيؤخذ بضمانه ( كما لو وقع الصالح ) من الوكيل ( عن مال بمال عن اقرار ) فيلزم الوكيل لانه حينئذ كبيع ( اما اذا كان عن انكار لا ) يلزم الوكيل مطلقا بحرود رد ( صالح عنه ) فضولي ( بلا امر صحيح ان ضمن المال أو أضاف ) الصالح ( الى ماله أو قال على ) هذا أو ( كذا وسلم ) المال صحيح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامر عزمي زاده ( والا ) يسلم في الصورة الرابعة ( فهو موقوف فان اجازه المدعى عليه جاز ولزمه ) البذل ( والابطال والخلع في جميع ما ذكرناه من الاحكام ) الخمسة ( كالصالح ادعى وقفية دار ولا بينة له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له ) البذل ( لو صادقا في دعواه وقيل ) قائله صاحب الاجناس ( لا ) يطيب لانه بيع بمعنى بيع الوقف لا يصح ( كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا ) النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة و ( الصالح بعد الشراء ) والاصل أن كل عقد أعيد فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في بيوع الاشياء الكفالة



والشراء والأجارة فلترجع ( أقام ) المدعى عليه ( بينة بعد الصلح عن انكار  
ان المدعى قال قبله ) قبل الصلح ( ليس لى قبل فلان حق فالصلح ماض ) على  
الصحة ( ولو قال ) المدعى ( بعده ما كان لى قبله ) قبل المدعى عليه ( حق بطل )  
الصلح بحر قال المصنف وهو مقيد لا طلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية  
أنه لو ادعى الملك بجهة أخرى لم يبطل فيحرر ( والصلح عن الدعوى الفاسدة  
يصح وعن الباطلة لا ) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بحر وحرر فى الاشباه أن  
الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا فى دعوى بمجهول فجائز  
فليحفظ ( وقيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا ) فيصح  
الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمده صدر الشريعة آخر الباب وأقره ابن  
الكمال وغيره فى باب الاستحقاق كما مر فراجع ( وصح الصلح عن دعوى  
حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الأصح ) الاصل أنه متى  
توجهت اليمين نحو الشخص فى أى حق كان فاقتدى اليمين بدراهم جاز  
حتى فى دعوى التعزير مجتبى بخلاف دعوى حد ونسب درر ( الصلح ان كان  
بمعنى المعاوضة ) بان كان دينا بعين ( يتقضى بنقضهما ) أى بفسخ المتصالحين  
( وان كان لا بمعناها ) أى المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض  
( فلا ) تصح اقالته ولا تقضه لأن السافط لا يعود قنية وصيرفية فليحفظ  
( ولو صالح عن دعوى دار على سكنى بيت منها أبداً أو صالح على دراهم الى  
الحصاد أو صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح ) فى الصور  
الثلاث سراجية فيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليمين

صح به يفتى خانية (ويصح) الصلح (بعد حلف المدعى عليه دفعا للثزاع) باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل الا في الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جزم بالاول في الاشباه وبالثاني في السراجية وحكماهما في القنية مقدما للاول (طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً) بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول أصبح بزازية (بمخلاف طلب الصلح) عن المال (والابراء عن المال) فانه اقرار أشباه (صالح عن عيب) أو دين (وظهر عدمه أو زال) العيب (بطل الصلح) ويرد مأخذه أشباه ودرر

### ❦ فصل في دعوى الدين ❦

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ لبعض حقه وخط لباقيه لا معاوضة) للربا وحينئذ (فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال على مائة حالة أو على الف مؤجل وعن الف جياذ على مائة زبوف ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة) لعدم الجنس فكان صرفاً فلم يجز نسيئة (أو عن الف مؤجل على نصفه حالا) الا في صلح المولى مكاتبه فيجوز زيامي (أو عن الف سود على نصفه بيضا) والاصل أن الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منهما فمعاوضة (قال) لغريمه (أد إلى خمسمائة غداً من الف لي عليك على انك برىء من) النصف (الباقى فقبل) وأدى فيه (برىء وان لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه) كما كان لغوات

التقييد بالشرط ووجوهها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يؤقت) بالغد  
(ام يعد) لأنه ابراء مطلق والثالث (وكذا لو صالحه من دينه على نصفه  
يدفعه اليه غدا وهو برىء مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان  
الأمر) كالوجه الاول (كما قال) لأنه صرح بالتقييد والرابع (فإن أبرأه عن  
نصفه على أن يعطيه ما بقي غدا فهو برىء أدى الباقى) فى الغد (اولا) لبداءته  
بالإبراء لا بالاداء (و) الخامس (لو علق بصريح الشرط كان اديت الى) كذا  
(أو اذا أومتى) يصح الإبراء لما تقرران تمليقه بالشرط صريحاً باطل لأنه تملك من  
وجه (وان قال) المديون (لا آخراً سرّاً لا أفرك بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط) عنى  
(ففعل) الدائن التأخير أو الحط (صح) لأنه ليس بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله سرّاً  
أخذ منه الكل للحال) ولو ادعى الفاعل وجحد فقال أقدر لى بها على أن أحط  
منها مائة جاز بخلاف على أن أعطيك مائة لأنها رشوة ولو قال ان اقررت  
لى حطت لك منها مائة فاقرب صح الاقرار لا الحط مجتبى (الدين المشترك)  
بسبب متحد كثمان مبيع بيع صفقة واحدة أو دين موروث أو قيمة مستهلك  
مشترك (اذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه) ان شاء أو اتبع الغريم  
كما يأتى وحينئذ (فلو صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب) أى خلاف جنس  
الدين (أخذ الشريك الآخر نصفه الا أن يضمن) له (ربع) أصل (الدين)  
فلا حق له فى الثوب (ولو لم ي صالح بل اشترى بنصفه شيئاً ضمنه) شريكه  
(الربع) لقبضه النصف بالمقاصة (أو اتبع غريمه) فى جميع ما صر لبقاء حقه  
فى ذمته (واذا أبرأ أحد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع) لأنه اتلاف  
لا قبض (وكذا) الحكم (ان) كان للمديون على أحدهما دين قبل وجوب



دينهما عليه حتى ( وقعت المقاصة بدينه السابق ) لانه قاض لا قابض ( ولو أبرأ ) الشريك المديون ( عن البعض قسم الباقي على سهامه ) ومثله المقاصة ولو أجل نصيبه صح عند الثاني والغصب والاستجار بنصيبه قبض لا الزوج والصلح عن جناية عمد وحيلة اختصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرئه أو يبيعه به كفا من ثمر مثلا ثم يبرئه ملتقط وغيره وصرت في الشركة ( صالح احد ربي السلم عن نصيبه على مادفع من رأس المال فان اجازه الشريك ) الآخر ( نفذ عليهما وان رده رد ) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكي مفاوضة جاز مطلقا بجر

### فصل في التخرج

( اخرجت الورثة أحدهم عن ) التركة وهي ( عرض أو ) هي ( عقار بمال ) اعطوه له ( أو ) أخرجوه ( عن ) تركته هي ( ذهب بفضة ) دفعوه له ( أو ) على ( العكس ) أو عن تقدين بهما ( صح ) في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه ( قل ) ما أعطوه أو ( كثر ) لكن بشرط التقابض فيما هو صرف ( وفي ) اخراجه عن ( تقدين وغيرهما بأحد التقدين لا ) يصح ( الا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس ) تحرزا عن الربا ولا بد من حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرئلا لية وجلالية ولو بمرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو أنكر وارثه لانه حينئذ ليس ببطل بل لقطع المنازعة ( وبطل الصلح ان اخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن تكون الديون لبقيتهم ) لان تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم

ذكر لصحته حيلة فقال ( وضح لو شرطوا ابراء الغرماء منه ) أى من حصته  
لأنه تملك الدين ممن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء ( او قضوا نصيب  
المصالح منه ) أى الدين ( تبرعا ) منهم ( واحالهم بحصته او اقرضوه قدر  
حصته منه وصالحوه عن غيره ) بما يصلح بدلا ( واحالهم بالقرض على الغرماء )  
وقبلوا الحوالة وهذه احسن الحيل ابن كمال والاوجه أن يبيعوه كفا من تمر  
أو نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك ( وفي صحة صلح عن تركه  
مجهولة ) اعيانها ولا دين فيها ( على مكيل او موزون ) متعلق بصلح ( اختلاف )  
والصحيح الصحة زيلعى لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة  
جنس بدل الصلح لم يجز والا جاز وان لم يدر فعلى الاختلاف ( ولو ) التركة  
( مجهولة ) وهى غير مكيل أو موزون فى يد البقية ( من الورثة ) ( صح  
فى الاصح ) لأنها لا تقضى الى المنازعة لقيامها فى يدهم حتى لو كانت فى  
يد المصالح أو بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما فى يده للحاجة الى التسليم ابن  
ملك ( وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة ) الا أن يضمن  
الوارث الدين بلا رجوع أو يضمن أجنبى بشرط براءة الميت أو يوفى من  
مال آخر ( ولا ) ينبغى أن ( يصلح ) ولا يقسم ( قبل القضاء ) بالدين ( فى  
غير دين محيط ولو فعل ) الصلح والقسمة ( صح ) لان التركة لا تخلو عن قليل  
دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا وقاية لئلا  
يحتاجوا الى تقضى القسمة بحر ( ولو أخرجوا واحدا ) من الورثة ( لخصته  
تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وان كان )  
المعطى ( مما ورثوه فلى قدر ميراثهم ) يقسم بينهم وقبده الخصاص بكونه عن

انكار فلو عن اقرار فعلى السواء واصلح أحدهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التخرج أن في التركة ديناً أم لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكره في الفتوى فيفتى بالصحة ويحمل على وجود شرائطها مجمع الفتاوى ( والموصى له ) بمبلغ من التركة ( كوارث فيما قدمناه ) من مسئلة التخرج ( صالحوا ) أى الورثة ( أحدهم ) وخرج من بينهم ( ثم ظهر للميت دين أو عين لم يعلموها هل يكون ذلك داخلاً في الصلح ) المذكور ( قولان أشهرهما لا ) بل بين الكل والقولان حكاهما في الخانية مقدماً له عدم الدخول وقد ذكر في أول فتاواه أنه يقدم ما هو الأشهر فكان هو المعتمد كذا في البحر فقلت وفي البرازية أنه الأصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية

وفي مال طفل بالشهود فلم يحز وما يدعى خصم ولا يتنور  
وصح على الأبراء من كل غائب ولو زال عيب عنه صالح بهدر  
ومن قال ان تخلف فتبرأ فلم يحز ولو مدع كالأجنبي يصور

## كتاب المضاربة

( هى ) لغة مفاعلة من الضرب فى الأرض وهو السير فيها وشرعاً ( عقد شركة فى الربح بمال من جانب ) رب المال ( وعمل من جانب ) المضارب ( وركنهما الإيجاب والقبول وحكهما ) أنواع لانها ( ابداع ابتداء ) ومن حيل الضمان أن يقرضه المال إلا درهما ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه على أن يعملما والربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه ( وتوكيل مع العمل ) لتصرفه بامرء ( وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان



أجاز) رب المال ( بعده ) لصيرورته غاصبا بالمخالفة ( واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح ) للمضارب ( حينئذ بل له أجر ) مثل ( عمله مطلقا ) ربح أولا ( بلا زيادة على الشروط ) خلافا لمحمد والثلاثة ( الا في وصي أخذ مال يتيم مضاربة فاسدة ) كشرطه لنفسه عشرة دراهم ( فلا شيء له ) في مال اليتيم ( اذا عمل ) أشباه فهو استثناء من أجر عمله ( و ) الفاسدة ( لا ضمان فيها ) أيضا ( كصححة ) لانه أمين ( و دفع المال الى آخر مع شرط الربح ) كله ( للمالك بضاعة ) فيكون وكلا متبرعا ( ومع شرطه للعامل قرض ) لقلة ضرره ( و شرطها ) أمور سبعة ( كون رأس المال من الائتمان ) كإمساك في الشركة ( وهو مع - ارم ) للعائدين ( وكفت فيه الإشارة ) والقول في قدره وصفته للمضارب يمينه والبينة للمالك وأما المضاربة بدين فان على المضارب لم يجوز ان على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبدا نسيئة ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله لغاصب أو مستودع أو مستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي ( وكون رأس المال عينا لادينا ) كما بسطه في الدور ( وكونه مسلما الى المضارب ) لم يمكنه التصرف ( بخلاف الشركة ) لان العمل فيها من الجانبين ( وكون الربح بينهما شائعا ) فلو عين ندرا فسدت ( وكون نصيب كل منهما معلوما ) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال أومنة ومن الربح فسدت وفي الجلاية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها والا بطل الشرط. وصح العقد اعتبارا بالوكالة ( ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبمكسه فلامضارب ) الاصل ان القول لمدعى الصحة في العقود الا اذا

قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الأعشرة وقال المضارب الثلث فالتقول  
 لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب خانية وما في الاشياء  
 فيه اشتباه فافهم ( ويملك المضارب في المطلقة ) التي لم تقيد بمكان أو زمان  
 أو نوع ( البيع ) ولو فاسداً ( بنقد ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما  
 والسفر براً وبحراً ) ولو دفع له المال في بلد على الظاهر ( والابضاع ) أى  
 دفع المال بضاعة ( ولو لرب المال ولا تفسد به ) المضاربة كما يجي ( و ) يملك  
 ( الايداع والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار ) فلو استأجر أرضاً  
 يبيضاء يزرعها أو يغرسها جاز ظهيرية ( والاحتيايل ) أى قبول الحوالة ( بالثمن  
 مطلقاً ) على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار ( لا ) يملك  
 ( المضاربة ) والشركة والخلط بمال نفسه ( الا باذن أو اعمل برأيك ) اذا  
 الشئ لا يتضمن مثله ( و ) لا ( الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك ) أى  
 اعمل برأيك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم ( ما لم ينص )  
 المالك ( عليهما ) فيملكهما وان استدان كانت شركة وجوه وحينئذ ( فلو  
 اشترى بمال المضاربة ثوباً وقصر بالماء أو حمل ) متاع المضاربة ( بماله و ) قد  
 ( قيل له ذلك فهو متطوع ) لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال  
 بالماء لانه لو قصر بالنشا فحكمه كصبغ ( وان صبغه أحمر فشريك بما زاد )  
 الصبغ ودخل في اعمل برأيك كالخلط ( و ) كان ( له حصة ) قيمة ( صبغه ان  
 بيع وحصة الثوب ) أبيض ( في مالها ) ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا  
 بل غاصباً وانما قال أحمر لما مر أن السواد تقص عنه الامام فلا يدخل في  
 اعمل برأيك بحر ( ولا ) يملك أيضاً ( تجاوز بلد أو سلعة أو وقت أو شخص

عنه المالك ) لأن المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضا لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي، قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن بيع الحال وأما المفيد في الجملة كسوق من مصر فان صرح بالنهي صح والا لا (فان فعل ضمن ) بالمخالفة (وكان ذلك الشراء له) ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوافق عادت المضاربة وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل (ولا) يملك (تزيج فن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بقرابة أو يمين بخلاف الوكيل بالشراء) فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة) المفيدة للوكالة كاشترى عبدا أبيعته أو استخدمه أو جارية أطوها (ولا من يعتق عليه) أي المضارب (ان كان في المال ربح) هو هنا أن تكون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان فعل) شراء من يعتق على واحد منهما (وقع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح كما ذكرنا (صح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك) بعثقه لا يصنعه (وسمى) العبد (المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد) اذ لا نظر فيه للصغير (والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا لا) خلافا لهما زيلاعي ( مضارب معه الف بالنصف اشترى به أمة فولدت) ولدا (مساويا له) أي للالف (فادعاه موسرا فصارت قيمته) أي الولد وحده كما ذكرنا ( ألفا ونصفه ) أي خمسمائة نفذت



دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق (سعى لرب المال في الألف ربحه) ان شاء المالك (أو أعتقه) ان شاء (ولرب المال بعد قبضه الفه) من الولد (تضمن المدعى) ولو معسرا لانه ضمان تملك (نصف قيمتها) أى الأمانة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل على أنه تزويجها ثم اشتراها. حبل منه ولو صارت قيمتها الفل ونصفه صارت أم ولد وضمن للمالك الفل وربيحه لو موسرا فلو معسرا فلا سعاية عليها لأن أم الولد لا تسمى وتمايمه في البحر والله أعلم

### باب المضارب يضارب

لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا اذن) للمالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني ربح (الثاني (أولا) على الظاهر لان الدفع ابداع وهو يملكه فاذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن إلا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الاول والاوّل الربح المشروط (فان ضاع) المال (من يده) أى يد الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على أحد (وكذا) لا ضمان (لو غصب المال من الثاني و) انما (الضمان على الناصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل) حتى ضمنه (خير رب المال ان شاء ضمن) المضارب (الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحر (فان أذن) المالك (بالدفع ودفع بالثالث وقد قيل) للاول (ما رزق الله فينا نصفان فللمالك النصف) عملا بشرطه (والاول

السدس الباقي والثاني الثالث (المشروط (ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب)  
 والمسئلة بمجالها (فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب  
 فيكون لكل ثلث (ومثله ما ربحت من شيء أو ما كان لك فيه من ربح)  
 ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني أكثر من الثلث أو أقل فالباقي بين المالك  
 والاول (ولو قال له ما ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف  
 واستويا فيما بقي) لأنه لم يربح سواء (ولو قيل ما رزقني الله فلي ثلثته أو ما  
 كان من فضل الله فيتنا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك  
 ولا شيء للاول) لجمعه ماله للثاني (ولو شرط) الاول (للثاني ثلثه) والمسئلة  
 بمجالها (ضمن الاول للثاني سدسًا) بالتسمية لأنه التزم سلامة الثمين (وان  
 شرط) المضارب (للمالك ثلثه) شرط (لعبد المالك ثلثه) وقوله (على أن  
 يعمل معه) عادي وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه صبح) وصار كأنه اشترط  
 للمولى ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلطه  
 فاجتنبه (ولو عقدها المأذون مع أجنبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح  
 أن لم يكن) المأذون (عليه دين) لأنه كاشتراط العمل على المالك (والاصح)  
 لأنه حينئذ لا يملك كسبه (واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد)  
 للعقد لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة (وكذا اشتراط عمل المضارب مع  
 مضاربه أو عمل رب المال مع) المضارب (الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل  
 مولاه كما لو مضارب مولاه (ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للحيج أو  
 في الرقاب) أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد و (لم يصح) الشرط  
 (ويكون) المشروط (لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فإن

شاء لنفسه أو لرب المال صبح) الشرط (والا ) بان شاءه لاجنبى (لا) يصح  
 ومتى شرط البعض لاجنبى ان شرط عليه عمله صبح والا لا قلت لكن فى  
 القهستانى أنه يصح مطلقا والمشرط للاجنبى ان شرط عمله والا فللمالك أيضا  
 وعزاه الذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين  
 المضارب أو دين المالك جاز ويكون للمشرط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه  
 لغرمائه بحر (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا بقتله  
 وحجر يطرأ على أحدهما وبمجنون أحدهما مطبقا قهستانى وفى البرازية مات  
 المضارب والمال عروض باعها وصيه ولو مات رب المال والمال نقد تبطل فى  
 حق التصرف ولو عرضا تبطل فى حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض  
 وتقد (و) بالحكم (بلحق المالك مرتدا فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة  
 على حالها) حكم بلحاقه أم لا عناية (بمخلاف الوكيل) لانه لاحق له بمخلاف  
 المضارب (ولو ارتد المضارب فى على حالها فان مات أو قتل أو لحق بدار  
 الحرب وحكم بلحاقه بطلت) وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام  
 بحر (ولو ارتد المالك فقط) أى ولم يلحق (فتصرفه) أى المضارب (موقوف)  
 وردة المرأة غير مؤثرة (وينزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بخبر رجلين  
 مطلقا أو فضولى عدل أو رسول مميز (والا) يعلم (لا) ينزل (فان علم) بالعزل  
 ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف  
 جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسيئة وان  
 نهاه عنها (ثم لا يتصرف فى ثمنها) ولا فى تقدم من جنس رأس ماله ويبدل  
 خلافه به استحسانا لو جوب رد جنسه وليظهر الربح (ولا يملك المالك فسخها



في هذه الحالة ) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية ( بخلاف  
 أحد الشريكين اذا فسخ الشركة وما لها أمتعة ) صبح ( اقترقا في المال ديون  
 وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون ) اذ حينئذ يعمل بالاجرة ( والا ) ربح  
 ( لا ) جبر لانه حينئذ متبرع ( و ) يؤمر بأن ( يوكل المالك عليه ) لانه غير  
 العاقد ( و ) حينئذ ( الوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب ) يؤمر ان بالتوكيل  
 ( والسمسار يجبر على التقاضي ) وكذا الدلال لانهما يعملان بالاجرة  
 ﴿ فرع ﴾ استؤجر على أن يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه  
 والحيلة أن يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع زبلي  
 ( وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح ) لانه تبع ( فان زاد  
 الهالك على الربح لم يضمن ) ولو فاسدة من عمله لانه أمين ( وان قسم الربح  
 وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه تراد الربح ليأخذ المالك رأس المال وما  
 فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن ) لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت  
 المضاربة فقال ( وان قسم الربح وفسخت المضاربة ) والمال في يد المضارب ( ثم  
 عقداها فملك المال لم يتراد وبقيت المضاربة ) لانه عقد جديد وهي الحيلة  
 النافعة للمضارب

### ﴿ فصل في المتفرقات ﴾

( المضاربة لا تفسد بدفع كل المال أو بعضه ) تقييد الهداية بالبيع اتفاق  
 عناية ( الى المالك بضاعة لا مضاربة ) لما مر ( وان أخذه ) أى المالك المال ( بغير  
 أمر المضارب وبيع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقداً ) لانه عامل لنفسه

( وأن صار عرضاً لا ) لأن النقد الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى بحماية  
ثم إن باع بعرض بقيت وإن بنقد بطلت لما مر ( وإذا سافر ) ولو يوماً ( فطعامه  
وشرابه وكسوته وركوبه ) بفتح الراء ما يركب ولو بكراء ( وكل ما يحتاجه عادة )  
أى فى عادة التجار بالمعروف ( فى مالها ) لو صحيحة لا فاسدة لأنه أجبر فلا  
تفقه له كاستبضع ووكيل وشريك كافى وفى الأخير خلاف ( وإن عمل فى  
المصر ) سواء ولد فيه أو اتخذ داراً ( فتفقه فى ماله ) كدوائه على الظاهر أما  
إذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة ابن مالك مالم يأخذ مالا لأنه  
لم يحتبس بمالها ولو سافر بماله ومالها أو خلط بأذن أو بمالين لرجلين اتفق بالحصصة  
وإذا قدم رد ما بقى مجتمعا ويضمن الزائد على المعروف ولو اتفق من ماله ليرجع  
فى مالها له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك ( ويأخذ المالك قدر ما اتفق  
المضارب من رأس المال أن كان ثمة ربح فإن استوفاه أو فضل شئ ) من الربح  
( اقتسامه ) على الشرط لأن ما اتفق به يجعل كالمالك والمالك يصرف الى الربح  
كما مر ( وإن لم يظهر ربح فلا شئ عليه ) أى المضارب ( وإن باع المتاع  
مرا بحة حسب ما اتفق على المتاع من الحملان وأجرة السمسار والقصار والصباغ  
ونحوه ) مما اعتيد منه ( ويقول ) البائع ( قام على بكذا وكذا يضم الى رأس  
المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكماً أو اعتاده التجار ) كأجرة السمسار  
هذا هو الأصل نهاية ( لا ) يضم ما اتفق ( على نفسه ) لعدم الزيادة والعادة  
( مضارب بالنصف شري بألفها بزا ) أى ثياباً ( وباعه بألفين وشري بهما  
عبدان فضاء فى يده ) قبل تقدهما لبائع العبد ( غرم المضارب ) نصف الربح  
( وبهما و ) غرم ( المالك الباقي و ) بصير ( ربع العبد ) ملكاً ( للمضارب )

خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف  
( وباقيه لها ورأس المال ) جميع ما دفع المالك وهو ( الفان وخمسمائة و )  
لكن ( رابح ) المضارب في بيع العبد ( على الفين ) فقط لانه شراء بهما  
( ولو بيع ) العبد ( بضعفهما ) بأربعة آلاف ( فخصتها ثلاثة آلاف ) لان ربحه  
للمضارب ( والربح منها نصف الالف بينهما ) لان رأس المال الفان وخمسمائة  
( ولو شري من رب المال بالف عبدا شراء ) رب المال ( بنصفه رابح بنصفه )  
وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه  
( ولو شري بالفها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة أرباع الفداء  
على المالك وربعة على المضارب ) على قدر ملكها ( والعبد يخدم المالك ثلاثة  
أيام والمضارب يوما ) لخروجه عن المضاربة بالفداء للتنافى كما مر ولو اختار  
المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الربح حينئذ ( اشترى بالفها  
عبدا وهلك الثمن قبل النقد ) للبائع لم يضمن لانه أمين بل ( دفع المالك )  
للمضارب ( الفأ أخرى ثم وثم ) أى كلما هلك دفع أخرى الى غير نهاية  
( ورأس المال جميع ما دفع ) بخلاف الوكيل لان يده ثانيا يد استيفاء لأمانة  
( معه الفان فقال ) للمالك ( دفعت الى الفأ وربحت الفأ وقال المالك دفعت  
الفين فالتقول للمضارب ) لان القول فى مقدار المقبوض للقابض أمينا كان أو  
ضمينا كما لو أنكره أصلا ( ولو كان الاختلاف ) مع ذلك ( فى مقدار الربح  
فالتقول لرب المال فى مقدار الربح فقط ) لانه يستفاد من جهته ( وأيهما أقام  
بينه تقبل وان أقامها فالبينة بينة رب المال فى دعواه الزيادة فى رأس المال  
و ) يدة ( للمضارب فى دعواه الزيادة فى الربح ) فيد الاختلاف بكونه فى



المقدار لانه لو كان في النصفة فالقول لرب المال فلذا قال ( معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح الف وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك ) لانه منكر ( وكذا لو قال ) المضارب ( هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودیعة أو مضاربة فالقول لرب المال والبینة بینة المضارب ) لانه يدعی علیه التملیک والمالک ینکر ( و ) أما ( لو ادعی المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب ) لانه ینکر الضمان وأیها أقام البینة قبلت ( وان أقاما بینة فبینة رب المال أولى ) لانها أكثر اثباتا وأما الاختلاف فی النوع فان ادعی المضارب العموم أو الاطلاق وادعی للمالك الخصوص فالقول للمضارب لئیسکه بالأصل ولو ادعی کل نوعا فالقول للمالك والبینة للمضارب فقیعها علی صحته تصرفه ویلزمها نفي الضمان ولو وقت البیتان قضی بالتأخرة والا فبینة المالك

﴿ فروع ﴾ دفع الوصی مال الصغیر الی نفسه مضاربة جاز وفیده الطرسوسی بان لا یجعل الوصی لنفسه من الربح أكثر مما یجعل لأمثاله وتماه فی شرح الوهبانية وفيها مات المضارب ولم یوجد مال المضاربة فیما خلف عاد دینا فی ترکته وفي الاختیار دفع المضارب شیئا للعاشر لیکن عذبه ضمن لانه لیس من أمور التجارة لکن صرح فی مجمع الفتاوی بعدم الضمان فی زماننا قال وكذا الوصی لانها یقصدان الاصلاح وسیجی آخر الودیعة وفيه لو شری بملها متاعا فقال أنا أمسکه حتی أجد ربها كثيرا وأراد المالك بیعه فان فی المال ربح أجبر علی بیعه لعله بأجر كما مر الا أن یقول للمالك أعطیک رأس المال وحصتك من الربح فیجبر المالك علی قبول ذلك وفي البزازیة

دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصّة الهبة اه قلت  
والمفتى به أنه لا ضمان مطلقا لا في المضاربة لانها أمانة ولا في الهبة لانها  
فاسدة وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتى به كما سيجيء فلا ضمان فيها وبه  
يضعف قول الوهبانية

وأودعه عشرة على أن خمسة له هبة فاستهلك الخمس يخسر

### كتاب الايداع

لاخفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة ( هو ) لغة من  
الودع أي الترك وشرعا ( تسليط الغير على حفظ ماله صريحا أو دلالة )  
كأن انفق زق رجل فأخذه رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا  
الاخذ التزم حفظه دلالة بحر ( والوديعة ما ترك عند الأمين )  
وهي أخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره ( وركنها الايجاب  
صريحا ) كأودعتك ( أو كناية ) كقوله لرجل أعطني ألف درهم أو  
أعطني هذا الثوب مثلا فقال أعطيتك كان وديعة بحر لان الاعطاء يحتمل  
الهبة لكن الوديعة أدنى وهو متيقن فصار كناية ( أو فعلا ) كما لو وضع  
ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع ( والقبول من المودع صريحا )  
كقبالت ( أو دلالة ) كما لو سكت عند وضعه فانه قبول دلالة كوضع ثيابه في  
حمام بمراى من الثيابي وكقوله لرب الخان أين أربطها فقال هناك كان ايداعا  
خانية وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة فتم بالايجاب وحده

حتى لو قال للغاصب أودعتك الموصوب برئ عن الضمان وإن لم يقبل الخيار  
(وشرطها كون المال قابلاً لإثبات اليد عليه) فلو أودع الآبق أو الطير في  
الهواء لم يضمن (وكون المودع مكلفاً شرط لوجوب الحفظ. عليه) فلو أودع  
صبياً فاستهلكها لم يضمن ولو عبداً محجوراً ضمن بعد عتقه (وهي أمانة) هذا  
هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب قبولها (فلا  
تضمن بالهلاك) إلا إذا كانت الوديعة بأجر أشباه معزياً للزيلعي (مطلقاً)  
سواء أمكن التحرز أم لا هلك معها شيء أم لا لحديث الدار فطنى ليس على  
المستودع غير المغل ضمان (واشترط الضمان على الأمين) كالحمى والخانى  
(باطل به يفتى) خلاصة وصدر الشريعة (والمودع حفظها بنفسه وعياله)  
كأله (وهم من يسكن معه حقيقة أو حكماً لا من يمونه) فلو دفعها لولده  
المميز أو زوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن خلاصة وكذا  
لو دفعها لزوجها لأن العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معاً عني  
(وشرط كونه) أى من فى عياله (أميناً) فلو علم خيائته ضمن خلاصة (و)  
جاز (لمن فى عياله الدفع لمن فى عياله ولو نهى عن الدفع الى بعض من فى  
عياله فدفع ان وجد بدا منه) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا لا  
وان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وماذونه  
وشريكه مفوضة وعنانا جاز وعليه الفتوى ابن ملك راعته ابن الكمال وغيره  
وأقره المصنف (الا اذا خاف الحرق أو الفرق وكان غالباً محيطاً) فلو غير محيط  
ضمن (فيلجأ الى جاره أو) الى (فلك آخر) الا اذا أمكنه دفعها لمن فى عياله  
أو ألقاها فوفقت فى البحر ابتداء أو بالتدريج ضمن زيلعي (فان ادعاه) أى الدفع



لجأه أو فلك آخر (صدق ان علم وقوعه) أى الحرق (بيئته) أى بدار المودع  
(والا) يعلم وقوع الحرق فى داره (لا) يصدق (الا بينة) فحصل بين كلامى  
الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق (ولو منعه الوديعه ظلما بعد طلبه) ردة  
وديعته فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك (بنفسه) ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله  
ولو بعلامة منه على الظاهر (قادراً على تسليمها ضمن والا) بأن كان عاجزاً  
أو خاف على نفسه أو ماله بأن كان مدفوناً معها ابن ملك (لا) يضمن كطلب  
الظالم (فلو كانت ائوديعه سيفاً أراد صاحبه أن يأخذه ليضرب به رجلاً فله  
المنع من الدفع) الى أن يعلم انه ترك الرأى الأول وانه ينتفع به على وجه  
مباح جواهر (كما لو ادعت) امرأة (كتاباً فيه اقرار منها للزوج بمال أو  
بقبض مهرها منه) فله منعه منها لثلاث يذهب حق الزوج خانية (ومنه) أى  
من المنع ظلماً (موته) أى موت المودع (مجهلاً فانه يضمن) فتصير دينافى  
تركته الا اذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر  
الطالب ان فسرهما وقال هى كذا وأنا علمتها وهلكت صدق هذا وما لو  
كانت عنده سواء الا فى مسئلة وهى أن الوارث اذا دل السارق على الوديعه  
لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ  
(كما فى سائر الامانات) فانها تنقلب مضونة بالموت عن تجهيل كشرىك ومفاوض  
(الا فى) عشر على ما فى الاشباه منها (ناظر أودع غلات الوقف ثم مات  
مجهلاً) فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر لو مات مجهلاً لمال البدل ضمنه أشباه  
أى لثمن الارض المستبدلة قلت فلمين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على  
القول بجوازه قتله المصنف وأقره ابنه فى الزواهر وقيد موته بحثاً بالفجأة فلو

بمرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعاً لها ظالماً فيضمن ورد ما يحثه  
 في أنفع الوسائل فتنبه (و) منها (قاض مات مجهلاً لاموال اليتامى) زاد في  
 الاشباه عند من أودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلاً ضمن  
 لانه مودع بخلاف مالو اودع غيره لان للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على  
 المعتمد كما في تشوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض الغنيمة  
 عند غاف ثم مات مجهلاً) وليس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعتمد لما  
 ثقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية أن الصواب أنه يضمن نصيب  
 شريكه بموته مجهلاً وخلافه غلط قلت وافرده محشوها فبقى المستثنى تسعة  
 فليحفظ. وزاد الشرنبلالي في شرحه للوهبانية على القشرة تسعة الجدد ووصيه  
 ووصى القاضي وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق  
 وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعتوه كسبي وان بلغ ثم مات لا يضمن  
 الا أن يشهدوا أنها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان  
 الصبي والمعتوه مأذونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقة ضمنا كذا في شرح  
 الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي  
 وكل أمين مات والعين يحصر وما وجدت عينا فديننا تصير  
 سوى متولى الوقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو المؤمر  
 وصاحب دار ألت الریح مثل ما لو ألقاه ملاك بها ليس يشعر  
 كذا والد جد وقاض وصيهم جميعا ومحجور فوارث يسطر  
 (وكذا لو خاطها المودع) بجنسها أو بغيره (بماله) أو مال آخر ابن كمال  
 (بغير اذن) المالك (بحيث لا تتميز) إلا بكلفة كحنطة بشعر ودرهم جيام

بزئوف مجتبي (ضمنها) لاستهلاكه بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل أداء  
 الضمان وصح الإبراء ولو خلطه بردىء ضمنه لأنه عيبه وبعبارة شريك  
 لعدمه مجتبي (وان باذنه اشتركا) شركة أملاك (كألو اختلطت بغير صنعه) كان  
 انشق الكيس لعدم التعدي ولو خلطها غير المودع ضمن الخلط ولو صغيرا  
 ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقي) خلطالا  
 يتميز معه (ضمن) الكل خلط ماله بها فلو تأنى التميز أو أنفق ولم يرد أو أودع  
 وديعتين فأنفق أحدهما ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا إذا لم يضره التبعض  
 (وإذا تعدى عليها) فلبس ثوبها أو ركب دابتها أو أخذ بعضها (ثم) رد عينه  
 إلى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدي إلى (الضمان) إذا لم يكن من نيته  
 المودع إليه أشباه من شروط النية (بخلاف المستعير والمستأجر) فلو أزاله لم  
 يبرأ لعملها لأنفسهما بخلاف مودع ووكيل يبيع أو حفظ أو اجارة أو  
 استئجار ومضارب ومستبضع وشريك عنان أو مفاوضة ومستعير لرهن  
 أشباه والحاصل أن الأمين إذا تعدى ثم أزاله لا يزول الضمان إلا في هذه  
 العشرة لأن يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع  
 عمادية (و) بخلاف (أقراره بعد جحوده) أي جحود الأيداع حتى لو ادعى  
 هبة أو يباع لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب) ربه (ردها) فلو سأله  
 عن حالها فجحدتها فهلك لم يضمن بحر وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت  
 الإنكار) أي حال جحوده لأنه لو لم ينقلها وقته فهلك لم يضمن خلاصة  
 وقيد بقوله (وكانت) الوديمة (منقولا) لأن العقار لا يضمن بالجحود عندهما  
 بخلاف المحمد في الأصح غصب الزباني وقيد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف



منه عليها) فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها  
 بعد جحودها) لانه لو جحد هائم أحضرها فقال له ربها دعها وديعة فان أمكنه  
 أخذها لم يضمن لانه ايداع جديد والاضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد  
 بقوله (لما لكها) لانه لو جحد هائم غيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت  
 هذه الشروط لم يبرأ باقراره الا بمقد جديد ولم يوجد (ولو جحد هائم ادعى  
 ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل) وبري. (كما لو برهن أنه ردها قبل الجحود  
 وقال غلطت في الجحود أو نسيت أو طنت أني دفعتها) قبل برهانه ولو ادعى  
 هلاكها قبل جحوده حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل  
 برئ وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا فيوم  
 الايداع عمادية بخلاف مضارب جحد ثم اشترى لم يضمن خانية (و) المودع  
 (له السفر بها) ولو لها حمل درر (عند عدم نهى المالك و) عدم (الخوف عليها)  
 بالاخراج فلو نهاء أو خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه  
 ضمن وبأهله لا اختيار (ولو أودع شيئا) مثليا أو قيميا (لم) يجوز ان (يدفع المودع  
 الى أحدهما حظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر  
 الاستحسان لا فكان هو المختار (فان أودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه  
 وحفظ كل نصفه) كرهين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكلى شراء  
 (ولو دفعه) أحدهما (الى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز  
 حفظ أحدهما باذن الآخر (ولو قال لا تدفع الى عيالك أو احفظ في  
 هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فان  
 كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) أو أحرز (لم يضمن والا ضمن) لان

التقييد مفيد (ولا يضمن مودع المودع) فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه أمين سراجية وفي المجتبى القصار اذا غلط فدفعت ثوب رجل لغيره فقطعه فكلاهما ضامن وعن محمد أصاب الوديعة شيء فامر المودع رجلا ليأجلها فعطبت من ذلك فلربها تضمن من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول ان لم يعلم أنها لغيره والا لم يرجع اهـ (بخلاف مودع الغاصب) فيضمن ايا شاء واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر درر بخلافه لما نقله القهستاني والباقي والبرجندى وغيرهم فتنبه (معه الف ادعى رجلان كل منهما انه له أودعه اياه فنكل عن الحف لهما فهو لهما وعليه الف آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما ونكل الآخر فالالف لمن نكل له (دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن) اذ لا يلزمه ذلك (كألو قال له احمل الى الوديعة فقال افضل ولم يفعل حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عمادية (قال) رب الوديعة (للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت) الوديعة (صدق المودع مع يمينه) لانه أمين سراجية (قال) المودع ابتداء (لا أدري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت) فان القول قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع أولا أدري وضعتها أو دفتها في دارى أو موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرفت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتماه في العمادية

﴿ فروع ﴾ هدد المودع أو الوصى على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس أو القيد ضمن وان خشي أخذ . الله كله فهو عذر كما لو كان الجابر هو الآخذ بنفسه فلا ضمان عمادية • خيف على الوديعه الفساد رفع الامر للحاكم لينيمه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو أنفق عليها بلا أمر قاض فهو متبرع • قرأ من مصحف الوديعه أو الرهن فهلك حالة القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفيه قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكر الوارث الاداء حبس المودع الصك ابدأ وفي الاشباه لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين • ليس للسيد أخذ وديعه العبد • العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر اذا عملا قلت فعلم منه أن لا أجر للناظر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية

ودافع الف مقرضا ومقارضا	وربح القراض الشرط جاز ويحذر
وان يدعى ذو المال قرضا وخصمه	قراضا قرب المال قد قيل اجدر
وفي العكس بعد الربح قال قول قوله	كذلك في الابضاع ما يتغير
وان قال قد ضاعت من البيت وحدها	يصح ويستحلف فقد يتصور
وتارك في قوم لامر صحيفة	فراحوا وراحت يضمن المتأخر
وتارك نشر الصوف صيفا فمت لم	يضمن وقرض الفأر بالعكس يؤثر
اذ لم يسد الثقب من بعد علمه	ولم يعلم الملاك ما هي تنقر
قلت بقي لو سده مرة ففتح الفأر وأفسده لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر فتدبر	



## كتاب العارية

آخرها عن الوديعة لان فيها تملكها وان اشترى كافى الأمانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى فى اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتاج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر (هى) لغة تشدد وتخفف اعارة الشيء قاموسا وشرعا (تمليك المنافع مجانا) أفاد بالتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها أمانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح فى العمادية بجواز اعارة المشاع وايداعه ويجهى لان جهالة العين لا تفضى للجهالة لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد أما كسوته فعلى المعير وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير أن يستعيره فنفقته على المولى أيضا لانه وديعة (وتصح بأعرتك) لانه صريح (وأطعمتك أرضى) أى غلها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال (ومنحك) بمعنى أعطيتك (ثوبى أو جارىتى هذه وحملتك على دابتي هذه اذا لم يرد به) بمنحك وحملتك (الهبة) لانه صريح فيفيد العارية بلا نية والهبة بها أى مجازا (وأخدمتك عبدى) وأجرتك دارى شهرا مجانا (ودارى) مبتدأ (لك) خبر (سكنى) تمييز أى بطريق السكنى (و) دارى لك (عمرى) مفعول مطلق أى أعمرتها لك عمرى (سكنى) تمييزه يعنى جعلت سكنها لك مدة عمرك (و) لعدم لزومها (يرجع المعير متى شاء) ولو موقته أو فيه ضرر فتبطل وتبقى العين بأجر المثل كمن استعار أمة لترضع ولده

وصار لا يأخذ الا ثديها فله أجر المثل الى الفطام وتمامه في الاشباه وفيها معزيا للقفية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقييل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرها واعتمده محشياً في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف فكانه ارتضاء فليحفظ ( ولا تضمن بالهلاك من غير تعد ) وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافاً للجوهرة ( ولا تؤجر ولا ترهن ) لان الشيء لا يتضمن ما فوقه ( كالوديعة ) فانها لا تؤجر ولا ترهن بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن وأما الرهن فكالوديعة وفي الوهبانية نظم تسع مسائل لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض أولا فقال

وما لك أمر لا يملكه بدو	ن أمر وكيل مستعير ومؤجر
ركوبا ولبسا فيهما ومضارب	ومرتهن أيضا وقاض يؤمر
ومستودع مستبضع ومزارع	اذا لم يكن من عنده البذر يذر

قلت والعاشرة

وما للمساقى أن يساقى غيره وان اذن المولى له ليس ينكر ( فان آجر ) المستعير ( أو رهن فهلك ضمنه المعير ) للتعدي ( ولا رجوع له ) للمستعير ( على أحد ) لانه بالضمان ظهر أنه آجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافاً للثاني ( أو ) ضمن ( المستأجر ) سكت عن المرتهن وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن أن يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول ( ورجع ) المستأجر ( على المستعير ) اذا لم يعلم بأنه عارية في

يده) دفعا لضرر الفرر (وله أن يعير ما اختلف استعماله أولا ان لم يعين) المعير (منتفعا و) يعير (ما لا يختلف ان عين) وان اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواهر الجواهر للاختيار (ومثله) أى كالمعار (المؤجر) وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع لغيرك فدفعت فذلك ضمن مطلقا خلاصة (فن استعار دابة أو استأجرها مطلقا) بلا تقييد (يحمل) ما شاء (ويعير له) للحمل (ويركب) عملا بالاطلاق (وأيا فعل) أولا (تعين) مراداً (وضمن بغيره) ان عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان أطلق) المعير أو المؤجر (الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء أى وقت شاء) لما مر (وان قيده) بوقت أو نوع أو بهما (ضمن بالخلاف الى شر فقط) لا الى مثل أو خير (وكذا تقييد الاجارة بنوع أو قدر) مثل العارية (عارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود المتقارب) عند الاطلاق (فرض) ضرورة استهلاك عينها (فيضمن) المستعير (بهلاكها قبل الانتفاع) لأنه فرض حتى لو استعارها ليعير الميزان أو يزين الدكان كان عارية ولو أعار قصعة ثريد ففرض ولو بينهما مباشرة فاباحة وتصحح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك صيرفية (ولو أعار أرضا للبناء والغرس صح) لاهل بالمنفعة (وله أن يرجع متى شاء) لما تقرر انها غير لازمة (ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضررة بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعين) لئلا تتلف أرضه وان وقت) العارية (فرجع قبله) كلفه قلعها (وضمن) المعير للمستعير (ما نقص البناء والغرس) بالقلع) بان يقوم قائما الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بحر (واذا استعارها لزراعتها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع



وقتها أولا) فترك باجر المثل مراعاة للحقين فلو قال المعير أعطيك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام أشار الى الجواز في المعنى نهاية (ومؤنة الرد على المستعير فلو كانت مؤقتة فأمسكها بعده فهلكت ضمنها) لأن مؤنة الرد عليه نهاية (الا اذا استعارها ليرهنها) فتكون كالاجارة رهن الخانية (وكذا الموصى له بالخدمة مؤنة الرد عليه وكذا المؤجر والغاصب والمرتهن) مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا لو الاخراج باذن رب المال والا فمؤنة رد مستأجره ومستعاره على الذي أخرجه اجارة البرازية بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضي بالرجوع مجتبي (وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة) لا مياومة (أو مع عبد ربها مطلقا) يقوم عليها أولا في الاصح (أو أجيره) أي مشاهرة كما مر فهلكت قبل قبضها (برئ) لانه أتى بالتسليم المتعارف (بخلاف نفيس) كجوهره (وبخلاف الرد مع الاجنبي) أي (بأن كانت العارية مؤقتة فمضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي) لتعديده بالامساك بعد المدة (والا فالمستعير يملك الايداع) فيما يملك الاعارة (من الاجنبي) به يفتي زيلعي فتعين حمل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودیعة ومغصوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم (واذا استعار أرضا) بیضاء (للزراعة يكتب المستعير) انك (أطعمتني ارضك لأزرها) فيخصص لثلايم البناء ونحوه (العبد المأذون يملك الاعارة والمحجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو اعار) عبد محجور عبدا محجورا (مثله فاستهلكها يضمن) الثاني (للحال ولو استعار ذهباً فقلده صبيا فسرقة) الذهب (منه) أي من الصبي (فان كان الصبي يضبط) جنفاً (ما عليه) من اللباس (لم يضمن) والا يضمن لانه اعارة والمستعير يملكها

(وضمها) أي العارية (بين يديه فنام فضاعت لم يضمن لو نام جالسا) لانه لا يعد مضيعا لها (وضمن لو نام مضطجعا) لتركه الحفظ (ليس للاب اعادة مال طفله) لعدم البذل وكذا القاضى والوصى (طلب) شخص (من رجل ثورا عارية فقال أعطيك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذه بغير اذنه واستعمله فمات) الثور (لا ضمان عليه) خانية عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن (جهز ابنته بما يجهز به مثلها ثم قال كنت أعرتها الأمتعة ان العرف مستمرا) بين الناس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ملكالا اعادة لا يقبل قوله) انه اعادة لان الظاهر يكذبه (وان لم يكن) العرف (كذلك) أو تارة وتارة (فالقول له) به يفتى كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها فان القول له اتفاقا (والام) وولى الصغيرة (كالب) فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الا بيينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشباه (كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله) يمينه (كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر) اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء وأمثالها وأما اذا ادعى الصرف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء وأمثالها وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى أبى السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا بيشة

بمخلاف الوكيل بقبض المين ) كوديمة قال قبضتها في حياته وهلكت  
 وأنكرت الورثة أو قال دفعها اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه  
 بمخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل  
 المقبوض فلا يصدق وكالة الولوالجية قلت وظاهره أنه لا يصدق لا في حق  
 نفسه ولا في حق الموكل وقد أفتى بعضهم أنه يصدق في حق نفسه لا في حق  
 الموكل وحمل عليه كلام الولوالجية في تأمل عند الفتوى

﴿ فروع ﴾ أوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع \* العارية كالاجارة  
 تنسخ بموت أحدهما \* مات وعليه دين وعنده ودیمة بغير عينها فالتركة  
 بينهم بالخصص \* استأجر بعيراً الى مكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب  
 والمجىء لان ردها عليه \* استعار دابة للذهاب فأمسكها في بيته فهلكت ضمن  
 لانه أعارها للذهاب لا للامساك \* استقرض ثوباً فاغار عليه الا تراك لم يضمن  
 لانه عارية عرفاً \* استعار أرضاً ليبنى ويسكن واذا خرج فالبناء للمالك فللمالك  
 أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت  
 اجارة معنى وفسدت بجهالة المدة وكذا لو شرط الخراج على المستعير لجهالة  
 البدل والحيلة أن يؤجره الارض سنين معلومة ببدل معلوم ثم يأمره بأداء  
 الخراج منه \* استعار كتاباً فوجد به خطأً أصلحه ان علم رضا صاحبه قلت ولا  
 يأثم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي الوهبانية  
 وسفر رأى اصلاحه مستعيره يجوز اذا مولا لا بتأثر

وفي معاياتها

وأي معير ليس بملك أخذاً ما أعار وفي غير الرهان التصور



وهل واهب لابن يجوز رجوعه وهل مودع ما ضيع المال يخسر

## كتاب الهبة

وجه المناسبة ظاهر ( هي ) لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرعا ( تملك العين مجانا ) أى بلا عوض لا أن عدم العوض شرط فيه وأما تملك الدين من غير من عليه الدين فإن أمره بقبضه صحته لرجوعها الى هبة العين ( وسببها ارادة الخير للواهب ) دنيوى كمعوض ومحبة وحسن ثناء وأخروى قال الامام أبو منصور يجب على المؤمن أن يعلم ولده الجود والا حسان كما يجب عليه أن يعلمه التوحيد والايمان اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة وهى نهاية مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا ( وشرائط صحته فى الواهب العقل والبلوغ والملك ) فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتبا ( و ) شرائط صحتها ( فى الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول ) كما سيتضح ( وركتها ) هو ( الايجاب والقبول ) كما سيحى ، ( وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم ) فله الرجوع والفسخ ( وعدم صحة خيار الشرط فيها ) فلو شرطه صحته ان اختارها قبل تفرقها وكذا لو أبرأه صح الابراء وبطل الشرط خلاصة ( و ) حكمها أنها ( لا تبطل بالشروط الفاسدة ) فهبة عبد على أن يعتقه تصح ويبطل الشرط ( وتصح بايجاب كوهبت ونحلت وأطعمتك هذا الطعام ولو ) ذلك ( على وجه المزاح ) بخلاف أطعمتك أرضى فانه عارية لرقبتها واطعام لغلتها بحر ( أو الاضافة الى ما ) أى الى جزء ( يعبر به عن الكل كوهبت لك فرجها وجعلته لك ) لان اللام للتمليك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة

وكذا هي لك حلال الا أن يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (وأعمرتك  
هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة) ناويا بالحمل الهبة كما مر (وكسوتك هذا  
الثوب ودارى لك هبة) أو عمرى (تسكنها) لأن قوله تسكنها مشورة لا  
تفسير لأن الفعل لا يصلح تفسيراً للاسم فقد أشار عليه في ملكه بأن يسكنه  
فإن شاء قبل مشورته وإن شاء لم يقبل (لا) لو قال (هبة سكنى أو سكنى هبة)  
بل تكون عارية أخذاً بالمتيقن وحاصله أن اللفظ إن أنبأ عن تملك الرقبة فربة  
أو المنافع فعمارية أو احتمال اعتبار النية نوازل وفي البحر أغرسه باسم ابني  
الأقرب الصحة (و) تصح (بقبول) أى فى حق الموهوب له أما فى حق الواهب  
فتصح بالاجاب وحده لأنه متبرع حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان  
فوهب ولم يقبل بر وبعبكسه حث بخلاف البيع (و) تصح (بقبض بلا  
اذن فى المجلس) فإنه هنا كالقبول فاختص بالمجلس (وبعبه به) أى بعد  
المجلس بالاذن وفى المحيط لو كان أمره بالقبض حين وهبه لا يتقيد  
بالمجلس ويجوز القبض بعده (والتمكن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل  
ثياباً فى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً) لعدم تمكنه من  
القبض (وإن مفتوحاً كان قبضاً تمكنه منه) فإنه كالتخلية فى البيع اختيار وفى الدرر  
والمختار صحته بالتخلية فى صحيح الهبة لا فاسدها وفى التنف ثلاثة عشر عقداً  
لا تصح بلا قبض (ولو نهاه) عن القبض (لم يصح) قبضه (مطلقاً) ولو  
فى المجلس لأن المصريح أقوى من الدلالة (وتم) الهبة (بالقبض) الكامل  
(ولو الموهوب شاغلاً لملك الواهب لا مشغولاً به) والأصل أن الموهوب  
إن مشغولاً بملك الواهب منع تمامها وإن شاغلاً لا فلو وهب جزأه فيه طعام

الواهب أو داراً فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبالعكسه  
تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لان كلا منها شاغل لملك الواهب لا  
مشغول به لان شغله بغير ملك واهبه لا يمنع وتماها كرهن وصدقة لان  
القبض شرط تماها وتماها في المادية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز  
الا اذا وهب الاب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها لزوجها على  
المذهب لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت  
الوهابية قلت

ومن وهبت للزوج داراً لها بها متاع وهم فيها تصح المحرر  
وفي الجوهرة وحيلة هبة المشغول أن يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له  
ثم يسلمه الدار مثلاً فتصح لشغلها بمتاع في يده (في) متعلق بتم (محوز) مفرغ  
(مقسوم ومشاع لا) يبقى منتفعاً به بعد أن (يقسم) كبيت وحمام صغيرين  
لأنها (لا) تتم بالقبض (فيما يقسم ولو) وهبه (لشريكه) أو لاجنبي لعدم  
تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية  
عن العتابي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار (فان قسمه وسلمه صح) لزوال  
المانع (ولو سلمه شائماً لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه) فيضمنه وينفذ تصرف  
الواهب درر لكن فيها عن الفصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه  
يفتى ومثله في البرازية على خلاف ما صححه في المادية لكن لفظ الفتوى  
أكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية أحكام المشاع وهل للقريب  
الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتعقبه في انشربلالية بأنه غير



ظاهر على القول المفتى به من افادتها الملك بالقبض فليحفظ. ( والمائع ) من  
 تمام القبض ( شيوع مقارن ) للعقد ( لا طارئ ) كأن يرجع في بعضها شائعا  
 فانه لا يفسدها اتفاقا ( والاستحقاق ) شيوع ( مقارن ) لا طارئ فيفسد الكل  
 حتى لو وهب أرضا وزرعا وسلمهما فاستحق الزرع بطلت في الأرض  
 لاستحقاق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبينه  
 كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا كما زعمه صدر الشريعة  
 وان تبعه ابن الكمال فتنبه ( ولا تصح هبة لبن في ضرع ووصوف على غنم ونخل  
 في أرض وتمر في نخل ) لأنه كشاع ( ولو فصله وسلمه جاز ) لزوال المائع وهل  
 يكفي فصل الموهوب له باذن الواهب ظاهر الدرر نعم ( بخلاف دقيق في  
 برودهن في سمس وسمن في لبن ) حيث لا يصح أصلا لأنه معدوم فلا يملك  
 الا بعقد جديد ( وملك ) بالقبول ( بلا قبض جديد ) الموهوب في يد الموهوب  
 له ( ولو بنصب أو أمانة ) لأنه حينئذ عامل لنفسه والاصل أن القبضين اذا  
 تجانسا ناب أحدهما عن الآخر واذا تباينا ناب الاعلى عن الادنى لا عكسه  
 ( وهبة من له ولاية على الطفل في الجملة ) وهو كل من يعوله فدخل الاخ  
 والم عند عدم الاب لو في عيالهم ( تم بالعقد ) لو الموهوب معلوما وكان في  
 يده أو يد مودعه لان قبض الولى ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولاه  
 الواحد يكفي فيه بالايجاب ( وان وهب له أجنبي يتم بقبض وليه ) وهو  
 أحد أربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعند  
 عدمهم تتم بقبض من يعوله كعمه ( وأمه وأجنبي ) ولو ملتقطا ( لو في حجرهما )  
 والا لا لفوات الولاية ( ويقبضه او ميمزا ) يعقل التحصيل ( ولو مع وجود أبيه )

مجتبي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب له أعمى لا تقع له وتلقفه  
 مؤنته لم يصح قبوله أشباه قلت لكن في البرجندی اختلف فيما لو قبض من  
 يموله والاب حاضر قليل لا يجوز والصحيح هو الجواز اه وظاهر القهستاني  
 ترجيحه وعزاه لفخر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمدته المصنف في  
 شرحه وعزاه للخلاصة لكن متنه يحتمله بوصول ولو بامه والاجنبى أيضا  
 فتأمل (وصح ردد لها كقبوله) سراجية وفيها حسنات الصبى له ولا يويه  
 أجر التعليم ونحوه ويباح لو والديه أن يأكلا من مأكول وهب له وقيل لا انتهى  
 فأفاد أن غير المأكول لا يباح لهما الا الحاجة وضعوا هدايا الختان بين يدي  
 الصبى فما يصلح له كشياب الصبيان فالهدية له والا فان المهدى من أقرباء  
 الاب أو معارفه فلا باب أو من معارف الام فلا لام قال هذا للصبى أولا ولو  
 قال أهديت للاب أو الام فالقول له وكذا زفاف البنت خلاصة وفيها اتخذ  
 لولده أو لتلميذه ثيابا ثم أراد دفعها لغيره ايس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ  
 أنها عارية وفي المبتغى ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي  
 الخانية لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا  
 ان لم يقصد به الاضرار وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثانى  
 وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأثم وفيها لا يجوز أن يهب شيئا  
 من مال طفله ولو بموض لانها تبرع ابتداء وفيها ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى  
 لا يرجع الواهب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) أما البالغة فالقبض  
 لها (بعد الزفاف ما وهب لها صح) قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح  
 لنيابته عنه فصح قبض الاب كقبضها مميزة (وقبله) أى الزفاف (لا) يصح

لعدم الولاية ( وهب اثنان دارا الواحد صبح ) لعدم الشيوع ( وبقلبه ) الكبيرين  
 ( لا ) عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة أما مالا يحتمله كالييت فيصح اتفاقا  
 قيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير أولا بنيه صغير  
 وكبير لم يجز اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا ( واذا  
 تصدق بعشرة ) دراهم ( أو وهبها لفقيرين صبح ) لان الهبة للفقير صدقة  
 والصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع ( لا لغنيين ) لأن  
 الصدقة على الغنى هبة فلا تصح للشيوع أى لا تملك حتى لو قسمها وسدها صبح  
 ﴿ فروع ﴾ وهب لرجلين درهما ان صحيحا صبح وان مغشوشا لا لأنه  
 مما يقسم لكونه في حكم المروض \* معه درهمان فقال لرجل وهبت لك أحدهما  
 أو نصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم ولذا لو وهب  
 ثلثهما جاز مطلقا \* تجوز هبة حائط بين داره ودار جاره لجاره وهبة البيت  
 من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على الحائط واختلاط البيت  
 بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجنبى

### ﴿ باب الرجوع في الهبة ﴾

( صبح الرجوع فيها بعد القبض ) أما قبله فلم تتم الهبة ( مع انتفاء مانعه )  
 الآتى ( وان كره ) الرجوع ( تحريما ) وقيل تنزيها نهاية ( ولو مع إسقاط  
 حقه من الرجوع ) فلا يسقط بإسقاطه خانية وفي الجواهر لا يصح الإبراء  
 عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شىء صبح وكان عوضا عن  
 الهبة لكن سيجىء اشتراطه في العقد ( ويمنع الرجوع فيها ) حروف ( دمع



خزقه ) يعنى الموانع السبعة الآتية ( فالدال الزيادة ) فى نفس العين الموجبة  
 لزيادة القيمة ( المتصلة ) وان زالت قبل الرجوع كأن شب ثم شاخ لكن  
 فى الخانية ما يخالفه واعتمده القهستانى فليتنبه له لان الساقط لا يعود ( كبناء  
 وغرس ) ان عدا زيادة فى كل الارض والا رجع ولو عدا فى قطعة منها امتنع  
 فيها فقط زيلعى ( وسمن ) وجمال وخياطة وصبغ وقصر ثوب وكبر صغير  
 وسماع أصم وإبصار أعمى وإسلام عبد ومداواته وعفو جناية وتعليم قرآن  
 أو كتابة أو قراءة وتقط مصحف بأعرابه وحمل تمر من بغداد الى  
 بلخ مثلا ونحوها وفى البرازية والحبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص  
 لا ولو اختلفا فى الزيادة فى المتولدة ككبر القول للواهب وفى نحو بناء وخياطة  
 وصبغ للموهوب له خانية وحوى ومثله فى المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا  
 يبنى فى مثل تلك المدة ( لا ) تمنع الزيادة ( المنفصلة كولد وأرش وعقر ) وثمرة  
 فيرجع فى الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها كذا  
 نقله القهستانى لكن نقل البرجندي وغيره أنه قول أبى يوسف فليتنبه له ولو  
 حبلت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال فى السراج لا وقال الزيلعى نعم وفى  
 الجوهرة مريض مديون بمستغرق وهب أمة فمات وقد وطئت ردها مع  
 عقرها هو المختار ( والميم موت أحد العاقلين ) بعد التسليم فلو قبله بطل ولو  
 اختلفا والعين فى يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط  
 بالموت فقال

كفارة دية خراج ورايع      ضمان لعتق هكذا تفقات  
 كذا هبة حكم الجميع سقوطها      بموت لما أن الجميع صلات

( والعين العوض ) بشرط أن يذكر لفظاً يعلم الواهب أنه عوض كل هبته ( فإن قال خذه عوض هبتك أو بدلها ) أو في مقابلتها ونحو ذلك ( فقبضه الواهب سقط الرجوع ) ولو لم يذكر أنه عوض رجع كل بهبته ( و ) لذا ( يشترط فيه شرائط الهبة ) كقبض وافرار وعدم شيوع ولو العوض مجانساً أو يسيراً وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف ( ولا يجوز الالب أن يعوض عما وهب للصغير من ماله ) ولو وهب العبد للتاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بحر ( ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيراً أو خنزيراً ) إذ لا يصح تملكاً من المسلم بحر ( ويشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي ) لا يصح ( فله الرجوع في الباقي ) ولو الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الآخران كأنا في عقدين صحح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين والدرهم تتميز في هبة ورجوع مجتبي ( ودقيق الحنطة يصلح عوضاً عنها ) لحدوثه بالطحن وكذا لو صبغ بعض الثياب أولت بعض السويق ثم عوضه صحح خانية ( ولو عوضه ولد أحدي جاريتين موهوبتين وجد ) ذلك الولد ( بعد الهبة امتنع الرجوع وصح ) العوض ( من أجنبي ويسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه ) كبذل الخلع ( ولو ) التعويض بغير إذن ( الموهوب له ) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوض عني على أني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين ( و ) الأصل أن ( كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبتاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا ) إلا إذا شرط الضمان ظهرياً وحينئذ ( فلو أمر المديون رجلاً بقضاء دينه رجع عليه ) وإن لم يضمن

لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال اتفق على بناء دارى أو قال  
الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفالة خانية مع انه لا يطالب  
بهما لا بحبس ولا بملازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة رجوع بنصف  
العوض وعكسه لا مالم يرد ما بقى) لانه يصلح عوضا ابتداء فكذا بقاء لكنه  
يخير ليسلم العوض ومراده العوض الغير المشروط أما المشروط فبإدلة كما  
سيجيء فيوزع البذل على المبدل نهاية (كما لو استحق كل العوض حيث يرجع  
في كلها ان كانت قائمة لا ان كانت هالكة) كما لو استحق العوض وقد ازدادت  
الهبة لم يرجع خلاصة (وان استحق جميع الهبة كان له أن يرجع في جميع العوض  
ان كان قائما وبمثله ان) العوض (هالكا وهو مثلى وبقيته ان قيميا) غاية (ولو  
عوض النصف رجوع بما لم يعوض) ولا يضر الشيوع لانه طارى  
﴿ تنبيه ﴾ تقل في المجتبى انه يشترط في العوض أن يكون مشروطا  
في عقد الهبة أما اذا عوضه بعده فلا ولم أر من صرح به غيره وفروع المذهب  
مطابقة كما مر فتدبر

(والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو بهبة الا اذا رجع  
الثانى فللاول الرجوع سواء كان بقضاء أو رضا لما سيجيى أن الرجوع  
فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثانى أو باعها  
منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع فى الباقي لعدم المانع وقيد الخروج  
بقوله (وبالكلية) بأن يكون خروجها عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه  
بقوله (فلو ضمنى الموهوب له بالشاة الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت  
لحما لا يمنع الرجوع) ومثله المتعة والقرآن والنذر مجتبى وفي المنهاج وان وهب



له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً للثاني (كما لو ذبحها من غير  
تضحية) فله الرجوع اتفاقاً

﴿ فرع ﴾ عبد عليه دين أو جناية خطأ فوهبه مولاه أو غريمه أو لولى  
الجناية سقط الدين والجناية ثم أو رجع صح استحساناً ولا يعود الدين والجناية  
عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهب الزوجها ثم رجع خانية  
(والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب  
لامرأته لا) كعكسه

﴿ فرع ﴾ لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية  
اذ لا يد للمجور أما لو أوصى لها بعد موته تصح لغتها بموته فيسلم لها كافي  
(والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه) نسبا (ولو ذمياً  
أو مستأماً لا يرجع) شتمى (ولو وهب لمحرم بلا رحم كأخيه رضاعاً) ولو  
ابن عمه (ولمحرم بالمصاهرة كأهات النساء والربائب وأخيه وهو عبد لأجنبي  
أو لعبد أخيه رجع ولو كانا) أى العبد ومولاه (ذا رحم محرم من الواهب  
فلا رجوع فيها اتفاقاً على الاصح) لان الهبة لأيهما وقعت تمنع الرجوع بحر  
﴿ فرع ﴾ وهب لأخيه وأجنبي مالا يقسم قبضاً له الرجوع في  
حظ الاجنبي لعدم المانع درر

(والهاء هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه) أى الهلاك (صدق  
بلا حلف) لانه ينكر الرد (فان قال الواهب هى هذه) العين (حلف)  
المنكر (أنها ليست هذه) خلاصة (كما يحلف) الواهب (أن الموهوب  
له ليس بأخيه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب

لا النسب خانية ( ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم ) للاختلاف فيه فيضمن بمنه بعد القضاء لا قبله ( واذا رجع بأحدهما ) بقضاء أو رضا ( كان فسخا ) لعقد الهبة ( من الاصل واعادة للملك ) القديم لا هبة للواهب ( فلهذا ) لا يشترط فيه قبض الواهب ( وصح ) الرجوع ( في الشائع ) ولو كان هبة لما صح فيه ( وللواهب رده على بائنه مطلقا ) بقضاء أو رضا ( بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ) لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا والا لعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين ( اتفقا ) الواهب والموهوب له ( على الرجوع في موضع لا يصح ) رجوعه من المواضع السبعة السابقة ( كالهبة لقربته جاز ) هذا الاتفاق منهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع ( تافقت ) العين ( الموهوبة واستحقها مستحق وضمن ) المستحق ( الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن ) لأنها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة ( والاعارة كالهبة ) هنا لأن قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتمامه في العمانية ( واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في الموضين ويبطل ) العوض ( بالشيوع ) فيما يقسم ( بيع انتهاء فترده بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة ) هذا اذا قال

وهبتك على ان تعوضني كذا أما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء  
وقيد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً بطل اشتراطه فيكون هبة  
ابتداء وانتهاء

﴿ فرع ﴾ وهب الواقف أرضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم  
يجز وان شرط كان كييع ذكره الناصحي وفي المجمع وأجاز محمد هبة مال طفله  
بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف  
ومال الصغير انتهى والله أعلم

### ﴿ فصل ﴾ في مسائل متفرقة

( وهب أمة الا حملها وعلى أن يرد لها عليه أو يعتقها أو يستولدها أو )  
وهب ( داراً على أن يرد عليه شيئاً منها ) ولو معيناً كثلث الدار أو ربعها ( أو  
على أن يعوض في الهبة والصدقة شيئاً عنها صحت ) الهبة ( وبطل الاستثناء )  
في الصورة الاولى ( و ) بطل ( الشرط ) في الصور الباقية لانه بعض أو مجهول  
والهبة لا تبطل بالشروط ولا تنس مامر من اشتراط معلومية العوض ( اعتق  
حمل أمة ثم وهبها صبح ولو دبره ثم وهبها لم يصح ) لبقاء الحمل على ملكه فكان  
مشغولاً به بخلاف الاول ( كما لا يصح ) تعليق ( الابراء عن الدين ) بشرط  
محض كقوله لمديونه اذا جاء غد أو ان مت بفتح التاء فانت بريء من الدين  
أو ان مت من مرضك هذا أو ان مت من مرضي هذا فانت في حل من  
مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق ( الا بشرط كائن ) ليكون تنجيذاً كقوله  
لمديونه ان كان لي عليك دين أبرأتك عنه صبح وكذا ان مت بضم التاء فانت



بريء منه أو في حل جاز وكان وصية خانية ( جاز العمري ) للمعسر له ولورثته  
بعده لبط-لان الشرط ( لا ) تجوز ( الرقي ) لأنها تعليق بالخطر وإذا لم تصح  
تكون عارية شئني لحديث أحمد وغيره من أئمة عمري فهي لعمره في حياته  
وموته لا ترقبوا فمن أرقب شيئا فهو سبيل الميراث ( بعث إلى امرأته متاعا )  
هدايا إليها ( وبعثت له أيضا ) هدايا عوضا للهبة صرحت بالمعوض أولا ( ثم  
افترقا بعد الزفاف وادعى ) الزوج ( أنه عارية ) لاهبة وحلف ( فأراد الاسترداد  
وأرادت ) هي ( الاسترداد ) أيضا ( يسترد كل ) منهما ( ما أعطى ) إذ  
لا هبة فلا عوض ولو استهلك أحدهما ما بعثه الآخر ضمنه لأن من استهلك  
العارية ضمنها خانية ( هبة الدين ممن عليه الدين وإبرأؤه عنه يتم من غير  
قبول ) إذ لم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم لكن يرتد بالرد في المجلس  
وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن  
في الصيرفة لو لم يقبل ولم يرد حتى افترقا ثم بعد أيام رد لا يرتد في الصحيح  
لكن في المجتبى الأصح أن الهبة تمليك والإبراء اسقاط ( تمليك الدين ممن  
ليس عليه الدين باطل إلا ) في ثلاث حوالة ووصية و ( إذا سلطه ) أي  
سلط المملك غير المديون ( على قبضه ) أي الدين ( فيصح ) حينئذ ومنه مالو  
وهبت من ابنها ما على أبيه فالتمتع بالصحة للتسليط ويتفرع على هذا الأصل  
لو قضى دين غيره على أن يكون له لم يجز ولو كان وكيلًا بالبيع فصولين ( و )  
ليس منه ما ( إذا أقر الدائن أن الدين لفلان وإن اسمه ) في كتاب الدين  
( عارية ) حيث ( صح ) إقراره لكونه أخبارا لا تمليكا فللمقر له قبضه بزازية  
وتمايه في الاشباه من أحكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي علي فلان

لقلان بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع الاضافة الى نفسه يكون  
تمليكاً وتمليك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشباه في قاعدة تصرف  
الامام معزيا لصلح البرازية اصطلاحاً ان يكتب اسم أحدهما في الديوان فالعطاء  
لمن كتب اسمه الخ ( والصدقة كالبية ) بجامع التبرع وحينئذ ( لا تصح غير  
مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ) ولو على غنى لان المقصود  
فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والآ خر صدقة فالقول  
للوأهب خانية

﴿ فروع ﴾ كتب قصة الى السلطان يسأله تمليك أرض محدودة  
فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها ملكاً له هل يحتاج الى القبول في  
المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول اليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره \*  
أعطت زوجها مالا بسؤاله ليتوسع فظفر به بعض غرماه ان كانت وهبته  
أو أقرضته ليس لها أن تسترد من الغريم وان أعطته ليتصرف فيه على ملكها  
فها ذلك لا له \* دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب  
ان أعطاه هبة فالكل له والا فميراث وتمايه في جواهر الفتاوى \* بعث اليه  
بهدية في اناء هل يباح أكلها فيه ان كان ثريداً ونحوه مما لو حوله الى اناء آخر  
ذهبت لذته يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح أيضاً والا فلا \* دعافوا  
الى طعام وفرقهم على أخوة ليس لاهل خوان مناوله أهل خوان آخرو ولا  
اعطاء سائل وخادم وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولو لب المنزل الا أن  
يناوله الخبز المحترق للاذن عادة وتمايه في الجوهرة وفي الاشباه لا جبر على  
الصلوات الا في أربع شفعة وثققة زوجة وعين موصى بها ومال وقف وقد

حررت آيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للشرنبلالي فقلت

وواهب دين ليس يرجع مطلقا      وابراء ذى نصف يصح المحرر  
على حجها أو تركه ظلمه لها      اذا وهبت مهرأ ولم يوف يخسر  
معلق تطليق ببراء مهرها      وانكاح أخرى لو يرد فيظفر  
وان قبض الانسان مال مبيعه      فابراً يؤخذ منه كالدين أظهر  
ومن دون أرض في البناء صحيحة      وعندى فيه وقفة فيحرر  
قلت وجه توفى تصریحهم في كتاب الرهن بأن رهن البناء دون الارض  
وعكسه لا يصح لانه كالشائع فتأمله وأشرت باظهر لما في العمادية عن خواهر  
زاده أنه لا يرجع واختاره بعض المشايخ وفيظفر أى بنكاح ضررتها لانه برده  
للإبراء أبطله فلا حث فليحفظ انتهى

## كتاب الاجارة

قدم الهبة لكونها تمليك عين وهذه تمليك منفعة (هى) لفظة اسم للأجرة  
وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال أعظم الله أجرك وشرعا  
(تمليك نفع) مقصود من العين (بمعرض) حتى لو استأجر ثيابا أو أواني  
ليتجمل بها أو دابة ليجنبها بين يديه أو دارا لا يسكنها أو عبدا أو دراهم أو  
غير ذلك لا يستعمله بل ليظن الناس أنه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا  
أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين بزازية وسيجيء (وكل ما صلح ثمنا)  
أى بدلا في البيع (صلح أجرة) لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال  
مالا يجوز ثمنا لا يجوز أجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجيء



( وتنقذ بأعرتك هذه الدار شهرا بكذا ) لان العارية بعوض اجارة بخلاف  
العكس ( أو وهبتك ) أو آجرتك ( منافعها ) شهراً بكذا أفاد ان ركنها  
الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهالتهما  
تفضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنقذ  
بالتعاطى ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت نعم والا  
لا ( ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا ) أى مدة كانت وان  
طالت ولو مضافة كأجرتك ما غداً وللمؤجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة  
به يفتى خانية ( ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين ) في الضياع  
وعلى سنة في غيرها كما مر في بابه والحيلة أن يعقد عقوداً متفرقة كل  
عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فللمتولى  
فسخه خانية وفيها لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجارتها أكبر  
نفعاً فيؤجرها القاضى لا المتولى لان ولايته عامة قلت وقد منا في الوقف أن  
الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود وسيجىء متناً فليراجع وليحفظ.  
( فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح ) الاجارة وتفسخ في كل المدة لان العقد  
اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارئ الهداية ورجحه المصنف على  
ما في أنفع الوسائل وأفاد فساد ما يقع كثيراً من أخذ كرم الوقف أو اليتيم  
مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار ببلغ كثير ويساقى على أشجارها  
بسهم من ألف سهم فالحفظ ظاهر في الاجارة لا في المساقاة ففاده فساد  
المساقاة بالاولى لان كلا منهما عقد على حدة قلت وقيدوا سراية الفساد في  
باب البيع الفاسد بالفاسد القوي المجمع عليه فيسري كجمع بين حر وعبد

بـخلاف الضعيف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد ومدير فتدبر  
وجعلوه أيضا من الفساد الطارئ فتنبه ومن حوادث الروم وصى زيد باع  
ضيعة من تركته لدين على أنها ملكه ثم ظهر أن بعضها وقف مسجد هل  
يصح البيع في الباقي أجاب فريق بعم وفريق بلا وألف بعضهم رسالة ملخصها  
ترجيح الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوى آجر ضيعة وقفا ثلاثين سنة وكتب  
في الصك أنه آجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر لا تصح الاجارة وهو  
الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قاله ولو قضى قاض بصحتها تجوز  
ويرتفع الخلاف اه قلت وسيجيء أن المتولى والوصى لو آجر بدون اجرة  
يلزم المستأجر تمام أجر المثل وأنه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانية  
متى فسد العقد في البعض بمفسد مقارن يفسد في الكل (و) يعلم النفع أيضا  
بيان (المعمل كالصياغة والصبغ والخياطة) بما يرفع الجهالة فيشترط في استئجار  
الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنهما فهي فاسدة بزانية (و)  
يعلم أيضا (بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا) اعلم أن (الاجر لا يلزم  
بالعقد فلا يجب تسليمه) به (بل بتعجيله أو شرطه في الاجارة) المنجزة أما المضافة  
فلا تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجماعا وقيل يجعل عقودا في كل الاحكام فينبى  
برواية تملكها بشرط التعجيل للحاجة شرح وهبانية للشرنبلالى (أو الاستيفاء)  
للمنفعة (أو تمكنه منه) الا في ثلاث مذكورة في الاشباه ثم فرع على هذا بقوله  
( فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن) لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا اذا  
كانت الاجارة صحيحة أما في الفاسدة فلا (يجب الاجر) (الابحقيقة الانتفاع)  
كما بسط في العمادية وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرته في

الفاسد بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال والمستأجر  
 في البيع وفاء على ما أفتى به علماء الروم كذلك محل تردد فليراجع وبقوله  
 ( ويسقط الاجر بالنصب ) أى بالحيلولة بين المستأجر والعين لأن حقيقة  
 النصب لا تجرى في العقار وهل تنسخ بالنصب قال في الهداية نعم خلافا  
 لقاضيخان ولو غصب في بعض المدة فبحسابه ( إلا إذا أمكن اخراج الغاصب )  
 من الدار مثلا ( بشفاعة ) أو حماية أشباه ( ولو أنكر ذلك ) أى الغصب ( المؤجر )  
 وادعاء المستأجر ( ولا يذنه له يحكم الحال ) كمسئلة الطاحونة ولا يقبل قول  
 الساكن لأنه فرد ذخيرة وبقوله ( ولا يستحق قريب المؤجر لو كان أجرة )  
 لأنه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى المستأجر  
 بحيث لا مانع من الانتفاع ( فلو سلمه ) العين المؤجرة ( بعد مضي بعض  
 المدة ) المؤجرة ( فليس لاحدهما الامتناع ) من التسليم والتسلم في باقى المدة  
 ( إذا لم يكن في مدة الأجرة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها ) أى في  
 العين المؤجرة ( وقت كذلك ) كبيوت مكة ومنى وحوالتهما زمن الموسم  
 فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله ( خير  
 في قبض الباقي ) كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح  
 لضياعه ان أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا لا أشباه قلت وكذا  
 لو عجز المستأجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليما لأن التخلية لم تصح  
 صيرفية ولو اختلفا بحكم الحال ولو برهننا فيينة المؤجرة ذخيرة وكذا البيع  
 وقيل ان قال انه قبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه  
 المصنف ( وللمؤجر طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللداية كل مرحلة )



إذا أطلقه ولو بين تعين ( وللخياطة ونحوها ) من الصنائع ( إذا فرغ وسلمه )  
فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من لعمله أثر ومالا أثر له كجمال  
له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر ( وان ) وصلية ( عمل في بيت المستأجر نعم  
لو سرق ) بعد ما خاط بعضه أو انهدم ما بناء فله الاجر بحسابه على المذهب  
بحر وابن كمال ( ثوب خاطه الخياط باجر ففتقه رجل قبل أن يقبضه رب الثوب  
فلا أجر له ) بل له تضمين الفاتق ( ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط  
هو الفاتق فعليه الاعادة ) كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط  
أجر التفصيل بلا خياطة الاصح لا أشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات  
المفتى به نعم وقال المصنف ينبغي أن يحكم العرف اه ثم رأيت في التارخانية  
معزيا للكبرى أن الفتوي على الاول فتأمل ( و ) للخباز طلب الاجر ( للخبز  
في بيت المستأجر بعد اخراجه من التنور ) لأن تمامه بذلك وبإخراج بعضه  
بحسابه جوهرة ( فان احترق بعده ) أي بعد اخراجه بغير فعله ( فله الاجر )  
لتسليمه بالوضع في بيته ( ولا غرم ) لعدم التعدي وقال يغرم مثل دقيقه ولا  
أجر وان شاء ضمن الخبز وأعطاه الاجر ( ولو ) احترق ( قبله ) لا أجر له  
ويغرم ) اتفاقا لتقصيره درر وبحر ( وان لم يكن الخبز فيه ) أي في بيت المستأجر  
سواء كان في بيت الخباز أولا ( فاحترق ) أو سرق ( فلا أجر ) له لعدم  
التسليم حقيقة ( ولا ضمان ) لو سرق لانه في يده أمانة خلافا لها وهي مسألة  
الاجير المشترك جوهرة ( وان ) احترق الخبز أو سقط من يده ( قبل الاخراج  
فعليه الضمان ) ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر ( وان

ضمنه قيمته دقيقا فلا أجر ) له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح  
 ( وللطبخ بعد الفرف ) الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف  
 ( فان أفسده ) أى الطعام ( الطباخ أو أحرقه أو لم ينضجه فهو ضامن ) للطعام  
 ولو دخل بنار ليخبز أو ليطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن  
 للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التعدي  
 جوهره ( ولـ ) ضرب ا ( للبن بعد الإقامة ) وقالا بعد تشريحه أى جعل  
 بعضه على بعض ويقولها يفتى ابن كمال معزيا للعيون وهذا اذا ضربه في بيت  
 المستأجر فلو في غير بيته فلا حتى يعده منصوبا عنده ومشرجا عندهما زيلعي  
 \* فروع \* الملبن على اللبان والتراب على المستأجر وادخال الحمل  
 المنزل على الحمل لاصبه في الجوالق أو صموده للغرفة الا بشرط وايكاف  
 دابة للحمل على المكارى وكذا الحبال والجوالق والخبر على الكاتب واشترط  
 الورق عليه يفسدها ظهيرية

( ومن ) كان ( لعمله أثر في العين كالصباغ والقصار حبسها لاجل  
 الاجر ) وهل المراد بالآثر عين مملوكة للعامل كالنشاء والغراء أى  
 مجرد ما يعاين ويرى فولان أصحهما الثاني فغاسل الثوب وكاسر الفستق  
 والحطب والطحان والخياط والخفاف وحالق رأس العبد لهم حبس العين  
 بالاجر على الاصح مجتبى وهذا ( اذا كان حالا أما اذا كان ) الاجر ( مؤجلا  
 فلا ) يملك حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما وتضمن بالتعدي ولو في  
 بيت المستأجر غاية ( فان حبس فضاغ فلا أجر ولا ضمان ) لعدم التعدي ( ومن  
 لا أثر لعمله كالحمال على ظهر ) أو دابة ( والملاح ) وغاسل الثوب أى لتطهيره لا

لتحسينه مجتبي فليحفظ ( لا يحبس ) العين للاجر ( فان حبس ضمن ضمان  
 الفصب ) وسيجي في باب ( وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها ) أي بدلها شرعا  
 ( محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا أجر ) جوهره ( واذا شرط عمله  
 بنفسه ) بان يقول له اعمل بنفسك أو بيدك ( لا يستعمل غيره الا الظئر فلها  
 استعمال غيرها ) بشرط وغيره خلاصة ( وان أطلق كان له ) أي للاجر أن  
 يستأجر غيره أفاد بالاستتجار أنه لو دفع لاجنبي ضمن الاول لا الثاني وبه  
 صرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم أو غدا فلم يفعل  
 وطالبه مرارا ففرض حتى سرق لا يضمن وأجاب شمس الاثمة بالضمان كذا  
 في الخلاصة ( وقوله على أن تعمل اطلاق ) لا تقييد مستصفي فله أن يستأجر  
 غيره ( استأجره ليأتي بعياله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله أجره بحسابه ) لانه  
 أوفى بعض المعقود عليه وقيد بقوله ( لو كانوا ) أي عياله ( معلومين ) أي  
 للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بجملتهم ( والا ) يكونوا معلومين ( فكله )  
 أي له كل الاجر وتقل ابن الكمال ان كانت المؤنة تقل بنقصان عددهم فبحسابه  
 والا فكله ( استأجر رجلا لا يصل قط ) أي كتاب ( أو زاد الى زيد ان  
 رده ) أي المكتوب أو الزاد ( لموته ) أي زيد ( أو غيبته لاشئ له ) لانه  
 تقضه بعوده كالحياط اذا خاط ثم فتق وفي الخانية استأجره لينذهب لموضع  
 كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فنذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر  
 ( فاذا دفع القط الى ورثته ) في صورة الموت ( أو من يسلم اليه اذا حضر )  
 في صورة غيبته ( وجب الاجر بالذهاب ) وهو نصف الاجر المسمى كذا  
 في الدرر والفرر وتبعه المصنف ولكن تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل



الاجر لكن في الفهستانى عن النهاية انه ان شرط المجبىء بالجواب فنصفه والا فكله فليكن التوفيق ( وان وجدده ولم يوصله اليه لم يجب له شىء لا تنفاه المعقود ) عليه وهو الايصال واختلف فيما لو مزرقة ( متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها ) أى مستأجر أرض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم ( تمام أجر المثل ) على الملقى به كما فى البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصى وأب كما فى مجمع الفتاوى ( يفتى بالضمان فى غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا يفتى بكل ما هو أنفع للوقف ) فيما اختلف فيه العلماء حتى تقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى حاوى القدسى ( مات الآجر وعليه ديون ) حتى فسخ العقد بعد تمجيل البديل ( فالمستأجر ) لو العين فى يده ولو بعقد فاسد أشباه ( أحق بالمستأجر من غرمائه ) حتى يستوفى الاجرة الممثلة ( الا انه لا يسقط الدين بهلاكه ) أى بهلاك هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه ( بخلاف الرهن ) فانه مضمون بأقل من قيمته ومن الدين كما سيجىء فى باب مجمع الفتاوى

﴿ فروع ﴾ الزيادة فى الاجرة من المستأجر تصح فى المدة وبعدها وأما الزيادة على المستأجر فان فى الملك ولو لیتيم لم تقبل كما لو رخصت وان فى الوقف فان الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل صحتها بأجر المثل ولو ادعى رجل أنها بغبن فاحش فان أخبر القاضى ذو خبرة أنها كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد أنها باجر المثل والا فان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة أجر المثل فالتخارقبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضى ثم يؤجرها ممن زاد فان كانت دارا أو حانوتا أو

أو أرضا فارغة عرضها على المستأجر فإن قبلها فهو أحق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وإن أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها اضرار فلا بد من البرهان عليه وإن لم يقبلها آجرها المتولى وإن كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وإن كان بنى أو غرس فإن كان استأجرها مشاهرة فإنها تؤجر لغيره إذا فرع الشهران لم يقبلها لانقضاءها عند رأس كل شهر والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقوف أو يصبر حتى يتخلص بناؤه وإن كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وإنما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما إذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فللمتولى فسخها وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر المسمى أشباه معزيا للصغرى قلت وظاهر قوله البناء يتملكه الناظر الخ أنه يتملكه لجهة الوقت فمراعى صاحبه وهذا لو الأرض تنقص بالقلع والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والمنع وإن صح فيعمل عليها لأنها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف تقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده معزيا للفصولين حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا إذن موليه إن لم يضر رفعه رفعه وإن ضره فهو المضيع ماله فليتربص إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره إذ لا يدل على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصطالحوا أن يجعلوا ذلك للوقف بثمن لا يجاوز أقل القيمتين متروعا ومبنيا فيه صح ولو لحق الآجر دين رفع الأمر إلى القاضي لفسخ العقد وليس للآجر أن يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ويجوز بمثل الاجرة أو بأكثر أو بأقل بما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن وتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة أما

من الاول أو من غيره باجر المثل أو بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر اه  
وفي فتاوى الحانوتى بينة الاثبات مقدمة وهى التى شهدت بان الاجرة  
أولا آجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه أجاب بقية  
المذاهب فليحفظ

### ❦ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها ❦

أى فى الاجارة ( تصح اجارة حانوت) أى دكان (ودار بلا بيان ما يعمل  
فيها) لصرفه للمتعارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله ان يسكنها غيره باجارة  
وغيرها كما سيجىء (وله أن يعمل فيهما) أى الحانوت والدار (كل ما أراد) فيتد  
ويربط دوابه ويكسر حطبه ويستنجى بجداره ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويطحن  
برحى اليد وان ضربه يفتى قنية (غير أنه لا يسكن) بالبناء للفاعل أو المفعول  
( حدادا أو قصارا أو طحانا من غير رضا المالك أو اشتراطه ) ذلك ( فى )  
عقد ( الاجارة ) لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضا ( وان اختلفا فى الاشتراط  
فالقول للمؤجر ) كما لو أنكر أصل العقد ( وأن أقاما البينة فالبينة بينة المستأجر )  
لا ثباتها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقسارة فله الحدادة ان اتحد  
ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان انهدم به البناء ضمنه ولا  
أجر لانهما لا يجتمعان ( وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها )  
وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يبطل التقيد لانه غير مفيد بخلاف  
ما يختلف به كما سيجىء ولو آجر بأكثر تصدق بالفضل الا فى مستثنين  
اذا آجرها بخلاف الجنس أو أصلح فيها شيئا ولو آجرها من المؤجر لا تصح



وثفسخ الاجارة في الاصح بحر معزيا للجوهرة وسيجيء تصحيح خلافه  
فتنبه (و) تصح اجارة (أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن  
أزرع فيها ما أشاء) في لا تقع المنازعة والافهى فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة  
بزرعها ويجب المسمى وللمستاجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربعا  
وخريفا ولو لم يمكنه الزراعة للحال لا احتياجا لسقى أو كرى ان أمكنه الزراعة  
في مدة العقد جازوا لا وتماه في القنية (آجرها وهي مشغولة بزرع غيره  
ان كان الزرع بحق لا تجوز) الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت  
جائزة (ما لم يستحصده الزرع) فيجوز ويؤمر بالحصاد والتسليم به يفق  
بزازية (الا أن يؤجرها مضافة) الى المستقبل فتصح مطلقا (وان) كان الزرع  
(بغير حق صحت) لا مكان التسليم يجبره على قلعه أدرك أولا فتاوى  
قارئ الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة يعنى ويؤمر بالتفريغ  
وابتداء المدة من حين تسليمها وفي الاشباه استأجر مشغولا وفارغا صح  
في الفارغ فقط وسيجيء في المتفرقات (و) تصح اجارة أرض (للبناء والغرس)  
وسائر الانتفاعات كطبخ آجر وخزف ومقيلا ومراحا حتى تلزم الاجرة  
بالتسليم أمكن زراعتها أم لا بحر (فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة)  
لعدم نهايتهما (الا أن يغرم له المؤجر قيمته) أى البناء والغرس (مقلوعا)  
بان تقوم الارض بهما وبدونهما فيضمن ما بينهما اختيار (ويملكه) بالنصب  
عظفا على يغرم لان فيه نظرا لهما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع  
على المستأجر فافاد أنه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن ان  
كانت تنقص يملكها جبرا على المستأجر والا فبرضاه (أو يرضى) المؤجر

عطفا على يغرم (بتركه) أى البنا والغرس (فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا الترك أن بأجر فاجارة والا فاعارة فلهما أن يؤجراهما لثالث ويقتسا الاجر على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فياخذ كل حصته مجتبي وفي وقف القنية بنى فى الدار المسبلة بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للبائى الخ (ولو استأجر أرض وقف وغرس فيها) وبني (ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن فى ذلك ضرر) بالوقف (ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك) كذا فى القنية قال فى البحر وبهذا تعلم مسألة الارض المحتكرة وهى منقولة ايضا فى أوقاف الخصاص (والرطوبة) لعدم نهايتها (كالشجر) فتقطع بعد مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما يبقى أصله فى الارض أبدا وإنما يقطف ورقه ويباع أو زهره وأما اذا كان له نهاية معلومة كفى الفجل والجوز والباذنجان فينبغى أن يكون كالزراع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف فى حواشى الكنز وقواد بما فى معاملة الخانية فليحفظ قلت بقى لو له نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما فى فتاوى ابن الجابى فليحفظ (والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه) رعاية للجانيين لأن له نهاية كما مر (بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى) على حاله (الى الحصاد) وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية أما بعدها فباجر المثل (ويلحق بالمستأجر المستعير) فيترك الى ادراكه باجر المثل (وأما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا) لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجر أى بقضاء أو بمقدما حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كما فى القنية

فليحفظ بحر (و) تصح (اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للبس لا) تصح  
اجارة الدابة (ليجنبها) أي ليجعلها جنبية بين يديه (ولا يركبها ولا) تصح  
اجارتها أيضا (لا) جل ان (يربطها على باب داره ليراها الناس) فيقولوا له  
فرس (أو) لا جل ان (يزين بيته) أو حانوته (بالثوب) لما قدمنا أن هذه منفعة  
غير مقصودة من العين وإذا فسدت فلا أجر وكذا لو استأجر بيتا ليصلى  
فيه أو طيبا ليشمه أو كتابا ولو شعرا ليقرأه أو مصحفا شرح وهبانية (وان لم  
يقيدها براكب ولا بس أركب وألبس من شاء) ونعين أول راكب ولا بس  
وان لم يبين من يركبها فسدت للجحالة وتقلب صحيحة بركوبها (وان قيد براكب  
أو لا بس فخالف ضمن اذا عطبت ولا أجر عليه وان سلم) بخلاف حانوت  
أقدم فيه حدا إذا حيث يجب الأجر اذا سلم لانه لما سلم علم أنه لم يخالف وانه مما لا  
يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع (ومثله) في الحكم (كل ما يختلف  
بالمستعمل) كالفسطاط (وفيما لا يختلف فيه بطل تقييده به كما لو شرط سكنى  
واحد له أن يسكن غيره) لما مر أن التقييد غير مفيد (وان سمي نوعا أو  
قدرا ككر بر له حمل مثله وأخف لا أضرب كالملاح) والاصل أن من استحق  
منفعة مقدرة بالمقد فاستوفاه أو مثله أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ومنه  
تحميل وزن البر قطنا لا شعيرافي الاصح (ولو أردف من يستمسك بنفسه  
وعطبت الدابة يضمن النصف) ولا اعتبار للثقل لان الآدمي غير موزون  
وهذا (ان كانت) الدابة (تطبق حمل الاثنين والا فالكل) بكل حال (كما  
لو حمله) الراكب (على عاتقه) فانه يضمن الكل (وان كانت تطبق حمليهما)



لكونه في مكان واحد ( وان كان ) الرديف ( صغيراً لا يستمسك يضمن  
 بقدر ثقله ) كحمله شيئاً آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن  
 وليس المراد أن الرجل يوزن بل أن يسأل أهل الخبرة كم يزيد ولو ركب  
 على موضع الحمل ضمن الكل لما مر وكذا لو لبس ثياباً كثيرة ولو ما  
 يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد مجتبي ( واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب  
 جميع الاجر ) لركوبه بنفسه ( مع التضمنين ) أى لنصف القيمة لركوب غيره  
 ثم ان ضمن الزاكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجراً من  
 المستأجر والا لا قيد بكونها عطبت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط وبكونه  
 أردفه لانه لو اقعده في السرج صار غاصباً فلا أجر عليه بحر عن الغاية لكن  
 في السراج عن المشكل ما يخالفه فليتأمل عند الفتوى كيف وفي الاشباه  
 وغيرها أن الاجر والضمان لا يجتمعان ( واذا استأجرها ليحمل عليها مقداراً  
 فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل ) وهذا اذا حملها المستأجر  
 ( فان حملها صاحبها ) بيده ( وحده فلا ضمان على المستأجر ) لانه هو المباشر  
 عمادية ( وان حملاً ) الحمل ( معاً ) ووضعاه عليها ( وجب النصف على  
 المستأجر ) بفعله وهو در فعل ربه - مجتبي ( ولو ) كانت البر مثلاً في  
 جوالقين ( حمل كل واحد ) منهما ( جوالقا ) أى وعاء كمدل مثلاً ( وحده )  
 ووضعاه عليها معاً أو متعاقباً ( لا ضمان على المستأجر ) ويجعل حمل المستأجر  
 ما كان مستحقاً بالمقد غاية ومفاده أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو  
 تأخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح  
 المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله

(وكذا لا ضمان لو حمل المستأجر أولا ثم رب الدابة وان حملها ربها أولا ثم المستأجر ضمن نصف القيمة) انتهى فتنبه (وهذا) أى ما مر من الحكم (إذا كانت الدابة) المستأجرة (تطبق مثله أما إذا كانت لا تطبق فجميع القيمة لازم) على المستأجر زيلعى (ويجب عليه كل الأجر) للحمل والضمان للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أنها من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها ببحر قال ولم يتعرضوا للأجر إذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حمله المستأجر لأن منافع النصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة (وضمن بضربها وكبحها) بلجامها لتقييد الأذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الأب أو الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بزجر وتعريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التتمة الأصح رجوع الإمام لقولهما (لا) يضمن (بسوقها) اتفاقا وظاهر الهداية أن للمستأجر الضرب للأذن العرفي وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضر بها أصلا وبخاصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بزرع السرج و) وضع (الايكاف) سواء وكف بمثله أولا (وبالاسراج بما لا يسرج) هذا الحمار (بمثله جميع قيمته) ولو بمثله أو أسرجها كان الايكاف يضمن الا إذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير لجام فالجمها بلجام لا يلجم مثله) وكذا لو أبدله لأن الحمار لا يختلف باللجام وغيره غاية (أو سلك طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا) بعدا أو وعرا أو خوفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (أو حمله في البحر إذا قيد بالهرم مطلقا) سلكه الناس أولا لخطر البحر

فلو لم يقيد بالبر لا ضمان ( وان بلغ ) المنزل ( فله الاجر ) لحصول المقصود  
 ( وضمن بزرع رطبة وأمر بالبر ) ما تقص من الارض لان الرطبة أضرم من  
 البر ( ولا أجر ) لانه غاصب الا فيما استثنى كما سيجيء قيد بزرع الاضر لانه  
 بالاقل ضررا لا يضمن ويجب الاجر ( و ) ضمن ( بخياطة قباء ) و ( أمر  
 بقميص قيمة ثوبه وله ) أى لصاحب الثوب ( أخذ القباء ودفع أجر مثله )  
 لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة ( وكذا اذا خاطه سراويل ) وقد  
 أمر بالقباء فان الحكم كذلك ( فى الاصح ) فتقييد الدرر بالقباء اتفاقى ( و )  
 ضمن ( بصبغه أصفر وقد أمر باجر قيمة ثوب أبيض وان شاء ) المالك ( أخذه  
 وأعطاه مازاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو صبغ رديثا ان لم يكن الصبغ فاحشا  
 لا يضمن ) الصباغ ( وان ) كان ( فاحشا ) عند أهل فته ( يضمن ) قيمة  
 ثوب أبيض خلاصة

\* فروع \* قال للخياط اقطع طوله وعرضه وكمه كذا فجاء ناقصا ان  
 قدر أصبع ونحوه عفو وان أكثر ضمنه \* قال ان كفى قميصا فاقطعه بدرهم  
 وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال أيكفينى قميصا فقال نعم فقال  
 اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن \* نزل الجمل فى مفازة ولم يرتحل  
 حتى فسد المال بسرقة أو مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة \* وفى  
 الاشياء استعان برجل فى السوق ليبيع متاعه فطلب منه أجرا فالعبرة لعادتهم  
 وكذا لو أدخل رجلا فى حانوته ليعمل له \* وفى الدرر دفع غلامه أو ابنة لحائك  
 مدة كذا ليعلمه النسج وشرط عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد  
 التعليم طلب كل من المعلم والمولى أجرا من الآخر اعتبر عرف البلدة



في ذلك العمل \* وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى  
 الاول فمطبت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية وهو قولها واليه رجع  
 الامام كما في مجمع الفتاوى \* وفيه خوفوا المكارى فرجع وأعاد الحمل لحمله  
 الاول لا أجر له وينبغي أن يجبر على الاعادة \* وفيه دفع ابرسيا الى صباغ  
 ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يردده ثم هلك لا ضمان \* وفيه  
 سئل ظهير الدين عمن استأجر وجلا ليعمر له في الضيعة فلما خرج نزل المطر  
 فامتنع بسببه هل له الاجر قال لا \* استأجر دابة ليحملها كذا فرفضت فحملها  
 دونه هل للمستكرى الرجوع بحصته قال لا لأنه رضى بذلك \* استأجر  
 ربحي فمنعه الجيران عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط  
 حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن \* استأجر حماما سنة ففرق  
 مدة هل يجب كل الآجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا به وفي الوهبانية  
 ويسقط في وقت العماره مثل ما لو انه د بعض الدار فالهدم يحذر  
 وخالف في قدر العماره آمر يقدم فيها قوله لا الممر  
 قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعنى الا في  
 تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر  
 ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الاصح واذا بنيت لا  
 خيار له وفي سكنى عرصتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي تقيه  
 نظر ولعله أريد المسمى أما اجرة المثل أو حصه العرصه فلا مانع من لزومها  
 فتأمل وسيجيء في فسخها ما يفيد فتنبه والله تعالى أعلم \* استأجر حماما وشرط  
 حيط اجرة شهرين للمطلة فان شرط حطه قدر المطلة صح بزايه \* اجرة السجين

والسجبان في زماننا يجب أن تكون على رب الدين خزانة الفتارى • انتقضت  
مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء  
لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انتقضت المدة والمستاجر  
غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجرة • آجر داره كل شهر  
بكذا فلا كل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك  
زوجته ومتاعه فيها لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بنخضم والحيلة  
اجارتها لا آخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتتخذ الثانية فتخرج  
منها المرأة وتسلم للثاني خانية انتهى

### ﴿ باب الاجارة الفاسدة ﴾

( الفاسد ) من العقود ( ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما  
ليس مشروعا أصلا ) لا باصله ولا بوصفه ( وحكم الاول ) وهو الفاسد  
( وجوب أجر المثل بالاستعمال ) لو المسمى معلوما ابن كمال ( بخلاف الثاني )  
وهو الباطل فانه لا أجر فيه بالاستعمال حقائق ( ولا تملك المنافع بالاجارة  
الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد ) فان المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف  
فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها ولو آجرها وجب  
أجر المثل ولا يكون غاصبا وللأول تقضى الثانية بحر مزية للخلاصة وفي  
الاشباه المستاجر فاسدا لو آجر صحيحا جاز وسيجي • ( تفسد الاجارة بالشروط  
المخالفة لمقتضى العقد فكل ما أفسد البيع ) مما مر ( يفسدها ) كجهالة ما جور  
او اجرة او مدة او عمل وكشرط طعام عبد وعاف دابة ومهرمة الدار او مغارمها

وعشر أو خراج أو مؤنة رد أشباه ( و ) تفسد أيضا ( بالشيوع ) بأن يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه أنفع الوسائل وعمادية من الفصل الثلاثين واحتراز بـ ( بالأصلي ) عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن آجر الكل ثم فسح في البعض أو آجرا لواحد فمات أحدهما أو بالعكس وهو الحيلة في اجارة المشاع كما لو قضى بجوازه ( الا اذا آجر ) كل نصيبه أو بعضه ( من شريكه ) فيجوز وجوازه بكل حال وعليه الفتوى زياني وبحر معزيا للمغنى لكن رده العلامة قاسم في تصحيحه بأن مافي المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدائع لو آجر مشاعا يحتمل القسمة قسمه وسلم جاز لزوال المانع ولو أبطلها الحاكم ثم وسلم لم يجز ويفتى قسم بجوازه لو البناء لرجل والعرصة لآخر فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني الوسط منه ( و ) تفسد ( بجهالة المسمى ) كله أو بعضه كتسمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على ان يرمها المستأجر لصيرورة المزمة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا ( و ) تفسد ( بعدم التسمية ) أصلا أو بتسمية خمر أو خنزير ( فان فسدت بالآخرين ) بجهالة المسمى وعدم التسمية ( وجب أجر المثل ) يعني الوسط منه ولا ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل ( باستيفاء المنفعة ) حقيقة كما مر ( بالغامبلغ ) لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى ( والا ) تفسد بهما بل بالشروط أو الشيوع مع العلم بالمسمى ( لم يزد ) أجر المثل ( على المسمى ) لرضاهما به ( وينقص عنه ) لفساد التسمية واستثنى الزيلعي مالواستأجر دارا على أن لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغامبلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى



لكن ارجعه قاضيخان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فافهم وعلى كل فلا  
استثناء فتنبه قلت وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه أجر المثل بالغاماباغ  
فتأمل ( فان آجر داره ) تبريع على جهالة المسمى ( بعبد مجهول فسكن مدة  
ولم يدفعه فعليه للمدة أجر المثل بالغاماباغ وتفسخ في الباقي ) من المدة ( آجر  
حانوتا كل شهر بكذا صبح في واحد فقط ) وفسد في الباقي لجهالتها والاصل  
انه متى دخل كل فيما لا يعرف منه - اه تعين أدناه واذا مضى الشهر فلكل  
فسخها بشرط حضور الآخر لانهاء العقد الصحيح ( وفي كل شهر سكن  
في أوله ) هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه يفتى ( صبح العقد فيه ) أيضا  
وليس للمؤجر اخراجه حتى ينقضى الا بمذركما لو عجل أجرة شهرين  
فاكثر لكونه كالمسمى زياحي ( الا أن يسمى الكل ) أي جملة شهور معلومة  
فيصح لزوال المانع ( واذا آجرها سنة بكذا صبح وان لم يسم اجر كل شهر )  
وتقسم سووية ( واول المدة ما سمي ) ان سمي ( والا فوقت العقد ) هو أولها  
( فان كان ) العقد ( حين يهل ) بضم ففتح أي يبصر الهلال والمراد اليوم  
الاول من الشهر شمعي ( اعتبر الالهة والا فالايام ) كل شهر ثلاثون وقالوا  
يتم الاول بالايام والباقي بالالهة ( استأجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم يجز )  
لجهالة بعض الاجر كما مر ( وجاز اجارة الحمام ) لانه عليه الصلاة والسلام  
دخل حمام الجحفة وللعرف وقال عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون  
حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن  
حجر ( و ) جاز ( بناؤه للرجال والنساء ) هو الصحيح للحاجة بل حاجتهن  
اكثر لكثرة أسباب اغتسالهن وكرهه عثمان محمول على ما فيه كشف عورة

زيلعي وفي احكامات الاشباه ويكره لها دخول الحمام في قول وقيل الا لمرضة  
أو نساء والمعتمد ان لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا لا شك في الكراهة  
لتحقق كشف العورة وقد مر في النفقة ( والحجامة ) لانه عليه السلام احتجم  
واعطى الحجامة اجرتة وحديث النهي عن كسبه منسوخ ( والظئر )  
بكسر فهمز المربعة ( بأجر معين ) لتعامل الناس بخلاف بقية  
الحيوانات لعدم التعارف ( و ) كذا ( بطعامها وكسوتها ) ولها الوسط وهذا  
عند الامام لجريان العادة بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد ( وللزوج أن  
يطأها ) خلافا لمالك ( لا في بيت المستأجر ) لانه ملكه فلا يدخله ( الا باذنه  
و ) الزوج ( له في نكاح ظاهر ) أي معلوم بغير الاقرار ( فسخها مطلقا )  
شأنه اجارتها أولا في الاصح ( ولو غير ظاهر ) بان علم باقرارها ( لا ) يفسخها  
لان قولها لا يقبل في حق المستأجر ( وللمستأجر فسخها بحبلها ومرضها  
وفجورها ) فجورا بينا ونحو ذلك من الاعذار ( لا بكفرها ) لانه لا يضر بالصبي  
ولو مات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة ولو مات أبوه لا وعليها غسل  
الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه بفتح الدال أي طليه بالدهن للعرف  
وهو معتبر فيما لا نص فيه لا يلزمها ثمن شيء من ذلك وما ذكره محمد من  
أن الدهن والريحان عليها فعادة أهل الكوفة ( وهو ) أي ثمنه وأجرة عملها  
( على أبيه ) ان لم يكن للصغير مال والا فني ماله لانه كالنفقة ( فان أرضعته  
بلبن شاة أو غدته بطعام ومضت المدة لا أجر لها ) لان الصحيح أن المفقود  
عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية ( بخلاف ما لو دفعته الى

خادمها حتى أرضعته) أو استأجرت من أرضعته حيث تستحق الأجرة إلا إذا شرط أرضاعها على الاصح شرب لآلية عن الذخيرة ولو آجرت نفسها لذلك تقوم آخريـن ولم يعلم الأولون فأرضعتهما وفرغت أثمت ولها الأجر كاملاً على الفريقين لشبههما بالآجير الخاص والمشارك وتماه في العناية (لا تصح الآجارة لعسب التيس) وهو نزوه على الإناث (و) لا لآجل المعاصي مثل (الفداء والنوح والملاهي) ولو آخذ بلا شرط يباح (و) لا لآجل الطاعات مثل (الأذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه) ويفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والأذان (ويجبر المستأجر على دفع ما قيل) فيجب المسمى بعقد وأجر المثل إذا لم تذكر مدة شرح وهبانية من الشركة (ويحبس به) به يفتى (ويجبر على) دفع (الحلوة المرسومة) هي ما يهدي للعلم على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لآلئ العادة أهـداء الحلوى (ولو دفع غزلاً لا آخر لينسجه له بنصفه) أى بنصف الغزل (أو استأجر بغلاً ليحمل طعامه يعمضه أو ثوراً ليطحن به يعض دقيقه) فسدت في الكل لأنه استأجر بجزء من عمله والأصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطحان وقدمناه في بيع الوفاء والحيلة أن يفرض الآجر أولاً أو يسمى قفيزاً بلا تعيين ثم يعطيه قفيزاً منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الآخر لا أجر له أصلاً لصيرورته شريكاً وما استشكله الزيلعي أجاب عنه المصنف قال وصرحوا بأن دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شيء بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ (أو) استأجر (خـمـازاً لينخبز له كذا) كقفيز دقيق (اليوم بدرهم) فسدت عند الإمام لجمعه بين



العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيفضى للمنازعة حتى لو قال في اليوم أو على أن تفرغ منه اليوم جازت اجماعاً (أو أرضاً بشرط أن يثنيها) أي يخرسها (أو يكرى أنهارها) العظام (أو يسرقها) لبقاء أثر هذه الأفعال لرب الأرض فلو لم تبق لم تفسد (أو) بشرط (أن يزرعها بزراعة أرض أخرى) لما يجيء أن الجنس بانفراده يحرم النساء وقوله (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الخ (وصحت لو استأجرها على أن يكرىها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها) لأنه شرط يقتضيه العقد (ولو) استأجره (لحمل طعام) مشترك (بينهما فلا أجر له) لأنه لا يعمل شيئاً لشريكه إلا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر (كراهن استأجر الرهن من المرتهن) فإنه لا أجر له لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى ولو استأجر حماماً فدخل المؤجر مع بعض أصدقائه الحمام لا أجر عليه لأنه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الأجرة لأنه ليس بمعلوم (استأجر أرضاً ولم يذكر أنه يزرعها أو أي شيء يزرعها) فسدت إلا أن يعم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما مر وإذا فسدت (فزرعها فمضى الأجل) عاد صحيحاً (فله المسمى) استحساناً وكذا لو لم يمض الأجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فمضى الأجل كما ضيخان في شارح الجامع لكان أولى (وان استأجر حماماً إلى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك) الحمار (لم يضمن) لفساد الإجارة فالعين أمانة كما في الصحيحة (فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة (فان تنازعا قبل الزرع) في مسألة الزراعة (أو الحمل) في مسئلتنا (فسخت الإجارة دفعا للفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جحد الإجارة في بعض الطريق وجب

عليه أجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده ( عند أبي يوسف لانه  
 بالجحود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى  
 درر وكأنه لا قول للامام وفي الاشياء قصر الثوب المجحود فان قبله فله الاجر  
 والا لا وكذا الصباغ والنساج (اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا) جنسا  
 كما تستجار سكنى دار بزراعة ارض ( واذا اتحد الا ) تجوز كاجارة السكنى  
 بالسكنى والملبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر أن الجنس  
 بانفراده يحرم النساء فيجب أجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد  
 ( استأجره ليصيده له او يحتطب له فان ) وقت لذلك ( وقتا جاز ) ذلك ( والا لا )  
 فلو لم يوقت وعين الحطب فسد ( الا اذا عين الحطب وهو ) أى الحطب  
 ( ملكه فيجوز ) مجتبى وبه يفتى صيرفية

( فروع ) استأجر امرأته لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز  
 صيرفية \* آجرت دارها لزوجها فسكنها فلا أجر أشباه وخانية قلت لكن  
 في حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معزيا للكبرى قال قاضى خان هنا  
 الفتوى على الصحة لتبعيتها له فى السكنى فليحفظ \* وجاز اجارة الماشطة لتزين  
 العروس ان ذكر العمل والمدة بزازية وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء به  
 يفتى لعموم البلوى مضمرات انتهى

### باب ضمان الاجير

( الاجراء على ضررين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد )  
 كالخياط ونحوه ( او يعمل له عملا غير موقت ) كان استأجره للخياطة فى

بيته غير مقيدة بمدة كان أجيرا مشتركا وإن لم يعمل لغيره (أو مؤقتا بلا  
 تخصيص) كأن استأجره ليرعى غنمه شهرا بدرهم كان مشتركا إلا أن يقول  
 ولا ترعى غنم غيري وسيتضح وفي جواهر الفتاوى استأجر حائكا لينسج  
 ثوبا ثم آجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كلا المقدين لأن المقود عليه  
 العمل لا المنفعة (ولا يستحق المشترك الأجر حتى يعمل كالقصار ونحوه)  
 كقتال وجمال ودلال وملاح وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف  
 الحل مجتبي (ولا يضمن ما هلك في يده وإن شرط عليه الضمان) لأن شرط  
 الضمان في الأمانة باطل كالمودع (وبه يفتى) كما في عامة المعتمرات وبه جزم  
 أصحاب المتون فكان هو المذهب خلافا للاشياء وأفتى المتأخرون بالصالح على  
 نصف القيمة وقيل إن الأجير مصلحا لا يضمن وإن بخلافه يضمن وإن  
 مستور الحال يؤمر بالصالح عمادية قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر  
 نعم كن تمت مدته في وسط البحر أو البرية تبقى الإجارة بالجبر (و) يضمن  
 (ما هلك بعمله كتخريق الثوب من دقه وزاق الجمال وغرق السفينة) من  
 مدته جاوز المعتاد أم لا بخلاف الحجام ونحوه كما يأتي عمادية والفرق  
 في الدرر وغيرها على خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتأمل لكن  
 قوى القهستاني قول صدر الشريعة فتنبه وفي المنية هذا إذا لم يكن  
 رب المتاع أو وكيله في السفينة فإن كان لا يضمن إذا لم يتجاوز المعتاد لأن  
 محل العمل غير مسلم إليه وفيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقها  
 المسكارى فمئرت وفسد المتاع لا يضمن إجماعا قلت وقد مناعنا عن الاشياء  
 مجزيا للزاعم أن الوديعة باجر مضمونة فليحفظ (ولا يضمن به بني آدم



مطلقاً ممن غرق في السفينة أو سقط عن الدابة وإن كان بسوقه أو قوده ( لان الآدمي لا يضمن بالعقد بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه ) ( ران انكسر دن في الطريق ) ان شاء المالك ( ضمن الحمال قيمته في مكان حماله ولا أجر أو في موضع الكسر واجره بحسابه ) وهذا لو انكسر بصنعه والا بان زاحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلافاً لهما ( ولا ضمان على حجام وبزاع ) أي ييطار ( وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز ) المعتاد ( ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك ) المجنى عليه ( وان هلك ضمن نصف دية النفس ) لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيتصرف ثم فرع عليه بقوله ( فلو قطع الختان الحشفة وبرئ المقطوع تجب عليه دية كاملة ) لانه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان ( وان مات فالواجب عليه نصفها ) لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام أو عبد افصدني ففصد فصد معتاداً فمات بسببه قال تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصد نائماً وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص ( والثاني ) وهو الاجير ( الخاص ) ويسمى أجير واحد ( وهو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهراً للخدمة أو ) شهراً ( لرعي الغنم ) المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو آجر المدة بان استأجره للرعي شهراً حيث يكون

مشتراكا الا اذا شرط أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص أن يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل فتاوى النوازل ( وان هلك في المدة نصف الغنم أو أكثر ) من نصفه ( فله الاجرة كاملة ) ما دام يرعى منها شيئا لما مر أن المعقود عليه تسليم نفسه جوهرية وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية ( ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله ) كتخريق الثوب من دقه الا اذا تعمد الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله ( فلا ضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه ) من الحل لكونها أجير واحد وكذا لضمان على حارس السوق وحافظ الخان ( وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل ) كان خطته فارسيا بدرهم أو روميا بدرهمين ( وزمانه في الاول ) كذا بخط المصنف ما حقا ولم يشرحه وسيتضح قال شيخنا الرمل ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطته اليوم فبدرهم أو غدا فنصفه ( ومكانه ) كان سكنت هذه الدار فبدرهم أو هذه فبدرهمين ( والعامل ) كان سكنت عطارا فبدرهم أو حدادا فبدرهمين ( والمسافة ) كان ذهبت للكوفة فبدرهم أو للبصرة فبدرهمين ( والحمل ) كان حملت شعيرا فبدرهم أو برا فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم يحز كما في البيع ويجب أجر ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب بخياطته في الاول ما سمي وفي الغد أجر المثل لا يزداد على درهم ولو خاطه بعد غد لا يزداد على نصف درهم وفيه خلافهما ( بنى المستأجر تنورا أو دكانا ) عبارة الدرر أو كانوا ( في الدار المستأجرة ) فاحترق بعض بيوت الجيران أو الدار لضمان عليه مطلقا ) سواء بنى بأذن رب

الدار أولا (الا أن يجاوز ما يصنعه الناس) في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والكانون (استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم أنه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ند من قطيعه شاة فخاف على الباقي) الهلاك (ان تبعها) لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حال الفرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان أمكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب أنها لفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي أن ينزى على شيء منها بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان نزى بلا فعله فلا ضمان جوهرية (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة) لمشتته (الا بشرط) لان الشرط أملك عليك أم لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالمشروط (بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له أن يسافر به مطلقا) لان مؤنته عليه (ولو سافر) المستأجر (به فهلك ضمن) قيمته لانه غاصب (ولا أجر عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له أجر المثل (ولا يسترد مستأجر من عبد) أو صبي (محجور أجرا دفعه اليه ل) أجل (عمله) لمودها بعد الفراغ صحيحة استحسانا (ولا يضمن غاصب عبد ما أكل) الغاصب (من أجره) الذي أجر العبد نفسه به لعدم تقومه عند أبي حنيفة (كما) لا يضمن اتفاقا (لو أجره الغاصب) لان الاجر له لا للمالكه (وجاز للعبد قبضها) لو أجر نفسه لا لو أجره المولى الا بوكالة لانه العاقد عناية (ولو وجدها مولاه) قائمة (في يده أخذها) ابتقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبدا شهرين شهرا باربعة وشهرا بخمسة صحح على الترتيب) المذكور حتى لو عمل في الاول فقط. فله أربعة وبمكسه خمسة (اختافا) الآجر والمستأجر



( في اباق العبد أو مرضه أو جرى ماء الرحي حكم الحال فيكون القول قول من يشهد له ) الحال ( مع يمينه كما ) يحكم الحال ( لو باع شجراً فيه ثمر واختلفا في بيعه ) أى الثمر ( معهما ) أى الشجر ( فالقول قول من في يده الثمر ) الاصل أن القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة اتقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر الاقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال ( والقول قول رب الثوب ) يمينه ( في القميص والقباء والحمرة والصفرة وكذا في الاجر وعدمه ) وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملاً له فله الاجر والا فلا ( وفيل ) أى وقال محمد ( ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها ) أى بهذه الصنعة ( كان يمين القول قوله ) بشهادة الظاهر ( والا فلا وبه يفتى ) زيلى وهذا بعد العمل أما قبله فيتحالفان اختيار

﴿ فروع ﴾ فعل الاجير في كل الصنائع يضاف لاستاذة فما أتلفه يضمنه استاذة اختيار يعنى مالم يتعد فيضمنه هو عمادية وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم على المفتى به فتنبه \* وفيها الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولوالجية لكن جزم في الخانية برواية عدم سقوط شيء حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرع فلا أجر عليه اهـ

## باب فسخ الاجارة

( تفسخ ) بالقضاء أو الرضا ( بخيار شرط ورؤية ) كالبيع خلافا للشافعي  
 (و) بخيار ( عيب ) حاصل قبل العقد أو بعده بعد القبض أو قبله ( يفوت النفع  
 به ) صفة عيب ( نخراب الدار وانقطاع ماء الرحي و ) انقطاع ( ماء الارض )  
 وكذا لو كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر خانية أى وان لم تفسخ  
 على الاصح كما مروى في الجوهرة لو جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر  
 بالخيار ان شاء فسخ الاجارة كلها أو ترك ودفع بحساب ما روى منها وفي  
 الولوالجية لو استأجرها بغير شربها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجى فله  
 الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقى فالأجر واجب وفي لسان الحكم  
 استأجر حماما في قرية فقزعوا ورحلوا سقط الأجر عنه وان نفر بعض الناس  
 لا يسقط الأجر ( أو يخل ) عطف على يفوت ( به ) أى بالنفع بحيث ينتفع  
 به في الجملة ( كرض العبد ودبر الدابة ) أى فرحتها وبسقوط حائط دار وفي  
 التبيين لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الأجر  
 بحصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته ( فان لم يخل العيب  
 به أو أزاله المؤجر ) أو انتفع بالمحل ( سقط خياره ) لزوال السبب ( وعمارة  
 الدار ) المستأجرة ( وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب الدار )  
 وكذا كل ما يخل بالسكنى ( فان أبى صاحبها ) أن يفعل ( كان للمستأجر أن  
 يخرج منها الا أن يكون ) المستأجر ( استأجرها وهي كذلك وقد رآها )  
 لرضاه بالعيب ( واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على صاحب الدار )  
 يسكن ( بلا جبر عليه ) لانه لا يجبر على اصلاح ملكه ( فان فعله

المستأجر فهو متبرع) وله أن يخرج ان أبي ربه خانية أي الا اذا رآها  
كما مر وفي الجوهره وله أن ينفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين  
فسقطت او تعيبت احدهما فله تركهما لو عقد عليهما صفقة واحدة قلت  
وفي حاشية الاشباه معزيا للنهاية ان العذر ظاهرا ينفرد وان مشتبه لا ينفرد  
وهو الاصح (وبعذر) عطف على بخيار شرط (لزوم ضرر لم يستحق بالعقد  
ان يقي) العقد (كما في سكون ضرر استؤجر لقلعه وموت عرس أو  
اختلاعها استؤجر) طباخ (اطبخ ولينها و) بعذر (لزوم دين) سواء كان  
ثابتا (ببيان) من الناس (أو بيان) أي بينة (أو اقراره) الحال انه (لا مال  
له غيره) أي غير المستأجر لانه محبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة  
المعجلة تستغرق قيمتها أشباه (و) بعذر (افلاس مستأجر دكان  
ليتجر و) بعذر (افلاس خياط يعمل بماله) لا بابرته (استأجر عبدا ليخيط  
فترك عمله و) بعذر (بداء مكترى دابة من سفر) ولو في نصف الطريق  
فله نصف الاجر ان استويا بصعوبة وسهولة والا فبقدره شرح وهبانية وخانية  
(بخلاف بداء المسكاري) فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال أجيره وفي الملتقى  
ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولي  
يفتي ثم قال ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر وكذا لو  
استأجر عقارا ثم اراد السفر اه وفي القهستاني سفر مستأجر دار للسكنى  
عذر دون سفر مؤجرها ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيحلف بأنه عزم على  
السفر وفي الاولوية تحوله عن صنعته الى غيرها عذر وان لم يفلس حيث  
لم يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشباه لا يلزم المسكاري الذهاب معها ولا



أو سال غلام وإنما يجب الأجر بتخليتها ( و ) بخلاف ( ترك خياطة مستاجر )  
 عبد ليخيط ( ليعمل ) متعلق بترك ( في الصرف ) لا مكان الجمع ( و ) بخلاف  
 ( بيع ما آجره ) فإنه أيضا ليس بعذر بدون لحوق دين كما مر ويوقف بيعه  
 إلى انقضاء مدتها هو المختار لكن لو قضى بمجوازه نفذ وتماه في شرح  
 الوهبانية وفيه معزيا للخانية لو باع الآجر المستاجر فأراد المستاجر أن  
 يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للموتين ففسخه  
 ( وتفسخ ) بلا حاجة إلى التفسخ ( بموت أحد عاقلين ) عندنا لا بجنونه  
 مطبقا ( عقدها لنفسه ) إلا لضرورة كموته في طريق مكة ولا حاكم في الطريق  
 فبقى إلى مكة فيرفع الأمر إلى القاضي ليفعل الأصاح فيؤجرها له لو أمينا  
 أو يبيعها بالقيمة ويدفع له أجرة الأياب إن برهن على دفعها وتقبل البيعة  
 هنا بلا خصم لأنه يريد الأخذ من ثمن ما في يده أشباه وفي الخانية استاجر  
 دارا أو حماما أو أرضا شهرا فسكن شهرين هل يلزمه أجر الثاني إن معدا  
 للاستغلال نعم والإلا لا وبه يفتى قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا لو تقلضاه  
 المالك وطالبه بالاجر فسكت يلزمه الأجر بسكناه بعده ولو سكن المستاجر  
 بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الإجازة وقيل هو  
 كالمسئلة الأولى وينبغي أن لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالب  
 الوارث بالتفريق أو بالتزام أجر آخر أو معدا للاستغلال لأنه  
 فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى أو أجر المثل ظاهر القنية الثاني وتماه في  
 شرح الوهبانية وفي المنية مات أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى حتى  
 يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع الفصولين لو رضى الوارث وهو كبير

يبقاء الاجارة ورضى به المستأجر جازاه أى فيجعل الرضا بالبقاء انشاء عقد  
أى لجوازها بالتعاطى فتأمله وفي حاشية الاشباه المستأجر والمرتهن والمشتري  
أحق بالعين من سائر الغرماء لو العقد صحيحا ولو فاسدا فأسوة الغرماء فليحفظ  
( فان عقدها لغيره لا تنفسخ كوكيل ) أى بالاجارة وأما الوكيل بالاستئجار  
اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل بشراء المنافع فصار  
كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ثم يصير مؤجرا للموكل  
فهو معنى قولنا ان الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن  
الذخيرة قلت ومثله فى شرح المجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت  
هذا يستقيم على ما ذكره الكرخى من أن الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى  
الموكل وأما على ما قاله أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم فى  
الكنز وهو الاصح كما فى البحر فلا يستقيم والله تعالى أعلم اه قلت وتعقبه  
شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخى أيضا لا تفاهم على عدم عتق  
قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر  
ثم قال والحاصل أن الاصح أن الاجارة لا تنفسخ بموت المستأجر والنقل به  
مستفيض اه والله اعلم ( ووصى ) وأب وجد وقاض ( ومتولى الوقف ) لبقاء  
المستحق له والمستحق عليه حتى لو مات المعقود له بطلت درر الا اذا كان  
متولى وقف خاص به وجميع غلاته له كما فى وقف الاشباه معزيا للوهبانية قال  
واطلاق المتون بخلافه قلت وباطلاق المتون أفتى قارئ الهداية فكان هو  
المذهب المعتمد كما قاله المصنف فى حاشيته على الاشباه ولذا قال فى الاشباه  
بعد أربع أوراق لا تنفسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا فى مسئلتين ما اذا

آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطلان الوقف برده وفيما إذا آجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل إذا آجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر والمستأجر كذا رأته في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارئ الهداية فتنبه وفيها أيضا لا تنسخ بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الفيض الواقف لو آجر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه آجر لغيره اه ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل القاضى والمتولى كالموت فلا تنسخ (و) تنسخ أيضا ( بموت أحد مستأجرين أو مؤجرين في حصته ) أى حصه الميت او عقدها لنفسه ( فقط ) وبقيت في حصه الحى

❦ فرع ❦ في وقف الاشباه تخلية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح فينبغى للمتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر أو غيره فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء لمال الوقف فليحفظ قلت لكن تقل محشيها ابن المصنف في زواهر الجواهر عن بيوع فتاوى قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه اه

### ❦ مسائل شتى ❦

( أ حرق حصائد ) أى بقايا أصول قصب محصود ( في أرض مستأجرة أو مستعارة ) ومثله أرض بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض



يضمن ما أحرقت في مكانه بنفس الوضع لا ما تقلته الريح على ما عليه الفتوى  
قاله شيخنا ( فاحترق شيء من أرض غيره لم يضمن ) لانه تسبب لا مباشرة  
( ان لم تضطرب الرياح ) فلو كانت مطربة ضمن لانه يعلم أنها لا تستقر في  
أرضه فيكون مباشرا ( وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه ) أى  
في ذلك الموضع ( لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء ) سواء  
تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عنه ( بخلاف ما اذا لم يكن للواضع  
فيه حق الوضع ) حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء وهو في مكانه  
وكذا بعد ما زال لا بمزيل كوضع جرة في الطريق ثم آخر أخرى  
فتدحرجتا فانكسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زال بمزيل كريح وسيل  
لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الخاتمة ثم فرع  
عليه بقوله ( فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن ) لتعديبه  
بالوضع ( وكذا ) يضمن ( في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت  
به ) أى بالموضع ( الريح فلا ضمان ) لنسخها فعله وكذا لو دحرج السيل  
الحجر ( وبه يفتى ) خاتمة ولو أخرج الحداد الحديد من الكير في دكانه ثم ضربه  
بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق وأحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه وأخرجه  
الريح لا يضمن ( سقى أرضه سقيا لا تحتمله فتعدى ) الماء ( الى أرض جاره ) فافسدها  
( ضمن ) لانه مباشر لا متسبب ( أقعد خياط أو صباغ في حانوته من يطرح  
عليه العمل بالنصف ) سواء اتحد العمل أو اختلف كخياط مع قصار ( صح )  
استحسانا لانه شركة الصنائع فهذا بوجاهته يقبل وهذا بخداقته يعمل  
( كاستئجار رجل ليحمل عليه محملا ورا كين الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته

أحب) وكذا إذا لم ير الطراحة واللحاف وفي الولوالجية ولو تكارى الى مكة  
 ابلا مسماة بغير أعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حملا في ذمة المكارى والابل  
 آلة وجهاتها لا تفسد قلت فما يفعله الحجاج من الاجارة للحمل أو الركوب  
 الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله تعالى أعلم (استأجر حملا لحمل مقدار من  
 الزاد فاكل منه رد عوضه) من زاد ونحوه (قال الغاصب دارد فرغها والا  
 فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب) على الغاصب (المسمى) لان سكوته  
 رضا (الا اذا أنكر الغاصب ملكه وان اثبتته بيينة) لانه اذا أنكره لم يكن  
 راضيا بالاجارة (أو أقر) عطف على أنكر (به) أى بملكه (ولكن لم  
 يرض بالاجارة) لانه صرح بعدم الرضا في الاشياء السكوت في الاجارة  
 رضا وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذا والا فانتقل أو قال الراعى لا أرضى  
 بالمسمى بل بكذا فسكت لزم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طالبه قال لم أسمع  
 كلامك هل يصدق ان به صمم نعم والا لا عملا بالظاهر (للمستأجر أن  
 يؤجر المؤجر) بعد قبضه قيل وقيله (من غير مؤجره وأما من مؤجره فلا)  
 يجوز وان تخلل ثالث به يفتى للزوم تملك المسالك وهل تبطل الاولى بالاجارة  
 للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضيخان وغيره وفي المضمرات وعليه  
 الفتوى وقد مناعن البحر معزيا للجوهرة الأصح نعم وأقره المصنف ثمة  
 وتقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه بعد استأجره بطلت والا  
 فليكن التوفيق فتأمل وهل تسقط الاجرة ما دام في يد المؤجر خلاف مبسوط  
 في شرح الوهبانية (وكله باستئجار عقار ففعل) الوكيل (وقبض ولم يسلمها)  
 أى لم يسلم الوكيل العين المؤجرة (اليه) أى الى الموكل (حتى مضت المدة)

فالأجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق و (رجع الوكيل بالأجر على الأمر) لنيابته عنه في القبض فصار قابضا حكما (وكذا) الحسم (ان شرط) الوكيل (تعجيل الاجر وقبض) الدار (ومضت المدة ولم يطلب الأمر) الدار منه فانه يرجع أيضا لصيرورة الأمر قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع (وان طلب) الأمر الدار (وأبى) الوكيل (ليعجل) الاجر (لا) يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم تبق يده يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر (يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق) والمحاضر والسجلات (قد رما يجوز لغيره كالمفتي) فانه يستحق أجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا الكف أولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لماء الوجه عن الابتدال بزاوية وتعلمه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفية حكم وطلب أجره ليكتب شهادته جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب (المستأجر لا يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء) لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين (بخلاف المشتري) والموهوب له للملكهما العين وهل يشترط حضور الأجر مع المشتري قولان (وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة) والطلاق (والعتاق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل كأجر تلك أو فاسختك رأس الشهر صبح بالاجماع (لا) يصح



مضافا للاستقبال كل ما كان تمليكا للحال مثل ( البيع واجازته وفسخه والقسمة  
والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين ) وقد مر في  
متفرقات البيوع ( زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فللمتولى  
فسخها وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى ) به يفتى ( فسخ العقد بعد  
تعجيل البدل فللمعجل حبس المبدل حتى يستوفي ماله من البدل ) صحيحا  
كان العقد أو فاسداً أو العين في يد المستأجر فليحفظ. ( استأجر مشغولا وفارغا  
صح في الفارغ فقط ) لا المشغول كما مر لكن حرر محشي الاشياء أن الراجح صحة  
اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله الفسخ فتنبه ( استأجر  
شاة لارضاع ولده أو جديده لم يجز ) لعدم العرف ( المستأجر فاسداً اذا أجر  
صحيحا جازت ) لو بعد قبضه في الاصح منية ( وقيل لا ) وتقدم الكل  
والكل في الاشياء

﴿ فروع ﴾ اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة  
لان المبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد \* صح استئجار قلم ببيان الاجر والمدة \*  
استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان نوبالزم الاجر  
وان كان دابة لا \* ساقها ولم يركبها لزم الاجر الا لعذر بها \* أخطأ الكاتب  
في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء أخذه وأعطى أجر مثله أو تركه  
عليه وأخذ منه القيمة وان في البعض أعطاه بحسابه من المسمى \* الصير في  
باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه \* ان دلني  
على كذا فله كذا فله فله أجر مثله ان مشى لاجله \* من دلني على كذا فله كذا  
فهو باطل ولا أجر لمن دله الا اذا عين الموضع \* استأجره لحفر حوض عشرة

في عشرة وبين العمق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشباه وفيها جاز استئجار طريق للمرور ان بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالته وفي الغاية داري لك اجارة هبة محت غير لازمة فلكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وأيد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء وعن محمد تجوز لو منتفعا به كجدار وسقف وبه يفتى ومنه اجارة بناء مكة وكراه اجارة أرضها وفي الوهبانية

وفي الكلب والباز قولان والبناء كأم القرى أو أرضها ليس تؤجر ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر يقبله لو راح ليس ينحسر ومن قال قصدي أن اسافر فانسخن فحلفه أو فاسأل رفاقا ليذكروا ويفسخ من ترك التجارة ما اكرى ولو كان في بعض الطريق ومؤجر له فسخها لو مات منها معين واطلق يعقوب وبالضعف يذكر وإيجار ذي ضعف من الكل جائز ولو أن أجر المثل من ذلك أكثر ومن مات مديونا وأجر عقاره توفاه للمستاجر الحبس أجدر

## كتاب المكاتب

مناسبتة الاجارة أن في كل منهما الرقبة لشخص والمنفعة لغيره (الكتابة) لغة من الكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا (تحرير المملوك يدأ) أي من جهة اليد (حالا ورقبة

ما لا (يعنى عند أداء البذل حتى لو أداءه حالا عتق حالا ) (وركنها الايجاب  
 والقبول ) بلفظ الكتابة أو ما يؤدي معناه ( وشرطها كون البذل ) المذكور  
 فيها ( معلوما ) قدره وجنسه وكون الرق في المحل قائما لا كونه منجما أو  
 مؤجلا لصحتها بالحال وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر في الحال وثبوت  
 الحرية في حق اليد لا الرقبة الا بالأداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة  
 البذل في الحال ان كانت حالة والمالك في البذل اذا قبضه وعود ماله اذا  
 عجز ( كاتب قنه ولو ) القن ( صغيراً يعقل بمال حال ) أى فقد كله ( أو  
 مؤجل ) كله ( أو منجم ) أى مقسط على أشهر معلومة أو قال جمعت عليك  
 ألفا تؤديه بنحو ما أولها كذا وآخرها كذا فان أديته فأنت حر وان عجزت  
 فتن وقيل العبد ذلك صبح وصار مكاتباً لا طلاق قوله تعالى فكاتبوهم والامر  
 للندب على الصحيح والمراد بالخيرية أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق فلو يضر  
 فلا يخل تركه ولو فعل صبح ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر  
 مأذون له في التجارة ولو أراد منه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق  
 العتق وتعلمه في التارخانية واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه  
 حتى يؤدي كل البذل لحديث أبي داود المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ثم فرع  
 عليه بقوله ( وغرم المولى المقران وطئ مكاتبته ) لحرمة عليه ( أو جنى عليها ) فانه  
 يغرم أرشها ( أو جنى على ولدها أو أتلف ) المولى ( مالها ) لانه بعقد الكتابة صار كل  
 منهما كالاجنبي نعم لا حد ولا غود على المولى للشبهة شمنى ( ولو أعتقه عتق مجانا )  
 لا سقط حقه ( و ) فسد ( ان ) كاتبه ( على خمر أو خنزير ) لعدم ماليته في حق المسلم  
 فلو كان ذمي جاز ( أو على قيمته ) أى قيمة نفس العبد لجهالة القدر ( أو على عين ) معينة



(لغيره) لمجزه عن تسليم ملك الغير (أو على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيفا)  
غير معين لجهالة القدر (فهو) أى عقد الكتابة (فاسد) فى الكل لما ذكرنا (فان  
أدى) المكاتب (الحمر عتق) بالاداء (وكذا الخبزير) لما ليتهما فى الجملة (وسمى فى  
قيمته) بالغة ما بلغت يعنى قبل أن يترافعا للقاضى ابن كمال (و) اعلم أنه متى سمى  
مالا وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه (لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه  
ولو) كاتبه (على مئة ونحوها) كالدلم (بطل) العقد لعدم ماليتها أصلا عند أحد  
فلا يعتق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق للشرط لا للعقد (وصح)  
العقد (على حيوان بين جنسه فقط) أى لانوعه وصفته (ويؤدى الوسط أو  
قيمته) ويجبر على قبولها (و) صح أيضا (من كافر كاتب قنا كافرا مثله على خمر)  
لما لته عندهم (معلومة) أى مقدرة ليعلم البذل (وأى) من المولى والعبد (أسلم  
فله قيمة الخمر وعتق بقبضها) لتعلق عتقه باداء الخمر لكن مع ذلك يسمى فى  
قيمته كما مر (و) صح أيضا (على خدمته شهر له) أى للمولى (أو لغيره أو  
حفر بئر أو بناء دار اذا بين قدر المعمول والاجر بما يرفع النزاع) لحصول  
الركن والشرط (لا تفسد الكتابة بشرط) لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة  
بغير مال وهو التصرف (ألا أن يكون الشرط فى صلب العقد) فتفسد لشبهها  
بالبيع انتهاء لانه فى البذل هذا هو الاصل

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع والشراء ولو بمحابة) يسيرة (والسفر وان شرط) المولى  
(عليه) وتزويج أمته وكتابة عبده والولاء له ان أدى (الثانى) (بعد عتقه والا)



في كتابته لأن الاذن بالشراء اذن بالوطء (ولو) وطئها (بنكاح) بلاذنه (أخذ به) بالعقر (منذ عتق) أى بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر (والأما اذن كالمكاتب فيهما) في الفصلين (وأذا ولدت مكاتبه من سيدها) فلها الخيار ان شاءت (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر منه (أو) ان شاءت (عجزت) نفسها (وهي أم ولده) ويثبت نسبه بلا تصديقها لأنها ملكه رقية (ولو كاتب شخص أم ولده أو مديره صح وعتقت) أم الولد (مجانا بموته) بالاستيلاد (وسعى المدبر في ثلثي قيمته ان شاء أو سعى في كل البذل بموت سيده فقيرا) لم يترك غيره (ولو دبر مكاتبه صح فان عجز بقى مدبرا والا سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو في ثلثي البذل بموته) أى المولى (ممسرا) لم يترك غيره (وان كان) مات (موسرا بحيث يخرج) المدبر (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه) فانه يعتق مجانا لقيام ملكه (كاتبه على الف مؤجل ثم صالحه على نصفه حالا صح) استحسانا (مريض كاتب عبده على الفين الى سنة فمات) المريض (و) الحال أن (قيمة المكاتب الف) درهم (ولم تجز الورثة التأجيل) ولم يترك غيره (أدى) المكاتب (ثلثي البذل) وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الى أجله (أو رد رقيقا) لقيام البذل مقام الرقية فتنفذ في ثلثه (وان كاتبه على الف الى سنة و) الحال أن قيمته الفان و (لم يجزوا أدى ثلثي القيمة حالا) وسقط الباقي (أو رد رقيقا) اتفاقا لوقوع المحاباة في القدر والتأخير فتنفذ بالثلث (حر قال لمولى عبد كاتب عبدك فلانا) الغائب (على الف درهم على انى ان أديت اليك الفافه وحر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل) المولى (ثم أدى) الحر (الف عتق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقل ان أديت



فأدى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع  
 الحر على العبد لانه متبرع (واذا بلغ العبد) هذا الامر (فقبل صار مكاتباً)  
 انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه (قال عبد حاضر لسيد كاتبي على  
 نفسي وعن فلان الغائب فكاتبهما فقبل العبد الحاضر صح) العقد استحسانا  
 في الحاضر أصالة والغائب تبعاً (وأيهما أدى بدل الكتابة عتقا جميعاً) بلا  
 رجوع (ويجبر المولى على القبول) للبدل من أحدهما (ولا يطالب) العبد  
 (الغائب بشيء) لعدم التزامه (وقبوله) للكتابة (لغو) لا يعتبر (كردهاها)  
 ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر أو مات أدى الغائب  
 حصته حالا والا رد قنا ولو أبرأ الحاضر أو وهبه له عتقا جميعاً (وان كاتب  
 الأمة على نفسها وعن ابنين صغيرين لها) وقبلت (صح) استحسانا لما مر (وأى  
 أدى) ممن ذكر (لم يرجع) على الآخر لانه متبرع ويجبر المولى على القبول  
 الى آخر ما مر

\* فرع \* كاتب نصف عبده فأدى الكتابة عتق نصفه وسمى في بقية  
 قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه نأخذ حاوى القدسي

### باب كتابة العبد المشترك

(عبد لشريكين أذن أحدهما لصاحبه) في (أن يكاتب حظه بالف  
 ويقبض بدل الكتابة فكاتب) الشريك المأذون له (نفذ في حظه فقط)  
 عند الإمام لتجزى الكتابة عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه (واذا أقبض  
 بعضه) بعض الالف (فمجز فالمقبوض) كله (للقابض) لانه لا بالقبض فيكون

مشرعاً ولو قبض الالف عتق حظ القابض (أمة بين شريكين كاتبها فوطئها أحدهما فولدت فادعاه) الواطئ (ثم ووطئها) الشريك (الآخر فولدت فادعاه) الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهراً خلافاً لهما (فان عجزت) بعد ذلك جعلت الكتابه كأن لم تكن وحيثئذ (فهي) في الحقيقة (أم ولد للاول) لزوال المانع من الانتقال ووطؤه سابق (وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها) كاملاً لو طئه أم ولد الغير حقيقة (وقيمة الولد) أيضاً (وهو ابنه) لانه بمنزلة المغرور (وأى) من الشريكين (دفع العقر الى المكاتبه صح) أى قبل العجز لا اختصاصها بمنافعها فاذا عجزت ترده للمولى (وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسئلة بحالها (فمعجزت بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول) وهى أم ولده (وان كاتبها فحررها أحدهما موسراً فمعجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها) لما تقرر أن الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندهما اهـ

﴿ فرع ﴾ عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنياً أو عكساً أعتق المدبر ان شاء أو استسمى في الصورتين أو ضمن شريكه في الاولى فقط والله أعلم

### ﴿ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ﴾

(مكاتب عجز عن أداء) نجم (ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه

الحاكم الى ثلاثة أيام) لانها مدة ضربت لا بلاء الاعذار (والا عجزه) الحاكم في الحال (وفسخها بطلب مولاه أو فسخ مولاه برضاه ولو) كانت الكتابة (فاسدة) فالمولى (له الفسخ بغير رضاه ويملك المكاتب فسخها مطلقا في الجائزة والقاسدة) وان لم يرض المولى (وعاد رقه) بفسخها (وما في يده لمولاه والمكاتب) اذا مات وله مال (ينى بالبدل) لم تفسخ وتؤدي كتابته من ماله وحكم بعقه في آخر) جزء من أجزاء (حياته كما يحكم بعق أولاده) المولودين في كتابته لا قبلها (والباقي من ماله ميراث لورثته ولو) لم يترك مالا (ترك ولداً) ولد (في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى) الابن في كتابة أبيه (على نجومه) المقسطة (فاذا أدى حكم بعق أبيه قبل موته وبعقه تبعا ولو ترك ولداً اشتراه) في كتابته (أدى البدل حالا أو رد الى حاله مرفقا) وسويا بينهما وأما الابوان فيردان للرق كما مات وقالا ان أديا حالا عتقا والا لا (اشترى) المكاتب (ابنه فمات عن وفاء ورثه ابنه) لموته حراً عن ابن حر كما مر (وكذا) يرثه (لو كان هو) أي المكاتب (وابنه) الكبير (مكاتبين كتابة واحدة) لصيرورتهما كشخص واحد ضرورة اتحاد العقد (فان ترك) المكاتب (ولداً من حرة) أي معتقة (وترك ديناً يني يدها فجنى الولد فقضى به) بما جنى (على عاقلة أمه) ضرورة أن الاب لم يعتق بعد (لم يكن ذلك) القضاء (تعجيراً لآليه) لعدم المناقاة ولا رجوع قيد بالدين لان في العين لا يتأتى القضاء بالالحاق بالام لا مكان الوفاء في الحال (ولو قضى به) بالولاء (لقوم أمه بعد خصومتهم مع قوم الاب في ولائه فهو) أي القضاء بما ذكر (تعجيز) لانه في فصل مجتهد فيه (وطالب لسيدته وان لم يكن مصرفاً) للصدقة (ما أدى



اليه من الصدقات فمعجز) لتبذل الملك وأصله حديث بريرة هي لك صدقة ولنا هدية (كما في وارث) شخص (فقير مات عن صدقة أخذها وارثه الغني و) كما في (ابن سبيل أخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده) أي الزكاة وكفقر استغنى وهي في يده فانها تطيب له بخلاف فقير أباح لغني أو هاشمي عين زكاة أخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل (فان جنى عبدا وكاتبه سيده جاهلا بجنائيه أو) جنى (مكاتب فلم يقض به) بما جنى (فمعجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) لزوال المانع بالمعجز (وان قضى به عليه) حال كونه (مكاتباً فمعجز بيع فيه) لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالمعجز لان جنائيات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم ولو أقر بجنائية خطأ لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطات (وان مات السيد لم تنفسخ الكتابة كالندير وامومية الولد) وكاجل الدين اذ مات الطالب (ويؤدي المال الى ورثته على نجومه) كاجل الدين بخلاف المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله الا من الثلث (وان حرره) أي كل الورثة (في مجلس واحد عتق مجانا) استحسنانا ويجعل ابراء اقتضاء (فان حرره بعضهم) في مجلس والاخر في آخر (لم ينفذ عتقه) على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقه (مضكاتب تحته أمة طلقها ثنتين فملكها لا يحل له أن يطأها حتى تنكح زوجا غيره) وكذا الحر كما تقرر في محله (كاتب عدا كتابة واحدة) أي بمقد واحد (وعجز المكاتب لا بمعجزه القاضي حتى يجتمعا) لانهما كواحد بخلاف الورثة لان القاضي

بمعجزه بطلب أحدهم مجتبي وفيه كاتب عبديه بمرة فمعجز أحدهما فرده المولى  
في الرق أو الفاضى ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا المردود  
وجاء الآخر ثم عجز فليس للآخر رده في الرق

﴿ فروع ﴾ اختلف المولى والمكاتب في قدر البدل فالتقول للمكاتب  
عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين  
الكتابة قولان سراجية قلت وفي عتاق الوهبانية

وفي غير جنس الحق يحبس سيدها مكاتبه والعبد فيها مخير  
ولاء لا ولاد لزوجين حرر المولى أيهم ليس للام معبر  
توفى وما وفي فاما لميت من الولد بع والحي تسمى وتحضر  
أى وان لم يكن معها ولد يبع وان كان استسميت على نجومه صغيرا  
كان ولدها او كبراً وعندهما تسمى مطلقا والله أعلم

## كتاب الولاء

( هو ) لغة النصره والمحبة مشتق من الولى وهو القرب وشرعا ( عبارة  
عن التناصر بولاء العتاقة أو بولاء الموالاة ) زيلعى ( ومن آثاره الارث والعقل )  
وولاية النكاح وبهذا علم أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصلح  
سببا للارث ( وسببه العتق على ملكه ) لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث  
القريب يحصل العتق بلا اعتاق وأما حديث الولاء لمن اعتق فجرى على  
الغالب ( من عتق ) أى حصل له عتق ( باعتاق ) ولو من وصية ( أو بفرع  
له ) ككتابة وتديير واستيلاء ( أو بملك قريب فولأؤه لسيده ) ولو امرأة

أو ذميا أو مينا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه (ولو شرط عدمه) لمخالفته  
 تشرع فيبطل (ومن أعتق أمته و) الحال أن (زوجها قن) الغير (فولدت)  
 لأقل من نصف حول مذ عتقت (لا ينتقل ولأء الحمل) الموجود عند العتق  
 (عن موالى الأم أبداً وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر  
 والآخر لا كثر منه ويدينهما أقل من نصف حول) ضرورة كونهما توأمين  
 (فاذا ولدته بعد عتقها لا كثر من نصف حول فولاؤه لموالى الأم) أيضا  
 لتعذر تبعيته للاب لرقه (فإن عتق) القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعده  
 (جرولاء ابنه الى مواليه) لزوال المانع هذا اذ لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت  
 لا كثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لموالى الاب  
 (عجى له مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك وقيد بالمعجى لان ولأء الموالاة  
 لا يكون في العرب لقوة أنسابهم (نكح معتقته) ولو لعربي (فولدت منه  
 فولأء ولدها لمولاهما) لقوة ولأء العتاقة حتى اعتبر فيه الكفاءة لا في المعجم  
 وولأء الموالاة (والمعتق مقدم على الرد و) مقدم (على ذوى الارحام مؤخر  
 عن العصبية النسبية) لانه عصبه سيبيه (فان مات المولى ثم المعتق ولا وارث له)  
 نسبي (فميراثه لا قرب عصبه المولى) الذكور وسنحققه في باب (وليس للنساء  
 من الولأء الا ما أعتقن) كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن  
 قال العيني وغيره انه حديث منكر لا أصل له وسيجىء الجواب عنه في  
 الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله (فلو مات المعتق ولم يترك الا  
 ابنة معتقه فلا شيء لها) أى لابنة المعتق (ويوضع ماله في بيت المال) هذا  
 ظاهر الرواية وذكر الزيامي مزيلا للنهيبة أن بنت المعتق ترث في زماننا لفساد



بيت المال وكذا ما فضل عن فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون  
للأبن أو البنت رضاعا كذا في فرائض الأشباه وأقره المصنف وغيره (وإذا  
ملك الذمي عبدا) ولو مسلما (وأعتقه فولاؤه له) لأن الولاء كالنسب فيتوارثون  
به عند عدم الحالج كالمسلمين فلو مسلما لا يرثه ولا يعقل عنه وبهذا اتضح  
فساد القول بأن الولاء هو الميراث حق الاتصاح (ولو أعتق حربي في دار  
الحرب عبدا حرييا لا يعتق) بمجرد اعتاقه (الا أن يخلى سبيله فإذا خلاه  
عتق حينئذ ولا ولاؤه له) حتى لو خرجا إلى مسلمين لا يرثه خلافا للثاني (وكان  
له أن يوالى من شاء لأنه لا ولاء لاحد) عليه (ولو دخل مسلم في دار  
الحرب فاشترى عبدا ثمة وأعتقه بالقول عتق بلا تخلية لو كان العبد مسلما  
فأعتقه مسلم أو حربي) في دار الاسلام (فولاؤه له) أي لمعتقه

(فروع) ادعيا ولاء ميت وبرهن كل أنه أعتقه يقضى بالميراث  
والولاء لها المولى يستحق الولاء أولا حتى تنفذ منه وصاياه وتقضى منه  
ديونه \* للكفلاء اعتبار في ولاء العتاقة فمتقة الناجر كف لمعتق المطار دون  
الدباغ \* الام إذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في أصلها فلا ولاء على  
ولدها والاب إذا كان كذلك فلو عربيا لا ولاء عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاء  
عليه لقوم الاب ويرثه معتق الام وعصبته خلافا لابي يوسف والله أعلم

### فصل في ولاء الموالاة

(أسلم رجل) مكلف (على يد آخر ووالاه أو) والى (غيره)  
الشرط كونه عجميا لا مسلما على مامر وسيجيء (على أن يرثه) إذا مات

( ويعقل عنه ) اذا جنى ( صح ) هذا العقد ( وعقله عليه وارثه له ) وكذا لو شرط الارث من الجانبين ( ولو الى صبي عاقل باذن أبيه أو وصيه صح ) بعدم المانع ( كمالو الى العبد باذن سيده آخر ) فإنه يصح ويكون وكيلا عن سيده بمقد الموالاة ( وآخر ) ارثه ( عن ) ارث ( ذى الرحم ) لضعفه ( وله ) النقل عنه بمحضره الى غيره ان لم يعقل عنه أو عن ولده فان عقل عنه أو عن ولده لا ينتقل ) لتأكيده ( ولا يوالى معتق أحدا ) للزوم ولادة العتاقة ( امرأة ) والت ثم ولدت ) مجهول النسب ( يتبعها المولود فيما عقدت ) وكذا لو أقرت بمقد الموالاة أو أنشأته والولد معها لأنه تقع محض في حق صغير لم يدركه أب ( و ) عقد الموالاة ( شرطه ان يكون حرا مجهول النسب ) بان لا ينسب الى غيره أما نسبة غيره اليه فقير مانع عناية ( و ) الثاني ( أن لا يكون عريبا أو ) الثالث ( أن لا يكون له ولا عتاقة ولا ولادة موالاة مع أحد وقد عقل عنه ) والرابع أن لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس أن يشترط العقل والارث وأما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان اسلم الأسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية ومعتق عبد عن أبيه ولاؤه له وأبوه بالمشيشة يؤجر

يعنى اعتق عبده عن أبيه الميث فالولاء له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير أن ينقص من أجر الابن شيء وكذا الصدقات والدعوات لأبويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير أن ينقص من أجر الابن شيء مضمرة

## كتاب الاكراه

( هو ) لغة حمل الانسان على شئ يكرهه وشرعا ( فعل يوجد من  
 المكره فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه )  
 وهو نوعان تام وهو الملجئ بتلف نفس أو عضو أو ضرب مبرح والافناص  
 وهو غير الملجئ ( وشرطه ) أربعة أمور ( قدرة المكره على ايقاع ما هدد  
 به سلطانا أو لصا ) أو نحوه ( و ) الثاني ( خوف المكره ) بالفتح ( ايقاعه )  
 أى ايقاع ما هدد به ( فى الحال ) بغلبة ظنه ليصير ملجأ ( و ) الثالث ( كون  
 الشئ المكره به متلفا نفسا أو عضوا أو موجبا غما بعدم الرضا ) وهذا ادنى  
 مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشراف يعمون بكلام خشن  
 والاراذل ربما لا يعمون الا بالضرب المبرح ابن كمال ( و ) الرابع ( كون  
 المكره ممتنعا عما أكره عليه قبله ) اما ( لحقه ) كبيع ماله ( او لحق )  
 شخص ( آخر ) كاتلاف مال الغير ( او لحق الشرع ) كشرب الخمر والزنا  
 ( فلو أكره يقتل أو ضرب شديد ) متناف لا بسوط أو سوطين الا على المذاكير  
 والدين بزازية ( أو حبس ) أو قيد مديدين بخلاف حبس يوم أو قيده أو  
 ضرب غير شديد الا لذي جاء درر ( حتى باع أو اشترى أو أقر أو أجبر فسخ )  
 ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة  
 المنفصلة وتضمن بالتعمدى وسيجيء انه يسترد وان تداولته الايدي ( او  
 امضى ) لان الاكراه الملجئ وغير الملجئ يعدمان الرضا والرضا شرط لصحة  
 هذه العقود وكذا لصحة الاقرار فلذا صار له حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك



العقود نافذة عندنا ( و ) حيثئذ ( يملكه المشتري ان قبض فيصح اعتاقه ) وكذا كل تصرف لا يمكن تقضه ( ولزمه قيمته ) وقت الاعتاق ولو معسرا زاهدي لا تلافه بعقد فاسد ( فان قبض ثمنه أو سلم ) المبيع ( طوعا ) قيد للمذكورين ( نقذ ) يعني لزم لما مر أن عقود المكره نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه لا تقاذه اذ اللزوم أمر وراء التنفيذ كما حققه ابن الكمال قلت والضابط أن مالا يصح مع الهزل ينقصد فاسدا فله ابطاله وما يصح فيضمن الحامل كما سيجي ( وان قبض ) الثمن ( مكرها لا ) يلزم ( ورده ) ولم يضمن ان هلك الثمن لانه أمانة درر ( ان بقي ) في يده لفساد العقد ( لكنه يخالف البيع الفاسد في أربع صور يجوز بالاجازة ) القولية والفعلية ( و ) الثاني انه ( ينقض تصرف المشتري منه ) وان تداولته الايدي ( و ) الثالث ( تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض و ) الرابع ( الثمن والمثمن أمانة في يد المكره ) لاخذه باذن المشتري فلا ضمان بلا تعد بخلافها في الفاسد بزازية ( أمر السلطان اكراد وان لم يتوعده وأمر غيره لا الا أن يعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه ) منية المفتي وبه يفتي وفي البزازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ( اكره المحرم على قتل صيد فابي حتى قتل كان مأجورا ) عند الله تعالى أشباه ( واو اكره البائع ) على البيع ( لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع ) بقبضه بعقد فاسد ( و ) البائع المكره ( له أن يضمن أيا شاء ) من المكره بالكسر والمشتري ( فان ضمن المكره رجع على المشتري

بقيته وان ضمن المشتري نقد ) يعنى جاز لما مر ( كل شراء بعده ولا ينفذ ما قبله ) لو ضمن المشتري الثانى مثلاً لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه بخلاف ما اذا أجاز المالك أحد البياعات حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالاجازة ( فان أكره على أكل ميتة أودم أو لحم خنزير أو شرب خمر باكره ) غير ملجئ ( بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل ) اذ لا ضرورة في اكره غير ملجئ نعم لا يحسد للشرب للشبهة ( و ) ان أكره بملجئ ( بقتل أو قطع ) عضو أو ضرب مبرح ابن كمال ( حل ) الفعل بل فرض ( فان صبر فقتل اثم ) الا اذا أراد مفايظة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم الاباحة بالاكره لا ياثم خلفائه فيعذر بالجهل كالجهل بالخطاب في أول الاسلام أوفى دار الحرب ( كما فى الخمسة ) كما قدمناه فى الحج ( و ) ان أكره ( على الكفر ) بالله تعالى أو سب النبي صلى الله عليه وسلم مجتمع وقدورى ( بقطع أو قتل رخص له أن يظهر ما أمر به ) على لسانه ويورى ( وقلبه مطمئن بالإيمان ) ثم ان ورى لا يكفرو بان امرأته قضاء لا ديانة وان خطر يساله التوزية ولم يور كفر و بان ديانة وقضاء نوازل وجلالية ( ويؤجر لو صبر ) لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كإفساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم أوفى احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار ( ولم يرخص ) الاجراء ( بغيرهما ) بغير القطع والقتل يعنى بغير الملجئ ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابدأ ( ورخص له اتلاف مال مسلم ) أو ذمي اختيار ( بقتل أو قطع ) ويؤجر لو صبر ابن ملك ( وضمن رب المال المكره ) بالكسر لان المكره بالفتح

كالآلة (لا) يرخص (قتله) أو سبه أو قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار  
 (ويقاد في) القتل (العمد المكره) بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلافا  
 لما في النهاية (فقط) لان القاتل كالألة وأوجه الشافعي عليهما ونفاه أبو يوسف  
 عنهما للشبهة (ولو أكره على الزنا لا يرخص له) لان فيه قتل النفس بضياعا  
 لكنه لا يحد استحسانا بل يفرم المهر ولو طائفة لانهما لا يسقطان جميعا  
 شرح وهبانية (وفي جانب المرأة يرخص) لها الزنا (بالاكراه الملجئ)  
 لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل  
 (لا بغيره لكنه يسقط الحد في زناها لا زناه) لانه لما لم يكن الملجئ رخصة  
 له لم يكن غير الملجئ شبهة له

﴿ فرع ﴾ ظاهر تعليلهم أن حكم اللواط كحكم المرأة لعدم الولد  
 فترخص بالملجئ الا أن يفرق بكونها أشد حرمة من الزنا لانها لم تبح بطريق  
 ما وليكون فبها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف  
 (وصح نكاحه وطلاقه وعتقه) لو بالقول لا بالفعل كشراء قريبه ابن كمال  
 (ورجم بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاء ونذره ويمينه وظهاره ورجمته  
 واىلاؤه وفيؤه فيه) أى فى الايلاء بقول أو فعل (واسلامه) ولو ذميا كما هو  
 اطلاق كثير من المشايخ وما فى الخانية من التفصيل بقياس والاستحسان  
 صحته، طلقا فليحفظ (بلا قتل لو رجع) للشبهة كما صرح فى باب المرتد (وتوكيله  
 بطلاق وعناق) وما فى الاشباه من خلافه بقياس والاستحسان وقوعه  
 والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح  
 مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه



وعدها أبو الليث في خزائن الفقه ثمانية عشر وعددها في باب الطلاق نظماً  
عشرين ( لا ) يصح مع الاكراه ( أبرأؤه مديونه أو ) أبرأؤه ( كفيله )  
بنفس أو مال لأن البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن  
يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته ( و ) لا ( رده ) بلسانه  
وقلبه مطمئن بالإيمان ( فلا تبين زوجته ) لأنه لا يكفر به والقول له استحسنانا  
قلت وقد منا عن النوازل خلافه فلعلة قياس فتأمل ( أكره القاضي رجلاً ليقرب  
بسرقه أو يقتل رجلاً بعمد أو ) ليقرب ( بقطع يد رجل بعمد فأقر بذلك  
فقطعت يده أو قتل ) على ما ذكر ( ان كان المقر موصوفاً بالصلاح اقتصر  
من القاضي وان منهما بالسرقه معروفاً بها وبالقتل لا ) يقتصر من القاضي  
استحسنانا للشبهة خانية ( قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك  
فمواكراه ان كان شراباً لا يحل ) كالخمر ( والا فلا ) قنية قال وكذا الزنا  
وسائر المحرمات ( صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح ) لعدم تعيينه  
والحيلة أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار  
مكرهاً فيه بزازية ( خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح )  
الهبة ( ان قدر الزوج على الضرب ) وان هدها بطلاق أو تزوج عليها  
أو تسر فليس باكراه خانية وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير  
إلى أبويها إلا أن تهبه مهرها فوهبته ببعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكره  
قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي زوج بنته البكر من رجل فلما  
ارادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها  
فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح إقرارها بالكونها في معنى المكره وبه أفني

ابو السعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة (المكره بأخذ المال لا يضمن) ما اخذه (اذا نوى) الآخذ وقت الآخذ (أنه يردده على صاحبه والا يضمن واذا اختلفا) أي المالك والمكره (في النية فالتقول للمكره مع يمينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الآخذ والدفع انما يبيعه ما دام حاضرا عنده المكره والا لم يحل ازوال القدرة والالغاء بالبعد منه وبهذا تبين أنه لا عذر لاعوان الظلمة في الآخذ عند غيبة الامير أو رسوله فليحفظ.

﴿ فروع ﴾ أكره على أكل طعام نفسه ان جائعا لارجوع وان شعبانا رجع بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا الثاني \* قال أهل الحرب لنبي أخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والا قتلناك لا يسهه قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس بنبي تركنا نبيك وان قلت نبي قتلناه وسعه لا امتناع الكذب على الانبياء \* قال حربى لرجل ان دفعت جاريتك لأزنى بها دفعت لك الف أسير لم يحل \* أقر بعثت عبده مكرها لم يعتق في الاصح وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنية نعم وفي الوعابانية وان يقل المديون انى مرافع لتبرئ فالأكراه معنى مصور وصح في الاستحسان اسلام مكره ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر

## كتاب الحجر

(هو) لغة المنع مطلقا وشرعا (منع من تقاذ تصرف قولى) لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور الحجر عنه قلت بشكل عليه الرقيق لمنع تقاذ

فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الا أن يقال الاصل فيه ذلك لكنه أخر لعنته لقيام المانع فتأمل (وسببه صغر وجنون) يم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمير كما سيجي في المأذون (ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أي لا يفيق بحال وأما الذي يحن ويفيق فحكمه كمير نهاية (و) لا (اعتاقهما واقرارهما) نظرا لهما (وصح طلاق عبد واقراراه في حق نفسه فقط) لا سيده (فلو أقر بمال أخر الى عتقه) لو لغير مولاه ولو له هدر (وبحد وقود اقيم في الحال) لبقائه على اصل الحرية في حقهما (ومن عقد) عقدا يدور بين نفع وضرر كما سيجي في المأذون (منهم) من هؤلاء المحجورين (وهو يعقله) يعرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب (أجاز وليه أورد) وان لم يعقله فباطل نهاية (وان أتلفوا) أي هؤلاء المحجورون سواء عقلوا اولادهم (شيئا) مقوما من مال أو نفس (ضمنوا) اذا لا حرج في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مروى في الاشباه الصبي المحجور يؤخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها فللمالك تضمين الدافع والآخذ) ولا يحجر حر مكلف بسفه) هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل درر ولو في الخير كأن يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك فيحجر عليه عندهما وتأمه في فوائد شتى في الاشباه (وفسق ودين) وغفلة (بل) يمنع (مفت ما جن) يعلم الحيل الباطلة كتعليم الردة لتبين من زوجها أو لتسقط عنها



الزكاة (وطيب جاهل ومكارم فليس وعندهما يحجر على الحر بالسفه) (والغفلة) (به) أى بقولهما (يفتى) صيانة لماله وعلى قولهما المفتى به (فيكون فى احكامه كصغير) ثم هذا الخلاف فى تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما مالا يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلذا قال (الا فى نكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتدير ووجوب زكاة) وفطرة (وحج وعبادات وزوال ولاية أليه اوجده وفى صحة اقراره بالمقوبات وفى الاتفاق وفى صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو) (أى فى هذه) (كبالغ) وفى كفارة كعبداً شباه والحاصل ان كل ما يستوى فيه الهزل والجد ينفذ من المحجور ومالا فلا الا باذن القاضى خانية (فان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فصصح تصرفه قبله) أى قبل المقدار المذكور من المدة (وبعدده يسلم اليه) وجوباً يعنى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لضمان كما يفيد كلام المجتنى وغيره قاله شيخنا (وان لم يكن رشيداً) وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه (والرشد) المذكور فى قوله تعالى فان آنستم منهم رشداً (هو كونه مصلحاً فى ماله فقط) ولو فاسقاً قاله ابن عباس (والقاضى يحبس الحر المدين لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه) يعنى بلا أمره وكذا لو كان دنانير (وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحساناً) لاتحادهما فى الثمنية (لا) يبيع القاضى (عرضه ولا عقاره) للدين (خلافاً لهما وبه) أى بقولهما يبيعهما للدين (يفتى) اختيار وصحته فى تصحيح التدورى ويبيع كل ما لا يحتاجه فى الحال ولو أقر بمال يلزمه بعد الديون ما لم يكن ثابتاً بينة أو علم قاض فيزاحم الغرماء كمال

استهلكه اذ لا حجر في الفعل كما مر (أفلس وفعه عرض شراء فقبضه بالاذن) من بائعه ولم يؤد ثمنه (فبائعه أسوة الغرماء) في ثمنه (فان أفلس قبل قبضه أو بعده) لكن (بغير اذن بائعه كان له استرداده) وحيدسه (بالتن) وقال الشافعي للبائع الفسخ (حجر القاضي عليه ثم رفع الى) قاض (آخر فأطلقه) وأجاز ما صنع المحجور كذا في الخانية وهو ساقط من الدرر والمنح (جاء اطلاقه) وما صنع المحجور في ماله من بيع أو شراء قبل اطلاق الثاني أو بعده كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر

﴿ فروع ﴾ يصح الحجر على الغائب لكن لا ينحجر ما لم يعلم خانية ولا يرتفع الحجر بالزهد بل باطلاق القاضي ولو ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على انفسه وبرهنا يذنبى تقديم يدنة بقاء السفه أشباه وفي الوهبانية ومن يدعى اقراره قبل يحجر فمن يدعيه وقته فهو أجدر ولو باع والقاضي أجاز وقال لا تؤد فما أداه من بعد يخسر

### ﴿ فصل ﴾

(بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانتزال) والاصل هو الانتزال (والجارية بالاحتلام والحيض والحبل) ولم يذكر الانتزال صريحا لانه قلما يعلم منها (فان لم يوجد فيهما) شيء (فحتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يفتى) لقصر أعمار أهل زماننا (وأدنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين) هو المختار كما في أحكام الصغار (فان راهقا) بان بلغا هذا السن (فقلا بلغنا صدقا ان لم يكذبهما الظاهر) كذا قيده في العبادية وغيره فبعد

اثنى عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو أن يكون بحال محتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية (وهما) حينئذ (كبالغ حكما) فلا يقبل جحوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشرنبلالية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بما ذا بلغ بلا يمين وفي الخزانة أقر بالبلوغ فقبل اثنى عشرة سنة لا تصح البيضة وبعده تصح اه

## كتاب المأذون

(الاذن) لغة الاعلام وشرعا (فك الحجر) أى فى التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صبييا وعند زفر والشافعى هو وكيل وائابة (ثم يتصرف) العبد (لنفسه بأهليته فلا يتوقت) بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا (ولا يرجع بالعهد على سيده) لفكه الحجر (فلو اذن لعبده) تفريع على فك الحجر (يوما) أو شهرا (صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه) لان الاسقاطات لا تتوقت (ولم يتخصص بنوع فاذا اذن فى نوع عم اذنه فى الانواع كلها) لانه فك الحجر لا توكيل ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوعى اذن بالتجارة وبالشخصى استخدام (ويثبت) الاذن (دلالة فبعد رآه سيده يبيع ملك أجنبي) فلو ملك مولاه لم يجز حتى يأذن بالنطق بزاية ودرر عن الخانية لكن سوى بينهما الزيلعى وغيره وجزم بالتسوية ابن الكمال وصاحب



الملتقى ورجحه في الشر نبلاية بان ما في المتون والشروح أولى مما في كتب الفتاوى  
فليحفظ (ويشترى) ما أراد (وسكت) السيد (ما أذن) خبر المبتدأ الا اذا كان  
المولى قاضيا أشباه ولكن (لا) يكون ما ذونا (في) بيع (ذلك الشيء) أو شرائه فلا  
ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم أن يصير ما ذونا قبل أن يصير ما ذونا  
وهو باطل قلت لكن قيده الفهمني معزيا للخيرة بالبيع دون الشراء من مال  
مولاه أي فيصح فيه أيضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله تعالى الموفق (و)  
يثبت (صريحاً فلو أذن مطلقاً) بلا قيد (صح كل تجارة منه اجماعاً) أما لو قيد  
فعندنا يعم خلافاً للشافعي (فيبيع ويشترى ولو بغبن فاحش) خلافاً لهما (ويوكل  
بهما ويرهن ويرهن الثوب والدابة) لانه من عادة التجار (ويصالح عن  
قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه بمثل القيمة و) أما (باقل) منها (الاول)  
يبيع (مولاه منه بمثل القيمة أو أقل وللمولى حبس المبيع لقبض ثمنه) من العبد  
(ويبطل الثمن) خلافاً لما صححه شارح المجمع معزيا للمحيط (لو سلم) المبيع (قبل  
قبضه) لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضاً لم  
يبطل لتعينه بالعقد وهذا كله لو الماذون مديونا والالم يجوز بينهما بيع نهاية (ولو  
باع المولى منه باكثر حظ الزائد أو فسخ العقد) أي يؤمر السيد بان يفعل  
واحداً منهما الحق الغرماء (فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه) أي على العبد  
الماذون بحق ما (وان لم يحضر مولاه) ولو محجوراً لا تقبل يعني لا تقبل على مولاه  
بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضرا معا فان الدعوى باستهلاك مال أو  
غصبه قضى على المولى وان استهلاك ودبحة أو بضاعة على المحجور تسمع على العبد  
وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقاً وتماه

في العمانية (ويأخذ الأرض اجارة ومساقاة ومزارعة ويشترى بذرا يزرعه)  
 ويؤاجر ويزارع (ويشارك عانا لا مفاوضة ويستأجر ويؤجر ولو نفسه ويقر  
 بوديعة وغصب ودين) ولو عليه دين (لغير زوج وولد ووالد) وسيد فان اقراره  
 لهم بالدين باطل عنده خلافا لها درر ولو بعين صح ان لم يكن مديونا وهبانية  
 (ويهدى طعاما يسيرا) بما لا يعد سرفا ومفاده أنه لا يهدى من غير المأكول  
 أصلا ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يهدى شيئا وعن الثاني  
 اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس بخلاف  
 ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة أن تتصدق من بيت سيدها أو  
 زوجها باليسير كغيف ونحوه باتى ولو علم منه عدم الرضا لم يحز (ويضيف  
 من يطعمه) ويتخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله (ويحط من الثمن بعيب قدر  
 ما يحط التجار) ويحاي ويؤجل مجتبى (ولا يتزوج) الا باذن (ولا يتسرى  
 وان أذن له) المولى (ولا يزوج رفيقه) وقال أبو يوسف يزوج الامة  
 (ولا يكاتبه) الا أن يجيزه المولى ولا دين عليه وولاية القبض للمولى (ولا  
 يعتق بمال) الا أن يجيزه المولى الى آخر ما مر (ولا بغيره ولا يقرض ولا  
 يهب ولو بموض ولا يكفل مطلقا) بنفس أو مال (ولا يصالح عن قصاص  
 وجب عليه ولا يعفو عن القصاص) ويصالح عن قصاص وجب على عبده  
 خزانة الفقه (وكل دين وجب عليه بتجارة أو بما هو في معناها) أمثلة الاول  
 (كبيع وشراء واجارة واستئجار و) أمثلة الثاني (غرم وديعة وغصب  
 وأمانة جحدها) عبارة الدرر وغيرها جحدها بلا ميم فتنبه (وعقر وجب  
 بوطء مشربة بعد الاستحقاق) كل ذلك (يتعلق برقبته) كدين الاستهلاك

والمهر وتنفقة الزوجة ( يباع فيه ) ولهم استسماؤه أيضا زبلى ومفاده أن زوجته لو اختارت استسماؤه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا بحر من النفقة ( بحضرة مولاه ) أو نائبه لاحتمال أن يفديه بخلاف بيع الكسب فإنه لا يحتاج لحضور المولى لأن العبد خصم فيه ( ويقسم ثمنه بالخصم و ) يتعلق ( بكسب حصل قبل الدين أو بعده و ) يتعلق ( بما وهب له وإن لم يحضر ) مولاه هذا قيد للكسب والانتهاج لكن يشترط حضور العبد لأنه الخصم في كسبه ثم انما يبدأ بالكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة قلت وأما الكسب الحاصل قبل الاذن فحق للمولى فله أخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده أنه لو اكتسب المحجور شيئا وأودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه لأنه كمودع الغاصب فتأمل ( لا ) يتعلق ( الدين بما أخذه مولاه منه قبل الدين وطول ) المأذون ( بما بقي ) من الدين زائدا عن كسبه وثنمه ( بعد عتقه ) ولا يباع ثانيا ( ولمولاه أخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للفرما ) يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له أن يأخذها بعد لحوقه استحسانا لأنه لو منع منها يحجر عليه فينسب باب الاكتساب ( وينحجر بحجره إن علم هو ) نفسه لدفع الضرر عنه ( وأكثر أهل سوقه إن كان ) الاذن ( شائما أما إذا لم يعلم به ) أى بالاذن ( إلا العبد ) وحده ( كفى في حجره علمه ) به ( فقط ) ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لانتفاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون إن لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم أهل سوقه ببيعه أم لا لصحة البيع وإن عليه دين لا ما لم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للفرما فسخه إن دبرونه حاله نعم إلا إذا كان بالثمن وفاء أو



أبرؤا العبد أو ادى المولى وتماه في السراجية ( وبموت سيده وجنونه مطبقا  
ولحوقه ) وكذا بجنون المأذون ولحوقه أيضا ( بدار الحرب مرتدًا وان لم يعلم  
أحد به ) لانه موت حكما ( و ) ينحجر حكما ( باباقه ) وان لم يعلم أحد كجنونه  
( ولو عاد منه ) أى أفاق من جنونه ( لم يعد الاذن ) فى الصحيح زبلى  
وفهستانى ( وباستيلادها ) بان ولدت منه فادعاه كان حجرا دلالة مالم يصرح  
بخلافه ( لا ) تنحجر ( بالتدبير وضمن بهما قيمتهما ) فقط ( للغرماء لو عليهما دين )  
محيط ( اقراره ) مبتدأ ( بعد حجره أن مامعه أمانة أو غصب أو دين عليه ) لا آخر  
( صحيح ) خبر ( فيقبضه منه ) وقال لا يصح ( أحاط دينه بماله ورقبته لم يملك سيده  
مامعه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولاه ) وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته موسرا  
ولو معسر أفهام ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال ( ولو اشترى  
ذارحم محرم من المولى لم يعتق ) ولو ملكه لعتق ( ولو أتلّف المولى ما فى يده من  
الرقيق ضمن ) ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما بناء على ثبوت الملك وعدمه  
( وان لم يحيط ) دينه بماله ورقبته ( صح تحريره ) اجماعا ( و ) صح ( اعتاقه )  
حال كون المأذون ( مديونا ) ولو بمحيط ( وضمن المولى للغرماء الاقل من  
دينه وقيمته ) وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم وبانبايع أحدهما لا يبرأ  
الاخر فهما ككفيل مع مكفول عنه ( وطواب بما بقى ) من دينهم اذا لم تف  
به قيمته ( بعد عتقه ) لتقرره فى ذمته وصح تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء  
كعتقه الا أن من اختار أحد الشيثين ليس له الرجوع شرح تكملة وفى  
الهداية ولو كان المأذون مديرا أو أم ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء  
لم يتعلق برقبتهما لانهم الا يباعان بالدين ولو اعتقه المولى باذن الغرماء

فأهم تضمين مولا زياي ( و ) المأذون ( ان باعه سيده ) باقل من الديون  
( وغيبه المشتري ) قيد به لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ  
البيع كما مر ( ضمن الغرماء البائع قيمته ) لتعديده ( فان رد ) العبد ( عليه بعيب  
قبل القبض ) مطلقا أو بخيار رؤية أو شرط ( أو بعده بقضاء رجع ) السيد  
( بقيمته على الغرماء وعاد حقهم في العبد ) لزوال المانع ( وان رد بعد القبض  
لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة ) لان الرد بالتراضى  
اقالة وهى بيع فى حق غيرهما ( وان فضل من دينهم شيء رجعوا به على العبد  
بعد الحرية ) كما مر ( أو ضمنوا مشتريه ) عطف على البائع أى ان شاؤا  
ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع ( أو أجازوا البيع وأخذوا  
الثمن ) لا قيمة العبد ( وان باعه ) السيد ( معلما بدينه ) يعنى مقرابه لا منكرا  
كما سيجىء ، لتحقيق المخاصمة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء ( فللغرماء رد  
البيع ) ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان  
فيه محاباة فاما ان ترفع أو ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان  
الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا ينفى بدينهم والا فالبيع نافذ  
لزوال المانع ( وان غاب البائع ) وقد قبضه المشتري ( فالمشتري ليس بمخضم  
لهم ) لو منكرا دينه خلافا للثانى ولو مقرا فمخضم كما مر ( ولو بقلبه ) بأن غاب  
المشتري والبائع حاضر ( فالحكم كذلك ) أى لا خصومة ( اجماعا ) يعنى حتى  
يحضر المشتري لكن لهم تضمين البائع قيمته أو اجازة البيع وأخذ الثمن ( عبد قدم  
مصر ) وقال أنا عبد فلان مأذون فى التجارة فباع واشترى ( فهو مأذون وحينئذ  
لزمه كل شيء من التجارة وكذا ) الحكم ( لو اشترى ) العبد ( وباع ساكنا

عن اذنه وحجره ) كان مأذونا استحسانا لضرورة التعامل وأمر المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال ( و ) لكن ( لا يباع لدينه ) اذا لم يف كسبه ( الا اذا أقر مولاه به ) أـ بالاذن أو أثبته الغريم بالبينة ( وتصرف الصبي والمعتوه ) الذي يعقل البيع والشراء ( ان كان نافعا ) محضا ( كالا سلام والاتهاب صبح بلا اذن وان ضارا كالطلاق والعناق ) والصدقة والقرض ( لا وان أذن به وليهما وما تردد ) من العقود ( بين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن ) حتى لو بلغ فاجازه نفذ ( فان أذن لهما الولي فهما في شراء وبيع كمبد مأذون ) في كل أحكامه ( والشرط ) لصحة الاذن ( أن يعقلا البيع سالبا للملك ) عن البائع ( والشراء جالبا له ) زاد الزيلعي وان يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر ( ووليّه أبوه ثم وصيه ) بعد موته ثم وصى وصيه كما في القهستاني عن العمادية ( ثم ) بمدم ( جده ) الصحيح وان علا ( ثم وصيه ) ثم وصى وصيه قهستاني زاد القهستاني والزيلعي ثم الوالى بالطريق الاولى ( ثم القاضى أو وصيه ) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل ثم (دون الام أو وصيها) هذا في المال بخلاف النكاح كما مر في باب ( رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما ) أو عبد نفسه كما مر ( يبيع ويشترى فسكت لا يكون ) سكوته ( اذا في التجارة و ) القاضى ( له أن يأذن لليتيم والمعتوه اذا لم يكن له ولي ولعبدهما اذا كان لكل واحد منهما ) من الصبي والمعتوه ( ولي وامتنع ) الولي ( من الاذن عند طلب ذلك منه ) أى من القاضى زيلعي قلت وفي أثير جندی عن الخزانة لو أبى أبوه أو وصيه صح اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا



ينحجر بعد ذلك أصلاً لأنه حكم إلا بحجر قاض آخر فتدبر  
 ﴿ فروع ﴾ لو أقرا لانسان بما معهما من كسب أو اوث صح على  
 الظاهر كما ذور درر \* المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به إلا في مسألة ما إذا  
 قال بايعوا عبدى فاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا بخلاف قوله  
 بايعوا ابني الصغير \* لا يصح الاذن للآبق والمغصوب المجحود ولا بينة ولا  
 يصير محجوراً بهما على الصحيح أشباه وفي الوهبانية

ولو اذن القاضي لطفل وقد أبي أبوه يصح الاذن منه فيتجر  
 وضمن يعقوب الصغير ودائمة وتحليفه يفتى به حيث ينكر  
 ولو رهن المحجور أو باع أو شري وجوزه المولى فما يتغير  
 لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلو لم يجر بل اذن له في التجارة  
 فأجازها العبد جاز استحساناً ولو لم يأذن له فاعتقه فأجازها لم تصح اجازته  
 قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يخفى أن ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح  
 باذن ولي الصغير كالقرض انتهى والله أعلم

## كتاب الغصب

( هو ) لغة أخذ الشيء ما لا أو غيره كالحر على وجه التغلب وشرعا  
 ( ازالة يد محقة ) ولو حكما كجحدده لما أخذه قبل أن يحو له ( باثبات يد مبطله )  
 واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط والتمرة في الزوائد فشجرة بستان مغصوب  
 لا تضمن عندنا خلافا له درر ( في مال ) فلا يتحقق في ميتة وحر ( متقوم )  
 فلا يتحقق في خمر مسلم ( محترم ) فلا يتحقق في مال حربي ( قابل للنقل )

فلا يتحقق في المقار خلافاً لمحمد ( بغير اذن مالكه ) احترز به عن الوديعة  
واعلم أن الموقوف مضمون بالاتلاف مع انه ليس بمملوك أصلاً صرح به  
في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان أولى ( لا  
بمخفية ) احترز به عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام ( فاستخدام العبد وتحميل  
الدابة غصب ) لازالة يد المالك ( لا جلوسه على بساط ) لعدم ازالها فلا يضمن  
ما لم يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان وأخذ متاعاً وجحد فهو ضامن  
وان لم يحو له ولم يجحد لم يضمن ما لم يهلك بفعله أو يخرج من الدار خائفة  
( وحكمه الاثم لمن علم أنه مال الغير ورد العين فائمة والغرم هالكه ولغير من  
علم الاخير ان ) فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث ( المغصوب منه مخير  
بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب بان  
غصبه وقيمه أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان الضمان على الثاني ) كذا  
في وقف الخانية وفي غصبها غصب عجل فاستهلكه ويس ابن أمه ضمن قيمة  
العجل وتقضان الام وفي كراهيتها من هدم حائط غيره ضمن تقضائه ولم  
يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى  
أنه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فمات وادعى أنه  
كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج ( ويجب رد عين المغصوب ) ما لم  
يتغير تغيراً فاحشاً مجتبى ( في مكان غصبه ) لتفاوت القيم باختلاف الاماكن  
( ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك ) في البزازية غصب دراهم انسان من  
كيسه ثم ردها فيه بلا علمه بري وكذا لو سلمه اليه بجهة أخرى كهبة أو

ايداع أو شراء وكذا لو أطعمه فأكله خلافا للشافعي زيلعي (أو) يجب رد  
 (مثله ان هلك وهو مثلي وانى انقطع المثل) بان لا يوجد في السوق الذي  
 يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال (فقيمه يوم الخصومة) أى وقت  
 القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الاقطاع ورجحا فهستاني  
 (وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه) اجماعا (والمثلي المخلوط بخلاف جنسه)  
 كبر مخلوط بشعير وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قيمي)  
 فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كقمقم وقدر درر  
 ودبس ذكره في الجواهر زاد المصنف ورب وقطر لان كلاهما يتفاوت بالصنعة  
 ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينها في الذمة قلت وفي الذخيرة والجنين قيمي في الضمان  
 مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته بالقليل وقيل مثلي وفي الاشباه  
 الفحم واللحم ولو نثا والآجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما يجلب  
 التيسير معزي المفصولين وغيره وكذا الصابون والسرفين والورق والابرة والعصفر  
 والصرم والجلد والدهن المتنجس وكذا الجفنة وكل مكيل وموزون مشرف  
 على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينة موقورة أخذت في الفرق  
 وألقى الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتهما ساعته كما في المجتبى وفي  
 الصيرفية صب ماء في حنطة فافسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه  
 للماء لا مثلها هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي  
 بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير نقل اه والآجر  
 قيمي وسيجيء أن الخمر في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كما في الدرر وغيرها  
 ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يمتد به فهو مثلي وما ليس



كذلك فقيمى فليحفظ ( فان ادعى هلاكه ) مرتبطة بوجوب رد العين لانه  
الموجب الاصلى ورد المثل والقيمة مخلص على الراجع (حبس حتى يعلم)  
الحاكم (انه لو بقى لظهر) أى لا ظهره (ثم قضى) الحاكم (عليه بالبدل) من مثل  
وقيمة (ولو ادعى الناصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكسه المالك) أى  
ادعى الهلاك عند الناصب (وأقاما البرهان فبرهان الناصب) أنه رده وهلك  
عند المالك (أولى) خلافا للثانى ملتقى ولو اختلفا فى القيمة وبرهنا فالبينة للمالك  
وسيجىء ولو فى نفس المصوب فالقول للناصب (والغصب) انما يتحقق  
( فيما ينقل فلو أخذ عقارا وهلك فى يده) بأفة سماوية كغلبة سيل ( لم يضمن)  
خلافا لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتى فى الوقف ذكره العيني وذكر ظهير  
الدين فى فتاويه الفتوى فى غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان وأن الفتوى  
فى غصب منافع الوقف بالضمان وفى فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها  
ثم ظهر أنها وقف أو كانت للصغير لزمه أجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير  
وفى اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب عندهما فى العقار فى حكم الضمان  
أما فيما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى انه يتحقق فى الرد فكذا فى استحقاق  
الاجرة اهـ فليحفظ ( قيل ) قائله الاستروشنى وعماد الدين فى فصوليهما  
(والاصح انه) أى العقار (يضمن بالبيع والتسليم و) كذا (بالجحود فى) العقار  
( الوديعه وبالرجوع عن الشهادة) بعد القضاء وفى الاشباه العقار لا يضمن  
الا فى مسائل وعد هذه الثلاثة (واذا قص) العقار (بسكناء وزراعتة ضمن  
النقصان) بالاجماع فيعطى مازاد البذر وصححه فى المجتبى وعن الثانى مثل بذره  
وفى الصيرفة هو المختار ولو ثبت له قلبه وتماه فى المجتبى (كما) يضمن اتفاقا

(في النقل) ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر أو هدم البناء ضمن هو لا الغاصب (كما لو غصب عبدا وآجره فنقص في هذه الاجارة) بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله (وان استغله) فنقصه الاستغلال أو آجر المستعار ونقص ضمن النقصان و(تصدق بـ) ما بقي من (الغلة) والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح (كما لو تصرف في المنصوب والوديعة) بأن باعه (وربح) فيه (اذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة أو بالشراء بدراهم الوديعة أو الغصب وتقدمها) يعني يتصدق بربح حصل فيهما اذا كانا متعينين بالاشارة وان كانا مما لا يتعين فعلى أربعة أوجه فان أشار إليها وتقدمها فكذلك يتصدق (وان أشار إليها وتقدمها غيرها أو) أشار (الى غيرها) وتقدمها (أو أطلق) ولم يشر (وتقدمها لا) يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قيل (وبه يفتى) والمختار أنه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشيء منه كما او اختلف الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ (فان غصب وغير) المنصوب (فزال اسمه وأعظم منافعه) أي أكثر مقاصده احترازا عن دراهم فسبكه بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن أعظم منافعه كما ظنه من لا خسرو وغيره (أو اختلط) المنصوب (بملك الغاصب بحيث يمتنع امتيازها) كاختلاط

بره يبره (أو يمكن بحرج) كبره بشميره (ضمنه ومملكه بلا حل انتفاع  
 قبل أداء ضمانه) أى رضا مالكة بأداء أو ابراء أو تضمين قاض والقياس حله  
 وهو رواية فلو غصب طعاما فمضغه حتى صار مستهلكا يبتلعه حلالا فى رواية  
 وحراما على المعتمد حسما لمادة الفساد (كذبح شاة) التنوين بدل الاضافة  
 أى شاة غيره ذكره ابن سلطان (وطبخها أو شها وطحن بر أو زرعه وجعل  
 حديد سيفاً وصفر آنية والبناء على ساجه) بالجيم خشبة عظيمة تنبت بالهند  
 (وقيمته) أى البناء (أكثر منها) أى من قيمة الساجه يملكها البانى بالقيمة  
 وكذا لو غصب أرضاً فبنى عليها أو غرس أو ابتاعت دجاجة لؤلؤة أو أدخل  
 البقر رأسه فى قدر أو أودع فصيلاً فكبر فى بيت المودع ولم يمكن اخراجه  
 إلا بهدم الجدار أو سقط ديناره فى محبرة غيره ولم يمكن اخراجه إلا بكسرها  
 ونحو ذلك يضمن صاحب إلا أكثر قيمة الأقل والاصل أن الضرر الأشد  
 يزال بالأخف كما فى هذه القاعدة من الاشباه ثم قال ولو ابتلع لؤلؤة فمات  
 لا يشق بطنه لأن حرمة الآدمي أعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركته  
 وجوزة الشافعى قياساً على الشق لاخراج الولد قلت وقدمنا فى الجنائز عن  
 الفتح أنه يشق أيضاً فلا خلاف وفى تنوير البصائر أنه الأصح فليحفظ بقی  
 لو كانت قيمة الساجه والبناء سواء فإن اصطلاحاً على شىء جاز وإن تنازعا  
 يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما شربلاية عن البرازية بقی  
 لو أراد الغاصب تقضى البناء ورد الساجه هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا  
 يحل وقبله قولان لتضييع المال بلا فائدة وتمامه فى المجتبى (وان ضرب  
 الحجرين درهما ودينارا أو انا لم يملكه وهو لمالكه مجاناً) خلافاً لهما (فإن



ذبح شاة غيره ) ونحوها مما يؤكل ( طرحها المالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها  
 وضمنه نقصانها وكذا ) الحكم ( لو قطع يدها ) أو قطع طرف دابة غير  
 مأكولة كذا في الملتقى قبل ولفظ غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد  
 لثبوت الخيار في غير الماء كولة أيضا لكن إذا اختار ربه أخذها لا يضمنه  
 شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ بخلاف طرف العبد  
 فإن فيه الارش (أو خرق ثوبا) خرقا فاحشا (و) هو ما (فوت بعض العين  
 وبعض نفعه لا كله) فلو كله ضمن كلها (وفي خرق يسير) نقصه و (لم يفوت  
 شيئا) من النفع (ضمنه النقصان مع أخذ عينه ليس غير) لقيام العين من كل  
 وجه ما لم يجدد فيه صنعة أو يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم  
 جواب حادثة وهي غصبت حياصة فضة مموهة بالذهب فزال تمويهها بخير  
 مالها بين تضمينها مموهة أو أخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان  
 مكان الغصب شراء بوزنها فضة فلا رد لتعيها ولا رجوع بالنقصان للزوم  
 الربا فاغتنته فقل من صرح به قاله شيخنا (ومن بنى أو غرس في أرض غيره  
 بغير اذنه أمر بالقلع والرد) لو قيمة الساحة أكثر كما مر (وللمالك أن يضمن  
 له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه) أي مستحق القلع فتقوم بدونها ومع  
 أحدهما مستحق القلع فيضمن الفضل (ان نقصت الأرض به) أي بالقلع  
 ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتصموا القلة انصافا أو أرباعا اعتبر والا  
 فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة  
 أو الإجر بكل حال فصولين (غصب ثوبا فصبغه) لا عبرة للالوان  
 بل لحقيقة الزيادة والنقصان (أو سويقا فقلته بسمن فالمالك مخير ان شاء

ضمته قيمة ثوبه أيضا ومثل السوق ) عبر في المبسوط بالقيمة لتغيره  
 بالقليل فلم يبق مثليا وسماء هنا مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار  
 وقد منا قوانين عن المجتبى (وان شاء أخذ المصبوغ أو الملتوت وغرم ما زاد  
 الصبغ و) غرم (السمن) لانه مثل وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله  
 بملكه لا متزاجه بماء مجتبى ( رد غاصب الغاصب المنصوب على الغاصب  
 الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك المنصوب في يد غاصب الغاصب فأدى  
 القيمة الى الغاصب ) فانه يبرأ أيضا لقيام القيمة مقام العين ( اذا كان قبضه القيمة  
 معروفا ) بقضاء أو بينة أو تصديق المالك لا بإقرار الغاصب الا في حق نفسه  
 وغاصبه عمادية ( غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد المالك أن يأخذ بعض  
 الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك ) سراجية والمالك بالخيار في  
 تضمين أي- ما شاء واذا اختار تضمين أحدهما لم يملك تركه وتضمن  
 الآخر وقيل يملك عمادية ( الاجازة لا تلحق الاتلاف فلو أتلف مال غيره  
 تعديا فقال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان ) أشباه معزيا للبرازية  
 لكن تقل المصنف عن العمادية أن الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح قال  
 وعليه فتلحق الاتلاف لانه من جملة الافعال فليحفظ ( كسر ) الغاصب  
 ( الخشب ) كسرا ( فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع حق  
 الرجوع ) اشباه وفيها آجرها الغاصب ورد أجرتها الى المالك تطيب له لان  
 أخذ الاجرة اجازة

﴿ فروع ﴾ استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن ماله  
 انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية \* ركب دار غيره

لا طفا، حريق وقع في البلد فانهدم شيء، برغوبه لم يضمن لأن ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جوهرة \* لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعده أخذه \* حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه ان الأرض للحافر فله نبشه وله تسويته وان مباحة فله قيمة حفرة وان وقفها فكذلك ولا يكره لو الأرض متسعة لأن الحافر لا يدري بأي أرض يموت \* لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل مذكورة في الاشياء \* غصب حمارة فتبعها جحشها فأكله الذئب ضمنه كما في معاينة الوهبانية

وغاصب شيء كيف يضمن غيره      وليس له فعل بما يتغير  
وغاصب نهر هل له منه شربه      وهل ثم نهر طاهر لا مطهر

### ❧ فصل ❧

(غيب) بمعجمة (ما غصبه وضمن قيمته) للمالكة (ملكه) عندنا ملكا (مستندا الى وقت الغصب) فتسلم له الا كساب لا الاولاد ملتقى (والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي وتقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب أو المودع المعتدي لا أعرف قيمته لكن علمت أنها أقل مما يقوله فالحول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المنصوب فللغاصب أخذه ودفع قيمته أو رده



وأخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فلتحفظ (فان ظهر) المنصوب (وهي) أي قيمته (أكثر مما ضمن) أو مثله أو دونه على الأصح عناية فالأولى ترك قوله وهي أكثر (وقد ضمن بقوله أخذه المالك ورد عوضه أو أمضى) الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته أقل للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتبى (ولو ضمن بقول المالك أو برهانه أو نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع) الغاصب (المنصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر) أي الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الأصح عناية (ثم ضمنه لا) لان الملك الناقص يكفي لتنفاذ البيع لا العتق (وزوائد المنصوب) مطلقا متصلة كسمن وحسن أو منفصلة كدر وثمر (أمانة لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد طلب المالك) لانها أمانة ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما تقصته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها) بقيمته أو بغرته ان وفى به والا فيسقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفى هو الصحيح اختيار (زنى بامة منصوبة) أي غصبها (فردھا حاملة فماتت بالولادة ضمن قيمتها) يوم علقت (بخلاف الحرة) لانها لا تضمن بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها محمولة فماتت لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردھا فجلدت فماتت به ملتقى ولو زنى بها واستولدها ثبت النسب والولد رقيق (و) بخلاف (منافع الغصب استوفاهَا أو عطلها) فانها لا تضمن عندنا ويوجد في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة الى آخره لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خمر المسلم الى آخره مع انه

أخصر فتدبر (الا) في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين (ان يكون)  
 المنصوب (وقفا) للسكنى أو للاستغلال (أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت  
 أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في الاشباه  
 معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف  
 وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل دار اليتيم  
 كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم أجرته  
 وأما على القول المعتمد أنها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك والزوج لكون  
 سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه أفتى ابن  
 نجيم وما في الصيرفية من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا أجر والا فعليها  
 غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما أفاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخانية  
 ان مسألة الدار كمسألة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها  
 فللغائب أن يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى (أو معدا) أى اعده صاحبه  
 (للاستغلال) بان بناء لذلك أو اشتراه لذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على  
 الولاء وفي الاشباه لا تصير الدار معدة له باجارتها بل ببنائها أو شرائها له ولا  
 بأعداد البائع بالنسبة للشترى ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب  
 الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالنصب قلت ولو اختلفا في العلم  
 وعدمه فالقول له بيمينه لانه منكر والآ خر مدغ قاله شيخنا وبوت رب الدار وبيعه  
 يبطل الاعداد واو بى لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه ويخبر الناس صار ذكره  
 المصنف (الا) في المعدل للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا سكن بتأويل ملك) كبيت  
 سكنه أحد الشركاء في الملك ولو ليتيم على ما مر عن القنية فتنبه أما في الوقف

إذا سكنه أحدهما بالقبلة بلا إذن لزم الأجر (أو عقد) كيت الرهن إذا  
سكنه المرتهن ثم بان للغير معداً للإجارة فلا شيء عليه بقي لو أجر الناصب  
أحدهما فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الناصب الأجر بل يرد  
ما قبضه للمالك أشباه وقنية وفي الشربلالية وينظر ما لو عطل المنفعة هل  
يضمن الأجرة كما لو سكن (و) بخلاف (خمر المسلم وخنزيره) بان أسلم وهما  
في يده (إذا أتلّفهما) مسلم أو ذمي فلا ضمان (وضمن) المتلف المسلم قيمتهما  
لأن الخمر في حقنا قيمى حكما (لو كانا لذمي) والمتلف غير الامام أو مأموره  
يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافاً لمحمد مجتبى ولا ضمان في ميتة ودم  
أصلاً (بخلاف ما لو اشتراها) أى الخمر (منه) أى الذمي (وشربها فلا ضمان ولا  
ثمن) لأنه فعله بتسليط بائعه بخلاف غصبها مجتبى وفيه أتلّف ذمي خمر ذمي  
ثم أسلما أو أحدهما لا شيء عليه إلا في رواية عليه قيمة الخمر (غصب خمر مسلم  
فخللها بما لا قيمة له) كحنطة وملح بسير لا قيمة له أو تشميس (أو) غصب  
(جلد ميتة فدبغ به) بما لا قيمة له كتراب وشمس (أخذها المالك مجاناً و)  
لكن (لو أتلّفهما ضمن) لا لو تلّفا وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبوغاً  
واعتمده في الملتقى (ولو خللها بذى قيمة كالملاح) الكثير (والخل ملكه ولا  
شيء عليه) للمالكه خلافاً لهما (ولو دبغ به) بذى قيمة كقرظ وغصص (الجلد  
أخذ المالك ورد ما زاد الدبغ) وللغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (ولو أتلّفه  
لا يضمن) كما لو تلف ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك  
التسمية عمداً ولو لمن يبيحه ملتقى لأن ولاية الحاجة ثابتة (وضمن بكسر  
معزف) بكسر الميم آلة اللهو ولو لكافر ابن كمال (قيمه) خشباً منحوتاً (صالحاً



لغير الله و) ضمن القيمة لا المثل ( باراقة سكر ومنصف) سيجي . بيانه في  
الاشربة ( وصح يبعها ) كلها وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى  
ملتقى ودرر وزيلعي وغيرها وأقره المصنف وأما طبل الغزاة زاد في حظر  
الخلاصة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقا (كلامه  
المغنية ونحوها ) ككبش تطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصي حتى  
تجب قيمتها غير صالحة لهذا الامر ( ولو غصب أم ولد فهلك لا يضمن  
بمخلاف ) موت ( المدبر ) لتقوم المدبر دون أم الولد وقال يضمنها لتقومها ( حل  
قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو قفص طائره فذهبت )  
هذه المذكورات ( أو سمي الى سلطان بمن يؤذيه و) الحال انه ( لا يدفع بلا  
رفع ) الى السلطان (أو) سمي ( بمن يباشر الفسق ولا يتمتع بنهيه أو قال لسلطان  
قد يغرم وقد لا يغرم ) فقال ( انه وجده كنزا فغرمه ) السلطان ( شيئا لا  
يضمن ) في هذه المذكورات ( ولو غرم ) السلطان ( البتة ) بمثل هذه السماية  
( ضمن وكذا ) يضمن ( لو سمي بغير حق عند محمد زجراله ) أي للساعي  
( وبه يفتي ) وعزرر ولو الساعي عبدا طولب بعد عتقه ( ولو مات الساعي  
فلا سمي به أن يأخذ قدر الخسران من تركته ) هو الصحيح جواهر الفتاوى  
وتقل المصنف أنه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح خوفا غرم الشاكي  
ديته لا لو مات بالضرب لسدوره وقد مر في باب السرقة ( أمر ) شخص  
( عبد غيره بالابق أو قال ) له ( اقتل نفسك ففعل ) ذلك ( وجب عليه قيمته )  
ولو قال له اتلف مال مولاك فأتلف لا يضمن الآمر والفرق أن بامرر بالابق  
والقتل صار غاصبا لأنه استعماله في ذلك الفعل وبامرر بالاتلاف لا يصير

غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وإنما التلف بفعل العبد واعلم أن الأمر  
لا ضمان عليه بالأمر إلا في ستة إذا كان الأمر ساطانا أو أباً أو سيداً أو  
المأمور صبياً أو عبداً أمره باتلاف مال غير سيده وإذا أمره بحفر باب في  
حائط الغير غرم الحافر ورجع على الأمر أشباه (استعمل عبد الغير لنفسه)  
بأن أرسله في حاجته (وإن لم يعلم أنه عبد أو قال له ذلك العبد) الذي استعمله  
(إنى حر ضمن قيمته إن هلك) العبد عمادية وفيها جاء رجل إلى آخر فقال  
إنى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أو لم يعلم  
هذا إذا استعمله في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره) أى في عمل غيره (لا)  
ضمان عليه لأنه لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر الشمس  
لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته  
كأنه لأنه استعمله كانه في نفسه (غلام جاء إلى فصاد فقال أفصدتني فقصده  
فصداً معتاداً) فغيره بالاولى (فإن من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد  
وكذلك) الحكيم في (الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد) عمادية

﴿ فرع ﴾ غصب عبداً ومعه مال المولى صار غاصباً للمال أيضاً بل  
قالوا يضمن ثيابه تبعاً لضمان عينه بخلاف الحر عمادية وفي الوهبانية  
ولو نسي الحرفات يضمن نقصها ولو نسي القرآن أو شاخ يذكر  
ولو علم الدلال قيمة سلمة فقوم للسلطان أتقص يخسر  
ومتلف إحدى فردين يسلم إلى بقية والمجموع منه يحضر  
فات وعن أبي يوسف لا يضمن إلا الخلف التي أتلفها وفي النزاهة هو  
المختار وأمره الشر نبالى وذكر ما يفيد أن السلطان ليس بقيده وأنه ينبغي

القول بتضمنين القاضى أيضا سبها فى استبدال وقف ومال يتيم فليحفظ  
والله أعلم

## كتاب الشفعة

مناسبتة تملك مال الغير بغير رضاه (هى) لغة الضم وشرعا (تمليك  
البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه) بمثله لو مثليا والا فبقيمته (وسبها  
اتصال ملك الشفيع بالمشتري) بشركة أو جوار (وشرطها أن يكون المحل  
عقارا) سفلا كان أو علواً وان لم يكن طريقه فى السفلى لانه التحقق بالعقار  
بماله من حق القرار درر قلت وأما ما جزم به ابن الكمال فى أول باب ماهى  
فيه من أن البناء اذا بيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فردة شيخنا الرملى وأفتى  
بعدها تبعاً للبرازية وغيرها فليحفظ (وركنها أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين)  
عند وجود سببها وشرطها (وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب) ولو  
بعد سنين (وصفتها أن الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدا) فيثبت بها ما يثبت  
بالشراء كالرد بخيار رؤية وعيب (تجب) له لا عليه (بعد البيع) ولو فاسداً  
انقطع فيه حق المالك كما يأتى أو بخيار للمشتري (وتستقر بالاشهاد) فى  
مجلسه أى طلب الموائبة فلا تبطل بعده (ويملك بالاخذ بالتراضى أو بقضاء  
القاضى) عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الاخذ  
كما حرره من لا خسرو (بقدر رءوس الشفعاء لا الملك) خلافاً للشافعى (للخليط)  
متعلق بتجب (فى نفس المبيع ثم) ان لم يكن أو سلم (له فى حق المبيع)  
وهو الذى قاسم وبقيت له شركة فى حق العقار (كالشرب والطريق



خاصين ) ثم فسر ذلك بقوله ( كسرب نهر ) صغير ( لا تجرى فيه السفن  
 وطريق لا ينفذ ) فلو عامين لا شفعة بهما يياته شرب نهر مشترك بين قوم  
 تسقى اراضيهم منه بيعت ارض منها فلكل اهل الشرب الشفعة فلو التهرعاما  
 والمسئلة بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط ( ثم لجار ملاصق ) ولو ذميا أو  
 مأذونا أو مكاتبا ( بابه في سكة أخرى ) وظهر داره لظهرها فلو بابه في تلك  
 السكة فهو خليط كما مر ( وواضع جذع على حائط وشريك في خشبة عليه  
 جار ) ولو في نفس الجدار فشريك ملتقى قلت لكن قال المصنف ولو كان  
 بعض الجيران شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة  
 في البناء المجرد دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا  
 للجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة ( أسقط بعضهم  
 حقه ) من الشفعة ( بعد القضاء ) فلو قبله فلمن بقى أخذ الكل لزوال المزاحمة  
 ( ليس لمن بقى أخذ نصيب التارك ) لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم  
 في نصيب الآخر زيلعى ( ولو كان بعضهم غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في  
 الجميع ) لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك ( وكذا لو كان الشريك غائبا  
 فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة ) كلها ( ثم اذا حضر وطلب قضى له بها ) فلو  
 مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوته فبكله ولو دونه منعه خلاصة ( أسقط )  
 الشفيع ( الشفعة قبل الشراء لم يصح ) لفقد شرطه وهو البيع ( أراد الشفيع أخذ  
 البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري ) لضرر تفريق الصفقة  
 ( ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به ) لاعراضه  
 ويقسم بين البقية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء انه يستحقه فقط .

بطلت شفيعته اذ شرط صحتها أن يطالب الكل بإسطه الزيامي فليحفظ. (وصح  
بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده صحة  
اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره وسنحققه في الحظر وفيها  
(ويصح الطلب من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا) وبطلت  
هو المختار (ولا شفعة في الوقف) ولا له نوازل (ولا بجواره) شرح مجمع  
وخانية خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لا ساقطة قال المصنف قلت وحمل  
شيخنا الرملي الاول على الاخذ به والثاني على أخذه بنفسه اذا بيع في الفيض  
حق الشفعة ينبغي على صحة البيع اه فمفاده ان ما لا يملك من الوقف بحال لا  
شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض المبيع  
ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله أعلم

### باب طلب الشفعة

(ويطلبها الشفيع في مجلس علمه) من مشتر أو رسوله أو عدل أو عدد  
(بالباع) وان امتد المجلس كالخيرة هو الاصح درر وعليه المتون خلافا لما في  
جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى (بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة  
(ونحوه) كأنا طالبها أو أطلبها (وهو) يسمى (طلب الموائمة) أي المبادرة  
والاشهاد فيه ليس بالازم بل بالخافة الجحود (ثم) يشهد (على البائع لو) العقار (في  
يده أو على المشتري) وإن لم يكر ذابداً لانه مالك أو عند العقار ( فيقول  
اشترى فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن  
فاشهدوا عليه وهو طلب اشهاد) ويسمى طلب التقرير (وهذا) الطلب لا بد

منه حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت  
شفعته ( وان لم يتمكن ) منه ( لا ) تبطل ولو أشهد في طلب الموائبة عند أحد  
هو لا ، كفاء وقام مقام الطالبين ثم بعد هذين الطالبين يطلب عند قاض فيقول  
اشترى ( فلان دار كذا وأنا شفيعها بدار كذا لي ) لو قال بسبب كذا كما في  
الملتقى لشمل الشريك في نفس المبيع ( فمره يسلم ) الدار ( الى ) هذا لو قبضها  
المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه ( وهو ) يسى ( طلب تملك وخصومة  
وبتاخير مطلقا ) بعذر وبغيره شهرا أو أكثر ( لا تبطل الشفعة ) حتى  
يسقطها بلسانه ( به يفتى ) وهو ظاهر المذهب وقيل يفتى بقول محمد ان  
آخره شهرا بلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعنى دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه  
للقاضى ليأمره بالاخذ أو الترك ( واذا طلب ) الشفيع ( سأل القاضى الخصم  
عن مالكية الشفيع لما يشفع به فان أقربها ) أى بملكية ما يشفع به ( أو  
نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع ) أنها ملكه ( سأل عن الشراء )  
هل اشترت أم لا ( فان أقرب به أو نكل عن اليمين على الحاصل ) في شفعة  
الخليط ( أو على السبب ) في شفعة الجوار بخلاف الشافعى كما مر في كتاب  
الدعوى ( أو برهن الشفيع قضى له بها ) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب  
الشفيع الشفعة فان أنكر فالقول له بيمينه ابن كمال ( وان لم يحضر الثمن وقت  
الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو  
قيل للشفيع ) أى بعد القضاء واما قبله فتبطل عند محمد لعدم التأكد ذكره  
الزيلعى ( أد الثمن فأخر لم تبطل ) شفيعته ( والخصم ) للشفيع ( المشتري ) مطلقا



(والبائع قبل التسليم) الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال (و) لكن  
(لا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري) لانه المالك (ويفسخ بحضوره)  
ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البائع لزوال الملك واليد عنه ابن  
كمال (ويقضى) القاضى (بالشفعة والعهدة) لضمان الثمن عند الاستحقاق  
(على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري و) العهدة (على المشتري لو بعده)  
لما مر (لشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه) دون  
خيار الشرط والاجل اختيار وفي الاشباه الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان  
الغرور للتجبر (وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن) والدارمقبوضة والثمن  
منقود (صدق المشتري) يمينه لانه منكر ولا يتحالفان (وان برهنا فالشفيع  
أحق) لان يمينه ملزمة (ادعى المشتري ثمنه و) ادعى (بائعه أقل منه بلا  
قبضه فالقول له) أى للبائع (ومع قبضه للمشتري) ولو عكسا فبعد قبضه  
القول للمشتري وقوله يتحالفان وأى نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ  
البيع وياخذ الشفيع بما قال البائع ملقى (وحط البعض يظهر في حق الشفيع)  
فياخذ بالباقي وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض اشباه (وحط الكل  
والزيادة لا) فياخذه بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف  
الاخير ولو علم أنه اشتراه بألف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه  
بألف فسلم ثم زاد البائع له جارية أو متاعا فنيه (وفي الشراء بمثل) ولو حكما  
كالخمر في حق المسلم ابن كمال (ياخذ بمثله وفي) الشراء (بالقيمي بالقيمة)  
أى وقت الشراء (ففي بيع عقار بعقار يأخذ) الشفيع (كلا) من العقارين  
(بقيمة الآخرو) في الشراء (بثمن مؤجل ياخذ بحال أو طلب) الشفعة (في

الحال وأخذ بعد الاجل ) ولا يتعجل ما على المشتري لو أخذ بحال ( ولو سكت عنه ) فلم يطالب في الحال ( وصبر حتى يطلب عند ) حلول ( الاجل بطلت شفيعته ) خلافا لابي يوسف ( و ) يأخذ ( بمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان ) البائع والمشتري و ( الشفيع ذميا ) لا بد أن يكون البائع أيضا ذميا والا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال معزيا للميسوط ( و ) يأخذ ( بقيمتها ) للمصر ( لو ) كان الشفيع ( مسلما ) لمنعه عن تملكها وتمليكها ثم قيمة الخنزير هنا قائمة بمقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المرور على العاشر ) وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذمى أسلم أو فاسق تاب ( و ) اختلفا فيه فالقول للمشتري عناية ( و ) يأخذ الشفيع ( بالثمن وقيمة البناء والغرس ) مستحق القلع كما مر في الغصب قلت وأما الودعها بألوان كثيرة أو طلاها بمحس كثير خير الشفيع بين تركها أو أخذها واعطاء ما زاد الصبغ فيها لتعذر نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حادى الزاهدى وسيجيء ( لو بنى المشتري أو غرس أو كلف ) الشفيع ( المشتري قلعهما ) الا اذا كان فى القاع نقصان الارض فان الشفيع له أن يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة قهستانى وعن الثانى ان شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعى ومالك قلنا بنى فيما غيره فيه حق أقوى ولذا تقدم عليه فينقضه ( كما ينقض ) الشفيع ( جميع تصرفاته ) أى المشتري ( حتى الوقف والمسجد والمقبرة ) والمهبة زيلعى وزاهدى وأما الزرع فلا يقطع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر ( ورجع الشفيع بالثمن فقط ان ) أخذ بالشفعة ثم ( بنى أو غرس ثم استجفت ) ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على أحد لانه ليس بمغفور

بمخلاف المشتري (و) يأخذ ( بكل الثمن ان خربت أو جف الشجر ) بلا فعل أحد  
والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (و) هذا اذا (لم يبق شيء من تقض  
أو خشب) فلو بقي وأخذ المشتري لانفصاله من الارض حيث لم يكن تبعا  
للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى  
قيمة التقض يوم الاخذ زيلعى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد  
انفصاله لم يسقط شيء من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والتوابع لا  
يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك  
ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شيء من الثمن قاله شيخنا (بمخلاف  
ما اذا تلف بعض الارض بفرق حيث يسقط من الثمن بحصته) لان الفات  
بعض الاصل زيلعى (و) يأخذ (بحصة العرصة) من الثمن (ان تقض المشتري  
البناء) لانه قصد الاتلاف وفي الاول الآفة سماوية ويقسم الثمن على قيمة  
الارض والبناء يوم العقد بمخلاف انه دامه كما مر لتقوته بالجنس (وتقض  
الاجنبى كقضه) أى المشتري (والنقض) بالكسر المنقوض (له) أى للمشتري  
وليس للشفيع أخذه لزوال التبعية بانفصاله (و) يأخذ (بثمرها) استحسانا  
لاتصاله (ان ابتاع ارضا ونحلا وثمر أو ثمر) بعد الشراء (في يده وان جذه  
المشتري) فليس للشفيع أخذه لما مر (أو هلك بآفة سماوية وقد اشتراها  
بثمرها سقط حصته من الثمن في الاول) أى شرائها بثمرها (وبكل الثمن  
في الثانى) لحدوثة بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح  
وهبانية لتحويل الصفقة اليه بمخلاف ما قبل القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت  
انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض) مشروط ولا شيوع فيهما (وقت



التقاضي) وفي بيع فضولي أو بمختيار بائع وقت البيع عند الثاني: وقت الاجازة عند الثالث وبمختيار مشتر وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) كالشافعي مثلاً (طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم) أعتقد ذلك (حكم له بها والا) يقله (لا) يحكم منية وبزازية

﴿فروع﴾ آخر الشفيع ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراه - فهو معذور وكذا لو طالب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف سبت اليهودي كما يأتي \* شري ارضا بمائة فرفع ترابها وباعه بمائة ثم أخذها الشفيع بالشفعة أخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دارا الى الحصاد فليس للشفيع أن يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد اه قلت وسيجيئ أنه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة

باب ما تثبت هي فيه أولا ﴿﴾ تثبت

(لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بمعرض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) (يقسم) خلافا للشافعي (كرحي) أي يت الرحي مع الرحي

نهاية (وحمام وبئر) ونهر (وبيت صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وذلك) خلافا لمالك (وبناء ونخل) اذا (بيعا قصدا) ولو مع حق القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لخالفته المنقول كما أفاده شيخنا الرملي (ولا) في (ارث وصدقة وهبة لا بعوض) مشروط (ودار قسمت أو جمعات أجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وان قبول يعضها) أى الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال (أو) دار (بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار) فى الصحيح وقيل عند البيع وصحح (أو بيعت) الدار بيما (فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط) حق فسخه كأن بنى المشتري فيها (ثبت) الشفعة كما مر (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء) متعلق بالخير فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعاً للدرر (بعد ما سلمت) أى اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية أو شرط كيفما كان أو بعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع (بخلاف الرد) بعيب بعد القبض (بلا قضاء أو باقالة) فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ (وثبت) الشفعة (للعبد المأذون المستغرق بالدين) احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال (فى مبيع سيده و) تثبت (لسيده فى مبيعه) بناء على أن الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء أحدهما من الآخر يجوز (و) تثبت (للمن شرى) اصاله أو وكالة (أو اشترى له) بالوكالة وفائدته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً والدار شريكاً آخر فاهما الشفعة ولو هو شريكاً والدار

جار فلا شفعة للجار مع وجوده ( لا ) شفعة ( لمن باع ) اصاله أو وكالة ( أو  
بيع له ) أى وكل بالبيع ( أو ضمن الدرك ) والاصل ان الشفعة تبطل باظهار  
الرغبة عنها لا فيها

### ❧ باب ما يبطلها ❧

( يبطلها ترك طلب الموائبة ) تركه بأن لا يطلب في مجلس أخبر فيه  
بالبيع ابن كمال وتقدم ترجيحه ( أو ) ترك طالب ( الاشهاد ) عند عقار أو ذى  
يد لا الاشهاد عند طلب الموائبة لانه غير لازم ( مع القدرة ) كما مر ( و )  
يبطلها ( تسليمها بعد البيع ) علم بالسقوط أولا ( فقط ) لا قبله كما مر ( ولو )  
تسليمها ( من أب ووصى ) خلافا لحمد فيما بيع بقيمته أو أقل ملتقى ( الوكيل  
بطلبها اذا سلم ) الشفعة ( أو أقر على الموكل بتسليمه ) الشفعة ( صح ) لو كان  
التسليم أو الاقرار ( عند القاضى ) والا لم يصح لكنه يخرج من الخصومة  
وسكوت من يملك التسليم تسليم ( و ) يبطلها ( صلحه منها على عوض ) أى غير  
المشفوع لما يأتى ( وعليه رده ) لانه رشوة ( و ) يبطلها ( بيع شفعة لمال ) ولا  
يلزم المال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف القود ولو صالح على أخذ نصف الدار  
بعض الثمن صح ولو صالح على أخذ يد بمحضته من الثمن لا لجهالة الثمن  
عند الأخذ ولا تسقط شففته ( و ) يبطلها ( موت الشفيع قبل الأخذ  
بعد الطلب أو قبله ) ولا تورث خلافا للشافعى ولو مات بعد القضاء لم تبطل  
( لا ) يبطلها ( موت المشتري ) لبقاء المستحق ( و ) يبطلها ( بيع ما يشفع به قبل  
القضاء بالشفعة مطلقا ) علم بينهما أم لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا أو



مقبرة أو وقفا مسجلا دور (واو باع بشرط الخيار) لنفسه (لا) تبطل لبقاء  
السبب (و) يبطلها (شراء الشفيع من المشتري) فلمن دونه أو مثله أخذها  
منه بالشفعة بالعقد الاول أو الثاني بخلاف ما لو اشتراها ابتداء حيث لا شفعة  
لمن دونه (وكذا) يبطلها (ان استأجرها أو ساومها) يباع أو اجارة ملتقى (أو  
طلب منه أن يوليه) عقد الشراء (أو ضمن الدرك) مستدرك بما مر آنفا  
فتبطل في الكل لدليل الاعراض زيلعي ( قيل للشفيع أنها بيعت بالف فسلم  
ثم علم أنها بيعت بأقل أو بمر أو شعير) أو عددي متقارب ( قيمته الف أو  
أو أكثر فله الشفعة ولو بان أنها بيعت بدنانير) أو بروض ( قيمتها الف فلا  
شفعة) والفرق بينهما ان هذا قيمى وذاك مثلى فربما يسهل عليه وان كثر (ولو  
علم أن المشتري زيد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع  
غيره كان له أخذ نصيب غيره) لعدم التسليم في حقه (ولو بلغه شراء النصف  
فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه) بان أخبر بشراء  
الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف (لا) شفعة له على الظاهر لان التسليم في  
الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل فقال (وان باع)  
رجل (عقارا إلا ذراعا) مثلا (في جانب) حد (الشفيع فلا شفعة) لعدم  
الاتصال والقول بأن نصب ذراعا سهو سهو (وكذا) لا شفعة (لو وهب  
هذا القدر للمشتري) وقبضه (وان ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيتها  
فالشفعة للجار في السهم الاول فقط) والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة  
كله أن يشتري الذارع أو السهم بكل الثمن الا درهما ثم الباقي بالباقي وليس  
له تحليفه بالله ما أردت به ابطال شفعتي وله تحليفه بالله ان البيع الاول ما كان

تلقه مؤيد زاده معزيا للوجيز ( وان ابتاعه بثن ) كثير ( ثم دفع ثوبا عنه  
فالشفعة بالثمن لا بالثوب ) فلا يرغب فيه وهذه حيلة تم الشريك والجار  
لكنها تضر بالبائع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم  
الثمن بدينار ليطل الصرف اذا استحق وحيلة أخرى أحسن وأسهل وهي  
المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله ( وكذا لو اشترى بدراهم معلومة ) بوزن  
أو اشارة ( مع قبضة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض )  
في المجلس لان جهالة الثمن تمنع الشفعة درر قلت ونحوه في المضمرات وينبغي  
أن الشفيع لو قال أنا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا أن يأخذ بالدراهم وقيمتها  
كما لو اشترى داراً بعرض أو عقار للشفيع أخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف  
ثم تقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافقك قلت وواقفه في تنوير البصائر وأقره  
شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتون  
والشروح مقدم على ما في الفتاوى كما مر مراراً اهـ وقد منا انه لا شفعة فيما  
بيع فاسداً ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحوه  
وجبت والله أعلم ( تكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقاً ) كقوله  
للشفيع اشتره مني ذكره البرازي ( وأما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فعند أبي  
يوسف لا تكره وعند محمد تكره ويفتي بقول أبي يوسف في الشفعة ) قيده  
في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشي الاشباه ( وبضده )  
وهو المكراهة ( في الزكاة ) والحج وآية السجدة جوهرة ( ولا حيلة ) موجودة  
في كلامهم ( لاسقاط الحيلة ) بزازية قال وطلبناها كثيراً فلم نجدها ( اذا

اشترى جماعة عقاراً والبائع واحد يتعدد الأخذ بالشفعة  
يتعدد هم فلاشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبعكسه )  
وهو ما اذا تعدد البائع واتحد المشتري ( لا ) يتعدد الأخذ بهابل يأخذ الكل  
أو يترك لان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع  
مقام أحدهم فلم تتفرق الصفقة بلا فرق بين كونه قبل القبض أو بعده سمي  
لكل بعض ثمناً أو سمي للكل جملة لان العبرة لاتحاد الصفقة لاتحاد الثمن  
واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفעתه ولو اشترى دارين أو قريتين بمصرين  
صفقة أخذها شفيعهما معا أو تركهما لأحدهما ولو أحدهما بالمشرق  
والاخرى بالمغرب شرح مجمع ويأتى ( والمعتبر في هذا ) أى العدد والاتحاد  
( العاقد ) لتعلق حقوق العقد به ( دون المالك ) فلو وكل واحد جماعة فلاشفيع  
أخذ نصيب بعضهم ( اشترى نصف دار غير مقسوم فقاسم ) المشتري  
( البائع أخذ الشفيع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمة ) وان وقع  
في غير جانبه على الاصح ( وليس له ) أى للشفيع ( نقضها مطلقاً ) سواء  
قسم بحكم أو رضا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك  
كان للشفيع النقض كما ذكره بقوله ( بخلاف ما اذا باع أحد الشريكين  
نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذى لم يبع حيث يكون  
للشفيع نقضه ) كنقضه بيمه وهبته ( كما لو اشترى اثنان داراً وهما شفيعان  
ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء أو غيره فله ) أى للشفيع ( أن ينقض  
القسمة ) ضرورة صيرورة النصف ثلثاً شرح وهبانية ( اختلاف الجار والمشتري  
في ملكية الدار التى يسكن فيها ) الشفيع الذى هو الجار ( فالقول للمشتري )



لأنه ينكر استحقاق الشفعة ( وللاجار تحليفه ) أى تحليف المشتري (على العلم عند أبي يوسف وبه يفتى كما لو أنكر المشتري طلب الموائبة ) فإنه يحلف على العلم ( وإن أنكر ) المشتري ( طلب الاشهاد عند لقائه حلف ) المشتري (على البتات ) لأنه يحيط به علما دون الاول حاوي الزاهدى ولو برهنا فيينة الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة المشتري

﴿ فروع ﴾ باع مافى اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والا بطلت الاجارة وان ردها شرى لطفه والاب شفيع له الشفعة والوصى كلاب قلت لكن فى شرح المجمع ما يخالفه فتنبه \* لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقة فقط ولو فيه تفريق الصفقة \* الا براء العام من الشفيع يطلها قضاء مطلقا لا ديانة ان لم يعلم بها اذا صبغ المشتري البناء فجاء الشفيع خير ان شاء أعطاه ما زاد الصبغ أو ترك \* آخر الجار طلبه ليكون القاضى لا يراها فهو معذور \* يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطالب لم يكن عذرا قلت يؤخذ منه أن اليهودى اذا طلب خصمه من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكافئه الحضور ولا يكون سبته عذرا وهى واقعة الفتوى قاله المصنف قلت وهى فى واقعات الحسامى \* ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلها يحلف وفى الوهبانية خلافه قلت وسند كره لان ابن المصنف فى حاشيته للاشياء أيده بما لا مزيد عليه فليحفظ \* تعليق ابطالها بالشرط جائز \* له دعوى فى رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وأنا أدعيها فان وصلت الى والا فأنا على شفعتى فيها \* استولى الشفيع عليها بلا قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظلما والا كان ظلما \* أشياء

على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه  
 الكل في الاشباه \* لا شفعة لمرتد عناية \* صبي شفيع لاولى له لا تبطل  
 شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جاز جواهر \* شري كرما وله شفيع  
 غائب فثمرت الاشجار فأكلها المشتري ثم أتى الشفيع وأخذه ان الاشجار  
 وقت القبض مشمرة سقط بقدره والا لا لانه لا حصة له من الثمن حينئذ  
 مؤيد زاده معزيا لواقعات الحسامي وفي الوهبانية

ويأخذ فيما يشتري لصغيره      أب ووصى للبلوغ يؤخر  
 وليس له تفريق دارين بيعتا      ولو غير جار وانفترق أجدر  
 وماضر اسقاط التحيل مسقطا      ونحليفه في النكر لا شك أنكر

## كتاب القسمة

مناسبتة أن أحد الشريكين اذا أراد الاقتراق باع فتجب الشفعة أو قسم  
 (هي) لغة اسم للاقتسام كالقدوة للاقتداء وشرعا (جمع نصيب شائع له في مكان  
 معين وسببها طلب الشركاء أو بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص)  
 فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمة (وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز  
 والتمييز بين الانصباء) ككيل وزرع (وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة)  
 ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام (وحكمهما تعيين نصيب كل) من الشركاء  
 (على حدة وتشتمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين حقه (و) على  
 معنى (المبادلة) وهو أخذ عوض حقه (و) الافراز (هو الغالب في المثل)  
 وما في حكمه وهو العددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن

كمال عن الكافي (والمبادلة) غالبة (في غيره) أى غير المثل وهو القيمي اذا  
 تقرر هذا الاصل (فياخذ الشريك حصته بغية صاحبه في الاول) أى المثل  
 لعدم التفاوت (لا الثانى) أى القيمي لتفاوته فى الخانية مكيل أو موزون  
 بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فاختد الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت  
 القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهمقان وزراع أمره الدهقان  
 بقسمتها ان ذهب بما أفرزه للدهقان أولا فهلاك الباقي عليهما وان يحظ  
 نفسه أولا فاهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا  
 (وان أجبر عليها) أى على قسمة غير المثل (فى متحد الجنس) منه (فقط)  
 سوى رفيق غير المغنم (عند طالب الخصم) فيجبر لما فيها من معنى الافراز  
 على أن المبادلة قد يجرى فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما فى الشفعة وبيع  
 ملك المديون لوفاء دينه (وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا) أخذ  
 (أجر) منهم (وهو أحب) وما فى بعض النسخ واجب غلط. (وان نصب  
 بأجر) المثل (صح) لأنها ليست بقضاء حقيقة فجاز له أخذ الاجرة عليها وان لم  
 يجز على القضاء ذكره أخى زاده (وهو على عدد الرؤس) مطلقا لا الانصباء خلافا  
 لها قيد بالقاسم لان أجره الكيال والوزان بقدر الانصباء اجماعا وكذا سائر  
 المؤن كأجرة الراعى والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد فى الملتقى ان لم  
 يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره فى الهداية بلفظ قيل وتماه  
 فيما علقته عليه (و) القاسم (يجب كونه عدلا أميناً عالماً بها ولا يتعين واحد  
 لها) (لأنه يتحكم بالزيادة) (ولا يشترك القسام) (خوف تواطئهم) (وصحت برضا  
 الشركاء الا اذا كان فيهم صغير) أو مجنون (لا نائب عنه) أو غائب لا وكيل



عنه لعدم لزومها حينئذ الا باجازه القاضي أو الغائب أو الصبي اذا بلغ أو وليه هذا لو ورثه ولو شركاء بطلت منية المفتى وغيرها (وقسم تقلى يدعون ارثه بينهم) أو ملكه مطلقا أو شراءه صدر الشريعة فلا فرق في النقل بين شراء وارث وملك مطلق قلت ومن النقل البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (وعقار يدعون شراءه أو ملكه مطلقا فان ادعوا أنه ميراث عن زيد لا) يقسم (حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) وقالوا يقسم باعترافهم كما في الصور الأخر (ولا ان برهنا أن العقار معهما حتى يبرهن أنهما) اتفاقا في الأصح لانه يحتمل انه معهما باجارة أو اعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه (ولو برهنا على الموت وعدد الورثة وهو) أي العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى (معهما وفيهم صغير أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظرا للغائب والصغير ولا بد من اليقينة على أصل الميراث عنده أيضا خلافا لهما كما مر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (أو كانوا) أي الشركاء (مشتريين) أي شركاء بغير الارث (وغاب أحدهم) لان في الشراء لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث (أو كان) في صورة الارث العقار أو بعضه (مع الوارث الطفل أو الغائب أو) كان (شيء منه لا) يقسم للزوم القضاء على الطفل أو الغائب بلا خصم حاضر عنهما (وقسم) المال المشترك (بطلب أحدهم ان انتفع كل) بحصته (بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته) وفي الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول فعليها المعول (وان

يُضَرَرُ الْكُلُّ لَمْ يَقْسَمِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ( لثَلَا يَعُودُ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ فِي الْمَجْتَبَى  
 حَانُوتٌ لَهَا يَمْعَلَانِ فِيهِ طَلَبُ أَحَدِهِمَا الْقِسْمَةَ إِنْ أُمِكنَ لِكُلِّ أَنْ يَمْعَلَ فِيهِ  
 بَعْدَ الْقِسْمَةِ مَا كَانَ يَمْعَلُ فِيهِ قَبْلَهَا قِسْمٌ وَالْآلَا ( وَقِسْمٌ عَرُوضٌ اتَّحَدَ جَنْسُهَا  
 لَا الْجَنْسَانِ ) بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ لَوْ قَوَّعَهُمَا مَعَاوِضَةٌ لَا تَمَيِّزًا فَتَعْتَمِدُ التَّرَاضِي  
 دُونَ جَبْرِ الْقَاضِي ( و ) لَا ( الرِّقِيقُ ) وَحَدُّهُ لَفَحْشُ التَّفَاوُتِ فِي الْآدَمِيِّ وَقَالَا  
 يَقْسَمُ لَوْ ذَكَورًا فَقَطْ وَإِنَاثًا فَقَطْ كَمَا تَقْسَمُ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ وَرَقِيقُ الْمَغْنَمِ ( و ) لَا  
 ( الْجَوَاهِرُ ) لَفَحْشُ تَفَاوُتِهَا ( وَالْحِمَامُ ) وَالْبُتْرُ وَالرَّحَى وَالْكُتُبُ وَكُلُّ مَا فِي  
 قِسْمِهِ ضَرَرٌ ( إِلَّا بِرِضَاهُمْ ) لَمَّا مَرَّ وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ وَأَبَى الْآخَرُ لَمْ يَجْبِرْ  
 عَلَى بَيْعِ نَصِيبِهِ خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَا تَقْسَمُ الْكُتُبُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ وَلَكِنْ  
 يَنْتَفِعُ كُلٌّ بِالْمُهَايَاةِ وَلَا تَقْسَمُ بِالْأَوْرَاقِ وَلَوْ بِرِضَاهُمْ وَكَذَا لَوْ كَانَ كِتَابًا ذَا مَجْلَدَاتٍ  
 كَثِيرَةٍ وَلَوْ تَرَاضِيَا أَنْ تَقْوُمَ الْكُتُبُ وَيَأْخُذَ كُلُّ بَعْضِهَا بِالْقِيَمَةِ لَوْ كَانَتْ  
 بِالتَّرَاضِي جَازٍ وَالْآلَا خَانِيَّةٌ دَارٌ أَوْ حَانُوتٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يُمْكِنُ قِسْمَتُهَا  
 تَشَاجِرًا فِيهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَا أَكْرِي وَلَا أَنْتَفِعُ وَقَالَ الْآخَرُ أَرِيدُ ذَلِكَ  
 أَمْرَ الْقَاضِي بِالْمُهَايَاةِ ثُمَّ يَقَالُ لِمَنْ لَا يَرِيدُ أَنْتَفَاعًا إِنْ شِئْتُ فَاَنْتَفِعُ وَإِنْ شِئْتُ  
 فَأَغْلِقِ الْبَابَ ( دُورٌ مَشْرُوكَةٌ أَوْ دَارٌ وَضِيعَةٌ أَوْ دَارٌ وَحَانُوتٌ قِسْمٌ كُلُّ وَحْدَةٍ )  
 مِنْفَرَدَةٌ مُطْلَقًا وَلَوْ مُتَلَازِمَةٌ أَوْ فِي مَحَلَّتَيْنِ أَوْ مَصْرَيْنِ مُسْكِنَيْنِ ( إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا فِي  
 مَصْرٍ وَاحِدٍ ) ( أَوَّلًا ) وَقَالَا إِنْ الْكُلُّ فِي مَصْرٍ وَاحِدٍ فَالرَّأْيُ فِيهِ لِلْقَاضِي وَإِنْ فِي  
 مَصْرَيْنِ فَقَوْلُهُمَا كَقَوْلِهِ ( وَيَصُورُ الْقَاسِمُ مَا يَقْسِمُهُ عَلَى قَرطاسٍ ) لِيَرْفَعَهُ لِلْقَاضِي  
 ( وَيَعْدِلُهُ عَلَى سَهَامِ الْقِسْمَةِ وَيَذْرَعُهُ وَيَقُومُ الْبِنَاءُ وَيَفْرَزُ كُلُّ نَصِيبٍ بِطَرِيقِهِ وَشَرْبِهِ  
 وَيَلْقَبُ الْأَنْصِبَاءُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ ) وَهَلُمَّ جَرَا ( وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَيَقْرَعُ )

لتطيب القلوب ( فمن خرج اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى أن ينتهي الى الاخير ) اعلم ان ( الدراهم لا تدخل في القسمة ) لعقار أو منقول ( الا برضاهم . فلو كان أرض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا تمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار ) قسم ولا أحدهم مسيل ماء أو طريق في ملك ( الآخر ) الحال أنه ( لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فسخت القسمة ) اجماعا واستؤنفت ولو اختلفوا فقال بعضهم ابقيناه مشتركا كما كان ان أمكن افراز كل فعل كما بسطه الزيلعي ( اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل ) عرضها ( قدر عرض باب الدار ) وأما في الأرض فبقدر ممر الثور زيلعي ( بطوله ) أي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا فيادونه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا برضا الشركاء جلالية ( ولو شرطوا أن يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جاز وان ) وصلية ( كان سهامهم في الدار متساوية ) وذلك لان ( القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة ) فجاز قسمة التين بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالشريحة على الصحيح بل بالقبان أو الميزان لانه وزني ( سفله ) أي فوقه ( علو ) مشترك ( وسفل مجرد ) مشترك والعلو لا آخر ( وعلو مجرد ) مشترك والسفل لا آخر ( قوم كل واحد ) من ذلك ( على حدة وقسم بالقيمة ) عند محمد وبه يفتي ( أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء ) لحقه ( تقبل ) وان قسما بأجر في الاصح ابن ملك ( ولو شهد قاسم واحد لا ) لانه فرد ( ولو ادعى



أحدهم أن من نصيبه شيئا ( وقع ) في يد صاحبه غلطا وقد كان  
( أنكر بالاستيفاء ) أو لم يقرب به ذكره البرجندی ( لم يصدق الا برهان ) أو  
اقرار الخصم أو نكوله فلو قال الا بحجة لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على  
فعل الامين ثم ظهر غلطه ( وان قال قبضته فأخذ شريكى بعضه وأنكر )  
شريكه ذلك ( حاف ) لانه منكر ( وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني من  
ذلك كذا الى كذا ولم يسلمه الى ) وكذبه شريكه ( تحالفا وتفسخ القسمة )  
كالاختلاف في قدر المبيع ( واو اقتسما دارا وأصاب كلا طائفة فادعى أحدهما  
بينا في يد الآخر أنه من نصيبه وأنكر الآخر فعله البينة ) لانه مدع ( وان  
أقامها فالعبرة لبينة المدعى ) لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض  
تحالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود ( وان استحق بعض معين من  
نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا ) على الصحيح ( وفي استحقاق بعض شائع  
في الكل تفسخ ) اتفاقا ( وفي ) استحقاق ( بعض شائع من نصيبه لا تفسخ ) جبرا  
خلاف الثاني ( بل ) المستحق منه ( يرجع ) بحصة ذلك ( في نصيب شريكه ) ان شاء  
أو نقض القسمة دفعا لضرر التشقيص قلت قد بقي ههنا احتمال آخر وهو  
أن يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فسخت وان كان معينا  
فان تساويا فظاهر والا فالعبرة لذلك الزائد كما مر فلذا لم يفردوها بالذكر  
( ظهر دين في التركة المقسومة تفسخ ) القسمة ( الا اذا قضوه ) أى الدين  
( أو أبرأ الغرماء ذمم الورثة أو يبقى منها ) أى من التركة ( مايفى به ) لزوال  
المانع ( ولو ظهر غبن فاحش ) لا يدخل تحت التقويم ( في القسمة ) فان كانت

بقضاء (بطلت) اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد (ولو وثقت بالتراضى) تبطل أيضا (فى الاصح) لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب تقضها خلافا لتصحيح الخلاصة قلت فلو كان كالكتر تفسخ لكان أولى (وتسمع دعواه ذلك) أى ما ذكر من الغبن الفاحش (ان لم يقر بالاستيفاء وان أقرب له لا) تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتنامه فى الخانية (ادعى أحد المتقاسمين) للتركة (دينا فى التركة صح) دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة للصورة (ولو ادعى عينا) باى سبب كان (لا) تسمع للتناقض اذا الاقدام على القسمة اعتراف بالشركة وفى الخانية اقتصموا دارا أو أرضا ثم ادعى أحدهم فى قسم الآخر بناء أو تخلازم أنه بناء أو غرسه لم تقبل يئنته (وقعت شجرة فى نصيب أحدهما أغصانها متدلية فى نصيب الآخر ليس له أن يجبره على قطعها به يفتى) لانه استحق الشجرة بأغصانها اختيار (بنى أحدهما) أى أحد الشريكين (بغير اذن الآخر) فى عقار مشترك بينهما (فطلب شريكه رفع بنائه قسم) المقار (فان وقع) البناء (فى نصيب البانى فيها) ونعمت (والاهدم) البناء وحكم الغرس كذلك بزازية (القسمة تقبل النقص فلو اقتصموا واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح) وعادت الشركة فى عقار أو غيره لان قسمة التراضى مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضى بزازية (المقبوض بالقسمة الفاسدة) كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره (يثبت الملك فيه ويفيد) جواز (التصرف فيه) لقابضه ويضمنه بالقيمة (كالمقبوض بالشراء الفاسد) فانه يفيد الملك كما مر فى بابه (وقيل لا) يئنته جزم بالقييل فى الاشباه وبالأول

في البزازية والقنية (ولو تهايا في سكنى دار) واحدة يسكن هذا بعضا  
 وذا بعضا أو هذا شهرا وذا شهرا (أو دارين) يسكن كل دارا (أو في  
 خدمة عبد) يخدم هذا يوما وذا يوما (أو عبيدين) يخدم هذا هذا والآخر  
 الآخر (أو في غلة دار أو دارين) كذلك (صح) التهايو في الوجوه الستة  
 استحسانا اتفاقا والاصح ان القاضى يهاين بينهما جبرا بطلب أحدهما ولا  
 تبطل بموت أحدهما ولا بموتهما ولو طلب أحدهما القسمة فيما يقسم بطلت  
 ولو اتفقا على أن نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة  
 وما زاد في نوبة أحدهما في الدار الواحدة مشترك لا في الدارين وتجاوز في  
 عبد ودار على السكنى والخدمة وكذلك في كل مختار المنفعة ملحق وتمايه فيما  
 علقته عليه (ولو) تهايا (في غلة عبد أو في غلة عبيدين أو) تهايا (في غلة بغل  
 أو بغلين أو) في (ركوب بغل أو بغلين أو) في (ثمرة أو شجرة أو) في (ابن  
 شاة لا) يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها أن يشتري حظ شريكه  
 ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته أو ينتفع باللابن بمقدار معلوم استقرارا لنصيب  
 صاحبه اذ قرض المشاح جائز

﴿ فروع ﴾ الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك  
 وان لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم  
 السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الفرق فاتفقوا على القاء أمتعة فالغرم  
 بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس \* المشترك اذا انهدم فابى أحدهما العمارة  
 ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم آجره ايرجع بما اتفق لو بأمر  
 القاضى والا فبقيمة البناء وقت البناء \* له التصرف في ملكه وان تضرر جاره



في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى  
على المنع قال المصنف فقد اختلف الافتاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية  
اه قلت ومصر في متفرقات القضاء وفي الوهبانية وشرحها

ولو زرع الانسان أرزا بداره	فليس لجار منعه لو يضرر
وحيط له أهل فحمل واحد	ولا حمل فيه قبل ليس يغير
وما لشريك ان يعلى حيطه	وقيل التعلّى جائز فيعمهـر
وممنوع قسم عند منع مشارك	من الرم قاض مؤجر فيعمر
وينفق في المختار راض باذنه	ويمنع نفعا من أبي قبل يخسر
وخذ منفقا بالاذن منه حكاهم	وخذ قيمة ان لا وهذا الحرر

## كتاب المزارعة

مناسبتها ظاهرة ( هي ) لغة مفاعلة من الزرع وشرعا ( عقد على الزرع  
ببعض الخارج ) وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وبقر ( ولا نصح عند الامام )  
لأنها كقفيز الطحان ( وعندهما تصح وبه يفتى ) للحاجة وقياسا على المضاربة  
( بشروط ) ثمانية ( صلاحية الارض للزرع وأهلية العاقدين وذكر المدة )  
أي مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبمالا يعيش اليها أحدهما غالبا  
وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على أول زرع واحد وعليه الفتوى  
مجتبى وبزازية وأقره المصنف ( و ) ذكر ( رب البذر ) وقيل يحكم العرف  
( و ) ذكر ( جنسه ) لا قدره لعلامه بالاعلام الارض وشرطه في الاختيار ( و )  
ذكر ( قسط ) العامل ( الآخر ) ولو بينا حظ رب البذر وسكتا عن حظـ

العامل جاز استحسانا ( و ) بشرط (التخلية بين الارض) ولو مع البذر (والعامل  
 و) بشرط ( الشركة في الخارج ) ثم فرع على الاخير بقوله (فتبطل ان شرط  
 لاحدهما قفزان مسماة أو ما يخرج من موضع معين أو رفع) رب البذر (بذره  
 أو رفع الخراج الموظف وتنصيف الباقي ) بعد رفعه ( بخلاف ) شرط رفع  
 ( خراج المقاسمة ) كثلث أو ربع (أو) شرط رفع ( العشر ) للارض أو  
 لاحدهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة ( أو ) شرط ( التبن لاحدهما  
 والحب للآخر ) أى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود (أو) شرط (تنصيف  
 الحب والتبن لغير رب البذر ) لانه خلاف مقتضى العقد (أو) شرط (تنصيف  
 التبن والحب لاحدهما ) لقطع الشركة في المقصود (وان شرط تنصيف الحب  
 والتبن لصاحب البذر ) كما هو مقتضى العقد ( أو لم يتعرض للتبن صحت )  
 وحينئذ التبن لرب البذر وقيل بينهما تبعاً للحب كذا قاله المصنف تبعاً للصذر  
 وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل  
 لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القنية المزارع بالربع لا يستحق  
 من التبن شيئاً وبالثلث يستحق النصف ( وكذا ) صحت (لو كان الارض والبذر  
 لزيد والبقر والعمل للآخر أو الارض) له والباقي للآخر ( أو العمل له والباقي  
 للآخر ) فهذه الثلاثة جائزة ( وبطلت ) في أربعة أوجه ( لو كان الارض  
 والبقر لزيد أو البقر والبذر له والآخران للآخر ) أو البقر ( أو البذر له  
 والباقي للآخر ) فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه لانه اذا كان من أحدهما أحدهما  
 والثلثة من الآخر فهي أربعة واذا كان من أحدهما اثنان واثنان من الآخر  
 فهي ثلاثة ومتى دخل ثالث فاكثر بحصة فسدت ( واذا صحت فالخراج على

الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء (في الصحيحة) ويجبر من أبي على المضي الا رب البذر فلا يجبر قبل القائه) وبعبده يجبر درر (ومتى فسدت فانخرج لرب البذر) لانه نماء ملكه (و) يكون (للاخر أجر مثل عمله أو أرضه ولا يزاد على الشرط) وبالغا ما بلغ عند محمد (وان لم يخرج شيء) في الفاسدة (فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب الأرض فعليه أجر مثل العامل) حاوي (ولو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب العامل) في الأرض (فلا شيء له) لكرابه (حكما) أي في القضاء اذ لا قيمة للمنافع (ويسترضى ديانة) فيفتى بان يوفيه أجر مثله لغرضه (وتفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم ينبت الزرع لكن يجب أن يسترضى المزارع ديانة اذا عمل) كما مر (اما اذا نبت ولم يستحصد لم تبع الأرض لتعلق حق المزارع) حتى لو اجاز جاز (فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض الى ادراكه) أي الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل أو وارثه لبقاء العقد استحسانا كما سيجي (دفع) رجل (أرضه الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر) لشركته فيه (و) العامل (يجب عليه أجر نصف الأرض لصاحبها) لفساد العقد (وكذا لو كان البذر ثلثاه من أحدهما وثلثه من الآخر والريع بينهما) نصفين أو (على قدر بذرها) فهو فاسد أيضا لاشتراطه الاعارة في المزارعة عمادية (و) اعلم ان (تفقه الزرع)



مطلقاً بعد مضي مدة المزارعة (عليهما بقدر الحصص) وأما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بذر ومؤنة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فإذا تناهى بقي مالا مشتركاً بينهما فتجب عليهما مؤنته كحصاد ودياس كذا حرره المصنف وحمل عليه أصل صدر الشريعة فليحفظ. (فإن شرطاه على العامل فسدت) كما لو شرطاه على رب الأرض (بخلاف ما لو مات رب الأرض والزرع بقل فإن العمل فيه جميعاً على العامل أو وارثه) لبقاء مدة العقد والعقد يوجب على العامل عملاً يحتاج إليه إلى انتهاء الزرع كما مر ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه كما مر وكذا لو فسخت بدين محوج مجتبي (وصح اشتراط العمل) كحصاد ودياس ونسف على العامل (عند الثاني للتعامل وهو الأصح) وعليه الفتوى ملحق (الغلة في المزارعة مطلقاً) ولو فاسدة (أمانة في يد المزارع) ثم فرع عليه بقوله (فلا ضمان عليه لو هلك) الغلة في يده بلا صنعه فلا تصح الكفالة بها نعم لو كفله بحصته إن استهلكها صحّت المزارعة والكفالة إن لم تكن على وجه الشرط والا فسدت المزارعة خانية (ومثله) في الحسب (المعاملة) أي المساقاة فإن خصه الدهقان في يد العامل أمانة (وإذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى هلك الزرع) بهتداً السبب (لم يضمن) المزارع (في) المزارعة (الفاصلة ويضمن في الصحيحة) لوجوب العمل عليه فيها كما مر وهي في يده أمانة فيضمن بالتقصير في السراجية أو ترك السقي عمداً حتى يبس ضمن وقت ما ترك السقي قيمته نابتاً في الأرض وإن لم يكن للزرع قيمة تومت الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما

﴿ فروع ﴾ أخر ألا تار السقى ان تأخيراً معتاداً لا يضمن والأضمن \*  
 شرط عليه الحصاد فتعاقل حتى هلك ضمن الا أن يؤخر تأخيراً معتاداً ترك  
 حفظ الزرع حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى أكله كله ان أمكن  
 طرده ضمن والا لا بزازية \* زرع أرض رجل بلا أمره طالبه بحصة الأرض  
 فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك \*  
 حرث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه أجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم لا ضمان  
 عليه وان رفع الى القاضي وأمره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى \* شرط  
 البذر على المزارع ثم زرعها رب الأرض ان على وجه الاعانة فزراعة  
 والا فنقض لها \* دفع الأرض المستأجرة من الآجر مزارعة جاز ان البذر  
 من المستاجر ومعاملة لم يجز \* استاجر أرضاً ثم استاجر صاحبها ليعمل فيها جاز  
 الكل من منع المصنف قلت وفيه في آخر باب جنابة البيمة معزياً للخلاصة  
 بستاني ضيع أمر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والحيطان  
 قال يضمن الكروم لا الحيطان ولو فيه حصرم ضمن الحصرم لا العنب  
 لنهايته فصار حفظه عليهما قلت قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى \* اتفق  
 بلا اذن الاخر ولا أمر قاض فهو متبرع كرمة دار مشتركة \* مات العامل  
 فقال وارثه أنا أعمل الى ان يستحصد فله ذلك وان أبي رب الأرض ملتي وفي  
 الوهبانية

ويأخذ أرضاً لليتيم وصيه      مزارعة ان كان ما هو يبذر  
 ولو قال بذر الأرض مني مزارع      له القول بعد الحصد والخصم ينكر

## كتاب المساقاة

لا تخفى مناسبتها ( هي ) المعاملة بلفظ أهل المدينة في لغة وشرعاً مما أفاده ( دفع الشجر ) والكروم وهل المراد بالشجر ما يعم غير المشرك كالخورد والصفصاف لم أره ( إلى من يصلحه بجزء ) معلوم ( من ثمره وهي كالزراعة حكماً وخلافاً و ) كذا ( شروطاً ) تمكن هنا ليخرج بيان البذر ونحوه ( إلا أربعة أشياء ) فلا تشترط هنا ( إذا امتنع أحدهما يجبر عليه ) إذ لا ضرر ( بخلاف الزراعة ) كما مر ( وإذا انقضت المدة ترك بلا أجر ) ويعمل بلا أجر وفي الزراعة بأجر ( وإذا استعق النخيل يرجع العامل بأجر مثله وفي الزراعة بقيمة الزرع و ) الرابع ( بيان المدة ليس بشرط ) هنا استحساناً للعلم بوقته عادة ( و ) حينئذ ( يقع على أول ثمر يخرج ) في أول السنة وفي الرطبة على إدراك بذورها ابتداء الرغبة فيه وحده فإن لم يخرج في تلك السنة ففسدت ( ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ ) الثمرة فيها ( أولاً ) تبلغ ( صبح ) لعدم التيقن بفوات المقصود ( فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط ) لصحة العقد ( وإلا ) فسدت ( فللعامل أجر المثل ) ليدوم عمله إلى إدراك الثمر ( ولو دفع غراساً في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما تفسد ) هذه المساقاة ( إن لم يذكر أعواماً معلومة ) فإن ذكر ذلك صبح ( وكذا لو دفع أصول رطبة في أرض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فإنه يجوز ) وإن لم يسم المدة ( ويقع على أول جز يكون وأو دفع رطبة انتهى بجذائها على أن



يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة والرطوبة لصاحبها ولو شرطا الشركة فيها ( أى فى الرطوبة ) ( فسدت ) لشرطهما الشركة فيما لا ينمو بعمله ( وتصح فى الكرم والشجر والرطاب ) المراد منها جميع البقول ( وأصول الباذنجان والنخل ) وخصها الشافى بالكرم والنخل ( لوفيه ) أى الشجر المذكور ( ثمرة غير مدركة ) يعنى تزيد بالعمل ( وان مدركة ) قد انتهت ( لا ) تصح ( كالمزارة ) لعدم الحاجة ( دفع أرضا يضاء مدة معلومة ليفرس وتكون الأرض والشجر بينهما لا تصح ) لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كقفيز الطحان ففسد ( والثر والغرس لرب الأرض ) تبعاً لأرضه ( وللآخر قيمة غرسه ) يوم الغرس ( وأجر ) مثل ( عمله ) وحيلة الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الأرض ويستأجر رب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشيء قليل يعمل فى نصيبه صدر الشريعة ( ذهبت الريح بنواة رجل وألقها فى كرم آخر فنبت منها شجرة فهى لصاحب الكرم ) اذ لا قيمة للنواة ( وكذا لو وقعت خوخة فى أرض غيره فنبت ) لأن الخوخة لا تنبت إلا بعد ذهاب لحما ( وتبطل ) أى المساقاة ( كالمزارة بموت أحدهما ومضى مدتها والثر نى ) هذا قيد لصورتى الموت ومضى المدة ( فان مات العامل تقوم ورثته عليه ) ان شاؤا حتى يدرك الثمر ( وان كره الدافع ) أى رب الأرض وان أرادوا القلع لم يجبروا على العمل ( وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع ) دفعا للضرر ( وان ماتا فالخيار فى ذلك لورثة العامل ) كما مر ( وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتها ) أى المساقاة ( فالخيار للعامل ) ان شاء عمل على ما كان ( وتفسخ بالعدرك كالمزارة ) كفى الاجارات

( ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه منه ) دفعا للضرر

﴿ فروع ﴾ ما قبل الادراك كسقى وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقى فعلى العامل وبعده كحصاد عليهما كما بعد القسمة فليحفظ \* دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد أحدهما على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط \* دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا أجر له لانه شريك فيعم العمل لنفسه وفي الوهبانية

وما للمساق أن يساقى غيره      وان أذن المولى له ليس ينكر  
وفي معاياتها

وأى شياه دون ذبح يحلها      وأى المساقى والمزارع يكفر

## كتاب الذبائح

مناسبتها للمزارعة كونها اتلافا في الحال للانتفاع بالنبات واللحم في المآل الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر وأما بالفتح فقطع الاوداج ( حرم حيوان من شأنه الذبح ) خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية والنطيحة وكل ( ما لم يذك ) ذكاء شرعيا اختياريا كان أو اضطراريا ( وذكاة الضرورة جرح ) وطعن وانهار دم ( في أى موضع وقع من البدن و ) ذكاة ( الاختيار ذبح بين الحلق واللبة ) بالفتح المنحر من الصدر ( وعروقه الملقوم )

كله وسطه أو أعلاه أو أسفله وهو مجرى النفس على الصحيح ( والمرىء )  
هو مجرى الطعام والشراب ( والودجان ) مجرى الدم ( وحل ) المذبوح ( بقطع  
أى ثلاث منها ) إذ لاكثر حكم الكل وهل يكنى قطع أكثر كل منها  
خلاف وصحح البزازی قطع كل حلقوم ومرىء وأكثر ودج وسيجيء أنه  
يكنى من الحياة قدر ما يبقى فى المذبوح ( و ) حل الذبيح ( بكل ما أفرى الاوداج )  
أراد بالاوداج كل الاربعة تغليبا ( وأنهر الدم ) أى أساله ( ولو ) بنار أو  
( بليطة ) أى قشر قصب ( أو مروة ) هى حجر أبيض كالسكين يذبح بها  
( الاسنا وظفرا قائمين ولو كانا منزوعين حل ) عندنا ( مع الكراهة ) لما فيه  
من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كليلة ( وندب احداه شفرته قبل الاضجاع  
وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها ) ان بقيت حية حتى  
تقطع العروق والالم تحل لموتها بلا ذكاة ( والنخع ) بفتح فسكون بلوغ السكين  
النخاع وهو عرق أبيض فى جوف عظم الرقبة ( و ) كره كل تمذيب بلا  
قائدة مثل ( قطع الرأس والسلخ قبل أن تبرد ) أى تسكن عن الاضطراب  
وهو تفسير باللازم كما لا يخفى ( و ) كره ( ترك التوجه الى القبلة ) لمخالفته  
السنة ( وشرط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا ) فصيد  
الحرم لا تحله الذكاة فى الحرم مطلقا ( أو كتابيا ذميا أو حريبا ) الا اذا سمع  
منه عند الذبح ذكر المسيح ( فتحل ذبيحتها ولو ) الذابح ( مجنونا أو امرأة أو  
صبيا يعقل التسمية والذبح ) ويقدر ( أو أقالف أو أخرس لا ) تحل ( ذبيحة )  
غير كتابي من ( وثني ومجوسى ومرتد ) وجنى وجبرى أو أبوه سنيا ولو  
أبوه جبريا حلت اشباهه لانه صار كمرتد فنية بخلاف يهودى أو مجوسى



تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمجس  
يهودي لا تحل ذكاته والمتولد بين مشرك وكتابي ككتابي لانه أخف  
( وتارك تسمية عمدا ) خلافا للشافعي ( فان تركها ناسيا حل ) خلافا لمالك  
( وان ذكر مع اسمه ) تعالى ( غيره فان وصل ) بلا عطف ( كره ) كقوله بسم الله اللهم  
تقبل من فلان ) أو مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف  
ويكون مبتدئا لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر أو النصب حرم درر قيل  
هذا اذا عرف النحو والأوجه أن لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف  
لعدم العرف زيالي كما أفاده بقوله ( وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان  
أو فلان ) لانه أهل به لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا أذكر فيهما عند  
العطاس وعند الذبح ( فان فصل صورة ومعنى كاللحاء قبل الاضجاع ) الدعاء ( قبل  
التسمية أو بعد الذبح لا بأس به ) لعدم القران أصلا ( والشرط في التسمية هو  
الذكر الخالص عن شوب الدعاء ) وغيره ( فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي ) لانه دعاء  
وسؤال ( بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مریدا به التسمية ) فانه يحل ( ولو  
عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح ) لعدم قصد التسمية ( بخلاف  
الخطبة ) حيث يجزئه قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين  
ما مر في الجمعة فتأمل ( والمستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بلا واو وكره  
بها ) لانه يقطع فور التسمية كما عزاه الزيلعي للحلواني وقال قبله والمتداول  
المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو ( ولو سمي ولم تحضره النية صح  
بخلاف ما لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل ) أو نوى بها أمرا آخر فانه لا  
يصح فلا تحل ( كما لو قال الله أكبر وأراد به متابعة المؤذن فانه لا يصير

شارعا في الصلاة ( بزازية وفيها ) (وتشترط ) التسمية من الذابح ( حال الذبح )  
أو الرمي لصيد أو الارسال أو حال وضع الحديد لمار الوحش اذا لم يقعد عن  
طلبه كما سيجيء ( والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبديل المجلس ) حتى لو  
أضجع شاتين أحدهما فوق الاخرى فذبجهما ذبحة واحدة بتسمية واحدة  
حلا بخلاف ما لو ذبجهما على التعاقب لان الفصل يتعدد فتعدد التسمية  
ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل باكل أو شرب ثم ذبح ان  
طال وقطع الفور حرم والا لا وحد الطول ما يستكثر الناظر واذا حاد الشفرة  
ينقطع الفور بزازية ( وحب ) بالحاء ( نحر الابل ) في أسفل العنق ( وكره  
ذبجها والحكم في غنم وبقر عكسه ) فندب ذبجها وكره نحرها لترك السنة  
ومنع مالك ( ولا بد من ذبح صيد مستأنس ) لان ذكاة الاضطرار انما يصار  
اليها عند المعجز عن ذكاة الاختيار ( وكفى جرح نغم ) كبقر وغنم ( توحش )  
فيجرح كصيد ( أو تمذر ذبحه ) كأن تردى في بئر أو نذ وصال حتى لو قتله  
المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولادتها فادخل ربها  
يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل  
وان قدر لا قلت وتقل المصنف ان من التعذر ما لو ادرك صيده حيا أو أشرف  
نوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فجرحه حل  
في رواية وفي منظومة النسفي قوله

ان الجنين مفرد بحكمه لم يتذك بذكاة أمه

فحذف المصنف ان وقال ان تم خلقه أكل لقوله عليه الصلاة والسلام ذكاة  
الجنين ذكاة أمه وحمله الا لم على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل أنه روى بالنصب

وليس في ذبح الأم اضاعة الولد لعدم الثيقن بموته ( ولا يحل ذوناب يصيد  
بنايه ) فخرج نحو البعير ( أو مخاب يصيد بمخابه ) أي ظفره فخرج نحو الحمامة ( من  
سبع ) بيان لذي ناب والسبع كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة ( أو طير ) بيان  
لذي مخاب ( ولا الحشرات ) هي صغار داوب الارض واحدها حشرة ( والحر  
الاهلية ) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلال ( والبغل ) الذي أمه حمارة فلو أمه  
بقرة أو كل اتفاقا ولو فرسا فكأمة ( والخيل ) وعندهما والشافعي يحل وقيل ان أبا  
حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة أيام وعاليه الفتوى عمادية ولا بأس بلبنها  
على الاوجه ( والضبع والشعب ) لان لها نابا وعند الثلاثة يحل ( والسحفاة ) برية  
وبحرية ( والغراب الابقم ) الذي يأكل الجيف لانه ملحق بالخبائث قاله المصنف  
ثم قال والخيل ما تستخبثه الطباع السليمة ( والغداف ) بوزن غراب النسر جمعه  
غدقان قاموس ( والفيل ) والضب وما روى من أكله محمول على الابتداء  
( واليربوع وابن عرس والرخمة والبغات ) هو طائر دنيء الهمة يشبه الرخمة  
وكلها من سباع البهائم وقيل الخفاش لانه ذوناب ( ولا ) يحل ( حيوان مائي  
الا السمك ) الذي مات بآفة ولو متولدا في ماء نجس ولو طافية مجروحة  
وهبانية ( غير الطافي ) على وجه الماء الذي مات حتف أنفه وهو ما بطنه من  
فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كما يؤكل مافي بطن الطافي وما  
مات ببحر الماء أو برده وبربطه فيه أو القاء شيء فموته بآفة وهبانية ( و ) الا  
( الجرث ) سمك أسود ( والمارما هي ) سمك في صورة الحية وأفردها  
بالذكر للخفاء وخلاف محمد ( وحل الجراد ) وان مات حتف أنفه بخلاف  
السمك ( وأنواع السمك بلا ذكاة ) لحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد



ودمان الكبد والطحال بكسر الطاء ( و ) حل ( غراب الزرع ) الذي يأكل  
الحب ( والارنب والعقوق ) هو غراب يجمع بين أكل جيف وحب والاصح  
حله ( معها ) أى مع الذكاة ( وذبح مالا يؤكل يطهر لحمه وشحمه وجلده )  
تقدم فى الطهارة ترجيح خلافه ( الا الآدمى والخنزير ) كإمر ( ذبح شاة )  
مريضة ( فتحركت أو خرج الدم حلت والا لا ان لم تدبر حياته ) عند الذبح  
( وان علم ) حياته ( حلت ) مطلقا ( وان لم تتحرك ولم يخرج الدم ) وهذا يتأنى  
فى منخفة ومتردية ونطيحة والى فقر الذئب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحال  
وان كانت حياتها خفيفة وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل  
وسيجىء فى الصيد ( ذبح شاة لم تدبر حياتها وقت الذبح ) ولم تتحرك ولم يخرج  
الدم ( ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمته أكلت وان فتحت عينها لا تؤكل  
وان ضمته أكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان نام  
شعرها لا تؤكل وان قام أكلت ) لان الحيوان يسترخى بالموت ففتح فم وعين  
ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حركات تختص  
بالحي فدل على حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة ( وان علمت حياتها ) وان قلت  
( وقت الذبح أكلت مطلقا ) بكل حال زبامى ( سمكة فى سمكة فان كانت  
المظروفة صحيحة حلتا ) يعنى المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث ( والا )  
تكن صحيحة ( حل الظرف لا المظروف ) كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها  
عذرة جوهر وقد غير المصنف عبارة منته الى ما سمعته ولو وجد فيها ذرة ملكها  
حلالا ولو خاتما أو دينار مضروبا لا وهو لقطة ( ذبح لقودم الامير ونحوه )  
كواحد من العظام ( يحرم ) لانه أهل به لغير الله ( ولو ) وصليته ( ذكر اسم

الله تعالى ولو ( ذبح ) للضيف لا ) يحرم لانه سنة الخليل واكرام الضيف  
اكرام الله تعالى والفارق انه ان قدمها لياكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف  
أو للوليمة أو للربح وان لم يقدمها لياكل منها بل يدفعها لغيره كان لتعظيم  
غير الله فتحرم وهل يكفر قولان بزازية وشرح وهبانية قلت وفي صيد  
المنية أنه يكره ولا يكفر لانا لا نسيء الظن بالمسلم أنه يتقرب الى الآدمي  
بهذا النحر ونحوه في شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظمه فقال

وفاعله جمهورهم قال كافر وفضلى واسماعيل ليس يكفر

(المضو) يعني الجزء ( المنفصل من الحى ) حقيقة وحكما لانه مطلق  
فينصرف للكامل كما حققه في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التعميم  
بدليل الاستثناء فتأمل ( كميته ) كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق  
صاحبه فظاهر وان كثر أشباه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر  
( الا من مذبح قبل موته فيحل أكله لو من ) الحيوان ( المأكول ) لان  
ما بقى من الحياة غير معتبر أصلا بزازية قلت لكن يكره كما مروا حردنا في  
الطهارة قول الوهبانية

وقد حللا لحم البغال وأمها	من الخيل قطعاً والكراهة تذكر
وان ينز كلب فوق عنز فجاءها	تساج له رأس ككلب فينظر
فان أكلت لحماً فكلب جميعها	وان أكلت تنافذا الرأس يتر
ويؤكل باليهي وان أكلت لذا	وذا فاضربنها والصياح بخير
وان أشكلت فاذبح فان كرشها بدا	فعرز والا فهو كلب فيطمر

وفي معانيها

وأى شيء دون ذبح يحلها ومن ذا الذى ضحى ولادم ينهر

## كتاب الاضحية

من ذكر الخاص بعد العام (هى) لغة اسم لما يذبح أيام الاضحية من تسمية الشيء باسم وقته وشرعا (ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار الذى يتعلق به) وجوب (صدقة الفطر) كما مر (لا الذكورة فتجب على الانثى) خانية (وسببها الوقت) وهو أيام النحر وقيل الرأس وقدمه في التارخانية (وركنها) ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير فيكره ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالمحبوس بزازية (وحكمها الخروج عن عهدة الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب) بفضل الله تعالى (في العقبى) مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها (فتجب) التضحية أى اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقادا بقدرة ممكنة هى ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هى ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرط فى معنى العلة كما مر فى الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها أو بقيمتها لو مضت أيامها (على حر مسلم مقيم) بمصر أو قرية أو بادية عني فلا تجب على حاج مسافر فأما أهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر) يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من ضمير تجب أوفاعله (أو سبع بدنة) هى الابل



والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحدهم أقل من سبع لم يجز عن أحد وتجزى  
عمادون سبعة بالاولى (فجر) نصب على الظرفية (يوم النحر الى آخر أيامه)  
وهي ثلاثة أفضلها أولها (ويضحى عن ولده الصغير من ماله) صححه في الهداية  
(وقيل لا) صححه في الكافي قال وليس للاب أن يفعله من مال طفله ورجحه  
ابن الشحنة قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من أنه أصبح مايفتى  
به وعمله في البرهان بأنه ان كان المقصود الاتلاف فالاب لا يملكه في مال  
ولده كالتق أو التصديق باللحم فمال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع وعزاه  
للمبسوط فليحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله (وأكل منه الطفل) وادخر له  
قدر حاجته (وما بقي يبدل بما ينتفع) الصغير (بمينه) كثوب وخف لا بما  
يستهلك كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجدة والوصى (وصح اشتراك ستة في  
بدنة شريت لأضحيه) أي ان نوى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا  
والا لا (استحسانا وذا) أي الاشتراك (قبل الشراء أحب ويقسم اللحم وزنا  
لا جزافا الا اذا ضم معه من الاكارع أو الجلد) صرفا للجنس بخلاف جنسه  
(وأول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر) أي بعد أسبق صلاة عيد ولو قبل  
الخطبة لكن بعدها أحب وبعد مضي وقتها لو لم يصلوا لعذر ويجوز في الغد  
وبعده قبل الصلاة لان الصلاة في الغد تقع قضاء لا أداء زيلعي وغيره (وبعد  
طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزه  
الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضيحة لا مكان من عليه فحيلة مصرى أراد  
التمجيل أن يخرجها لخارج المصر فيضحى بها اذا طلع الفجر مجتنب (والمعتبر  
آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في أول الايام فقيرا

في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الآخر تجب عليه وازمات فيه لا  
 تجب عليه ( تبيين أن الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الأضحية )  
 لأن من العلماء من قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه  
 مسأغا زيلبي وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة فيها  
 فتنة فلم يصلوا وضحوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في النبايع ولو  
 نعد الترك فسن أول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل  
 لا تجوز قبل الزوال في اليوم الاول وتجاوز في بقية الايام قلت وقد منا انه  
 مختار الزيامي وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه ( كما لو شهدوا أنه يوم العيد  
 عند الامام فصلوا ) ثم ضحوا ( ثم بان أنه يوم عرفة أجزأتهم الصلاة والتضحية )  
 لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطأ فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين زيامي  
 ( وكره ) تنزيها ( الذبح ليلا ) لاحتمال الغلط ( ولو تركت التضحية ومضت  
 أيامها تصدق بها حية ناذر ) فاعل تصدق ( لمعينة ) ولو فقيرا ولو ذبحها تصدق  
 بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان أيضا ولا يأكل الناذر منها فان  
 أكل تصدق بقيمة ما أكل ( وفقير ) عطف عليه ( شراها لها ) لوجوبها عليه  
 بذلك حتى يمتنع عليه بيعها ( و ) تصدق ( بقيمتها غنى شراها أولا ) لتعلقها  
 بذمته شراها أولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزئ فيها ( وصح الجذع ) ذو  
 ستة أشهر ( من الضأن ) ان كان بحيث او خلط بالثنايالا يمكن التمييز من بعد  
 ( و ) صح ( الثني فصاعدا من الثلاثة و ) الثني ( هو ابن خمس من الابل وحولين  
 من البقر والجاموس وخول من الشاة ) والمعز والمتولد بين الاهل والوحشى  
 يتبع الام قاله المصنف

﴿ فروع ﴾ الشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم  
والسكبش أفضل من النعجة اذا استويا فيهما والاثني من المعز أفضل من  
التيس اذا استويا قيمة والاثني من الابل والبقر أفضل حاوي وفي الوهبانية  
ان الاثني أفضل من الذكر اذا استويا قيمة والله أعلم \* ولدت الاضيحة ولدا  
قبل الذبح يذبح التولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح \* ضلت أو سرفت  
فاشترى أخرى ثم وجدها فالأفضل ذبحهما وان ذبح الأولى جاز وكذا الثانية  
لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد ويتصدق به بلا فرق بين  
غنى وفقير وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار  
ذبحهما ينابيع

( ويضحى بالجماء والخصى والثولاء ) أى المجنونة ( اذا لم يمنحها من السوم  
والرعى وان منحها لا ) تجوز التضحية بها ( والجرباء السمينه ) فلو مهزولة لم  
يجز لان الجرب في اللحم نقص ( لا بالعمياء والعوراء والعجفاء ) المهزولة  
التي لا منح في عظامها ( والمرجاء التي لا تمشي الى المنسك ) أى المذبح  
والمریضه البين مرضها ( ومقطوع أكثر الاذن أو الذنب أو العين ) أى  
التي ذهب أكثر نور عينها فأطلق القطع على الذهاب مجازاً وانما يعرف  
بتقريب العلف ( أو ) أكثر ( الألية ) لان الأكثر حكم الكل  
بقاء وذهابا فيكفى بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبي ( ولا بالهتاء ) التي  
لا أسنان لها ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعلف به ( والسكاء ) التي لا اذن  
لها خلقة فلو لها اذن صغيرة خلقة أجزاء زيلى ( والجذاء ) مقطوعة رؤس  
ضرعها أو يابستها ولا الجذعاء مقطوعة الانف ولا المصرفة أطباؤها وهي



التي عولجت حتى اتقطع لبنها ولا التي لا ألية لها خلقة مجتبي ولا بالخثي لان  
لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتماه فيه ( و ) لا ( الجلالة ) التي تأكل العذرة  
ولا تأكل غيرها ( ولو اشتراها سليمة ثم تعيت بعيب مانع ) كما مر ( فعليه  
اقامة غيرها مقامها ان ) كان ( غنيا وان ) كان ( فقيرا أجزاء ذلك ) وكذا لو  
كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الفنى ولا يضر تعيها من  
اضطرابها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الفنى غيرها لا الفقير ولو ضات أو  
سرفت فشري أخرى فظهرت فعلى الفنى احدها وعلى الفقير كلاهما شمنى  
( وان مات أحد السبعة ) المشتركين في البدنة ( وقال الورثة اذبحوا عنه وعنكم  
صح ) عن الكل استحسانا لتعدد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة  
لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرية ( وان كان شريك الستة نصرانيا أو مريدا  
اللحم لم يجز عن واحد ) منهم لان الاراقة لا تتجزأ هداية لما مر  
﴿ فروع ﴾ ولو أن ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية  
أحدهم بعشرة والآخر بعشرين والآخر بثلاثين وقيمة كل واحدة مثل ثمنها  
فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد شاته بعينها واصطلحوا على أن يأخذ كل  
واحد منهم شاة يضحى بها أجزاءهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب  
العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان أذن كل واحد منهم  
أن يذبحها عنه أجزأته ولا شيء عليه كما لو ضحى أضحية غيره بغير أمره بنايع  
( ويا كل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر وندب ان لا ينقص  
التصدق عن الثلث ) وندب تركه لذي عيال توسعة عليهم ( وان يذبح بيده  
ان علم ذلك والا ) يعلمه ( شهدا ) بنفسه ويأمر غيره بالذبح كي لا يجعلها

ميتة ( وكره ذبح السمك ) وأما المجوسى فيحرم لأنه ليس من أهله درر  
( ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غربال وجراب ) وقربة وسفرة ودلو  
( أو يبدله بما ينتفع به باقيا ) كما مر ( لا يستهلك كخل ولحم ونحوه ) كدارهم  
( فان بيع اللحم أو الجلد به ) أى يستهلك ( أو بدارهم تصدق بثمنه ) ومفاده  
صحة البيع مع الكراهة وعن الثانى باطل لانه كالوقوف مجتبى ( ولا يعطى  
أجر الجزار منها ) لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام  
من باع جلد أضحيته فلا أضحية له هداية ( وكره جز صوفها قبل الذبح )  
لينتفع به فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها  
فان فعل تصدق بالاجرة حاوى الفتاوى لانه التزم إقامة القربة بجميع  
أجزائها ( بخلاف ما بعده ) لحصول المقصود مجتبى ( ويكره الانتفاع بلبنها  
قبله ) كما فى الصوف ومنهم من أجازها للغنى لوجوبها فى الذمة فلا تعين  
زبلى ( ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه ) يعنى عن نفسه على ما دل عليه  
قوله غلط أولم يغلطا فيكون كل واحد وكىلا عن الآخر دلالة هداية قاله ابن  
الكمال وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه ( صبح ) استحسانا  
( بلا غرم ) ويتحалан ولو أكل ولم يعرفا ثم عرفا هداية وان تشاحا ضمن  
كل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها قلت وفى أوائل القاعدة الأولى من الاشباه  
لو شراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان أخذها مذبوحة ولم  
يضمنه أجزأته وان ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما اذا ذبحها  
عن مالكها فلا ضمان عليه اه فراجع ( كما ) يصح ( لو ضحى بشاة الغصب )  
ان ضمنه قيمتها كما اذا باعها وكذا لو اتلفها ضمن لصاحبها قيمتها هداية

لظهور أنه ملكها بالضمان من وقت الغصب ( لا الوديعة وإن ضمنها ) لأن سبب ضمانه هنا بالذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر أن العارية كالوديعة والمرهونة كالمغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع

( فروع ) لون أضحيت عليه الصلاة والسلام سوداء \* نذر عشر أضحيات لزمه اثنتان لحجى ، الاثر بهما خانية والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب شرح وهبانية قلت ومفاده لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى قاله المصنف فليحفظ \* غنم بين رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق \* ضحى بثنيتين فلا ضحية كلاهما وقبل الزائد لحم والأفضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لحما فان استويا فاطيبهما ولو ضحى بالكل فالكل فرض كأركان الصلاة فان الفرض منها ما ينطاق الاسم عليه فاذا طوتها يقع الكل فرضا مجتبى \* شرى أضحية وأمر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدا لزمه قيمتها ليشتري الآمر بها اخرى ويضحى ويتصدق ولا ياكل ولو أيام النحر باقية والا تصدق بقيمتها على الفقراء خانية وفيها أراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في الذبح وأعانه على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها أحدهما أو ظن أن تسمية أحدهما تكفى حرمت وهى تصالح لنزا فيقال أى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد أن يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الخير الرملى فقال

أى ذبح لا بد للحل فيه      أن يشئ بذكر ذى التنزيه  
فأجب عنه بالتريض فانا      لا نراه ثرا ولا نرتضيه



## فقلت في الجواب

خذ جوابا نظما كما تبتغيه      من فقيه مرويه عن فقيه  
 هي شاة في ذبحها اشترك اثنا      ن فتكرار الذكر شرط كما رويه  
 ذاك ذبح فصابه وضع اليد      مع الصاحب الذي يرتجيه  
 فعلى كل واحد منهما أن يذ      شكر الله جل عن تشبيه  
 وفي الوهبانية وشرحها قال  
 ولو ذبحا شاة معا ثم واحد  
 وان يشتري منها ثلاثا ثلاثة  
 وكيل شراء الشاة للعنز ان شري  
 ولو قال سوداء فقير يصح لا  
 بشتين ممن ينذر العشر ألزموا  
 وعن ميت بالامر ألزم تصدقا  
 ومن مال طفل فالصحيح سقوطها  
 ووهاب شاة راجع بعد ذبحها

أخل بيسم الله فالشاة تهجر  
 وأشكل فالتوكيل بالذبح يذكر  
 يصح خلاف العكس والقود يخسر  
 اذا كان في قرناء عيننا يغير  
 وتصحيح ايجاب الجميع محذور  
 والا فكل منها وهذا المخير  
 وعن أبيه في حقه وهو أظهر  
 فيجزئ من ضحى عليها ويؤجر

## كتاب الحظر والاباحة

مناسبتة ظاهرة والحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله  
 شرعا والمحظور ضد المباح والمباح ما أجز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق  
 ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا اختيار (كل مكروه) أي كراهة

تحريم ( حرام ) أى كالحرام فى العقوبة بالنار ( عند محمد ) وأما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل أقرب اتفاقا ( وعندهما ) وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة ( الى الحرام أقرب ) فالمكروه تحريما ( نسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض ) فيثبت بما يثبت به الواجب يعنى بظنى الثبوت وبأنهم بارتكابه كما يأنم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعى فى بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبى المختار صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك سنتى لم ينل شفاعتى فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى ( الاكل ) للغذاء والشرب للمعش ولو من حرام أو ميتة أو مال غيره وإن ضمنه ( فرض ) يثاب عليه بحكم الحديث ولكن ( مقدار ما يدفع ) الانسان ( الهلاك عن نفسه ) وما جور عليه ( و ) هو مقدار ما ( يتمكن به من الصلاة قائما و ) من ( صومه ) مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز كما فى الملتقى وغيره قلت وفى المبتغى بالغين الفرض بقدر ما يندفع به الهلاك ويمكن معه الصلاة قائما انتهى فتنبه ( ومباح الى الشبع لتزيد قوته وحرام ) عبر فى الخانية ببيكره ( وهو ما فوقه ) أى الشبع وهو أكل طعام غلب على ظنه انه أفسد معدته وكذا فى الشرب تهستانى ( الا أن يقصد قوة صوم الغدا أو لئلا يستحى ضيفه ) أو نحو ذلك ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه وتركه أفضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل بالبسملة أولا والحمدلة آخره وغسل

اليدى قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتقى ( وكره لحم  
اللاتان ) أى الحماره الاهليه خلافاً للمالك ( ولبنها و ) ابن ( الجلالة ) التى تأكل  
العذرة ( و ) لبن ( الرمكة ) أى الفرس وبول الابل واجازه أبو يوسف للتداوى  
( و ) كره ( لحمها ) أى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب تن  
لحمها وقدر بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو  
أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم يثن لحمها حلت كما حل أكل جدى غذى  
بابن خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكاً لا يبقى له أثر ( ولو  
سقى مايؤكل لحمه خمراً فذبح من ساعته حل أكله ويكره ) زيلعى وصيد  
شرح وهبانية ( و ) كره ( الاكل والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب  
وفضة للرجل والمرأة ) لا طلاق الحديث ( وكذا ) يكره ( الاكل بعلقة الفضة  
والذهب والا كتحال بميلهما ) وما أشبه ذلك من الاستعمال ككحلة ومراة وقلم  
ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس  
والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع آخر أو صب الماء أو  
الدهن فى كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعماله لباس به مجتبى وغيره وهو ما حرره  
فى الدرر فليحفظ واستثنى القهستانى وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان  
منهما فى الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما غيره تجملاً بأوان  
متخذة من ذهب أو فضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباح ونحوه فلا  
بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى أباح أبو حنيفة توسد الديباج واثنوم  
عليه كما يأتى ويكره الاكل فى نحاس أو صفر والافضل الخزف قال صلى الله  
عليه وسلم من اتخذ أواني يده خزفاً زارته الملائكة اختيار ( لا ) يكره ما ذكر



(من) اناء (رصاص وزجاج وبلور وغقيق) خلافا لشافعي (وحل الشرب من اناء مفضض) أى مزوق بالفضة (والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسى مفضض و) لكن بشرط أن (يتقى) أى يجتنب (موضع الفضة) بغم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه وكذا الاناء المضيب بذهب أو فضة والكرسى المضيب بهما وحلية امرأة ومصحف بهما (كما لو جعله) أى التفضيض (في نصل سيف وسكين أو في قبضتهما أو لجام أو ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة) وكذا كتابة الثوب بذهب أو فضة وفي المجتبى لا بأس بالسكين المفضض والمحابر والركاب وعن الثاني يكره الكل والخلاف في المفضض أما المطلق فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغيرهما لان الطلاء مستهلك لا يخلص فلا عبرة لونه عينى وغيره (ويقبل قول كافر) ولو مجوسيا (قال اشتريت اللحم من كتابي فيحل أو قال) اشتريته (من مجوسى فيحرم) ولا يردده بقول الواحد وأصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لا في الديانات وعليه يحمل قول الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما نوهه الزيلعى (و) يقبل قول (المملوك) ولو أنثى (والصبي في الهدية) سواء أخبر بأهداء المولى غيره أو نفسه (والاذن) سواء كان بالتجارة أو بدخول الدار مثلا وقيده في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون وأشنان لا بأس ببيعه ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتمامه فيه (و) يقبل قول (الفاسق والكافر والعبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا أخبر أنه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على الرأي

صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر (وشرط العدالة في الديانات) هي التي بين  
العبد والرب (كالخبر عن نجاسة الماء فتييم) ولا يتوضأ (ان أخبر بها مسلم  
عدل) منزجر عما يعتقد حرمة (ولو عبدا) أو أمة (ويتحرى في) خبر (الفاسق)  
بنجاسة الماء (و) خبر (المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو أراق الماء فتييم فيما  
إذا غلب على رأيه صدقه وتوضأ وتيمم فيما إذا غلب) على رأيه (كذبه كان  
أحوط) وفي الجوهرة وتيممه بعد الوضوء أحوط قلت وأما الكافر إذا غلب  
صدقه على كذبه فاراقته أحب فمستأنى وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم قبل  
اراقته لم يجز تيممه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته ملزما في الجملة بخلاف الكافر  
ولو أخبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر  
الغلبة في أوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة فإن الاغلب طاهرا تحرى وبالعكس  
والسواء لا الا لمطش وفي الثياب يتحرى مطلقا (دعى الى وليمة وثمة لعب  
أو غناء قعد وأكل) لو المنكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي أن يقعد بل  
يخرج ممرضاً لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين (فان قدر  
على المنع فعل والا) يقدر (صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان) مقتدى  
(ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد) لان فيه شين الدين والمحسنى عن الامام كان  
قبل أن يصير مقتدى به (وان علم أو لا) باللاعب (لا يحضر أصلا) سواء كان ممن  
يقتدى به أو لا لأن حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج  
ودلت المسألة ان الملاحى كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنهم لا نكار المنكر  
قال ابن مسعود صوت اللهو والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات  
قلت وفي البرازية استماع صوت الملاحى كضرب قصب ونحوه حرام لقوله

عليه الصلاة والسلام استماع الملامى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها  
كهر أى بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر  
فالواجب كل الواجب أن يجتنب كي لا يسمع لما روى أنه عليه الصلاة  
والسلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق  
نكره انتهى أو لتغليظ الذنب كما في الاختيار أو للاستحلال كما في النهاية  
﴿فائدة﴾ ومن ذلك ضرب الذنوب للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس به كما  
إذا ضرب في ثلاثة أوقات لتذكير ثلاث نفحات الصور لمناسبة بينهما فبعد  
المصر للإشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف  
الليل الى نفخة البعث وتتمامه فيما علقته على الملتقى والله أعلم

### ﴿فصل في اللبس﴾

(يحرم لبس الحرير ولو بمحائل) بينه وبين بدنه (على المذهب) الصحيح  
وعن الامام انما يحرم اذا مس الجلد قال في القنية وهى رخصة عظيمة في  
موضع عمت به البلوى (أو في الحرب) فانه يحرم أيضا عنده وقالوا يحل في  
الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر أربع أصابع) كاعلام الثوب (مضمومة)  
وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في  
عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرازها قدر أربع أصابع من ابريسم من  
أصابع عمر رضى الله عنه وذلك قيس شبرنا يرخص فيه (وكذا المنسوج  
بذهب يحل اذا كان هذا المقدار) أربع أصابع (والا لا) يحل للرجل زيلمى  
وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن



أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من فصب فضة قدر ثلاث أصابع  
 لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه تكره الجبة المكفوفة بالحرير قلت  
 وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده أهل زماننا من القمص البصرية وفيه المرخص  
 العلم في عرض الثوب قلت ومفاده أن القليل في طوله يكره انتهى قال  
 المصنف وبه جزم من لا خسرو وصدر السريعة لكن إطلاق الهداية وغيرها  
 يخالفه وفي السراج عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان أو كبيرا  
 قال المصنف وهو مخالف لما مر من التقييد بأربع أصابع وفيه رخصة عظيمة  
 لمن ابتلى به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا وأظن أنه الراية وما يعقد على  
 الرمح فإنه حلال ولو كبيرا لأنه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق (ولا بأس  
 بكاة الديباج) هو ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية (للرجال) الككاة  
 بالكسر البشخانة والناموسية لأنه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال

وفي كلة الديباج فالنوم جائز وفي قنية والمنتقى ذا مسطر  
 (وتكره التكة منه) أي من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس بها (وكذا)  
 تكره (القلنسوة وإن كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق) قنية (واختلف  
 في عصب الجراحة به) أي بالحرير كذا في المجتبى وفيه أن له أن يزين بيته  
 بالديباج ويتجمل بأواني ذهب وفضة بلا تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء  
 لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لا بأس بشد خمار أسود على عينيه  
 من ابريسم لعذر قلت ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية عن المنتقى لا بأس بعروة  
 القميص وزره من الحرير لأنه تبع وفي التارخانية عن السير الكبير لا بأس  
 بأزار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكره علم الثوب من

الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف  
والكفاف قد يكون من الذهب اهـ ( ويحل توسده واقراشه ) والنوم عليه  
وقالا والشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه  
خلاف المشهور وأما جعله دثارا أو ازارا فانه يكره بالاجماع سراج وأما  
الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع ( و ) يحل ( لبس ما سده  
ابريسم ولحمته غيره ) كككتان وقطن وخزلان الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج  
والنسيج باللحمة فكانت هي المعتبرة دون السدى قلت وفي الشربلالية عن  
المواهب يكره ما سده ظاهر كالمعاني وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار قلت  
ولا يخفى أن المرجح اعتبار للحمة كما يعلم من العزمية في المجتبى ان أكثر  
المشايخ أفتوا بخلافه وفي شرح المجمع الخز صوف غنم البحر اهـ قلت وهذا  
كان في زمانهم وأما الآن فمن الحرير وحينئذ فيحرم برجندي وتارخانية  
فليحفظ ( و ) حل ( عكسه في الحرب فقط ) لو صفيقا يحصل به اتقاء  
العدو فلو رقيقا حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج وأما خالصه  
فيكره فيها عنده خلافا لهما ملتي قلت ولم أر ما لو خلطت اللحمة بأبريسم  
وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره قر  
أو خط منه خز وخط منه قر وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان  
خط منه قر وخط منه غيره بحيث يرى كله قرافا اذا كان كل واحد مستينا  
كالطراز في الإمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع اهـ وأقره شيخنا قلت وقد علمت  
أن العبرة للحمة لا للظاهر على الظاهر فافهم ( وكره لبس المعصفر والمزعفر  
الاحمر والاصفر للرجال ) مفاده أنه لا يكره للنساء ( ولا بأس بسائر الالوان )

وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية لأبي المكارم لا بأس بلبس الثوب الأحمر اه  
ومفاده أن الكراهة تزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فأفاد أنها تحريمية  
وهي المحمل عند الإطلاق قاله المصنف قلت وللشر نبلاي فيه رسالة نقل فيها  
ثمانية أقوال منها أنه مستحب (ولا يتحل الرجل بذهب وفضة) مطلقا (الابن خاتم  
ومنطقة وحلية سيف منها) أي الفضة إذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل  
استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع  
وفيها بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد أو نحاس وعظم وسيجيئ  
حكم لبس اللؤلؤ (ولا يتختم) إلا بالفضة لحصول الاستغناء بها فيحرم (بغيرها  
كحجر) ومصحح السرخسي جواز اليشب والعقيق وعم منلا خسرو (وذهب  
وحديد وصفر) ورصاص وزجاج وغيرها لما مر فإذا ثبت كراهة لبسها للتختم  
ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الإساءة على ما لا يجوز وكل ما أدى إلى  
ما لا يجوز لا يجوز وتماه في شرح الوهبانية (والعبرة بالحلقة) من الفضة (لا  
بالفص) فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل مسمار الذهب في حجر  
الفص ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى وقيل اليمنى إلا أنه من شعار الروافض  
فيجب التحرز عنه قهستاني وغيره قلت ولعله كان وبان فتبصر وينقشه اسمه  
أو اسم الله تعالى لا تمثال إنسان أو طير ولا محمد رسول الله ولا يزيد على  
مثقال (وترك التختم لغير السلطان والقاضي) وذو حاجة إليه كمتول (أفضل  
ولا يشد سنه) المتحرك (بذهب بل بفضة) وجوزها محمد (ويتخذ أنقا منه)  
لأن الفضة تنتنه (وكره الباس الصبي ذهباً أو حريراً) فإن ما حرم لبسه وشربه



حرم الباسه واشرا به (لا) يكره (خرقة لوضوء) بالفتح بقية بلاء (أو مخاط)  
أو عرق لو لحاجة ولو للتكبر تكره (و) لا (الرتبة) هي خيط يربط بأصبع  
أو خاتم لتذكر الشيء والحاصل أن كل ما فعل نجراً كره وما فعل لحاجة لا عناية  
﴿ فرع ﴾ في المجشي التيمة المكروهة ما كان بغير العربية

### ﴿ فصل في النظر ﴾ والمس

(وينظر الرجل من الرجل) ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبي ولو أمرد  
صبيح الوجه وقد مر في الصلاة والاولى تنكير الرجل لثلاثتهم أن الاول  
عين الثاني وكذا الكلام فيما بعد فهستاني قلت وقرينة المقام تكني فتدبر ثم  
تقل عن الزاهدي أنه لو نظر لعورة غيره بأذنه لم يأثم قلت وفيه نظر ظاهر  
بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره وهي غير بادية لم يأثم انتهى فليحفظ (سوى  
ما بين سرته الى ما تحت ركبته) فالركبة عورة لا السرة (ومن عرسه وأمته  
الحلال) له وطؤها فخرج المجوسية والمكاتب والمشاركة ومنكوحه الغير  
والحرمة برضاع أو مصاهرة فحكمها كالأجنبية مجتبي ويشكل بالمفضاة فانه  
لا يحل له وطؤها وينظر اليها فهستاني قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها)  
بشهوة وغيرها والاولى تركه لانه يورث النسيان (ومن محرمه) هي من لا  
يحل له نكاحها أبداً بنسب أو سبب ولو بزنا (الى الرأس والوجه والصدر والساق  
والعضد ان أمن شهوته) وشهوتها أيضا ذكره في الهداية فمن قصره على الاول  
فقد قصر ابن كمال (والا لا لا الى الظهر والبطن) خلافا للشافعي (والفخذ)  
وأصله قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ليعولن الآية وتلك المذكورات

بواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه ( وحكم أمة غيره ) ولو مدبرة أو أم ولد  
( كذلك ) فينظر إليها كحرمه ( وما حل نظره ) مما مر من ذكر أو أنثى  
( حل لمسّه ) إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها لأنه عليه الصلاة والسلام كان  
يقبل رأس فاطمة وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل أمه فكأنما قبل  
عتبة الجنة وإن لم يأمن ذلك أوشك فلا يحل له النظر والمس كشف الحقائق  
لابن سلطان والمجتبي ( الأجنبي ) فلا يحل مس وجهها وكفها وإن أمن  
الشهوة لأنه أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة أما المعجوز  
التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها إذا أمن ومتى جاز المس جاز  
سفره بها ويخلو إذا أمن عليه وعليها والا لا وفي الاشباه الخلوة بالأجنبية  
حرام الا للضرورة مديونة هربت ودخلت خربة أو كانت عجوزا شوها أو  
بمائل والخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربلالية  
معزيا للجوهرة ولا يكلم الأجنبية الا عجوزا عطست أو سلمت فيشمتها ويرد  
السلام عليها والا لا انتهى وبه بان أن لفظة لا في نقل القهستاني ويكلمها  
بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه ( وله مس ذلك ) أي ما حل نظره ( إذا أراد  
الشراء وإن خاف شهوته ) للضرورة وقيل لا في زماننا وبه جزم في الاختيار  
( وأمة باغت حد الشهوة لا تعرض ) على البيع ( في أزار واحد )  
يستر ما بين السرة والركبة لأن ظهرها وبطنها عورة ( و )  
ينظر ( من الأجنبية ) ولو كافرة مجتبي ( إلى وجهها وكفها فقط )  
للضرورة قيل والقدم والذراع إذا أجزت نفسها للخبر تارخانية ( وعندها  
كأجنبي معها ) فينظر لوجهها وكفها فقط ثم يدخل عليها بلا إذنها اجتماعا

ولا يسافر بها اجماعا خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمه ( فان خاف الشهوة ) أو شك ( امتنع نظره الى وجهها ) فحل النظر مقيّد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فمنع من الشابة فہستانی وغيره ( الا ) النظر لا المس ( الحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها ) لف ونشر مرتب لا لتحمل الشهادة في الاصح ( وكذا مرید نكاحها ) ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة ( وشرائها ومداواتها ينظر ) الطيب ( الى موضع مرضها بقدر الضرورة ) اذ الضرورات تتقدر بقدرها وكذا نظر قابلة وختان وينبغي أن يعلم امرأة تداويها لان نظر الجنس الى الجنس أخف ( وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل ) وقيل كالرجل لحرمه والاول اصح سراج ( وكذا ) تنظر المرأة ( من الرجل ) كنظر الرجل للرجل ( ان أمنت شهوتها ) فلو لم تأمن أو خافت أو شكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تارخانية معزيا للمضمرات ( والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة ) مجتبي ( وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بعده ) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مينة وساقها وفلامة ظفر رجلها دون يدها مجتبي وفيه النظر الى ملأه الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الآدمي حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة والنامصة والمتنصصة النامصة التي تبتف الشعر من الوجه والتمنصة التي يفعل بها ذلك ( والخصى والمجبوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالفحل ) وقيل لا بأس بمجبوب جف ماؤه



لكن في الكبرى أن من جوزه فن قلة التجربة والديانة ( وجازعزله عن أمته  
بغير اذنها وعن عرسه به ) أي باذن حرة أو مولى أمة وقيل يجوز بدونه لفساد  
الزمان ذكره ابن السلطان

### باب الاستبراء وغيره

(من ملك) استمتع (أمة) بنوع من أنواع الملك كشراء وارث وسي  
ودفع جناية وفسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء  
الزوجة كما سيجيء (ولو بكرا أو مشرية من عبداً وامرأة) ولو عبده كمكاتبه  
ومأذونه لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء (أو) من (محرمها) غير رجها  
كي لا تعتق عليه (أو من مال صبي) ولو طفله (حرم عليه وطؤها و)  
كذا (دواعيه) في الاصح لا احتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حبلى (حتى  
يستبرئها بحیضة فيمن تحيض وبشهر في ذات أشهر) وهي صغيرة وآيسة  
ومنقطة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان  
صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه  
بقي والمستحاضة بدءاً من أول الشهر عشرة أيام برجندی وغيره فليحفظ  
(وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحیضة ملكها فيها ولا التي) بعد الملك (قبل  
قبضها ولا بولادة حصاة كذلك) أي بعد ملكها قبل قبضها (كما لا يعتد بالحاصل  
من ذلك) أي من حیضة ونحوها بعد البيع (قبل اجازة بيع فضولي وان  
كانت في يده المشتري ولا) يعتد أيضاً (بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد  
قبل أن يشتريها) شراء (صحیحاً) لا تنفاه الملك (ويجب بشراء نصيب شريكه

من أمة مشتركة بينهما) لتنام ملكه الآن (ويجتزئ بحیضة حاضتها وهي  
مجوسية أو مكاتبة بأن) اشترى أمة مجوسية أو مسلمة و (كانها بعد الشراء)  
قبل الاستبراء فحاضت (ثم اسلمت المجوسية أو عجزت المكاتبة) لوجودها  
بعد الملك (ولا يجب عند عود الآفة) أى فى دار الاسلام خانية (ورد  
المقصوبة) أى اذا لم یصبها الفاصب خانية (والمستاجرة وفك المهرونة)  
لعدم استحداث الملك واول أقال البیع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو  
باعها بخيار وقبضت ثم أبطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع  
مدبرته أو أم ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل  
الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالتخاروج به زیلی قلت وفى  
الجلالية شری معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم یستبرئ العدم حل وطئها  
للبائع وقت وجود السبب (ولا بأس بحیلة اسقاط الاستبراء اذا علم أن  
البائع لم یقربها فى طهرها ذلك والا لا) یفعلها به یفتی (وهى اذا لم تكن تحته  
حرة) أو أربع اماء (أن ینکحها) ویقبضها (ثم یشتريها) فتحل له للحال لانه  
بالنکاح لا یجب ثم اذا اشترى زوجته لا یجب ایضا وتقل فى الدرر عن ظهیر الدین  
اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحته حرة) فالحیلة (ان ینکحها  
البائع) أى یزوجها ممن یثق به كما سیجى (قبل الشراء أو) أن ینکحها (المشتري  
قبل قبضه) لها فلو بعده لم یسقط (من موثوق به) لیس تحته حرة (أو یزوجها  
بشرط أن یكون أمرها یدها) أو یده یطلقها متى شاء ان خاف أن لا  
یطلقها (ثم یشتري) الامة (ویقبض أو یقبض فیطلق الزوج) قبل الدخول  
بعد قبض المشتري فیسقط الاستبراء وقيل المسئلة التى أخذ أبو یوسف علیها

مائة الف درهم أن زيدة حلفت الرشيد أن لا يشتري عليها جارية ولا يستوهبها فقال يشتري نصفها ويوهب له نصفها ملقط (أو يكاتبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد إطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بحثا كما سنده لكن في الشرع بلالية عن المواهب التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم أرا القيد المذكور فتدبر (ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطء بلا استبراء) لزوال ملكه بالكتابة ثم يجدده بالتعجير لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحيل تارخانية (له امتان) لا يجتمعان نكاحا (أختان) أم لا (قبلهما) فلو قبل أو وطئ أحدهما يحل له وطؤها وتقبيلها دون الأخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمتا عليه وكذلك) يحرم عليه (الدواعي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج أحدهما) عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار عليها ابن كمال (بملك) ولو لبعضها بأي سبب كان (أو نكاح) صحيح لا فاسدا بالدخول (أو عتق) ولو لبعضها أو كتابة لأنها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن وإجارة قلت والمستحب أن لا يمسه حتى تمضي حيضة على المحرمة كما بسطته في شرح الملتقى (وكره) تحريما هستانى (تقبيل الرجل) فم الرجل أو يده أو شئنا منه وكذا تقبيل المرأة عند لقاء أو وداع فنية وهذا لو عن شهوة وأما على وجه البر فجائز عند الكل خانية وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به إذا قصد البر وأمن الشهوة كتقبيل وجه فقيه ونحوه (و) كذا (معانقته في أزار واحد) وقال أبو



يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد ( ولو كان عليه قميص أوجبه  
 جاز ) بلا كراهة بالاجماع وصححه في الهداية وعليه المتون وفي الحقائق لو  
 القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز بالاجماع ( كالمصافحة ) أى كما تجوز  
 المصافحة لأنها سنة قديمة متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من صافح أخاه  
 المسلم وحرك يده تنأثرت ذنوبه واطلاق المصنف تبع للدور والكنز والوقاية  
 والنقاية والجمع والمقتضى وغيرها يفيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم  
 انه بدعة أى مباحة حسنة كما افاده النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه  
 يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشىء توفيقا فأم له  
 وفي القنية السنة في المصافحة بكلا يديه ونمامه فيما علقته على الملتقى ( ولا يجوز للرجل  
 مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش ) قال عليه الصلاة  
 والسلام لا يفضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تفضى المرأة الى المرأة في  
 الثوب الواحد اذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين أخيه  
 وأخته وأمه وأبيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في  
 المضاجع وهم أبناء عشر وفي التنف اذا بلغوا ستا كذا في المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ  
 حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلة عن أبى حنيفة لصاحب الحمام ان ينظر  
 الى العورة وحجته الختان وقيل في ختان الكبير اذا أمكنه ان يمتحن نفسه  
 فعل والالم يفعل الا ألا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر في الكبير  
 انه يمتحن ويكفى قطع الاكثر ( ولا بأس بتقبيل يد ) الرجل ( العالم ) والمتورع على  
 سبيل التبرك درر وتقل المصنف عن الجامع انه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين  
 ( والسلطان العادل ) وقيل سنة مجتبى ( وتقبيل رأسه ) أى العالم ( اجود ) كما

في البرازية ( ولا رخصة فيه ) أي في تقبيل اليد ( لغيرهما ) أي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط ان لتعظيم اسلامه واكرامه جاز وان لنيل الدنيا كره ( طلب من عالم أو زاهد أن ) يدفع اليه قدمه و ( يمكنه من قدمه ليقبله أجابه وقيل لا ) يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خدوها عند اللقاء أو الوداع كما في القنية مقدما للقليل قال ( و ) كذا ما يفعله الجهال من ( تقبيل يد نفسه اذا لقي غيره ) فهو ( مكروه ) فلا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه بالاجماع ( وكذا ) ما يفعلونه من ( تقبيل الارض بين يدي العلماء ) والمطاء فحرام والفاعل والراضي به آثم لان يشبه عبادة الوثن وهل يكفر ان على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا وصار آثما مرتكبا للكبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولو للقارئ بين يدي العالم وسيجيء نظما

﴿ فائدة ﴾ قيل التقبيل على خمسة أوجه قبلة المودة للولد على الخد وقبلة الرحمة لوالديه على الرأس وقبلة الشفقة لاختيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامراته أو أمته على الفم وقبلة التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تقبيل

الخبز فحرر الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دونه لأبوسه  
ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقواعدنا  
لا تأباه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرموه فإن الله أكرمه

### ﴿ فصل في البيع ﴾

( كره بيع المذرة ) رجميع الآدمي ( خالصة لا ) يكره بل يصح بيع  
( السرقين ) أي الزبل خلافا للشافعي ( وصح ) بيعها ( مخلوطة بتراب أو رماد  
غلب عليها ) في الصحيح ( كما صح الانتفاع بمخلوطها ) أي المذرة بل بها  
خالصة على ما صححه الزيلعي وغيره خلافا لتصحيح الهداية فقد اختلف  
التصحيح وفي الملتقى أن الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم ( وجاز أخذ دين  
على كافر من ثمن خمر ) لصحة بيعه ( بخلاف ) دين على ( المسلم ) لبطلانه إلا  
إذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لهما وعلى هذا لو مات مسلم وترك ثمن  
خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي وفي الاشباه الحرمة تنتقل مع  
العلم إلا للوارث إلا إذا علم ربه قتل ومضى في البيع الفاسد لكن في المجتبى  
مات وكسبه حرام فالميراث حلال ثم رمز وقال لا تأخذ بهذه الرواية وهو  
حرام مطلقا على الورثة فتنبه ( و ) جاز ( تحلية المصحف ) لما فيه من تعظيمه  
كما في نقش المسجد ( وتمشيره وتقطعه ) أي اظهار اعراجه وبه يحصل الرفق جدا  
خصوصا للعجم فيستحسن وعلى هذا بأس بكتابة أسامي السور وعد الآتي  
وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقيمة وفيها لا بأس بكونها أخبار  
ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وأدب ويكره تصغير



مصحف و كتابته بقلم دقيق بمعنى تزيها ولا يجوز لف شيء في كاغد فقه ونحوه وفي  
 كتب الطب يجوز (و) جاز (دخول الذمي مسجدا) مطلقا وكرهه مالك مطلقا  
 وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلنا انتهى تكويني لا تكليفي وقد  
 جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وحيث لا يقربوا لا يجوزوا ولا يعتمر واعرأة  
 بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق ونادي على بهذه السورة  
 وقال ألا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان  
 وغيرهما فليحفظ قلت ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز (عيادته)  
 بالاجماع وفي عيادة المجوسى قولان (و) جاز (عيادة فاسق) على الاصح  
 لانه مسلم والعيادة من حقوق المسلمين (و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة  
 وأما خضاء الآدمى فحرام قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والا فحرام (وانزاع  
 الحمير على الخيل) كمكسه فهستانى (والحقنة) للتداوى ولو للرجل بظاهر  
 لا بنجس وكذا كل تداوى لا يجوز الا بظاهر وجوزه في النهاية بمحرم اذا  
 أخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا يقوم مقامه قلت وفي البرازية  
 ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفي  
 الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخر وجواز شربه لازالة  
 العطش اه وقد قدمناه (و) جاز (رزق القاضى) من بيت المال لو بيت  
 المال حلالا جمع بحق والا لم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر ما يكفيه  
 وأهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولو به كالأجرة  
 فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل يجرى فيه كلام  
 المتأخرين يحرر (و) جاز (سفير الأمة وأم الولد) والمكاتبة والمبعدة (بلا

(محرم) هذا في زمانهم أما في زماننا فلا لغلبة أهل الفساد وبه يفتي ابن كمال  
(و) جاز (شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه) أي بيع ما لا بد للصغير منه  
(لاخ وعم وأم وملة قط هو في حجرهم) أي في كفهم والا لا (و) جاز  
(اجارته لأمه فقط) لو في حجرها وكذا الملتقط على الأصح كذا عزاه  
المصنف لشرح المجمع ولم أره فيه ويأتي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا لعمه عند  
الثاني خلافاً للثالث ولو أجر الصغير نفسه لم يجز إلا إذا فرغ العمل لتمحضه  
تقاً فيجب المسمى وصح اجارة أب وجد وقاض ولو بدون أجر المثل في  
الصحيح كما يعلم من الدرر فتبصر (و) جاز (بيع عصير) عنب (ممن) يعلم  
أنه (يتخذه خمرآ) لأن المعصية لا تقوم بعينه بل بهـد تغيره وقيل يكره  
لأعائه على المعصية وتقل المصنف عن السراج والمشكلات أن قوله ممن أي  
من كافر أما يبيعه من المسلم فيكره ومثله في الجوهرة والباقي وغيرها زاد  
الفهستاني معزيا للخانية أنه يكره بالاتفاق (بخلاف بيع أمرد ممن يلوط به  
وبيع سلاح من أهل الفتنة) لأن المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة  
الأمرد مصرح بها في بيوع الخانية وغيرها واعتمده المصنف على خلاف  
ما في التزيلي والمعنى وإن أقره المصنف في باب البغاة قلت وقدمنا ثمة معزيا  
للنهر أن ما قامت المعصية بعينه يكره بيهـد تحريمها والا فتزيتها فليحفظ توفيقا  
(و) جاز تعمير كنيسة و (حمل خمر ذمي) بنفسه أو دابته (بأجر) لا  
عصرها لقيام المعصية بعينه (و) جاز (اجارة بيت بسواد الكوفة) أي قراها  
(لا بغيرها على الأصح) وأما الأمصار وقرى غيرها الكوفة فلا يمكن أن يظهر  
شعار الإسلام فيها وخصي سواد الكوفة لأن غالب أهلها أهل الذمة (ليتخذ

بيت نار أو كنيسة أو بيعة أو يباع فيه الحمر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلى (و) جاز (بيع بناء بيوت مكة وأرضها) بلا كراهة وبه قال الشافعى وبه يفتى عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها لكن في الزيلى وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية واجارة الوهبانية قال أبو حنيفة أكره اجارة بيوت مكة في أيام الموسم وكان يفتى لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواء العا كف فيه والباد ورخص فيها في غير أيام الموسم اه فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا لبيوتكم أبوابا لينزل البادى حيث شاء ثم يتلوا الآية فليحفظ. (و) جاز (فيد العبد) تحرزا عن التمرد والاباق وهو سنة المسلمين في الفساق (وقبول هديته تاجر او اجابة دعوته واستعارة دابته) استحسانا (وكره كسوته) أى قبول هدية العبد (ثوبا واهدائه النقدين) لعدم الضرورة (واستخدام الخصى) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنة خمسة عشر (و) كره (اقراض) أى اعطاء (بقال) نخباز وغيره (دراهم) أو براخوف هلكه لو بقى بيده يشترط (ليأخذ) متفرقا (منه) بذلك (ما شاء) ولو لم يشترط حالة العقد لكن يعلم أنه يدفع لذلك شربلاية لانه قرض جر تقما وهو بقاء ماله فلو أودعه لم يكره لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم أقرضه يكره اتفاقا فهستاني وشربلاية (و) كره تحريما (اللعب بالردو) كذا (الشطرنج) بكسر أوله



ويهمل ولا يفتح الا نادرا و أباخه الشافعي وأبو يوسف في رواية وانظمها  
 شارح الوهبانية فقال

ولا بأس بالشطرنج وهي رواية عن الحبر قاضي الشرق والعرب تؤثر  
 وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالاجماع  
 (و) كره (كل لهو) لقوله عليه الصلاة والسلام كل لهو المسلم حرام الا ثلاثة  
 ملاعبته أهله وتأديبه لفروسه ومناضلته بقوسه (و) كره (جعل الغل) طوق  
 له راية (في عنق العبد) يعلم بآبائه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الأبقا خصوصا  
 في السودان وهو المختار كما في شرح المجمع للعيني (بخلاف القيد) فانه حلال  
 كما مر (و) كره (قوله في دعائه بمقعد العز من عرشك) ولو بتقديم العين  
 وعن أبي يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو الليث للآثر والا حوط الامتناع  
 لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي اذ التشابه انما يثبت بالقطعي هداية وفي  
 التارخانية معزيا للمنتقى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لاحد أن  
 يدعو الله الا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله  
 الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يصلي أحد على أحد الا على النبي صلى  
 الله عليه وسلم (و) كره قوله (بحق رسلك وأنبيائك وأوليائك) أو بحق  
 البيت لانه لا حق للخلق على الخالق تعالى ولو قال لا آخر بحق الله أو بالله  
 أن تفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الا الى فعله درر وفي المختارات قال ابن  
 المبارك سأل لوجه الله أو لحق الله يعجبنى أن لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حقر  
 الله وفيها قرأ القرآن ولم يعمل بموجبه يثاب على قراءته كمن يصلي ويمسح  
 ﴿ فرع ﴾ هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وتمايمه

## فيل جنایات البزازية

(و) كره (احتكار قوت البشر) كتيث وعنب ولوز (والبهائم)  
كتبن وقت (في بلد يضر بأهله) لحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون  
فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (و) يجب أن (يأمره القاضي  
بييع مافضل عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف أمر القاضي (عززه)  
بما يراه رادعاه (وباع) القاضي (عليه) طعامه (وفاقا) على الصحيح وفي  
السراج لو خاف الامام على أهل بلد الهلاك أخذ الطعام من المحتكرين و فرق  
عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بحجر بل للضرورة ومن  
اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه وتقله الزيلعي عن الاختيار  
وأقره (ولا يكون محتكرا بحبس غلة أرضه) بلا خلاف (ومجلوبه من بلد  
آخر) خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار (ولا  
يسمر حاكم) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض  
الباسط الرازق (الا اذا تعدى الرباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسمر بمشورة  
أهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعير عام الفلاء وفي الاختيار ثم اذا سمر  
وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلته أن يقول له يعني بما  
تحب ولو اصطالحوا على سمر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان في  
الخبز لا اللحم لشهرة سمره عادة قلت وأفاد أن التسعير في القوتين لا غير وبه  
صرح العتابي وغيره لكنه اذا تعدى أرباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسمر  
عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف ينبغي أن يجوز ذكره القهستاني فان أبا يوسف  
يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر فتدبر (يكره امساك الحمامات) ولو في برجهما (ان كان

يضر بالناس) بنظر أو جلب والاحتياط أن يتصدق بها ثم يشتريها أو توهب له  
مجتبي ( فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر  
زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزروا ومنع أشد المنع فان لم يمتنع بذلك  
(ذبحها) أي الحمامات (المحتسب) وصرح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبح  
الحمامات ولم يقيد بما مر ولعله اعتمد عادتهم وأما للاستئناس فباح كسرها  
عصافير ليعتقها ان قال من أخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل  
يكراه لانه تضییع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي  
لمن أخذها لم يأخذها ممن أخذها ومرفى الحج وجاز ركوب الثور وتحميله  
والكراب على الحمير بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة أشد من الذمى وظلم  
الذمى أشد من المسلم (ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار  
كذا في المتن والمجمع وأقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى  
فتنبه (والابل و) على (الاقدام) لانه من أسباب الجهاد فكان مندوبا وعند  
الثلاثة لا يجوز في الاقدام أي بالجمل أما بدونه فيباح في كل الملاعب كما  
يأتي (حل الجمل) وطاب لا أنه يصير مستحقا ذكره البرجندی وغيره وعلاه  
البرازي بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض اهـ ومفاده لزومه  
بالعقد كما يقول الشافعية فتبصر (ان شرط المال) في المسابقة (من جانب  
واحد وحرم لو شرط) فيها من (الجانبين) لانه يصير قارآ (الا اذا ادخلا  
ثالثا) محلا (بينهما) بفرس كف لفرسيهما يتوهم أن يسبقهما والا لم يجوز ثم  
اذا سبقهما أخذ منهما وان سبقاه لم يعطيهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من  
صاحبه (و) كذا الحكم (في المتفقة) فاذا شرط لمن معه الصواب صبح



وأن شرطه لكل على صاحبه لا درر ومجتي والمصارعة ليست ببدعة الا  
 للتأني فتكره برجندی وأما السباق بلا جعل فيجوز في كل شيء كما يأتي وعند  
 الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والصولجان  
 والبندق ورمي الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة  
 ما بيده من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب  
 سلامته كرمي لرام وصيد الحية ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث حدثوا  
 عن بني اسرائيل يفيد حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل مالا يتيقن  
 كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل وما يتيقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال  
 والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر  
 (ويستحب قلم أظافيره) الا لجاهد في دار الحرب فيستحب توفير شاربه  
 وأظفاره (يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا أخره اليه تاخيرا فاحشا  
 فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم أظافيره  
 يوم الجمعة أعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام درر  
 وعنه عليه الصلاة والسلام من قلم أظفاره مخالفالم ترمد عينه أبدا يعني كقول  
 على رضي الله عنه

قلوا أظفاركم بسنة وأدب  
 يمينها خوابس يسارها أوحسب

وبيانه وتماه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوية روى أنه صلى الله  
 عليه وسلم بدأ بمسبخته اليمنى الى الخنصر ثم بخنصر اليسرى الا الابهام وختم

بابهام اليمنى وذكر له الفزالي في الاحياء وجها وجيها ولم يثبت في أصابع الرجل  
 ثقل والاولى ثقلها كتحليلها قلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر  
 انه يستحب كيفما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته شيء ولا في تعيين يوم له  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام على ثم  
 لابن حجر قال شيخنا انه باطل (و) يستحب (حلق عاتقه وتنظيف بدنه  
 بالاغتسال في كل اسبوع مرة) والافضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة  
 عشر وكره تركه وراء الاربعين مجتبى وفيه حلق الشارب بدعة وقيل سنة ولا  
 بأس بتف الشيب وأخذ أطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر  
 رأسها أثمت ولعنت زاد في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في  
 معصية الخالق ولذا يحرم على الرجل قطع لحيته والمعنى المؤثر التشبه بالرجال  
 انتهى قلت وأما حلق رأسه ففي الوهبانية قال

وقد قيل حلق الرأس في كل جمعة يجب وبعض بالجواز يعبر  
 ( رجل تعلم علم الصلاة أو نحوه ليعلم الناس وآخر ليعمل به فالاول  
 أفضل ) لانه متعدد وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وله  
 الخروج لطلب العلم الشرعى بلا اذن والديه لو ملتجيا ونمائه في الدرر  
 ( وإذا كان الرجل يصوم ويصلي ويضر الناس بيده ولسانه فذكره بما  
 فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر السلطان بذلك ليزجره لا اثم عليه ) وقالوا  
 ان علم ان اباه يقدر على منعه أعلمه ولو بكتابة والا لا كي لا تقع العداوة  
 ونمائه في الدرر ( وكذا ) لا اثم عليه ( لو ذكر مساوى اخيه على وجهه  
 الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب ) ولو

اغتاب أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو مجهول  
 خانية فتباح غيبة مجهول ومتظاهر بقبيح ولمصاهرة ولسوء اعتقاد تحذير منه  
 ولشكوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية (وكما تكون الغيبة باللسان) صريحا  
 (تكون) أيضا بالفعل وبالتعريض وبالكتابة وبالحركة وبالرمز و (بغمز  
 العين والاشارة باليد) وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو  
 حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضى الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت  
 أو مات بيدي أى قصيرة فقال عليه الصلاة والسلام اغتبتها ومن ذلك  
 المحاكاة كأن يمشى متعارجا أو كما يمشى فهو غيبة بل أقبح لانه أعظم في التصوير  
 والتفهيم ومن الغيبة أن يقول بمض من مربنا اليوم أو بعض من رأينا إذا  
 كان المخاطب يفهم شخصا معينا لان المحذور تفهيمه دون ما به التفهيم وأما  
 إذا لم يفهم عنه جاز وتماه في شرح الوهبانية وفيها الغيبة أن تصف أخاك  
 حال كونه غائبا بوصف يكرهه إذا سمعه عن أبي هريرة رضى عنه قال قال  
 عليه الصلاة والسلام أتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك  
 أخاك بما يكره قيل أفرأيت ان كان فى أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول  
 اغتبه وان لم يكن فيه فقد بهته وإذا لم تبلغه يكفيه الندم والا شرط بيان كل  
 ما اغتابه به (وصلة الرحم واجبة ولو) كانت (بسلام ونحية وهدية) ومعاونة  
 ومجالسة ومكاملة وتلطف واحسان ويزورهم غبا ليزيد حبا بل يزور أقرباءه كل  
 جمعة أو شهر ولا يرد حاجتهم لانه من القطيعة في الحديث أن الله يصل  
 من وصل رحمه ويقطع من قطعه وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتماه  
 في الدرر (ويسلم) المسلم (على أهل الذمة) لوله حاجة اليه والا كره هو



الصحيح كما كره للمسلم مضاخفة الذمي كذا في نسخ الشارح وأكثر المتون  
بلفظ ويسلم فأولتها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الأحسن  
الاسلم فافهم وفي شرح البخاري للأمين في حديث أي الاسلام خير قال  
تطم انطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا النعميم  
مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبدؤا اليهود ولا  
النصارى بالسلام فاذا تقيم أحدهم في طريق فاضطروه الى أخيه رواه البخاري  
وكذا يخص منه الفاسق بدليل آخر وأما من شك فيه فالاصل فيه البقاء  
على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن أن يقال ان الحديث المذكور كان  
في ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهي اه فليحفظ ولو سلم يهودي  
أو نصراني أو مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن (لا يزيد على قوله  
وعليك) كما في الخانية (ولو سلم على الذمي تبجيلا يكفر) لان تبجيل الكافر  
كفر ولو قال لمجوسي يا أستاذ تبجيلا كفر كما في الاشباه وفيها لو قال لذمي  
أطال الله بقاءك ان نوى بقلبه لعله يسلم أو يؤدي الجزية ذليلا فلا بأس به  
(ولا يجب رد سلام السائل) لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الخطبة  
خانية وفيها واذا أتى دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل  
يسلم أولا ثم يتكلم ولو في فضاء يسلم أولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك  
يازيد لم يسقط برد غيره ولو قال يا فلان أو أشار لمعين سقط وشرط في الرد  
وجواب العطاس اسماعه فلو أصم يريه تحريك شفثيه انتهى قلت وفي المبتنى  
ويسقط عن الباقي برد صبي يعقل لانه من أهل إقامة الفرض في الجملة بدليل  
حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبي ويسقط برد المجوز وفي رد الشبهة والصبي

والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يزيد الرد على وبركاته ورد السلام وتسميت العاطس على الفور ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا آخر اقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معاننا والا لا يكره على عاجز عن الرد حقيقة كآكل أو شرعا كعسل وقارئ ولو سلم لا يستحق الجواب اهـ وقد منا في باب ما يفسد الصلاة كراهته في نيف وعشرين موضعا وانه لا يجب رد سلام عليكم بحزم الميم ولو دخل ولم ير أحداً يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

﴿ فرع ﴾ يكره إعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتم مواهب الرحمن لان عليا تصدق بخاتمته في الصلاة فدحه الله بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون - (أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن) : جاز التسمية بعلى ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لسكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى لان العوام يصغرونها عند النداء كذا في السراجية وفيها (ومن كان اسمه محمدا لا يأس بان يكنى أبا القاسم) لان قوله عليه الصلاة والسلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد ابن الحنفية أبا القاسم (ويكره أن يدعو الرجل أباه وأن تدعو المرأة زوجها باسمه) اهـ بلفظه (و) فيها يكره (الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الخلاء وفي حالة الجماع) وزاد أبو الليث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الماتى تبعا للمختار وعند التذكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وحداً (لامرية

فضل على سائر اللسان وهو لسان أهل الجنة من تعلمها أو علمها غيره فهو  
 (مأجور) وفي الحديث أحبوا العرب اثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان  
 أهل الجنة في الجنة عربي وفيها (تطين القبور لا يكره في المختار) وقيل  
 يكره وقال البزدوى لو احتيج للكتابة كيلا يذهب الاثر ولا يمتن لباس  
 به ذكره المصنف في آخر باب الوصية للاقارب وقد مناه في الجنائز (يكره  
 نهي الموت) لغضب أو ضيق عيش (الا لخوف الوقوع في معصية) أي  
 فيكره لخوف الدنيا لا الدين لحديث فبطن الارض خير لكم من ظهرها خلاصة  
 (ولا لباس لبس الصبي للؤلؤ وكذا البالغ) كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية  
 وقاس عليه الطرسوسي بقية الاحجار كياقوت وزمردون نازعه ابن وهبان بانه يحتاج  
 الى ثقل صريح وجزم في الجوهرة بحرمة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المنية على  
 قوله وما في الجوهرة على قولهما قال وقد رجحوا قولهما في الكافي قوامها أقرب الى  
 عرف ديارنا فيغنى به ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ  
 ونحوه على الرجال لانه من حلى النساء (ويكره) للولى لباس (الخالخال أو السوار  
 للصبي) ولا بأس بثقب أذن البنت والطفل استحسانا ملتقط قلت وهل يجوز  
 الخزام في الأنف لم أره (ويكره للذكر والائى الكتابة بالقلم المتخذ من  
 الذهب أو الفضة أو من دواة كذلك) سراجية ثم قال لا بأس بتحميه السلاح  
 بذهب وفضة ولا بأس بسرج وجام وقر من الذهب عند أبي حنيفة خلافا  
 لابي يوسف (جارية لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها حل لعمر و شراؤها  
 ووطؤها) لقبول قول بكران أكبر رأيه صدقه كما مر وان أكبر رأيه كذبه  
 لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولو لم يخبره أن ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشراؤه



منه ( كما حل وطء من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك و ) حل ( نكاح  
من قالت طلقني زوجي واتقضت عدتي أو كنت أمة فلان وأعتقني ) ان وقع في  
قلبه صدقها وتمامه في الخيانة قلت وحاصله أنه متى أخبرت بامر محتمل فان  
ثقة أو وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزوجها وان بامر مستنكر لا مالم يستفسرها  
\* فروع \* كتب ما قول الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة \* واذا  
كتب المفتي يدين يكتب ولا يصدق قضاء ليقضى القاضى بحثه \* الترجيع  
بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد  
كره له ولمستمعه وقوله أحسنت ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة يخشى  
عليه الكفر \* المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر  
مسلم واظهار علم ونيل دنيا أو مال أو قبول \* التذكير على المنابر للوعظ  
والاعتاظ سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود  
والنصارى \* قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه كما في  
الحاوى القدسي \* يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب  
في الاصح والاصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله ويكره بالسواد وقيل  
لا يجمع الفتاوى والكل من منح المصنف \* الكتب التي لا ينتفع بها يمحى  
عنها اسم الله وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بان تلقى في ماء جار  
كما هي أو تدفن وهو أحسن كما في الاتبياء \* القصص المكروه أن يحدّثهم  
بما ليس له أصل معروف أو يعظم بما لا يتعظ به أو يزيد وينقص يعنى في  
أصله أما التزين بالعبارات اللطيفة المرفقة والشرح لفوائده فذلك حسن \*  
والافضل مشاركة أهل محلته في اعطاء النائبة لئلا يكثر ما ظلم

فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان أعطى فليعط من غجز \* ليس لشي  
 الحق أن يأخذ غير جنس حقه وجوزة الشافعي وهو الاوسع \* معلم طلب  
 من الصبيان اثمان الحصر فجعلها فشري ببعضها وأخذ بعضها له ذلك لانه  
 تملك له من الآباء \* لا بأس بوطء المنكوحة بعمائة الامة دون عكسه \*  
 وجد مالا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولو له قيمة وهو غني تصدق به \* لا  
 بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوي \* لا تركب مسلمة على سرج للحديث  
 هذا لوللتأني ولو لحاجة غزو أو حج أو مقصد ديني أو دنيوي لا بد لها منه  
 فلا بأس به \* تنفى بالقرآن ولم يخرج بالحانه عن قدره وصحيح في العربية مستحسن \*  
 ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس أولى من قراءة القرآن وتستحب  
 القراءة عند الطلوع أو الغروب \* لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة آية  
 الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاختفاء أفضل \* قراءة الفاتحة بعد الصلاة  
 جهرا للمهمات بدعة قال استاذنا لكنها متحسنة للعادة والآثار \* الرشوة لا تملك  
 بالقبض \* لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبي عليه الصلاة والسلام كان يعطى  
 الشعراء ولمن يخاف لسانه وكفى سهم المؤلفة من الصدقات دليلا على أمثاله \* جمع  
 أهل المحلة للامام فحسن \* ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كملح وكلاء وماء  
 ومعادن وما يأخذ غاز لغزو وشاعر اشعر ومسخرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس  
 من يشتري لهو الحديث وأصحاب معازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة  
 وفروءه كثيرة \* قيل له يا خبيث ونحوه جاز له الرد في كل شتيمة لا توجب  
 الحد وتركه أفضل \* كره قول الصائم المتطوع اذا سئل أصائم حتى أنظر فانه  
 تفاق أو حقي \* من له أطفال ومال قليل لا يوصى بنقل \* من صلى أو تصدق

يرأى به الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض وعممه الزاهدي للنوافل لقولهم الرياء لا يدخل الفرائض \* غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكره \* يكره للمرأة سؤر الرجل وسؤر هاله \* وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر \* لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة \* لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب في الصحيح ويمنع من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان ماذونا به جاز والا لا \* الكذب مباح لاهياء حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكل من المجتبي وفي الوهبانية قال

والصلح جاز الكذب أو دفع ظالم	وأهل الترضي والقتال ليظفروا
ويكره في الحمام تقييد خادم	ومن شاء تنويراً فقالوا ينور
ويفسق معتاد المرور بجامع	ومن علم الاطفال فيه ويوزر
ومن قام اجلالاً لشخص فجائز	وفي غير أهل العلم بعض يقرر
وجوز ثقل الميت البعض مطلقاً	وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
وللزوجة التسمين لا فوق شبعها	ومن ذكرها التعويد للحب يحظر
ويكره أن تسعى لاسقاط حملها	وجاز لعذر حيث لا يتصور
وان أسقطت ميتاً في السقط غرة	لوالده من عاقل الأم تحضر
وفي يوم عاشوراء يكره كلهم	ولا بأس بالمعتاد خلطاً ويؤجر
وبعضهم المختار في الكحل جائز	لفعل رسول الله فهو المقدر
وضرب عبيد الغير جاز بأمره	وما جاز في الاحرار والأب يأمر



وأثوب من ذكر القرآن استماعه      وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر  
 ودرسك باقى الذكر أولى من الصلاة      ة نفلا ودرس العلم أولى وأنظر  
 وقد كرهوا والله أعلم ونحوه      لاعلام ختم الدرس حين يقرر

## كتاب احياء الموات

لعل مناسبة أن فيه ما يكره ومالا يكره \* الحياة نوعان حاسة ونامية  
 والمراد هنا النامية وسمى مواتا لبطلان الانتفاع به واحياؤه ببناء أو غرس  
 أو كرب أو سقى ( اذا أحيى مسلم أو ذمى أرضا غير متفع بها وليست بمملوكة  
 لمسلم ولا ذمى ) فلو مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالكا فيها لقطعة  
 يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكا ترد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت  
 بالزرع ( وهى بعيدة من القرية اذا صاح من بأقصى العاصر ) وهو جهورى  
 الصوت يرازية ( لا يسمع بها صوته ملكها ) عند أبى يوسف وهو المختار كما فى  
 المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية به وبه قالت الثلاثة قلت  
 وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما فى زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا فى  
 البرجندى عن المنصورية عن قاضى خان أن الفتوى على قول محمد فالمعجب من  
 الشرنبلالى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ ( ان أذن له الامام فى ذلك ) وقالوا  
 يملكها بلا اذنه وهذا لو مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأمنا لم  
 يملكها أصلا اتفاقا قهستاني ( ولو تركها بعد احياء وزرعها غيره فالاول أحق بها )  
 فى الاصح ( ولو أحيى أرضا ميتة ثم أحاط بالاحياء بجوانبها الاربعة من أربعة نفر  
 على التعاقب تعين طريق الاول فى الارض الرابعة ومن حجر أرضا ) أى منع غير

منها ( بوضع علامة من حجر أو غيره ثم أهمها ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبأها هو أحق بها وان لم يملكها ) لانه انما يملكها بالاحياء والتعجير لا بمجرد التحجير ( ولو كرهها أو ضرب عليها المسناة أو شق لها نهراً أو بذرها فمراحياء ) مبسوط ( ولا يجوز احياء ما قرب من العاصر ) بل يترك مرغى لهم ومطر حالصائدهم لتدقيق حقهم به فلم يكن موأثا وكذا لو كان محتطبا ( و ) اعلم انه ( ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه ) من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الارض بارزا ( ك ) معادن ( الملح ) والكحل والقار والنفط ( والآبار التي يستقى منها الناس ) زيلى يعنى التى لم تملك بالالتباط والسمى فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لقطاعها حكم بل المقطوع وغيره سواء فلو منهم المقطوع كان بمنه متعديا وكان لما أخذه مالكاً لانه متعدد بالمنع لا بالاختذ وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاعه بالصحة أو يصير معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته أحكام الاجارة اقطاع الجندي ( وحریم بئر ناضح ) وهي التى ينزع الماء منها بالبعير ( كثر العطن ) وهي التى ينزع الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر ( أربعون ذراعاً من كل جانب ) وقالان للناضح فستون وفي الشربلالية عن شرح المجمع لو عمق البئر فوق أربعين يزداد عليها انتهى لكن نسبة القهستاني لمحمد ثم قال ويفتى بقول الامام وعزاه للتممة ثم قال وقيل التقدير في بئر وعين بما ذكر في أراضيم لصلابتها وفي أراضينارخاوة فيزداد لئلا ينتقل الماء الى الثانى وعزاه للهداية وعزاه البرجندي للكافي فليحفظ ( اذا حفرها في موات بأذن الامام ) فلو في غير موات أوفيه بلاذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعبارة القهستاني وفيه رمز الى أنه لو

حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في ملكه فله من الحريم ما شاء  
والى أن الماء لو غلب على أرض تركها الملاك أو ماتوا أو اتقروضوا لم يجز  
أحيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود إليها ولم تكن حرباً لعاصر جاز أحيائها  
وعزاه للمضمرات ( وحريم العين خمسمائة ) ذراع ( من كل جانب ) كما في  
الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك أى ملك  
الأكسرة سبع قبضات فكسر منه قبضة ( ويمنع غيره من الحفر ) وغيره ( فيه )  
لأنه ملكه فلو حفر فللأول ردمه أو تضمينه وتماحه في الدرر ( ولو حفر الثاني  
بثراً في متعوى حريم البئر الأولى باذن الإمام فذهب ماء البئر الأولى وتحول  
إلى الثانية فلا شيء عليه ) لأنه غير متعد والماء تحت الأرض لا يملك فلا مخاصمة  
( لمن بنى حائوتاً بجانب حائوت غيره فكسدت ) الحائوت ( الأولى بسببه )  
فانه لا شيء عليه درر وزيلبي وفيه لو هدم جدار غيره فلصاحبه أن يؤاخذ  
بقيمتة لا ببناء الجدار هو الصحيح ( وللحافر الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة  
دور جانب الأولى ) لسبق ملك الأول فيه ( وللقناة ) هي مجرى الماء تحت الأرض  
( حريم بقدر ما يصلحه ) لالتقاء الطين ونحوه وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء فكالعين  
وفي الاختيار فوضه لرأى الإمام أى لو باذنه والا فلا شيء له ذكره البرجندی  
( وحريم شجر يفرس في الأرض الموات خمسة أذرع من كل جانب ) فليس لغيره  
أن يفرس فيه ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات إليه بالموات ( إذا لم يكن )  
ذلك ( حرباً ) لعاصر ( فان ) كان حرباً أو ( جاز عوده ) لم يجز أحيائها ( لأنه  
ليس بموات ) والنهر في ملك الغير لا حريم له ( إلا برهان ) وقال له مسناة  
النهر لمشبه ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو أرفق



ملتقى وقدره أبو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى فهستأني معزيا  
 للكرماني وفيه معزيا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكافي  
 ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا  
 للكرماني أن الخلاف في نهر مملوك له مسناة فارغة بلزقها أرض لغير صاحب النهر  
 فالمسناة له عندهما ولصاحب الأرض عنده وفيه معزيا للتممة الصحيح أن له خريما  
 بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه اه قلت وممن تقل الاتفاق  
 الشربلالي عن الاختيار وشرح المجمع

### ❖ فصل ❖

(الشرب) هولة (نصيب الماء) وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة  
 والدواب (والشفة شرب بنى آدم والبهائم) بالشفاه (ولكل حقه في كل ماء لم  
 يحرز بأثناء) أو حب (و) لكل (سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم كدجلة والفرات  
 ونحوهما) لأن الملك بالاحراز ولا احراز لأن قهر الماء يمنع قهر غيره (و)  
 لكل (شق نهر لسقى أرضه منها أول نصب الرحي ان لم يضر بالعامه) لأن  
 الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر بأحد كالانتفاع بشمس وقر وهواء  
 (لاسقى دوابه ان خيف تخريب النهر لكثرتها ولا) سقى (أرضه وشجره  
 وزرعه ونصب دولاب) ونحوها (من نهر غيره وقتاته وبثره الا بأذنه) لأن  
 الحق له فيتوقف على اذنه (وله سقى شجر أو خضر زرع في داره حملا اليه  
 بجراره) وأوانيه (في الاصح) وقيل لا الا بأذنه (والحرز في كوز وحب)  
 بمهمة مضمومة الخاية (لا ينتفع به الا باذن صاحبه) لملكه باحراره (ولو

كانت البئر أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله أن يمنع من مريد الشفة من الدخول في ملكه إذا كان يجد ماء بقربه فإن لم يجد يقال له ( أي لصاحب البئر ونحوه ) ( اما أن تخرج الماء إليه أو تتركه ) لياخذ الماء ( بشرط أن لا يكسر صفته ) أي جانب النهر ونحوه ( لأن له حيثنذ حق الشفة ) لحديث أحمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار ( وحكم الكلا حكم الماء فيقال للمالك اما أن تقطع وتدفع إليه والا تتركه لياخذ قدر ما يريد ) زياعى ( ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له أن يقاتله بالسلاح ) لاثر عمر رضى الله عنه ( وان كان محرزاً في الاوانى قاتله بغير السلاح ) كطعام عند الخمصة درر ( اذا كان فيه فضل عن حاجته ) للملكه بالا حراز فصار نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الأولى أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كافي ( وكرى نهر ) أي حفرة ( غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ثمة ) أي في بيت المال ( شئء يجبر الناس على كربه ) ان امتنعوا عنه دفعا للضرر ( وكرى ) النهر ( المملوك على أهله ويجبر من أبى منهم ) على ذلك ( وقيل في الخاص لا يجبر ) وهل يرجعون ان باصر القاضى أم ( ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه فاذا جاوزوا أرض رجل ) منهم ( برئ ) من مؤنة الكرى وقالوا عليهم كربه من أوله الى آخره بالخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على أهل الشفعة ( تصح دعوى الشرب بغير أرض ) استحسانا ( واذا كان لرجل أرض ولا آخر فيها نهر وأراد رب الارض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها ) أي في الارض ( فعليه البيان ان هذا النهر

له وأنه قد كان له مجراه في هذا النهر مسوق لسقي أراضيه وعلى هذا المصب  
في نهر أو على سطح أو الميزاب أو المشى كل ذلك في دار غيره فحكم  
الاختلاف فيه نظيره في الشرب ( زيلعي ) نهر بين قوم اختصموا في الشرب  
فهو بينهم على قدر أراضيه ) لانه المقصود ( بخلاف اختلافهم في الطريق  
فانهم يستوون في ملك رقبته ) بلا اعتبار سعة الدار وضيقها لان المقصود  
الاستطراق ( وليس لاحد من الشركاء ) في النهر ( ان يشق منه نهر أو  
ينصب عليه رحي ) الا رحي وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بماء  
وقاية ( أو دالية كناعورة أو جسر ) أو قنطرة ( أو يوسع في النهر أو يقسم  
بالأيام ) الحال أنه ( قد كانت القسمة بالكوى ) بكسر الكاف جمع كوة  
بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه ( أو يسوق نصيبه  
الى أرض له أخرى ليس له منه ) أى من النهر ( شرب بلا رضاهم ) يتعلق  
بالجميع ولهم تقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس لاهل الاعلى  
سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ملتي ( كطريق مشترك  
أراد أحدهم أن يفتح فيه بابا الى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار  
التي مفتحتها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث  
لا يمنع ) لان المارة لا تزداد ( ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع به ) اما الايصاء  
بيعه فباطل ( ولا يباع ) الشرب ( ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به )  
لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجيئ ( ولا يوصى  
بذلك ) أى بيعه واخويه ( ولا يصلح ) الماء ( بدل خلع وصالح عن دم عمد  
ومهر نكاح وان صحت هذه العقود ) لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان



الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا أرض فلو لم يكن له أرض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء إلى أن يتقضى دينه وقيل ينظر الإمام لأرض لا شرب لها فيضمه إليها فيبيعها برضا ربها فينظر لقيمة الأرض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتمامه في الزيلعي ( ولا يضمن من ملأ أرضه ماء فتزت أرض جاره أو غرقت ) لأنه متسبب غير متعد وهذا إذا سقاها سقيا معتادا تتحملة أرضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا إذا سقى في نوبته مقدار حقه وأما إذا سقى في غير نوبته أو زاد على حقه يضمن على ما قال إسماعيل الزاهد قهستاني ( ولا يضمن من سقى أرضه ) أو زرعه ( من شرب غيره بغير إذنه ) في رواية الأصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر أنه غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المنصوب فإن الدابة إذا سمت به انعدم وصار شيئا آخر قهستاني ( فان تكرر ذلك منه ) لا ضمان و ( أدبه الإمام بالضرب والحبس ان رأى ) الإمام ( ذلك ) خانية وتمامه في شرح الوهبانية وقال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل أهل بلخ والقياس يترك للتعامل ونوقض بانه تعامل أهل بلدة واحدة وأفنى الناصبي بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحا من البيع الفاسد أنه يضمن بالاتلاف فلو سقى أرض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن وضمنه بعض وما مر أظهر

وما جوزوا أخذ التراب الذي على جوانب نهر دون اذن يقرر  
ولو حفروا نهرا وألقوا ترابه فلو في حريم ليس بالنقل يؤمر

## كتاب الاشربة

هي جمع شراب و (الشراب) لغة كل مائع يشرب واصطلاحاً (ما يسكر والمحرم منها أربعة) أنواع الاول (الخمر وهي التي) بكسر النون فتشديد الياء (من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف) أي رمى (بالزبد) أي الرغوة ولم يشترطاً قذفه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشرنبلالية عن المواهب ويأتي ما يفيد أنه وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً ثم شرع في أحكامها العشرة فقال (وحرم قليلها وكثيرها) بالاجماع (لعينها) أي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الآية عشر دلائل على حرمتها مبسوطة في المجتبى وغيره (وهي نجسة نجاسة مغلظة كالبول ويكفر مستحلها وسقط تقويمها) في حق المسلم (لاماليتها) في الاصح (وحرم الانتفاع بها) ولو لسقى دواب أو لطين أو نظر للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام أو غير ذلك الا لتخليل أو لخوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد فسكر حد مجتبى (ولا يجوز بيعها) لحديث مسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها (ويحد شاربها وان لم يسكر منها و) يحد (شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ) الا أنه لا يحد فيه مالم يسكر منه لاختصاص الحد بالنبي ذكره الزيلعي واستظهره المصنف وضعف ما في القنية والمجتبى ثم

نقل عن أبي وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب الفنية مخالفا للقواعد ما لم يعضده  
 نقل من غيره اه وفيه كلام لابن الشحنة ( ولا يجوز بها التداوى ) على  
 المعتمد قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو انقطاع في احليل نهاية ( ويجوز تخليها  
 ولو بطرح شيء فيها ) خلافا للشافعي (و) الثاني (الطلاء) بالكسر ( وهو  
 العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثه ) وبصير مسكراً و صوب المصنف  
 أن هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فما ذكره بقوله ( وقيل ما يطبخ من ماء  
 العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ) وصار مسكراً ( وهو الصواب ) كما جرى  
 عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم لان حل هذا المثلث  
 المسمى بالطلاء على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما  
 في الشرنبلالية قال وسمى بالطلاء لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا  
 بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجربان ( ونجاسته )  
 أي الطلاء على التفسير الاول كذا قاله المصنف ( كالخمر ) به يفتى (و) الثالث  
 ( السكر ) بفتحين ( وهو النىء من ماء الرطب ) اذا اشتد وقذف بالزبد (و)  
 الرابع ( تقيع الزبيب وهو النىء من ماء الزبيب ) بشرط أن يقذف بالزبد  
 بعد الغليان ( والكل ) أي الثلاثة المذكورة ( حرام اذا غلى واشتد ) والالم  
 يحرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتون أنه اختارهما  
 قولهما قاله البرجندی نعم قال القهستاني وترك القيد هنا لانه اعتمد على السابق  
 اه فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد كلامه أنها خفيفة وهو  
 مختار السرخسي واختار في الهداية أنها غليظة ( وحرمتها دون حرمة الخمر فلا  
 يكفر مستحلها ) لان حرمتها بالاجتهاد ( والحلال منها ) أربعة أنواع الاول



( نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخة ) يحل شربه ( وان اشتد ) وهذا  
 ( اذا شرب ) منه ( بلا لهو وطرب ) فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام  
 ( وما لم يسكر ) فلو شرب ما يغلب على ظنه أنه مسكر فيحرم لأن السكر  
 حرام في كل شراب ( و ) الثاني ( الخليطان ) من الزبيب والتمر اذا طبخ أدنى  
 طبخة وان اشتد يحل بلا لهو ( و ) الثالث ( نبيذ العسل والتين والبر والشعير  
 والذرة ) يحل سواء ( طبخ أولا ) بلا لهو وطرب ( و ) الرابع ( المثلث ) العنب  
 وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا  
 قصد به استمرار الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى واو للهو لا  
 يحل اجماعا حقائق ( وصح بيع غير الحمر ) مما مر ومفاده صحة بيع الحشيشة  
 والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز فكتب لا  
 يجوز فيحمل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف ( وتضمن )  
 هذه الاشربة ( بالقيمة لا بالمثل ) لمنعنا عن تلك عينه وان جاز فعله بخلاف  
 الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد أمرنا بتركهم  
 وما يدينون زيلعي ( وحرما محمد ) أي الاشربة المتخذة من العسل والتين  
 ونحوهما قاله المصنف ( مطلقا ) قليلها وكثيرها ( وبه يفتى ) ذكره الزيلعي وغيره  
 واختاره شارح الوهبانية وذكر أنه مروي عن الكل ونظمه فقال

وفي عصرنا فاختير حد وأوفعوا      طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر

وعن كلهم يروى وأفتى محمد      بتحريم ما قد قل وهو المحرر

قلت وفي طلاق البزازية وقال محمد ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو  
 نجس أيضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يحد زاد في الملتقى ووقع

طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف  
 انما هو عند قصد التقوى أما عند قصد التلوى فحرام اجماعا انتهى وتامه فيما  
 علقته عليه زاد القهستاني ان ابن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لها  
 والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا ابن الرماك  
 أى الفرسه إذا اشتد لم يحل وصحيح في الهداية حله وفي الخزانة أنه يكره تحريماً  
 عند عامة المشايخ على قوله ( وحل الانتباذ ) اتخاذ النبىذ ( فى الدباء ) جمع  
 دباءة وهو القرع ( والحنتم ) جرة خضراء ( والمزفت ) المظلى بالزفت أى القير  
 ( والنقير ) الخشبة المنقورة وما ورد من النهى نسخ ( وكره شرب دردى  
 الحمر ) أى عكره ( والامتشاط ) بالدردى لان فيه أجزاء الحمر وقليله ككثيره  
 كما مر ( و ) لكن ( لا يحد شارب ) عندنا ( بلا سكر ) وبه يحد اجماعا ( ويحرم  
 أكل البنج والحشيشة ) هى ورق القنب ( والافيون ) لانه مفسد للعقل ويصد  
 عن ذكر الله وعن الصلاة ( لكن دون حرمة الحمر فان أكل شيئاً من ذلك  
 لا حد عليه وان سكر ) منه ( بل يعزر بما دون الحد ) كذا فى الجوهرة وكذا تحرم  
 جوزة الطيب لكن دون حرمة الحشيشة قاله المصنف وتقل عن الجامع وغيره  
 أن من قال يحل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهدى  
 أنه يكفر ويباح قتله قلت وتقل شيخنا النجم الغزى الشافعى فى شرحه على  
 منظومة أبيه البدر المتعلقة بالكبائر والصغائر عن ابن حجر المكي أنه صرح  
 بتحريم جوزة الطيب باجماع الأئمة الأربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم  
 والتتن الذى حدث وكان حديثه بدمشق فى سنة خمس عشرة بعد الألف يدعى  
 شاربه أنه لا يسكر وان سلم له فإنه مفتر وهو حرام لحديث احمد عن أم سلمة

قالت نهى رسول صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من  
الكبائر تناوله المرة والمرة ومنع نهى ولى الامر عنه حرم قطعا على أن استعماله  
ربما أضر بالبدن ثم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغائر انتهى بحروفه وفي  
الاشباه في قاعدة الاصل الاباحة أو التوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله  
كالحيوان المشكل أمره والنبات المجهول سمته اه قلت فيفهم منه حكم  
النبات الذى شاع في زماننا المسمى بالتين فتنبه وقد كرهه شيخنا العمادى في  
هديته الخاقاله بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمة الحشيشة  
شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال

وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقة وتطبيق محتش لزجر وقرروا  
لبائمه التأديب والفسق أثبتوا وزندقة للمستحل وحرروا

## كتاب الصيد

لعل مناسبتة أن كلا منهما مما يورث السرور ( هو مباح ) بخمسة عشر  
شرطا مبسوطة في العناية وسنقررها في أثناء المسائل (الا) لحرم في غير الحرم  
أو (للتلوى) كما هو ظاهر (أو حرفة) على ما في الاشباه قال المصنف وانما زدته  
تبعاله والا فالتحقيق عندي اباحة اتخاذه حرفة لانه نوع من الاكتساب  
وكل أنواع الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في البرازية  
وغيرها (نصب شبكة للصيد ملك ماتعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف)  
فانه لا يملك ماتعقل بها (وان وجد) المقلش أو غيره (خاتما أو دينا أو مضروبا)  
بضرب أهل الاسلام (لا) يملكه ويجب تعريفه اعلم أن أسباب الملك ثلاثة



ناقل كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد  
أو حكما بالهيئة كنصب شبكة لصيد لا لجفاف على المباح الخالي عن مالك  
فلو استولى في مفازة على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمقش ما يجده بلا  
تعريف وتام التفريع في المطولات ( ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب )  
تدما في الذبائح ( من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم و ) بشرط  
( كونه ليس بنجس العين ) ثم فرع على ما مر من الاصل بقوله ( فلا يجوز )  
الصيد ( بدب وأسد ) لعدم قابليتهما للتعليم فانهما لا يعملان للغير الاسد لعلو  
همته والذب لخاسته وألحق بعضهم بالذب الحداة لخاستها ( ولا يخزير )  
لنجاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على القول بنجاسة عينه الا أن يقال  
ان النص ورد فيه فتية وبه يندفع قول القهستاني ان الكلب نجس العين  
عند بعضهم والخزير ليس بنجس العين عند أبي حنيفة على ما في التجريد  
وغيره فتأمل ( بشرط علمهما ) علم ذي ناب ومخلب ( وذا بترك الاكل ) أما  
الشرب من دم الصيد فلا يضر قهستاني ويأتي ( ثلاثا في الكلب ) ونحوه  
( وبالرجوع اذ ادعوته في البازي ) ونحوه ( و ) بشرط ( جرحهما في أي  
موضع منه ) على الظاهر وبه يفتي وعن الثاني يحل بلا جرح وبه قال الشافعي  
( و ) بشرط ( ارسال مسلم أو كتابي و ) بشرط ( التسمية عند الارسال ) ولو  
حكما فالشرط عدم تركها عمداً ( على حيوان ممتنع ) أي قادر على الامتناع  
بقوائمه أو بجناحيه ( ومتوحش ) فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البئر أو استأنس  
لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال ( يؤكل ) لان الكلام في صيد  
الاكل وان حل صيد غيره كما سيجيء او اعم لحل الاتفاسع بالجلد مثلاً كما

يأتي فتأمل (و) بشرط (أن لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده  
 كـكـلب) غير معلم و كلب (مجوسى) أولم يرسل أولم يسم عليه (و) بشرط  
 أن (لا تطول وقفته بعد إرساله) ليكون الاصطياد مضافا للإرسال (بخلاف  
 ما إذا كن) واستخفى (كالفهد) أى كما يكمن الفهد على وجه الحيلة لا للاستراحة  
 وللفهد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف (فإن أكل  
 منه البازى أكل) لأن تعليمه ليس بترك أكله (وإن أكل الكلب) ونحوه  
 (لا) يؤكل مطلقا عندنا (كأكله منه) أى كما لا يؤكل الصيد الذى أكل  
 الكلب منه (بعد تركه) للأكل (ثلاث مرات) لأنه علامة الجهل (وكذا)  
 لا يؤكل (ما صاده بعده حتى يتعلم) ثانيا بترك الأكل ثلاثا (أو) ما صاده (قبله  
 لو بقى فى ملكه) فإن ما أتلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لقوات  
 المحل وفيه اشكال ذكره القهستانى (كصقرفر من صاحبه فكث حينئذ رجوع  
 اليه فأرسله فصاد) لم يؤكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب إذا أكل  
 (ولو أخذ) الصياد (الصيد من الكلب وقطع منه بضعة وألقاها اليه فأكلها  
 أو خطف الكلب منه وأكله أكل ما بقى كما لو شرب الكلب من دمه) لأنه  
 من غاية تلذذه (ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فأكلها ثم أدركه فقتله ولم  
 ياكل منه لا يؤكل) لأكله حالة الاصطياد (ولو ألقى ما نهشه واتبع الصيد فقتله  
 ولم ياكل منه حتى أخذه صاحبه ثم أكل ما ألقى حل) لأنه حينئذ لو أكل من  
 نفس الصيد لم يضر كما مر (وإذا أدرك) المرسل أو الرامى (الصيد حيا)  
 بحياة فوق ما فى المذبوح (ذكاه) وجوبا (وشرط لحله بالرمى التسمية) ولو  
 حكما كما مر (و) شرط (الجرح) ليتحقق معنى الذكاة (و) شرط (أن لا يقعد

عن طلبه لو غاب ( الصيد ) متحاملاً بسببه ) فما دام في طلبه يحل وإن فعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لا احتمال موته بسبب آخر وشرط في الخائفة حله أن لا يتواري عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره ( فإن أدركه الرامي أو المرسل حياً ذكاه ) وجوباً فلو تركها حرم وسيجيء ( والحياة المعتبرة هنا ما ) يكون ( فوق ذكاة المذبوح ) بأن يعيش يوماً وروى أكثره بجمع أمم مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في ماء لم يحرم (و) المعتبر ( في المتردية وأخوانها ) كطيحة وموقوذة وما أكل السبع ( والمريضة ) مطلق ( الحياة وإن قلت ) كما أشرنا إليه ( وعليه الفتوى ) وتقدم في الذبائح ( فإن تركها ) أي الذكاة ( عمداً ) مع القدرة عليها ( فمات ) حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المصنف وفي متني وممن أوقاية إشارة إلى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر أن العجز عن التذكية في مثل هذا لا يحل الحرام ( أو أرسل مجوسى كلباً فزجره مسلم فأنزجر أو قتله معراض بعرضه ) وهو سهم لا ريش له سمي به لأصابته بعرضه ولو لراسه حدة فاصاب بحده حل ( أو بندقية ثقيلة ذات حدة ) لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها بالجرح ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً وشرط في الجرح الإدماء وقيل لا ملتقى ونمامه فيما علقته عليه ( أو رمى صيداً فوقع في ماء ) لا احتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ما ثاب فوقه فيه فإن انعس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى ( أو وقع على سطح أو جبل فتردى منه إلى الأرض حرم ) في المسائل كلها لأن الاحتراز عن مثل هذا ممكن ( فإن وقع على الأرض ابتداء )



اذ الاحتراز عنه غير ممكن فيحل ( او ارسل مسلم كلبه فزجره ) أى  
 أغراه بصياحه ( مجوسى فأنزجر ) اذ الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما  
 هو فوقه أو مثله كنسخ الحديث ( أولم يرسله أحد فزجره مسلم فأنزجر )  
 اذ الزجر ارسال حكما ( أوأخذ غير ما أرسل اليه ) لان غرضه أخذ كل  
 صيد يتمكن منه حتى لو أرسله على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل  
 أكل الكل ( أكل ) فى الوجوه المذكورة لما ذكرنا ( كصيد رمى فقطع عضو  
 منه ) فانه يؤكل ( لا العضو ) خلافا للشافعى ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
 ما أين من الحى فهو ميتة ولو قطعه ولم يئنه فان احتمل الشامه أكل العضو  
 أيضا والا لا ملتي ( وان قطعه ) الراى ( اثلاثا وأ كثره مع عجزه أو قطع نصف  
 رأسه أو أ كثره أو قدده نصفين أكل كله ) لان فى هذه الصور لا يمكن حياة  
 فوق حياة المذبوح فلم يتناوله الحديث المذكور بخلاف ما لو كان أ كثره مع  
 رأسه للامكان المذكور ( وحرم صيد مجوسى ووثنى ومرتد ) ومحرم لانهم ليسوا  
 من أهل الذكاة بخلاف كتابى لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار ( وان رمى  
 صيدا فلم يشخه فرماه آخر فقتله فهو للثانى وحل وان أثخنه ) الاول بابت  
 أخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش (ة) الصيد (للاول وحرم)  
 لقدرة على ذكاة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم ( وضمن الثانى للاول قيمته )  
 كلها وقت اتلافه ( غير ما تقصته جراحته وحل اصطياذ ما يؤكل لحمه وما لا  
 يؤكل ) لحم لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدفع شره وكله مشروع لا طلاق  
 النص وفى القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ماء والاوى ذبح الكلب اذا

أخذته حرارة الموت (وبه يطهر لحم غير نجس العين) نختزير فلا يطهر أصلا  
 (وجلده) وقيل يطهر جلده لآلحه وهذا أصبح ما يفتى به كما في الشربلالية عن  
 المواهب هنا ومصر في الطهارة (أخذ الطير ليلا مباح والاولى عدم فعله)  
 خانية (بكره تعليم البازي بالطير الحى) لتمذييه (سمم) الصائد (حس  
 انسان أو غيره من الأهليات) كفرس وشاة (رمى اليه فاصاب صيدا لم يحل  
 بخلاف ما اذا سمع حس أسد) أو خنزير (رمى اليه) أو أرسل كلبه (فاذا  
 هو صيد حلال الا كل حل) ولولم يعلم أن الحس حس صيد أو غيره لم يحل  
 جوهرة لانه اذا اجتمع المبيع والمحرم غلب المحرم (رمى ظييا فاصاب قرنه أو  
 ظلفه فمات ان أدماه أكل) لوجود الجرح (والا لا والعبرة بحالة الرمى فحل  
 الصيد برده) اذا رمى مسلما (لا باسلامه ووجب الجزاء بحله) اذا رمى محرما  
 (لا باحرامه) وسيجيء قبيل كتاب الديات

❦ فرع ❦ لو أن بازيا معلما أخذ صيدا قتلته ولا يدري أرسله انسان  
 أولا لا يؤكل لوقوع الشك في الارسال ولا اباحة بدونه وان كان مرسلا فهو  
 مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه زيامى قلت وقد وقع في عصرنا حادثة  
 الفتوى وهى أن رجلا وجد شاته مذبوحة ببستانه هل يحل له أكلها أم  
 لا ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يحل لوقوع الشك في أن الذابح ممن تحل ذكاته  
 أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم أصابوا  
 بعيرا مذبوحا في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب أن  
 صاحبه فعل ذلك اباحة للناس لا بأس بالاخذ والاكل لان الثابت بالدلالة  
 كالثابت بالصریح انتهى فقد أباح أكلها بالشرط المذكور فعلم أن العلم

بكون الذابح أهلاً للذكاة ليس بشرط قاله المصنف قلت قد يفرق بين حادثة  
الفتوى واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ورأيت  
بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصبح لا يكفره  
بتسميته على الحرام القطعي بلاكلك ولا اذن شرعي اه فيجرد وفي الوهبانية

وما مات لا تطعمه كلبافانه      خبيث حرام نفقه متمذر  
وتملك عصفور لو اجدته أجز      واعتاقه بعض الاثمة ينكر  
وان يلقه مع غيره جاز أخذه      ككشر لزمان وماء المقشر  
وفي معاياتها

وأى حلال لا يحل اصطياده      صيوداً وما صيدت ولا هي تنفر

## كتاب الرهن

مناسبتة أن كلام من الرهن والصيد سبب لتحصيل المال (هو) لغة حبس  
الشيء وشرعاً (حبس شيء مالي) أي جملة محبوسا لان الحابس هو المرتهن  
(بحق يمكن استيفاؤه) أي أخذه (منه) كلا أو بعضاً كأن كان قيمة المرهون  
أقل من الدين (كالدين) كاف الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاؤها من  
الرهن الا إذا صار ديناً حكماً كما سيجيء (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً  
وباطناً أو ظاهراً فقط كضمن عبد أو خل وجد حراً أو خيراً (أو حكماً)  
كالايمان المضمونة بالمثل أو انقيمة كما سيجيء (وينعقد بإيجاب وقبول)  
حال كونه (غير لازم) وحينئذ (فالراهن تسليمه والرجوع عنه) كما في  
الهبية (فاذا سلمه وقبضه المرتهن) حال كونه (مخوفاً) لا متفرقا كشرع على



شجر (مفرغا) لا مشغولا بحق الراهن كشجر بدون الثمر (مميزاً) لا مشاعا ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقة كالشجر وسيتضح (لزم) أفاد أن القبض شرط للزوم كما في الهبة وصحح في المجتبى أنه شرط الجواز (والتخلية) بين الرهن والمرتهن (قبض) حكما على الظاهر (كالبيع) فانها فيه أيضا قبض (وهو مضمون اذا هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين) وعند الشافعى هو أمانة (والمعتبر قيمته يوم القبض) لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لمخالفته للمنقول كما حرره المصنف (المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار) أى مقدار ما يريد أخذه من الدين (ليس بمضمون فى الاصح) كذا فى القنية والاشياء (فان) هلك و(ساوت قيمته الدين صار مستوفيا) دينه (حكما) وزادت كان الفضل أمانة) فيضمن بالتعدى (أو تقصت سقط بقدره ورجع) المرتهن (بالفضل) لان الاستيفاء بقدر المالية (وضمن) المرتهن (بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا) سواء كان من أموال ظاهرة أو باطنة وخصه مالك بالباطنة (وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن فى يده) لان الحبس جزاء مطلقه (وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى يقبض دينه أو يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض واثنين معا فاذا فات أحدهما لم يبق رهنا زيلعى ودرر وغيرهما (لا الانتفاع به مطلقا) لا باستخدا م ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من مرتهن أو راهن (الا باذن) كل للآخر وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا وفى الاشياء والجواهر أباح الراهن للمرتهن أكل الثمار أو سكنى الدار أو لبن الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم أفاد فى الاشياء أنه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك

وسيجي آخر الرهن (ماتت الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة  
ولبنها الذي شربه فحظ الشاة يسقط وحظ اللبن يأخذه المرتهن فلو فعل) الانتفاع  
قبل اذنه (صار متعديا ولم يبطل) الرهن (به واذا طلب) المرتهن (دينه أمر  
باحضاره رهنه) لئلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حمل أو عند العدل لانه  
لم يأتئنه شرح مجمع (فان أحضر سلم) له (كل دينه أو لا ثم) سلم المرتهن (رهنه)  
تحقيقا للتسوية (وان طلب) دينه (في غير بلد العقد) للرهن (فكذلك) الحكم  
(ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان) لحمله مؤنة (سلم دينه وان لم يحضره)  
لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان ونقل  
القسمتان عن الذخيرة أنه لو لم يقدر على احضاره أصلا مع قيامه لم يؤمر  
به اه فليحفظ (و) لكن (لراهن أن يحلفه بالله ما هلك) وهذا كله اذا ادعى  
الراهن هلاكه أما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل  
نجم حل كما حذر به ابن الشحنة وقال نظما

ولا دنع ما لم يحضر الرهن أو يكن      بغير مكان العقد والحمل يعسر  
كذا النجم أولا دون دعوى مدینه      هلاكا وهذا في النهاية يذكر  
(ولا يكلف مرتهن) قد (طلب دينه احضار رهن قد وضع عنده  
العدل باصر الراهن ولا) احضار (ثمن رهن باعه المرتهن بامره) أى باصر  
الراهن (حتى يقبضه) لاذنه بذلك (و) حينئذ (اذا قبضه) أى الثمن  
(يكلف احضاره) لقيام البديل مقام المبدل (ولا) يكلف (مرتهن معه رهنه  
تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه) بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم  
حتى يقبض دينه (ولا) يكلف (من قضى بعض دينه) أو أبرأ بمضه (تسليم

بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين) أو يبرئها اعتبارا بحبس المبيع (ويجب)  
على المرتهن (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الوديعة (وضمن ان يحفظ بغيره)  
كما مر فيها (و) ضمن (بايداعه) واعارته واجارته واستخدامه (وتعديه كل  
قيمه) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن (كل قيمته بجعل خاتم الرهن  
في خنصره) سواء جعل فسه لبطن كفه أولا وبه يفتى برجندی (اليسرى  
او اليمنى) على ما اختاره الرضى لكن قدمنا في الحظر عن البرجندی هنا  
أنه شعار الروافض وأنه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة  
في زماننا بلبسه كذلك فيذبني لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية  
فليحذر لا يجعله في أصبع أخرى الا اذا كان المرتهن امرأة فتضمن لان  
النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال ومزياللزياهي (و) مثله  
(تقلد سيفي الرهن لا الثلاثة) فان الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة  
(و) في (لبس خاتمه) أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع الى العادة) فان كان ممن  
يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) أي  
بالقيمة المذكورة (من جنس الدين يلتقيان قصاصا بمجرد) أي بمجرد القضاء  
بالقيمة (اذا كان الدين حالا وطالب) المرتهن (الراهن بالفضل ان كان) ثمة  
فضل (وان) كان الدين (مؤجلا يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا  
حل الاجل أخذه بدنه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا  
عنده الى قضاء دينه) لانه بدل الرهن فاخذ حكمه (وأجرة بيت حفظه  
وحافظه) وماوى الغنم (على المرتهن وأجرة راعيه) لو حيوانا (ونفقة الرهن  
والخراج) والعشر (على الراهن) والاصل فيه أن كل ما يحتاج اليه لمصلحة



الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حبسه له واعلم أنه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الراهن تهستاني عن الذخيرة (واماموثة رده) كجمل آبق (أو رد جزء منه) كداواة جريح (الى يده) أى الى يد المرتهن (فتنقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن) لو قيمته اكثر من الدين والافعلى المرتهن وكذا معالجة امراض وفروح وفداء جناية (وكل ماوجب على احدهما فاداه الآخر كان متبرعا لا ان يامر القاضى به ويجعله ديناً على الآخر) فحينئذ يرجع عليه وبمجرد أمر القاضى بلا تصريح يجعله ديناً عليه لا يرجع كما فى الملتقط وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضراً مطلقاً خلافاً للثاني وهى فرع مسألة الحجز يلى (قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذى رهنته عندى فالتقول للمرتهن) لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على الراهن بعد قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة ولو قبل قبضه فالتقول للمرتهن لانكاره دخوله فى ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان بزازية (يجوز له السفر به) بالرهن (اذا كان الطريق أمناً) كما فى الوديعة (وان كان له حمل وموثة) وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذى الرهن فى يده كما فى العمادية معزيا للعدة على خلاف ما فى فتاوى القاضيين وامل ما فى العدة قول الامام وما فى الفتاوى قولها كما يفيد كلام القنية

هو فائده في الحديث اذا عى الرهن فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشتبهت قيمته ببدل هلكه بان قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره المصنف أول الباب

## باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

( لا يصح رهن مشاع ) لعدم كونه مميزاً كامراً ( مطلقاً ) مقارنة أوطارنا من شريكه أو غيره يقسم أولاً ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوزه الشافعي وفي الاشباه ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده غير المدبر فيجوز بيعها لا رهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوع الطارئ قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبتقى في ملكه أو يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي أراد رهن نصف داره مشاعاً يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على أن المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولو الجية ولو جاء بثوين وقال خذ أحدهما رهننا والآخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهننا بالدين لان أحدهما ليس بأولى من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر (و) لا رهن ( ثمرة على نخل دونه ) لا ( زرع أرض أو نخل ) أو بناء ( بدونها وكذا عكسها ) كرهن الشجر لا الثمر والأرض لا النخل والأصل أن المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده درر وعن الأمام جواز رهن الأرض بلا شجر ولورهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها جاز ملتقى لانه اتصال مجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان مشتركة

بينه وبين الجيران صبح في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة  
لكونه تبعاً (و) لا (رهن الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد) والوقف ثم لما  
ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال (و) لا (بالامانات)  
كوديعة وأمانة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل  
بخلاف الكفالة كما مر (و) لا بعين مضمونة بغيرها أى بغير مثل أو قيمة  
مثل (المبيع في يد البائع) فإنه مضمون بالثمن فإذا هلك ذهب بالثمن (و) لا  
(بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقاً) في نفس وما دونها (بخلاف  
الجزاء خطأ) لا مكان استيفاء الارش من الرهن (و) لا (بالشفعة وبأجرة  
النامحة والمغنية وبالعبد الجاني أو المديون) وإذا لم يصح الرهن في هذه الصور  
فللراهن أخذه فلو هلك عند المرتهن قبل الطلب هلك مجاناً إذ لا حكم للباطل  
فبقي القبض باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خمر  
وارتهاها من مسلم أو ذمى للمسلم) أى لا يجوز للمسلم أن يرهن خمر أو يرتهاها  
من مسلم أو ذمى (ولا يضمن له) أى للمسلم (مرتهاها) حال كونه (ذمياً  
وفي عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا عندنا (وصح) الرهن (بعين مضمونة  
بنفسها) أى بالمثل أو بالقيمة (كالمفصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح  
عن عمد) اعلم أن الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة أصلاً كالامانات وعين  
غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها  
كالمفصوب ونحوه وتماه في الدرر (و) صح (بالدين ولو موعوداً بأن رهن  
ليقرضه كذا) كألف مثلاً فلو دفع له البعض وامتنع لاجبر أشباه (فإذا هلك)



هذا الرهن ( في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد ) من الدين فيسلم الألف  
للراهن جبراً ( اذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل أما اذا كان أكثر فهو  
مضمون بالقيمة ) هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بأن رهنه على أن  
يعطيه شيئاً فهلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذکور في البرازية  
وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على سوم الرهن  
اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح (و) صحح ( برأس مال السلم ونحو  
الصرف والمسلم فيه فان هلك ) الرهن ( في المجلس ) تم الصرف والسلم  
و( صار ) المرتهن ( مستوفياً ) حكماً خلافاً للثلاثة ( وان اقرقا قبل تقدو هلاك  
بطلا ) أى السلم والصرف وأما المسلم فيه فيصح مطلقاً فان هلك الرهن تم  
العقد وصار عوضاً للمسلم فيه ( ولو ) لم يهلك ولكن ( تفاسخا السلم وبالمسلم  
فيه رهن فهو رهن برأس المال ) استحساناً لانه بدله فقام مقامه ( وان هلك )  
الرهن ( بعد الفسخ ) المذكور ( هلك به ) أى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم  
دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكماً الى أن يهلك ( والاب أن يرهن بدين )  
كائن ( عليه عبداً لصفه ) لان له ايداعه فهذا أولى لهلاكه مضمونا والوديعة  
أمانة ( والوصى كذلك ) وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا هلك ضمنا  
قدر الدين للصغير لا الفضل لانه أمانة وقال الثوري يضمن الوصى القيمة  
لان للاب أن ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها  
بالتسوية بينهما ( وله ) أى للاب ( رهن ماله عند ولده الصغير بدين له )  
أى للصغير ( عليه ) أى على الاب ( ويحبسه لاجله ) أى لاجل الصغير  
( بخلاف الوصى ) فانه لا يملك ذلك مراجعة ( وهكذا عكسه )

فللاب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفقتة جعل  
 كخصين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف ( الوصى ) لانه وكيل  
 محض فلا يتولى طرف العقد في رهن ولا بيع وتمايه في الزيلعي ( و ) صح  
 ( بئن عبد أو خل أو ذكية ان ظهر العبد حراً واخل خراً والذكية ميتة و )  
 صح ( يبدل صلح عن انكار ان أقر ) بعد ذلك ( أن لا دين عليه ) والاصل  
 ما مر أن وجوب الدين ظاهراً يكفي لسحة الرهن والكفيل ( و ) صح  
 ( رهن الحجرين والمكيل والموزون فان رهن ) المذكور بخلاف جنسه هلك  
 بقيمته وهو ظاهر وان ( بجنسه وهلك هلك بمثله ) وزنا أو كيلا لا قيمة  
 خلافا لهما ( من الدين ولا عبرة بالجوذة ) عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا  
 فظاهر وان الدين أزيد فالزائد في ذمة الراهن وان الرهن أزيد فالزائد أمانة دور  
 وصدر شريعة ( باع عبداً على أن يرهن المشتري بالثمن شيئاً بعينه أو يعطى  
 كفيلاً كذلك ) بعينه ( صح ولا يجبر ) المشتري ( على الوفاء ) لما مر أنه غير لازم  
 ( وللبيع فسخه ) لفوات الوصف المرغوب ( الا أن يدفع المشتري الثمن حالا ) أو  
 يدفع ( قيمة الرهن ) المشروط ( رهناً ) لحصول المقصود ( وان قال ) المشتري  
 ( لبائعه ) وقد أعطاه شيئاً غير مبيعه ( أمسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن )  
 لتلفظه بما يفيد الرهن والعبرة للمعاني خلافاً للثاني والثلاثة و ( لو كان ) ذلك  
 الشيء الذي قال له المشتري أمسكه هو ( المبيع ) الذي اشتراه بعينه أو ( بعد  
 قبضه ) لانه حينئذ يصلح ان يكون رهناً بئنه ( ولو قبله لا ) يكون رهناً لانه  
 محبوس بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما يفسد بمكته كلحم وجد فأبطاً المشتري  
 وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشرائه ولو باعه بأزيد تصدق به لان فيه شبهة

(رهن) رجل (عينا عند رجلين بدين لكل منهما صبح و كله رهن من كل منهما) ولو غير شريكين (فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر) هذا لو مما لا يتجزأ و ان مما يتجزأ فلي كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما وأصله مسألة الوديعة زيلعي (ولو هلك ضمن كل حصته) لتجزؤ الاستيفاء (فان قضى دين أحدهما فكله رهن الآخر) لما مر أن كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق (وان رهننا رجلا رهننا) واحداً (بدين عليهما صبح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين) اذ لا شيوع (ولو رهن عشرين بالف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) لحبس الكل بكل الدين كالبيع في يد البائع (فان سمي لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ما سمي له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع هو الا صبح (وبطل بينة كل منهما) أى من رجلين (على رجل انه) أى ان كل واحد (رهنه هذا الشيء) كعبد مثلاً (عنده وقبضه) لاستحالة كون كله رهنًا لهذا وكله رهنًا لذلك في آن واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع فتهايرتا وحينئذ فهلك أمانة اذ الباطل لا حكم له هذا (ان لم يؤرخا فان أرخا كان صاحب التاريخ الا قدم أولى وكذا اذا كان) الرهن (في يد أحدهما كان) ذو اليد (أحق) لقربة سبقة (ولو مات رهنه) أى رهن العبد مثلاً (و) الحال أن (الرهن معهما) أى في أيديهما (أولا) أى ليس العبد معهما فان الحكم واحد زيلعي (فبرهن كل كذلك) كما وصفنا (كان في يد كل واحد منهما نصفه) أى العبد (رهنًا بحقه) استحساناً لا تقلا به بالموت استيفاء والشائع يقبله (أخذ عمامة المديون لتكون رهنًا عنده لم تكن رهنًا) واذا هلكت تهلك هلاك



المرهون قال وهذا ظاهر اذا رضى المطلب بتركه رهنا عمادية ومفاده أنه ان رضى بتركه كان رهنا والا لا وعليه يحمل اطلاق السراجية وغيرها كما أفاده المصنف وفي المجتبى لرب المال مسك مال المديون رهنا بلا اذنه وقيل اذا أيس فله أخذه مكان حقه قضاء عن دينه وأقره المصنف ( دفع إتيوين فقال خذ أيهما شئت رهنا بكذا فاخذها لم يكن واحد منهما رهنا قبل أن يختار أحدهما ) سراجية

﴿ فروع ﴾ غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتين باذن راهن \* أمره بدفعه للدلال فدفع فهلك لم يضمن \* حملي وضع المصنف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا قنية \* الاجل في الرهن يفسده \* سلطه ببيع الرهن ومات للمرتن بيعه بلا محضر وارثه \* غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتن أمره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي أن يجوز \* ولو مات ولم يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في متفرقات بيوع النهر وفي الذخيرة ليس للمرتن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع جاز له أن يبيعه والله تعالى أعلم

﴿ باب الرهن بوضع على يد عدل ﴾

سمى به لعدالته في زعم الراهن والمرتن ( اذا وضعا الرهن على يد عدل

صح ويتم قبضه ولا يأخذه أحدهما منه وضمن لو دفع الى أحدهما) لتعلق  
 أحدهما به فلو دفعه قتل فضمن لتعديبه وأخذا منه قيمته وجعلها عنده أو عند  
 غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقضيا وهل للعدل  
 الرجوع مبسوط في المطولات ( وإذا هلك يهلك من ضمان المرتهن فان  
 وكل ) الراهن ( المرتهن أو ) وكل ( العدل أو غيرها يبيعه عند حلول الاجل  
 صح ) توكيله ( لو ) الوكيل ( أهلا لذلك ) أى للبيع ( عند التوكيل والا ) يكن  
 أهلا لذلك عند التوكيل ( لا ) تصح الوكالة حينئذ ( فلو وكل يبيعه صغيراً )  
 لا يعقل ( فباعه بعد بلوغه لم يصح ) خلافاً لهما ( فان شرطت ) الوكالة ( فى  
 عقد الرهن لم ينزل بعزله و ) لا ( بموت الراهن و ) لا ( المرتهن ) للزومها  
 بلزوم العقد فى تخالف الوكالة المفردة من وجوه أحدها هذا ( و ) الثانى  
 أن الوكيل هنا ( يجبر على البيع عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن  
 فى الاصح ) زيلعى على خلاف ظاهر الرواية وان صححها قاضى بخان وغيره  
 على ما نقله القهستانى وغيره فتنبه بخلاف الوكالة المفردة ( و ) الثالث أنه  
 ( يملك بيع الولد والارث و ) الرابع ( اذا باع بخلاف جنس الدين  
 كان له أن يصرفه الى جنسه ) أى الدين بخلاف الوكالة المفردة ( و )  
 الخامس ( اذا كان عبداً وقتله عبداً خطأ فدفن بالجناية كان له بيعه بخلاف  
 المفردة ) متعلق بالجميع ( وله بيعه فى غيبة ورثته ) أى ورثة الراهن ( كما كان  
 له حال حياته البيع بغير حضرته ) أى حضرة الراهن ( وتبطل ) الوكالة ( بموت  
 الوكيل ) مطلقاً وعن الثانى أن وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الاصل ( فلو  
 أوصى الى آخر يبيعه لم يصح الا اذا كان مشروطاً له ) ذلك فى الوكالة ( ولا

يملك رهن ولا مرتهن بيعه بغير رضا الآخر فان حل الاجل وغاب الرهن  
أجبر الوكيل على بيعه كما هو (الحكم (في الوكيل بالخصومة) اذا غاب موكله  
وأبأها فانه يجبر عليها بان يحبسها أياما لبيع فان لم يجد ذلك باع القاضى دفعا  
للضرر (وان باعه العدل فالتمن رهن) كالمتمن (فيهلك كملكه فان أوفى ثمنه)  
بعد بيعه (المرتهن فاستحق الرهن) وضمن (فان) كان المبيع (هالكافي يد  
المشتري ضمن المستحق الرهن قيمته) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ  
(صح البيع والقبض) لتملكه بضمائه (أو) ضمن المستحق (العدل) لتعديده  
بالبيع (ثم هو) أى العدل (يضمن الرهن وصحبا) أيضا (أو) ضمن (المرتهن  
ثمنه) الذى أداه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل لانه بدل ملكه  
(ويرجع المرتهن على رهنه بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان) كان الرهن  
(قائما) فى يده مشتريه (أخذه المستحق من مشتريه ورجع هو) أى المشتري  
(على العدل بثمنه) لانه العاقد (ثم) يرجع (هو) أى العدل (على الرهن به)  
أى بثمنه (و) اذا رجع عليه (صح القبض) وسلم الثمن للمرتهن (أو) رجع العدل  
(على المرتهن بثمنه ثم) رجع (هو) أى المرتهن (على الرهن به) أى بدينه  
زاد هنا فى الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على  
الرهن سواء قبض المرتهن ثمنه أولا (فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق)  
الرهن (وضمن الرهن قيمته هلك) الرهن (بدينه وان ضمن المرتهن)  
القيمة (يرجع على الرهن بقيمته) التى ضمنها لضرره (وبدينه)  
لا انتقاض قبضه

فروع في الولو الجية ذهبت عين دابة المرتهن يسقط ربع الدين وسيجي



❦ باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائته

أى الرهن ( على غيره ) ❦

( توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد أحدهما نفذ وصار ثمنه رهنا ) في صورة الاجازة ( وان لم يجر ) المرتن البيع ( وفسخ ) بعه ( لا يفسخ ) بفسخه في الاصح ( و ) اذا بقى موقوفا ( المشتري ) بالخيار ( ان شاء صبر الى فكاك الرهن أو رفع الامر الى القاضى ليفسخ البيع ) وهذا اذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال ( ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه ) الراهن أيضا ( من ) رجل ( آخر قبل أن يجيز المرتن ) البيع ( فالثاني موقوف أيضا على اجازته ) اذ الموقوف لا يمنع توقف الثاني ( فايهما اجاز لزم ذلك وبطل الآخر او باعه ) الراهن ( ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتن الاجارة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الاول ) لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقرر وفي محله تحرد ( دون غيره من هذه المقود ) اذ لا منفعة للمرتن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول ( وصح اعتاقه وتدييره واستيلاده ) اي نفذ اعتاق الراهن ( رهنه فان ) كان ( غنيا و ) كان ( دينه ) اي المرتن ( حالا اخذ ) المرتن ( دينه من الراهن وان مؤجلا اخذ قيمته للرهن بدله الى ) زمان ( حلوله ) فان حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل ( وان ) كان الراهن ( معسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده غنيا وفي التدير والاستيلاد سعى ) كل ( في كل الدين بلا رجوع ) لان كسب

المدبر وأم الولد ملك المولى (فاذا أتلّف) الراهن (الرهن فحكمه حكم ما إذا  
 أعتقه غنيا) كما مر (و) الرهن (ان أتلّفه أجنبي) أى غير الراهن (فالمرتهن  
 يضمّنه) أى المتلف (قيمه يوم هلك وتكون) القيمة (رهنا عنده) كما مر  
 وأما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق  
 زيائى (وباعارته) أى المرتهن الرهن (من راهنه يخرج من ضمانه) تسميتها  
 عارية مجاز (فلو هلك) الراهن (فى يد الراهن هلك مجازا) حتى لو كان  
 أعطاه به كفيل لم يلزم الكفيل شيء لخروجه من الرهن نعم او كان الراهن  
 أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل تارخانية (فان عاد) قبضه (عاد  
 ضمانه وللمرتهن استرداده منه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك) أى قبل  
 الاسترداد (فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء) لبقاء حكم الرهن (ولو  
 اعاره) أو أودعه (أحدهما أجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه ولكل منهما  
 أن يعيده رهنا) كما كان (بمخلاف الاجارة والبيع والهبة) والرهن (من  
 المرتهن أو من أجنبي اذا باشرها أحدهما باذن الآخر) حيث يخرج عن  
 الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بمخلاف العارية وبمخلاف  
 بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقى لو مات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن  
 أسوة الغرماء (ولو أذن الراهن للمرتهن فى استعماله أو اعارته للعمل فهلك  
 الرهن) قبل أن يشرع فى العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد  
 الرهن (ولو هلك فى حالة العمل) والاستعمال (هلك أمارة) لثبوت يد العارية  
 حينئذ (ولو اختلفا فى وقته) أى وقت هلاكه فقال المرتهن هلك فى وقت

العمل وقال الراهن في غيره ( فاقول للمرتهن ) لأنه منكر ( والبينة للراهن )  
لأنهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده إلا بحجة بزازية  
وفيها أذن للمرتهن في لبس ثوب الرهن يوما فجاء به المرتهن متخرقا وقال  
تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن مالبسته فيه ولا تخرق فيه فاقول  
للراهن وإن أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل لبسه أو بعده  
فاقول للمرتهن في قدر ماعاد من الضمان

﴿ فروع ﴾ رهن الأب من مال طفله شيئا بدين على نفسه جاز فلو  
الرهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة بخلاف  
الوصى فإنه يضمن قيمته والفرق أن للأب أن ينتفع بمال الصغير عند الحاجة  
ولا كذلك الوصى ولو أدرك الابن ومات الأب ليس للابن أخذه قبل قضاء  
الدين ويرجع الابن في مال الأب إن كان رهنه لنفسه لأنه مضطر كنه ير  
الرهن \* ولو رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن  
ويؤمر بقضاء الدين ورده إلى المقر له \* ولو رهن دار غيره فأجاز صاحبها  
جاز وبينة الراهن على قيمة الرهن أولى \* وزوائد الرهن كولد وثمرة رهن  
لاغلة دار وأرض وعبد فلا يصير رهنا \* والرهن الفاسد كالصحيح في ضمانه  
( وصح استعارة شيء ليرهنه فبرهن بما شاء ) إذا أطلق ولم يقيد بشيء  
( وإن قيده بقدر أو جنس أو مرتين أو بلد تقيد به ) وحينئذ ( فإن خالف )  
ما قيده به المعير ( ضمن ) المعير ( المستعير أو المرتهن ) لتعدى كل منهما  
( إلا إذا خالف إلى خير بأن عين له أكثر من قيمته فرهنه بأقل من ذلك )  
لم يضمن لمخالفته إلى خير ( فإن ضمن ) المعير ( المستعير ثم عقد الرهن ) لملكه



بالضمان ( وان ضمن المرتهن برجع بما ضمن وبالدين على الراهن ) كما صرف  
 الاستحقاق ( فان وافق وهلك عند المرتهن صار ) المرتهن ( مستوفيا لدينه ووجب  
 مثله ) أى مثل الدين ( للمعير على المستعير ) وهو الراهن لقضاء دينه به  
 ( ان كان كله مضمونا والا ) يكن كله مضمونا ( ضمن قدر المضمون والباقي  
 أمانة ) وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعير ( ولو افتكه ) أى  
 الرهن ( المعير أجبر المرتهن على القبول ثم يرجع ) المعير ( على الراهن ) لانه  
 غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنبي ( بما أدى ) بأن ساوى الدين القيمة  
 وان الدين أزيد فالزائد تبرع وان أقل فلا جبر درر لكن استشكله الزباهي  
 وغيره واقره المصنف فلذا لم يرجع عليه في مثله مع متابعتة للدور فتدبر ( ولو  
 هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لم يضمن وان استخدمه  
 أو ركه ) ونحو ذلك ( من قبل ) لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا  
 بضمن خلافا للشافعي لكن في الشربلالية عن العمادية المستأجر أو المستعير  
 اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى  
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الإيفاء بماله ولو اختلفا في قدر ما امره  
 بالرهن به فالقول للمعير هداية . اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول  
 للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكملة ( ولو مات مستعيره مفلسا )  
 مديونا ( فالرهن ) باق ( على حاله فلا يباع الا برضا المعير ) لانه ملكه ( ولو  
 أراد المعير بيعه وأبى الراهن ) البيع ( بيع بغير رضاه ان كان به ) أى بالرهن  
 ( وفاء والا لا ) يباع ( الا برضاه ) أى المرتهن ( ولو مات المعير مفلسا وعليه  
 دين أمر الراهن بقضاء دين نفسه وبرد الرهن ) ليصل كل ذي حق حقه ( وان

عجز لفقره فالرهن على حاله ( كما لو كان المعير حيا ( ولورثته ) أى ورثة المعير  
( أخذه ) أى الرهن ( بعد قضاء دينه ) كمورث ( فان طلب غرماء المعير من  
ورثته يبعه فان به وفاء يبع والا فلا ) يباع ( الا برضا المرتهن ) كما مر لما مر  
( و ) اعلم أن ( جنابة الراهن على الرهن ) كالأو بعضا ( مضمونة كجنابة المرتهن  
عليه ويسقط من دينه ) أى دين المرتهن ( بقدرها ) أى الجنابة لانه أتلف ملك  
غيره فلزمه ضمانه واذا لزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالاتلاف  
لا بالرهن وهذا لو الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شيء والجنابة  
على المرتهن وللمرتهن أن يستوفي دينه لكن لو اعور عينه يسقط نصف دينه  
عنه فهستانى وبرجندى ( وجنابة الرهن عليهما ) أى على الراهن أو المرتهن  
( وعلى مالهما هدر ) أى باطل ( اذا كانت ) الجنابة ( غير موجبة للقصاص ) فى  
النفس دون الأطراف اذ لا قودين طرفى عبد وحر ( وان كانت موجبة للقصاص  
فمعتبرة ) فيقتص منه ويبطل الدين خانية وعبارة القهستانى وشرح المجمع يبطل  
الرهن ( كجنابته ) أى الرهن ( على ابن الراهن أو على ابن المرتهن ) فانها معتبرة فى  
الصحيح حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت على المال فيباع كالجنى على الاجنبى  
اذهو أجنبى لتباين الاملاك زبامى ( ولو رهن عبدا يساوى الف بالف مؤجل  
فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها )  
أى المائة ( قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشيء ) كوته بلا قتل والاصل  
أن نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان  
الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا للسكل من الابتداء ( ولو  
باعه ) أى العبد المذكور ( بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع

بتسمائة ) لانه لما كان الدين باقيا وقد أذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته كأنه استرده وباعه لنفسه ( ولو قتله عبد قيمته مائة فدفع به افتكه ) الراهن وجوبا ( بكل الدين وهو الالف ) لقيام الثاني مقام الاول لحما ودما وقال محمد ان شاء افتكه بكل دينه أو تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في الشرنبلالية عن المواهب لكن عامة المتون والشروح على الاول ( فان جنى ) ترك التفريع أولى ( الرهن خطأ فداء المرتهن ) لانه ملكه ( ولم يرجع ) على الراهن بشيء ( ولا ) يملك أن ( يدفعه الى ولي الجناية ) لانه لا يملك التملك ( فان أبى ) المرتهن من الفداء ( دفعه الراهن ) ان شاء ( أو فداء ويسقط الدين ) بكل منهما ( لو أقل من قيمة الرهن أو مساويا ولو أكثر يسقط قدر قيمة العبد ) فقط و ( لا ) يسقط ( الباقي ) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فداء المرتهن فان أبى باعه الراهن أو فداءه ولو قتل ولد الرهن انسانا أو استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداءه وبقي رهنا مع امه واما جناية الدابة فهدر ويصير كأنه هلك بأفة سماوية وتماه في الخانية ( مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه ) لقيامه مقامه ( فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه ) لان نظره عام وهذا لو ورثته صفارا فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره

﴿ فروع ﴾ رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم من غرمائه توقف على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينه قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم جاز وبيع في دينه واذا ارتهن بدين للميت على آخر جاز درر وفي معين المفتي للمصنف لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن



ولا يموتها ويبقى الرهن رهنا عند الورثة

### فصل في مسائل متفرقة

( رهن عصيراً قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساوى العشرة فهو رهن بعشرة ) كما كان ثم المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما أفاده ابن الكمال وعليه الفتوى وإن انتقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا ( ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة ) هذا قيد لا بد منه لأنه لو كان قيمتها أكثر من الدين يكون الجلد أيضاً بعضه أمانة بحسابه فتنبه ( فمات ) بلا ذبح ( فدبغ جلدها ) بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للرهين حق حبسه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان ( وهو ) أى الجلد ( يساوى درهما فهو رهن به بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدبغ جلدها ) حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به ( ولو أبق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين والرهن ) خلافاً لفر ( ونماء الرهن كالولد والثمر والابن والصوف ) والوبر والأرث ونحو ذلك ( للراهن ) لتولده من ملكه ( وهو رهن مع الأصل ) تبعاله بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والأجرة ( وكذا الهبة والصدقة ) فإنها غير داخلة في الرهن وتكون للراهن ( الأصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى إليه حكم الرهن ومالا فلا يجمع الفتاوى ( وإذا هلك النماء ) المذكور ( هلك مجازاً ) لأنه لم يدخل تحت العقد مقصوداً ( وإذا بقي ) النماء أي ولو حكماً بأن أكل بالاذن فإنه لا يسقط

حصّة ما أكل منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم  
 الدين على قيمتهما فهستانى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل فك بحصته) من  
 الدين لأنه صار مقصوداً بالفكالك والتبع يقابله شيء إذا كان مقصوداً (و)  
 حينئذ (يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط  
 من الدين حصّة الأصل وفك النماء بحصته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الأصل  
 يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصّة الأصل  
 فيسقط وثلث العشرة حصّة النماء فيفك به (ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل  
 الزوائد) أى أكل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد فكله (فأكلها) ظاهره  
 يعم أكل ثمنها وبه أفتى المصنف قال إلا أن يوجد ثقل يخص حقيقة الأكل  
 فيتبع (فلا ضمان عليه) أى على المرتهن لأنه أتلفه باذن المالك والاطلاق  
 يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك (ولا يسقط شيء من الدين)  
 قال في الجواهر رجل رهن داراً وأباح السكنى للمرتهن فوقع بسكناه  
 خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لأنه لما أباح له السكنى أخذ  
 حكم العارية حتى لو أراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاة فقال  
 له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو أذن له في ثمرة  
 البستان فصار أكله كأكل الراهن ثم ثقل عن التهذيب أنه يكره للمرتهن  
 أن ينتفع بالرهن وإن أذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن  
 محمد بن أسلم من أنه لا يحل للمرتهن ذلك ولو بالأذن لأنه ربا قلت وتعليله  
 يفيد أنها تحريمية فتأمل (وإن لم يفك) الراهن (الرهن) بل بقى عند  
 المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد المرتهن (يقسم الدين على قيمة

(النماء) أى الزيادة ( التى أكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما أصاب الاصل سقط  
 وما أصاب الزيادة أخذه المرتهن من الراهن ) كما فى الهداية والكافى والخانية  
 وغيرها وفى الجواهر الاصل أن الائتلاف باذن الراهن كائتلاف الراهن بنفسه  
 لتسليطه وفيها أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن أن يؤجره قال لا قيل فلو أجره  
 ومضت المدة فلاجرة له أم للراهن قال له ان أجره بلا اذن وان بأذنه  
 فللمالك وبطل الرهن وفيه رهن كرم وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليستقيه  
 ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن . رهن كرم وأباح ثمره ثم باع الكرم فقبض  
 المرتهن الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فللمشتري وان قبله فللراهن ان قضى  
 دين المرتهن والا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع  
 كما مر وفيها زرع المرتهن أرض الرهن أن أبيع له الانتفاع لا يجب شيء  
 وان لم يبيع لزمه نقصان الارض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ .  
 زرعها الراهن أو غرسها باذن المرتهن ينبغي أن تبقى رهنا ولا يبطل الرهن  
 فتنبه . استحق الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه . استحق بعضه ان شائما  
 يبطل الرهن فيما بقى وان مفروضا بقى فيما بقى ويحبس بكل الدين لكن  
 هلكه بمحضته . أجر داره لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن  
 ثم أجره من راحته فلاجارة باطله . ابقى الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد  
 سقط بحساب نقصه لان الاباق عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة  
 الضمنية ذكر الزيادة انقصدية فقال ( والزيادة فى الرهن تصح ) وتعتبر قيمتها  
 يوم القبض أيضا ( وفى الدين لا ) تصح خلافا للثانى والاصل ان اللاحاق  
 باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة فى معقود به او عليه والزيادة فى الدين



ليست منهما ( فان رهن ) نسخ المتن والشرح بإلغاء مع انه نبه في شرحه على أنه إنما عطفها بالواو لا بإلغاء ليفيد أنها مسألة مستقلة لا فرع للاولى فتنبه ( عبداً بألف فدفع عبداً آخر رهنا مكان الاول وقيمة كل ) من العبدین ( ألف فالاول رهن حتى يردده الى الراهن والمرتهن في الآخر أمين حتى يجعل مكان الاول ) بان يرد الاول الى الراهن حينئذ يصير الثاني مضمونا ( أبرأ المرتهن الراهن عن الدين أو وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء ) استحسانا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع ( ولو قبض المرتهن دينه ) كله ( أو بعضه من رهنه أو غيره ) مكتطوع ( أو شري ) المرتهن ( بالدين عينا أو صالح عنه ) أي عن دينه ( على شيء ) لانه استيفاء ( أو أحال الراهن مرتهنه بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه ) أي في يد المرتهن ( هلك بالدين ورد ما قبض الى من أدى ) في صورة ايفاء رهن أو متطوع أو شراء أو صلح ( وبطلت الحوالة ) وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الابراء بطريق الاداء هداية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فيذبني أن لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة تهستانی ( وكذا ) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به أيضا ( لو تصادقا على أن لا دين ) عليه ( ثم هلك ) الرهن بالدين لتوهم وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابراء فانه يسقط الدين أصلا ( كل حكم ) عرف ( في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد ) كما في العمادية قال وذکر الکرخی أن المقبوض بحکم الرهن الفاسد يتعلق به

الضمان وفيها أيضا ( وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز ) كرهن المشاع ( ينعقد الرهن ) لوجود شرط الانعقاد لكن ( بصفة الفساد ) كالفاسد من البيوع ( وفي كل موضع لم يكن الرهن ( كذلك ) أى لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا ( لا ينعقد الرهن أصلا ) وحينئذ ( فإذا هلك هلك بغير شيء ) بخلاف الفاسد فإنه يهلك بالاقبل من قيمته ومن الدين ومن مات وله غرماء فالمرتبهن أحق به كما في الرهن الصحيح

هو فرع من رهن الرهن باطل كما حرره في العارية معزيا للوهبانية وفي معاياتها قال

وأى رهين لا يرام انفكاكه ومجنيه لو مات بالموت يشطر  
هذا تفسير كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل نفس ترتبهن بكسبها  
عند الله تعالى انتهى

## كتاب الجنائيات

مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجناية لصيانة النفس والمال وسيلة  
للنفس فقدم ثم الجناية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم  
حل بمال أو نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجناية بما حل  
بنفس وأطراف ( القتل ) الذى يتعاق به الاحكام الآتية من قودودية وكفارة  
واثم وحرمان ارث ( خمسة ) والا فأنواعه كثيرة كرجم وصلب وقتل حربى  
الاول ( عمد وهو أن يتعمد ضربه ) أى ضرب الآدمى فى أى موضع من

جسده (ب) آلة تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل لو من حديد جوهره  
(ومحدد من خشب) وزجاج (وحجر) وابرة في مقتل برهان (وليطة)  
وقوله (ونار) عطف على (محدد لانها تشق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى  
لو وضعت في المذبح فأحرقت المروق أكل يعني ان سال بها الدم والا لا يكفي  
الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية كل ما به الذكاة به القود والا فلا انتهى وفي البرهان  
وفي حديد غير محدد كالسنجة روايتان أظهرهما أنها عمد وفي المجتبى واحماء التنوير يكفي  
للقود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتى للمصنف الابرة اذا أصابت المقتل  
ففيه القود والا فلا انتهى فليحفظ وقالوا الثلاثة ضربه قصدا بما لا تطيقه  
البنية كخشب عظيم عمد (وموجبه الاثم) فان حرمة أشد من حرمة اجراء  
كلمة الكفر لجوازه لمكره بخلاف القتل (و) موجبه (القود عينا) فلا يصير مالا  
الا بالتراضي فيصح صاعدا ولو بمثل الدية أو أكثر ابن كمال عن الحقائق (لا  
الكفارة) لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا يناط بها قلت لكن  
في الخانية لو قتل مملوكه أو ولده المملوك لغيره عمداً كان عليه الكفارة (و)  
الثاني (شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر) أي بما لا يفرق الاجزاء ولو  
بحجر وخشب كبيرين عنده خلافاً لغيره (وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلظة  
على العاقلة) سيجي تفسير ذلك (لا القود) لشبهه بالخطأ نظراً لآلته الا أن يتكرر  
منه فللامام قتله سياسة اختيار (وهو) أي شبه العمد (فيما دون النفس) من  
الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد (و) الثالث  
(خطأ وهو) نوعان لانه اما خطأ في ظن الفاعل ك(أن يرمى شخصاً ظنه صيدا  
أو حربياً) أو مرتداً (فاذا هو مسلم أو) خطأ في نفس الفعل كأن يرمى (غرضاً)



أو صيداً (فأصاب آدمياً) أو رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه إلى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصد رجلاً فأصاب غيره أو أراد يد رجل فأصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً أو أراد رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لأنه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف لآخر أسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة أو لبنة فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية

وقاصد شخص أن أصاب خلافه فذو خطأ والقتل فيه معذر

وقاصد شخص حالة النوم أن يمت فيقتص أن أبقى دماً منه ينهر

(و) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطأ (كنائم انقلب على رجل فقتله) لأنه معذور كالخطي (وموجبه) أي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطأ وما جرى مجراه (الكفارة والدية على العاقلة) والاثم دون اثم القتل إذا الكفارة تؤذن بالاثم لترك العزيمة (و) الخامس (قتل بسبب كحافر البئر ووضع حجر في غير ملكه) بغير إذن من السلطان ابن كمال وكذا وضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك إلا إذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه دور (وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة) ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه دور (وكل ذلك يوجب حرمان الارث) لو الجاني مكلفاً ابن كمال (إلا هذا) أي القتل بسبب لعدم قتله وألحقه الشافعي بالخطأ في أحكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

(يحب القود) أي القصاص (بقتل كل محقون الدم) بالنظر لقائه دور

وسيتضح عند قوله ولو قتل القاتل أجنبي ( على التأييد عمداً ) وهو المسلم  
والذي لا المستامن والحربي ( بشرط كون القاتل مكلفاً ) لما تقرر أنه ليس  
لصبي ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود فجن قبل دفعه للولى انقلاب  
دية \* من يخن ويقيق قتل في افاقته \* قتل فان جن بعده ان مطبقاسقط وان  
غير مطبق قتل \* عبد قتل مولاه عمداً لا رواية فيه وقال أبو جعفر يقتل \*  
قتل عبد الوقف عمداً لا قود فيه \* قتل ختنه عمداً وبنته في زكاحه سقط القود  
انتهى (و) بشرط ( انتفاء الشبهة ) كولد أو ملك أو أعم كقوله اقتلني فقتله  
( بينهما ) كما سيجي . ( فيقتل الحر بالحر وبالعبد ) غير الوقف كما مر خلافاً  
للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى أن النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر  
بالحر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس على  
انه تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عداه كيف ولو دل لوجب أن لا يقتل الذكر  
بالأنثى ولا قاتل به قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى ولا بي الفتح  
البستي نظماً قوله

خذوا بدمي هذا الغزال فانه      رماني بسهمي مقلتيه على عمد  
ولا تقتلوه انني أنا عبده      ولم أرحرا قط يقتل بالعبد  
فاجابه بعض الحنفية رداً عليه بقوله

خذوا بدمي من رام قتلي بلحظه      ولم يخش بطش الله في قاتل العمد  
وقودوا به جبراً وان كنت عبده      ليعلم ان الحر يقتل بالعبد  
( والمسلم بالذي ) خلافاً له ( لاهما بمستامن بل هو بمثله قياساً ) للمساواة  
لا استحسنانا لقيام المبيع هداية ومجتي ودرر وغيرها قال المصنف وينبغي

أن يعول على الاستحسان لتصريحهم بالعمل به إلا في مسائل مضبوطة ليست  
 هذه منها وقد اقتصر من لا خسر وفي متنه على القياس انتهى بمعنى فتبعه المصنف  
 رحمه الله تعالى على عادته قلت وبعضه عامة المتون حتى الملتقى (و) يقتل  
 (الماعل بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والزمن وناقص الاطراف  
 والرجل بالمرأة) بالاجماع (والفرع باصله وان عللا بعكسه) خلافا لما لك  
 فيها اذا ذبح ابنه ذبحا أى لا يقتص الاصول وان علوا مطلقا ولو اناثا من قبل  
 الام في نفس أو اطراف بفروعهم وان سفلوا لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد  
 بولده وهو وصف ممال بالجزئية فيتمدى لمن عللا لانهم أسباب في احيائه  
 فلا يكون سببا لا فنائهم وحينئذ فتجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين  
 لان هذا عمد والمائة تعقل لا لعمد وقال الشافعي يجب حالة كبديل الصالح زيلعي  
 وجوهرة وسيجيئ في الماعل وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب أو  
 المولى أو المخطئ أو الصبي أو المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما  
 تقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العمد عندنا خلافا للشافعي برهان  
 (ولا سيد بعبد) أى بعبد نفسه (ومديره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل  
 تحت قولهم ومن ملك قصاصا على أبيه سقط كما سيجيئ (ولا بعبد يملك  
 بعضه) لان القصاص لا يتجزأ (ولا بعبد الرهن حتى يجتمع الماعدان) وقال  
 محمد لا قود وان اجتمعا جوهرة وعليه يحمل ما في الدرر معزيا للسكافي كما في  
 المنع لكن في الشرنبلالية عن الظهيرية انه أقرب الى الفقه بقى لو اختلفا فاهما  
 القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للمؤجر وأما المبيع اذا  
 قتل في يد بائنه قبل القبض فان أجاز المشتري البيع فالقود له وان رده



فللبائع القود وقيل القيمة جوهرة (ولا بمكاتب) وكذا ابنه وعبيده  
 شربلالية (قتل عمداً) لا حاجة لقيد العمد لأنه شرط في كل قود (عن  
 وفاء ووارث وسيد وإن اجتماعاً) لاختلاف الصحابة في موته حراً أو  
 رقيقاً فاشتبه الولي فارتفع القود (فإن لم يدع وارثاً غير سيده) سواء ترك وفاء  
 أولاً (أو ترك وارثاً ولا وفاء أقاد سيده) لتعينه وفي أولى الصور الأربع خلاف  
 محمد (ويسقط قود) قد (ورثه على أبيه) أي أضله لأن الفرع لا يستوجب  
 العقوبة على أضله وصورة المسئلة فيما إذا قتل الأب أب امرأته مثلاً ولا وارثاً له  
 غيرها ثم ماتت المرأة فإن ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا  
 وأما تصوير صدر الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداء لا ارثاً عند أبي حنيفة وإن اتحد  
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفا المجرع أو وارثه قبل موته صح استحسانا  
 لانعدام السبب لهما (لا قود بقتل مسلم مسلماً ظنه مشركاً بين الصغين) لما  
 مر أنه من الخطأ وإنما أعاده لبيان وجبه بقوله (بل) القاتل (عليه كفارة  
 ودية) قالوا هذا إذا اختلطوا فإن كان في صف المشركين لا يجب شيء لسقوط  
 عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو منهم قلت فإذا كان  
 مكثراً سوادهم منهم وإن لم يتزى بزيمهم فكيف بمن تزيا قاله الزاهدي قال  
 المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم إذا  
 تبين أنه جنى فلا شيء على القاتل والله أعلم (ولا يقاد إلا بالسيف) وإن قتله  
 بغيره خلافاً للشافعي وفي الدرر عن السكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه  
 صرح في حجب المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق  
 غيره به إلا ترى أنا الحفنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام

لا قود الا بالسيف فما في السراجية من له قود قاد بالسيف فلو ألقاه في بئر أو قتله بمحجر أو بنوع آخر عزر وكان مستوفيا يحمل على أن مراده بالسيف السلاح والله أعلم ( ولا يبي المعتوه القود ) تشفيا للصدر ( و ) إذا ملكه ملك ( الصلح ) بالاولى ( لا العفو ) مجانا ( بقطع يده ) أى يد المعتوه ( و قتل قريبه ) لانه ابطال حقه ولا يملكه ( وتقيده صلحه بقدر الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يصح ) الصلح ( وتجب الدية كاملة ) لانه أنظر للمعتوه ( والقاضى كالأب ) في جميع ما ذكرنا في الاصح كن قتل واولى له للحاكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة ( والوصى ) كالإخ ( يصلح ) عن القتل ( فقط ) بقدر الدية وله القود في الاطراف استحسانا لانه يملك بها ممتلك الاموال ( والصبي كالمعتوه ) فيما ذكر ( وللكبار القود قبل كبر الصغار ) خلافا لهما والاصل أن كل مالا يتجزأ اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انكاح وأمان ( الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا ) يملك القود ( حتى يبلغ الصغير ) اجماعا زيلعى فليحفظ ( ولو قتل القاتل أجنبى وجب القصاص عليه في ) القتل ( العمد ) لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما مر ( والدية على عاقلة ) أى القاتل ( في الخطأ ولو قال ولى القاتل بعد القتل ) أى بعد قتل الاجنبى ( كنت امرته بقتله ولا بينة له ) على مقاتله ( لا يصدق ) ويقتل الاجنبى درر بخلاف من حفر بئرا في دار رجل فمات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالحفر صدق مجتبى يعنى لانه يملك استثنائه للحال فيصدق بخلاف الاول لفوات المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره أن حق الولى يسقط رأسا كما لو مات القاتل حتف أنفه ( ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن

شيئا (وفي المجتبى والدرر دم بين اثنين فمما أحدهما وقتله الآخران علم أن  
 عفو بعضهم يسقط حقه يقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل  
 ليقتل عمداً فقتل ولى القتل الممسك فعليه القود لانه ممالا يشكل على الناس  
 (جرح انسانا ومات) المجروح (فاقام أولياء المقتول بينة أنه مات بسبب الجرح  
 وأقام الضارب بينة أنه برئ) من الجرح (ومات بعد مدة فيينة ولى المقتول  
 أولى) كذا في معين الأحكام معزيا للجاوى (أقام أولياء المقتول البينة على أنه  
 جرحه زيد وقتله وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم  
 يقتلني فيينة زيد أولى) كذا في المشتمل معزيا لمجمع الفتاوى (قال المجروح لم  
 يجرحني فلان ثم مات) المجروح (ليس لورثته الدعوى على الجارح بهذا السبب)  
 مطلقا وقيل ان الجرح معروفا عند القاضى أو الناس قبلت قنية وفي الدرر عن  
 المسعودية لو عفا المجروح أو الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو  
 استحسانا وفي الوهبانية جريح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على آخر  
 أنه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد أكذبهم ولو قال جرحني فلان ومات  
 فبرهن ابنه على ابن آخر أنه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الارث  
 (سقاه سما حتى مات ان دفعه اليه حتى أكله ولم يعلم به فمات لانصاص  
 ولا دية لكنه يحبس ويعزر ولو أوجره) السم (ايجارا تجب الدية) على عاقلة  
 (وان دفعه له في شربة فشربه ومات) منه (فكالاول) لانه شرب منه باختياره  
 الا أن الدفع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار خانية (وان قتله بمر)  
 بفتح الميم ما يعمل به في الطين (يقتص ان اصابه حد الحديد) أو ظهره وجرحه



اجماعا كما قتل المصنف عن المجتبي (والا) يصبه حده بل قتل بظهره ولم يجرحه  
(لا) يقتص في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حديد  
ونحلس وذهب ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المصنف عن  
الخلاصة أن الأصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى  
ابن الكمال وفي المجتبي ضرب بسيف في غمده فخرق السيف الغمد وقتله فلا  
قود عند أبي حنيفة (كالخنق والتغريق) خلافا لهما والشافعي ولو أدخله بيتا  
فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا وقالوا تجب الدية ولو دفنه حيا فمات عن محمد  
يقاد به مجتبي بخلاف قتله بموالة ضرب السوط كما سيجي وفيه لو اعتاد الخنق قتل  
سياسة ولا تقبل توبته لو بعد مسكه كالساحر وفيه (قطر رجلا وطرحة قدام أسدا أو  
سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويمزر ويضرب ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية  
وعن الامام عليه الدية ولو قط صبي أو ألقاه في الشمس أو البرد حتى مات فمات فمات فمات  
الدية وفي الخانية قطر رجلا وألقاه في البحر فرسب وغرق كما ألقاه فمات فمات فمات  
عند أبي حنيفة ولو سب سبعة ساعة ثم غرق فلا دية لانه غرق بمجره وفي الاول غرق  
بطرحة في الماء (قطع عنقه وبقى من الحلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا  
قود فيه) عليه لانه في حكم الميت (ولو قتله وهو في) حالة (الزرع قتل به)  
الا اذا كان يعلم أنه لا يعيش منه كذا في الخانية وفي البرازية شق بطنه بحديدة  
وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والا قتل  
الشاق وعزير القاطع (ومن جرح رجلا عمدا فصار ذا فراش ومات يقتص)  
الا اذا وجد ما يقطعه كحز الرقبة والبرء منه وقدمنا أنه لو عفا المجرع أو  
الاولياء قبل موته صح استحسانا (وان مات) شخص (بفعل نفسه وزيد

وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل (مهدا ولا فعلى عاقلة) لان فعل الاسد والحية جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى حتى ياتم بالاجماع فصارت ثلاثة أجناس ومفاده أن يعتبر في المقتول التكليف ليصير فعله جنسا آخر غير جنس فعل الاسد والحية وأن لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد ابن كمال (ويجب قتل من شهر سيفاً على المسلمين) يعنى في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ويجب دفع من شهر سيفاً على المسلمين ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا به صرح به في الكفاية أى لانه من باب دفع الصائل صرح به الشئى وغيره ويأتى ما يؤيده (ولا شىء بقتله) بخلاف الجمل الصائل (ولا) بقتل (من شهر سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره أو شهر عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه) وان شهر المجنون على غيره سلاحاً فقتله المشهور عليه (مهداً تجب الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائلة وقال الشافعى لا ضمان في الكل لانه لدفع الشر (ولو ضربه الشاهر فانصرف) وكف عنه على وجه لا يريد ضربه ثانياً (فقتله الآخر) أى المشهور عليه أو غيره كذا ممه ابن الكمال تبعاً للكافى والكفاية (قتل القاتل) لانه بالانصراف عادت عصمته قلت فتعذر أنه مادام شاهر السيف له ضربه والا لا فليحفظ (ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة) من بيته (فاتبعه) رب البيت (فقتله فلا شىء عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شريعة وفي

الصغرى قصد ماله ان عشرة أو أكثر له قتله وان أقل قتله ولم يقتله وهل  
 يقبل قوله انه كابره ان بيينة نعم والا فان المقتول معروف بالسرقه والشر لم  
 يقتص استحصانا والدية في ماله لورثة المقتول بزازية هذا ( اذا لم يعلم أنه لو  
 صاح عليه طرح ماله وان علم ) ذلك ( فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص ) لقتله  
 بغير حق ( كالمفصوب منه اذا قتل الغاصب ) فانه يجب القود لقدرته على دفعه  
 بالاستغاثة بالمسلمين والقاضى ( مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ) خلا للشافعى  
 ( ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج  
 من الحرم فيقتل ) خارجه وأما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم  
 اجماعا ( ولو أنشأ القتل في الحرم قتل فيه ) اجماعا سراجية ولو قتل في البيت  
 لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج ( ولو قال اقتلنى فقتله ) بسيف ( فلا  
 قصاص ونجب الدية ) في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفس  
 وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقتل أخى أو ابنى أو أبى فتلزمه  
 الدية استحصانا كما في البرازية عن الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابنته صغيراً  
 يقتص وفي الخانية بعتك دى بفلس أو بالف فقتله يقتص وفي اقتل أبى عليه  
 دية لابنه وفي اقطع يده فقطع يده يقتص وفي شج ابنى فشجه لا شىء عليه  
 فان مات فعليه الدية ( وقيل لا ) نجب الدية أيضا وصححه ركن الاسلام كما  
 في العمادية واستظهره الطرسوسى لكن رده ابن وهبان ( كما لو قال اقتل  
 عبدى أو اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه ) اجماعا كقوله اقطع يدى أو رجلى  
 وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصيح الامر ولو قال  
 اقطع على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدارهم فقطع يجب ارش اليد لا



## القود وبطل الصلح بزازية

﴿ فروع ﴾ هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك \*  
 عفو الولي عن القاتل أفضل من الصلح والصلح أفضل من القصاص وكذا  
 عفو المجروح \* لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهبانيه \* الامام شرط  
 استيفاء القصاص كالحدود عند الاصوليين وفرق الفقهاء أشباه وفيها في قاعدة  
 الحدود تدراً بالشبهات كالحدود القصاص الا في سبع \* يجوز القضاء بعلمه في  
 القصاص دون الحدود \* القصاص يورث والحد لا \* يصح عفو القصاص لا الحد \*  
 التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف \* ويثبت بإشارة  
 أخرس وكتابه بخلاف الحد \* تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد \* السابعة  
 لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف اه وفي القنية  
 نظر في باب دار رجل فقفاً الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكنه تنحيته من غير  
 فقثها وان أمكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيهما ولو أدخل رأسه فرماه  
 بحجر فقأها لا يضمن اجماعاً انما الخلاف فيمن نظر من خارجها والله تعالى أعلم

## باب القود فيما دون النفس

(وهو في كل ما يمكن فيه رعاية) حفظ (المائلة) وحينئذ (فيقاد قاطع اليد  
 عمداً من المفصل) فلو القطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبة أنف  
 لم يقدر لا امتناع حفظ المائلة وهي الاصل في جريان القصاص (وان كانت يده  
 أكبر منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في (الرجل والمارن والاذن و) كذا  
 (عين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة) غير منخسفة (فيجعل على وجهه قطن

رطب وتقابل عينه بمرآة محمأة ولو قلعت لا ( قصاص لتعذر المائلة في المجتبى  
 فقاً اليمنى وبسرى الفائق ذاهبة اقتص منه وترك أعمى وعن الثانى لا قود في  
 فق، عين حولاء (و) كذا هو أيضا (في كل شجة يراعى) ويتحقق (فيها المائلة)  
 كموضحة (ولا قود في عظم الا السن وان تفاوتتا) طولاً او كبراً لما مر ( فتقطع  
 ان قلعت وقيل تبرد الى ) اللحم ( موضع أصل السن ) ويسقط ما سواه  
 لتعذر المائلة اذ ربما تفسد لهاته وبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي  
 المجتبى وبه يفتى ( كما تبرد ) الى أن يتساويا ( ان كسرت ) وفي المجتبى ويؤجل  
 حولاً فان لم تنبت يقتص وقيل يؤجل الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في  
 الحول برئ وقال أبو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف اذا أجل في  
 تحريكه فلم يسقط فعند ابى يوسف يجب حكومة عدل الا لم أى أجبر  
 القلاع والطبيب اه وسنحققه ( وتؤخذ الثانية بالثنية والثاب بالناب  
 ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على ) مجتبى والحاصل انه  
 لا يؤخذ عضو الا بمثله (و) لا قود عندنا في ( طرفي رجل وامرأة و )  
 طرفي ( حر وعبد و ) طرفي (عبدین ) لتعذر المائلة بدليل اختلاف دينهم  
 وقيمهم والاطراف كالا موال قلت هذا هو المشهور - لكن في الواقعات  
 لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذا رضی  
 صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبدین وأقره القهستاني  
 والبرجندي ( وطرف المسلم والكافر بيان ) للتساوى في الارش وقال الشافعي  
 كل من يقتل به يقطع به ومالا فلا (و) لا فى ( قطع يد من نصف الساعد )  
 لما مر (و) لا في ( جائفة برئت ) فلو لم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرء

أو السراية ابن كمال ( ولسان وذكر ) ولو من أصلها به يفتى شرح  
وهبانية وأقره المصنف لأنه ينقبض وينبسط قلت لكن جزم قاضيخان بلزوم  
القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه قال أبو حنيفة ان قطع الذكر  
ذكره من أصله أو من الحشفة اقتص منه اذله حد معلوم وأقره في الشربلالية  
فليحفظ ( الا أن يقطع ) كل ( الحشفة ) فيقتص ولو بعضها لا وسيجيء ما لو  
قطع بعض اللسان ( ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع )  
لا مكان المائلة ( والا ) يستقصاها ( لا ) يقتص مجتبي وجوهرة وفي لسان آخرس  
وصبي لا يتكلم حكومة عدل ( فان كان القاطع أشل أو ناقص الاصابع أو كان  
رأس الشاج أكبر ) من المشجوج ( خير المجنى عليه بين القود و ) أخذ ( الارش )  
وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب  
والقاطع معيا يتخير المجنى عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال برهان  
الدين هذا لو الشلاء ينتفع بها فلم ينتفع بها لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا  
خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصحيحة بالشلاء ( ويسقط القود بموت  
القاتل ) لغوات المحل ( وبمفوء الاولياء وبصلحهم على مال ولو قليلا ويجب  
حالا ) عند الاطلاق ( وبصلح أحدهم وعفوه ولمن بقي ) من الورثة ( حصته  
من الدية ) في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقل ملتقى  
( أمر الحر القاتل وسيد ) العبد ( القاتل رجلا بالصلح عن دمه ) الذي  
اشتركا فيه ( على الف ففعل المأمور ) الصلح عن دمه ( فالألف على ) الحر  
والسيد ( الآمرين نصفان ) لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية فبدله كذلك  
( ويقتل جمع بمفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا ) لان زهوق الروح



يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزئ بخلاف الاطراف كما سيجي. (والالا) كما في صحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فلما اذا كانوا نظارة أو مغرين أو معينين بامساك واحد فلا قود عليهم والاولى أن يعرف الجمع بلام الهمد فانه لو قتل فرداً جمع أحدهم أبوه أو مجنون سقط القود فهستاني (و) يقتل (فرد بجمع اكْتفاء) به للباقيين خلافاً للشافعي (ان حضر وليهم فان حضر) ولي (واحد قتل له وسقط) عندنا (حق البقية كوت القتاتل) حتف أنفه لفوات المحل كما مر (قطع رجلان) فاكثر (يد رجل) أو رجله أو قلما سنه ونحو ذلك مما دون النفس جوهرية (بان أخذنا) سكيناً وأمرأها على يده حتى انفصلت فلا نصاص (عندنا) على واحد منهما (أو منهم لانعدام المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصمة فقط درر (ضمننا) أو ضمنوا (ديتها) على عدهم بالسوية (وان قطع واحد يميني رجلين فلها قطع يمينه ودية يد) بينهما ان حضرا معا (وان حضراً أحدهما وقطع له فلا آخر عليه) أي على الفاطم (نصف الدية) لما مر أن الاطراف ليست كالنفوس (ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا أحدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القود) وعند محمد له الارش (ويقادع يد أقر يقتل عمد) خلافاً للزفر (ولو أقر بخطأ) أو بمال (لم ينفذ اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته الى أن يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرية قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطأ أصلاً يعني لا في حقه ولا في حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللاً بان موجب الدفع أو الفداء اه فتأمله لکن الله القهستاني بانه اقرار بالدية على

العاقل اه فتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل الموائل عبداً ولا عمداً ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو أفرح الحرب بالقتل خطأ لم يكن اقراراً على العاقل أى الا أن يصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعاقل فتنبه (رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه الى آخر فماتاً يقتص للاول) لانه عمد (وللثاني الدية على عاقلته) لانه خطأ (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوفقت على ثالث فليسته) أى الثالث (فهلك) فعلى من الدية هكذا سئل أبو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لأن الحية لم تضر الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا وأما الاخير (فان لسته مع سقوطها) فوراً (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تلمسه فوراً (لا) يضمن دافعها عليه أيضاً فاستصوبوه جميعاً وهذه من مناقبه رضى الله عنه صيرفية ومجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل أجبت في حادثة الفتوى وهى أن كلباً عقوراً وقع على آخر فالتقاء على الثاني والثاني على الثالث والله أعلم

﴿ فروع ﴾ ألقى حية أو عقرباً في الطريق فلدغت رجلاً ضمن الا اذا تحولت ثم لدغته ووضع سيفاً في الطريق فعثر به انسان أو مات وكسر السيف فدبته على رب السيف وقيمته على العائر \* ثور تطوح سيره للمرعى فنطع ثور غيره فمات ان أشهد عليه ضمن والا لا وقال في البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون في الحائط لا في الحيوان ناجية واعلم انه اذا اشتراك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك الاب في قتل ابنه (وكأجنبى

شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكما مد مع مخطيء وعاقل مع مجنون  
وبالغ مع صغير وشريك حية وسبع كما في الخاينة (فلا تؤد على أحدهما) أي  
لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلاً مع امرأته  
أو جاريته فقتله حل) له ذلك (ولا قصاص) عليه هذا ساقط من نسخ المتن  
ثابت في نسخ الشرح ممزياً لشرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير  
﴿فروع﴾ صبي محجور قال له رجل شد فرسي فأراد شدّها فرفسته  
فمات فديته على عاقلة الأمر وكذا لو أعطى صبياً عصاً أو سلاحاً أو أمره  
بحمل شيء أو كسر حطب ونحو ذلك بلا إذن وإيه فمات ولو أعطاه السلاح  
ولم يقل أمسكه فقولان \* صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات إن  
صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به يفتى وقيل  
لا يضمن مطلقاً ناجية والله أعلم

### فصل في الفعلين

(قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرئ) أي بالقطع والقتل (ولو كانا  
عمدين أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين) أي أحدهما عمداً والآخر خطأً  
تخلل بينهما برء أولاً فيؤخذ بالامرئ في الكل بلا تداخل (إلا في الخطأين  
لم يتخلل بينهما برء) فانهما يتداخلان (فتجب فيهما دية واحدة) وإن تخلل  
برء لم يتداخل كما علمت فالحاصل أن القطع إما عمداً أو خطأ والقتل كذلك  
صار أربعة ثم إما أن يكون بينهما برء أولاً صار ثمانية وقد علم حكم كل منها  
(كن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق أثرها) أي أثر الجراحة



(ومات من عشرة) ففيه دية واحدة لانه لما برأ من تسمين لم تبق معتبرة  
الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة اندمات ولم يبق لها اثر عند أبي حنيفة  
وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد بن نجب اجرة الطبيب وثمان  
الادوية درر وصدور شريعة وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع  
دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقى أثرها) بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب  
الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا  
فعمجز المجروح عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء  
بعوان الى رجل فضربه العوان فعمجز عن الكسب فمداواة المضرور ونفقته  
على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر أنه مفرع على قول محمد  
قات وقدمنا معزيا للمجتبي عن أبي يوسف نحوه وسنحققه في الشجاج (ومن  
قطع) أي عمداً أو خطأً بدليل ما يأتي وبه صرح في البرهان كما في الشربلية  
لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي أن الدية على العاقلة في الخطأ ومن ظن  
انها على القاطع في الخطأ فقد أخطأ وكذا لو شج أو جرح (فمما عن قطعه)  
أو شجته أو جراحته (فمات منه ضمن قاطعه الدية) في ماله خلافاً لما قلنا  
انه عفا عن القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية أو عن القطع وما  
يحدث منه فهو عفو عن النفس) فلا يضمن شيئاً وحينئذ (فالخطأ يعتبر من  
ثلث ماله) فإن خرج من الثلاث فيها والا فلي العاقلة ثلثا الدية كما في شرح  
الطحاوي فمن ظن أنها على القاطع فقد أخطأ قطعاً ومفاده أن عفو الصحيح لا يعتبر  
من الثلاث ذكره القهستاني (والعمد من كله) لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود  
لانه ليس بمال (والشجة مثله) أي مثل القطع حكماً وخلافاً (قطعت امرأة

يد رجل عمداً) أى أو خطأ لما يأتى فلو اطلق كما سبق وكالملتقى وغيره كان  
أولى فتأمل ( فنكحها) المقطوع يده (على يده ثم مات) فلو لم يمت من السراية  
فهرها الارش ولو عمداً اجماعاً ( يجب ) عند أبى حنيفة ( مهر مثلها والدية فى  
مالها ان تعمدت ) وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا والا تراد الفضل  
( وعلى عاقلتها ان اخطأت ) فى قطع يده ولا يتقاصان لان الدية على العاقلة فى  
الخطأ بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان قلت وقال صاحب  
الدرر ينبى ان تقع المقاصة فى الخطأ ايضا لانها عليها دون العاقلة على القول  
المختار فى الدية لكنه ليس على اطلاقه بل فى المعجم ولعله أطلقه لاحتائه لمحل  
فليحفظ ( وان نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة ثم مات منه وجب  
لها فى العمد مهر المثل ولا شئ عليها ) لرضاه بالسقوط ( ولو خطأ رفع عن  
العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم ) أى للعاقلة ( فان خرج من الثلث سقط  
والا سقط ثلث المال ) فقط ( ولو قطعت يده فاقص له فمات ) المقطوع  
( الاول قبل الثانى قتل ) الثانى ( به ) لسرايته وعن أبى يوسف لا فود لانه  
لما أقدم على القطع فقد أبرأه عما وراءه وظاهر اشكال ابن السكال يفيد تقوية  
قول أبى يوسف قال المصنف ( ولو مات المقتص منه فديته على عاقلة المقتص  
له ) خلافا لما قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم وأما الحاكم والحجاء  
والختان والفصاد والبزاع فلا يتقيد فعلمهم بشرط السلامة كالا جبر وتماه فى  
الدرر والاصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به  
ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الام أو الوصى ومن الاول ضرب الاب  
أو الوصى أو المعلم باذن الاب تعلمها فمات لاضمان فيضرب التاديب مقيد

لانه مباح وضرب المعلم لا لانه واجب ومحلّه في الضرب المعتاد وأما غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء ( وان قطع ) ولى القتل ( يد القاتل و ) بعد ذلك ( عفا ) عن القتل ( ضمن القاطع دية اليد ) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص للشبهة وقال لا شيء عليه ( وضمان الصبي إذا مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديبا ) أى للتأديب ( عليهما ) أى على الاب والوصي لان التأديب يحصل بالزجر والتعريك وقال لا يضمن لو معتادا وأما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا ( كضرب معلم صبيا أو عبدا بغير اذن أبيه ومولاه ) لف ونشر فالضمان على المعلم اجماعا ( وان ) الضرب ( باذنهما لا ) ضمان على المعلم اجماعا قيل هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولها ( وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا ) لان تأديبها للولى كذا عزاه المصنف لشرح المجمع للعيني قلت وهو في الاشياء وغيرها كما قدمناه وفي ديات المجتبي الزوج والوصى كالأب تفصيلا وخلافا فعليهم الدية والكفارة وقيل رجع الامام الى قولها وتماه ثمة

( فروع ) ضرب امرأة فافضاها فان كانت تستمسك بولها ففيه ثلث الدية والا فكل الدية وان اقتضى بكرا بالزنا فافضاها فان مطاوعة حدا ولا غرم وان مكرهة فعليه الحد وارش الافضاء لا العقر حاوى القدسي \* قطع الحجام لحما من عينه وكان غير حاذق فعमित فعليه نصف الدية أشباه وفي القنية سئل محمد بن نجم الدين عن صبوية سقطت من سطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئها فشقه فمات بعد يوم او يومين هل



يضمن فتأمل ملياً ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتاداً ولم يكن  
فاحشاً خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فأنا ضامن هل يضمن قال لا  
انتهى قلت انما لم يعتبر شرط الضمان لما تقرر ان شرطه على الامين باطل على  
ما عليه الفتوى اه والله اعلم

### باب الشهادة في القتل واعتبار حالته

أى حالة القتل ( القود يثبت للورثة ابتداءً بطريق الخلافة ) من غير  
سبق ملك المورث لان شرعية القود لتشفي الصدور ودرك النار والميت  
ليس بأهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطاناً نص فيه ( وقالاً بطريق  
الارث ) كما لو انقلب مالا وثمره الخلاف ما أفاده بقوله ( فلا يصير أحدهم )  
أى أحد الورثة ( خصماً عن البقية ) في استيفاء القصاص خلافاً لهما والاصل  
أن كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة فأحدهم خصم عن الباقين وقائم مقام  
الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير أحدهم  
خصماً عن الباقين ثم فرع عليه بقوله ( فلو أقام حجة بقتل أبيه عمداً مع غيبة  
أخيه ) يريد القود ( لا يقيد ) اجماعاً حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه  
صار متهماً ( فان حضر ) الغائب ( يعيدها ) ثانياً ( ليقتل ) القاتل وقال لا يعيد  
( وفي ) القتل ( الخطأ والدين لا يحتاج الى إعادة البينة ) بالاجماع لما مر ( فلو  
برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ) لا تقلا به مالا وسقط القود ( وكذا  
م لو قتل عبداً عمداً أو خطأً ) الحال ان السيدين ( احدهما غائب ) فهو على  
التفصيل السابق ( ولو اخبر وليا قود بعفو اخيهما ) الثالث ( فهو ) اي اخبارهما

(عفو للقصاص منهما) عملا بزعمهما وهي رباعية فالاول (ان صدقهما) اي  
 المخبرين (القاتل والاخ) الشريك (فلا شيء له) اي للشريك عملا بتصديقه  
 (ولهما ثلثا الدية و) الثاني (ان كذبهما فلا شيء للمخبرين ولا خيهما ثلث  
 الدية و) الثالث (ان صدقهما القاتل وحده فلكل منهما ثلثها و) الرابع (ان  
 صدقهما الاخ فقط فله ثلثها) لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب  
 له ثلث الدية (و) لسكنه (بصرف ذلك الى المخبرين) استحسا وهو الاصح  
 زياي لان صار مقرآ لهما بما اقر له به القاتل (وان شهدا انه ضربه بشيء  
 جراح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص) لان الثابت بالبينة كالثابت  
 معاينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته بزايمة (وان  
 اختلف شاهدا قتل في الزمان او في المكان أو في آتته او قال احدهما قتله  
 بعضا وقال الآخر لم ادر بماذا قتله وشهد احدهما على معاينة القتل والآخر  
 على اقرار القاتل به بطلت) لان القتل لا يتكرر (وكذا) تبطل الشهادة (لو  
 كمل النصاب في كل واحد منهما) لتيقن القاضي بكذب احد الفريقين ولا  
 اولوية (ولو كمل أحد الفريقين دون الآخر قبل الكامل منهما) لعدم  
 المعارض (ولو شهدا) بقتله (وقالا جهلنا آتته نجب الدية في ماله) في ثلاث سنين  
 شر نبلاية استحسانا عملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل  
 في الفعل العمدة (وان اقر كل واحد منهما) اي من الرجلين (انه قتله وقال  
 الولي قتلتما جميعا له قتلها) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار)  
 والمسئلة بمحالها (شهادة لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسق  
 الشاهد يبطل شهادته أما فسق المقر لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي

(في صورة (الافرار) السابقة صدقتهما (ليس له أن يقتل واحدا منهما) لأن تصديقه بانفراد كل بقتله وحده اقرار بأن الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لأنه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارها زيلعي (ولو أقر) رجل (بأنه قتله وقامت البيضة على آخر أنه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له) للولي (قتل المفردون المشهود عليه) لأن فيه تكديبا لبعض موجه كما مر ولو قال الولي لأحد المقرين صدقت أنت قتلته وحدك كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لأحد المشهود عليهما) كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه وإنما كذب الآخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره الزيلعي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة فجاء المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولي (لقبضه الدية بلا حق (أو الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه) على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطأ) فإذا جاء حيا بخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الاف في الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي لأنهم أوجبوا له القود وهو ليس بمال وقالوا يرجعون كالخطأ (ولو شهد على اقراره) أي اقرار القاتل بالخطأ أو العمد ثم جاء حيا (أو شهد على شهادة غيرها في الخطأ) ونقض بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمنا) إذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضمن الولي الدية) في الصورتين (للعاقلة) إذ ظهر أنه أخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان (لا الوصول) وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود للشبهة (بردة الرمي إليه قبل الوصول) وقالوا لا شيء عليه (لا) تجب



دية المرمى اليه (باسلامه) بالاجماع (و) نجب (القيمة بعقده) بعد الرمي قبل  
الاصابة (و) يجب (الجزاء على محرم رمى صيدا فخل فوصل لا على حلال  
رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمى مقضيا عليه برجم فرجع شاهده  
فوصل \* وحل صيد رماه مسلم فتمجس فوصل لا) يحل (ما رماه مجوسى  
فاسلم فوصل) لما عرفت أن المعتبر حالة الرمي

﴿لغز﴾ أى جان لو مات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية قتل  
ختان قطع الحشفة باذن أبيه \* أى الانسان بقطع اذنه يجب نصف الدية  
وبقطع رأسه نصف عشرها قتل جنين خرج رأسه فقطعه ففيه الغرة \* أى  
شئ يجب باتلافه دية وثلاثة أخماسها قتل دية الاسنان أشباه والله تعالى أعلم  
بالصواب

## كتاب الديات

الدية فى الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لاتسمية للمفعول بالمصدر لانه  
من المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس (دية شبه  
العمد مائة من الابل أرباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة)  
بادخال الغاية (وهى) الدية (المغلظة لا غير و) الدية (فى الخطأ أخماس منها ومن  
ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال  
الشافعى اثنا عشر ألفا وقالوا منها ومن البقر مائتا بقرة ومن النعم ألفا شاة ومن  
الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار (وكفارتها) أى الخطأ

وشبه العمد ( عتق من مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولاء ولا اطعام فيهما )  
اذ لم يرد به النص والمقادير توقيفية ( وصح ) اعتاق ( رضيع أحد أبويه مسلم )  
لانه مسلم تبعاً ( لا الجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس  
وما دونها ) روى ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً ( والذي والمستأمن  
والمسلم ) في الدية ( سواء ) خلافاً للشافعي وصحح في الجوهرة انه لادية في  
المستأمن وأقره في الشربلالية لكن بالتسوية جزم في الاختيار وصححه الزيلعي  
( وفي النفس ) خبر المبتدأ وهو قوله الآتي الدية ( والائف ) ومارنه وأرنبته  
وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح ( والذكر والحشفة والعقل والشم  
والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق ) أفاد أن في لسان الآخرس  
حكومة عدل جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشارح فتنبه ( أو منع أداء  
أكثر الحروف ) والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية وعشرين  
أو حروف اللسان الستة عشر تصحيحاً فما أصاب الغائب يلزمه وتماه في  
شرح الوهبانية وغيرها ( ولحية حلفت لم تنبت ) ويؤجل سنة فان مات فيها  
برئ وفي نصفها نصف الدية وفيما دونها حكومة عدل كشارب ولحية عبد في  
الصحيح ولا شيء في لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده  
أيضاً وإلكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلاً فكل الدية ( وشعر الرأس  
كذلك ) أي اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي وعند الشافعي فيهما  
حكومة عدل واعلم أنه لا قصاص في الشعر مطلقاً ولو مات قبل تمام السنة  
ولم ينبت فلا شيء عليه كشعر صدر وساعد وساق ( والعينين والشففتين  
والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنتين ) أي الخصيتين ( وثدي المرأة )

وحلمتهما والائتين إذا استأصلها والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من  
الجانبين (الدية) وفي ثدي الرجل حكومة عدل (وفي كل واحد من هذه  
الاشياء) المزدوجة (نصف الدية وفي اشفار العينين الاربعة) جمع شفرة  
بضم الشين وتفتح الجفن أو الهدب (الدية) اذا قلعها ولم تنبت (وفي أحدها  
ربعها) ولو قطع جفون أشفارها فدية واحدة لانها كشيء واحد وفي جفن  
لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتمد ان في كل دية كاملة جفنا أو شعراً  
(وفي كل اصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي  
أحدها ثلث دية الاصبع ونصفها) أي نصف دية الاصبع (لوفيهام فصلان)  
كالاهام (وفي كل سن) يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية  
الرجل جوهرة (خمس من الابل) أو خمسون ديناراً (أو خمسمائة درهم)  
لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر  
ديته لو حراً ونصف عشر قيمته لو عبداً فان قلت تزيد حينئذ دية الاسنان  
كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص  
على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب  
بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الاسنان وقد توجد نواجذ أربعة فتكون  
أسنانه ستاً وثلاثين ذكره القهستاني قلت وحينئذ فلكل كوسج دية وخمسة دية  
ولغيره امدية ونصف أو ثلاثة أخماس أو أربعة أخماس وعلمت أن المرأة  
على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقه) بضرب  
ضارب (كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وصلب اتقطع ماؤه) وكذا لو سلس  
بوله أو أحده ولو زالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي أثر الضربة فحكومة



عدل ( وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب ثمنه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء أو أرشه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة ) هو الطرش وسيجئ مالو الصقة فالتجم في أواخر هذا الفصل

### فصل في الشجاج

(وتختص) الشجة (بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرها فجراحة) أي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهي) أي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهمات وهي التي تحرص الجلد أي نخدشه (والدامية) بمهمات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية) التي تسيله (والباسضة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والمتلاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل إلى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظم أي تظهره (والهاشمة التي تهشم العظم) أي تكسره (والمنقلة) التي تنقله بعد الكسر (والآمة) التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامنة بنين معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قتلا لا شجا فلم بالاستقرار بحسب الآثار أنها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير أصلع والإفقيها حكومة لأن جلدها أقص زينة من غيره فهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والجائفة ثلثها فان نفذت الجائفة فثلثاها) لأنها اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدامية والباسضة والمتلاحة

والسمحاق حكومة عدل) اذ ليس فيه أرش مقدر من جهة السمع ولا يمكن  
اهذارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن ينظر كم  
مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية)  
قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام (وقيل) قاله الطحاوي (يقوم) المشجوج  
(عبدًا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت بين القيمتين) في الحر (من الدية)  
وفي العبد من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في  
النصف والثالث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به يفتى)  
كما في الوقاية والنقاية والملتقى والدرر والخانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي  
الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه فينشد يفتى به  
ولو في غيرها أو تعسر على المفتي يفتى بقول الطحاوي مطلقا لانه أيسر انتهى  
ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة  
وأجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ (ولا قصاص) في جميع الشجاج (الافى  
الموضحة عمداً) ومالا قود فيه يستوى العمد والخطأ فيه لكن ظاهر المذهب  
وجوب القصاص فيما قبل الموضحة أيضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح  
درر ومجتي وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسبر غورها بمسبار ثم  
يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى في الشر نبالية السمحاق فلا يقاد اجماعا  
كما لا قود فيما بعدها كالمهاشمة والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فليحفظ ثم قال  
في المجتبى ولا قود في جلد رأس وبدن ولحم خد وبطن وظهر ولا في لطمة  
ووكزة ووجأة وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية (وفي) كل (أصابع اليد الواحدة  
نصف دية ولو مع الكف) لانه تبع للأصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)

للكف (وحكومة عدل) لنصف الساعد وكذا الساق (وفي) قطع (كف وفيها اصبع أو اصبعان عشرها أو خمسينها) لف ونشر مرتب (ولا شيء في الكف) عند أبي حنيفة كما لو كان في الكف ثلاث أصابع فإنه لا شيء في الكف اجماعاً إذ لا أكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرئ إلا أنه لا تصل يده إلى قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جملة الدية إن نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا وأقره المصنف ولو قطع مفصلاً من اصبع فشل الباقي أو قطع الأصابع فشل الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وإن خالف الدرر ذكره الشرنبلالي وسيجيء متناً (وفي الأصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه إن لم تعلم صحته بنظر) في العين (وحركة) في الذكر (وكلام) في اللسان (حكومة عدل) فإن علمت الصحة فكبالغ في خطأ أو عمداً إذا ثبت بيينة أو باقرار الجاني وإن أنكر أو قال لا أعرف صحته فحكومة العدل جوهرة (ودخل أرش موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية) لدخول الجزء في الكل كمن قطع اصبعاً فشلت اليد (وإن ذهب سمعه أو بصره أو نطقه لا) تدخل لانه كأعضاء مختلفة بخلاف العقل لعدم نفعه للكل (ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيهما) خلافاً لهما (ولا يقطع اصبع شل جاره) خلافاً لهما (و) لا (اصبع قطع مفصله الأعلى فشل ما بقي) من الأصابع (بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا) قود (بكسر نصف سن أسود) أو اصفر أو احمر (بافيهما بل كل دية السن) إذا فات منفعة المضغ والا فلو مما يرى حال التكلم فالدية أيضاً والا فحكومة عدل زيلعي فقول الدرر وإلا فلا شيء فيه فيه ما فيه ثم الأصل أن الجنابة متى وقعت على محالين متباينين حقيقة فأرث



أحدهما لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على محل واتلفت شيئين فارش أحدهما يمنع القود (ويجب الارش على من أقاد سنه) بعدمضى حول (ثم نبت) بعد ذلك اتين الخطأ حيث ذوسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حولاً وكذا لو ضرب سنه فتحركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجى نباته لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليرأى السنة لأن نباته نادر (أو قلمها فردت) أى ردها صاحبها (الى مكانها ونبت عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو نبتت (وكذا الاذن) اذا الصقها فالتحمت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر (الا ان قلعت) السن (فنبتت اخرى فانه يسقط الارش عنده كمن صغير) خلافاً لهما ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر نبت كما كان (او التعم شجرة او) التعم (جرح) حاصل ذلك (بضرب ولم يبق) له (اثر) فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهي حكومة عدل وقال محمد قد رما لحمة من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب وثمان دواء وفي شرح الطحاوي فسر قول ابى يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه لا خلاف بينهما قاله المصنف وغيره قلت وقد قدمنا نحوه عن المجتبى وذكر هنا عنه روايتين فتنبه (ولا يقاد جرح الا بعد برئه) خلافاً للشافعى (وعمد الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران والمغنى عليه (وعلى عائلته الدية) ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من المعجم والا ففى ماله درر (ولا كفارة ولا حرمان ارث) خلافاً

للشافعي ولو جن بعد القتل قتل وقيل لا وثمame فيما علقته على الملتقى ( صبي  
ضرب سن صبي فانتزعها ينتظر بلوغ المضروب ) ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقلة  
الدية ولو من المعجم ففي ماله درر وسنحقيقه في المعامل  
﴿ مهمة ﴾ حكومة العدل لا تحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في  
تنوير البصائر معزيا للتارخانية والله أعلم

### ﴿ فصل في الجنين ﴾

( ضرب بطن امرأة حرة ) حامل خرج الامة والبهيمة وسيجيء  
حكمها قلت بل الشرط حرية الجنين دون امه كامة عاقت من سيدها او  
من المغرور فقيه الغرة على العاقلة درر عن الزيلعي فالمعجب من المصنف كيف  
لم يذكره (ولو) كانت (المرأة كناية او مجوسية ) او زوجته ( فالقت جنينا ميتا )  
حرا ( وجب ) على العاقلة ( غرة ) غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير الدية ( نصف  
عشر الدية ) أى دية الرجل لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو أنثى وكل  
منهما خمسمائة درهم ( في سنة ) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال  
مالك في ماله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام ( فان ألقته حيا فمات فدية كاملة  
وان ألقته ميتا فمات الام فدية ) في الام ( وغرة ) في الجنين لما تقرران الفعل  
يتعدد بتعدد أثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فاكثر اه قلت وظاهره  
تعدد الدية ولم اره فليراجع وان ماتت فآلقته ميتا فدية فقط وقال الشافعي  
غرة ودية ( وان ألقته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا ألقته حيا وماتا  
وما يجب فيه ) من غرة اودية ( يورث عنه وورث ) منه ( امه ولا يرث ضاربه )

منها (فلو ضرب بطن امرأته فألقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الابغرة ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين الامة) الرقيق الذكر (نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى) لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا شيء عليه كما اذا ألتى بلا رأس لانه انما تجب القيمة اذا تنفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس ذخيرة (في مال الضارب) للامة (حالا) ولو ألقته حيا وقد قصصها الولادة فعليه قيمة الجنين لا تقصانها لو بقيتمته وفاء به والا فعليه اتمام ذلك مجتبي وقال أبو يوسف فيه تقصانها كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر الشريعة ولا يخفى أنها للمولى (فان حرره) أي الجنين (سينده بعد ضربه) ضرب بطن الامة (فألقت) حيا (فمات ففيه قيمته حيا) للمولى لا دية وان مات بعد العتق لان المعتبر حالة الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عنا (ولا كفارة في الجنين) عندنا وجوبا بل ندبا زيلعي (ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة) كذا صرح به في الحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامهم لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فتجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ. (وما استبان بعض خلقه) كغفر وشعر (كتام فيما ذكر) من الاحكام وعدة وتقاس كما مر في بابها (وضمن الفرقة عاقلة امرأة) حرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة ففي مالها في سنة أيضا صدر الشريعة ولا تأثم ما لم يستبين بعض خلقه ومر في الحظر نظا (أسقطته ميتا) عمداً (بدواء أو فعل) كضربها بطنها (بلا اذن زوجها فان اذن) أو لم تعتمد (لا) غرة لعدم



التعدي ولو أمرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة وأما أم الولد إذا فعلته بنفسها حتى أسقطته فلا شيء عليها لاستحالة الدين على مملوكه ما لم تستحق فحينئذ تجب للمولى الغرة لانه منور وفي الواقعات شربت دواء لتسقطه عمداً فان ألقته حيا فمات فعليها الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا ترث في الحالين) ويجب في جنين البهيمة ما نقصت الام) ان نقصت (وان لم تنقص) الام (لا يجب) فيه (شيء) سراجية

﴿ فرع ﴾ في البزازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع أخذ الولدين حيا مجروحاً بالسيف والآخر ميتاً وبه جراحة السيف ومات أيضاً يقتص لأجل الزوجة لانه عمده وعلى عاقلة دية الولد الحى اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

﴿ باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره ﴾

لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسبياً فقال (أخرج الى طريق العامة كنيفاً) هو بيت الخلاء (أو ميزاباً أو جرسناً) كبرج وجذع وممر علو وحوض طاقة ونحوها عيني (أو دكاناً جاز) أحداثه (ان لم يضر بالعامة) ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيجيء (ولكل أحد من أهل الخصومة) ولو ذمياً (منعه) ابتداء (ومطالبته بنقضه) ورفعته (بعده) أى بعد البناء سواء كان فيه ضرر أولاً وقيل انما ينقض بخصومته اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تعنتاً زليماً (هذا) كله (اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام) زاد الصفار ولم يكن للمطالب مثله (وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه) أو بنى باذن الامام (لا)

ينقض ( وان كان يضر بالعام لا يجوز احدثه ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ( والقعود في الطريق لبيع وشراء ) يجوز ان لم يضر بأحد والا لا ( على هذا التفصيل ) السابق وهذا في النافذ ( وفي غير النافذ لا ) يجوز أن ( يتصرف باحداث مطلقا ) أضربهم أولا ( الا باذنتهم ) لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله أن يجعل حديثا لو في طريق العامة وقديما لو في طريق الخاصة برجندی ( فان مات أحد ) من الناس ( بسقوطها عليه فديته على عاقلته ) أي عاقلة المخرج لتسبيه ( كما ) تدي العاقلة ( لو حفر بئر في طريق أو وضع حجرا ) أو ترابا أو طينا ملتقى ( فتلّف به انسان ) لانه سبب ( فان تلف به ) أي بواحد من المذكورات ( بهيمة ضمن ) في ماله ( ان لم يأذن به الامام فان أذن ) الامام ( في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعا أو عطشا أو غملا ) ضمان به يفتى خلاصة خلافا لمحمد ( ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان ) أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا ( وان اصاب الخارج ) أو وسطه بزازية ( فالضمان على واضعه ) لتعديه ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه الزيامي ( ولو اصابه الطرفان ) من الميزاب ( وعلم ذلك وجب ) على واضعه ( النصف وهدر النصف ولو لم يعلم أي طرف ) منهما ( اصابه ضمن النصف استحسانا ) زيامي ( ومن نحى حجرا وضمه آخر فعطب به رجل ضمن ) لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني ( كن حمل على رأسه ) أو ظهره ( شيئا في الطريق فيسقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قنديل أو حصاة في مسجد غيره ) أي

جعل فيه حصي أبو باري ابن كمال (أو جلس فيه لا للصلاة) ولو لقرآن أو  
تعليم (فقط به أحد) كأمي ضمن خلافا لها (لا) يضمن (من سقط منه  
رداء لبسه) عليه (أو أدخل هذه) الأشياء المذكورات (في مسجد حيه)  
أي محله لأن تدبير المسجد لأهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيتعبد بالسلامة  
(أو جلس فيه للصلاة) الحاصل أن الجالس للصلاة في مسجد حيه أو غيره  
لا يضمن وأما الصلاة يضمن مطلقا خلافا لها واستظهر في الشربلالية  
معزيا للزيلعي وغيره قولها وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استأجره ليبنى  
أو ليحفر له في فناء حانوته أو داره فتلف به شيء، أن قبل فراغه فعل الاجير  
وإن بعده فعل الأمر كما لو كان في غير فئائه ولم يعلم به الاجير فإن عليه فعله  
كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق لفساد الأمر ولو قال الأمر هو فئائي وليس  
لي حق الحفر فعل الاجير قياسا أي علمه بفساد الأمر ففأغره وعلى المستأجر  
استحصانا اه قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحه سيما على  
دأب صاحب الملتقى من تقديمه الأقوى فتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق  
بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع خشبة فيها) أي الطريق (أو قنطرة بلا  
أذن الإمام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة (فتعمد رجل المرور عليها لم  
يضمن) لأن الإضافة للمباشر أولى من التسبب وبهذا تبين أن التسبب إنما  
يضمن في حفر البئر ووضع الحجر إذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى  
وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من الفياق لم يضمن بخلاف الأمصار قلت  
وبهذا عرفت أن المراد بالطريق في الكتب الطريق في الأمصار دون الفياق  
والمساجد لأنه لا يمكن المدلول به في الأمصار غالبا دون المساجد (ولو



استاجر) رجل (أربعة لحفر بئر له فوقت البئر عليهم) جميعا (من حفرهم  
 فـرات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربهما)  
 لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقد مات من جنايته وجناية أصحابه فيسقط ما  
 قابل فعله خانية وغيرها زاد في الجوهره وهذا لو البئر في الطريق فلو في ملك  
 المستاجر فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون  
 اه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي أن رجلا له كرم وأرضه تارة تكون  
 مملوكة وعليها الخراج كأراضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة تكون في  
 يده مدة طويلة يؤدي خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس أو غيره فيستاجر هذا  
 الرجل جماعة يحفرون له بئرا ليغرس فيه أشجار العنب وغيره فسقط على  
 أحدهم هل لورثته مطالبته بديته قال المصنف والحكم فيها أو شبهها عدم  
 وجوب شيء على المستاجر وكذا على الاجراء كما يفيد كلام الجوهره ويحمل  
 اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيدا لاتحاد الحكم والحادثة والله أعلم  
 (فروع) لو استاجر رب الدار الفعلة لخراج جناح أو ظلة فوقع  
 قتل انسانا ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسلما  
 لرب الدار ويضمن لو رش الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق ولو رش  
 فناء حانوت بأذن صاحبه فالضمان على الآمر استحسانا وتامسه في الملتقى والله  
 تعالى أعلم

### فصل في الحائض المبائنة

(قال حائض الى طريق العامة ضمن ربه) أي صاحبه (ما تلف) أي من

نفس انسان أو حيوان أو مال (ان طالب ربه) حقيقة أو حكماً كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا أحد الشركاء ولو الورثة استحساناً نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره (بنقضه مكلف مسلم أو ذمي) يعني من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوص مائة ذيل (حر أو مكاتب وان لم يشهد) ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي (و) الحال أنه (لم ينقضه) وهو يملك تقضه في مدة يقدر على تقضه فيها لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف به من النفوس فلي العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكاً له من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من) لا يملك تقضه ممن (يسكنها باجارة أو اعارة أو الى المرتهن أو الى المودع لا يمتد به) لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ (فلو) سقط بعد التقدم لمن ذكر و (أُتلف شيئاً فلا ضمان أصلاً) لا على ساكن ولا مالك (كما لو خرج) الحائط (عن ملكه ببيع) أو غيره كهيئة حاوي قدسي وكذا لو جن مطبقاً أو ارتد ولحق وحكم بلحاظه ثم عاد أو أفاق خانية (بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي وخانية بخلاف الجناح لبقاء فعله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة أو غيرها فلاضافة لادنى ملائسة همستاني (فالطالب اليه) لان الحق له (فيصح تأجيله وإبرأؤه منها) أي من الجناية (وان مال

الى الطريق فاجله القاضى أو من طلب (النقض) (لا) يبرأ لانه بحق العامة  
وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لافيا يضرهم ذخيرة بخلاف  
تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فإى طلب صبح  
الطلب لانه اذا صبح الاشهاد فى البعض صبح فى الكل برجندي (فان بنى  
مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما فى اشراع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديه به  
(حائط بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على رجل ضمن) عاقلته (خمس  
الدية) أى خمس ماتلف به من مال أو نفس لتمكنه من اصلاحه بمرافعته  
للحاكم (دار بين ثلاثة حفر أحدهم فيها بئراً أو بنى حائطاً فعطب به رجل  
ضمن ثلثى الدية) لتعديه فى الثلثين وقد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم  
بالحصة وقالوا انصافاً لان التلف قسمان معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط  
اشهاد على النقض) بالكسر ما ينقض من الجدار وحينئذ (فلو وقع الحائط  
على الطريق بعد الاشهاد فمتر انسان بنقضه فمات ضمن) لان النقض  
ملكه فتفرغه عليه (وان عثر) رجل (بقتيل مات بسقوطها) أى الحائط  
(لا يضمنه) لان تفرغه للاولياء لا اليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه  
القتيل الثانى أيضاً لبقاء جنايته فيلزمه تفرغ الطريق عن القتل أيضاً يؤيده  
أنه لو باع الحائط أو النقض برئ ولو باع الجناح لازيلعى (ولا يصح الاشهاد  
قبل أن يهى الحائط) لانعدام التعدى ابتداء وانتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل  
وامرأتين) لانه شهادة على التقدم لا على القتل

﴿ فروع ﴾ حائط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله  
وقتل انسانا ضمنه إلا أن يكون الحائط طويلاً فيضمن ما أصاب الواهى



فقط لانه حينئذ كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح \*  
 حائطان احدهما مائل والاخر صحيح فاشهد على المائل فسقط الصحيح فاتفق  
 شيئا كان هدرأ خانية \* مسجد مال حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على  
 عاقلة من بناء وحائط الوقف على الساكن على عاقلة الواقف وحائط  
 العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسانا \* قال ولي القتل اذا  
 جاء غدا عفوت عن القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسئلة الاصل \*  
 جارية قتلت رجلا عمداً فزنى بها ولي القتل قبل أن يقتص لا يحد لانها  
 صارت مملوكة ولوالجية والله تعالى أعلم

### باب جناية البيمة والجناية عليها

الاصل ان المروو في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن  
 الاحتراز عنه (ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصاب  
 يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت) بفمها (أو خبطت) يدها أو صدمت  
 (فلو حدثت) المذكورات (في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطء  
 وهو راكبها) لانه مباشرة لقتله بثقله فيحرم الميراث (ولو حدثت في ملك غيره  
 باذنه فهو ملكه) فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها فهستاني (والا) يكن  
 باذنه (ضمن ما تلف مطلقا) لتعديبه (لا) يضمن الراكب (ما نفعته برجلها)  
 أو ذنبها سائرة خلافا للشافعي (أو عطب انسان بما راثت أو بال في الطريق  
 سائرة أو واقفة لاجل ذلك) لان بعض الدواب لا يفعله الا واقفا (فلو) أوقفها  
 (لغيره) فبالت (ضمن) لتعديبه بليقافها (الا في موضع اذن الا ملما بايقافها)

فلا يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد فكالطريق الا اذا أعد الامام لها موضعاً ( فان أصابت يدها أو برجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً فقط عيناً ) أو أفسد ثوباً ( لم يضمن ) لعدم إمكان الاحتراز عنه ( ولو ) الحجر ( كبيراً يضمن ) لا مكانه ( وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب ) وصحح في الدور أنه مطرد ومنعكس ( و ) الراكب ( عليه الكفارة ) في الوطء كما مر ( لا عليهما ) أي لا على سائق وقائد ولو كان سائق وراكب لم يضمن السائق على الصحيح خلافاً لما جزم به القهستاني وغيره لان الاضافة الى المباشرة أولى من التسبب كما مر أي اذا كان سبباً لا يعمل بانفراده اتلافاً كما هنا أما في سبب يعمل بانفراده فيشتركان كما يأتي في مسألة نخس الدابة باذن راکبها فيحفظ ( وضمن عاقلة كل فارس ) أو راجل ( دية الآخران اصطداً وماتاً منه ) فوقاً على القفا ( لو ) كانا ( حرين ) ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقفاً على وجوههما ( ولو ) كانا ( عبيدين ) أو وقفاً على الوجه ابن كمال ( يهدر دمهما ) في العمد والخطأ شربلاًلية وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر مراراً ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد ( كما لو تجاذب رجلان حبلاً فانقطع الحبل فسقطا وماتا على القفا ) هدر دمهما لموت كل بقوة نفسه ( فان وقعاً على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر ) لموته بقوة صاحبه ( فان تماكسا ) بان وقع أحدهما على القفا والآخر على الوجه ( فدية الواضع على الوجه على

عاقلة الآخر) لموته بقوة صاحبه (وهدر) دم (من وقع على القفا) لموته  
 بقوة نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوق كل منهما على القفا فمات  
 فديتهما على عاقلة القاطع) لتسببه بالقطع (وعلى سائق دابة وقع أداتها) أى  
 آلاتها كسرج ونحوه (على رجل فمات وقائد قطار) بالكسر قطار الابل  
 (وطيء بغير منه رجلا لدية وان كان معه سائق ضمنا) لاستوائهما في التسبب  
 لكن ضمان النفس على العاقلة وضمن المال في ماله هذا لو السائق من جانب  
 من الابل فلو توسطها وأخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمن ما قدمه وراكب  
 وسطها يضمنه فقط. مالم يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل بغير ربط على قطار  
 سائر بلا علم قائده رجلا) مفعول قتل (ضمن عاقلة القائد لدية ورجعوا بها  
 على عاقلة الرابط) لانه دية لا خسران كما توهمه صدر الشريعة فلو ربط  
 والقطار وافق ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع لقوده بلا اذن (ومن أرسل  
 بهيمة) أو كلبا ملتي (وكان خلفها سائقا لها فاصابت في فورها ضمن) لانه  
 الحامل لها وان لم يمش خلفها فما دامت في فورها فسائق حكما وان تراخى  
 انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالدابة الكلب زيلعى (وان  
 أرسل طيرا) سافه أولا أو دابة (أو كلبا ولم يكن سائقا) له (أو انفلتت دابة)  
 بنفسها (فاصابت مالا أو آدميا نهارا أو ليلا لا ضمان) في الكل لقوله صلى  
 الله عليه وسلم العجاء جبار أى المنفلتة هدر (كما لو جمحت) الدابة (به) أى  
 بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب (على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلتة  
 لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو أتلفت انسانا قدمه  
 هدر عمادية (ومن ضرب دابة عليها راكب أو نخسها) يعود بلا اذن الراكب



( فتفتحت أو ضربت بيدها ) شخصا ( آخر ) غير الطاعن أو تفرقت فصدمة  
وقتلته ضمن هو ) أى الناحس ( لا الراكب ) وقال أبو يوسف يضمنان نصفين  
كما لو كان موقفا دابته على الطريق لتعديه في الايقاف أيضا وكما لو كان باذنه  
ووطئت احدا في فورها فدمه عليهما ولو تفتحت الناحس فدمه هدر ولو ألفت  
الراكب فقتلته فدمته على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور  
الناحس والا فالضمان على الراكب لا تقطاع أثر الناحس درر وبزازية (و) ضمن  
( في فقه عين دجاجة أو شاة تصاب ) أو غيره ( ما قصصها ) لأنها للحجم وفي  
عينها بخير ربها ان شاء تركها على الفاقئ وضمنه قيمتها أو أمسكها وضمنه  
النقصان زيلعي ( وفي عين بقرة جزار وجزوره ) أى ابله فائدة الاضافة عدم  
اعتبار الاعداد للحجم في الحسم الآتى ابن كمال ( وحمار وبغل وفرس ربع القيمة )  
لان اقامة العمل انما يمكن بربع أعين عيناها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات  
أعين أربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه  
أنه لو فقا عيني حمار مثله انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالأولى  
التمسك بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة والتقييد  
بالعين لانه لو قطع أذنها أو ذنبها يضمن تقصاتها وكذا لسان الثور والحمار  
وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى  
أى تلويحها كالأكل وان ما كولا خير كما مر في العيين لاسكن في العيون  
ان للمنفك لا يضمنه المثلثة عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها  
لأنه لو قطع عينيها لم يضمنه المثلثة عن المثلثة كلب يا كل عنب الكرم فاشهد  
عليه ثلثه فلم يضمنه يعني أن الكلب لا يضمنه المثلثة بل يضمنه قيمته فاشهد عليه

فما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن  
 اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف  
 الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحائط  
 المائل على الآدمي انتهى فيحصل التوفيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له  
 نحل يضمنه في بستانه فيخرج فيأكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب  
 النحل ما اتلفه النحل من العنب ونحوه أم لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى  
 مكان آخر أم لا وجوابه أنه لا يضمن ربه شيئاً مطلقاً أشهدوا عليه أم لا  
 أخذنا من مسألة الكلب بل أولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رأيت  
 في فتواه أنه أفتى بالضمان في مسألة النحل فراجعه عند الفتوى وأما تحويله  
 عن ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب وأما جواب المشايخ  
 فينبغي أن يؤمر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفية  
 حمار يأكل حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل الصحيح ضمانه \* أدخل غنماً أو  
 ثوراً أو فرساً أو حمارة في زرع أو كرم ان سائقاً ضمن ما اتلف والا لا وقيل  
 يضمن وتماه في البزازية انتهى

### باب جناية المملوك والجناية عليه

اعلم أن جنایات المملوك لا توجب الا دفعا واحداً لو محلاً والا فقيمة  
 واحدة ولو فدى القن ثم جنى فكالاول ثم وثم بخلاف المدبر وأختيه فانها  
 لا توجب الا قيمة واحدة وسيتضح (جنى عبد خطأ) التقيد بالخطأ هنا  
 انما يفيد في النفس لان بعده يقتصر وأما فيما دونها فلا يفيد استواء خطئه

وعنده فيما دونها ثم انما يثبت الخطأ بالبينّة أو اقرار مولاه أو علم القاضى لا باقراره أصلاً بدائع قلت لكن قوله أو علم القاضى على غير المفتى به فانه لا يعمل بعلم القاضى فى زماننا شربلاية عن الاشياء وتقدم ( دفعه مولاه ) ان شاء ( بها فيملكه وإياها أو ) ان شاء ( فداء بأرشها حالا ) لكن الواجب الاصلى هو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن فى الشربلاية عن السراج والجوهرة عن البردوى ان الصحيح انه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذ امتنى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعاله الزيامى وغيره بانه اختار أصل حقهم فبطل حقهم فى العبد عند أبى حنيفة انتهى ومفاده أن الاصل عنده الفداء لا الدفع وأفاد شارح المجمع فى تعليل الامام أن الواجب أحدهما وأنه متى اختار أحدهما تعين لكنه قدم أن الدفع هو الاصل وأنه ليس فى لفظ الكتاب دلالة عليه ( فان فداء فجنى بعده فى كالأولى ) حكما ( فان جنى جنيتين دفعه بهما الى وإيهما أو فداء بأرشها وان وهبه ) أو أعتقه أو دبره أو استولدها المولى ( أو باعه غير عالم بها ) بالجناية ( ضمن الاقل من قيمته و ) الاقل ( من الارش وان علم بها غرم الارش ) فقط اجماعا ( كبيعته ) عالما بها ( وكتعليق عتقه بقتل زيد أو رميه أو شجه ففعل ) العبد ذلك كما يصير فارا بقوله ان مرضت فأنت طالق ثلاثا ( وان قطع عبد يد حر عمداً ودفع اليه فأعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها ) أى بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح ( وان لم يعتقه ) وقد سرى ( يرد على سيده فيقتل أو يعفى ) لبطلان الصلح ( فان جنى مأذون له مديون خطأ فأعتقه سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه و ) غرم ( لوليها الاقل



منها) أى القيمة (ومن الارش ولو أتلفه) أى العبد الجانى (أجنى قيمة واحدة  
 لمولاه) لا غير (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين) ان  
 كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها دين لم يتعلق حق الغرماء  
 بالولد بخلاف أكسابها (فان جنت فولدت لم يدفع الولد له) أى لولى الجناية  
 لتعلقها بفتح المولى لآذمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل (زعم رجل ان سيده  
 حرره فقتل) للصلح الملتقى (وليه) أى ولى الزام عتقه (خطأ فلاشئ للحر عليه)  
 لا نفاذ له به ~~بفتح المولى~~ لأنه لا يستحق المبد بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الا  
 بحجة ~~(مفاد بفتح المولى)~~ رفته معروف لرجل (قتلت أخاك) يخاطب به مولاه الذى  
 أعتقه ~~(خطأ)~~ لفتح المولى (فقال الاخ) الذى هو المولى (لا بل بعد صدق الاول)  
 لأنه ~~منه~~ ~~بفتح المولى~~ (ولذلك قال) لم يظمت يدك وأنت أمتى وقالت (هى لا بل  
 ) فمات ~~بفتح المولى~~ (فلقول الخ) لأنه ~~بفتح المولى~~ (فما كان ثم ادعى ما يرثه فلا  
 يكون له القول له) وكذا ~~بفتح المولى~~ (فكل ما أخذته) للمولى (أمتها) من المال  
 لما ذكرنا ~~بفتح المولى~~ (الاجماع والمقتضى) فالقول له لا استأفقه ~~بفتح المولى~~ (مصلحة)  
 للضمان (المصلحة) ~~بفتح المولى~~ (أوصى أمة من صبياء بقتل رجل فقتل فذلك على) ~~بفتح المولى~~  
 القاتل ~~بفتح المولى~~ (المصلحة) ~~بفتح المولى~~ (أوصى جعوط على المعبود بفتح عتقه) (موقيل) لا (الإله الحق)  
 الصبي ~~بفتح المولى~~ (أوصى أمة من صبياء بقتل رجل فقتل فذلك على) ~~بفتح المولى~~  
 سيد القاتل ~~بفتح المولى~~ (أوصى جعوط على المعبود بفتح عتقه) (موقيل) لا (الإله الحق)  
 بعد المقتضى ~~بفتح المولى~~ (أوصى جعوط على المعبود بفتح عتقه) (موقيل) لا (الإله الحق)  
 (وكيف لا) ~~بفتح المولى~~ (أوصى جعوط على المعبود بفتح عتقه) (موقيل) لا (الإله الحق)  
 كبير ~~بفتح المولى~~ (أوصى جعوط على المعبود بفتح عتقه) (موقيل) لا (الإله الحق)

فهلك فلا شيء عليه ) لأن جنابة العبد لا توجب عليه شيئا ( ويجب على المولى قيمة واحدة ) ولو الواقع ألفا زيلعى ( فان قتل ) عبد ( عمدا ) رجلين ( حرين لكل ) منهما ( وليان فعفا أحدولي كل منهما دفع السيد نصفه الى الحرين ) اللذين لم يعفوا ( أو فداء بدية ) كاملة لانه بذلك العفو سقط القود واتقاب مالا وهو ديتان وسقط دية نصيب العافين وبقي دية نصيب الساكتين أو يدفع نصفه لهما ( فان قتل ) العبد ( أحدهما عمدا والآخر خطأ وعفا أحدولي العمد فدى بدية لوالي الخطأ ونصفها لأحد واي العمد ) الذي لم يعف ( أو دفع اليهما وقسم أثلاثا عولا ) عنده وأرباعا منازعة عندهما ( فان قتل عبدهما قريباها وعفا أحدهما بطل كله ) وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه للآخر أو يقديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجهه انه اتقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده ديننا فلا تخلفه الورثة فيه والله أعلم

### فصل في الجنابة على العبد

( دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر و ) بلغت ( قيمة الامة دية الحرية نقص من كل ) من دية عبد وأمة ( عشرة ) دراهم اظهارا لانحطاط رتبة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة بأثر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وعنه من الامة خمسة ويكون حينئذ على العاقلة في ثلاث سنين خلافا لأبي يوسف ( وفي النصب تجب القيمة بالغة ما بلغت ) بالاجماع ( وما قدر من دية الحر قدر من قيمته ) وحينئذ ( ففي يده نصف قيمته ) بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى



( وتجب حكومة عدل في لحيته ) في الصحيح وقيل كل قيمته ( قطع بد عبده فخره سيده ) فسرى ( فمات منه وله ) للعبد ( وورثة غيره ) غير المولى ( لا يقتص ) لا اشتباه من له الحق ( والا ) يكن له غير المولى ( اقتص منه ) خلافاً لمحمد ( قال ) لعبديه ( احد كما حر فشجا فبين المولى العتق في احدهما ) بعبد الشج ( فأرشها للسيد ) لان البيان كالانشاء ولو قتل فدية حر وقيمة عبد او القاتل واحداً مما وقيمتها سواء وان قتل كلا واحد مما أو على التعاقب ولم يدر الاول قيمة العبد بن زبلى ( فقاً ) رجل ( عني عبد ) خير مولاه ان شاء ( دفع مولاه عبده ) المفقوء للفاقي ( وأخذ ) منه ( قيمته ) كاملة ( أو امسكه ولا ياخذ منه النقصان ) وقال له أخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه القيمة وأمسك الجثة العمياء ( ولو جنى مدبر او أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الارش ) لقيام قيمتهما مقامهما ( فان دفع القيمة بقضاء فجنى ) المدبر أو أم الولد جناية ( اخرى يشارك الثاني الاول ) اذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع ( ولو ) دفع القيمة لولى الاول ( بغير قضاء اتبع السيد ) بحصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة ( أو ) اتبع ( ولى الجناية ) الاول وقال لا شيء على المولى ( وان أعتق ) المولى ( المدبر وقد جنى جنايات لم تلزمه ) اى المولى ( الا قيمة واحدة علم بالجناية ) قبل العتق ( اولاً ) لان حق الولي لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفوتاً بالاعتاق ( وام الولد كالمدبر ) ثانياً ( اقر المدبر او ام الولد بجناية نوجب المال لم يجز اقراره ) لانه اقراره على المولى ( بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمداً فانه يصح اقراره ) على نفسه ( فيقتل به ) ولو جنى المدبر خطأ فمات لم تسقط



قيمته عن مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمداً قتله  
الوارث أو استسماه في قيمته ثم قتله درر والله اعلم

### فصل في غصب القن وغيره

( قطع يد عبده فغصبه رجل ) وسرى فمات منه ( ضمن ) الغاصب  
( قيمته أقطع وإن قطع يده وهو في يد غاصب فمات منه برئ ) الغاصب  
لصيرورته متلفاً فيصير مسترداً ( غصب عبد محجور مثله فمات في يده ضمن )  
لأن المحجور مؤاخذ بأفعاله لا بأقواله إلا بعد عتقه ( مدبر جنى عند غاصبه )  
فرد ( ثم جنى عند سيده ) أخرى ( ضمن السيد قيمته لهما ) نصفين ( ورجع ) المولى  
( بنصف قيمته على الغاصب ودفعه ) أى دفع المولى نصف قيمته ( إلى ) ولى  
الجنابة ( الأول ) لأن حقه لم يجب إلا والمزاحم قائم ( ثم رجع ) المولى ( به ) على  
الغاصب ( لأنه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب ( وبالعكس ) بأن جنى عند  
مولاه ثم عند غاصبه ( لا يرجع ) المولى على الغاصب ( به ثانياً ) لأن الجنابة  
الأولى كانت في يد مالكة ( والقن ) في الفصلين ( كالمدبر غير أن المولى يدفع  
العبد ) نفسه ( هنا وثمة ) أى في المدبر ( القيمة ) كما مر ( مدبر جنى عند غاصبه )  
فرد ( فغصب ) ثانياً ( فجنى عنده ) كان ( على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على  
الغاصب ) لكونهما عنده ( ودفع ) المولى ( نصفها ) أى القيمة المأخوذة ثانياً ( إلى )  
ولى الجنابة ( الأول ورجع ) المولى ( بذلك ) النصف على الغاصب ( وأم الولد في  
كلها كمدبر ( غصب ) رجل ( صبياً حراً ) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب

به بلا اذن وليه (فوات) هذا الحر (في يده فجأة أو بحمى لم يضمن وإن مات بصاعقة أو نهش حية فديته على عاقلة الغاصب) استحسانا لتسببه بنقله لمكان الصواعق أو الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحمى والأمراض ضمن فتجب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا تسببا هداية وغيرها قلت بقاء لو نقل الحر الكبير لهذه الأماكن تعديا إن مقيدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن وإن لم يمنعه من حفظ نفسه لا لأنه بتقصيره فحكم صغير ككبير مقيد عناية (ولو غصب صبيافقاب عن يده حبس) الغاصب (حتى يجيء به أو يعلم موته) خانية كمالو خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فإنه يحبس حتى يردّها أو تموت خلاصة (أمر ختان الصبيافقمل) الختان ذلك (فقط حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعلى عاقلة الختان نصف دية وإن لم يمت فعلى عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب ضمان الأجير وفي معاينة الوهبانية نظما

ومن ذا الذي إن مات مجنيه فما عليه إذا مات بالموت بشرط  
( كمن حمل صبيا على دابة وقال امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه تسير فوات كان على عاقلة من حمله دية ) أى دية الصبي ( كان الصبي ممن يركب مثله أولا ) يركب ونمائه في الخانية ( كصبي أودع عبدا فقتله ) أى قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته ( فإن أودع طعاما ) بلا اذن وليه وليس ما ذوناله في التجارة ( فأكله لم يضمن ) لأنه سلطه عليه وقال أبو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو أودع عبدا محجورا مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو أعيروا أو أقرضا ولو كان باذن أو ما ذونا ضمن بالاجماع كما لو استهلك الصبي مال

الغير بلا وديعة ضمنته للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن  
بالاجماع وتماه في العناية والشر نبلاية عن الشلبي ومسكين على خلاف ما في  
الملتقى والمهداية والزيامي فليحفظ.

### ❦ باب القسامة ❦

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى  
بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص  
وسياق بيانه (ميت) حر ولو ذميا أو مجنون شر نبلاية (به جرح أو أثر ضرب  
أو خنق أو خروج دم من أذنه أو عينه وجد في محلة أو) وجد (بدنه أو أكثره)  
من أي جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن لكن  
للاكثر حكم الكل حتى لو وجد أقل من نصفه ولو مع رأسه لا لكلا  
يؤدي لتكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع (ولم يعلم قاتله) اذ لو  
علم كان هو الخصم وسقط القسامة (وادعى وليه القتل على أهلها) أي المحلة  
كلهم (أو) ادعى على (بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله  
ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا) بان يحلف كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا  
(لا يحلف الولي) وقال الشافعي ان كانت ثمة لوث استحلف  
الاولياء خمسين يمينا أن اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى  
عليه وقضى مالك بالقود لو الدعوى بالعمد (ثم قضى على أهلها بالدية) لا  
مطلقا بل (ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان) وقعت الدعوى (بخطأ فعلى)  
أي فيقضى بالدية على (عواقلهم) كما في شرح المجمع معزيا للذخيرة والخمانية



وتقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة  
 والدية على عاقلهم أى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث  
 سنين شربلالية ( وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتم خمسين يمينا  
 وان تم ) العدد ( وأراد الولي تكراره لا ) ومن نكل منهم حبس حتى يحلف  
 على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد أما في الخطأ فيقضى بالدية  
 على عاقلهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للخانية ولو أقر على نفسه أو عبده  
 قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط التحليف عن أهل المحلة ( ولا  
 قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر  
 به ) لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو فائت الحياة بسبب مباشرة الحى  
 وانه مات حتف أنفه والغرامة تتبع فعل العبد ( أو يسيل دم من فمه أو أنفه  
 أو دبره أو ذكره ) لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل أحد بخلاف الأذن  
 والعين ( أو نصف منه ) أى ولا قسامة في نصف ميت ( شق طولا أو اقل  
 منه ) أى من نصفه ( ولو معه الرأس ) لما مر ( أو على رقبته ) أى الميت ( حية  
 ملتوية ) لان الظاهر أنه مات بها برازية ( وما تم خلقه ككبير ) أى وجد  
 سقط تام الخلقة به اثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه  
 ( فان ادعى الولي على واحد من غيرهم ) كان ابراه منه لأهل المحلة و ( سقطت )  
 القسامة عنهم ( و ) ان ادعى الولي ( على معين منهم لا ) تسقط وقيل تسقط ( قتيل  
 على دابة مع سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته ) دون أهل المحلة لانه  
 في يده فصار كأنه في داره ( ولو اجتمع ) فيها ( سائق وقائد وراكب فالدية  
 عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم ) عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك

الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مخفيا وبه جزم في  
الجوهرة وان لم يكن معها أحد غالية والقسامة على أهل المحلة التي فيها القتل  
على الدابة ( وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين ) أو قبيلتين ( فعلى  
أقربهما ) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بأن  
يذرع فوجد الى أحدهما أقرب بشبر فقتل عليها بالقسامة ولو استويا فعليهما  
وقيد الدابة اتفاقهم ستاني ( بشرط سماع الصوت منهم ) هكذا عبارة الزيلعي  
وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندی تقلاعن الكافي يسمعون صوته  
لأنه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة ( والا ) بأن كان  
في موضع لا يسمع منه الصوت ( لا ) تلزمهم نصرتة فلا ينسبون الى التقصير  
فلا يحملون قاتلين تقديراً ( ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان  
مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم ) وكذا لو موقوفا على  
أرباب معلومين لان العبرة للملك والولاية كما أفاده المصنف مستنداً للولوية  
والبزازية قلت وسيجيئ التصريح به في المتن تبعاً للدرر وغيرها وحينئذ فلا عبرة  
للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لا حد ولا يد والا فعلى ذي الملك واليد  
والمراد بالولاية واليد الخصوص ولو لجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا  
قسامة ولا دية على أحد بدائع لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتأمل  
والمراد باليد أيضاً المحقة وأما الاراضى التي لها مالك أخذها وال ظلماً فينبى  
أن يكون القتل فيها هدراً لانه ليس على الغاصب دية فهستاني عن الكرمانى  
فليجرد ( وان مباحا لكنه في أيدي المسلمين تجب الدية في بيت المال ) لما  
ذكرنا أنه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا في النول والجمية

وفيهما (ولو وجد) قتيلا (في أرض رجل إلى جانب قرية ليس صاحب الأرض منها) أي من أهل القرية (فهي عليه) على رب الأرض (لا على أهلها) أي القرية لأن العبرة للملك والولاية اه فلت فهذا صريح في أن القرب إنما يعتبر إذا وجد في أرض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لأن تدبيره لأربابه وسيجيئ متنا فتنبه (وان وجد في دار إنسان فعليه القسامة) ولو عاقلته حضوراً دخلوا في القسامة أيضاً خلافاً لأبي يوسف ملتقى (والدية على عاقلته) ان ثبت أنها له بالحجة كما سيجيئ. وكان له عاقلة والا فعليه (وهي) أي الدية والقسامة (على أهل الخطة) الذين خط لهم الامام أول الفتح ولو بقي منهم واحد (دون السكان والمشتريين) وقال أبو يوسف كلهم مشتركون (فاز باع كلهم فعلى المشتريين) بالاجماع (وان وجد في دار بين قوم لبعض أكثر فهي على) عدد (الرؤس) كالشفعة (وان بيعت ولم تقبض) حتى وجد فيها قتيلا (فعلى عاقلة البائع وفي البيع بخيار على عاقلة ذى اليد) خلافاً لهما (ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهودانها) أي الدار التي فيها قتيلا (لذى اليد) ولو هو القتيلا كما سيجيئ ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه درر معللاً بأنه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لكن فيه بحث لما تقرر أن الدية للمقتول حتى يقضى منه دينه وان لم يبق للورثة شيء ثم الورثة يخلفون فيكون الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قات وقتل يقال لما كان هو لا يدي لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل (وان وجد في الفلك فالقسامة) والدية رد (على من فيها من الركاب والملاحين) اتفاقاً لأنه في أيديهم كالدابة (وكذا المعجلة) حكى بها كفلك (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص بأهلها كما أفاده ابن كمال مستنداً



للبداية وقد حققه من لا خسرو وأقره المصنف ( على أهلها وسوق مملوك على  
 الملاك ) وعند أبي يوسف على السكان ملتي ( وفي غيره ) أي غير المملوك ( والشارع  
 الأعظم ) هو النافذ ( والسجن والجامع ) وكل مكان يكون التصرف فيه  
 لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون ( لا قسامة ) ولادية على أحد  
 ابن كمال ( و ) إنما ( الدية على بيت المال ) لأن الغرم بالغنم ثم إنما تجب الدية  
 فيما ذكر على بيت المال ( ان كان نائيا ) أي بعيدا ( عن المحلات والا )  
 يكن نائيا بل قريبا منها ( فعلى أقرب المحلات إليه ) الدية والقسامة  
 لأنه محفوظ بحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية على أهل المحلة وكذا  
 في السوق النائي اذا كان من يسكنها في الليالي أو كان لأحد فيها دار  
 مملوكة تكون القسامة والدية عليه لأنه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف  
 بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية معزيا للنهاية قلت وبه أفتى  
 المرحوم أبو السعود أفندي مفتي الروم واعتمده المصنف وان خلا عنه المتون  
 لأنه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح فليحفظ ( ويهدوا ) وجد ( في  
 برية أو وسط الفرات ) اذا كان يمر به الماء لا محتبسا كما سيجيء اذ لا يد لاحد  
 وقيل اذا كان موضع انبعاث مائه في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال  
 لأنه في أيدي المسلمين ابن كمال ( وفي نهر صغير ) هو ما يستحق به الشفعة  
 ( على أهله ) لاختصاصهم به ( ولو كانت البرية مملوكة ) أو وقفا ( لاحد ) كما  
 مر وسيجيء ( أو كانت قرية من القرية ) أو الأخبية أو القسطاط بحيث  
 يسمع منه الصوت ( تجب على المالك ) أو ذى اليد ( أو على أهل القرية ) أو أقرب  
 الأخبية زيلعي ( ولو محتبسا بالشط ) أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على

الشط (فعل اقرب المواضع) اليه من القرى والامصار زاد في الخانية والارض  
واقره المصنف (اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والالا)  
كامر (وان التقى قوم بالسيوف فأجلوا) اى تفرقوا (عن قتيل فعلى اهل  
الحلة) لان حفظها عليهم (الا أن يدعى الولي على أولئك أو) يدعى (على)  
بعض (معين منهم) فلم يكن على اهل الحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن  
لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الحلة لان قوله حجة عليه  
(ومستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت  
له قاتلا غير زيد) ولا يقبل قوله في حق من يزعم أنه قتله (وبطل شهادة  
بعض اهل الحلة بقتل غيرهم) خلافا لهما (أو) بقتل (واحد منهم) بعينه لانه  
(ومن جرح في حي فنقل) منه (فبقى ذا فراش حتى مات فالدية والقسامة على)  
ذلك (الحى) خلافا لابي يوسف فلو معه جريح به رمق فحمله آخر لاهله  
فمكث مدة فمات لم يضمن الحامل عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة  
يضمن (وفي رجلين بلا ثالث وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر) لان الظاهر  
أن الانسان لا يقتل نفسه (ديته) عند ابي حنيفة خلافا لحمد (وفي قتيل قرية  
لامرأة كره الحلف عليها وتدى عاقلتها) وعند ابي يوسف القسامة على العاقلة  
ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة كذا في  
الملتقى وهو الاصح ذكره الزيلعي (وان وجد) قتيل (في دار نفسه فالدية  
على عاقلة ورثته) عند ابي حنيفة (وعندهما وزفر لا شيء فيه) أى في القتل  
المذكور (وبه يفتى) كذا ذكره من لا خسر وتبع لما رجحه صدر الشريعة  
وتبعه المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجد

الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدر آوله ان القسامة انما تجب بظهور  
القتيل وحال ظهوره الدار لورثته فديته على عاقبتهم لا يقال العاقلة انما يتحملون  
ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب  
ليس للورثة بل للقتيل حتى تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث  
فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون له  
ميراثا فتنبه (ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك) بمعنى موقوفة (على أرباب  
معلومة فالقسامة والدية على أربابها) لان تديره اليهم (وان كانت) الأرض  
أو الدار (موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه) أي في المسجد زيلبي ودرر  
وسراجية وغيرها وقد قدمناه قلت والتقييد بكون الأرباب الموقوف عليهم  
معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان  
الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما أعد لمصالح  
المسلمين فأشبهه الجامع قاله المصنف بحثا (ولو وجد في معسكر في فلاة غير  
مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما) أي الخيمة  
والفسطاط (ان كانوا) أي ساكنو خارجها (قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها  
ولو بين القبيلتين كان) حكمه (كما) مر (بين القريتين) ولو نزلوا جملة مختلفين  
فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتي (ولو)  
كانت الأرض التي نزل فيها المعسكر (مملوكة فعلى المالك) بالاجماع لانهم  
سكان ولا يزاحمون المالك في القسامة والدية درر لكن في الملتقى خلافا لابي  
يوسف فتنبه (و) فيها (لو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي



على عاقلتهم) لانهم ليسوا من أهل اليمين ( وان كان فيهم مدرك فعليه )  
لانه من أهل اليمين ولو الجلية

( فروع ) لو وجد في دار صبي أو معتوه فعلى عاقلتها ولو في دار ذى  
حاف خمسين ويدي من ماله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل في محلة  
فأصابه سهم أو حجر ولم يدر من أين ومات منه فعلى أهل المحلة القسامة  
والدية سراجية وفي الخانية وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد  
مكاتب أو مدبر أو أم ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث  
سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الا مديونا فقيمته على مولاه  
لغير مائه حالة والا مكاتباً فقيمته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في  
دار مآذونه مديونا أو لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار أبيه  
أو أمه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث اهـ

## كتاب المعاقل

( هي جميع معقلة ) بفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها  
تعقل الدماء من أن تسفك أى تمسكه ومنه العقل لانه يمنع القبايح ( والعاقلة  
أهل الديوان ) وهم العسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم العصابات (لمن  
هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل ) خرج ما انقلب ما لا  
بصالح أو بشبهة كقتل الاب ابنه عمداً فديته في ماله كما مر في الجنايات  
( فتؤخذ من عطاياهم ) أو من أرزاقهم والفرق بين العطية والرزق أن الرزق  
ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مياومة والعطاء

ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصبره وغناؤه في أمر الدين ( في ثلاث سنين ) من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عمداً بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا ( فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ به منه ) لحصول المقصود ( وان لم يكن ) القاتل ( من أهل الديوان فعاقلته قبيلته ) وأقاربه وكل من يتناصر هو به تنوير البصائر ( وتقسم ) الدية ( عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة ) على الاصح ثم السنين بمعنى العطايات فهستانى فليحفظ ( فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل ) عندنا ( كاحدهم ولو ) القاتل ( امرأة أو صبيا أو مجنوناً ) فيشاركهم على الصحيح زيلعي ( وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى الموالاة مولاه ) وقبيلة مولاه ( و ) اعلم أنه ( لا تعقل عاقلة جناية عبد ولا عمد ) وان سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عمداً كما مر ( ولا ما لزم بصالح أو اعتراف ) ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العوائل عمداً ولا عبداً ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني ( الا أن يصدقوه في اقراره أو تقوم حجة ) وانما قبلت بالبينة هنا مع الاقرار مع أنها لا تعتبر معه لأنها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة ( ولو تصادق القاتل وأولياء المقتول على أن قاضى بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالبينة وكذبهما العاقلة فلا شيء عليهما ) أى على العاقلة لان تصادقهما ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهما حجة في حقهما

زيلعي واعلم أن الخصم في ذلك هو الجاني لأن الحق عليه ولو كان صبياً فالخصم  
 أبوه خانية قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة  
 الفتوى وهي أن صبياً فقام عين صببية فماتت فأراد وليها تحليف العاقلة على  
 نفي فعل الصبي والجواب أنه لا تحليف لأن ذلك فرع صحة الدعوى وهي  
 غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو أن العاقلة لو أقروا بفعل  
 الجاني هل يصح إقرارهم بالنسبة إليهم حتى يقضى عليهم بالدية أم لا فإن قلنا  
 نعم ينبغي أن يجري الحلف في حقهم لظهور فائدته قاله المصنف بحثاً فليحرر  
 (وان جنى حر على نفس عبد خطأ فهي على عاقلة) يعني إذا قتله لأن العاقلة  
 لا تتحمل أطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس أيضاً (ولا  
 يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة إذا لم يتناصروا) يعني لو القاتل  
 غيرهم والا فيدخلون على الصحيح كما مر (ولا يعقل كافر عن مسلم ولا  
 بعكسه) لعدم التناصر (والكفار يتعاقلون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم)  
 لأن الكفر كله ملة واحدة يعني أن تناصروا والا ففي ماله في ثلاث سنين  
 كالمسلم كما بسطه في المجتبى (وإذا لم يكن للقاتل عاقلة) كلقيط وحربي أسلم  
 (فالدية في بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبرزازية  
 وجمل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى  
 عن خوارزم من أن تناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها  
 في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما نقله في المجتبى عن  
 الناطني قال وهذا حسن لا بد من حفظه وأمره المصنف فليحفظ فقد وقع  
 في كثير من المواضع أنها في ثلاث سنين فافهم وهذا (إذا كان) القاتل



(مسدا) فلو ذميا ففي ماله اجماعا بزازية (ومن له وارث معروف مطلقا) ولو بعيدا أو محروما برق أو كفر (لا يعقله بيت المال) وهو الصحيح كما بسطه في الخانية (ولا عاقلة للمعجم) وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم عوائل لانهم يتناصرون كالأساكفة والصيادين والصرافين والسراجين فأهل محلة القاتل وصنعتهم عاقلته وكذلك طلبة العلم قلت وبه افتى الحلواني وغيره خانية زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا حزبه امر قاموا معه في كفايته وتماه فيه وفي تنوير البصائر معزبا للحافظية والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلته الى آخره فليحفظ وأقره القهستاني لكن حرر شيخ مشايخنا الخانوتي ان التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتمنى كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال

### كتاب الوصايا

يتم الوصية والا يضاء يقال أوصى الى فلان أي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجيء في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ (هي تملك مضاف الى ما بعد الموت) عينا كان أو دينا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الافرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجيء ولا ينفيه وجوبها لحقه تعالى فتأمل (وهي) على ما في المجتبى أربعة اقسام (واجبة بالزكاة) والكفارات (و) فدية (الصيام والصلاة التي فرط فيها) ومباحة لغنى ومكروهة لاهل فسوق (والا فستحبة) ولا نجب للوالدين والاقرين لان

آية البقرة منسوخة بآية النساء (سببها) ماهو (سبب التبرعات وشرائطها  
كون الموصى اهلا للتملك) فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا إذا  
اضاف لعتقه كما سيجي (وعدم استغرائه بالدين) لتقدمه على الوصية كما سيجي  
(و) كون (الموصى له حيا وقتها) تحقيقا أو تقديرا يشمل الحمل الموصى له فافهمه  
فإن به يسقط إيراد الشر بنبلالية (و) كونه (غير وارث) وقت الموت (ولا قاتل)  
وهل يشترط كونه معلوما قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الآتي  
(و) كون (الموصى به قابلا للتملك بعد موت الموصى) بعقد من العقود  
مالا أو نفعا موجودا للحال أم معدوما وأن يكون بمقدار الثلث (وركنها فوله  
أوصيت بكذا فلان وما يجري مجراه من اللفاظ المستعملة فيها) وفي البدائع  
ركنها الايجاب والقبول وقال زفر الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعم  
الصريح والدلالة بأن يموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول كما سيجي  
(وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له) كما في الهبة فيلزمه استبراء  
الجارية الموصى بها (وتجاوز بالثلث للاجنبي) عند عدم المانع (وان لم يجز  
الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا أن تجيز ورثته بعد موته) ولا تعتبر اجازتهم  
حال حياته أصلا بل بعد وفاته (وهم كبار) يعني يعتبر كونه وارثا أو غير وارث  
وقت الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث (وندبت بأقل  
منه) ولو (عند غنى ورثته أو استغنائهم بحصتهم كتركها) أي كما ندب تركها  
(بلا أحدها) أي غنى واستغناء لانه حينئذ صلة وصدة (وتؤخر عن الدين)  
لتقدم حق العبد (وصحت بالكل عند عدم ورثته) ولو حكما كستأمن لعدم  
المزاحم (ولم يلو كيه بثلث ماله) اتفاقا وتكون وصية بالعنق فإن خرج من الثلث

فيها والأسمى في بقية قيمته وإن فضل من الثالث شيء فهو له (وبدواهم أو بدناير  
 مرسلة لا) تصح في الأصح كما لا تصح بعين من أعيان ماله له (وصحت لمكاتب نفسه  
 أو لمديره أو لأم ولده) استحسانا لا لمكاتب وارثه (و) صحت (لحمل وبه)  
 كقوله أو صيت بحمل جاريتي أو دابتي هذه لفلان ثم إنما تصح (إن ولد)  
 الحمل (لأقل من ستة أشهر) لو زوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين  
 الوصية فلا أقل من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهرة ولا فرق بين  
 الآدمي وغيره من الحيوانات فلو أوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه  
 صح ومدة الحمل للآدمي ستة أشهر وللغيل إحدى عشرة سنة وللابل والخيل  
 والحمار سنة وللبقرة تسعة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللسنور شهران وللكلب  
 أربعون يوما وللطير أحد وعشرون يوما فهستانى معزيا للاستيفاء (من  
 وقتها) أى من وقت الوصية وعليه المتون وفي النهاية من وقت موت  
 الموصى وفي الكافي ما يفيد أنه من الأول إن كان له ومن الثاني إن كان به  
 زاد في الكنز ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لأحد عليه ليقبض  
 عنه زيلعى وغيره فلو صالح أبو الحمل عنه بما أوصى له لم يجز لأنه لا ولاية  
 للاب على الجنين ولو الجنية قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي أنه ليس  
 للوصي ولو مختارا التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولى  
 عليه (وصحت بالامة الا حملها) لما تقرر أن كل ما صح افراده بالعقد صح  
 استثناءه منه وما لا فلا (ومن المسلم للذمي وبالعكس لا حربي في داره) قيد  
 بداره لان المستأمن كالذمي كما أفاده المنلا بحثا قلت وبه صرح الحدادى  
 والزيلعى وغيرهما وسيجيء متنافى وصايا الذمي (ولا لوارثه وقاتله مباشرة)



لا تسبياً كما مر (الا باجازه ورثته) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث  
الا أن يحجزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث  
وسنحققه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض  
كابتداء وصية ولو أجاز البعض ورد البعض جاز على المحيز بقدر حصته (أو  
يكون القاتل صبياً أو مجنوناً) فتجوز بلا اجازة لانهما ليسا أهلاً للمقوبة (أو لم  
يكن له وارث سواء) كما في الخانية أي سوى الموصى له القاتل أو الوارث  
حتى لو أوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن  
كامل زاد في المحية فلو أوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وإنما قيدوا  
بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد أو رحم  
وقد قدمناه في الاقرار معزياً للشربلالية وفي فتاوى النوازل أوصى لرجل بكل  
ماله ومات ولم يترك وارثاً الا امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصى  
له لان له الثلث بلا اجازة فيبقى الثلثان فلها ربهما وهو سدس الكل ولو  
كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له (ولا من صبي غير مميز  
أصلاً) ولو في وجوه الخير خلافاً للشافعي (وكذا) لا تصح (من مميز الا في  
تجهيزه وأمر دفنه) فتجوز استحساناً وعليه تحمل اجازة عمر رضي الله عنه  
لوصية يافع يعني المراهق (وان) وصلية (مات بعد الادراك أو أضافها اليه)  
كان أدركت فتأني لفلان لم يجز لقصور ولايته فلا يملك تنجيزاً أو تعليقاً كما  
في الطلاق بخلاف العبد كما أفاده بقوله (ولا من عبد ومكاتب وان ترك)  
المكاتب (وفاء) وقيل عندهما تصح في صورة ترك الوفاء درر (الا اذا أضافها)  
كل منهما وعبارة الدرر أضافها (الى العتق) فتصح لزوال المانع وهو حق

المولى ( ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صارت له اشارة معهودة فهو كأخرس ) وقدر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه وكان كأخرس قالوا وعليه الفتوى درر وسيجيء في مسائل شتى ( وانما يصح قبولها بعد موته ) لان أوان ثبوت حكمها بعد الموت ( فبطل قبولها وردّها قبله ) وانما تملك بالقبول ( الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو ) أى المال الموصى به ( لورثته ) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو أوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل عنه كما مر ( وله ) أى للموصى ( الرجوع عنها بقول صريح أو فعل يقطع حق المالك عن النصب ) بان يزبل اسمه وأعظم منافعه كما عرف في النصب ( أو ) فعل ( يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كالتسويق ) الموصى به ( بسمن والبناء ) في الدار الموصى بها بخلاف تجسيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع ( وتصرف ) عطف على بقول صريح وعطف ابن كمال تبعا للدرر بأو وعليه فهو أصل ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد متن الدرر فتدبر ( يزبل ملكه ) فانه رجوع عاد لملكه ثانيا أم لا ( كالبيع والهبة ) وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه ( لا ) يكون واجما ( بفعل ثوب أوصى به ) لانه تصرف في التبعية واعلم أن التغير بعد موت الموصى لا يضر أصلا ( ولا بجحودها ) درر وكنز ووقاية وفي المجمع به يفتى ومثله في العيني ثم تقل عن العيون أن الفتوى على أنه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف ( وكذا ) لا يكون واجما ( بقوله كل وصية أوصيت

بها فحرام أو رياء أو لو أخرتها بخلاف قوله ( تركتها أو ) بخلاف قوله ( كل وصية  
 أو وصيتها فهي باطلة أو التي أو وصيت به لزيد فهو لعمر وأولاد فلان ولورثي ) فكل  
 ذلك رجوع عن الأول وتكون لوارثه بالأجازة كما مر ( ولو كان فلان ) الآخر  
 ( ميتا وقتها فالأولى من الوصيتين بحالها ) لبطلان الثانية ولو حيا وقتها فماتت  
 قبل الموصي بطلت الأولى بالرجوع والثانية بالموت ( وتبطل هبة المريض  
 ووصيته لمن نكحها بعدها ) أي بعد الهبة والوصية لما تقرروا أنه يعتبر لجواز  
 الوصية كون الموصي له وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية  
 بخلاف الأقرار لأنه يعتبر كون للقر له وارثا أو غير وارث يوم الأقرار ولو  
 أقر لها فنكحها فمات جاز ( ويبطل أقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا ) أو  
 عبدا أو مكاتبا ( إن أسلم أو أعتق بعد ذلك ) لقيام البنوة وقت الأقرار فيودث  
 نعمة الأيثار ( وهبة مقعد ومفلوج وأشل ومسلول ) به علة السل وهو قرح  
 في الرثة ( من كل ماله إن طالت مدته ) سنة ( ولم يخف موته منه والا )  
 تطل وخيف موته ( فمن ثلثه ) لأنها أمراض مزمنة لا قاتلة قبل مرض  
 الموت أن لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتماد في التجريد بزاوية واختار أنه  
 ما كان الغالب منه للموت وإن لم يكن صاحب فراش فمستأنى من هبة النخبة  
 ( وإذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن أخره الموصي وإن تساوت ) بقوة  
 ( تقدم ما قدم إذا ضاق الثلث عنها ) قال الزيلعي بكفارة قتل وظهار وعين  
 مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على الاضحية  
 لوجوبها إجماعا دون الاضحية وفي القمستانى عن الظهيرية عن الإمام الطحاوي  
 يبدأ بكفارة قتل ثم عین ثم زهار ثم إظهار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية



وقدم المشر على الخراج وفي البرجندى مذهب أبي حنيفة آخره أن جمع  
الفضل أفضل من الصدقة (أوصى بحج) أي حجة الاسلام (أحج عنه  
راكبا) فلم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل أنا أحج عنه بهذا المال ما شئت  
لا يجزيه فمستأني معزيا للتممة (من بلده أن كفى نفقته ذلك ولا فمن حيث  
تكفى وإن مات حاج في طريقه وأوصى بالحج عنه بحج من بلده) رابعا  
وقالا من حيث مات استحسننا هداية ومجتهى وملتنى قلت ومفاده أن قوله  
فليس وعليه المثلون فكان القياس هنا هو المتعمد فافهم (أن بلغ نفقته  
ذلك والا فمن حيث تبلغ) ومن لا وطن له فمن حيث مات اجماعا (أوصى بأن  
يشترى بكل ماله عبد فيعتق عنه) عن الموصى (ولم تجز الوثبة بطلت كذا إذا  
أوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الألف على الثلث) وقالوا يشتري  
بكل الثلاثين المثلين جمع (مريض أوصى بوصايا ثم برئ من مرضه فذلك  
وعاش سنين ثم مرض فوصيهاه بأقية فإن لم يقل إن مات من مرضه فذلك  
فقد أوصيت بكفا) كذا في الخاتمة (أوصى بوصية ثم جن إن أطبق الجنون)  
حتى بلغ ستة أشهر (بطلت والا لا) وكذا لو أوصى ثم أخذ بالوسول من  
فصله ممتوها حتى مات بطلت خاتمة (أوصى بأن يعطو يته من فلان أو  
بأن يسقى عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله فهو باطل) في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى خاتمة (كألو أوصى بهذا التبن لدواب فلان) فإن الوصية  
باطلة ولو قال يعطها دواب فلان جاز ولو أوصى بأن ينفق على فوس فلان  
كل شهر كذا جاز ويطلق بيدها ولو أوصى بسكنى دابة لرجل ولا مال له  
سواها جاز ولو سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيع غلبها وقال أبو يوسف لو

ذلك وله أن يقاسم الورثة أيضا ويفرز الثالث للوصية خانية ( ولو أوصى بقطنه لرجل وبجبهه لآخر وأوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لآخر وأوصى بحنطة في سنبها لرجل وبالتبن لآخر جازت الوصية لهما ) وعلى الموصى لهما أن يدوسا ويسلخا الشاة ( أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وبنفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحوه ) قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على قناديله وسراجيه وأن يشتري بذلك الزيت والنفط وللقناديل في رمضان خانية وفي المجتبى أوصى بثلاث ماله للكعبة جاز وتصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد وللقدس وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانية أوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الموصى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجن لأن أصله على السلطان ( أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة ) كما في الخانية عن أبي بكر البلخي وفيها عن أبي جعفر أوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويظم الذين يحضرون التعزية جاز من الثالث ويحل لمن طال مقامه ومسافته لا لمن لم يطل ولو فضل طعام أن كثيرا يضمن والا لا اه قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له النائحات بقيد ثلاثة أيام فتكون وصية لمن قبضت والثاني على ما كان لغيره

فروع ( أوصى بأن يصلى عليه فلان أو يحمل بعد موته الى بلد آخر أو يكفن في ثوب كذا أو يطعن قبره أو يضرب على قبره قبة أو لمن يقرأ عند قبره شيئا معيناً فهي باطلة صراحية وسنحققه \* أوصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد تصرف لوجوه البر \* قال أوصيت لفلان بألف وهو

عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما فى هذا الكيس وهو  
 ألف فاذا فيه الفان ودناير وجواهر فكله له ان خرج من الثالث مجتبى قال لمديونه  
 اذامت فانت برىء من دينى الذى عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ  
 للمخاطرة \* يدخل المجنون فى الوصية للمرضى وفى الوصية للعلماء يدخل  
 المتكلمون فى بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء  
 الزاهدين لانهم هم العقلاء فى الحقيقة فتنبه واعلم أن الوصية فى يد الموصى  
 أو ورثته بمنزلة الوديعة سراج

### ﴿ باب الوصية بثلاث المال ﴾

( اذا اوصى بثلاث ماله لزيد ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز ) الورثة ( فثلثه  
 لهما ) نصفين اتفاقا ( وان اوصى ) بثلاث ماله لزيد و ( لا آخر بسدس ماله  
 فالثلاث بينهما ) اثلاثا اتفاقا ( وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولا آخر بثلاث  
 ماله ولم تجز ) الورثة ذلك ( فثلثه بينهما نصفان ) لان الوصية بأكثر من  
 الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كأنه اوصى لكل بالثلاث فينصف وقال ارباعا  
 لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل فى الثلثين يحصل أربعة تجعل  
 ثلث المال ( ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند أبى حنيفة ) المراد  
 بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل  
 فى الثلث يكن سدسا فلكل سدس المال وعندهما أربعة كما قدمنا ( الا فى ثلاث  
 مسائل ) وهى ( المحابطة والسماية والدراهم المرسلة ) أى المطلقة غير المقيدة  
 بثلاث أو نصف أو نحوها ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بألف درهم



مثلاً أو يحلّيه في بيع بثلث درهم أو يوصي بعتق عبد قيمته ألف درهم  
وهي ثلث ماله ولا يخرج بثلث ماله ولم يجر فالثلث بينهما اثلاثاً اجملها  
(وبمثل نصيب ابنه صحت) له ابن أولاً (وبنصيب ابنه لا) لو له  
ابن موجود وإن لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة زاد في شرح  
التكملة وصار كما لو أوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو  
أوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف اهـ وقيل المصنف عن السراج  
ما يخالفه فتنبه (وله) في الصورة الأولى (ثلث إن أوصى مع ابنتين) وتصف مع ابن  
واحد إن أجاز ومثلهم البنات والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد  
مثله على سهام الورثة مجتبى (ويجزأ أو سهم من ماله فإليان إلى الورثة) يقال لهم  
أعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا وأما أصل الرواية فبخلافه  
(وإن قال سدس مالى له ثم قال ثلث له وأجازوا له ثلث) أى حقه الثلث فقط  
وإن أجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مقدماً كان أو مؤخراً أخذوا  
بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة واشكال ابن الكمال (وفي سدس  
مالى مكرراً له سدس) لأن المرفة قد أعيدت معرفة (وبثلث دراهمه أو غنمه  
أو ثيابه) متفاوتة فلو بمعددة فكالدراهم (أو عبده إن هلك ثلثاه فله) جميع  
(ما بقى في الأولين) أى للدراهم والعمم لن يخرج من ثلث باقى جميع أصناف  
ماله أخى جلبي (وثلث الباقي في الآخرين) أى الثياب والعبدة وإن خرج  
الباقى من ثلث كل المال (وكالأول كل متعدد الجنس كمكيل وموزون) وثياب  
متعددة وضابطها يقسم جبراً وكالثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم  
جبراً (وبالف ولدين) من جنس الألف (وعين فان خرج) الألف (من ثلث العين

دفع اليه والا ) يخرج (ثالث العين) يدفع له (وكما خرج) شيء (من الدين دفع  
 اليه ثلثه حتى يستوفي حقه ) وهو الالف (وبثله لزيد وعمرو وهو) أي عمرو  
 (ميت لزيد كله ) أي كل الثلث والاصل أن الميت أو المصدوم لا يستحق  
 شيئا فلا يزاحم غيره وصار (كما لو أوصى لزيد وجدار هذا اذا خرج المزاحم  
 من الاصل أما اذا خرج ) المزاحم (بعد صحة الايجاب يخرج بحصته ) ولا  
 يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة (كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان بن  
 عبد الله ان مات وهو فقير فمات الموصي وفلان بن عبد الله غني كان لفلان  
 نصف الثلث ) وكذلك مات أحدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأصله للمعول عليه  
 انهم دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومنه  
 لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر ) ذكره الزيلعي ( وقيل  
 العبرة لو قت موت الموصي ) واليه يشير كلام الدرر تبعا للجا في حيث قال أوله  
 ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي الى آخره لكن قول الزيلعي فيما مر  
 أما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب الخ صريح في اعتبار حالة الايجاب  
 وقيل فيه روايتان ( ولو قال بين زيد وعمرو وهو ميت لزيد نصفه ) لأن كلمة  
 بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه أيضا ( وبثله  
 وهو ) أي الموصي ( فقير ) وقت وصيته ( له ثلث ماله عند موته ) سواء  
 ( اكتسبه بعد الوصية أو قبلها ) لما تقرر أن الوصية ايجاب بعد الموت ( اذا  
 لم يكن الموصي به ميتا أو نوعا معيناً أما اذا أوصى بعين أو نوع من ماله كثلث  
 غنمه فملك قبل موته بطلت ) لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وإن اكتسب  
 غيرها ( ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها ) أي القيم ( ثم مات ميت )



في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ( ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف ) قوله ( له شاة من غنمي ولا غنم له ) يعنى لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يضيفها لماله ولا غنم له وقيل تصح ( وكذا ) الحكم ( في كل نوع من أنواع المال كالبحر والثوب ونحوهما ) زياحي ( وبثلثه لأمهات اولاده ومن ثلاثة وللفقراء والمساكين لمن ) أى أمهات الاولاد ( ثلاثة أسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين ) وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع وأقله اثنان قلنا أل الجنسية تبطل الجمعية ( وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ) ولهم نصفه وعند محمد أثلاثا كما مر ولو أوصى بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين قسم أثلاثا عند الامام وأنصافا عند أبي يوسف وأخماسا عند محمد اختيار ( ولو أوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد ) وقال محمد لاثنين على ماصر فلا يجوز صرف ما للمساكين لافل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم يشر لمساكين فلو أشار الى جماعة وقال ثلث مالي لهذه المساكين لم يجز صرفه لواحد اتفاقا ولو أوصى لفقراء بثلث فاعطى غيرهم جاز عند أبي يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشر نبلاية ( وبمائة لرجل وبمائة لآخر فقال لآخر اشركتك معهم له ثلث كل مائة ) لتساوى نصيبهما فأمكن المساواة فلكل ثلثا المائة ( و ) لو ( باربعماية ) مثلا ( له وبمائتين لآخر فقال لآخر اشركتك معهم له نصف ما اكل منهما ) لتفاوت نصيبهما فيسارى كلا منهما ( وبثلث ماله لرجل ثم قال لآخر اشركتك او ادخلتك معه فالثلث بينهما ) لما ذكرنا ( وان قال لورثته فلان على دين فصدقوه فانه يصدق ) وجوبا ( الى الثلث ) استحسانا ( بخلاف ) قوله ( كل من ادعى على شيئا فأعطوه ) لانه



خلاف الشرع (الا ان يقول ان رأى الوصى أن يعطيه فيجوز من الثلث )  
ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مالى فهو صادق فان سبق منه دعوى  
فى شيء معلوم فهو له والا لا مجتبي ( فان اوصى بوصايا مع ذلك ) أى مع قوله  
لورثته فلان على دين فصدقوه ( عزل الثالث لاصحاب الوصايا والثلاثان للورثة  
وقيل لكل ) من اصحاب الوصايا والورثة ( صدقوه فيما شئتم وما بقى من الثلث  
فللوصايا ) والدين وان كان مقدما على الحقين الا أنه مجهول وطريق تعيينه  
ما ذكر فيؤخذ الورثة بشئ ما أفروا به والموصى لهم بثلاث ما أفروا به وما بقى  
فلهم ويحلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون الثلث  
هل يعزل الثالث كله أم بقدر الوصايا لم أره وبقى أيضا هل يلزمهم ان يصدقوه  
فى أكثر من الثلث يراجع ابن الكمال به ( ولا جنبي ووارثه أو قائله له نصف  
الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل ) لانهما من أهل الوصية على ما مر ولذا  
تصح باجازه الوارث ( بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه ولا جنبي ) حيث  
( لا يصح فى حق الاجنبى أيضا ) لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا لغا بعضه  
لغاباقيه ضرورة فين هذا اذا نصادقا فان أنكر أحدهما شركة الآخر صح  
اقراره فى حصة الاجنبى عند محمد وعندهما تبطل فى الكل لما قلنا زيلعى ( ولو )  
أوصى ( بثياب متفاوتة ) جيد ووسط وردئ ( لثلاثة ) أنفس لكل منهم بثوب  
( فضاع ) منها ( ثوب ولم يدر ) أى هو ( والوارث يقول لكل منهم هلك حقه )  
( بطلت ) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين ( الا أن يتسامحوا  
ويسدوا ما بقى منها ) فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجحود فتقسم ( لذى

الجيد ثلثاه ولذى الردي ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما) لأن التسوية بقدر الامكان ولو أوصى أحد الشريكين ( بيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا) يقع في حظه (فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان أولى (والا فرار بيت معين من دار مشتركة مثلها) أى مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) أى معين بان كانت وديعة عند الموصى ( من مال آخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت الموصى ودفعه) اليه (صحيح وله المنع بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمتنع من التسليم وأما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكملة (بمخلاف ما اذا أوصى بالزيادة على الثلث أو لقاتله أو لوارثه فاجازتها الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبرون على التسليم لما تقرر أن المجازلة يملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل المجيز (ولو أقر أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه) بالثلث (صحيح) اقراره (في ثلث نصيبه) لا نصفه استحسانا لانه أقر له بثلث شائع في كل التركة وهي معها فيكون مقراً بثلث مامعه وبثلث مامع أخيه بمخلاف مالو أقر أحدهما بدين على أيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث (وبأمة فولدت بعد موت الموصى ولداً وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له والا) يخرجان (أخذ الثلث منها ثم منه) لان التبع لا يزاحم الاصل وقالوا ياخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعدهما فهو للموصى له لانه نماء مملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصى فللورثة والكسب كالولد فيما ذكر

### باب العتق في المرض

(يعتبر حال العقد في تصرف منجز) هو الذي أوجب حكمه في الحال (فإن كان في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلثه) والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الافرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال (والمضاف الى موته) وهو ما أوجب حكمه بعد موته كأنه حر بعد موتى أو هذا لزيد بعد موتى (من الثلث إن كان في الصحة) ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج والمسلول إذا تطاول ولم يقمده في الفراش كالصحيح مجتبي ثم رمى زحداً للتطاول سنة وفي المرض المعتبر المبيح اصلاته قاعداً (اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمائه) كل ذلك حكمه (٥) حكم (وصية فيعتبر من الثلث) كما قدمنا في الوقف ان وقف المريض المديون بمحيط باطل فليحفظ وليحرر (وبزاحم أصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع العبد ان أجز) عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجازة (فإن حابي فحرر) وضاق الثلث عنهما (فهى) أى المحاباة (أحق وبعبكسه) بأن حرر فحابي (استويا) وقال عتقه أولى فيهما (ووصيته بأن يعتق عنه بهذه المائة عبداً لا تنفذ) الوصية (بما بقي ان هلك درهم) لان القربة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج) وقالاهما سواء (وتبطل الوصية بعق عبده) بأن أوصى بأن يعتق الورثة عبده بعد موته (ان جنى بعد موته فدفع) بالجناية كما لو بيع بعد موته بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا) تبطل وكان الفداء في أموالهم بالتزامهم (و) لو أوصى (بثلثه) أى ثلث ماله (لبكر وترك عبداً) فأقر كل من الوارث وبكر ان الميت أعتق هذا العبد (فادعى بكر عتقه في الصحة) لينفذ من كل المال (و) ادعى (الوارث)



عتقه (في المرض) لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فالقول للوارث مع اليمين) لانه ينكر استحقاق بكر (ولا شيء، لزيد) كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه لبكر لانه المذكور أولا غاية الامر ان القوم مثلوا بزيد فغيره المصنف أولا ونسيه ثانيا والله أعلم (الا ان يفضل من ثلثه شيء) من قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فان الموصي له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد (ولو ادعى رجل دينا على الميت و) ادعى (العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدفها الوارث يسمى في قيمته وتدفع الى الغريم) وقال لا يعتق ولا يسمى في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا وألف درهم فادعاهما رجل دينا وآخر وديعة وصدفهما الابن فالألف بينهما نصفان عنده وقالوا الوديعة أقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة أقوى وعندهما سواء والاصح ما ذكرنا كما في الكافي ونمامه في الشربلالية فليحفظ

### ❦ باب الوصية للأقارب وغيرهم ❦

(جاره من لصق به) وقالوا من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجار الى أربعين دارا من كل جانب (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) كآبائها وأعمامها وأخوالها وإخوتها وغيرهم (بشرط موته وهي منكوحته أو معتدته من رجعي) فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم أما في زماننا فيختص بأبوينها وعندها وأثره القهستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالأول وأثره في الشربلالية ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت

الحرث قلت صوابه بجوهرية فلتحفظ هذه الفائدة ( وختنه زوج كل ذى ) كذا  
النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات (رحم محرم منه كازواج بناته) وعماته وكذا  
كل ذى رحم من أزواجهن قيل هذا فى عرفهم وفى عرفنا الصهر أبو المرأة  
وأما والختن زوج المحرم فقط زيلعى وغيره زاد القهستانى وينبى فى ديارنا  
أن يختص الصهر بأبى الزوجة والختن بزواج البنت لانه المشهور ( وأهله  
زوجته ) وقالا كل من فى عياله ونفقته غير مماليكه وقولها استحسان شرح  
تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال تعالى فنحنياه وأهله إلا امرأته اه  
قلت وجوابه فى المطولات ( وآله أهل بيته ) وقيلته التى ينسب اليها ( و )  
حينئذ ( يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آبائه الى أقصى أب له فى  
الاسلام ) سوى الأب الاقصى لانه مضاف اليه قهستانى عن الكرماني ( الاقرب  
والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء ) ويدخل  
فيه الفنى والفقير ان كانوا لا يحصون كما فى الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدّه  
وابنه وزوجته كما فى شرح التكملة يعنى اذا كانوا لا يرثونه ( ولا يدخل فيه  
أولاد البنات ) وأولاد الاخوات ولا أحد من قرابة أمه لان الولد انما ينسب لآبيه  
لا لأمه ( وجنسه أهل بيت أبيه ) لان الانسان يتجنس بأبيه لا بأمه ( وكذا أهل  
بيته وأهل نسبه ) كآله وجنسه فخكمه كحكمه ( ولو أوصت المرأة لجنسها أو  
لأهل بيتها لا يدخل ولدها ) أى ولد المرأة لانه ينسب الى أبيه لا اليها ( الا أن  
يكون أبوه ) أى الولد ( من قوم أبيها ) فحينئذ يدخل لانه من جنسها درر  
وكافى وغيرهما قلت ومفاده أن الشرف من الام فقط غير معتبر كما فى أواخر  
فتاوى ابن نجيم وبه أفتى شيخنا الرملى نعم له مزينة فى الجملة ( وان أوصى

لا قاربه أو لذى قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذوى (أولاً رحامه أولاً نسابه  
فهى الاقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان) قيل  
من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد) ولو ممنوعين بكفر أو رق كما يفيد  
عموم قوله (والوارث) وأما الجدة وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا  
واختاره في الاختيار (ويكون الاثنان فصاعداً) يعنى أقل الجمع في الوصية اثنان  
كما في الميراث (فإن كان له) للموصى (عمان وخالان فهى لعميه) كالارث وقالوا ارباعاً  
(ولوله عم وخالان كان له النصف ولهما النصف) وقالوا اثلاثاً (ولو عم واحد لا غير  
فه نصفها ويرد النصف) الآخر (الى الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعمه  
استويا) لاستواء قرابتهما (ولو العدم المحرم بطلت) خلافاً لهما (ولولد فلان  
هى) (للذكر والانثى سواء) لأن اسم الولد يعم الكل حتى الحمل ولا يدخل  
ولد ابن مع ولد صلب فلوله بنات أصلبه وبنو ابن فهى للبنات عملاً بالحقيقة  
فلو تعذرت صرف الى المجاز تحرزا عن التعطيل ولا يدخل أولاد البنات  
وعن محمد يدخلون اختيار (ولورثة فلان الذكر مثل حظ الانثيين) لأنه اعتبر  
الورثة (وشرط صحتها) أى الوصية (هنا) أى فى الوصية لورثة فلان وما فى  
معناها كعقب فلان (موت الموصى لورثته) أو لعقبه (قبل موت الموصى)  
لأن الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر قسم  
بينهم وبينه على عدد الرؤوس ثم ما أصاب الورثة يقسم بينهم المذكور كاثنيين  
كما مر فلو مات الموصى قبل موته أى موت الموصى لورثته أو لعقبه بطلت  
الوصية لورثته أو لعقبه ثم ان كان معهم موصى له آخر كقوله أوصيت لفلان  
ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته وعقبه لأن



الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتماه في السراج وفيه عقبه ولده من الذكور  
والاناث فان ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل اولاد الاناث لانهم عقب  
آبائهم لا له ( وفي أيتام بنيه ) أى بنى فلان واليتيم اسم لمن مات أبوه قبل  
الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ ( وعميانهم وزمناهم وأراملهم )  
الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا كان أو امرأة ويؤيده قوله ( دخل )  
في الوصية ( فقيرهم وغنيهم وذكركم وأنثاهم ) وقسم سوية ( ان أحصوا )  
بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون تملككهم والافتقار انهم يعطى الوصى من  
شاء منهم شرح التكملة لتعذر التملك حينئذ فيراد به القرية ( وفي بنى فلان  
يختص بذكورهم ) ولو أغنياء ( الا إذا كان ) فلان عبارة عن ( اسم قبيلة  
أو ) اسم ( فخذ فيتناول الاناث ) لان المراد حينئذ مجرد الانتساب كما في  
بنى آدم ( و ) لهذا يدخل فيه أيضا ( مولى العتاقة و ) مولى ( الموالاة وحلفاؤهم )  
يعنى وهم يمحسون والا فالوصية باطلة والاصل أن الوصية متى وقعت باسم  
نبيء عن الحاجة كإيتام بنى فلان تصح وإن لم يمحسوا على مامر لوقوعها لله  
تعالى وهو معلوم وإن كان لا ينيء عن الحاجة فان أحصوا صحت ويجعل  
تمليكها وإلا بطلت وتماه في الاختيار ( أوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه  
بطلت ) لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا  
فرق في ذلك عند عامة أصحابنا بين النفي والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب  
الهداية أنه يعم اذا وقع في حيز النفي وحينئذ فقولهم لو حلف لا يكلم موالى فلان  
يعم الاعلى والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان الحامل على اليمين بغضه وهو  
غير مختلف غاية وأقره المصنف ( الا اذا عينه ) أى الاعلى والاسفل قبل موته

فحينئذ تصح لزوال المانع (ويدخل فيه) أى فى الموالى (من أعتقه فى صحته ومرضه لا) يدخل فيه (مدبروه وأمهات أولاده) وعن أبى يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيه من يدقق النظر فى المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها) كذا فى القنية قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطين قبره أو يضرب عليه قبة فهمى باطلة) كما فى الخانية وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه فيها فى الكراهية أنه لا يكره تطيين القبور فى المختار فينبغى أن يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنيًا على القول بالكراهة لأنها حينئذ وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغى أن يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهة القراءة على القبور أو بعدم جواز الاجازة على الطاعات أما على المفتى به من جوازها فينبغى جوازها مطلقاً وتامه فى حواشى الاشباه من الوقف وحرر فى تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذى عينه الواقف لقراءة القرآن أو للتدريس فلو لم يباشرفيه لا يستحق الشروط له لما فى شارح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عينه الواقف يفوت غرضه من احياء تلك البقعة قال وتحقيقه فى الدرة السنية فى مسألة استحقاق الجامكية اهـ

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والثرثرة

(صحّت الوصية بخدمه عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبداً) ويكون محبوساً على ملك الميت فى حق المنفعة كما فى الوقف كما بسط فى الدور (وبغلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه) أي الى الموصى له (لها) أى لاجل

الوصية (والا) تخرج من الثالث (تقسم الدار أثلاثا) أى فى مسألة الوصية بالسكنى أما فى الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر (وتهايا العبد فيخدمهم أثلاثا) هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس للورثة بيع ما فى أيديهم من ثلثها) على الظاهر اثبتت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر أو بخراب ما فى يده فحينئذ يزاحمهم فى باقىها والبيع ينافيه فمنعوا عنه وعن أبى يوسف لهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة أو السكنى أن يثجر العبد أو الدار) لأن المنفعة ليست بمال على أصلنا فاذا ملكها بموضع كان مملكا أكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز (ولا للموصى له بالغلة استخدامه) أى العبد (أو سكنها) أى الدار (فى الأصح) ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لأن حقهم فى المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (العبد) الموصى بخدمته (من الكوفة) مثلا (إلا اذا كان ذلك مكانه) وأهله فى موضع آخر (ان خرج من الثلث والا فلا يخرج) الا باذن الورثة (لبقاء حقهم فيه) (وبموته) أى الموصى له (فى حياة الموصى بطلت) الوصية (وبعد موته يعود) العبد والدار (الى الورثة) أى ورثة الموصى بحكم الملك ولو أتلفه الورثة ضمنوا قيمته يشتري بها عبد يقوم مقام الاول وله هذا يمنع المريض من التبرع بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لا آخر وهو يخرج من الثلث صح وتامة فى الدرر وفى الشرنبلالية ونفقته اذا لم يطاق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك



الخدمة فيصير كالكبير وثقة الكبير على من له الخدمة وان ابي الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعير مع المير فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو ابي فداء صاحب الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية ( وبثمة بستانه فمات و) الحال أن (فيه ثمرة له هذه الثمرة) فقط ( وإن زاد أبدا له هذه الثمرة وما يستقبل كما) في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه وما يحدث ضم أبداً أولاً (وان لم يكن فيه) أي البستان والمسئلة بحالها (ثمرة) حين الوصية (فهي كما) الوصية بال (لغلة) في تناولها الثمرة المعدومة ما عاش الموصى له زيلعى وفي العناية السقى والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المنتفع به فصار كالنفقة في فصل الخدمة  
 ﴿ تنبيه ﴾ الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وأجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه في الغلة فيحرر

(وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما) بقی (في وقت موته سواء قال أبداً أولاً) لان المعدوم منها لا يستحق بشيء من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثرة بدليل صحة المساقاة (أوصى بجعل داره مسجداً ولم تخرج من الثالث وأجازوا تجعل مسجداً) لزوال المانع باجازتهم وان لم يجيزوا يجعل ثلثها مسجداً رعاية لجانب الوارث والوصية (وبظهر مركبه في سبيل الله بطلت) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندهما يجوز ان درر وقال المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر (أوصى بشيء للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد قال المصنف ويقول محمد افنى

مولانا صاحب البحر (الا ان يقول) الموصى (ينفق عليه) فيجوز اتفاقا  
(قال اوصيت بثاني افلان أو فلان بطلت) عند أبي حنيفة لجهالة الموصى له  
وعند أبي يوسف لهما ان يصطلحا على أخذ الثالث وعند محمد بنخير الورثة  
فأيهما شاؤا أعطوا

### فصل في وصايا الذمي وغيره

(ذمي جمل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار (في صحته فوات فهي ميراث)  
لانه كوقف لم يسجل وأما عندهما فلأنه معصية وليس هو كالمسجد لانهم  
يسكنون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله  
المصنف وغير ذلك لأنه حينئذ لم يصر محررا خالصا لله تعالى (وان أوصى الذمي أن  
تبنى داره بيعة أو كنيسة لمعينين فهو جائز من الثالث ويجعل تملكها وان)  
أوصى (بداره ان تبنى كنيسة) او بيعة (في القرى) فلو في المصر لم يجز اتفاقا  
(لقوم غير مسلمين صحت) عنده لا عندهما لما مر انه معصية وله انهم يتركون  
وما يدينون فتصح (كوصية حربي مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم  
او ذمي) كذا في الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لانهم اموات في حقنا ولو أوصى  
بنصفه مثلا فقد ورد باقيه اورثته لا ارثا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا  
لو أوصى لمستأمن مثله ولو اعتق عبده عند الموت او دبره فقد من الكل لما  
قلنا ولو أوصى له مسلم او ذمي جاز على الاظهر زبلي (وصاحب الهوى اذا  
كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية) لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر  
الاسلام (وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد) فتكون موقوفة عنده نافذة عندهما

شرح المجمع (والمرتدة في الوصية كذمية) في الاصح لانها لا تقتل (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية (لا تحل للغني) لانها صدقة وهي على الغني حرام (وان عمت) كقوله يأكل منها الغني والفقير لان أكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح لمعين والغني لا معين ولا يحصى (ولو خصت) الوصية (به) أي بالغني كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني (أو لقوم) أغنياء ((محصورين حلت لهم) لصحة تمليكهم (وكذا) الحكم (في الوقف) كما حرره من لا خسر وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالوصي

فروع \* أوصى بثلاث ماله للصلوات جاز للوصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطاق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حدهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم صغير أو غائب أو حاضر غير راض لم يجز \* أوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان \* أوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها الوصي لهم عن الفدية لم تجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو أمر أن يتصدق بالثلاث فمات فعصب غاصب ثلثها مثلاً واستهلكها فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزيه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية \* وفي الجواهر أوصى لرجل بمقار ومات فقسمت التركة والموصى له في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا تبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية \* أوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف في الموصى به قبل



قبضه \* وقفت ضعتها على ولدها وجعلت عم الولد متوليا وللولد اب فالمتولي  
اولى من الاب \* شري دارا واوصى بها ارجل فأخذها الشفيع من يد الموصي  
له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصي له على الورثة بشيء لانه  
ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى والله اعلم

### باب الوصي

وهو الموصى اليه (أوصى الى زيد) أي جعله وصيا (وقبل عنده صح فان  
رد عنده) أي بعلمه (يرتد والا لا يصح) الرد بغيبته لثلا يصير مغرورا من  
جهته ويصح اخراجه عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني بزازية ( فان  
سكت ) الموصى اليه (فمات) موصيه ( فله الرد والقبول ولزم ) عقد الوصية  
ببيع شيء من التركة وان جهل به ( أي بكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية  
ليس بشرط في صحة تصرفه ) بخلاف الوكيل ( فان علمه بالوكالة شرط ) فان  
سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده ( فلا يصح قبوله  
بعد ذلك ) ولو ( أوصى ) الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق (بدل) أي بدلهم  
القاضي ( بغيرهم ) اتماما للنظر ولفظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل  
الاخراج جاز سراجية ( فلو بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر ) أو المرتد  
وناب الفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا (لم يخرجهم  
القاضي عنها ) أي عن الوصايا لزوال الموجب للعزل الا أن يكون غير أمين  
اختيار (والي عبده و) الحال أن (ورثته صغار صح) كإبصائه الى مكاتبه أو مكاتب  
غيره ثم ان رد في الرق فكالعبد (والا لا) وقال لا يصح مطلقا درر (ومن

عجز عن القيام بها ) حقيقة لا بمجرد اخباره ( ضم ) القاضى ( اليه غيره )  
 رعايه لحق الموصى والورثة ( ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل غيره ولو  
 عزله ) أى الوصى المختار ( القاضى مع أهليته لها نفذ عزله وان جار ) القاضى  
 ( وأثم ) فى الاشياء اختلفوا فى صحة عزله والاكثر على الصحة كما فى شرح  
 الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما فى الفصولين وأما عزل الخائن  
 فواجب انتهى قلت وعبرة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين  
 الوصى من الميت لو عدلا كافيا لا ينبغي للقاضى أن يعزله ولو عزله قيل  
 ينزل أقول الصحيح عندى أنه لا ينزل لان الموصى أشفق بنفسه من  
 القاضى فكيف ينزل وينبى أن يفتى به لفساد قضاء الزمان اه قال  
 المصنف قال شيخنا فقد ترجع عدم صحة العزل للموصى فكيف بالوظائف  
 فى الاوقاف ( وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ) فانهما فى الحكم كالوصيين  
 أشباه ووقف القنية ومفاده أنه لو آجر أحدهما أرض الوقف لم تجز بلا رأى  
 الآخر وقد صارت وائمة الفتوى ( ولو ) وصلية ( كان إيصاؤه لكل منهما  
 على الاتفراد ) وقيل ينفرد قال أبو الليث وهو الاصح وبه تأخذ لكن  
 الاول صححه فى المبسوط وجزم به فى الدرر وفى القهستانى أنه اقرب الى  
 الصواب قلت وهذا إذا كانا وصيين أو متولين من جهة الميت أو الواف  
 أو قاض واحد أما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف  
 لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو أراد كل من  
 القاضيين عزل منصوب القاضى الآخر جاز ان رأى فيه المصاحبة والا لا  
 وتماه فى وكالة تنوير البصائر معزيا للمتقطعات وغيرها فليحفظ وفى وصايا

السراج لو لم يعلم القاضى أن للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي  
فاراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول  
( الا بشراء كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والاتباب  
له واعتاق عبد معين ورد ودیعة وتنفيذ وصية معينتين ) زاد في شرح  
الوهبانية عشرة أخرى منها رد المصوب ومشتري شراء فاسد وقسمة كيلى أو  
وزنى وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه ( ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال  
ضائعة ) وقال أبو يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع الأمور ولو نص على  
الانفراد أو الاجتماع اتبع اتفاقا شرح وهبانية ( وان مات أحدهما فان أوصى  
الى الحى أو الى آخر فله التصرف في التركة وحده ) ولا يحتاج الى نصب القاضى  
وصيا ( والا ) يوص ( ضم ) القاضى ( اليه غيره ) دررو في الاشياء مات أحدهما  
أقام القاضى الآخر مقامه أو ضم اليه آخر ولا تبطل الوصية الا اذا أوصى  
لهما أن يتصدقا بثلته حيث شاءا وتماه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف  
أبي يوسف قولان وعنه أن المشرف ينفرد دون الوصى كما حررته فيما علقته  
على الملتقى ويأبى ( ووصى الوصى ) سواء أوصى اليه فى ماله أو مال موصيه  
وقاية ( وصى فى التركتين ) خلافا للشافعى ( وتصح قسمته ) أى الوصى حال  
كونه ( نائبا عن ورثة ) كبار ( غيب أو صغار مع الموصى له ) بالثلث ( ولا  
رجوع ) للورثة ( عليه ) أى الموصى له ( ان ضاع قسطهم معه ) أى الوصى  
لصحة قسمته حينئذ ( و ) أما ( قسمته عن الموصى له ) الغائب أو الحاضر بلا  
إذنه ( معهم ) أى الورثة ولو صغار ازيامى ( فلا ) تصح وحينئذ ( فيرجع الموصى  
له بثلث ما بقى ) من المال ( اذا ضاع قسطه ) لانه كالشريك ( معه ) أى مع



الوصى ولا يضمن الوصى لانه أمين ( وصح قسمة القاضى وأخذه قسط  
 الموصى له ان غاب) الموصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضى أو أمينه وهذا ( في  
 المكيل والموزون) لانه افرار ( وفي غيرها لا) يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع  
 مال الغير لا يجوز فكذا القسمة ( وان قاسمهم الوصى في الوصية بحجج حجج)  
 عن الميت ( بثلاث ما بقى ان هلك) المال ( في يده أو) في يد (من دفع اليه  
 ليحجج) خلافا لهما وقد تقرر في المناسك (ولو أفرز الميت شيئا من ماله للحجج  
 فضايع بعد موته لا) يحجج عنه بثلاث ما بقى لانه عينه فاذا هلك بطلت (وصح  
 بيع الوصى عبداً من التركة بنصيب الغرماء) للغرماء لتعلق حقهم بالمالية (وضمن  
 وصى باع ما أوصى ببيعه وتصدق بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه) أى  
 ضياعه (عنده) لانه العاقد فالعهدة عليه (ورجع) الوصى (في التركة) كلها وقال  
 محمد في الثالث قلنا أنه مفرور فكان ديننا حتى لو هلك التركة أو لم تف فلا  
 رجوع وفي المنتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه لهم فغرمه عليهم  
 (كما يرجع في مال الطفل وصى باع ما أصابه) أى الطفل (من التركة وهلك  
 ثمنه معه فاستحق) المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لا انتقاض  
 القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياله بمال اليتيم او خيراً) بأن يكون  
 الثانى أملاً ولو مثله لم يجز منية (وصح بيعه وشراؤه من أجنبي بما يتغابن  
 الناس) لا بما لا يتغابن وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسداً  
 حتى يملكه المشتري بالقبض فهستأنى وهذا اذا تباع الوصى للصغير مع الاجنبى  
 (وان باع) الوصى (أو اشترى) مال اليتيم (من نفسه فأن كان وصى القاضى  
 لا يجوز ذلك مطلقاً) لانه وكيله (واز كان وصى الاب جاز بشرط منفعة

ظاهرة للصغير) وهي قدر النصف زيادة أو نقصا وقلالا يجوز مطلقا (ويع  
الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه) وهو اليسير والالا  
وهذا كله في المنقول أما في العقار فسيجيئ (ولو زاد الوصى على كفن مثله في العدد  
ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له) حينئذ (ضمن مادفعه من مال اليتيم)  
ولو الجية (و) فيها (لو دفع المال الى اليتيم قبل ظهور ورثته بعد الادراك فضاع  
ضمن) لانه دفعه الى من ليس له أن يدفع اليه (وجاز بيعه) أى الوصى (على الكبير)  
الغائب (في غير العقار) الا لدين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده معزيا  
للخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصبح لا لانه نادر وجاز بيعه عقار  
صغير من أجنبي لا من نفسه بضعف قيمته أو لنفقة الصغير أو دين الميت أو  
وصية مرسلة لانفاذ لها الا منه أو لكون غلاته لا تزيد على مؤنته أو خوف  
خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب درر وأشباه ملخصا قلت وهذا لو البائع  
وصيا لا من قبل أم أو أخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير  
طعام وكسوة ولو البائع أبا فان محمودا عند الناس أو مستور الحال يجوز ابن  
كمال (ولا يتجر) الوصى (في ماله) أى اليتيم (لنفسه) فان فعل تصدق بالربح  
(وجاز) لو اتجر من مال اليتيم (لليقيم) وتماه في الدرر قلت وفي الاشباه لا  
يملك الوصى بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة الوصية ببيع عبده من فلان  
وفيهما في الكلام في أجر المثل للمتولى أجر مثل عمله فلو لم يعمل لا أجر له  
وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا اذا عين الفاضى للمتولى أجرا  
فان لم يعين وسمى فيه سنة فلا شيء له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم

وقد مر في الوقف وأما وصي القاضى فان نصبه باجر مثله جازاه وفي القهستانى  
معزيا للذخيرة ولو كانوا صفارا وكبارا آباع حصصه الصغار كما مر وكذا الكبار  
على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للمقار وفاء اختلاف  
المشايع وجوزه صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان  
لغير الوصى التصرف لخوف متغلب وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على الملتقى  
(ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشيء من تركته انه لفلان الا ان يكون  
المقروا رثا فيصح في حصته ولو أقر) الوصى (بمعين لا آخر ثم ادعى انه للصغير  
لا تسمع) درر (ووصى أبى الطفل أحق بماله من جده وان لم يكن وصيه  
فالجد) كما تقرر في الحجر في المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين  
وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصى فان له ذلك انتهى والله أعلم

### فصل في شهادة الاوصياء

(وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال) مطلقا (أو كبير بمال  
الميت وصحت) شهادتهما (بغيره) أى بغير مال الميت لا تقطاع ولا يتهماعنه فلا  
تهمة حينئذ (كشهادة رجلين لا آخرين بدين ألف على ميت و) شهادة (الآخرين  
للاولين بمثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية ألف) وقال أبو يوسف لا تقبل  
في الدين أيضا وقد تقدم في الشهادات (أو) شهادة (الاولين بعبد والآخرين  
بثلاث ماله) او الدراهم المرسلة لاثباتها للشركة فتبطل (وتصح لو شهد رجلان  
لرجلين بالوصية بعين) كالعبد (وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين  
أخرى) لانه لا شركة فلا تهمة زياعى (شهد الوصيان أن الميت أوصى لزيد



معهما لفت) لا ثبأتهما لا أنفسهما معينا وحينئذ فيضم القاضي لهما ثالثا وجوبا  
لاقرارهما بآخر فيمتنع تصرفهما بدونه كما تقرر (الا أن يدعى زيد ذلك) أى  
يدعى أنه وصى معهما حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقطا مؤنة  
التعيين عنه (وكذا ابنا الميت اذا شهدا أن أباهما أوصى الى رجل) لجرهما  
نقما لنصب حافظ للتركة (و) هذا لو (هو منكر) ولو يدعى تقبل استحسانا  
(بمخلاف شهادتهما بأن أباهما وكل زيد اقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل  
مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحى  
بطالبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على الميت لاله ولو بعد  
العزل وان لم يخاصم ملتقى (وصى أنفذ الوصية من مال نفسه ورجع مطلقا)  
وعليه الفتوى درر) كوكيل أدى الثمن من ماله فان له أن يرجع وكذلك الوصى  
اذا اشترى كسوة للصغير أو (اشترى) ما ينفق عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا  
أشهد على ذلك وفي البرازية انما شرط الاشهاد لان قول الوصى فى الاتفاق  
يقبل لا فى حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت لكن فى القنية  
والخلاصة والخاتمة انه أن يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجىء  
ما يفيد فتنبه (أو قضى دين الميت) الثابت شرعا (أو كفنه) أو أدى خراج  
اليتم أو عشره (من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة  
للصغير) أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه (من مال نفسه) فانه يرجع  
ولا يكون متطوعا (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه)  
قل هو مستدرك بقوله أو كفنه (ولو باع) الوصى (شيئا من مال اليتيم ثم  
طلب منه باكثر) مما باعه (رجع القاضي فيه الى اهل البصيرة) والامانة

(ان أخبره اثنان منهم أنه باع بقيمته وان قيمته ذلك لا يلتفت) القاضى (الى من يزيد وان كان فى الزيادة يشتري باكثر وفى السوق باقل لا ينتقض بيع الوصى لذلك) أى لاجل تلك الزيادة (بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما) عند محمد (وكفى قول واحد فى ذلك) عندهما كما فى التزكية وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد فى الاجر السكل فى الدرر معزيا للخانية

﴿ فروع ﴾ يقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا فى ثنتى عشرة مسألة على ما فى الاشياء ادعى قضاء دين الميت أو ادعى قضاءه من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها أو أن اليتيم استهلك مالا آخر فدفع ضمانه أو أذن له بتجارة فركبه ديون فقضاها عنه أو أدى خراج أرضه فى وقت لا يصلح للزراعة أو جمل عبده الا بقر أو فداء عبده الجانى أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا أو الاتفاق عليه مما فى ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهى ميتة \* الثانية عشرة انجر ورجع ثم ادعى أنه كان مضارباً والاصل ان كل شئ كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضى وصياً فى سبعة مواضع مبسوطه فى الاشياء منها إذا كان له دين أو عليه أو لتنفيذ وصيته \* وزاد فى الزواهر موضعين آخرين اشترى الاب من طفله شيئاً فوجده معيباً ينصب القاضى وصياً ليرده عليه واذا احتيج لاثبات حق صغير أبوه غائب غيبة منقطعة ينصب والا فلا وعزاهما لمجمع الفتاوى وصى القاضى كوصى الميت الا فى ثمان ليس لوصى القاضى الشراء لنفسه ولا أن يبيع

ممن لا تقبل شهادته له ولا أن يقبض الا باذن مبتدأ من القاضى ولا أن  
 يؤجر الصغير لعمل ما ولا أن يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضى  
 تخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح نهيه وله عزله ولو عدلا بخلاف  
 وصى الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه لو الوصية  
 عامة انتهى وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى الصغيرى تبرئه في مرضه انما  
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرئه في المنافع فينفذ من الكل بان  
 أجر باقل من أجر المثل لانها تبطل بموته فلا اضرار على الورثة وفي حياته  
 لا ملك لهم لكن في العمادية أنها من الثلث فاعله روايتان \* باع مال اليتيم  
 أو ضعيفته والمشتري مفلس يؤجل ثلاثة أيام فان تقدم والا فسخ فان أنكر  
 الشراء وقد قبض يرفع الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد  
 فسخته \* قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم \* دفع لليتيم ماله  
 بعد بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له من تركته والده لا قليل ولا  
 كثير ثم ادعى شيئا في يد الوصى أنه من تركته أبى وبرهن تسمع \*  
 للوصى الا كل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل  
 بالمعروف له أن ينفق في تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك  
 والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة مجتبى وفيه جعل  
 للوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف وفيه للاب اعارة  
 طفله اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصى  
 ما يملكه الوصى \* يملك الاب لا الجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير  
 بخلاف الوصى \* يملك الاب والجد بيع مال أحد طفليه للآخر بخلاف الوصى



ولو باع الاب أو الجده مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فأن باع عقاره لم يجوز في المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما أو شهد أنه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لا لوجوبهما عليه حينئذ وبمثله لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أولا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه انتهى

### كتاب الخنثى

لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود (وهو ذو فرج وذكر أو من عصى عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما فالحكم الاسبق وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة) خلافا لهما هذا قبل البلوغ (فان بلغ وخرجت لحيته أو وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتلم الرجل (فرجل وان ظهر له ثدى أو لبن أو حاض أو حبلى أو أمكن وطؤه فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فشكل) لعدم المرجح ومن الحسن أنه تعد أضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وحينئذ (فيؤخذ في أمره بما هو الاحوط) في كل الاحكام قلت لكن قد منا أنه لا يجب الغسل بالايلاج فيه وأنه لا يتعلق التحريم بلبنه فتنبه (فيقف بين صف الرجال والنساء و) اذا بلغ حد الشهوة (تبتاع له أمة تختنه من ماله) لتكون أمته أو مثله (ويكره ان يختنه رجل أو امرأة) احتياطا ولا ضرورة لان الختان عندنا سنة (وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع) أو يزوج امرأة ختانة لتختنه لانه ان كان ذكرا صح النكاح وان

أنثى فنظر الجنس أخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطا ( ويكره له لبس  
الحرير والحلى ولا يخلو به غير محرم ) وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة  
( ولا يسافر بغير محرم ) لاحتمال انه امرأة ( وان قال أنا رجل أو امرأة  
لا عبرة به ) في الصحيح لانه دعوى بلا دلائل ( وقيل يعتبر ) لانه لا يقف عليه  
غيره لكن في الملتقى بعد تقرر اشكاله لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل النوفيق  
وبضعف ما نقله القهستاني عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على  
هذا فتنبه ( ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل وييم بالصعيد ) لتعذر الغسل  
( ولا يحضر ) حال كونه مرافقا ( غسل ميت ذكرا أو أنثى وندب تسجعة  
قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم ) رعاية لحق  
الترتيب وتام فروعه في أحكامه من الاشياء بل عندي تأليف مجلد منيف  
( وله ) في الميراث ( أقل النصيبين ) يعني أسوأ الحالين به يفتى كما سنحقيقه وقالوا  
نصف النصيبين ( فلو مات أبوه وترك ) معه ( ابنا ) واحدا ( له سهمان وللخنثى  
سهم ) وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر  
وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة ( لانه الأقل ) وهو متيقن به فيقتصر عليه  
لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل تقديره ذكر ائنا كزوج وأم  
وشقيقة هي خنثى مشكل فله السدس على انه عصبية لانه الأقل ولو قدر أنثى  
كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما على أحد التقديرين فلا شيء  
له كزوج وأم ورليها وشقيق خنثى فلا شيء له لانه عصبية ولو قدر أنثى كان  
له النصف وعالت الى تسعة ولو مات عن عمه وولد أخيه خنثى قدر أنثى وكان  
لمال للعم والله تعالى أعلم

## مسائل شتى

جمع شتيت بمعنى متفرقة وهو من دأب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه قلت وقد ألحقت غالبها بمجالها والله الحمد (عرق مدمن الخمر خارج نجس) هذه مقدمة صفري في تسليمها كلام قد وعدتك به في أوائل نواقض الوضوء ( وكل خارج نجس ينقض الوضوء ) هذه مقدمة كبرى وهى مسلمة عندنا ( فينتج ) ان ( عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء ) لكنه يحتاج لاثبات الصفري وحاصله ما فى الدخائر الاشرفية لابن الشحنة معزي اللامجتي عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مدمن الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسيح من كانت عرقه كعرق الكلب والتحذير قال ابن العز فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف ولظهوره عولنا عليه قلت قال شيخنا الرملى حفظه الله تعالى كيف يعمل عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلامدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدى إذا غذى بابن التحذير فقد عللوا حل أكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له أثر فكذلك تقول فى عرق مدمن الخمر ويكفينا فى ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح ( خبز وجد فى خلاله خرة فأرة فان كان ) الخرة ( صلبا رمى به وأكل الخبز ولا يفسد ) خرة الفأرة ( الدهن والماء والحنطة ) للضرورة ( الا اذا ظهر طعمه أو لونه ) فى الدهن ونحوه لفحشه وامكان التحرز عنه



حينئذ خانية ( في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح ) تقدم في باب الوتر  
 (الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا وقت العصر) على قول عامة مشايخنا أشباه  
 وقدمناه في الجمعة عن التتارخانية (الخروج من الصلاة لا يتوقف على) قوله  
 (عليكم) وحينئذ (فلو دخل رجل في صلاته بيمده لا يصير داخل فيها) قدمناه في  
 صفة الصلاة (لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته  
 على ثوب طاهر) كذا النسخ وعبارة الكنز على الثوب الطاهر (لكن لا  
 يسيل لو عصر لا يتنجس) قدمناه قبيل كتاب الصلاة (كما لو نشر الثوب  
 المبلول على حبل نجس يابس) أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو  
 نام على فراش نجس فغرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خانية (نوى الزكاة إلا  
 أنه سماه قرصا جاز) في الأصح لأن المبرة للقلب لا للسان (من له حظ  
 في بيت المال) كالعلماء (ظفر بما هو وجه لبيت المال فله أخذه ديانة) قدمناه  
 قبيل باب المصرف (أفطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى أفطر في  
 يوم آخر فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضانين على الصحيح وقدمناه في  
 الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يمين اليوم صح) ولو عن رمضانين كقضاء  
 الصلاة صح أيضا (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه أو آخر صلاة  
 عليه) كذا في الكنز قال المصنف قال الزيامي والأصح اشتراط التعيين في  
 الصلاة وفي رمضانين الخ قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعا  
 للدرر وغيرها ثم رأيت في البحر قبيل باب اللعان مانصه ونية التعيين لم تشرط  
 باعتبار أن الواجب مختلف متعدد بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا

يمكنه مراعاة الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائد يكفيه نية  
الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى  
بلفظه ثم رأيت نقله عنه في الاشباه في بحث تعيين المنوي ثم قال وهذا مشكل  
وما ذكره أصحابنا كقاضيه خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبیین اه  
بحروقه فليتنبه لذلك (رأس شاة متلطخ بدم أحرق) رأسه (وزال عنه الدم  
فأخذ منه صرة جاز) استعمالها (والحرق كالغسل) وقد منا أنه من المطهرات  
(سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا) لانه زكاة قلت  
وقد قدمه في الجهاد وقدمته في الزكاة أيضا (عجز أصحاب الخراج عن زراعة الارض  
وأداء الخراج ودفع الامام الارض الى غيرهم) بالاجرة (ليعطوا الخراج)  
من أجرتها المستحقة (جاز) فان فضل شيء من أجرتها دفعه للمالكها رعاية  
للحقين فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لقادر وأخذ الخراج الماضي  
من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربابها زيالي قلت وقد منا في الجهاد  
ترجيح سقوطه بالتداخل فيحمل على المرجوح أو على أن مراده أخذ خراج  
السنة الماضية فقط (غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى  
وأكل والا) بان كانت الميتة أكثر واستويا (لا) يتحرى لو في حالة الاختيار بان  
يجد ذكية ولا تحرى وأكل مطلقا ومرفى الحظر (إيما الاخرس وكتابته  
كالبيان) باللسان (بخلاف معتقل اللسان) وقال الشافعي هما سواء (في وصية  
ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود) وغيرها من الاحكام أي إيما الاخرس  
فما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى  
موته به يفتى قلت ومرفى الوصايا وذكره هنا الاكل وابن الكمال والزيالي

وغيرهم ثم مفاد كلامهم أنه لو أقر بالاشارة أو طلق مثلاً توقف فإن مات  
على عقاقته نفذ مستنداً والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها  
لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته قاله المصنف لكن  
ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعة أن قولهم والضابط  
للمقتصر والمستند أن ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصراً ومالا يصح  
تعليقه يقع مستنداً كما في البحر من باب التعليق يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع  
الطلاق والعناق ونحوهما مما يصح تعليقه بالشرط مقتصراً فتنبه (لا) تكون  
اشارته وكتابته كالبيان (في حد) لأنها تدراً بالاشبهة لكونها حق الله تعالى  
ولا في شهادة مأمنية وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم أره  
صريحاً أشياء (اتباع الصائم بصاق محبوبه) يقضى و (يكفر والا) يكن محبوبه  
(لا) يكفر وصر في الصوم (قتل بعض الحجاج عذر في ترك الحج) مر  
في الحج (منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها نشوز)  
حكما كما حررناه في باب النفقة (ولو) كان (المنع لينقلها الى منزله) فليست  
ناشزة لوجوب السكنى عليه (أو كان يسكن في بيت الغصب فامتعت منه لا)  
تكون ناشزة لأنها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ماله كان فيه شبهة (قالت  
لا اسكن مع أمك وأريد بيتاً على حدة ليس لها ذلك) وكذا مع أم ولده وكله  
مر في النفقة (قال لعبد يامالكى أو قال لأمتي أنا عبدك لا تعتنق) لأنه ليس  
بصريح ولا كناية (بخلاف قوله) لعبد (يامولاي) لأنه كناية على مامر في  
محله (المقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد مالم يبرهن المدعى) على  
وفق دعواه بخلاف المنقول (أو يعلم به القاضي) ولا يكفي تصديق المدعى



عليه أنه في يده في الصحيح لا حتمال المواضعة قلت قد منا غير مرة آخرها  
في باب جناية المملوك أن المفتي به في زماننا أنه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل  
وهذا إذا ادعاه ملكا مطلقا أما إذا ادعى الشراء من ذي اليد وافراره بأنه في  
يده فانكر الشراء وأقر بكونه في يده لم يحتج لبرهانه على كونه في يده لأن  
دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره أيضا كما بسط في البرازية  
( عقار لا في ولاية القاضي يصح فضاؤه فيه ) كمنقول هو الصحيح وتقدم  
في القضاء أن المصر ليس بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم لقاضي تلك  
الناحية ليأمره بالتسليم ( وقيل لا يصح ) ومشي عليه في الكنز والملتقى ( قضى  
القاضي بيينة في حادثة ثم قال رجعت عن قضائي أو بدا لي غير ذلك أو وقعت  
في تلبس الشهود أو أبطلت حكمي أو نحو ذلك لا يعتبر ) قول القاضي في  
كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المدعى ( والقضاء ماض إن كان بعد دعوى  
صحيحة وشهادة مستقيمة ) إلا في ثلاث مرات في القضاء لو بعلمه أو بخلاف  
مذهبه أو ظهر خطؤه ( إذا قال الشهود قضيت وأنكر القاضي فالقول له )  
به يفتي قاله ابن الغرس في الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافا لمحمد زاد في  
البحر ( ما لم ينفذه قاض آخر ) فحينئذ لا يكون القول قوله في أنه لم يقض  
لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قيد حسن لم أقف عليه لغير  
صاحب البحر ( شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ) من حقوق العباد  
( أن يصير الحكم في حادثة ) بأن يتقدمه دعوى صحيحة من  
خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر عند قاض  
فقضي به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتداع بينهما لم ينفذ فضاؤه

لفقد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضاء وأفاده بقوله (فلو رفع اليه) أي الى الحنفى (قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حق العباد (اذا ارتاب) القاضى (في حكم) القاضى (الاول له طالب شهود الاصل) مر في القضاء قيد بارتيابه في حكم الاول فاناد أنه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا ينقض ويحمل على السداد بخلاف قضاء غيره يعنى اذا تبين وجه فساد بطريقه فللثانى تقضيه (اذا ترتب بيع التماطى على بيع باطل أو فاسد لا ينعقد) مر في أول البيوع عن الخلاصة والبرازية والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فأقر به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز) شهادتهم عليه لان النعمة تشبهه عليه فتقع الشبهة الا اذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابه ولا مسلك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقته (باع عقاراً) او حيواناً او ثوباً (وابنه أو امرأته) او غيرهما من اقاربه (حاضر يعلم به ثم ادعى الابن) مثلاً (أنه ملكه لا تسمع دعواه) كذا أطلقه في الكنز والملتقى وجعل سكوته كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل وكذا لو ضمن الدرك أو تقاضى الثمن وقالوا فيمن زوجوه بلا جهاز ان سكوته عن طلب الجهاز عند الزفاف رضا فلا يملك طالب الجهاز بعد سكوته كما مر في باب المهر (بخلاف الاجنبى) فان سكوته (ولو جاراً) لا يكون رضا (الا اذا) سكت

الجار وقت البيع والتسليم و (تصرف المشتري فيه زرعا وبناء) فينثذ (لا  
تسمع دعواه) على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة وبخلاف ما  
إذا باع الفضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته  
رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى بزازية آخر الفصل الخامس عشر  
وغيره (باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه) أو على مسجد كذا أو كنت وقفها  
(وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك) اتفاقا للتناقض (وان أقام بينة تقبل)  
على الاصح لا لصحة الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى خلافا  
لما صوبه الزيايى وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت مهرها  
لزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال  
بل في الصحة فالقول للورثة) هذا ما اعتمدته في الخانية تبعا لرواية الجامع  
الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي أن القول للزوج فقال والاعتماد على تلك  
الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختافوا في السقوط فالقول لمنكره  
الخ قلت وأفره في تنوير البصائر واعتمدته شيخنا على خلاف ما جزم به في  
الملتقى كالكنز من أن القول للزوج وان جزم به شراحه كالزيايى وابن سلطان  
بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر النهر فقال وجهه  
الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعونه لانفسهم والزوج  
ينكر فالقول له (وكاها بطلاقها لا يملك عزلها) لانه يمين من جهته (وكانك  
بنكدا على أنى متى عزلتك فأنت وكيلى) فطريقه أن (يقول في عزله عزلتك  
ثم عزلتك) لان متى لعموم الاوقات وأما كلما فلعوم الافعال (فلو قال كلما  
عزلتك فأنت وكيلى يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك



عن الوكالة المنجزة) الحاصلة من لفظ كلاً حينئذ ينعزل (قبض بدل الصلح  
شرطان) كان (دينا بدين) بان صالح على دراهم عن دنانير أو عن شيء آخر  
في الذمة (والا) يكن دينا بدين (لا) يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على  
عين تدين لا تبقى دينا في الذمة فجاز الاقتراق عنه (قال) المدعى (لا بينة لي  
برهن) ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه لبيته  
اذا حلفت فأنت بريء عن المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق  
قبل وقضى له بالمال خانية (أو قال) الشاهد (لا شهادة لي فشهد تقبل) لا مكان  
التوفيق بالنسيان ثم التذكر (كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به  
فشهد أو قال لا حجة لي على فلان ثم أتى بها) بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف  
ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض (للامام الذي ولاء  
الخليفة أن يقطع) من الانقطاع (انساناً من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة)  
لان للامام ولاية ذلك فكذا نائبه (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو  
عينه فمكره الا أن يأخذ الثمن طوعاً فباع ماله) بسبب المصادرة (صح) بيعه  
لانه غير مكره كما مر في الاكراه (كالدائن اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه  
صح) اجماعاً (خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح  
ان قدر على الضرب) لانها مكرهه عليه (وان أكرهها على الخلع وقع الطلاق  
ولم يسقط المال) لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا (ولو أحوال  
انساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح) قالوا وهو الحيلة قلت انما  
تم بقبوله فيعلم حيلتها الا أن يقال انه يتمكن الحال من مطالبته برفعه الى من  
لا يشترط قبوله (اتخذ بترأ في ملكه أو بالوعة فنز منها حائط جاره وطلب

جاءه تحويله لم يجبر) عليه ومفاده أنه يؤمر بالرفق دفعا للإيذاء (وإن سقط  
الحائط منه لم يضمن) لعدم تعديده إذ حفره في ملكه فكان تسببا ومر في آخر  
الاجارة أنه لو سقى أرضه سقيا لا تحتمله فتعدى لجاره ضمن  
(عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها) لصحة أمرها (ولو)  
عمر (لنفسه بلا اذنها فالعمارة له) ويكون غاصبا للعرصة فيؤمر بالتفريغ بطاها  
ذلك (ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع) في البناء فلا رجوع له ولو  
اختلفا في الاذن وعدمه ولا يئنه فالقول لمنكره بيمينه وفي أن العمارة لها أوله  
فالقول له لأنه هو المملك كما أفاده شيخنا وتقدم في النصب (قال هذه رضيعتي  
ثم اعترف) بالخطأ (وصدقته) في خطئه (فله أن يتزوجها إذا لم يثبت عليه  
بأن قال) أفاد بانه لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق أو صدق أو كاذب  
أو أشهد عليه بذلك شهوداً أو مافى معنى ذلك) من الثبات اللفظي الدال  
على الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتاً خلاف مبسوط  
في المبسوط وحاصله أن التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ) رجل (غريمه  
فزرعه انسان من يده لم يضمن) لانه تسبب (وكذا إذا دل السارق على مال غيره  
أو أمسك هارباً من عدوه حتى قتله) عدوه لما قلنا (في يده مال انسان فقال له  
سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى (أقطع يدك أو أضربك خمسين فدفعه  
لم يضمن) الدافع لانه مكروه (قال تركت دعواي على فلان وفوضت أمري الى  
الآخر لا تسمع دعواه بعده) أي بعد هذا القول ذكره في القنية (الاجازة تلحق  
الافعال) على الصحيح (فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صحيح)  
اجازته وحينئذ (فيبرأ الناصب عن الضمان) ولو انتفع به فأمره بالحفظ لا

يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ. وتماه في العمادية (وضع منجلا في الصحراء ليصيد  
به حمار وحش وسمى عليه نجاء في اليوم الثاني) قيد اتفاق اذ لو وجد ميتا  
من ساعته لم يحل ذبلعى (ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يؤكل) لان الشرط  
أن يذبحه انسان أو يجرحه والا فهو كالنطيحة (كره تحريما) وقيل تنزيها والا اول  
أوجه (من الشاة سبع الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح  
والذكر) للآثر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال  
فقل ذكر والانثيان مثانة كذاك دم ثم المرارة والغدد  
وقال غيره

إذا ما ذكيت شاة فكلمها سوى سبع فقيهن الوبال  
نجاء ثم خاء ثم غين ودال ثم ميمان وذال  
(للقاضى افراض مال الغائب والطفل واللقطة) بشروط تقدمت في  
القضاء (بمخلاف الاب والوصى والملتقط) الا اذا أنشدها حتى ساغ تصدقه  
فأفراضه أولى ذبلعى (قال ان كان الله يعذب المشركين فامراته طالق قالوا  
لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب) كذا في الخانية وظاهر توجيهه  
أن المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم  
يختم له بالحسنى أو أطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت أن البعض  
لا يعذب وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكافية القائلة كل مشرك  
يعذب قاله المصنف وقد أورد هذا الغز على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال  
وهل قائل لا يدخل النار كافر ولكنها بالمؤمنين تعم



قال ومعناه أن الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا يفهمهم  
قال تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ولمجز البيت معنى آخر وهو أن عمارها  
خزنتها القائمون بأسرها وهم مؤمنون ففي البيت سؤالان قال ابن الشحنة وعندي  
أن هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي أن يدون ويسطر ولا يقبل تأويل  
قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الأول فلا تغفل ثم  
رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه بالانكار وأنه ما كان له أن يدونه وبالله  
التوفيق (صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا تقطع جلدة  
ذكره إلا بتشديد آلمه ترك على حاله كشيخ أسلم وقال أهل النظر لا يطبق الختان)  
ترك أيضا (ولو ختن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فإن قطع أكثر من النصف كان  
ختانا وإن قطع النصف فما دونه لا) يكون ختانا يمتد به لعدم الختان حقيقة  
وحكما (و) الأصل أن (الختان سنة) كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الإسلام)  
وخصائمه (فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربهم) الإمام فلا يترك إلا لعذر وعذر  
شيخ لا يطيقه ظاهر (ووقته) غير معلوم وقيل (سبع) سنين كذا في الملتقى  
وقيل عشر وقيل أفضاه اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة بطاقته وهو الأشبه وقال  
أبو حنيفة لا علم لي بوقته ولم يرد عنهما فيه شيء فلذا اختلف المشايخ فيه  
وختان المرأة ليس سنة بل مكرومة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي  
من ولد مختونا من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فقال

وفي الرسل مختون لعمر كخلقة	ثمان وتسع طيبون أكارم
وهم ذكريا شيث ادريس يوسف	وحنظلة عيسى وموسى وآدم
ونوح شعيب سام لوط وصالح	سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز كي الصغير وبط قرحته وغيره من المداواة للمصلحة و) يجوز  
 (فصد البهائم وكيها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككلب  
 عقور وهرة) تضر (ويذبجها) أي الهرة (ذبحا) ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا  
 يحرقها وفي المبتغى يكره احراق جراد وقل وعقرب ولا بأس باحراق حطب  
 فيها نمل والقاء القملة ليس بأدب (وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل  
 والرمي) ليرتاض للجهاد (وحرم شرط الجمل من الجانبين) الا اذا دخل محلا  
 بشرطه كما مر في الحظر (لا) يحرم (من أحد الجانبين) استحسانا ولا يجوز  
 الاستباق في غير هذه الاربعة كالبنغل بالجمل واما بلا جمل فيجوز في كل شيء  
 وتماه في الزيامي (ولا يصلى على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق  
 التبع) وهل يجوز الترحم على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة أنه يكره  
 وجوزه السيوطي تبعا لاستقلاله فليكن التوفيق وبالله التوفيق (وبستحب  
 الترضي للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته كذبي القرنين ولقيمان وقيل يقال  
 صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني (وانترحم للتابعين  
 ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم  
 للصحابة والترضي للتابعين ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني  
 وقال الزيلعي الاولى أن يدعو للصحابة بالترضي وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم  
 بالمغفرة والتجاوز (والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز) أي الهدايا باسم  
 هذين اليومين حرام (وان قصد تعظيمه) كما يظمه المشركون (يكفر) قال أبو  
 حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم أهدي لمشرك يوم النيروز  
 بيضة بربد تعظيم اليوم فقد كفر وحبط عمله اه ولو أهدي لمسلم ولم يرد

تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبئ أن يفعله قبله أو بعده  
 نفيا للشبهة ولو شري فيه مالم يشتره قبله ان أراد تعظيمه كفروا ان أراد الا كل  
 والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي (ولا بأس بلبس القلائس) غير حرير وكرباس  
 عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية وصح أنه حرم لبسها (ونذب لبس  
 السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس  
 وقيل شبر (ويكره) أي للرجال كما مر في باب الكراهية (لبس المعصفر  
 والمزعفر) لقول ابن عمر رضي الله عنهما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن لبس المعصفر وقال اياكم والاحمر فانه زى الشيطان ويستحب النجمل وأباح  
 الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وخرج  
 صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته الف دينار زيلعي (وللشباب العالم أن يتقدم على  
 الشيخ الجاهل) ولو قرشيا قال تعالى والذين أتوا العلم درجات فالرافع هو الله  
 فمن يرضعه يرضه الله في جهنم وهم أولو الامر على الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف  
 (اختضب لاجل التزين للنساء والجواري جاز) في الاصح ويكره بالسواد وقيل  
 لا وصر في الحظر (كما يجوز ان يأكل متكئا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله  
 عليه وسلم أكل متكئا مجمع الفتاوى (أخذته الزلزلة في بيته ففر الى الفضاء لا  
 يكره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (واذا خرج  
 من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج  
 ويدخل وان كان عنده أنه لو خرج نجما ولو دخل ابتلى به كره له ذلك) فلا يدخل  
 ولا يخرج صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النعي في الحديث الشريف مجمع الفتاوى  
 (فقيه في بلدة ليس فيها غيره أفقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك) بزانية



وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات) فخل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما) لا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين) فنية وبه آفتى المرحوم أبو السمو دافندي مفتي الروم وعاله بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل القرض والله أعلم

﴿فرع﴾ في آخر الكنز ينبغي لحافظ القرآن في كل أربعين يوما أن يختم مرة والله أعلم

## كتاب الفرائض

هي علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة، والحقوق همنا خمسة بالاستقراء، لان الحق اما الميعة أو عليه أو لا ولا الاول التجهيز والثاني اما أن يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق أو لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية أو اضطراري وهو الميراث يسمى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وأوضحه وضوح النهار بشمسه قلت ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوته بالنص لا غير وأما غيره فبالنص تارة وبالقياس أخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة أو بالضرورة وغيره بالاختياري وهل ارث الحى من الحى أم من الميت المعتمد الثاني شرح وهبانية (يبدأ من تركة الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني) والمأذون المديون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة وإنما قدمت على التكنين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (بتجهيزه) يعم التكنين (من غير تقدير ولا تبذير) ككفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل تفسخه كفن

مرة بعد أخرى وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه التي لها مطالب من جهة  
العباد) ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطه  
السيد وأما دين الله تعالى فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا  
لا (ثم) تقدم (وصيته) ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار  
(من ثلث ما بقى) بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية اهتماما لكونها مظنة  
التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) اى الذين ثبت  
ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجذات السدس او  
الاجماع كجمل الجذ كلاب وابن الابن كالا بن (ويستحق الارث) واو لمصحف به  
يفنى وقيل لا يورث وانما هو للقارئ من ولديه صيرفية بأحد ثلاثة (برحم  
ونكاح) صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا (وولاء) والمستحقون  
للتركة عشرة اصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى الفروض) اى  
السهام المقدرة وهم اثنا عشر من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من  
النساء واثنان من التسبب وهما الزوجان (ثم بالمصبات) آل للأجنس فيستوى  
فيه الواحد والجمع وجمعه للازدواج (النسبية) لانها اقوى (ثم بالمعتق) ولو انثى  
وهو العصبة السببية (ثم عصبة الذكور) لانه ليس للنساء من الولاء الا ما  
أعتقن (ثم الرد) على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم (ثم ذوى الارحام ثم  
بعدهم مولى الموالاة) كما صرف في كتاب الولاء وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين  
ذكره السيد (ثم المقر له بنسب) على غيره (لم يثبت) فلو ثبت بان صدقه المقر  
عليه او اقر بمثل اقراره شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان  
رجع المقر وكذا لو صدقه المقر له قبل رجوعه ونماه في شروح السراجية

سيما روح الشروح وقد تلخصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد  
 على الثالث) ولو بالكل وإنما قدم عليه المقرر له لأنه نوع قرابة بخلاف الموصى  
 له (ثم) يوضع (في بيت المال) لا ارثا بل فيا للمسلمين (وموانعه) على ما هنا  
 أربعة (الرق) ولو نافعا كمكاتب وكذا مبيع عند أبي حنيفة ومالك رحمهما  
 الله تعالى وقالا حر فيرث ويحجب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال أحمد  
 يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية  
 مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتها مستأمن جنى عليه فلحق بدار  
 الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الجناية فديته لورثته ولم أره لا تمتنا  
 فيحرر (والقتل) الموجب للقود أو الكفارة وإن سقطا بحرمة الابوة على ماصر  
 وعند الشافعي لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا  
 (واختلاف الدين) اسلاما وكفرا أو قال أحمد إذا أسلم الكافر قبل قسمة التركة  
 ورث وأما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت ذكر الشافعية مسألة يورث  
 فيها الكافر صورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت  
 ثم ولدت ورث الولد ولم أره لا تمتنا صريحا (و) الرابع (اختلاف الدارين) فيما بين  
 الكفار عندنا خلافا للشافعي (حقيقة) كحربي وذمي (أو حكما) كمتأمن وذمي  
 وكحربيين من دارين مختلفين كتركي وهندي لا تقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف  
 المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموتى كالغرق والحرق والهدم والقتل  
 كما سيبي، ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل أو أكثر مبسوطة في المجتبى  
 منها أَرْضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد  
 مسلم من ولد نصراني عند الظاهر وكبرا فهما مسلمان ولا يرثان من أبويهما زاد في



المنية الا أن يصطلحها فلها أن يأخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفرض مقدما  
للزوجة لانها أصل الولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال ( فيفرض للزوجة فصاعدا  
الثمن مع ولد أو ولد ابن ) وأما مع ولد البنت فيفرض لها الربع ( وان سفل  
والربع لها عند عدمهما ) فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد ( والربع  
للزوجة ) فأكثر كما لو ادعى رجلان فأكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في  
بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يقسمون ميراث زوج واحد ادم الاولوية  
( مع أحدهما ) أى الولد أو ولد الابن ( والنصف له عند عدمهما ) فللزوجة  
حالتان النصف والربع ( وللاب والجد ) ثلاث أحوال الفرض المطلق وهو  
( السدس ) وذلك ( مع ولد أو ولد ابن ) والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض  
والتعصيب مع البنت أو بنت الابن قلت وفي الاشياء الجد كالاب الا في ثلاثة  
عشر مسألة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد ابن المصنف في زواهره  
أخرى من الفصولين ضمن الاب مهر صبيه فادى رجع لو شرط والا لاولوليا  
غيره أو وصيا رجع مطلقا انتهى فقوله لو وليا غير ديم الجد فيرجع كالوصى بخلاف  
الاب ( وللام ) ثلاثة أحوال ( السدس مع أحدهما أو مع اثنين من الاخوة أو ) من  
( الاخوات ) فصاعدا من أى جهة كانا ولو مختاطين ( والثالث عند عدمهم ) وثالث  
الباقى مع الاب وأحد الزوجين ( و ) السدس ( للجددة مطلقا ) كام أم أو أم أب  
( فصاعدا ) يشتركن فيه ( اذا كن ثابتات ) أى صحبحات كالمذكورتين فان الفاسدة  
من ذوى الارحام كما سيبنى ( متحاذيات في الدرجة ) لان القربنى تحجب  
البعدى مطلقا كما سيبنى ( و ) السدس ( لبنت الابن ) فأكثر ( مع البنت ) الواحدة  
تكملة للثنتين ( و ) السدس ( للاخت لاب ) فأكثر ( مع الاخت ) الواحدة

(لأبوين) تكملة للثنتين (و) السدس (للوأحد من ولد الأم والثالث لاثنتين فصاعداً من ولد الأم) ذكورهم كانوا هم (و) الثالث (للأم عند عدم من لها معه السدس) كما مر (ولها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين) كما قد سنا وذلك (في زوجة وأبوين) وأم فلها حينئذ الربع (أو زوج وأبوين) وأم فلها حينئذ السدس ويسمى ثلثاً نادباً مع قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث (والثلاثان لكل اثنين فصاعداً ممن فرضه النصف) وهو خمسة البنات وبنات الابن والاخت لأبوين والاخت لأب والزوج (الا الزوج) لانه لا يتعدد والله تعالى أعلم

### ﴿ فصل في المصبات ﴾

المصبات النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (يحوز العصبية بنفسه وهو كل ذكر) فالانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لم يدخل في نسبته الى الميت أنثى) فإن دخلت لم يكن عصبية كولد الأم فإنه ذو فرض وكأبي الأم وابن البنت فانهما من ذوى الارحام (ما أبقت الفرائض) أى جنسها (وعند الاقتراد يحوز جميع المال) بجهة واحدة ثم المصبات باتقسيم أربعة أصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جده (ويقدم الاقرب فالأقرب منهم) بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت (كالابن ثم ابنه وان سفل ثم أصله الاب ويكون مع البنت) فأكثر (عصبية وذا سهم) كما مر (ثم الجدة الصحيح) وهو أبو الاب (وان علا) وأما أبو الأم ففاسد من ذوى الارحام (ثم جزء أبيه الاخ) لأبوين (ثم) لأب ثم (ابنه)

لا بون ثم لاب ( وان سفل ) تأخير الاخوة عن الجسد وان علا قول أبي  
 حنيفة وهو المختار للفتوى خلافا لما وللشافعي قيل وعليه الفتوى ( ثم جزء  
 جده الم ) لا بون ثم لاب ثم ابنة لا بون ثم لاب ( وان سفل ثم عم الاب  
 ثم ابنة ثم عم الجد ثم ابنة ) كذلك وان سفل فاسبابها أربعة بنوة ثم أبوة ثم  
 أخوة ثم عمومة ( و ) بعد ترجيحهم بقرب الدرجة ( يرجحون ) عند التفاوت  
 بأبون وأب كما مر ( بقوة القرابة فمن كان لا بون ) من المصبات ولو أنني  
 كالشقيقة مع البنت تقدم على الاخ لاب ( مقدم على من كان لاب ) لقوله صلى  
 الله عليه وسلم ان أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات والحاصل انه  
 عند الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى  
 ثم شرع في المصبة بغيره فقال ( ويصير عصة بنيرة البنات بالابن وبنات الابن  
 بابن الابن ) وان سفلوا ( والاخوات ) لا بون أو لاب ( بأخيهن ) فهن أربع  
 ذوات النصف والثلاثين بصرن عصة باخوتهن ولو حكما كابن ابن ابن يعصب  
 من مثله أو فوقه ثم شرع في المصبة مع غيره فقال ( ومع غيره الاخوات  
 مع البنات ) أو بنات الابن لقول الفرضيين اجعلوا الاخوات مع البنات  
 عصة والمراد من الجمع هنا الجنس ( وعصة ولد الزنا ) ولد ( الملاعة  
 مولى الام ) المراد بالمولى ما يعم المتيق والمصبة ليم ما لو كانت الام حرة  
 الاصل كما بسطه العلامة قائم لانه لا أبالهما ويفترقان في مسألة واحدة  
 وهي أن ولد الزنا يرث من توأمة ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث من توأمة  
 ميراث اخ لا بون ( وتختص المصبات ) بالمصبة السببية أي ( المتيق ثم عصبته )  
 بنفسه على الترتيب المتقدم بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كلحمة النسب



( واذا ترك ) المعتقد ( أب . مولا . وابن مولا . فالكل للابن ) وقال أبو يوسف للاب السادس ( أو ) ترك ( جده ) أي جد مولا . ( وأخاه فهو للجد ) على الترتيب المتقدم ( وقال بينهما ) كالميراث وليس هنا عصبية بغيره ولا مع غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن الحديث وهو وإن كان فيه شذوذ ولكنه تأيد بكلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ثم شرع في الحجب فقال ( ولا يحرم ستة ) من الورثة ( بحال ) البنة ( الاب والام والابن والبنت ) أي الابوان والولدان ( والزجان ) وفريق يرتون بحال ويحجبون حجب الحرمان بحال أخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات أو ذوى فروض وهو بنى على اصلين أحدهما ( أنه يحجب الأقرب ممن سواهم إلا بعد ) لما مر أنه يقدم الأقرب فالأقرب اتحادا في السبب أم لا ( و ) الثاني أن ( من أدلى بشخص لا يرث معه ) كابن الابن لا يرث مع الابن ( إلا ولد الام ) فيرث معها لعدم استغراقها للتركة بجهة واحدة ( والمحروم ) كابن كافر أو قاتل ( لا يحجب ) عندنا أصلا ( ويحجب المحجوب ) اتفاقا كام الاب تحجب بالاب وتحجب أم الأم ( كالأخوة والاختوات ) فانهم يحجبون بالاب حجب حرمان ( ويحجبون الام من الثالث الى السادس ) حجب نقصان ويختص حجب النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت لأب والزوجين ( ويسقط بنو الاعيان ) وهم الأخوة والاختوات لاب وأم بثلاثة ( بالابن ) وابنه وان سفل ( وبالاب ) اتفاقا ( وبالجد ) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ( وقال يقيسهم على أصول زيد ويفتى بالاول ) وهو السقوط كما هو مذهب أبي حنيفة وأصول زيد مبسوط في المطولات وفي الوهبانية

وما سقطا أولاد عين وعة وقد أسقط النعمان وهو المحرر  
وعليه الفتوى كافي الملتقى والسراجية وان قال مصنفها في شرحها وعلى قولها  
الفتوى (و) يسقط ( بنو العلات ) وهم الاخوة والاخوات لاب (هم) أي يني  
الاعيان أيضا (وبهؤلاء) أي بالابن وابنه وبالاب والجد وكذا بالاخت لابوين  
إذا صارت عصبته كما علمته (ويسقط بنو الاخياض) وهم الاخوة والاخوات  
لام ( بالولد وولد الابن ) وان سفل ( وبالاب والجد ) بالاجماع لانهم من قبيل  
الكلالة كما بسطه السيد (و) تسقط ( الجدات مطلقا ) أبويات أم، بات ( بالام )  
والأبويات بالاب وكذا بالجد الأم الاب وان علت فانها ترث مع الجد لانها ليست  
من قبله بل هي زوجته فكانا كالأبوين (وتحجب القربي) من أي جهة كانت  
(البعدي) كذلك (وارثة كانت القربي أو محجوبة) كما قدمناه (واذا اجتمعا  
وكانت احداها ذات قرابة واحدة كام الاب) كذا في نسخ المتن والشرح  
والصواب الموافق للسراجية وغيرها كام أم الاب وقد قدم أن القربي تحجب  
البعدي مطلقا فانهم (والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كام أم الام وهي  
أيضا ام ابى الاب) بهذه الصورة

أم	أب	منه
...	.	...
أم	أم	...
...	.	...
أم	...	...

وتوضيحا ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد فهذه المرأة  
 جدته لابويه (نسم محمد السادس بينهما اثلاثا) باعتبار الجهات (وهما) أي أبو  
 حنيفة وأبو يوسف (أنصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه جزم  
 في الكثر فقال وذات جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات والاخوات  
 لابوين فرضهن) وهو الثلاثان (سقط بنات الابن و) سقط (الاخوات لاب)  
 أيضا (الابتعصيب ابن ابن) في الصورة الاولى (أو أخ) في الثانية (مواز) أي  
 مساو (أو نازل) أي سافل فحينئذ يعصبن ويكون الباقي للذكر كالانثيين  
 قاله المصنف في شرحه قلت وفي اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بأن ابن الاخ  
 لا يعصب اخته كالم لا يعصب اخته وابن الم لا يعصب اخته وابن المعتق لا  
 يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى لانها من ذوى الارحام قال  
 في الرحية

وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب  
 بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله أو فوقه بمن لم تكن  
 ذات سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض  
 وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة  
 ابن ابن بنت .. ابن بنت ابن بنت ابن بنت ابن بنت ..  
 .. .. ..

ابن ابن ابن ابن بنت ابن ابن بنت ابن بنت ..  
 .. .. ..

فالعلماء من الفريق الاول لا يوازونها أحد فلها النصف والوسطى



من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس  
 تكلمة للتثنيين ولا شيء للسفليات الا أن يكون مع واحدة منهن غلام  
 فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها ممن لا تكون صاحبة فرض وتسقط  
 السفليات ( ويأخذ ابن عم ) كذا في نسخ المتن والشرح وعبارة السيد  
 وغيره ويأخذ أحد ابني عم ( هو أخ لام السدس ) بالفرض وكذا لو كان  
 الآخر زوجا فله النصف ( ويقتسمان الباقي ) بينهما نصفين بالعصوبة حيث  
 لا مانع من ارثه بهما فيرث بجهتي فرض وتعصيب وأما بفرض وتعصيب معا  
 بجهة واحدة فليس الا الاب وأبوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كابن هو  
 ابن ابن عم بان تنكح ابنهما فتلد ابنا وكابن هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض  
 وانما يتصور في المجوس لنكاحهم المحارم ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند  
 الشافعي باقوي الجهتين وتماه في كتب الفرائض وتأتي الاشارة اليه في الفرق  
 ( ولو تركت زوجا وأما أوجدة وأخوة لام وأخوة لابوين أخذ الزوج النصف  
 والام ) أو الجدة ( السدس وولد الام الثالث ولا شيء ، للاخوة لابوين ) لانهم  
 عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك والشافعي بشرك بين الصنفين الاخيرين  
 كأن الكل أولاد أم وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت لابوين أو لاب  
 النصف وللجد السدس مع زوج وأم فتعول الى تسعة وعند أبي حنيفة وأحمد  
 تسقط الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقا ولا  
 مسألة الاكدرية على المفتي به كما مر

### ﴿ باب المول ﴾

ومضاه الرد كما سيجيء ( هو زيادة السهام ) إذا كثرت الفروض ( على

مخرج الفريضة) ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أرباب الديون بالمحاصة وأول من حكم بالمول عمر رضى الله تعالى عنه ثم المخرج سبعة أربعة لا تعمل الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة قد تعمل بالاختلاط كما سيجيء في باب المخرج (فستة تعمل) أربع عولات (الى عشرة و تراوشفما) فتعمل لسبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية كهـم وام ولتسعة كهـم وأخ لام ولعشرة كهـم وأخ آخر لام (واثنا عشرة تعمل ثلاثا الى سبعة عشر و تراوشفما) فتعمل لثلاثة عشر كزوجة وشقيقتين وأم ولخمسـة عشر كهـم وأخ لام ولسبعة عشر كهـم وآخر لام (واربعة وعشرون تعمل الى سبعة وعشرين) فقط (كامرأة وبنتين وأبوين) وتسمى منبرية (والرد ضده) كما مر وحيثئذ فان فضل عنها) أى عن الفروض (و) الحال أنه (لا عصبية) ثمة (برد) الفاضل (عليهم بقدر سهامهم) اجماعا لفساد ييب المال (الا على الزوجين) فلا يرد عليهما وقال عثمان رضى الله عنه يرد عليهما أيضا قاله المصنف وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوى فراجعـه قلت وفي الاشباه أنه يرد عليهما في زماننا لفساد بيت المال وقد مناه في الولا، ثم مسائل الرد أربعة أقسام لان الردود عليه اما صنف أو أكثر وعلى كل اما أن يكون من لا يرد عليه أولا يكون (ف) الاول (ان اتحد جنس الردود عليهم) كبنتين أو أختين أو جدتين (فسمت المسئلة من عدد رؤسهم) ابتداء قطما للتطويل (و) الثانى (ان كان) الردود عليه (جنسين) أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء (فن عدد سهامهم) فن اثنين لو سدسـان وثلاثة لو ثلث وسدس وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقصيرا للمسافة (و) الثالث (ان كان مع الاول) أى الجنس الواحد (من لا يرد

عليه) وهو الزوجان (أعطى) من لا يرد عليه (فرضه من أقل مخرجه وقسم الباقي على) رؤوس (من يرد عليه كزوج وثلاث بنات) فهي من أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم عليهن فلا حاجة إلى الضرب (وإن لم يستقم فإن وافق رؤسهم) أى رؤس من يرد عليهم (كزوج وست بنات ضرب وقفها) وهو هنا اثنان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان وللبنات ستة (والا) يوافق بل يأن (ضرب كل) عدد (رؤسهم فيه) أى المخرج المذكور (كزوج وخمس بنات) فالمخرج هنا أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة تبين الخمسة فاضرب الأربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحدا ضربه في المضروب يكن خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة (و) الرابع (لو كان مع الثاني) أى الجنسين فقط لا أكثر هنا بحكم الاستقرار إذا لا يرد مع أربع طوائف أصلا بالاستقرار ولعل هذا نكتة اقتصاره فيما مر متنا على الجنسين والا فيراد بالثاني بعضه لا كله فتأمل (من لا يرد عليه فانقسم الباقي) من مخرج فرض من لا يرد عليه (على مسألة من يرد عليه) أن استقام (كزوجة وأربع جدات وست أخوات لام) فمخرج من لا يرد عليه أربعة للزوجة واحد وبقي ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهم الأخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق كما سيحى (وإن لم يستقم ضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه) فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فروض الفريقين كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات فمخرج من لا يرد عليه ثمانية الزوجات الثمن واحد وبقي سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهي هنا خمسة لأن الفرضين ثلثان وسدس فاضرب



الخمس في الثمانية تبلغ أربعين فهي مخرج فروض الفريقين (ثم ضربت سهام من لا يرد عليه) وهو سهم للزوجات (في) خمسة (مسئلة من يرد عليه) يكن خمسة فهي حق الزوجات الأربع من الأربعين (واضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه) وهي أربع للبنات وسهم للجدات (فيما تقي) أي في السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق ولكنه منكسر على آحاد كل فريق فصححه بالاصول السبعة الآتية في باب المخارج تصح من ألف وأربعمائة وأربعين وتصح الاولى من ثمانية وأربعين ولولا خشية الاطالة لا وسعت الكلام هنا

### ❦ باب توريث ذوى الارحام ❦

(هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية) فهو قسم ثالث حيثئذ (ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبية سوى الزوجين) لعدم الرد عليهما (فيأخذ المنفرد جميع المال) بالقرابة (ويحجب أقربهم إلا بعد) كترتيب العصبية فهم أربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبويه ثم جزء جديه أو جدتيه (و) حيثئذ (يقدم) جزء الميت وهم (أولاد البنات وأولاد بنات الابن) وإن سفلوا (ثم) أصله وهم (الجد الفاسد والجدات الفاسدات) وإن علوا (ثم) جزء أبويه وهم (أولاد الاخوات لا بوين أو لاب وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لا بوين أو لاب وإن نزلوا ويقدم الجدة عليهم خلافا لهما ثم) جزء جديه أو جدتيه وهم (الاخوال والخاللات والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام

وأولاد هؤلاء، ثم عمات الآباء، والامهات وأخوالهم وخالاتهم واعمام الآباء، لام واعمام الامهات كلهم وأولاد هؤلاء) وان بعدوا بالهــلو أو السفول ويقدم الاقرب في كل صنف (واذا استووا في درجة) واتحدت الجهة (قدم ولد الوارث) فلو اختلف فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة أو الانوثة اعتبر أبدان الفروع اتفاقاً (و) أما (إذا اختلفت الفروع والاصول) كبنت ابن بنت وابن بنت بنت (اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم) المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا قسم (عليهم أثلاثاً وأعطى كلا من الفروع نصيب أصلاً) فحيث يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتماه في السراجية وشروحها (وهما اعتبر الفروع) فقط لكن قول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى ويقول محمد يفتى سئلت عن ترك بنت شقيقه وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بأنهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول فحيث تصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة بين أولادها أثلاثاً والله تعالى اعلم

### ﴿ فصل في الفرق والحرق وغيرهم ﴾

( لا توارث بين الفرق والحرق الا اذا علم ترتيب الموتى ) فيرث المتأخر فلو جهل عينه أعطى كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين أو

يُصطلحوا شرح مجمع قلت وأقره المصنف لكن تقل شيخنا عن ضوء السراج  
 معزيا لمحمد أنه لو مات أحدهما ولم يدر أيهما هو يجعل كأنهما ماتا معا لتحقيق  
 التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر (و) إذا لم يعلم ترتيبهم (يقسم مال  
 كل منهم على ورثته الأحياء) إذا لا توارث بالشك (والكافر يرث بالنسب  
 والسبب كالمسلم ولو) اجتمع (له قرابتان) لو تفرقتا (في شخصين حجب  
 أحدهما الآخر فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب أحدهما الآخر يرث  
 بالقرابتين) عندنا كما قدمناه (ولا يرثون بأنكحة مستحيلة عندهم) أي  
 يستحلونها كنزوح مجوسى أمه لأن النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين  
 المسلمين فلا يوجه بين المجوس كذا في الجوهرة قال وكل نكاح لو أسلما يقران  
 عليه يتوارثان ومالا فلا انتهى وصححه في الظهيرية (ويرث ولد الزنا واللعان  
 بجهة الأم فقط) لما قدمناه في المصبات أنه لا أب لها (ووقف للحمل حظ  
 ابن واحد) أو بنت واحدة أيهما كانا كنزوعليه الفتوى لأنه الغالب ويكفلون  
 احتياطا كما لو ترك أبوين وبنتا وزوجة حبلى فإن المسئلة من أربعة وعشرين  
 ان فرض الحمل ذكر أو تمول لسبعة وعشرين ان فرض أنثى لان للبنتين الثلثين  
 قلت هذا على كون الحمل من الميت والافتله كثيرة كما لو تركت زوجا وأما حبلى  
 فللزوجة النصف وللأم الثلث وللحمل ان قدر ذكر السدس لأنه عصبه فيقدر  
 أنثى ليفرض له النصف وتمول ثمانية كما لا يخفى قلت ولم أر ما لو كان على أحد  
 التقديرين يرث وعلى الآخر لا كههم وأخوين لأم فان قدر ذكر لم يبق له  
 شيء فينبغي ان يقدر أنثى وتمول لتسعة احتياطا وفي الوهبانية

وحاملة ان تأت بابن فلم يرث وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر



### فصل في المناسخة

( مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صححت المسئلة الاولى ) وأعطيت سهام كل وارث ( ثم الثانية ) الا اذا اتحدوا كأن مات عن عشرة بنين ثم مات أحدهم عنهم ( فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ) ونعمت ( وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا ) يكن بينهما موافقة بل مباينة ( ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة الميت الاول في المضروب ) أى في التصحيح الثاني أو في وفقه ( وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده أو وفقه من ) التصحيح ( الاول ) وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني أو وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وفقه ( ولومات ثالث ) قبل القسمة ( جعل المبلغ ) الثاني ( مقام الاول ) جعل ( الثالثة مقام الثانية ) في العمل وهكذا كلما مات واحد تقيمه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل والله تعالى أعلم

### باب المخارج

( الفروض ) المذكورة في القرآن ( نوحان الاول النصف ) ومخرج كل كسريه كالربع من أربعة الا النصف فانه ( من اثنين والربيع من أربعة والثلث من ثمانية والثاني ) الثلث و ( الثلثان ) كلاهما ( من ثلاثة والسادس من ستة ) على التخصيف والتخصيف فتقول مثلا الثلث وضعفه وضعف ضعفه أو تقول النصف

ونصفه ونصف نصفه قلت وأخصر الكل أن تقول الربع والثالث ونصف كل وضعفه فإذا جاء في المسئلة من هذه الفروض أحاد فخرج كل فرد منفرد سمي به إلا النصف كما مر وإذا جاء مثنى أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزء، فذلك العدد أيضا يكون مخرجا لضعفه وأضعافه كالسنة هي مخرج للسدس وضعفه وضعف ضعفه (فإذا اختلط النصف) من النوع الأول (بكل) النوع (الثاني) أي الثلاثة الآخر (أو ببعضه) فإذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين وأختين لام وأم (فمن ستة) لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع) من النوع الأول (بكل الثاني أو ببعضه) فإذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر (فمن اثنين عشر) لتركبها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف (أو) اختلط (الثلثان) من النوع الأول ببعض الثاني وأما بأكمله فغير متصور إلا على رأي ابن مسعود أو في الوصايا فليحفظ (فمن أربعة وعشرين) كزوجة وبنتين وأم لتركبها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع أكثر من أربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق (وإذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في أصل المسئلة) وعولها إن كانت عائلة (كأمراة وأخوين) للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وإن وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في أصل المسئلة) وعولها (كأمراة وست أخوة) فلهن ثلاثة توافقهن بالثلث فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا (فإن انكسر سهام فريقين

او اكثر وعدد رؤسهم مائة ضربت احد الاعداد في أصل المسئلة ( وعولها  
 ( كثلاث بنات وثلاثة أعمام ) فتكتفى باحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في أصل  
 المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على ثلاث فرق أو أربع فاطلب  
 المشاركة أولا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما  
 فعلت في الفريقين في المداخلة والمائة والمواقفة والمباينة فما حصل يسمى جزء  
 السهم فاضربه في أصل المسئلة أشار اليه بقوله ( وان دخل بعض الاعداد في  
 بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت أكثر الاعداد )  
 لتداخلها ( في أصل المسئلة ) وهو اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين منها  
 تصح ( وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة وثمان  
 عشرة بنتا وستة أعمام ضربت وفق أحدهما ) أي أحد الاعداد ( في جميع الآخر  
 والخارج في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ) ثم المجتمع  
 وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون في أصل المسئلة وهو هنا  
 أربعة وعشرون يحصل أربعة آلاف وثلثمائة وعشرون منها تصح ( وان  
 تباينت ) أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم ( كما مرأتين وعشر بنات  
 وست جدات وسبعة أعمام ضربت أحدها ) أي أحد الاعداد ( في جميع  
 الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع ) يحصل جزء السهم  
 وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف  
 فاضربها في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف  
 وأربعون ومنها تستقيم ( واذا أردت معرفة التماثل والتوافق والتداخل والتباين  
 بين العددين ) هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة ( فتماثل العددين كون



أحدهما مساويا للآخر ( كثلاثة وثلاثة ) ( وتداخل العددين المختلفين ) بأحد  
أمرين على ما هنا إما ( بأن يعد أقلهما إلاكثر ) أى يفنيه ( أو يكون أكثر  
العددين منقسما على الأقل نسبة صحيحة ) بلا كسر كنسبة الستة على ثلاثة  
أو اثنين ( وتوافق العددين أن لا يعد ) أى لا يفنى ( أقلهما إلاكثر لكن يعدهما  
عدد ثالث ) كالثمانية مع العشرين يعدهما أربعة فيتوافقان بالربع ( وتباين  
العددين أن لا يعد العددين المختلفين عدد ثالث ) أصلا كالنسبة مع العشرة  
( وإذا أردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين استقط  
الأقل من الأكثر من الجانبين ) مرارا حتى إذا اتفقا في درجة واحدة ( فإن  
توافقا في واحد تباينا ) ولا وفق ( وإن توافقا في اثنين فالنصف أو ثلاثة  
فبالثالث ) هكذا ( إلى العشرة ) وتسمى الكسور المنطقة ( أو أحد عشر فجزء  
من أحد عشر وهكذا ) ويسمى الاسم ( وإذا أردت معرفة نصيب كل  
فريق ) كالبنات والجندات والاعمام وغيرهم ( من التصحيح ) الذى استقام  
على الكل ( فاضرب ما كان له ) أى لكل فريق ( من أصل المسئلة  
فيما ) أى في جزء السهم الذى ( ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه ) أى ذلك  
الفريق ( ثم إذا ) أردت معرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق  
( ضربت سهام كل وارث في ) جزء السهم ( المضروب يخرج نصيبه )  
والأوضح طريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى  
عدد رؤوسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد  
من أحاد ذلك الفريق ( وإذا أردت قسمة التركة بين الورثة والفرماء ) يعنى  
أن كلا وحده لا معا لتقدم الفرماء على قسمة المواريث كما في شرح السراجية

لحيدر ( فان كان بين التركة والتصحیح مماثلة فظاهر أو ) ( موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ) كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة فانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا لمعرفة نصيب كل فرد ( وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق ) منهم وأما قضاء الديون فازد وفي فيها ( و ) ان لم يوف وتعدد الغرماء ( ينزل مجموع الديون ) كالتصحيح للمسئلة ( و ) ينزل ( كل دين ) غريم ( كسهام وارث ) ويعمل كما مر ثم شرع في مسئلة التخارج فقال ( ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء معلوم ) منها ( طرح ) أي اطرح سهمه من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه ( ثم قسم الباقي من التصحيح ) أو الديون ( على سهام من بقي منهم ) فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والعم أثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثا ينقلب فرض الام من ثلث أصل المال الى ثلث أصل الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عندي من النسخ فانهما قسما الباقي الام سهم وللعم سهمان وقد عاتت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله واجعله كأن لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر

( قال مؤلفه ) العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ علي

الحصني الحنفي العباسي الامام بجامع بني أمية ثم المفتي بدمشق المحمية قد فرغت  
من تأليفه أواخر شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين وألف هجرية \*  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية \* وقد بالغت في تلخيصه وتحريره  
وتنقيحه \* وتبعت المصنف رحمه الله في تغيير ما واصلع كثيرة من متنه وتصحيحه \*  
ونبهت عليها وعلى مواضع سهو آخر \* وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر \*  
أمر يميز على البشر \* فستر الله على من ستر \* وغفر لمن غفر

وان تجدد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا

كيف لا وقد بيضته وفي قاي من نار البعاد \* عن البلاد والاولاد \*  
والاخوان والاحفاد \* ما يفتت الا كباد \* فرحم الله التفتازاني حيث اعتذر  
وأجاد \* حيث قال نظما

يوما يحزوي ويوما بالعقيق وبال مديب يوما ويوما بالخليصاء  
لكن لله الحمد أولا وآخرا ظاهرا وباطنا فلقه من بابتداء تبيضه تجاه  
وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف \* وبختمه تجاه قبر صاحب هذا المتن  
الشريف \* فلمله علامة القبول منهم والتشريف \* قال مؤلفه

فيا شرفي ان كنت ربي قبلته وان كان كل الناس ردوه عن حسد  
فتقبلني مع ماتن وأساتذ وتحشرنا جمعا مع المصطفى أحمد  
واخواننا المسدي لنا الخير دائما ووالدنا داع لنا طالب الرشده  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم







## فهرس

صحيفة		صحيفة
٩٠	المغنم وقسمته	٢ كتاب الايمان
٩٣	كيفية القسمة	١٢ اليمين في الدخول والخروج الخ
٩٦	استيلاء الكفار	١٨ اليمين في الأكل والشرب الخ
٩٨	المستأمن	٣٠ اليمين في الطلاق والعناق
٩٩	استئمان الكافر	٣٣ اليمين في البيع والشراء الخ
١٠١	العشر والخراج	٤١ اليمين في الضرب والقتل
١٠٦	الجزية	٤٧ كتاب الحدود
١١٣	المرتد	٤٧ الزنا
١٢٥	البغاة	٥٢ ما يوجب الحد في الزنا
١٢٧	اللقبض	٥٦ الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٣٠	اللقطة	٥٨ حد الشرب
١٣٣	الآبق	٥٩ حد القذف
١٣٦	المفقود	٦٤ التعزير
١٣٨	كتاب الشركة	٧٢ كتاب السرقة
١٤٦	الشركة الفاسدة	٨٠ كيفية القطع واثباته
١٤٩	كتاب الوقف	٨٣ قطع الطريق
١٦١	شرط الواقف	٨٥ كتاب الجهاد

## (ب)

صحيحة	صحيحة
٢٧٢ الاستصناع	١٧٤ الوقف على الاولاد
٢٧٣ المتفرقات	١٩٠ كتاب البيوع
٢٧٩ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به	١٩٤ تأجيل الثمن
٢٨٢ الصرف	١٩٨ ما يدخل في البيع تبعا ومالا يدخل
٢٨٦ بيع العينة والتلجئة	٢٠٢ خيار الشرط
٢٨٩ كتاب الكفالة	٢٠٩ خيار الرؤية
٣٠٥ كفالة الرجلين	٢١٢ خيار الميب
٣٠٧ كتاب الحوالة	٢٢٢ البيع الفاسد
٣١٠ كتاب القضاء	٢٣٦ الفضولي
٣١٧ الحبس	٢٤٠ الاقالة
٣٢٩ التحكم	٢٤٤ المراجعة والتولية
٣٣٠ كتاب القاضى الى القاضى	٢٤٨ التصرف في المبيع والثمن قبل القبض
٣٣٣ مسائل شتى	٢٥٢ القرض
٣٤٢ كتاب الشهادات	٢٥٥ الربا
٣٤٨ القبول وعدمه	٢٦٠ الحقوق
٣٥٩ الاختلاف في الشهادة	٢٦١ الاستحقاق
٣١٣ الشهادة على الشهادة	٢٦٢ السلم
٣١٥ الرجوع عن الشهادة	



(ج)

صحيفة	صحيفة
٤٥٠ المضارب يضارب	٣٦٨ كتاب الوكالة
٤٥٣ المتفرقات	٣٧١ الوكالة بالبيع والشراء
٤٥٧ كتاب الايداع	٣٧٦ بيع الوكيل وشراؤه ممن ترد
٤١٥ كتاب العارية	شهادته له
٤٧١ كتاب الهبة	٣٨١ الوكالة بالخصومة والقبض
٤٧٦ الرجوع في الهبة	٣٨٥ عزل الوكيل
٤٨٢ مسائل متفرقة	٣٨٩ كتاب الدعوى
٤٨٥ كتاب الاجارة	٤٠٠ التحالف
٤٩١ ما يجوز من الاجارة وما يكون	٤٠٤ دفع الدعاوى
خلافا فيها	٤٠٦ دعوى الرجلين
٥٠٢ الاجارة الفاسدة	٤١١ دعوى النسب
٥٠٨ ضمان الاجير	٤١٥ كتاب الافرار
٥١٤ فسخ الاجارة	٤٢٣ الاستثناء وما في معناه
٥١٨ مسائل شتى	٤٢٧ اقرار المريض
٥٢٣ كتاب المكاتب	٤٣٢ مسائل شتى
٥٢٥ ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما	٤٣٦ كتاب الصالح
لا يجوز	٤٤٣ دعوى الدين
٥٢٨ كتابة العبد المشترك	٤٤٤ التخارج
٥٣٢ كتاب الولاء	٤٤٦ كتاب المضاربة

(د)

صحيفة	صحيفة
٥٣٤ ولاء الموالاة	٦١٨ النظر والمس
٥٣٦ كتاب الا كراه	٦٢١ الاستبراء وغيره
٥٤١ كتاب الحجر	٦٢٦ البيع
٥٤٤ بلوغ الغلام والجارية	٦٤٢ كتاب احياء الموات
٥٤٥ كتاب الأذون	٦٤٥ الشرب
٥٥٢ كتاب الغصب	٦٤٩ كتاب الاشربة
٥٦٠ ملك المنصوب بالضمان	٦٥٣ كتاب الصيد
٥٦٦ كتاب الشفعة	٦٥٩ كتاب الرهن
٥٦٨ طلب الشفعة	٦٦٤ ما يجوز ارتكابه وما لا يجوز
٥٧٣ ما ثبت فيه الشفعة وما لا	٦٠٩ الرهن يوضع على يدى عدل
ثبت	٦٧٢ التصرف فى الرهن
٥٧٥ ما يبطل الشفعة	٦٧٤ الرهن المستمار
٥٨٠ كتاب القسمة	٦٧٨ مسائل متفرقة
٥٨٨ كتاب المزارعة	٦٨٢ كتاب الجنائيات
٥٩٣ كتاب المساقاة	٦٩٣ القود فيما دون النفس
٥٩٥ كتاب الذبائح	٦٩٨ الفملين
٦٠٢ كتاب الاضحية	٧٠٢ الشهادة فى القتل واعتبار حالته
٦٠٩ كتاب الحظر والاباحة	٧٠٥ كتاب الديات
٦١٤ اللبس	٧٠٨ الشجاج

(٥)

صحيحة	صحيحة
وصايا الذمي وغيره ٧٦٣	الجنين ٧١٢
الوصي ٧٦٥	ما يحدّثه الرجل في الطريق ٧١٤
شهادة الاوصياء ٧٧٠	الحائط المائل ٧١٧
كتاب الخنثى ٧٧٤	جناية البهيمة والجناية عليها ٧٢٠
مسائل شتى ٧٨٦	جناية المملوك والجناية عليه ٧٢٤
كتاب الفرائض ٧٨٩	الجناية على العبد ٧٢٧
المصبات ٧٩٣	غصب الفن وغيره ٧٢٩
الحجب ٧٩٥	القسامة ٧٣١
العمول ٧٩٨	كتاب المعافل ٧٣٨
توريث ذوى الارحام ٨٠١	كتاب الوصايا ٧٤١
الغرقى والحرق وغيرهم ٨٠٢	الوصية بثاث المال ٧٤٩
المناسخة ٨٠٤	العتق في المرض ٧٥٥
المخارج ٨٠٤	الوصية للاقارب وغيرهم ٧٥٦
	الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة ٧٦٠















